



۷۷۵

# مَحَجَّجُ الْفَائِدَةِ وَالْبَرْهَانِ

فِي شَرْحِ ارشَادِ الْأَوْدَانِ

لِلْفَقِيهِ الْمُحَقِّقِ الْمَدِينِيِّ وَحَبِيبِ عَصْرِهِ وَفَرِيدِ عَصْرِهِ

الْمَوْلَى الْأَخْبَرُ الْمَقْدِسِيُّ الْأَوَّلِيُّ دَيْبِ الْبَلَدِ

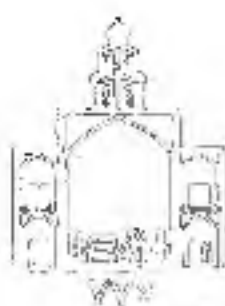
الْمَوْلَى فِي سَنَةِ ١٢٨٤

أَبُو بَكْرٍ الْبَلَّاحُ الْبَغْدَادِيُّ

---

مُؤَسَّسَةُ الْفَيْضِ الْإِسْلَامِيِّ

الْقَائِمَةُ بِحُكْمِ أَمْرِ الْبَيْتِ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ



مَجْمَعُ الْفَائِدَاتِ

فِي تَرْجُومَةِ أَرْشَادِ الْأَوَّلِينَ

لِلْمَوْلَانَا مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ

الْمَوْلَانَا مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ

الْمَوْلَانَا مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ

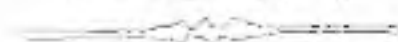


تَحْقِيقًا

لِأَرْشَادِ الْأَوَّلِينَ

الْمَوْلَانَا مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ

٥



وَقَدْ تَمَّتَ فِي رَجَبِ سَنَةِ ١٢٤٥

بِأَمْرِ الْمَوْلَانَا مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ

١٨٦٨٧٠



مجمع الفائدة والمروان

(ج ١٤)

- المؤلف: المحقق البارع الشيخ أحمد المعروف بـ «المقدس الأردبيلي»
- التحقيق: الحاج آقا مجتبی المراقی، الشيخ علي بناء الاشتهاردي، الحاج آقا حسين البيزدي
- الموضوع: فقه
- طبع ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي
- المطبوع: ١٠٠٠ نسخة
- الطبعة: الأولى
- التاريخ: جمادى الآخرة ١٤١٦ هـ

مؤسسة النشر الإسلامي

التابعة لجامعة المدرسين بقم المشرقة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المطلب الخامس: في شرائط القصاص

مركزية كبرى بمرحوم

وهي خمسة:

الأول: كون القتيل محقون الدم

فلا يقتل المسلم بالمرتد والحربي والزاني المحصن واللائط.

---

قوله: «الأول كون القتيل الخ». (الأول) من شرائط القصاص

الخمس كون المقتول الموجب قتله للقصاص به محقون الدم أي معصوم الدم بالنسبة إلى قاتله بمعنى أن لا يجوز له قتله ويكون لدمه حرمة وعوض عليه مثل (دم-خ)

المسلم الغير الزاني المحصن والغير اللائط، فإذا قتله مسلم يجوز قتله به.

والهالك بسراية القصاص أو الحد (ولا دية - خ) وهؤلاء  
معصومون بالنسبة إلى الكافر.  
ومن عليه القصاص معصوم في حق غير المستحق فيقتص منه لو  
قتله.

ولا يجوز قتله بالمرتد لارتداده، ولكن باذن الامام.  
ولا بالحربي وان لم يجزله قتله، اذ لا حرمة ولا عوض لدمه على المسلم  
شرعاً.

ولا بالزاني المحصن الذي وجب قتله رجماً للحد.

ولا باللائط الذي وجب قتله أيضاً حداً، فإنهم ليسوا بمعصومي الدم ولو  
كانوا بالنسبة إلى المسلم الغير المأذون فلا يقتل بهم.

وكذا لا يقتل من اقتص شخصاً في الاطراف والجروح من غير ان يتعدى  
فسرى ذلك وقتل فإن دمه هدر غير معصوم بالنسبة إليه.

وكذا لو ضرب حداً أو قطع اطرافه في الحد فسرى ومات، لا يقتص له من  
الحاد، فإنه غير معصوم الدم بالنسبة إليه.

وهو المراد بقوله: «والهالك بسراية القصاص أو الحد» وان كان التقييد  
بالمسلم بالنسبة إليه لغواً، وعده في المحقونات المذكورة غير جيد فافهم.

وكذا من كان عليه قصاص لشخص غير معصوم بالنسبة إليه ولكنه  
معصوم بالنسبة إلى غيره، فاذا قتله غيره يقتص منه، ويعطى للاول الدية.  
وبه الاشتراط ظاهر.

الثاني: كون القاتل مكلفاً

فلا قصاص على المجنون والصبي وإن كان مميّزاً بل تؤخذ الدية من عاقلتهما.

قوله: «الثاني كون القاتل الغ» . ثاني شرائط القصاص الخمسة كون القاتل مكلفاً، فلا قصاص على المجنون الذي قتل شخصاً حال جنونه، سواء كان مطبقاً أم لا والقاتل حال افاقته وإن كان مجنوناً في وقت آخر، حكمه حكم العاقل المطلق.

وكذا الصبي وإن كان مميّزاً لو قتل شخصاً مطلقاً، صبيّاً كان أو غيره بحيث لو لم يكن صبيّاً لاقتض له منه، لا قصاص عليه. لعلّ الدليل رفع القلم عنها الثابت بالنص (١) والاجماع الشامل لرفع القصاص، ولعدم المؤاخذه عليهما في التكاليف.

وكذا في القصاص وعدم القصاص في النائم يؤيده. وهذا الدليل خصّص عموم الآيات مثل «النفس بالنفس» (٢) «والحرّ بالحر» (٣) «ولكم في القصاص حياة» (٤).

وكذا الاخبار، فإنّ تخصيص القرآن والاخبار المتواترة بالخبر الواحد والاجماع جائز كما تقرّر في الاصول.

وفيه تأمل، فإنّه على تقدير تسليم جوازه إنّما يجوز اذا كان الخبر خاصاً ونصّاً، وكذا الاجماع، وفيما نحن فيه ليس كذلك، فإنّ الثابت بهما رفع القلم عاقلاً،

(١) الوسائل الباب ٤ من ابواب مقدمة العبادات الرواية ١٠ ج ١ ص ٣٢.

(٢) المائدة: ٤٩.

(٣) البقرة: ١٧٨.

(٤) البقرة: ١٧٩.

وهو قابل للتخصيص بغير القصاص كالأيات والاخبار بغير الصبي والمجنون. على أنه قد يقال: ليس القصاص من باب القلم، فإن المتبادر منه التكليف، فيحتمل أن يكون فعلها موجباً للقصاص مع رفع القلم عنها، كما يثبت به ضمان المشتقات والدية فما يوجب الدية، يمكن أن يوجب القصاص أن كان عمداً.

نعم لو كانا بحيث سلب عنها القصد مطلقاً ولا يمكنها (يمكن - خ) ذلك، بل يترتب على فعلها القتل مثل فعل النائم والبهائم، يمكن أن يقال بعدم القصاص، لعدم تحقق العمد الذي هو الموجب للقصاص بالنقص والاجماع، كما مر. ولكن يجب الدية جذراً من لزوم هدم دم امرئ مسلم الذي ثبت بالنقص (١) والاجماع.

ورواية اسحاق بن عمار عن جعفر بن أبيه عليه السلام، إن علياً عليه السلام كان يقول: عمد الصبيان خطأ تحمله العاقلة (يحمل على العاقلة - ثل) (٢) وهذه اصرح من الآتية فإنها يحتمل أن يكون خطأ عمداً. وقد صرح ذلك في صحيحة أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سئل عن غلام وامرأة قتل رجلاً خطأ؟ فقال: إن خطأ المرأة والغلام عمدان أحب أولياء المقتول أن يقتلوهما قتلهم (قتلوهما - ثل) ويردوا على أولياء الغلام خمسة آلاف درهم، الخبر (٣).

حملها (حملها - خ) في التهذيب على مذهب بعض العامة على أنه عمل ببعضها أو عدم الإدراك التام، قال: المراد غلام لم يدرك بعد الكمال، لأننا قد بينا

(١) الوسائل الباب ٤ من أبواب العاقلة الرواية ١ قطعة منها ج ١٩ ص ٣٠٣.

(٢) الوسائل الباب ١١ من أبواب العاقلة الرواية ٣ ج ١٩ ص ٣٠٧.

(٣) الوسائل الباب ٣٤ من أبواب القصاص في النقص الرواية ١ ج ١٩ ص ٦٤.



أنه اذا بلغ خمسة أشبار اقتص منه، فتأمل.

وروى السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام في رجل و غلام اشتركا في قتل رجل، وقتلاه (فقتلاه - ثل)، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: اذا بلغ الغلام خمسة أشبار اقتص منه، واذا لم يكن بلغ خمسة أشبار قضى بالدية (١).

وصحيفة محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: عمد الصبي وخطأه واحد (٢).

فهو يدل على لزوم الدية على العاقلة.

فيمكن جعله دليلاً على عدم القصاص، حيث دلّ على أنّ للصبي عمداً وأنه مثل الخطأ، ولا شك أنه في الخطأ الدية على العاقلة، فيكون في العمد كذلك، فلا يكون قصاص في قتله.

ويؤيده قول الاصحاب بعدم القصاص على الصبي، والمجنون كذلك، لعدم القائل بالواسطة، او لعدم تحقق القصد.

ولصحيفة أبي بصير، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام، عن رجل قتل رجلاً مجنوناً؟ فقال: ان كان المجنون أراده فدفعه عن نفسه فقتله فلا شيء عليه من قود ولا دية، وتُعطي ورثته الدية من بيت المال، قال: وان كان قتله من غير ان يكون المجنون أراده، فلا قود لمن لا يقاد منه وارى أنّ على قاتله الدية في ماله يدفعها إلى ورثة المجنون، ويستغفر الله ويتوب إليه (٣).

(١) الوسائل الباب ٣٦ من ابواب القصاص في النفس الرواية ١ ص ٦٦ - باب ١١ حديث ٤ من ابواب

العاقلة ص ٣٠٧.

(٢) الوسائل الباب ١١ من ابواب العاقلة الرواية ٢ ج ١٩ ص ٣٠٧.

(٣) الوسائل الباب ٢٨ من ابواب القصاص في النفس الرواية ١ ج ١٩ ص ٥١.



وهذه تدلّ على وجوب التوبة والاستغفار.

وايضاً تدلّ على عدم القتل بالمجنون.

ويدلّ عليه أيضاً ما في الصحيح، عن أبي الورد، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام أو لأبي (أبي-خ) جعفر عليه السلام: اصلحك الله، رجل حمل عليه رجل مجنون بالسيف فضربه المجنون ضربة فیتناول الرجل السيف من المجنون فضربه فقتله، فقال: أرى (ان-ثل) لا يقتل به ولا يفرم ديته، ويكون ديته على الامام ولا يطل (ولا يبطل-ثل) دمه (١).

وهذه تدلّ على عدم القتل بالمجنون، فتدلّ على عدم القود عليه بانضمام الأولى، فتأمل.

ورواية بريد بن معاوية العجلي، قال: سئل أبو جعفر عليه السلام، عن رجل قتل رجلاً عمداً، فلم يقم عليه الحد، ولم تصح الشهادة عليه حتى خولط وذهب عقله، ثم إن قوماً آخرين شهدوا عليه بعد ما خولط أنه قتله؟ فقال: إن شهدوا عليه بأنه (انه-خ) قتله حين قتله وهو صحيح ليس به علة من فساد عقل، قتل به وإن لم يشهدوا عليه بذلك، وكان له مال يعرف، دفع إلى ورثة المقتول الدية من مال القاتل، وإن لم يترك مالاً (وإن لم يكن له مال-ثل) اعطى الدية من بيت المال، ولا يطل (ولا يبطل-ثل) دم امرئ مسلم (٢).

وهذه تدلّ على اشتراط العقل (القتل-خ) في القود، وعلى القود وقت الجنون إن كان الموجب حين الاقامة.

ورواية السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام، إن محمداً بن أبي بكر كتب

(١) الوسائل الباب ٣٨ من ابواب القصاص في النفس الرواية ٢ ج ١٩ ص ٥٢.

(٢) الوسائل الباب ٢٩ من ابواب القصاص في النفس الرواية ١ ج ١٩ ص ٥٢.

ولو قتل ثم جنّ قتل ويصدقان لو ادّعى القتل حال الجنون أو الصبوة.

إلى أمير المؤمنين عليه السلام (ان - ثل) يسأله عن رجل مجنون قتل رجلاً عمداً، فجعل الدية على قومه، وجعل عمده وخطأه سواء (١).

وصحيفة محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام يجعل جناية المعتوه على عاقلته خطأً كان أو عمداً (٢). ولكن بقي أنه قد مرّ في بعض الاخبار أنه إذا بلغ الصبيّ خمسة أشبار اقتصر منه (٣).

وقيل: قد ورد في بعض الروايات أنه اقتصر بعشرين (٤). وكأنّه ذهب إليه في التهذيب، كما يظهر من التأويل المتقدم. فيمكن أن يحمل على من وجد القصد منه، فيكون القصاص عليه للآيات والاخبار (٥) وعدم صحة ما يدلّ على تخصيصها ويمكن حمل ما ورد في عدم القصاص على عدم القاصد كالمجنون والنائم جمعاً بين الأدلة.

قوله: «ولو قتل ثم جنّ الخ». قد مرّ دليل من قتل شخصاً وكان موجباً للقصاص، ثمّ جنّ، قتل به قصاصاً، من النقل، والعقل يساعده.

قوله: «ويصدقان الخ». أي لو ثبت على الذي كان مجنوناً، وعلى الذي

(١) الوسائل الباب ٢٩ من ابواب القصاص في النفس الرواية ٢ ص ٥٣ والباب ١١ من ابواب الماله الرواية ٥ ج ١٩ ص ٣٠٧.

(٢) الوسائل الباب ١١ من ابواب العاقلة الرواية ١ ج ١٩ ص ٣٠٧.

(٣) الوسائل للباب ١١ من ابواب العاقلة الرواية ٤ ج ١٩ ص ٣٠٧.

(٤) ولعله استفاد مما ورد في نفوذ وصيته إذا بلغ عشرين راجع باب ٤٤ من كتاب الوصايا ج ١٣ ص ٤٢٨.

(٥) راجع الوسائل باب ١١ من ابواب القصاص في النفس ج ١٩ ص ٢٣.

ويقتل البالغ بالصبي لا المجنون بل الدية الآ ان يقصد الدفع فلا دية ايضاً.

كان صبيّاً القتل العمد العدوان الموجب للقصاص، فادعى كل واحد ان القتل كان وقت الجنون والصبوة، كان القول قولها مع يمينها على ذلك لآتيها قد كانا، والاصل عدم زوالهما حين القتل.

ولأنّ الموجب للقصاص إنما هو حال لافاقة والبلوغ، والاصل عدمهما حتى يثبت ذلك إما باليعة او الاقرار ولم يثبت، وهما منكران، فالقول قولها. ولأنّ مدعي القتل هو المدعي شرعاً وهما منكران. ولأنّ شبهة مسقطه، فتأمل.

فإنّه قد يتوهم أنّ الاصل عدم تعلّم القتل، وأنه قد ثبت الموجب وهو القتل العمد العدوان، فكوبه مسقطاً يحتاج إلى الدليل.

قوله: «ويقتل البالغ الخ»، دليل قتل البالغ بغير البالغ عموم الكتاب في السنة والاجماع الدال على وجوب قصاص النفس بالنفس، من غير تخصيص صريح في اخراج قتل البالغ الصبي، من العقل والسقل، وليس عدم تكليفه مانعاً، وهو ظاهر.

وما في صحيحة أبي بصير متقدمة - فلا قود لمن لا يقاد منه (١) - عام لم يصلح محضاً، لعموم ذلك كله، لما تقدم، من أنّ الخبر الواحد الصحيح ان سلم التخصيص به إنما يخص، إذا كان خاصاً صريحاً دلالة يقينياً لا ظنيّاً، وظاهره أنه ليس هنا كذلك، فإنه يحتمل ان يكون مخصوصاً بالمجنون.

ويؤيده أنّ البحث في المجنون في لزوم الدية في ماله، وهو قوله عليه السلام: وأرى أنّ على عاقلته الدية في ماله يدفعها إلى ورثة المجنون (٢).

(١) و(٢) الوسائل الباب ٢٨ من ابواب نكاح في نفس الرواية ١ ج ١٩ ص ٥١ قطعة منها.

وفي السكران اشكال أقربه سقوط القود بل الدية عليه وكذا  
المبتج نفسه وشارب المرقد.

على أن أبابصير مشترك ، فتأمل .

وأما دليل عدم قتل العاق بالمجنون فكأنه النقص في المقتول حيث كان  
مجنوناً، فلعله صار غير كفو، بل بمنزلة الحيوان لما إشتملت الأدلة المتقدمة، مثل  
«النفس بالنفس» (١) وتصريح صحيحة أبي بصير المتقدمة فيه (٢).

والظاهر توثيقه لعدم توقعهم في صحة مثل ذلك ، فتأمل .

وأما لزوم دفع الدية فلعلم بطلان دم مريء مسلم، ولهذا الرواية (٣).

والمراد بدفعها إلى ورثة المجنون كبرها من مشروكات المجنون يخرج منها  
الديون والوصايا إن كان، ثم القسمة بين من يرث الدية، إلا أن يكون قصد قاتل  
المجنون دفعه عن نفسه، لا قتله، حيث أراد المجنون قتل بالدفع حينئذ، فلا دية  
أيضاً، لما ثبت أن لا شيء على الدافع، وللخصوص رواية أبي بصير المتقدمة (٤).

وما في رواية أبي الورد: «لا يقتل به ولا يغرم ديته» (٥) فمحمول على إرادة  
المجنون إتياء، كما هو ظاهر من الرواية.

ولكن يشكل لزوم الدية على الإمام، فإنه إذا قتل دفعاً فيكون دمه  
هدراً لا عوض له، وهو ظاهر، إلا أنها ليست بصريحة ولا صحيحة بل ضعيفة بأبي  
الورد.

قوله: «وفي السكران اشكال الخ». أي إذا قتل لسكران شخصاً عمداً

(١) المائنة: ٤٩.

(٢) الوسائل الباب ٢٨ من أبواب نقصان في نفس رواية ج ١٦ ص ٥١.

(٣) الوسائل الباب ٢٨ من أبواب نقصان في نفس الرواية ١.

(٤) الوسائل الباب ٢٨ من أبواب نقصان في نفس الرواية ١.

(٥) الوسائل الباب ٢٨ من أبواب نقصان في نفس الرواية ٢.

عدوياً بحيث لو لم يكن مسكراً لقتل به، في روم القصاص عليه اشكال أقربه عند المصنف عدم القصاص وسقوطه داهياً في لروم الدية عليه.

كأن المراد في ماله لا عاقبة، لعدم كونه خطأ، ولعدم الدليل، مع أن لزوم الدية على العاقبة مخالف للعقل واستف، فلا يصار إليه إلا بنص صحيح صريح، فيقتصر على محله.

وجه الاشكال أن شارع لم يعذر السكران بل نزلته منزلة الضاحي (الضاحي - ح)، ولهذا حكم بلروم طلاق زوجته لو طلق.

وأنه إنما جعل ذلك عمداً احتياطاً مع كونه ممنوعاً منه أشد المنع بالكتاب والسنة والاجماع بل بالعقل ايضاً فيستحق ان يؤخذ بما يترتب عليه.

وهذا يدل على أنه لو كان السكر بغير اختياره وعلمه لم يكن كذلك، ولا يعد التزامه.

وعموم الأدلة من «كتاب ونسنة والاجماع، مثل «الفس بالفس» (١) ودفع الفساد، اد لو علم عدمه فيمكن ان يفعل، فتأمل.

وأن القصد والصد معتبران في لقصاص وليس هنا.

وهذا يدل على أن لا شك فيمن سلب عنه القصد، وصار بحيث لا شعوره أصلاً، مثل الهائم واسائم والمخوون والظمن الغير لمتن.

وأما بدو به فلا اشكال في لروم القصاص فإذا لم يمكن القصاص، فلا بد من الدية لعدم ابطال دم امرئ مسلم ويكون في ماله لما مر، فتأمل وكذا الاشكال.

والاقرب عند المصنف فيمن سح حتى اسكر نفسه بالسنج.

وكذا فيمن شرب مرقداً فقتلاً موقباً للقصاص لولا البنج والرقود

فتأمل.

يفهم من الشرح أنَّ الاشكالك فيها إنما يكون على القول بلزوم القصاص في السكران فيقتصر في إلحاقها به وأما على تفسير العدم فلا اشكال في عدم القصاص منها (فيها - خ)، فتأمل.

ويؤيده صحيحة محمد بن قيس - كنه الثقة - عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في أربعة شربوا (مسكراً - ثل)، فسكروا فأخذ بعضهم على بعض السلاح، فاقتتلوا فقتل اثنان وجرح اثنان، فأمر بالمجروحين (المجروحين - ح)، فضرب كل واحد منها ثمانين جلدة، وقضى دية (بلدية - ثل) المقتولين على المجروحين، وأمر أن يقاس جرح المجروحين فترفع من الدية، وإن (فان - ثل) مات (أحد المجروحين) (المجروحان - ثل) فليس على أحد من أولياء المقتولين شيء (١).

وإن كان فيها شيء، إلا أن تحبس على علمه عليه السلام بأنها قتلا المقتولين بعد أن جرحاها.

ويؤيد القود أيضاً ما يفهم من رواية السكوني (عن أبي عبد الله عليه السلام - ثل) في قوم شربوا فسكروا فتباعجو (٢) بسكاكين لهم (كانت معهم - ثل - يب - قيه) فسجنهم أمير المؤمنين عليه السلام حتى مات منهم اثنان وبقي اثنان وأراد أولياؤهما القود، قال عليه السلام: لعل كل أحد المقتولين قتل صاحبه (٣).

ففهوم هذا الكلام أنه لو علم أنَّ لأحياء قتلهم يقتلون بهما، مع أنهم كانوا سكارى.

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب موجبات القصاص الرواية ١ ج ١٩ ص ١٧٢.

(٢) هكذا في النص أيضاً وفي التهذيب فتباعجون.

(٣) الوسائل الباب ١ من أبواب موجبات القصاص الرواية ٢ ج ١٩ ص ١٧٣ نقه ملخصاً وبالمعنى.

ولا قود على النائم بل الدية على خاصته.  
والأعمى كالمبصر (كـ نصير- خ ل) على رأي.

قوله: «ولا قود على النائم الخ». دليل عدم القود على النائم إذا قتل شخصاً، هو عدم القصد الذي هو شرط القصاص، فيلزم الدية.  
ولكن عند المصنف في مـ لقاتل خاصة، وعند بعض الأصحاب على عاقلته.

وما أشربا إليه من أن كونه على العاقلة خلاف القواعد فيقتصر على موضع النص والاجماع، والظاهر عدمها هنا يقتضي مذهب المصنف.

قوله: «والأعمى كالمبصر الخ». دليل كون الأعمى كالمبصر- فعمده موجب للقصاص كالمبصر لا الدية كما هو رأي المصنف- (هو- ح) عموم الأدلة كتاباً وستة واجماعاً، وأنه عمد عدوان فرضاً، وهو موجب للقصاص.

ودليل أنه ليس كذلك مل غمده خطأ هو رواية محمد الحبي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام، عن رجل ضرب رأس رجل بمول عيناه على خذيه فوثب المضروب على ضاربه فقتله؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: هذان متعتيان جميعاً فلا أرى على الذي قتل الرجل قوداً لأنه قتله حين قتله وهو أعمى والأعمى جنيته خطأ يلزم عاقلته يؤخذون بها ثلاث سنين في كل سنة نجماً، فإن لم يكن له (للأعمى - ثل) عاقلة لزمته دية ما جنى في ماله يؤخذ بها في ثلاث سنين ويرجع الأعمى على ورثة ضاربه بدية عينيه (١).

ورواية أبي عبيدة قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن أعمى فقأ عين (رجل - خ) صحيح متعمداً؟ قال: فقال: يا أبا عبيدة إن عمد الأعمى مثل الخطأ، هذا فيه الدية من ماله، فإن لم يكن له مال فإن دية ذلك على الإمام، ولا يبطل



حق امرئ مسلم (١).  
 قال في الشرح: وأجاب المصنف عن الأولى بالمنع من صحتها، وبحملها  
 على ما إذا قصد الدفع لا القتل.  
 قلت: في هذا الحمل نظره، فإن قصد الدفع ليس فيه دية على العاقلة ولا  
 غيرها، وقد حكم في الرواية أن الدية على العاقلة.  
 وبالجمله هذا القول مشهور بين الاصحاب وبه هذا الأثر، وجاز مخالفة  
 الاصل عند قيام مقتضى للمخالفة.  
 ولأن مطلق القصد إلى القتل غير كاف في توحيه القصاص إلا مع عدم  
 المانع كالصبي والمجنون ولم لا يكون العمى هنا مانعاً؟  
 ولا يخفى أن الأولى ضعيفة بحسارائس ياطي (٢)، فأنهم قالوا: إنه قطعني،  
 فتأمل، والثانية باشتراك محمد بن عبد الله (٣).  
 وأن ظاهر الكتاب والسنة المتواترة ولا حجاج عام وتخصيصها بالخبر أنها يجوز  
 على القول بالجوار. إذا كان الخبر صحيحاً وصرحاً.  
 على أن الأولى تدل على كون الدية على العاقلة، والثانية كونها في ماله.  
 وأن العمد موجب للقصاص إلا إذا ثبت المانع والاصل عدمه، وما ذكر لم  
 يصلح لمانعية لعدم الصحة، ولشهرة ليست بحجة، مع أنها غير ظاهرة، ولهذا  
 ذهب المصنف هنا إلى الأول، فتأمل.

(١) الوسائل باب ٣٥ من أبواب القصص في خمس الرواية ١ ح ١٩ ص ٦٥.

(٢) سندها كما في الكافي هكذا محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، وعلي بن إبراهيم عن أبيه جميعاً  
 عن الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن أبي حمزة.

(٣) سندها كما في التهذيب هكذا محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن  
 عبد الله عن الملا عن محمد الحلبي وقوله رحمه الله أن الأولى يعني إلا في عبارة الشارح لا هنا فلا تعمل.

## الثالث: انتفاء أبوة القاتل

فعلى الأب في قتل ولده الدية وإن تعمّد وكذا الجدّ وإن علا.  
ويقتل الابن بأبيه ولأمّ بولدها والجدّات وإن كنّ للأب به  
والاجداد للأمّ وإن كانوا ذكوراً وجميع الأقارب.

قوله: «الثالث انتفاء أبوة القاتل الخ»، هذا هو الشرط الثالث، كأنّ

دليله الإجماع والأخبار

مثل حمزة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن الرجل  
يقتل ابنه أيقتل به؟ قال: لا (١).

وحمزة حران - له - عن أحمد مولى عليهما السلام، قال: لا يقاد والد بولده،  
ويقتل الولد بوالده إذا قتل والده متعمداً (متعمداً - خ) (٢).

وصحيفة الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقتل  
ابنه أيقتل به؟ قال: لا، ولا يرث أحدهما الآخر إذا قتله (٣) وغيرها.  
ولعلّ الجدّ وإن علا أبّ فيشمله دليبه، فتأمل.

فإنّ المصنف والأكثر لا يقولون لشمول الأب له حقيقة، فتأمل.  
فدليله إمّا إجماع أو قياس واعتبار، فإنّه إذا لم يقتل الأب فأب الأب  
كذلك، لأنّه سبب لوجود سببه، فتأمل.

وأما دليل قتل الابن بالأب، فهو العمومات والخصوص من غير معارض

صريح.

وكذا قتل الأمّ بولدها والعكس.

(١) الوسائل الباب ٣٢ من أبواب القصاص في النفس الرواية ٢ ج ١٩ ص ٥٦.

(٢) الوسائل الباب ٣٢ من أبواب القصاص في النفس الرواية ١ ص ٥٦.

(٣) الوسائل الباب ٣٢ من أبواب القصاص في النفس الرواية ٧ ص ٥٨.

ولو قتل المجهول أحد المتداعين (المتداعين - خ ل) قبل القرعة فلا قود، وكذا لو قتلاه، أما لو رجع أحدهما فإنه يقتل بعد دفع (رد - خ ل) نصف الدية وعلى الأب نصف الدية.

ومثل صحيحة أبي عبيدة، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام، عن رجل قتل أمه؟ قال: يقتل بها صاغراً، ولا اظن قتله بها كفارة له ولا يورثها (يرثها - ثل) (١).

هذه تدل على أن القصاص كرامة في غير قاتل الأم. ويدل على جواز قصاص سائر الأقارب وإن كانوا جذات للأب أو جذات من الأم ذكوراً كانوا أو إناثاً، المعموم من الكتاب والسنة والاجماع من غير ما يصلح تخصيصاً له، والقياس على الأب والجدة له وإن علم، غير مسموع، فتأمل. قوله: «ولو قتل المجهول الخ». إذا ادعى شخص ولدية مجهول النسب مثل اللقيط، ويمكن أن يكون والداً له يلحق به، فلو قتله يقتل به، ولو قتله الأب لم يقتل به.

وإذا ادعى (ادعاء - خ) اثنان ذلك يبحق بمن يخرج به القرعة، فإذا قتله صاحب القرعة لا يقتل وإذا قتله الآخر يقتل به، وإذا قتله أحدهما قبل القرعة لا قصاص على أحدهما، لاحتمال كل واحد منهما لأبوة المنة منه، ففيها شبهة دارئة للحد. وكذا لا يقتصر له لو قتلاه (معا - خ) لذلك.

هذا إذا لم يرجع أحدهما عن الإقرار بأبوته، أما لو رجع أحدهما فإن كان هو القاتل يقتصر منه.

وكذا لو كان شريكاً فيه، ولكن يدفع إليه نصف دية، وعلى الآخر الذي حكم بأنه أب بإقراره، نصف الدية ومنه علم حكم رجوعهما.

(١) الوسائل الباب ٣٢ من أبواب القصاص في النفس الرواية ٥ ص ٥٧.

والظاهر أنه حين الاشتراك لو كان له وارث يرث الدم غير الأب، هو مباشر القصاص ودفع النصف، ولأ الامام (١)، ومع الغيبة يمكن ان يسقط، او يبطل، أو يفعله الحاكم، الله يعلم.

ولا يخفى أن في الصورة التي يحكم فيها بالقرعة لتعيين الأتوة ينسفي أن لا يحكم بعدم القتل، بل يوقف (توقف - خ) على القرعة، فإذا حكم بالقرعة بالأتوة تبعه الحكم بالقصاص وعدمه.

ومجرد الاحتمال ولشبهة بالفعل مع حكم الشارع برفعه لا يحسن إبطال الحكم الشرعي عملاً بأدلة القصاص.

ولأن الذي ثبت عدم القصاص، الأب الذي حكم الشرع بأنه أب لا المحتمل خصوصاً مع حكم الشارع برفعه وتعيين لمقصود.

فإن لم يكن هذه الصورة مجعاً عليها لا يمكن القول بقصاص من حكم بأنه ليس بأب بعد القرعة، بل قبل القرعة أيضاً، فكيف إيقاف الحكم والحكم بالقرعة، فتأمل.

هذا إذا لم يكن الولد حاصلاً في الفراش أي لا يحكم بأنه ولد إلا بالاقراء ولا يكون هناك فراش.

وأما إذا ولد في فراش المدعىين، كما إذا كان من أمة موطوءة لهما في طهر واحد أو حرة موطوءة بالشبهة كذلك، وادعى كل واحد أنه له فالحكم أيضاً للقرعة، فلو قتله أحدهما أوهما بعد قرعة فصاحب لقرعة أب، والآخر أجنبي فحكمه ظاهر كما في سائر الآباء والاجانب.

وأما قبل القرعة فالحكم مثل ما سبق في المجهول إذا لم يرجع أحدهما، وإذا

(١) في بعض النسخ المخطوطة ودفع النصف إلى الامام ومع الغيبة الخ.

ولو ولد على فراش المدعين كالأمة أو الموطوءة بالشبهة فلا قود عليها وإن رجع أحدهما بخلاف الأول لثبوت البتة بالفراش لا الدعوى، وفيه نظر.

رجع أحدهما فالحكم بخلاف ذلك، فإن الرجوع ها غير مسرع فحكمه حكم عدم الرجوع، لأن الأتة هنا ثابته بالفراش لا بالقرار والدعوى، فلا أثر للرجوع، فإن مثل هذا الولد لا ينفي عن صاحب الفراش، فيبين المسألتين فرق.

ثم قال المصنف: (وفي الفرق نظر مما مر)، ومن أن الرجوع يحتمل أن يكون نافياً للنسب في الأمة والشبهة من غير لعان، ولا يثبت بمجرد الفراش، بل يكون موقوفاً على عدم النفي، فيستفي الأتة المانعة لقصاص بالرجوع، فيثبت القصاص، صلاً بالأدلة، لعدم المانع، فلا فرق.

نعم الفرق واضح لو قيل ها أيضاً ثبوت الولد بالفراش كما في الزوجة، وإن احتمل كون ولده للزوج الأول مثل المطلقة التي تلد بعد مضي أقل الحمل من الزوج الثاني وقبل مضي مدة الحمل أنه من الأول فإنه يحتمل لها. ولكن يحكم المصنف والمحقق بأنه كذلك، فإنه الفراش.

نعم يرد الاشكال هنا أيضاً على قول (ظاهر - خ) حيث قال ها أيضاً بالقرعة، ولم يحكم بالفراش (للعراش - خ).

وبالجملة ان قيل: أن الولد في هذه الصورة لا يثبت بمجرد الفراش لعدم اختصاصه بأحد مثل الموطوءة شبهة، فلا فرق، ويقتل الراحح.

ويؤيده أنه باقراره يجب قتله، وبأن أدلة القصاص تقتضيه ولم يخرج إلا المحقق أبوته ومانعيته، وهذا ليس منه، وهو ظاهر، وإن ثبت به مثل الزوجية لقي ذكرناها عندهما الفرق واضح.

وأما الأمة الموطوءة فإن لم تكن هي فراشاً بحسب الظاهر لأحدهما، بأن

ولا يرث الولد القصاص ولا الحدة، بل له الذية عن مورثه  
وللآخر القصاص والحد كمالاً.

تكون امة الغير وطأها الاجسيان شبهة أو كان أحدهما مالكا ولم نقل أنها فراش بل  
لا بد لولدها الاقرار او عدم النفي، وإن ترجوع عن الاقرار مثل النفي أو لا.  
فلا فرق أيضاً، وإلا فالمرق هما أيضاً واضح.

والظاهر عدمه لادلة القصاص مع عدم ثبوت الأبوة المانعة شرعاً، وإنما  
المانع هو ثبوتها شرعاً، وهو ظاهر ويفهم من الشرح أن المصنف والمحقق القائلين  
بالتردد والنظر قائلان بأن الرجوع هنا صحيح، حيث قال: وجه النظر ظاهر مما  
ذكره المصنف والمحقق رحمهما الله، ومن أن الرجوع هنا صحيح قطعاً ونافياً لنسب  
من غير لعان، فإن صح هذا فلا معنى للنظم واحتمال الفرق، فكأن لما ترددوا ونظراً  
في أن الرجوع نافى أم لا؟ وأن للقرار والاثبات على ذلك دخلاً في الثبوت أم لا؟  
ومعلوم أن مجرد الفراش ليس هنا بثبوت وكافٍ، ولهذا يحتاج إلى القرعة إما لوجوده  
منها أو لعدمه منها، فتأمل.

فكأنه لذلك ترددوا ونظروا (ونظراً-خ) فوجه النظر احتمال كون الرجوع  
نافياً، لا القطع بأنه نافى.

ثم قال في الشرح: والعجب أن المصنف في التحرير صورها في وطئ  
الشبهة، ثم علل بأن البينة ثالثة بالعرش لا تنتفي إلا باللعان مع وقوع الاتفاق على  
أنه لا لعان في وطئ الشبهة، وقد ذكره في باب اللعان من ذلك الكتاب وغيره  
(انتهى).

يحتمل أن يكون مراده لا ينتفي إلا باللعان ولم يمكن هنا فلا ينتفي بالنفي،  
وهذا المقدار كافٍ في هذا المقام، فتأمل.

قوله: «ولا يرث الولد الخ». أي اذ قتل أبو ولد من يرثه مثل أمه أو  
اخته من أمه ولا أم له، ويكون هو ورثه، لا يرث القصاص من أبيه لمورثه، بل له

ديته، فيأخذ من أبيه الدية.

وكذا لا يرث الحّد الذي لزم أباه، مثل ان قذف أمّه بما يوجبها.

نعم يرث القصاص والحّد تاماً، لو كان وارث آخر غيره مثل أخي ولد للأب القاتل له من أمّه، لا من أبيه.

ولكن إياها يقتص بعد ردّ العاضل من حظه في القصاص، فلو كان الوارث منحصراً فيه وفي أخيه يُردّ نصف الدية إلى المُقاتل فيقتله ويأخذ الولد نصف الدية من أبيه القاتل الذي يُقتل قصاصاً.

لعلّ دليل عدم ارثه القصاص والحّد أنّه لو قتل أبوه أو قذفه بما يوجبها لم يلزمه القصاص به ولا الحّد له فلا يستحق الولد القصاص والحّد من أبيه سواء كان هو المقتول والمقذوف أو كان حقه ذلك.

وقد يمنع ذلك ويقال: إنّ الذي ثبت بالنص والإجماع المخصّصين لعموم أدلة القصاص والحّد هو إذا كان الأب قاتلاً لابنه وقاذفاً له لا ان يكون قاتلاً وقاذفاً لغيره ويكون الحق له ويرجع إليه، ودعوى الطريق الأولى والمساواة الموحدة للاتحاد مشكل.

نعم لو كان دليل عدم القصاص والحّد المتعلق به هو العقوق والحقوق الشابتة له عليه - ومثل قوله تعالى: «ولا تقس لها آف» (١) «واخفض لها جناح الذل» (٢) «وبالوالدين إحساناً» (٣) وخرج لأُم بالنص والإجماع بقي الأب - لصح ذلك.

ولكن هذا مشكل لأنها عمومات مدروسة بعمومات أدلة القصاص، بل

(١) الإسراء: ٢٣.

(٢) الإسراء: ٢٤.

(٣) البقرة: ٨٣، والساء: ٣٦.



ولو قتل أحد الأخوين أباه والآخر أمه فلكل القصاص على صاحبه ويقرع في التقديم، ولو سبق أحدهما فلورثة الآخر القصاص منه.

#### الرابع: التساوي في الدين

فلا يقتل مسلم وإن كان عبداً بكافراً وإن كان ذمياً حرّاً بل يعزّر ويغرم دية الذمي وإن اعتاد قتل الذمي قيل: يقتل بعد رد فاضل دية المسلم.

الظاهر أنها أخصر، فيقدم، ويعمل مخصوصه، تأمل، فإن الحكم مشكل.  
قوله: «ولو قتل أحد الأخوين الخ». إذا قتل أحد الأخوين أباهما والآخر أمهما، فلكل واحد من الأخوين القصاص من الآخر، فيقتل قاتل الأم قاتل أبيه قصاصاً لأبيه، ويقتل قاتل الأب قاتل أمه، فيحوز أن يقتلا معاً، فإن أراد أحدهما سبق، فإن رضي الآخر فعل، سورته المقتول حينئذ القصاص من القاتل، ولو لم يرض يقرع، فيقدم، ويقتص، ثم يقتص ورثة الآخر منه ولو سبق أحدهما من دون القرعة والإذن، وقع القصاص في محله، وامكن أن يكون مأثوماً بالتقدم، ويقتص منه ورثة المقتول، والكل واضح.

قوله: «التساوي في الدين الخ». رابع الشروط، التساوي في الإسلام، بمعنى أن شرط القصاص من المسلم كون المقتول مسلماً، فيقتل بالمسلم والكافر أيضاً، ولا يقتل المسلم سواء كان حرّاً أو عبداً بكافراً أصلياً أو ذمياً حرّاً أو عبداً، بل يعزّر المسلم بقتله الكافر ويؤخذ منه الدية، إن كان ذمياً غير خارق الذمة (للذمة - خ).

دليله الإجماع المدعى في شرح الشرائع، والآية مثل: «ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً» (١) فتأمل.

والاخبار من طرق العامة، مثل لا يقتل مسلم بكافر (١) العام الشامل لمطلق الكفار.

ومن طرق الخاصة، مثل رواية محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام، لا يقاد مسلم بالنمي في القتل ولا في الجراحات، ولكن يؤخذ من المسلم جسيته للنمي على قدر دية النمي ثمانمائة درهم (٢).

قال في شرح الشرائع: هي كثيرة، وهو اعرف.

وقد ورد في بعض الاخبار بجوار قتل مسلم بالنمي مثل صحيحة أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: اذا قتل المسلم النصراني واراد اهل النصراني ان يقتلوه قتلوه، وأدوا فصل ما بين الدينين (٣).  
وقريب منه رواية زرعة عن سطة (٤).

وصحيحة ابن مسكان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: اذا قتل المسلم يهودياً أو نصرانياً أو مجوسياً، فأرادوا أن يقيدوا، ردوا فصل دية المسلم واقادوه (٥).  
وجمع الشيخ بينهما بحمل هذه الاخبار على من اعتاد قتل النمي فيجوز قتله بعد رد فاضل ديته عن دية النمي لورود بعض الاخبار بهذا التفصيل، مع دعوى الاجماع على عدمه مطلقاً، ووجوب حمل الحمل على المفصل.

وهي رواية إسماعيل بن الفضل، قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام، عن دماء المجوس واليهود والنصارى - إلى قوله - قال: وسألته عن المسلم هل يقتل

(١) كذا المتألف ج ١٥ ص ٦ تحت رقم ٣٩٨١٨ وفيه أيضاً لا يقتل مؤمن بكافر تحت رقم ٣٩٨١٧.

(٢) الوسائل الباب ٤٧ من أبواب القصاص في النفس الرواية ٥ ج ١٩ ص ٨٠.

(٣) الوسائل الباب ٤٧ من أبواب القصاص في النفس الرواية ٤ ج ١٩ ص ٨٠.

(٤) الوسائل الباب ٤٧ من أبواب القصاص في النفس الرواية ٣ ص ٧٩.

(٥) الوسائل الباب ٤٧ من أبواب القصاص في النفس الرواية ٢ ص ٧٩.

باهل النعمة، واهل الكتاب اذا قتلهم؟ قال: لا، الا ان يكون متعمداً (معتاداً - ثل) لذلك لا يدع قتلهم فيقتل وهو صاغر (١).

وفي رواية أخرى عنه عليه السلام، قال: قلت: رجل قتل رجلاً من اهل النعمة؟ قال: لا يقتل به، إلا ان يكون متعمداً للقتل (٢).

ورواية محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام مثله (٣).

والمراد بالرجل القاتل هو المسلم، وإلا فلا معنى لنفي القتل، وهو ظاهر.

وصرح في الكافي بالمسلم، (قال إسماعيل المذکور بهذا الاسناد) (٤).

على أنه قد يناقش في صحة رواية أبي بصير لاشتراكه، وفي صحة خبر ابن مسكان أيضاً، لأنه روى في التهذيب مقطوعاً، عن يونس (٥) فتأمل، وإن الظاهر أنه يونس بن عبد الرحمن، والطريق إليه صحيح (٦).

والظاهر من الكافي ذلك (٧) أنه سن عبد الرحمن، والطريق إليه حسن، وفيه محمد بن عيسى (٨) ولا بأس به.

(١) الوسائل باب ٤٧ من ابواب القصاص في النفس الرواية ١ ص ٧٩.

(٢) الوسائل الباب ٤٧ من ابواب القصاص في النفس الرواية ٧ ص ٨٠.

(٣) الوسائل باب ٤٧ من ابواب القصاص في النفس مثل الرواية ٧ بالسنن الثاني ص ٧٩.

(٤) لم يفهم المرد من هذه الجملة فتدبر لعلهم ما اردوا قتل سراً.

(٥) والسنن في تهذيب هكذا يونس عن ابن مسعود، عن أبي عبد الله عليه السلام.

(٦) طريق الشيخ رحمه الله إلى يونس بن عبد الرحمن كما في مشيخة التهذيب هكذا وما ذكرته في هذا

الكتاب عن يونس بن عبد الرحمن، فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، عن أبي حمزة محمد بن عبيد بن الحسين، عن أبيه ومحمد بن عيسى، عن سعد بن عبد الله والخميري وصفي بن إبراهيم بن هاشم (ص أبيه - ط) عن إسماعيل بن مرار وصالح بن السندي، عن يونس.

(٧) هكذا في نسخ كلها ولكن النسخة (ذلك) رائدة.

(٨) والسنن في الكافي هكذا علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن ابن مسكان، عن

أبي عبد الله عليه السلام.

وأن ابن مسكان هو عبدالله، وأن ابابصير هو المشهور، أي النبي المرادي.  
ويمكن المناقشة أيضاً في صحة خبر محمد بن قيس (١) باشتراكه ولكن أظن  
كونه الثقة سيما في المقبه، فعلى تقدير هذا فهو صحيح.  
وكذا في الخبر العامي، وفي صراحة الآية، بل الطهور.  
إلا أن يقال: الإجماع كاف، وخبر إسماعيل ضعيف (٢)، وكذا خبر  
محمد (٣) لأن الراوي عن الرضا عليه السلام ضعف كالراوي عن أبيه  
عليه السلام، وعن جده ثقة (بعد-خ).  
على أن في التهذيب مقطوعاً عن يونس، وغاية ما يكون (عبدالرحمان)، وفي  
الطريق محمد بن عيسى، ولهم فيه كلام (٤) وكثيراً يرد الخبر لذلك خصوصاً في  
شرح الشرائع.  
ومع ذلك قال: هنا صحيحة، وإدعى أخباراً كثيرة، وما نقل غير ما رأينا  
ونقلناه، فتأمل.

نعم هي صحيحة في الكافي (٥)، لو قيل بتوفيق محمد بن عيسى، ويونس  
بن عبدالرحمان، ومحمد بن المضيل الذي ضعفه في الخلاصة وغيرها، فتأمل.  
قال في الشرح بعد أن ذكر أن هذا هو مذهب الأكثر (أكثر الفقهاء-خ)  
وعندهم حتى المصنف مع أنه قد يفهم من المتن تردده، حيث قال: وإن اعتاد قتل  
الذمي قبل: يقتل بعد رد فاصل دية عنها، وسكت، بل يظهر من قوله: (فلا يقتل

(١) الوسائل الباب ٤٧ من أبواب القصص في نفس مروية ج ١٩ ص ٨٠.

(٢) الوسائل الباب ٤٧ من أبواب القصص في نفس مروية ١ ص ٧٩.

(٣) الوسائل الباب ٤٧ من أبواب القصص في نفس مروية ١ بسند الثاني ص ٧٩.

(٤) الوسائل باب ٤٧ من أبواب القصص في نفس مروية ١ بسند الثاني ص ٧٩.

(٥) والسند في الكافي هكذا: علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن محمد بن الفضيل.

- إلى قوله -: بل يعزروا ويغرم دية النمي) قوله: بعدم القتل مع اعتياده أيضاً، فتأمل.  
والحق أن هذه المسألة جماعية، وأنه لم يخالف فيها أحد منا سوى ابن  
إدريس، وقد سبقه الإجماع، ولو كان هذا الخلاف مؤثراً في الإجماع لم يوحّد إجماع  
اصلاً.

واحتج بالقرآن بنبي السبين في الآية (١) وبالاجماع على عدم قتل المسلم  
بالكافر (٢).

وهو استدلال في مقابلة لإجماع مع صحفه، فإن نبي السبيل عابته العموم،  
ودلالته ظاهرة، فلا تعارض القطعية، والإجماع على عدم قتل المسلم يختص بعير  
المعتاد.

واحتج له في المختلف برواية محمد بن قيس، عن الباقر عليه السلام، قال:  
لا يقاد مسلم بنمي (٣)، وأجاب بأنه مطلق فيحمل على المفضل.

وفيه نظر، لأنه نكرة في سبق الهي (النفي - ح)، فيعم عند المصنف، وهو  
نراعي لفظي، ومراده بأن دلالته ظاهرة أن دلالته ظنية، فيمكن تأويله لمعارضة  
القطعية، وكلامه يدل على أن إجماع هنا وحده قطعي، إلا أن يريد بانضمام  
الأخبار ما يكون كذلك حيث قال فبيته: ودلت عليه الروايات المتظافرة المشتهرة،  
منها رواية إسماعيل بن الفضل (٤)، ونقل روايته التي نقلناها.

ومراد المختلف بالمطلق غير لمقتد يشمل العام، فيجب حمله على الخاص،  
وكان ينبغي أن يقول: العام والخاص.

(١) اشارة إلى قوله تعالى: «ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً» النساء: ١٤١.

(٢) الظاهر أنه إلى هنا قول الشارح رحمه الله.

(٣) تقدم ذكره.

(٤) تقدم ذكرها.

وكأنه لذلك قال في الشرح: وهو نزاع لفظي، أي النظر الذي في كلام المختلف مناقشة لفظية معه لا معنوية.

ثم اعلم أن الذي رأيته في لأخبار ما ذكرته، وليست متظافرة على ما ذكره الشارح، والاجماع القطعي خصوصاً على رد فاضل من دينه وأنه يقتل قصاصاً، كما هو ظاهر الروايات، ورد الفاضل عليه غير ظاهر ولهذا نقل الخلاف بينهم في ذلك ولا كثرة على ما ذكره في شرح الشرائع، ومنع عدم وجدان اجماع أصلاً لو أثر خلاف ابن إدريس والاجماع الذي ادعاه ظاهر.

والذي يقتضيه عموم الكتاب هو عدم القصاص بالنفي مطلقاً، مؤيداً برواية محمد بن قيس المتقدمة (١)، واجماع ابن إدريس، فكان عدم قتل المسلم بالنفي ممّا لا كلام فيه عندهم إذا لم يكن ذلك عادة، ومعها لا يبعد القتل حداً، ودفعاً للفساد، من غير رد (٢) كما هو ظاهر الروايات ورد الفاضل عليه غير ظاهر فإنّ المقتولين كثيرون فمن يقتل ومن يرد.

ولكن إن نظر إلى الروايات فكثرها وأصحها تدلّ على الاحتصاص والرد من دون العادة، ولكن القائل به، غير ظاهر.

وفهم من الشارح أنه الصدوق، ومن كتابه الفقيه يظهر أنه مع العادة يقتل، حيث روى صحيحة أبي بصير ورواية إسماعيل المتقدمتين (٣) وإن نقل رواية محمد بن قيس المتقدمة أيضاً الدالة على عدم القود ولكن يفهم حلها على نفي حرّ فلازمه أو (٤) يحمل على ذي العادة، فلا بد من تخصيص الثانية بالأولى، الله يعلم.

(١) تقدم ذكرها.

(٢) في بعض النسخ المطبوعة بعد قوله: (من غير رد) لا قصاصاً معه لا بالفتوى الح.

(٣) تقدم ذكرها.

(٤) وبالجملة الذي في الفقيه إنما عدم قتل المسمّى بالنفي كما يفهم من الأدلة حيث نقل رواية محمد

ويقتل الذمي بمثله وبـ لنعمة بعد رد فاضل ديته عنها والذمية  
بمثله وبالذمي ولا رجوع.  
ولو اسلم فلا قود.  
ويقتل الذمي بالمرتد وبالعكس على إشكال.

قوله: «ويقتل الذمي بالخ». لا شك في قتل الذمي بمثله، وبالذمية،  
ولكن بعد رد فاضل دية ذمي عن دية النقية، وهو نصفها إلى الذمي، كما مر في  
المسألة.

وكذا في قتل النقية بمثلها، وبالذمي من غير رجوع إلى زيادة ديته على  
ديتها، لما مر في المسألة من أن الإنسان لا يجني أزيد من نفسه.  
دليل أصل المسألة عموم الكتاب والسنة والاجماع.

قوله: «ولو اسلم فلا قود». لو اسلم ذمي أو ذمية بعد قتله ذمياً أو ذمية  
قتلاً موجباً للقود، لا قود عليه، بل يسقط بواسطة الاسلام، فإنه لا يمكن قتل مسلم  
كافر، وإن وجد سبه الموجب حد كفره، بعموم الأدلة فيشتغل إلى ديته فيجب  
ديته، كما إذا قتل مسلماً لثلاً يبطر دم يحقون الدم.

قوله: «ويقتل الذمي بالمرتد الخ». دليل قتل الذمي قصاصاً إذا قتل  
مرتداً، هو عموم الأدلة من غير تخصيص.

وأما الاشكال في العكس فنشأه العموم، وأن الكفرملة واحدة، فلا مزية  
لاحدما على الآخر، فيحوز قتل لمرتد بالذمي كالعكس، وأنه واجب القتل في  
الجملة لكفره فهو أحسن حالاً من الذمي، فإنه غير واجب القتل.

ويمكن اخراج الحربي الذي لم يجب قتله لو سلم عدم قتله به، باجماع

بن قيس وإنا الذهب مشهور كما هو مفهوم رواه أبي بصير وصرح به، لا أنه يقتل المسلم بالذمي مطلقاً كما يفهم  
من الشرح منه - رحمه الله - كذا في هامش بعض النسخ.



إلا ان يرجع.

ونحوه، وحرمة اصل الاسلام في المرتد دون الذمي، ولهذا لم يجز لدلمي نكاح المرتدة، ولا يرث المرتد ورثته الذميون، بل يرثه المسلم، ففيه حكم الاسلام في الجملة، فكما لا يقتل المسلم الحقيقي، فكذا الحكمي.

والاول اختيار المبسوط والخلاف، وحكى في الشرائع الوجهين، ورتج الاول، وهو مرجح التحرير ايضاً، هكذا في الشرح.

ويمكن ان يقال: كون الكفرمة واحدة، غير ظاهر، وعلى تقدير تسليمه لا يقتضي قتل أحدهما بالآخر (و-خ) المساواة في ذلك، وهو ظاهر.

نعم يمكن أن يرجح بأن عموم ادلة القصاص يقتضي قصاص النفس بالنفس مطلقاً إلا ما أخرجه الدليل، ولا دليل هنا، إذ ليس هنا نص على الظاهر، ولهذا ما ذكره (ذكره-خ) وبمجرد وجود بعض احكام المسلمين فيه لنص خاص، لا يقتضي هذا الحكم.

وهذا واضح في المرتد الفطري، فرتبه أسوأ حالاً بكثير من الذمي، فإن اسلامه غير مقبول، وليس بقابل للتمسك وانكح عندهم.

نعم يمكن عدم قتل المرتد الملى لرجاء توبته، فأما ان يصرح حق يتبين حاله من وجوب قتله وعلمه، فيقتل او يؤذى الدية، أو يؤخذ منه الدية إمتداءً، ويحتمل كون هذا مع التراخي، فتأمل.

قوله: «إلا ان يرجع» يدل على أن البحث ولاشكال في مطلق المرتد أو الملى فقط، يعني في قتل الذمي (بالذمي-ح) (قتل المرتد بالذمي-ح) بالمرتد اشكال، إلا اذا رجع المرتد عن الارتداد واسلم، فيدل على قبول اسلامه فيكون الاستيفاء مخصوصاً بالمرتد الملى لعدم قبول اسلام الفطري عندهم.

إلا ان يقال: مجرد الاسلام الظاهري وان لم يكن مقبولاً، مانع عن قتله

بالذمي.

واليهودي بالنصراني وخرني (وبالخرني - خ ل) وبالعكس وولد الرشدة بالزنية.

ولو قتل الذمي مسلماً عمداً دفع هو وماله إلى ورثة المسلم

او يقال: أنه مقبول في نفس الأمر وبينه وبين الله، ولكن لم يقبل بحسب الظاهر، معني أنه لا يسقط عنه تلك الاحكام.

او يقال: أنه مقبول في الظاهر ايضاً معني أنه يصير بحكم المسلم، إلا أنه لا يسقط عنه وجوب القتل، فيكون مسلماً واجب القتل كالمسلم الزاني المحصن ولقاتل عمداً يقتل.

قوله: «واليهودي الخ»، دليل قتل اقسام الكفار بعضهم ببعض من غير فرق بين الكتاني والخرني، هو عموم الادلة من غير رحمان، فريادة الكفر وحفته ليس بفارق، كريادة الإيمان والتقوى وعدمها، وهو ظاهر مكشوف.

وتؤيده رواية السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام، أن أمير المؤمنين عليه السلام، كان يقول: يقتل نصارى واليهود والمجوس بعضهم من بعض، ويقتل بعضهم ببعض (يقتل بعضهم بعضاً - ثل) اذا قتلوا عمداً (١).

وكذا دليل قتل ولد الرشدة - أي ولد الحلال - بولد الزنية او ولد الزنا، هو عموم الادلة من غير تخصيص.

قوله: «ولو قتل الذمي مسلماً الح»، دفع الذمي القاتل عمداً وماله إلى ورثة المسلم المقتول المسلم، وتحجيرهم بين قتله واسترقاقه، هو المشهور بين الاصحاب.

لعل ديله حسنة صريس بكناسي في الكافي، عن أبي جعفر عليه السلام، في نصراني قتل مسلماً فلماً أخذ اسلم، قل: اقتله به، قيل: فإن لم يسلم؟ قال:

(١) الوسائل الباب ٤٨ من ابواب الفصاص في النفس الرواية ١ ح ١٩ ص ٨١.

ويستخبرون بين قتله واسترقاقه، قال **لشيخ** ويدفع ولده الصغار أيضاً ويسترقون، وفيه نظر، فإن أسلم قبل الاسترقاق فلقود خاصة.

يدفع إلى أولياء المقتول هو وماله (١).

وهي صحيحة في التهذيب، عن **ضرير** الكسائي، عن **أبي جعفر** عليه السلام، وعبد الله بن مسان، عن **أبي عبد الله** عليه السلام، في نصرائي قتل مسلماً، فلما أخذ أسلم، قال: اقتله به، قيل: فإن لم يسلم، قال: يدفع إلى أولياء المقتول فإن شاؤوا قتلوا، وإن شاؤوا عفوا، وإن شاؤوا استرقوا، قيل: وإن كان معه عين (مال - خ ل ثل)، قال: دفع إلى أولياء المقتول هو وماله (٢).

لعله سقط عن الكافي، وهي مذكورة في العقبه أيضاً مثل التهذيب بتغيير ما، مثل حذف (قال) بعد قوله: (أسلم) وزيادته مع (نعم) بعد قوله: (نه) وزيادة (مال) أيضاً بعد (عين) و(له) وحذف (فقال) أيضاً بعد قوله (عين) وهو أولى، فإنه لا يحتاج إلى تقدير (قبل) قبل قوله (وإن كان الع) .

ثم أعلم أن صريح هذه الرواية أن قتل النقي بمسلم، للقصاص، وأنه مع ماله عوض قتل المسلم، سواء كان المال رائداً عن دية المسلم أو ناقصاً أو مساوياً لها، لأنه قال عليه السلام: يدفع النقي إلى أولياء الدم، فإن شاؤوا النخ. وكذا قال: (ويدفع ماله)، وكذا ظاهر كلامهم، فلا بعد في ذلك بعد وجود النص والفتوى.

وأما دفع أولاده الصغار إليه ليكونوا رقاء لهم فليس بظاهر (بذلك - خ) الدليل، سواء استرقوا أباهم القاتل أو قتلوه، إذ لا ينزى من استرقاق من استحق ذلك بسبب قتله عمداً، استرقاق أولاده، وهو ظاهر، ومن قتله بالطريق الأولى، ولا

(١) الوسائل الباب ٤٩ من أبواب القصاص في النص الرواية ١ ج ١٩ ص ٨١.

(٢) الوسائل باب ٤٩ من أبواب القصاص في النص الرواية ١ بسند الثاني ج ١٩ ص ٨١.

نص في ذلك على ما يظهر الآن، بل أنكر في الشرح كونه قولاً للشيخ.  
وقال: نقله المصنف عنه، وكذا نقل عميد الدين شيخنا أنه قوله في الفقيه،  
وما رأيته، وهما اعرف بما قالوا.

ونقل الشارح أنه قول للمصنف، وقال: يبعد أن يكون مراد المصنف الشيخ  
المفيد، فإنه ليس عادة ذلك.

وأيضاً يسعد قول ابن إدريس بمنع اخذ المال أن قتله أو عفا عنه، وجوار  
أخذه لو استرقه، إذ ما نظر إلى قول الأصحاب ودليلهم.

دليله غير ظاهر وكذا مذهب شافعي وابن زهرة والكثيري أنه يقتل بحرقه  
الذمة ثم يؤخذ من ماله، دية المسلم ثم يؤخذ من ماله، ليس لأولياء الدم  
بل للامام ومن يأذن له، وهو طاهر.

وفي الرواية (١) (أنه يدفع إلى أولياء المقتول إن شاؤوا قتلوا، وإن شاؤوا  
عصوا، وإن شاؤوا استرقوا، ويدفع إليهم هو وماله)، وليس مخصوصاً بمقدار الدية،  
فهم أيضاً تركوا هذه الرواية، وما اعرف لهم دليلاً، وهم أعرف.

وكذا قول الصدوق: يقتصر للمسلم من النقي في النفس ولاطراف،  
ويؤخذ من ماله أو من مال أوليائه فصل ما بين ديني المسلم والنقي وفي هذا المذهب  
أيضاً، الرواية متروكة، وما اعرف له دليلاً، مع أنه إنما ذكر في كتابه الفقيه رواية  
ضريس الكناسي (٢) فتأمل.

وذكر الشارح هذه المذاهب، ثم قال: (ومبى هذه الأقوال، على أن قتله  
هل هو قوداً أو لحرقه (بحرقه - خ) اسلقة، وعلى أن اخذ ماله هل هو لتكملة دية

(١) الوسائل الباب ٤٦ من أبواب القصاص في النفس الرواية ١ ح ١٩ ص ٨٩.

(٢) تقدم ذكر موضعها آنفاً.

ويشترط التكافؤ حال الجنائية فوق قطع مسلم يد ذمي فاسلم ثم سرت، أو حرية عبد فاعتق ثم سرت أو صبي يد بالغ ثم بلغ ثم سرت، فلا قود ولا قصاص بل دية النفس.

المسلم أو لاسترقاقه أو بمجرد جانيته).

وانت تعلم أن هذا كله خروج عن لدلة، وليست هذه الامور مبنى هذه الأقوال كتبها.

مع أنه لا يخرج عن الجهالة ولم يرجع معنى مذهب حتى يتحقق، فلا ثمة لذلك، فتأمل.

ثم نقل في آخر القول ما يدل على أنه مضمون الرواية، كأنه يجمع عليه، حيث قال:

قال المحقق في النكت: وعلى ذلك عمل الأصحاب، اشارة إلى ما تضمنته الرواية من حواز قتل العفو والاسترقاق له وبخذه ماله.

وأما وجه سقوط الاسترقاق لو اسلم قبل القتل والاسترقاق، فهو أن المسلم لا يُسرق فيسقط الاسترقاق، وإن كان جناً قبل الاسلام فانحصر ما يلزمه في القود خاصة.

وكذا يمكن سقوط أخذ ماله على قول به، إذ لا يحمل مال امرئ مسلم بغير وجه مقرر عندهم.

نعم يجوز له العفو ايضاً، وهو ظاهر.

قوله: «ويشترط التكافؤ الخ»، أي لتساوي في الاسلام والحرية

والتكليف الذي هو شرط للقصاص، وقد ذكر لاؤل والثالث، وسيذكر الثاني.

المراد إنها شرط التكافؤ حال الجنائية الموحية للقصاص لاحال السراية، فلو

قطع مسلم يد ذمي عمداً عدواناً فاسلم فسرت جراحة يده فأت بها فلا قود في

ولو قطع يد مرتد أو حريري فسرت بعد إسلامه فلا شيء.

النفس ولا قصاص في الصرف لئسقي، لما ثبت من عدم القصاص لئسقي من المسمم لشرط التساوي في الإسلام حرم الخرج، ولم يكن وإن وجد حل لسرية. وذلك هنا غير بعيد، فإنه لا يقال عرف ولا لغة ولا شرعاً أنه قطع يد مسلم أو قتل مسلماً من قطع يد ذمي أو قتل ذمياً، ولا يرمه وزرقتل المسمم ولا قطع يده ولا كهارته، فعليه دية النفي حيث سرت جراحة يده.

وكذا لو قطع حر يد عبد وعنق فسرت الجراحة ومات بها، لا قود في النفس ولا قصاص لعبد من الحر، بل عليه دية العبد للمولى، فإن كان العتق باختيار المولى، يحتمل أن يكون له دية اليد فقط، وهو لتصف، والباقي لورثة المجنى عليه لما مر، فتأمل.

وكذا لو قطع غير مكنت كالعبيد يد بالغ عاقل، ثم تلج الجاني فسرت الحدية حتى مات المجنى عليه بالسرية، فلا قود ولا قصاص هنا أيضاً على الصبي، سواء على ما تقدم من اشتراط بلوغ المقتل في قصاص، وأنه لا قصاص في النفس، ولا في الطرف على غير البالغ، ادبق: أنه قتله لصبي، ولم يقبل أنه قتله البالغ، وهو ظاهر، فعلى عاقلته دية نفس المجنى عليه، زيدخل الطرف فيها، لما تقرر أن عمد الصبي خطأ (١)، فتأمل.

قوله: «ولو قطع يد مرتد الخ». أي ولو قطع مسلم يد مرتد أو حريري فسرت حنايتها حتى ماتا بعد إسلام كل واحد منهما، فلا شيء على المسمم الجاني، فإن المرتد والحريري دمهما هدر، وكذا قطع صرافهما، ولا عوض لهما بالسببة إلى المسلم، وإن لم يكن جائزاً له ذلك، وموجب لتعزيره، حيث اشترط في ذلك إذن الامام عليه السلام، وإن كان معصوه الدم بالسببة إلى الكفار، فيقتل الكافر

(١) راجع الوسائل باب ١١ من أبواب العاقبة لرؤية ٥٣٢ ح ١٩ ص ٣٠٧.

ولو اسلم الذمي أو الحرّي أو المرتد بعد الرمي قبل الاصابة  
فالدية كمالاً وكذا العبد لو اصابه السهم حرّاً.  
ولو قطع يد مسلم مثله فسرت مرتدّاً اقتتص وليه المسلم أو  
الامام في اليد خاصة.

بالمرتد، كما مر.

ومنه تأمل، لأن المراد بالمرتد ان كان ملئاً فقبل عرض التوبة عليه وإنكاره  
كونه غير معصوم الدم - ولو بالنسبة الى المسلم - غير ظاهر فيحتمل أن يؤخذ له الدية.  
وان كان فطرياً، فلا معنى لقوله: (بعد الاسلام) فإن وجوده وعدمه سواء.  
إلا ان يكون عدم الدية في الاول اجماعياً، كعدم القصاص، أو الاسلام  
يكون مقولاً بالنسبة إلى بعض الاحكام في الثاني.  
قوله: «ولو اسلم الذمي الخ» - اذا رمي حرّ مسلم بسهم ذمياً او حربياً  
او عبداً، فاسلماً واعتق قبل ان يصل السهم اليه، ثم وصل اليه حال الاسلام  
والعتق ماتوا به حينئذ، فالذي يلزم الرامي هو دية كامنة، أي دية الحر المسلم، لا  
القصاص، لأنّه ما تعمد قتل مسلم حرّ، فم يوجد شرط القصاص ولا دية الذمي  
والعبد، لأنّ المقتول حرّ مسلم من غير قصد قتله، فهو شبه بالعمد، فلا يبعد ان  
يكون في ماله.

ويحتمل ان يكون لزمه دية ذمي، ولا يكون للحرّي شيء، وقيمة لعبد،  
لأنّه قصد قتل الذمي والحرّي والعبد واوحد مسه، ثم قتل المسلم الحرّ من غير قصده  
واختياره فهو مثل السراية.

ويحتمل القصاص ايضاً صدق أنّه قتل عمداً عدواناً، مسياً حرّاً، فهو  
كفر، واشترط قصد قتل المسلم الحرّ وعلمه أنّه يقتل مسلماً حرّاً، غير ظاهر، وإلا  
فيعذر قتله لا مكان اسقاط القصاص، بأن يقول طعننته عبداً او ذمياً او حربياً، فتأمل.  
قوله: «ولو قطع يد مسلم الخ». ذا قطع مسلم يد مسلم عمداً عدواناً،



فارتد، فسرت جنائيه حتى مات مرتدًا، فذهب لمصنف والجماعة أن لورثة المسلم،  
القصاص في يد الجاني لا في نفسه، لأن كان له وارث، وإن لم يكن له وارث،  
فالقصاص في اليد إلى الإمام عليه السلام، لأنه وحده شرائطه وهو قطع يد مكاف،  
وليس له القصاص في النفس، لعدم الكفاءة المشترطة في القصاص، فإن  
المقتول كافر، إذ لا يقال عرفاً ولا لغة ولا شرعاً أنه قتل مسلماً، بل إنما قطع يد  
مسلم، وقتل كافراً، فلا يقتض له من المسلم.

فيه تأمل بناء على ما مهد من أن شرط الكفاءة إنما يعتبر حال الإصابة  
والجرح لا حال السراية، فتأمل.

وقال الشيخ: لا قصاص في اليد أيضاً لأن حياية الطرف تدخل في حياية  
النفس، ولا قصاص في النفس، ولا قصاص أيضاً في اليد.

فيه تأمل، إذ الطرف إنما يدخل في النفس إذا كان في النفس قصاص أو  
دية ولا قصاص ولا دية، وأما مع عدم شيء منهما فليس الدخول معلوم.

وبالجملة قد استقر القصاص في اليد بدلتته مثل «والجروح قصاص» (١)  
وسقوطه بالسراية في النفس، المهدورة (مهذرة - خ)، غير ظاهر.

وأما مستلزم لقطع يد مسلم حر، عمداً عمداناً بلا عوض.

نعم يرد عليه ما ذكرناه، فتأمل.

ولو عاد هذا المرتد إلى الإسلام سالتونه ومات قبل أن يحصل سراية أصلاً،  
إما لعوده سريعاً، أو تحلل زمان، ولكن ما حصل فيه سراية وأثر وريضة أصلاً،  
حتى أسلم و(ثم - خ) سري، ومات بأثر الجرح السابق، وكان ملبياً بقيل توبته  
واسلامه، اقتض له في نفس حياية (حنيه - خ) المسمم، لحصول الشرائط، لأنه قتل

وقال الشيخ: لا قصاص فيها لدخوله في قصاص النفس ولو عاد عن غير فطرة قبل حصول السراية (سرية - خل) اقتصر في النفس، وكذا بعده على رأي ولو كانت خطأ فالدية كمالاً.

عمداً عدواناً مسلماً حرّاً.

ولا يضر اعتراض الكفر، فإنه ليس في حال الجناية ولا في حال السراية واستقرار الجناية، وهو ظاهر.

ويحتمل كون الفطري كذب مع لقول بقول التوبة المسقطه لمقتضى الارتداد حتى القتل، ولكن القول غير ظاهر.

ويحتمل مع القول بالقول في نفس الأمر وعدم سقوط القتل. وهذا وإن كان أضعف من الاحتمال الأول، إلا أنه يمكن القول به، فتأمل.

ولو اسلم بعد السراية في الحمة، بمعنى أنه تحقق الزيادة وسرت في البدن ورادت، ولكن ما كملت السراية بعد وما مدت فاسلم، ثم كملت السراية فمات بها، فرأي المصنف أنه يقتصر له منه لحصول الموحب، وهو قتل العمد العدوان، لأنه المفروض وحصول التكافؤ حال الجناية وحال الاستقرار والسراية، ولا اعتبار بتخلل الكافرين الحاليتين.

ونقل عن الشيخ ومن تابعه القول بعدم القصاص، لأن الفرض حصول السراية حال الارتداد في الجملة، وذلك مؤثر في الموت وغير مضمون، ولهذا لو مات مرتدّاً، لم يكن مضموباً، فكان السبب مركباً منه ومن المضمومة، وهذه شبهة دائرة للقتل.

ويمكن ترجيح الأول بأن موت المسلم مستند إليه ابتداء وانتهاء والتأثير المتخلل أيضاً منه ولم يكن أقل من أن حرج حيوان شخصاً كالسبع ثم قتله انسان

ولو جرح مسلم ذنبياً ثم سرت بعد الردة فدية الذمّي .

عمداً، وذلك موحد للقصاص، وهنا بالطريق الأولى، لأنّ الشركة هنا أصله منه، وهناك من السبع مستقلاً.

ويمكن أن يفرق بأن ارتد ده اسقط الضمان، بخلاف صورة السبع فإنه كان جرحه قاتلاً، سواء كان معه حرج السبع أم لا، فالقصاص لذلك بغير ردّه، وإلا فيمكن القول بعدم القصاص وبه مع ردّ النصف أو بالنسبة.

ومنه يحصل احتمال ثالث، وهو ردّ نصف الدية أو بالنسبة ثم القصاص. وقيل أنه لا بد من الكفارة ودية كملأ، وأنه لا كلام فيه، وإنما البحث في القصاص، قاله في الشرح.

والظاهر أنّ المراد أن لم نقس بالقصاص، أو يكون خطأ لئلا يلزم هدر دم امرئ مسلم، فتأمل.

ويمتثل القول بالتمييز بناءً على الاحتمال، فتأمل فيه.

وأما لزوم الدية كملأ عن هذا لجاني على المسلم الذي ارتدّ ثم عاد إلى الإسلام سواء كان قبل السراية أم بعده (وخ) أن كان خطأ، فهو ظاهر بناءً على القول بالقصاص لو كان عمداً.

ويمكن فهم عدم لزاع أصلاً من الشرح والمتمن، ويحتمل الكفارة أيضاً، فافهم.

قوله: «ولو جرح مسلم الخ». إذا جرح مسلم ذنبياً ثم ارتدّ الجاني فسرت جنايته حتى مات لم يمتي حين ارتداد الجاني، فنزومه دية الذمّي لا القصاص، كما لو لم يرتدّ، سواء كان ارتداده فطرياً أم لا.

أما عدم القصاص فهو بناءً على ما تقدم من عدم قصاص المرتدّ بالذمّي، ظاهر.

وأما بناءً على غيره فهو مبني على ما تقدم من الاعتار بحال الجناية لا

ولو قتل المسلم مرتدّاً، فلا قصاص ولا دية، ولو قتله ذمي فالقود.

السراية، وحينئذٍ كان مسلماً، فلا يقتص منه له.

وفيه بحث، فإنّ كناية ذلك غير ظاهرة، ولا نص ولا إجماع معلومين.

وقد يناقش هنا في عدم القصاص، فإنه لو قتل هذا المرتد بالذمي لم يصدق أنّه قتل المسلم بالكافر، وهو المنوع إجماعاً ونصاً، بل قتل الكافر بالكافر نعم ذلك صحيح (كان ذلك صحيحاً - خ) في بعض الامثلة المتقدمة، فتأمل.

قوله: «ولو قتل المسلم الخ». وجه عدم القصاص وعدم الدية على مسلم إذا قتل مرتدّاً ان كان فطريّاً، هو أنّ دمه هدر غير معصوم بالنسبة إلى المسلم، وليس له حرمة، بل يجب قتله، إلا أن قتله يتأبى بكونه يردن الإمام عليه السلام، فلو قتله مسلم بغير إذنه لم يكن له عوض عدم، لا فوداً ولا دية، نعم فعل حراماً وينبغي عدم النزاع فيه.

وفهم من الشيخ، انزاع فيه من شرح الشرائع، وتعزيزه حينئذٍ إذا قيل به في كلّ محرم، كما يفهم من كلامهم، وقد تقدم.

هذا ساء على عدم سقوط القتل عن العطري بالتوبة وكان ذلك لانزاع فيه، غير بعيد، كما إذا قتل من وجب قتله باسراً بخلاف من وجب قتله قصاصاً، فإنّه معصوم الدم إلا بالنسبة إلى ولي الدم، فلو قتله غيره يقتص وليه منه ويعطى الدية إلى ولي المقتول الأول، هذا في العطري.

وأما المّلي فالظاهر عدم سقوط الدية، فإنّه غير واجب القتل فليس دمه هدرّاً لا عوض له، فإنّه يرجح أن يسلم.

نعم يمكن عدم القصاص له من المسلم، لعدم قتل المسلم بالكافر، لثابت عنده بالنص (١) والإجماع.

(١) راجع الوسائل الباب ٤٧ من أبواب القصاص في النفس ج ١٩ ص ٧٩.

### الخامس: التساوي في الحرية فلا يقتل حرّ بعد.

فيحتمل ان يكون عليه دية لنفسي، فوّته اقلّ دية حرّ، وأنّ المرتدّ فيه حرمة الاسلام في الجملة، فلا يكون اقلّ منه، والدية لتأقّة إما تثبت في المسلم لا المرتدّ. ويحتمل التام لبقاء حرمة لاسلام ورجائه، فتأمل.

ويظهر من المتن وغيره - حيث ما قيد المرتدّ عدم الدية في المرتدّ المّلي ايضاً، وفيه تأمل.

هذا اذا قتله مسلم، واذا قتله ذمّي فدمه قصاصه به لآنه غير معصوم الدم بالنسبة إلى المسلمين، لا بالنسبة إلى الكفّر، ولعموم ادلة القصاص، ولا دليل يخرج هذا.

ويظهر هنا ايضاً عدم الفرق بين المرتدّ المعطري والمّلي، وهو محتمل، الله يعلم.

فوله: «التساوي في الحرية الخ». خامس الشروط لتساوي في الحرية والرقية ايضاً، بمعنى أنه لابدّ حينئذٍ من كون المقتول حرّاً لقصاص القاتل الحرّ، فلا يقتض الحرّ إلا للحرّ، ويقتض للحرّ من الحرّ والمملوك، فيقتل المملوك بالمملوك وبالحرّ ايضاً، بخلاف المملوك، فإنّه لا يقتض له إلا من المملوك، هذا مثل التساوي في الاسلام، وبالجملة المقصود واضح، وان كانت العبارة غير واضحة، ولأمر في ذلك هين.

ولأنّ من بيان دليبه، وهو مفهوم آية «الحرّ بالحرّ» (١) ولولم يعتبر هذا المفهوم لزوم التكرار لهم منطوقه من قوله: «النفس بالنفس» (٢) وترك مفهوم

«العبد بالعبد» (١) بالنص ولاجماع والاعتبار.

والاخبار، مثل حسنة الحبيبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال: لا يقتل الحر بالعبد، وإذا قتل الحر العبد عزم ثممه وصرب ضرباً شديداً (٢). وفي صحيحة أبي بصير، لا يقتل حر بعبد، ولكن يصرب ضرباً شديداً، ويفرم ثمن العبد (ويفرم ثمه دية لعبد- ثل) (٣).

ويدل على عدم القتل، ولزوم قيمته، والضرب والتأديب أخبار كثيرة مثل رواية أبي بصير (٤) وسماعة (٥) وصحيحة علي بن رثاب، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إذا قتل الحر العبد غرم قيمته وأذب، قيل: وإن كانت قيمته عشرين ألف درهم؟ قال: لا يتجاوز (يجاوز- ثل) قيمة العبد (بقيمة عبد- ثل) دية الأحرار (٦).

وفيها دلالة على التأديب ولزوم قيمته وأن القيمة التي تلزم قاتل المملوك لا تتجاوز دية الحر فهما تكون دونهما بدم ذلك.

وتدل عليه صحيحة ابن مسكان -وهو عبد الله- عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: دية العبد قيمته، وإن كان نفيماً فافضل قيمته عشرة آلاف درهم ولا يتجاوز (لا يجاوز- ثل) دية الحر (٧).

وفي الصحيح عن أبي الورد -المجهول- قال: سألت أبا جعفر عليه السلام،

(١) البقرة: ١٧٨.

(٢) الوسائل الباب ٤٠ من أبواب القصاص في نفس الرواية ٢ ج ١٩ ص ٧١.

(٣) و (٤) الوسائل الباب ٤٠ من أبواب القصاص في نفس قطعة من الرواية ١ ج ١٩ ص ٧١.

(٥) الوسائل الباب ٤٠ من أبواب القصاص في نفس رواية ٣ ج ١٩ ص ٧١.

(٦) الوسائل الباب ٤٠ من أبواب القصاص في نفس الرواية ١ ج ١٩ ص ٧١ وفي الكافي، علي بن

رقاب عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام.

(٧) الوسائل الباب ٦ من أبواب ديات النفس الرواية ٢ ج ١٩ ص ١٥٢.

عن رجل قتل عبداً خطأ؟ قال: عليه قيمته، ولا يتجاوز قيمته (بقيته - ثل) عشرة آلاف درهم، قلت: ومن يقرمه وهو ميت؟ قال: ان كان لمولاه شهود أن قيمته كانت يوم قتل كذا وكذا احد به (قتله - ثل)، وان لم يكن له شهود على ذلك كانت القيمة على من قتله مع يمينه يشهد بالله ماله قيمة اكثر مما قومه، فان أبى ان يحلف ورّد اليمين على المولى، فان حلف المولى أعطى ما حلف عليه، ولا يتجاوز بقيمته عشرة آلاف، قال: وان كان اعبد مؤمناً، فقتله اعرم قيمته، واعتق رقية، وصام شهرين متتابعين، واضمعتين مسكيناً، وتاب إلى الله عز وجل (١).

فيها احكام.

لروم القيمة على قاتل المملوك خطأ  
وعدم تجاوزها دية الحر

وعلى اخذ قيمة المتلف الشهود على تعيين قيمته اللازمة.  
وكون الاعتبار بها يوم التلف.

وقبول قول الغارم مع اليمين على تقدير عدم الشهود.  
و وقوع الحلف بالشهادة مثلاً شهد بالله.

و وقوعه على النفي مثل ان ليس قيمته إلا كذا وكذا.  
وأن له الرّد على المدعي.

وعدم الحكم بالنكوب (بل - ح) مع اليمين المردودة.

وعلى تقدير عدم حله أيضاً نظاهراً أنه يلزم ما أقرب به المتلف ان لم يقل  
(نقل - خ) مما لا يكون ذلك قيمة له يقيناً، وإلا فيرجع في ذلك حسب ما يقتضيه العادة.

ووجوب التوبة.

ولزوم الكفارة ان كان العبد مسلماً كما في الحر.  
 وأنه كرامة جمع مثل كرامة لحر و ان كان أبو الورد غير معلوم إلا أن الأكثر  
 موافق للقوانين وهذا نقبله (نقلته - خ).  
 وأما خبر مسمع بن عبد الملك ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال :  
 لا قصاص بين الحر والعبد (١).  
 فمعناه ما قلناه في اشتراط التساوي في الحرية ، وفهم .  
 وأما خبر إسماعيل بن أبي رباح - أبي السكوني - عن جعفر ، عن أبيه عن  
 آثانه عليهم السلام ، عن علي بن عبد السلام ، أنه قتل حرّاً بعد قتله عمداً (٢).  
 فهو ضعيف به ، ووجد معارض للأخبار الكثيرة المعتبرة .  
 وحمله الشيخ على من يكون عاديه قتل العبيد وأثمه بالأخبار .  
 مثل خبر الفتح بن يزيد الجرجاني ، عن أبي الحسن عليه السلام ، في رجل  
 قتل مملوكه أو مملوكته ، قال : ان كان المملوك له آذ وباحس إلا ان يكون معروفاً  
 بقتل المماليك فيقتل به (٣).  
 ورواية يونس عنهم عليهم السلام ، قال : من سئل عن رجل قتل مملوكه ؟ قال :  
 ان كان غير معروف بالقتل ضرب ضرباً شديداً واخذ منه قيمة العبد وتدفع الى  
 بيت مال المسلمين ، وان كان متعوداً قتل به (٤).  
 لحمل المطلق على المقيد .

(١) الوسائل الباب ٤٠ من أبواب القصاص في نفس الرواية ٦ ح ١٩ ص ٧٢.

(٢) الوسائل الباب ٤٠ من أبواب القصاص في نفس الرواية ٩ ح ١٩ ص ٧٢.

(٣) الوسائل الباب ٣٨ من أبواب القصاص في نفس الرواية ١ ح ١٩ ص ٦٩ وبه عن أبي الفتح الجرجاني

وهو خطأ.

(٤) الوسائل الباب ٣٨ من أبواب القصاص في نفس الرواية ٢ ح ١٩ ص ٦٩.



## ولا مكاتب تحرر أكثره ولا أم ولد.

وهما ضعيفان، الأول للجهن بحال رواية الفتح وغيره والثاني للجهل بحال اسماعيل بن مرار (١) واشترك يونس، والظاهر أنه ابن عبدالرحمان، الله يعلم. وأن في الأولى حبس المولى، وفي الثانية اخذ دية عبده والدفع إلى بيت مال المسلمين، وذلك غير معلوم بقاتل، وإن كان لا يبعد أن يفعل الإمام عليه السلام به ذلك، إذا عرف أن الفساد لم يقطع إلا بذلك، كما أنه يقتل شخصاً بمجرد شهر السلاح، كما مر في المحارب.

وأنه يقتل المسلم بدمي د تعود ذلك، لدفع الفساد وقد مر.  
والظاهر أن القتل في حد لا قصاص.

وأن التعود مرجعه العرف، ويمكن حصوله بالثلاثة فيقتل فيها و (او-ظ) في الرابعة ولكن القول بقتل الحر بالعبد كونه له وإن اعتاد القتل هذه الاحار الضعيفة الغير المعلوم القاتل مشكل، فتأمل.

قوله: «ولا مكاتب تحرر الخ». عطف على (عبد) وكذا (ولا أم ولد) أي كما لا يقتل الحر بالمملوك القن الذي ليس فيه شائنة العتق أصلاً، لا يقتل بالمكاتب أيضاً، ولو كان مطلقاً اعتق أكثره.

لعل الدليل عموم ظاهر الأدلة، فإنه مادام لم يتحرر كله لا يقال له: حر بل عبد ومملوك.

او الاعتبار، وكأنه إجماعي، وما في بعض الاخبار، من أنه بمنزلة الحر في الحدود، كما سيحيى (كأنه - ح) في غير قتل الحر به، فتأمل.

ولا يقتل الحر بأم ولد أيضاً، وهو ظاهر مما تقدم، فإنها أمة مملوكة،

(١) سند روايته - كما في - هكذا - عني بن إبراهيم، عن أبيه عن اسماعيل بن مرار، عن يونس، عنهم عليهم السلام.

فان اعتاد قيل: يقتل مع رد الفاضل.

فالدليل جار فيها، والمدبرقن، وهو ظاهر ومصوص ولهذا ما ذكره، فتأمل.  
قوله: «فان اعتاد الخ». قال في الشرح بعد نقل آية «الحر بالحر والعبد بالعبد» (١) ودعواه أنه دال على استخصيص والاحبار الدالة على عدم جواز قتل الحر بالعبد من طرق الخاصة والعامة (٢) وادعى (٣) في مختلف إجماع الصحابة عليه - إلى قوله: - وهذا الحكم متفق عليه بينما مع عدم الاعتناء لقتلهم، ومعه أقوال ثلاثة (أحدها) يقتل لمساذه ذكره في كتابي الأحسان سواء كان عبدا أم لا، وهو اختيار التقي وابن زهرة والكيدري وسلا رمطيقاً وأوجب رد الفاضل عن قيمة العبد غير المتجاوز لرواية الفتح بن يريد الجرحاني ولرواية يونس وقد تقدمتا (٤).

قال في تفسير رواية يونس المراد بـ «عنهم» (٥) لائمة عليهم السلام، وبالمسؤول عنه أحدهم عليهم السلام، وبمقتضى أن يكون المراد عن أحدهم بخذف المضاف، وهو الأولى، لأنه لا معنى للنقل عنهم مع أنه المسؤول عنه والمحيب واحد، إلا أن يقال: كلام واحد كلام جميعهم، فتأمل.

ثم قال: وهما دالتان على قتله بمبده مع العادة ويستمداد من عدم الفصل بين المسألتين قتله بأي عبد معها وعليها (٦) حمل لشيخ رواية السكوني (٧). وقد تقدمت هذه أيضاً.

(١) البقرة: ١٧٨.

(٢) لقد روايات الخاصة فراجع الوسائل الباب ٣٧ و ٤٠ من أبواب انقصاص في النمس ج ١٩ ص ٦٧ وص ٧٠ وما مدارها انعامه. فراجع من أبي دلود ج ٤ ص ١٧٦ طبع مصر وفيه دلالت على الخلاف أيضاً فلاحظ.

(٣) قوله: وادعى الخ مقول قوله قدس سره: قال في الشرح الخ.

(٤) راجع الباب ٢٨ من أبواب انقصاص في النمس لرواية ١ و ٢ ج ١٩ ص ٦٩.

(٥) يعني أن المراد من «عنهم» في رواية يونس هم الائمة عليهم السلام.

(٦) العنبر فيها يعود إلى العادة

(٧) راجع لوسائل الباب ٤٠ من أبواب انقصاص في النمس الرواية ٩ ج ١٩ ص ٧٢.

اراد بالمسألين عند قتل وعد غيره، يعني لا قاتل بالفصل، مع أنه يمكن استفادة العموم من رواية يونس (١) ففهم.

ثم قال - بعد نقلها - قست: وهسه في طريقها السكوني، وهو عامي، والشيخ المصنف أورده فمن لا يعتمد عليه من الخلاصة والأولى عدم الاعتماد على ما ينفرد به، فإنّ الأصحاب وإن اعتبروا روية بعض المخالفين إلا أنه مع التصبص على توثيقه، وهذا لم ينصوا، وكفى بمذهبه جارحاً، فإذن لا يقوم حجة، ولو سم فهو حكاية حال (نعم).

قوله: فلا وأما الروايات الأولى فروي الأول الفتح بن يزيد، وقد قال ابن الغضائري فيه: وهو صاحب المسائل لإمام الحسن عليه السلام، ولا تدري أهو الرضا أو الهادي، وأرجل مجهول، والاسناد إليه مدخول، ذكره الشيخ ولجاشي والمصنف ولم يوثقوه، والأخرى مقطوعة، فلا تهصان حجة أيضاً.

قد عرفت وجه ضعف الرويات وعدم العمل بها، وأنّ وجه ضعف رواية فتح أكثر بما ذكره، وأن رواية يونس ليست عمقوعة، نعم هي ضعيفة بما ذكرناه. ثم قال. (الثاني) أنه إذا عرف مقتل العبيد قتل في الثالثة أو الرابعة، ومغايرته لما تقدم، كأنه باعتراف الترديد أو في الأول للمساد (و-خ) مع رد الفاصل (و-ح) هنا للحدّ، وهو غير حذر، فكان دليله هو دليل الأول.

ثم قال: (والثالث) عنده مصفاً، وهو أوضح، للتمسك بالكتاب وصحاح الأحاديث، وما عيه المعظم كالصديق وابن أبي عقيل وأبي الفصل الجعفي صاحب الفاخر، والشيخ أبي عبدالله لمعيد وشيخ أبي جعفر في النهاية والبسوط والخلاف وابن البراج في المهذب والكامل ونوحز والصهرشتي في التنبيه وابن حمزة وأبي

ويقتل بمثله وبالحرة مع ردّ فضل دية والحرة بمثلها وبالحرة.

منصور الطبرسي (الطبري - خ) في الكافي وبن ادریس والمحقق والامام المصنف.  
وكأن مراده من الكتاب مفهوم «لحرباً بحرباً» (١) وبالأخبار ما اشرنا إليه  
من الأخبار الدالة على عدم جواز قتل الحرّ لعد (٢) وليس هذا ما يصلح لتخصيص  
تلك إلا ما تقدم من الروايات الثلاثة، السكوني والفتح ويونس، وقد عرفت حالها،  
فتذكر.

قوله: «ويقتل بمثله الخ». دليل قتل الحرّ هو عموم الآية (٣) والأخبار،  
وكذا قتله بالحرة اذا قتلها، ولكن ترد ورثتها فضل دية الحرّ عن دية الحرة إليه، وهو  
نصف دية كاملة، وهي دية الحرة فإنها نصف الحرّ، كما سيجي.

ويذكر عليه الاعتسار والأخبار الكثيرة جداً، مثل حسنة الحلبي، عن أبي  
عبدالله عليه السلام، في الرجل يقتل المرأة متعمداً فأراد أهل المرأة ان يقتلوه قال:  
هم ذلك اذا أدوا إلى أهله نصف الدية، وإن قبلوا للدية فلهم نصف دية الرجل،  
وان قتلت المرأة الرجل قتلت به ليس لهم إلا نفسها وقال: جراحات الرجل والنساء  
سواء من المرأة ومن الرجل، وموضحة المرأة موضحة الرجل، واصع المرأة باصع  
الرجل، حتى تبلغ الجراحة ثلث الدية، فاذا سفت ثلث الدية اضعف (ضعفت - ثل)  
دية الرجل على دية المرأة (٤).

وصحيفة عبدالله بن مسكان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: اذا قتلت  
المرأة رجلاً قتلت به واذا قتل الرجل المرأة، فإن ارادوا لقود أدوا فضل دية الرجل

(١) البقرة: ١٧٨.

(٢) راجع الوسائل الباب ٤٠ من ابواب القصاص في النفس.

(٣) البقرة: ١٧٨.

(٤) «ورد صدره في الوسائل في الباب ٣٣ من ابواب القصاص في النفس الرواية ٣ ج ١٩ ص ٥٩ وديله

في الباب ١ من ابواب قصاص الطرف الرواية ١ ج ١٩ ص ١٢٢.

على دية المرأة وأقادوه بها وإن لم يفعلوا قتلوا الدية دية المرأة كاملة، ودية المرأة نصف دية الرجل (١).

وصحيفة عبدالله بن مسان، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام، يقول في رجل قتل امرأته متعمداً، فقال: إن شاء أهلها إن يقتلوه قتلوه ويؤدوا إلى أهله نصف الدية، وإن شاؤوا أخذوا نصف الدية خمسة آلاف درهم، وقال في امرأة قتلت زوجها متعمدة، فقال: إن شاء أهله إن يقتلوها قتلوها وليس يجني أحد أكثر من جنائته على نفسه (٢).

وما في آخرها موجود في صحيفة هشام بن سالم، عن أبي عبدالله عليه السلام، في المرأة تقتل لرجل ما عليها؟ قال: لا يجني الحاني أكثر من نفسه (٣) وما في رواية أبي مریم، قال: قلت: لامرأة قتلت رجلاً، قال: يقتلونها، قلت: فرجل قتل امرأة؟ قال: إن شاؤوا قتلوا وأعطوا نصف الدية (٤).

وفي هذه الأدلة من الآية ولأخبار دلالة على قتل الرجل بالمرأة مع اردة (و-ح) في الاخبار، وبالعكس من غير غرم، وهو المشهور بين الأصحاب بحيث ما نقل الخلاف.

إلا أنه وردت رواية بعدم قتل الرجل بالمرأة، وهي رواية اسحاق بن عمار، عن أبي جعفر عليه السلام أن رجلاً قتل امرأة فلم يجعل علي عليه السلام بينهما قصاصاً وألزمه الدية (٥).

(١) الوسائل الباب ٣٣ من أبواب القصاص في النفس الرواية ٢ ج ١٩ ص ٥٩.

(٢) الوسائل الباب ٣٣ من أبواب القصاص في النفس الرواية ١ ج ١٩ ص ٥٩.

(٣) الوسائل الباب ٣٣ من أبواب القصاص في النفس الرواية ١٠ ج ١٩ ص ٦١.

(٤) الوسائل الباب ٣٣ من أبواب القصاص في النفس نسخة من الرواية ٨ ج ١٩ ص ٦٠.

(٥) الوسائل باب ٣٣ حديث ١٦ من أبواب القصاص في النفس ج ١٩ ص ٦٢.

حملها الشيخ على الخطأ وهو حيت، أو على أن لاقصاص بدون رد، وبأنه  
قوله: (والزم الدية).

مع أنها واحدة ضعيفة نعاث بن كئوب واسحاق (١)، ومخالفته لما مر، ولم  
يظهر بها قائل.

وكذا وردت رواية أبي مريم الانصاري - كأنه عند العقار الشقة، في غرم  
تثمة دية الرجل اذا قتل بالمرأة - رواها عن أبي جعفر عليه السلام، أنه قال في امرأة  
قتلت رجلاً، قال: تقتل ويؤذي وليها بقية الدية (٢).

وفي طريقها الأخرى بقية الدية (لدين - ح) (المال - خ) رواها بطريقين  
(أحدهما) ضعيف بالقول في معاوية بن حكيم بأنه قطعي وموسى بن بكر (٣).  
ولعدم ظهور صحة طريق الكتابين إلى محمد بن علي بن محبوب منها،  
ولكن يمكن تصحيحه من الفهرست.

والظاهر أن (الأخرى) كذلك، فإنه رواها عن محمد بن أحمد بن يحيى  
- كأنه الأشعري الذي قالوا طريق الكتابين إليه صحيح، وهو ثقة - عن محمد بن  
يحيى، ومعاوية كأنه ابن الحكيم الذي تقدم، ومحمد بن يحيى (٤) هو المعادي  
الضعيف، لأنه الذي يروي محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري عنه، صرح به في  
الفهرست وابن داود.

(١) سندها كما في التهذيب هكذا: الصدق عن حسن بن موسى الخشاب، عن عياث بن كئوب عن

اسحاق بن عمار.

(٢) الوسائل باب ٣٣ حديث ١٧ من أبواب القصاص في النص ج ١٩ ص ٦٢.

(٣) سندها كما في التهذيب هكذا: محمد بن علي بن محبوب، عن معاوية بن حكيم، عن موسى بن بكر،

عن أبي مريم، عن محمد بن أحمد بن يحيى ومعاوية عن علي بن الحسن بن رعد، عن أبي مريم الانصاري.

(٤) قد سمعت الطريقتين متاقلتا من التهذيب.

وقد استثنى الصدوق عن روايته ما رواه جماعة لتخفيف فيه، منها روايته عن محمد بن يحيى المعاذي، عن عبيد بن الحسن بن رباط الثقة، وجزم في الشرح بأنها صحيحة، وكذا في شرح الشرائع. وقد يناقش فيه لما مرّ، وبعدم ظهور صحة الطريق إليه، على ما يظهر من الكتابين، وإن أمكن صحته من الفهرست على ما اظنّ، فافهم. مع أنّ المعنى غير واضح، فإنّ (بقية المال) تدلّ على أنّه قد اخذ منها مال، فيؤخذ من ولها قيمته (بقية - خ ل) وكذا (بقية الدية) في طريقه الأخرى. وأيضاً قد لا يكون لها مال عند الوليّ، فكيف يؤخذ من ولّيتها، ويسبغى ان يقول: يؤخذ منها ومن مالها، بل إنّ بحكمهم أولاً بالأخذ منها ثمّ القتل. على أنّه لا قائل بمصطلحها على ساقيل، ومبني على أنّ أبامريم روى خلافه ظاهراً فيها مرّ، فتأمل.

وإن تكرر لفظ «قال» لا فائدة فيه.

وبالجملة يمكن المناقشة في لسد والمتى والدلالة.

ويحتمل ان يكون عليها مال او دية واخذ بعضها، فلما قتلت رجلاً حكم بقتلها، فقال عليه السلام: (يؤخذ القيمة من ولّيتها) جواب لسؤال صاحب المال قبل ان يسأل، وليس فيها ان يؤدى إلى وليّ الدم او تكون مخصوصة بصورة خاصة أو يحمل على الاستحباب أو يحذف ان لم يمكن التأويل بواحدة ممّا تقدم، ويبقى الباقي سليمة عن المعارض ولولم يمكن الجمع لكان هذا جيّداً فتأمل.

قال الشيخ في الكتابين: هذه رواية شاذة مارواها غير أبي مريم الانصاري، وإن تكررت في الكتب في مواضع، وهي مع هذا مخالفة للأخبار كلّها ولطاهر القرآن إلى قوله: ويسمي ان لا يلتصق إليها، ولا إلى العمل بها.

قال في الشرح بعد نقل كلام الكتابين: وجمع الراوندي بين الأدلة

## ولا غرم على رأي.

بالحمل على المعسرة والموسرة، أو الدلت بالشهادة والاقرار، وردّه بأنه تحكم محض وتكلف صرف، وتصحيح هذا الخبر بأن أب مريم هو عبد العفارين القاسم ثقة، وطريقها إليه معتبر، كل رجاء ثقات لولا مخالفتها الأصول.

ثم اعدم أن قول المصنف ههنا، وفي تنخيص (على رأي) ليس في موضعه على ما اصططح عليه غالباً، مما يهتبه (على قول): وإن لم يكن مشهوراً فلو تبه على رواية - كما ذكره الشيخ في النهاية واتباعه، وشيخ المحقق (١)، وهو في التحرير، حيث قال: على الأشهر - كان حسناً، وليس بعيد دعوى الاجماع على هذه المسألة. اعلم أن توثيق كل رجالة غير طاهر، وأن تعليق ذلك بـ (لولا المخالفة) غير جند، و(عدم القول) غير طاهر، فقد يكون ولم يطلع عنه الشارح، وهذا يشمر به أكثر العبارات.

قال في الشرائع: (على الأطهر)، وقال في شرحه: (على الأطهر)، وكلام غيره مشعر بالخلاف وكذا تفصيل الراوندي.

وأن كلام المحقق في لشرائع لم يشمر برواية بل بالخلاف، كما مر. وأن في (على الأشهر) الاشعار بالخلاف أكثر من الاشعار بالرواية، إلا أن يكون اصطلاحاً، فحسن (على الأشهر) غير طاهر، وكذا عدم بعد دعوى الاجماع، فإنه بعيد، لما يظهر (ظهر - ظ) من الخلاف، خصوصاً من تأويل الراوندي، فإن التأويل والجمع ظاهر بقول المأول والجامع به، وكيف يتبعى الاجماع على مسألة يمكن القائل بخلافها.

بل الظاهر من كلام الأكثر، مجرد عدم الاطلاع على الخلاف، مع الرواية الصحيحة عنده، واحتمال أن يكون مذهباً للراوي، فهذا الكلام من الشارح مشعر



ويقتل العبد بمثله وبالحرة كله أو بعضه وبالأمة والأمة بمثلها  
وبالعبد، ويقتل المدبر وأم الولد والمكاتب المشروط وغير المؤدي، بالعبد  
وبالعكس -

بأن أكثر الإجماع الذي قد ادعى، يمكن أن يكون من هذا القبيل، فذلك ليس  
بإجماع، بل ولا محجة، فتأمل.

قوله: «ويقتل العبد الخ»، دليل قتل العبد إذا قتل عبداً، عموم أدلة  
القصاص مثل «الفس بالفس» (١) و«العبد بالعبد» (٢).

وكذا قتله إذا قتل حراً، أو من اعتق كله أو من اعتق بعضه.

وكذا إذا قتل أمة أو حرة، أو معتقة كلها أو بعضها.

وكذا دلس قتل لأمة إذا قتلت أمة أو أحد هؤلاء المذكورات.

وكذا لو قتل المدبر أو مدمرة عبداً أو أحد هؤلاء المذكورات يقتلان

قصاصاً.

وكذا لو قتلت أم لولد عبداً أو أحد لمذكورين يقتل.

وكذا يقتل المكاتب المشروط أو المطلق الذي لم يؤد من مكاتبته شيئاً ولم

ينعتق منه شيء إذا قتل أحد هؤلاء يقتلان به.

وكذا لو قتل العبد أحد هؤلاء يقتل به قصاصاً.

كل ذلك ظاهر، فإن عموم أدلة القصاص جار في الكل من غير معارض،

ولعل لا خلاف فيه.

إنما البحث في الرد، ولا شئ في عدمه أيضاً إذا كان القاتل والمقتول من

الماليك متساويين في القيمة، وإذا كان قيمة المقتول زائدة فالظاهر أن الأشكال

(١) المائدة: ٤٥

(٢) البقرة: ١٧٨

هنا أيضاً، اذ الجاني لا يجني أكثر من نفسه، كما تقدم في اخبار كثيرة (١).  
وايضاً لا يمكن أخذ الريادة من الممكوك اذ لا شيء له، ولا من مولاه لأنه  
غير معقول.

نعم قد يتوهم ذلك اذا كان له مال، وقيل بأنه يملك، لأن العبد مال  
فيراعى فيه القيمة.

ولما تقدم من رواية أبي مریم (٢)، من اخذ الفاضل من قيمته ما لم يتجاوز  
الدية اكاملة، لما مر من عدم زيادة القيمة على الدية إلى مولى القاتل، قياساً على  
قتل الرجل والمرأة، فإنه لا يقتل ولتها، إلا بعد رد نصف الدية، وهو كمال ديتها،  
على ما مر، وهذا القياس اذا كان المقتول أمة تصوى نصف قيمة قاتلها أظهر، ولأن  
المقتول مال فكأنه أتلّف مالا، فلا يمكن تلاف أكثر خصوصاً عن الأقل.

ولكن القياس ليس بحجة خصوصاً في الحدود والديات كما سيظهر، ولهذا  
بعض من قال به منعه في الحدود والديات.

وليس مشروعية قتل القاتل قصاصاً، لعوض تلف المال، لأنه أتلّف  
النفس، ولأنه لم يجز إتلافه للنهي عن إتلاف نفس وتضييع المال.

والاصل وظاهر «النفس بالنفس» (٣) و«العبد بالعبد» (٤) يقتضي عدم  
الرد، فإنها ظاهرة في ان لا عوض لها إلا إتيانها.

وأنه يجوز القصاص بمجرد فوت النفس، ويلزم هنا عدمه.

وأيضاً لا يبقى في «ولكم في القصاص حياة» (٥)، عموم منع للمقتل، فإن

(١) راجع الوسائل الباب ٦ و ٨ من ابواب ديات النفس ج ١٩ ص ١٥٢ و ١٥٤.

(٢) الوسائل باب ٣٣ حديث ١٧ من ابواب القصاص لـ النفس ج ١٩ ص ٦١.

(٣) المائدة: ٤٥.

(٥) البقرة: ١٧٨.

(٤) البقرة: ١٧٨.

ولا يقتل من تحرر بعضه بعد ويقتل بمساويه في الحرية  
وبالأزيد وبالحر.

القاتل ظلماً يقول: أنا اقتل هذا وقيمتي اكثر وليس لصاحبه شيء حتى يؤدى  
ويقتل فلا يمتنع منه (١) بخلاف ما لم يشترط الرد، فتأمل.

ذكر في شرح الشرائع قولين ورتج الاول، وهو أعرف.

قوله: «ولا يقتل من تحرر الخ»، أي إذا تحرر بعض من مملوك عبداً  
كان أو أمة لا يجوز قتله بلقن المحض، ولا ممن تحرر منه أقل مما تحرر من القاتل  
مثل النصف والثلث، ويجوز قتله بالحز المحض وبمن تحرر منه ما يساوي منه مثل  
النصف أو أزيد مثل النصف والثلثين.

والاعتبار بنفس أجزاء المملوك لا بقيمتها، فهو تحرر بنصف من عبد يكون  
قيمته مثل قيمة ثلثي الآخر أو كله واعتق ثلثاه لم يقتل الثاني بالاول، ويقتل الاول  
بالثاني.

دليل الجواز مع التساوي ونزائد والحز ما تقدم من العمومات وعدم الجواز  
مع عدمها هو الاعتبار وعدم تفويت جزء من الحر بشيء من المملوك، ويحتمل  
الاجماع والخبر.

مثل ما في صحيحة أبي ولاد الخطاط عنه عليه السلام، كان يقول:  
لاقصاص (لا تقاص - ثل) بين المكاتب و(بين - ثل) العبد إذا كان المكاتب قد  
أدى من مكاتبته شيئاً، فإن لم يكر أذى من مكاتبته شيئاً فإنه يقاص بلعبد (العبد  
به - ثل) منه (٢).

كأن المراد المطلق، لما ثبت أن المشروط بمنزلة القن المحض.

(١) أي من القتل، كذا في هامش: بعض النسخ المخطوط.

(٢) الوسائل الباب ٤٦ من أبواب النكاح في النفس الرواية ١ قطعة منها ج ١٩ ص ٧٨.

ولو اشترى المكاتب أباه ثم قتله اقتصر منه ولم يقتل غير أبيه من عبیده فلا قصاص، ولو قتل المولى عبده عرر وكفر قيل: ويستصدق بقيمته.

ويدل عليه ما في صحيحة محمد بن مسلم عنه عليه السلام، ان كان مولا حين كاتبه اشترط عليه ان عجز فهو رد في ررق فهو بمنزلة المملوك (١). وما في هذه (٢): وليس لهم ان يبيعوه، في مكاتب عتق بعضه. فعدم قتله بالعبد بالطريق لأولى، وسيجيء هاتان الروايتان. قوله: «ولو اشترى المكاتب الغ». إذا اشترى مكاتب أباه، وكان جائزاً، فسله اقتصر لآبيه منه وارثه أو الإمام عليه السلام، لأنه قتل أباه الحر فقتل به، وهو صاعر، اذ ينعتق بشرائه، فما قتل عبده، بخلاف ما اذا قتل غير آبيه من ممالئكه، إذ المولى لا يقتل بمملوكه، وان كان مملوكاً أيضاً، فإن المكاتب مالك لما اشتراه من الممالئك، نعم يعرر، كما اذا قتل المولى بعض ممالئكهم فأنهم لا يقتلون، لما مر من الاخبار (٣) والاجماع، إلا مع العدة، بل يعزرون حتى لا يعودوا، ولأنهم فعلوا حراماً موجباً له على ما مر، ويكفرون أيضاً، ان كان المقتول مسلماً، لما ثبت من الكفارة بقتل المؤمن، وقد مر البحث في ذلك.

وقيل بوجوب التصديق بقيمته أيضاً، وما رأيت له دليلاً موجباً.

نعم هو موجود في رواية مسند بن عبد الملك، عن أبي عبد الله عليه السلام، ان أمير المؤمنين عليه السلام رفع إليه رجل عذب عبده حتى مات، فضر به مائة

(١) الوسائل الباب ٤٦ من ابواب القصاص في النفس الرواية ٢ قصه بها ج ١٩ ص ٧٨.

(٢) عطف على قوله ما في صحيحة محمد بن مسلم يعني ويدل عليه ما في هذه الرواية قوله عليه السلام

في آخر الرواية: في مكاتب عتق بعضه. وليس لهم ان يبيعوه

(٣) راجع الوسائل الباب ٣٧ من ابواب القصاص في النفس ج ١٩ ص ٦٧.

نكالا وحبيسه سنة وأغرمه قيمة العبد فيصدق (فتصدق - ثل) بها عنه (١).  
وهذه - مع كونها حكاية - ليست بعامة - صعيقة في التهذيب بقطع  
الطريق الى مهل (٢) وان كانت في الكافي ليس كذلك (٣) وبه وبغلو محمد بن  
الحسن بن شمون.

وأنه متهافت لا يلتفت إلى مصنفاته.  
وبغلو عبدالله بن عبدالرحمن الأصم، وأنه ليس بشيء، وهو الذي روى  
من مسمع، وهو غير ظاهر التوثيق.

على أنها مشتملة على حبس سنة، وذلك غير معلوم القائل وغير موجود، مع  
التصدق في الأخبار الصحيحة، بل فيها الكهارة والضرب (٤) وفي بعضها النبي عن  
مسقط الرأس (٥).

وعبر ظاهر العمدة وأنه إنما قصد الضرب، فتأمل.  
وكأنه لذلك قال في المتن: (قيل) مشيراً إلى ضعف القول، وتردد المحقق  
أيضاً.

نعم قد يوجد وضعه في بيت المال في رواية يونس المتقدمة، وفي مقطوعة له  
أيضاً، عن بعض من رواه، عن أبي عبدالله عليه السلام، في رجل قتل مملوكه، أنه

(١) الوسائل الباب ٣٧ من أبواب القصاص في النفس الرواية ٥ ج ١٩ ص ٦٨ والباب ٣٨ ص ٦٩ تلك  
الآبواب الرواية ٢ ص ٦٨.

(٢) وسندها - كما في التهذيب هكذا - مهل بن زياد، عن محمد بن الحسن الشموه، عن عبدالله بن  
عبدالرحمن الأصم، عن مسمع بن عبد الملك.

(٣) وسندها - كما في الكافي هكذا - عنه من أصحابنا، عن مهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن  
شمون، عن عبدالله بن عبدالرحمن الأصم، عن مسمع بن عبد الملك.

(٤) الوسائل الباب ٣٧ من أبواب القصاص في النفس الرواية ٩ و ١٠ ج ١٩ ص ٦٩

(٥) الوسائل الباب ٣٧ من أبواب القصاص في النفس الرواية ٩ ج ١٩ ص ٦٩.

يضرب ضرباً وحياً ويؤخذ منه قيمته لبيت المال (١).  
وحملها على التصديق - أو حمل رواية مسمع عليها حتى توافقت الروايات -  
ممكن، ولكنه بعيد، وليس له باعث لضعفها.

ويمكن حملها على الاستحباب إقاماً بالتصديق أو بالوضع في بيت المال.  
وبالجملة القول بالوجوب بمجرد قول الأكثر مشكل.  
قال في الشرح: هذا قريب من المتفق عليه، فإن أكثر الأصحاب نصوا على  
التصديق، وعد بعض الأصحاب، ثم قال: وم وجدت فيه مخالفاً إلا ابن الجيد فإنه  
أورده بصيغة (وروي) وتردد المحقق استضعافاً لسند الرواية الدالة عليه، وكذا  
الامام المصنف رحمه الله في كتبه، وهي ما رواه مسمع، ونقل الرواية المتقدمة، ثم  
قال: في طريقها سهل بن زياد، وصنفه الشيخ، ثم ذكر ضعف محمد وعبد الله اللذين  
ذكرناهما.

ويسفي أن يقول قطع طريق الشيخ، له، فتأمل.  
ثم قال: وباقي الروايات لم يذكر فيها سوى الكفارة، وكثير فيها صحيح أو  
قوي أو حسن، وفي بعضها الضرب شديداً والتي عن مسقط رأسه ويمكن أن يستدل  
على التخريم برواية يونس، عن بعض من روه، ونقل الرواية المتقدمة (٢).  
وقد عرفت ما مع غيرها، وأنها تدلّان على وضعه في بيت المال.  
ثم قال: أن المذهب قد يعرف بخبر الواحد الضعيف لاشتماله على  
القرائن، كما يعرف مذاهب الطوائف، وقد نبه الشيخ المحقق، على هذا في المعبر،  
وبالجملة العملية فتوى مشاهير الأصحاب - إلى قوله - والاولى العمل بفتوى

(١) الوسائل باب ٣٧ من أبواب القصاص في نفس الرواية ج ١٩ ص ٦٩.

(٢) قد تقدم ذكره قريباً.

ولو كان لغيره غرم قيمته ما لم تتجاوز دية الحر فيقتصر عليها.

الاصحاب، وهو الحجة، ولا تعويل على الرواية (١).

وانت تعلم أن المذهب قد يعرف بالخبر الضعيف، ولكن اذا حُفِّفَ بالقرائن، فإنه يصح لعلم، كما بين في محله، والبحث هنا في وجود تلك القرائن. وأن الحجة بما النص أو الاجمع، وليس قول الأكثر لو سلم أحدهما. وأنه كيف يمكن المستوى في مثل هذه المسألة لقول الأكثر مع تردد المحقق والمصنف وابن الحنبل، وجمعه حجة، مع ترك هؤلاء العمدة العمل بذلك. ويمكن ان يستفاد منه أن لاجاعات المقولة مع الخلاف من هذا القبيل، أي يكون قول الأكثر فتأمل.

وايجاب قمة مال شخص عليه وتصدقه بمثل هذا في مثل هذا مشكل، وهو ومن قال به مثل المحقق الثاني أعرفه.

قوله: «ولو كان لغيره الغرم». أي لو كان العبد الذي قتله القاتل عبد غيره غرم القاتل قيمته لغيره (لصاحبه - ح) كئمة ما كانت، ما لم تتجاوز القيمة دية الحر، فإن تجاوزت عنها اقتصر في الغرم عليها، لما تقدم.

دليل الغرم أن القاتل حر لا يجوز قتله بالعبد فتحب الدية، لئلا يبطل دم امرئ مسلم، ودية العبد قيمته ما لم تتجاوز دية الحر، للاخبار الصحيحة الكثيرة في ذلك مثل صحيحتي ابن مسكان وابن رثاس (٢) وقد تقدمتا مع غيرهما، وتذكر. ومع ذلك يعزّر ويصرب صرباً شديداً، لما في بعض الروايات (٣) وفي

(١) يعني رواية مسمع بن عبد الملك المتقدمة.

(٢) رجع نواصل الباب ٦ من نوب ديات النص نرواية ٢ و ٣ وفي الرواية الثانية، ابن رثاب عن خليفي ج ١٩ ص ٥٢.

(٣) نواصل الباب ٦ من نوب در ب نفس الرواية ٤ ج ١٩ ص ١٥٢ والباب ٤٠ من ابواب انقصاص في نفس الرواية ١ و ٣ و ٥ ص ٧١.

ويقدم قوله في قدرها مع ايمن ولا تتجاوز بقيمة الأمة  
(المملوكة - خ ل) دية الحرية ولو كان ذمياً لنقي لم تتجاوز بالذكر دية  
النقي وبالأُنثى دية النقية.

البعض النقي عن مسقط الرأس أيضاً (١).

وتجب الكفارة ابصاً، لما تقدم، وإن كانت في عبد نفسه، العدم الفارق،  
أو الطريق الأولى.

قوله: «ويقدم قوله الخ». إذ حُتلف العارم والمالك في قيمة العبد  
المقتول فعلى صاحبه البيّنة على أنّ قيمته وقت القتل كان كذا، فإن لم تكن فالقول  
قول العارم مع يمينه، لاصح عدم الريادة، ولأنه غارم وهم يقدمون قوله، ولأنه  
مكر، ولما تقدم في رواية أبي الورد (٢) فنذكر.  
وكما لا تتجاوز قيمة العبد عن دية الحر، كذا لا تتجاوز قيمة الأمة عن دية  
الحرّة، وهي نصف دية الرجل.

كأنه للاجماع والاشعار في بعض الاخبار (٣)، والقياس، وهو أنه إذا لم  
يكن عبد زائداً على حرّ بل إما مساوٍ أو ناقص، فكذا لم تكن أمة زائدة على حرّة،  
بل إما مساوية أو ناقصة، فتأمل.

ولو كان العبد المقتول ذمياً لا تتجاوز دية النقي.

ولو كانت المقتولة أمة ذمّية لا تتجاوز قيمتها دية النّميّة، لما تقدّم من  
الاخبار في الذكر، والقياس، وغيره في الأنثى.

(١) الوسائل باب ٣٧ من أبواب الفصاح في نفس الرواية ١٩ ح ١٩ وسكه في قتل الرجل

عبد لا عبد غيره

(٢) راجع الوسائل باب ٧ من أبواب ذيات النفس ج ١٩ ص ١٥٣

(٣) لعله مستبعد من الروايات الواردة في الباب ٤٠ من أبواب الفصاح في النفس والباب ٦ من أبواب

ذيات نفس



ولا يضمن المولى جناية عبده لكن يتخير الولي بين قتله واسترقاقه، وفي الخطأ يتخير مولاه بين دفعه للاسترقاق وفكّه بالاقْل من الدّية والقيمة أو بالأرْش، على الخلاف.

والظاهر عدم الفرق بين اسلام المولى وعلمه، ونقل الفرق في شرح الشرائع، فتأمل، والوجهين (١) في مسلم كان لثمي وقُتل قبل ان يباع عليه، فيحتمل اعتبار دية المسلم لاسلامه، ولما مرّ، ودية الثمي، لعموم ما روي أنّ العبد لا يتجاوز قيمته دية مولاه. وما رأيت هذه الرواية.

واعلم أنّه قد يعهم من الاخبار أن لا يلزم على متلف المملوك أكثر من دية الحرّ على أي نوع كان، سواء كان قاتلاً أم لا، وسواء كان عاصياً أم لا. وقد استثنى البعض الغصب فأخذ بالأشقّ، وظاهر الروايات يدفعه. نعم يجوز المعاملة عليه قبل تلحقه بما يترأّضيان عليه وإن راد عن الدية بأضعاف ذلك.

كأنّه للاجماع والتجارة عن نرض (٢) وعدم شمول الروايات لها نصّاً ولا طاهراً، فتأمل.

قوله: «ولا يضمن المولى الع» اذ جنى مملوك لم يكن ضمانه إلا على نفسه، ولا يضمن المولى شيئاً.

وجهه ظاهر من قوله تعالى: «وَلَا تَرَوْا وَزَرَ أَخْرَى» (٣).

والاخبار الكثيرة الدالة (٤) على أنّ ذلك على رقبته إلا أن وليّ الجناية اذا

(١) يمي ونقل الوجهين أيضاً

(٢) اشارة الى قوله تعالى «لَا اَنْ تَكُونَ تِجَارَةً مِنْ تَرَاوَعْتُمْ... الآية» النساء: ٢٩.

(٣) فاطر ١٨.

(٤) راجع الوسائل باب ٨ من ابواب ذيات النفس ح ٦٩ ص ١٥٤.

كانت عمداً تخير بين قصاصه وبين أخذه رقباً له فيفعل به ما يفعل بالارقاء.  
 وإذا كانت خطأً يتخير مولا بين دفعه إلى مولا ليرقه وبين فكّه وتخليصه  
 بدفع الأقل من أرش حنابته وهي دية المجنى عليه، ومن قيمة الجاني على مذهب  
 بعض، أو بأرش الجناية خاصة على قول آخر.

وتدلّ على الأول رواية إبراهيم، قال: قل: قل: على المولى قيمة العبد، (و-ح)  
 ليس عليه أكثر من ذلك (١) ولا يضّرّ ضعفه، فانهم الدلالة، وقد تقدم البحث في  
 ذلك، فتذكر.

دليل تخيير المولى في الأول أن له القتل بالسّحر والاجماع، فإذا كان له  
 القتل فالاسترقاق بالطريق الأولى، لأنّه إذا كان له أخذه من مولا وإخراجه عن  
 ملكه مع إتلاف النفس الذي مرعوب عنه في الشرع فبدون الإتلاف الذي مرعوب  
 للشارع بالطريق الأولى.

والاخبار الكثيرة، مثل رواية ابن مسعود - كاتّه عبدالله - عن أبي عبدالله  
 عليه السلام، قال: إذا قتل العبد الحرّ فدفع إلى أولياء المقتول (الحرّ - يب ثل)، فلا  
 شيء على مواليه (٢).

ورواية يحيى ورواية مثني (٣).

وحسنة زرارة، عن أحدهما عليهما السلام، في لعبد إذا قتل الحرّ دفع إلى  
 أولياء المقتول فإن شاؤوا قتلوه وإن شاؤوا استرقّوه (٤).

ومرسلة أبان بن تغلب عن رواه، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إذا

(١) الوسائل الباب ٨ من ابواب ديات النفس الرواية ٤ ج ١٩ ص ١٥٥.

(٢) الوسائل الباب ٨ من ابواب ديات النفس الرواية ٣ ج ١٩ ص ١٥٥.

(٣) الوسائل الباب ٤١ من ابواب القصاص في النفس الرواية ٤ و ٥ ج ١٩ ص ٧٤.

(٤) الوسائل الباب ٤١ من ابواب القصاص في النفس الرواية ١ ج ١٩ ص ٧٣.

قتل العبد الحر دفع إلى أوبياء المقتول، فإن شاؤوا قتلوه وإن شاؤوا حبسوه يكون (فيكون - ثل) عبداً لهم وإن شاؤوا استرقوه (١).

هكذا في التهذيب، والأولى عدم قوله وإن شاؤوا الأخيرة إلى آخره، كما هو في نسختي في الكافي، فتأمل.

فوجه عدم جواز الاسترقاق إلا بالتراضي - لأن الاسترقاق اخذ مال وإنما يجوز اخذ المال في قتل العبد بالتراضي، على ما ذكره في شرح الشرائع - بعيد، فتأمل.

وأما دليل تخير المولى في خطأ، فهو أن قتل العبد خطأ لا يوجب إلا الدية لما لولي الجناية إلا الدية، والمؤدى مختار بين وحوه الأداء، فيكون للمولى إعطاء الدية من غير عين عبد الجاني، وكذلك أنه يؤذيه نفسه، إذ ليس بضامن لجنائته، لما مر من عدم ضمان المولى جنابة مملوكه وتدل عليه رواية ابن مسكان المتقدمة (٢) وهو ظاهر.

وأما البحث في أنه هل يمكنه بالأرش أو بالأقل، فقد مر البحث فيه أيضاً. ونقول هنا: يمكن أن يتصور أن لم يأخذ ولي الجناية المملوك، ولم يرده لم يكن له إلا الأقل، لأنه إن كان لا رش فهو ظاهر، وإن كان القيمة فلائن المولى لا شيء عليه إذ لم يصمن جنابة مملوكه، وهو ما يجني أكثر من نفسه لما مر، والولي ما يريد النفس فليس إلا قيمة هذه النفس.

وأما إذا رضي بالنفس وأرادها ولم يعطها المالك فله أن يقول: لي عليها دية مقتولي (مقتول - خ) ولم يكن له شيء فريد نفسه فإذا منعه المالك، فله طلب

(١) أنور سائل الباب ٤١ من أبواب القصاص في نفس الرواية ٢ هكذا في الوسائل وتهذيب وبعض

نسخ الكافي وفي بعض نسخ الكافي وإن شاؤوا استرقوه ويكون عبداً لهم وهو الصواب.

(٢) راجع الوسائل لباب ٤١ من أبواب القصاص في النفس الرواية ٦ ج ١٦ ص ٧٤.

ولو جرح حرّاً اقتصّ في العمد وإن طلب الدية (طلبت - خل) فكه مولاه بالأرّش أو دفعه للاسترقاق، ولا يقتل وإن احاطت الجناية بقيمته، ولو زادت قيمته فالزائد للمولى.

الدية، فتأمل.

فإنه يمكن أن يرجع الأقلّ مطلقاً، إذ ليس له النفس بل عوض الجناية، ولما كانت النفس لا تحيي أكثر من نفسها فليس إلا قيمة النفس، فتأمل هذا في الخطأ.

وأما في العمد، فالدية موقوفة على التراصي، فعلى أي شيء وقع يؤخذ، فلا ينبغي الخلاف في ذلك.

إلا أن يقال: إنها الخلاف على تعليل الرضا بالدية في العمد مطلقاً، من غير تعيين الدية، فنفرض أنه لزمّت الدية ولما لم على الإطلاق شرعاً بالذرو ونحوه. فالخلاف في أنه هل هو قيمة المقتول منها أمكن أو الأقلّ منها ومن قيمة القاتل.

وبالجملة له في الصورتين عوض الجدية، وليس هنا إلا نفس الجاني، فإذا رضي بغيرها وصار العوض شرعاً غيرها، فإمّا يكون عوضها وهو قيمته كأنه ما كانت، فتأمل.

قوله: «ولو جرح حرّاً الخ». لو جرح عبد حرّاً اقتصّ منه، وإن رضي المجنى عليه بالدية وطلبها فعلى مولاه فكه بأرّش جنايته أو دفعه إليه ليسترّق منه ما يساوي أرّش جنايته، فإن كان ناقصاً ليس له غيره، وإن كان مساوياً فالكلّ له، وإن كان زائداً فقابل تلك الزيادة منه للمالك، وما يساوي الأرّش منه للمجنى عليه فهو مشترك بينهما بالنسبة، فلا يجوز له قتله وإن كانت قيمته مساوية أو انقص من الأرّش، فإنه ما فعل ما يوجب ذلك.

ولو قتل (قتله - خ ل) مثله فلمولى المقتول قتله ولو (فان - خ ل) طلب الدية استعبده ان ساواه في القيمة أو قصر والّا استرق بقدر قيمة المقتول، وفي الخطأ يتخير مولى القاتل في فكّه بقيمته أو دفعه ليسترق (للق - خ ل) ولو فضل منه شيء فنه، ولا يضمن الاعواز.

ثم أنّ الظاهر من هذا الكلام ان ليس له فكّه بأقلّ الامر من فاختر ذلك المذهب.

قال في شرح الشرائع: وهو مذهب الخلاف محتجاً بالإجماع وفي المسوط أنّه الأظهر في الروايات، وقال المحقق: نه مروي، وهو ظاهر النهاية وابن إدريس وكثير من الأصحاب.

والظاهر ممّا تقدم **(التردد في)** اختيار الأقلّ في الخطأ، وسعد تعين الأرض هنا.

فتأمل لما مرّ، ومّا رأيت في الروايات ما يكون صريحاً في ذلك، نعم رأيت أنّ دية العبد قيمته وذلك غير صريح في ذلك بل مرّ فيها ما يدلّ على الأقلّ، مثل ما يحني الجاني أكثر من نفسه.

قوله: «ولو قتل مثله الخ»، أي اذا قتل عبد عبداً آخر (مثلاً - خ) موجباً للثمن فلمولى المقتول قتله، وهو طهر، وقد مرّ.

ولو رضي بالدية وطلبها، له استرقفه كنه إن ساواه في القيمة أو انقص منه، وليس له غير ذلك، وان كان (كانت - ح) قيمة الجاني زائدة يسترق منه ما يساوي قيمة المقتول، ويكون لباقي مولاه فيشتركان فيه بالنسبة، وقد مرّ أنّه له القتل والاسترقاق.

وإن رضي بالدية فمولاه دفعه أو فكّه بالأقلّ أو الأرض في الجرح فتذكر. وان قتل مثله خطأ تخير مولى القاتل بين تسييمه ليسترق ما يساوي قيمة

ولو أفتك المولى المدبر فهو على تدبيره، وببطل لو سلمه ليسترق  
(للرق - خ ل) في الخطأ أو استرقه الولي في العمد.

المقتول فإن نقص فلا شيء على مولاه، فإنه ما يجنى أكثر من نفسه، وإن زاد فالزيادة  
له، فتأمل وبين فكاه (١) بقيمته منطقاً.  
وهذا يدل على أن اختياره القيمة مطلقاً، والطاهر أن مرجعه إلى أقل  
الأمرين، وقد مر، فتذكر وتأمل.

قوله: «ولو أفتك المولى الخ»، يعني المدبر حكمه حكم غيره من  
المماليك، فإذا قتل عمداً فولي الدم مختبر بين قتله واسترقاقه، وإذا استرقه خرج به  
عن كونه مملوكاً لمولاه الذي دبره، فيبطل تدبيره ويصير قاتلاً محضاً لولي الدم، وإذا قتل  
خطأً فمولاه مختبر بين فكاه وبين تسليمه إلى ولي الدم ليسترقه، فلو فكاه بقي على  
تدبيره الذي كان، وإذا استرقه ولي الدم كان رقاً له، وبطل تدبيره.

هذا هو مقتضى القواعد ويشعر به صحيحة أبي بصير، قال: سألت أبا جعفر  
عليه السلام، عن مدبر قتل رجلاً عمداً؟ (ق ل - خ) فقال: يقتل به، قلت: فإن  
قتله خطأ، قال: فقال: يدفع إلى أولياء المقتول فيكون لهم (رقاً - ثل)، فإن شاؤوا  
استرقوه، وليس لهم أن يقتلوه، قال: ثم قال: يا أبا (ب - خ) محمد أن المدبر مملوك (٢).

ولكن وردت روايات بعثته بعد موت مولاه، وهي حصة جميل بن دراج  
- إبراهيم - قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام، في مدبر قتل رجلاً خطأ من يضمن  
عنه؟ قال: يصالح عنه مولاه، فإن أبى دفع إلى أولياء المقتول يخلفهم حتى يموت  
الذي دبره، ثم يرجع حراً لا سبيل عليه (٣).

(١) عطف على قوله قلنس سره: بين تسليمه.

(٢) الوسائل الباب ٤٢ من أبواب انفصاص في النفس الرواية ١ ح ١٩ ص ٧٥.

(٣) الوسائل الباب ٩ من أبواب ديات النفس الرواية ١ ح ١٩ ص ١٥٥.

ورواية محمد بن حمران وحسن جميعاً عن أبي عبد الله عليه السلام، في مدبر قتل رجلاً خطأ، قال: من شاء مولاه ان يؤدى اليهم الدية ولا دفعه إليهم يخدمهم فإذا مات مولاه يعني الذي اعنته رجع حرّاً (١).

وفي رواية يونس، لا شيء عليه (٢).

وفي الكتابين هذه لروايات هكذا وردت مطلقاً حتى مات المدبر صار حرّاً، ويسفي ان يقول: متى مات المدبر ينسفي ان يستسعى العبد في دية المقتول، لئلا يبطل دم امرئ مسموم، ويحمل ما تضمن رواية يونس في قوله: «لا شيء عليه»، أنه لا شيء عليه من العقوبات، أو أنه لا شيء عليه في الحال، وإن وجب عليه أن يسعى فيه على مستقل الاوقات

واراد برواية يونس رواية محمد بن حمران حيث وقع يونس في طريقه (٣).

واستدل برواية الخطيب بن سلمة (مسلّم - ثل)، عن هشام بن احمد (احمر - خ ثل)، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام، عن مدبر قتل رجلاً خطأ أي شيء رويتم في هذا الباب؟ قلت: رويتم عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: يتل برقته إلى أولياء المقتول، فإذا مات لذي دبره عتق، قال: سبحان الله فيبطل دم امرئ مسموم، قلت: هكذا رويتم، قال: غلطتم على أبي، يتل برقته إلى أولياء المقتول، فإذا مات الذي دبره استسعى في قيمته (٤).

فيها دلالة على الرجوع ناقص لأمرين، بخلاف عبارة الشيخ فإنها تدل على

(١) الوسائل الباب ٩ من ابواب ديات النقص الرواية ٣ ج ١٩ ص ١٥٥.

(٢) الوسائل الباب ٩ من ابواب ديات النقص الرواية ٤ ج ١٩ ص ١٥٦.

(٣) مسندنا كما في الكافي هكذا عنه من «صحت عن سهل بن زياد عن محمد بن احمد بن أبي نصر

عن جميل وعبي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن محمد بن حمران جميعاً

(٤) الوسائل الباب ٩ من ابواب ديات النقص الرواية ٥ ج ١٩ ص ١٥٦.

ويستسعى من انعتق بعضه لوقتل عبداً في نصيب الحرية  
ويسترق نصيب الرقية فتبطل كتابته أو يفديه مولاه أو يباع وفي الخطأ  
يفدى الامام نصيب الحرية ويتخير المولى بين فك الرقية بنصيبها من  
الجناية أو تسليم الحصّة.

إن الرجوع بأرش الجناية.

وهذه الرواية (١) ضعيفة لما شارك محمد بن حمران مع وجود علي بن  
إبراهيم، عن محمد بن عيسى عن يونس (٢)، ويوجد سهل في طريق رواية جميل (٣)  
ولكن رواية جميل بن ذراح حسنة، إلا أن رواية أبي بصير صحيحة (٤)، فإن الظاهر  
أنه الليث، وهي موافقة للقوانين، وشهرة، ويمكن ترجيحها، فتأمل.

قوله: «ويسمى الخ». إذا قتل المكاتب شخصاً عمداً فإن كان  
مشروطاً أو لم يؤد شيئاً فهو مثل الحر فإذا قتل أو أسترقه أولياء الدم بطل كتابته،  
وإذا فكّه المولى، فالظاهر بقاء كتابته.

وإذا كان أدى بعض كتابته وانعتق بحسابه بعضه، فقتل عبداً محضاً، أو  
من كان عتقه أقل من عتقه، لم يجز قتله به، ويستسمى في نصيب الحرية ويسترق  
نصيب الرقية، فتبطل كتابته، وكذا لو باعه المولى في جنائته.

وأما مع فك المولى فتبقى الكتابة على حالها فيستخدم ويقسم كسبه بين  
أرش حماية نصيب الحرية لأولياء الدم، وبين مال الكتابة بالنسبة.

وإن كان خطأ موجباً للدية، فالذي تعلق بنصيب الحرية، على الامام،

(١) يعني رواية محمد بن حمران وجميل جميعاً.

(٢) مسدها - كما في الكافي - هكذا: عن أبي إبراهيم.

(٣) تقدم ذكر مسدها آنفاً.

(٤) الوسائل الباب ٤٢ من أبواب انفصاص في النقص الرواية ١ ج ١٩ ص ٧٥.



والذي تعلق بنصيب الرقية فاختار إلى المولى ان اراد ان يعطيه لاولياء فيسترقوه فيبطل كتابته، وان اراد يستبقه ويعطى قيمته إليهم فتبقى حصّة الرقية مكاتبة، كما كانت، هذا هو الموافق للقوانين.

ولكن ينبغي تقييد كونه (على الامام) بعدم العاقلة، كما في رواية عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام في مكاتب قتل رجلاً، قال: عليه من دينه بقدر ما اعتق، وعلى مولاه ما بقي من قيمة المملوك، فان عجز المكاتب فلا عاقلة له، وإثماً ذلك على امام المسلمين (١).

ولكنها مقيدة بمعجز المكاتب، ولم يقولوا به ولعلّ المراد على المولى بمعنى تخسره بين فكّه وتسليمه كما ذكر.

مع أنّ في سندها إسماعيل بن حرار عن يونس (٢) وذهب بعض مثل الصدوق والشيخ المفيد وسائر إلى أنّ على الامام (٣) بقدر ما اعتق من المكاتب والباقي يستحلّمه ورثة الدم مئة حياته، وليس لهم بيعه، وبني البأس عنه في المختلف.

ودليله صحيحة محمد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام، عن مكاتب قتل رجلاً خطأ؟ قال: فقال: ان كان مولاه حين كاتبه اشترط عليه ان عجز فهو رقبته فهو بمنزلة المملوك يدفع إلى أولياء المقتول، فإن شاؤوا قتلوا وإن شاؤوا باعوا، وان كان مولاه حين كتابته لم يشترط عليه، وكان قد أدّى من مكاتبته شيئاً،

(١) الوسائل الباب ١٢ من اجواب العاقله الرومية ج ١٩ ص ٣٠٨.

(٢) سندها - كما في الكافي - هكذا: عن أبي إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مزار، عن يونس، عن عبدالله بن سنان.

(٣) هكذا في جميع النسخ، وبه سقط منها كلمة من الدية قبل قوله: «بقدر ما اعتق» كما دلّت عليها الرواية أيضاً.

فإنّ عليّاً عليه السّلام كان يقول: يعتق المكاتب بقدر ما أذى من مكاتبته، وأنّ عليّ الإمام ان يؤذي إلى أولياء المقتول من الدية بقدر ما اعتق من المكاتب، ولا يبطل دم امرئ مسلم وأرى ان يكون مابقي على المكاتب ممّا (بما- فيه) لم يؤذّه رقاً لأولياء المقتول (١) فلاولياء المقتول يستحلّمونه حياته بقدر ما أذى وليس لهم ان يبيعوه (٢).

ولكنها مشتملة على القتل في الخطأ (مع الاستخدام- ح) وأرى ان يكون مانقي على المكاتب ممّا لم يؤذ رقاً (رقاً- خ) عدم حوازيه وهو خلاف القواعد (٣). ويمكس حمل الاستخدام على أنّه مدك، وعدم البيع على عدم بيعه كلّه لاحقة الرقة التي تملكوها.

ويمكن جعلها دليل المشهور، وهو مذهب المتأخّرين.

ولكن فيها ما ذكرناه، فتأمل.

ومذهب الاستبصار أنّه اذا أذى نصف كتابته فهو بمنزلة الحرّ.

دليله رواية علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السّلام، قال: سألته عن مكاتب فقرأ عين مكاتب او كسر سته ما عليه؟ قال: ان كان أذى نصف كتابته فديته دية حرّ، وان كان دون النصف فمقدر ما اعتق، وكذا اذا فقرأ عين حرّ، وسألته عن حرّ فقرأ عين مكاتب او كسر سته؟ قال: اذا أذى نصف مكاتبته فقرأ عين الحرّ أو ديته (او دية- خ) ان (فان- صا) كان خطأ فهو بمنزلة الحرّ.

(١) هكذا في الوسائل ولك في والغنية وتهذيب، وكه سقط من السجح بقى بيدينا قوله عليه السّلام: وأرى ان يكون الى قوله. لاولياء المقتول.

(٢) الوسائل الباب ٤٦ من ابواب الفصاح في النسر رواية ٢ ج ١٩ ص ٧٨

(٣) هكذا في جميع السجح من قوله (وأرى) إلى قوله خلاف القواعد، ولكنها غير واضحة المراد فتأمل.

في هذا الكلام لعلك تفهم ما ارادته من قوله.

وان كان لم يؤدّ النصف (وان لم يكس أدّى النصف - ثل) قوم وأدى بقدر ما اعتق منه، وسألته عن المكاتب (الذي - يب ثل) دا أدّى نصف ما عليه؟ قال: هو بمنزلة الحرّ في الحدود وغير ذلك من قتل أو غيره (و- خ) غيره (١).

قال في الاستبصار - بعد سئها وقوله: فلا ينافي هذا، الخبر المذكور في قول هذا الباب، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في مكاتب قتل، قال: يحتسب (يحب - خ) منه ما اعتق، فيؤدى به دية الحرّ وما رُق منه دية (فدية - ثل) العبد (٢) - لأنّ الوجه (٣) في الجمع بينهما ان يحمل الخبر الاول على التخصيص الذي تضمنه الخبر الآخر، فتقول: يحتسب فيؤدى بحساب الحرّة، ما لم يكن أدّى نصف ثمنه، فاذا أدّى ذلك كان حكمه حكم الاحرار على ما تضمنه الخبر الأخير (٤).

ولكها مشتملة على ما لا يقال به، وخلاف القوايين على الظاهر، مثل التسوية بين دية عبي الحرّ والمكاتب وسنّه ونحو ذلك .  
اللهم إلا ان يكون الشبح قنلاً به، بل هو الظاهر حيث يفهم كدّة ذلك من قوله: (فلا ينافي الخ).

وفي سندها محمد بن احمد العمري (٥)، وهو غير مذکور، فهو مجهول.  
ولكن قالوا طريقه إلى علي بن جعفر عليهما السلام صحيح (٦)، وكأنّ المراد

(١) الوسائل الباب ١٠ من ابواب ديات النفس الرواية ٣ ج ١٩ ص ١٥٧.

(٢) الوسائل ابواب ١٠ من ابواب ديات النفس الرواية ٢ ص ١٥٧.

(٣) قوله: لأنّ الوجه... الخ مقول قوله: قال في الاستبصار.

(٤) انتهى كلام الاستبصار.

(٥) سند الرواية - على ما في تهذيب - هكذا محمد بن حماد بن يحيى، عن محمد بن حماد العمري، عن

انعمركي الخراساني، عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليهما السلام

(٦) طريق الشبح - كما في مشكاة التهذيب ج ١٠ ص ٨٦ - هكذا - وما ذكرته عن علي بن جعفر فقد

ولو قتل العبد مولاة عمداً فلولي القصاص ولو قتل عبده  
فللمولى القصاص وإن كانت قيمة الجاني أكثر أمّا لو كان العبد لغيره لم  
يكن له القتل إلا بعد ردّ الفاضل وكذا لأمة لو قتلها عبد.

مع حذف الطريق.

إلا أنه غير ما يفهم من الفهرست، وكذا من بعض المواضع من الكتابين.  
وأيضاً هذا الحكم خلاف القواعد، وليس بمفهوم من كلام الاستبصار  
الذي نقلناه هنا كون ذلك مذهباً، وإنما أوردناها للجمع بينها وبين خبر محمد بن  
قيس (١) فقد لا يقول بما هو زائد على ذلك.

إلا أن ذلك بعيد، فإن ظاهره قوله به، مع أنه إذا قال بتقييد مثل ما في  
رواية محمد بن قيس، فلا يعرق بينه وبين غيره ممّا يفهم منها من عدم مطابقة  
للقاعدة.

ويمكن قوله به لأجل هذه الرواية، ولكن لا يلزم القول به، لما تقدم، وكأنه  
لذلك، ذهب إليه الأكثر بل الشيخ أيضاً في غيره، فتأمل، فإنه يمكن صحتها  
وانها مذكورة في التهذيب أيضاً.

قوله: «ولو قتل العبد الخ». دليل القصاص - لولي المولى من العبد إذا  
قتل مولاة قتلاً موجباً لذلك - ظاهر.

وكذا دليل أن للمولى القصاص لو قتل مملوكه الآخر، سواء كانا في القيمة  
متساويين أو متفاوتين، وإن كان قيمة الجاني أكثر من غير ردّ.

بخلاف ما إذا قتل مملوك الغير، فإن بلغير القصاص، إذا ردّ الفاضل من

خبرني به الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد بن يحيى عن أبيه محمد بن يحيى عن العمركي السابري  
الوفكي عن علي بن حمزة  
(١) تقدم أمّا.

ولو سرت جناية الحرّ على العبد وقد تحرّر فللمولى أقلّ الأمرين من قيمة الجناية والدية عند سرّاية كان يقطع يد من قيمته الدية ثم يقطع الآخر يده بعد الحرية ثم ثالث رجله فللمولى ثلث الدية بعد النصف.

قيمة الجاني الى مولاه، كما اذا قُتل الرجل بالمرأة، فإنّه إنمّا يكون ذلك بعد ردّ نصف ديته، وقد مرّ.

وكذا لو قتل عبد أمة، فإنّه يقتل بها بعد ردّ الفاضل من قيمته الى مولاه، وإن كانا لمولى واحد لا ردّ.

وبالجملّة في مملوك شخص واحد لقصاص من غير ردّ، وفي الغير إنمّا يكون ذلك بعد ردّ الفاضل، اذا كان في قيمة الجاني فصل على قسمة المحي عليه، سواء كانتا أمتين أو عبيدين أو مختفين، هكذا يفهم من كلامهم، وقد مرّ ما فيه.

قوله: «ولو سرت الخ». اذا جرى على مملوك حال كونه مملوكاً فعنق ثم سرت الجناية فيه حتى مات حال كونه حرّاً لا قصاص عليه لفقد شرط التكافؤ المعبر وهو حال الحناية على ما مرّ.

نعم على الجاني الدية فلمولاه عليه حينئذٍ أقلّ الأمرين من أرش حناية العضو ومن ديته حال السراية، ولورثته تنمّة الدية التي استقرّت بعد السراية فلو قطع أصبعاً من عبد فاعتق (ثم عتق - خ) وسرت حتى مات فلمولاه عشر قيمته ولورثته دية كاملة لا عشر قيمته.

واذا قطع يده ثم عتق وسرت فمات فلمولى نصف القيمة وهو نصف الدية، ان كانت قيمته الدية أو ازيد، وإلا نصف القيمة، ولورثته تنمّة الدية.

فلو قطع آخر بعد الحرية يده الأخرى، فأخر رجله فسرت الجنايات ومات فلمولى ثلث الدية على الجاني الاّ بعد ان كان نصمها ان كان قيمته الدية أو

أزيد وإلا فله ثلث القيمة بعد أن كان نصفه، وهو أقل الأمرين من ثلث القيمة وثلث الدية، لأن الذي حصل حال الحرية لبس للمولى فيه حظاً، وكان ذكره في هذه الصورة، بل الاقتصار على قيمة الجاني أولى، فتأمل، والباقي للورثة على الجارحين بأن تأخذ الورثة من الأول فضل ثلث لدية عن ثلث القيمة والباقي من الآخرين.

ويمتثل كون ثلثها للمولى على الجارح الأول الذي جرحه، وهو عبد، وثلثها للورثة، على الجارحين حال الحرية، فتأمل.

ثم الظاهر أن يكون للورثة القصاص من الجارحين الآخرين، كما ذكره المصنف في المسألة الأخيرة، لأنها جرحا حال الحرية عمداً واثراً فكان القتل عمداً موجباً للقصاص وكونه من قتل مملوكاً غير مانع، فإن الشرط بالنسبة إليهما موجود، ولكن ترد (١) دية وثلثاً إليهما، فإن كانت القيمة مساوية أو أزيد فالثلث أيضاً مما لهم، وإلا ففضل ما بين ثلث القيمة وثلث الدية من الجاني الأول وتنتمه مهم أيضاً، فتأمل.

ثم هنا اشكال، وهو أنه إذا كان الاعتبار بالجناية بحال الجرح لا بحال السراية، كيف يكون على الجاني الأول أقل الأمرين من أرش حناية العصوديته حال السراية، بل ينبغي أن يكون أرش الجناية متعيناً، فإنه إذا قطع اليد أو الأصبع لزم قيمة الجناية على الجاني فاعتق ولا اعتبار بعد ذلك بشيء.

والظاهر أن لا تفاوت بين أقل الأمرين وأرش الجناية إلا بالعبرة، غير أنه يخرج الزيادة على أرش الجناية التي تحصل بسبب الحرية، لأنه (لأنها - ظ) زادت بسبب السراية حينئذ فلا يبعد اعتبار حال السراية أيضاً في الجملة، فلا اشكال، فتأمل.

ولو قطع يده ثم سرت بعد الحرّية فلا قصاص بل دية الحرّ  
وللسيد نصف قيمته وقت الجناية والباقي للورثة.  
فلو قطع آخر رجله بعد العتق وسرتا فعلى الأول نصف الدية  
وعلى الثاني القصاص بعد رد نصف الدية.

أو أن نظرهم إلى دخول الطرف في النفس، ولما قطع صار عليه جناية  
الطرف، ولما سرت هذه، فدخل الطرف في النفس، وقد وجد حينئذ متلفات آخر  
وسرت الجميع، فينظر حينئذ إلى الجرح الأول، لأن الذي سرى ليس هو فقط، بل  
مع اثنان آخران ف عليه ثلث هذه النفس، ولكن يلزم حينئذ الرأفة بثلاث الدية لا  
بأقل الأمرين وهو غنثار الشرائع.

وفيه تأمل، إذ ليس للمولى أن يجرى الجرح حال الحرّية خطاً ونصيب في  
الزيادة الحاصلة بالعتق، وهو العاقل من القيمة إلى دية الحرّ، فليس له إلا ثلث  
القيمة إلا أن يتجاوز عن ثلث قيمة الحرّ، فيتجه القول بالأقل من أرض جناية  
العضو بعد فرض السراية أي فرض نفسه لجميع ما وقع عليه ويقسم القيمة عليهم فما  
قابل الجناية حال الرقية هو أرض الجندية ومن حصته ونصيبه من الدية إلى الأقل من  
ثلث القيمة أو ثلث الدية إذا كان النصف بثلاث حيايات، الأولى حال العبودية  
والثنتان حال الحرية، كما في المثال المفروض.

فلو قطع واحد يده ثم عتق فسرت، فعليه الدية لا القصاص، كما مرّ،  
وللسيد نصف قيمته وقت الجناية، والباقي من الدية للورثة التي يرثون دية، كما  
اختاره المصنف رحمه الله، فتأمل.

فلو قطع آخر رجله بعد أن قطع الأول يده واعتق وسرتا، فعلى الأول نصف  
الدية للمولى وعلى الثاني القصاص بعد رد نصف الدية لأنه اشترك معه الأول، فإن  
الغرض القتل بسراية جرحهما (جرحيهما - خ).

ولو اتحد القاطع وبرئ فليسمولى نصف القيمة وللمعتق القصاص في الثانية أو نصف القيمة (سدية - خ ل) إن رضي الجاني. ولو سرتا فلولي القود بعد رد ما يستحقه المولى.

ولكن كان ينبغي على الأول نصف القيمة وعلى الثاني القصاص بعد رده، بناءً على ما قرّرناه من عدم الزيادة بـحرية، وعدم اعتبار الحرية في الجناية الأولى، فإنه قطع يده وهو عبد وسرت وهو حرّ وحرّته لا اعتبار لها بالنسبة إليه فإن الاعتبار بحال الجناية لا بحال السراية، فيزله هنا القصاص على ولي الدم، فكأنه لاحل العبودية، فيأخذ المولى نصف القيمة، ويؤدى الورثة ذلك، أو يأخذون الدية إلا نصف القيمة، إن ارادوا القصاص.

قوله: «ولو اتحد القاطع الخ»، أي إذا كان قاطع اليد حال الرقبة وقاطع الرجل حال الحرية شخص واحد (١)، وبرئ منها بأن قطع يده أولاً فعتق وبرئ من الجرح فقطع رجليه، فليسمولى نصف القيمة لأجل قطع اليد، فإنه كان حال العبودية، فليس عليه إلا دية اليد للموت وهو نصف القيمة، وللمعتق المجنى عليه القصاص في الجناية الثانية، وهي قطع لرجل، لأنه قطعه وهو حرّ، والعرض أنه موجب للقصاص لعدم المانع وهو برقية سابقة، أو يأخذ نصف الدية الكاملة، إن رضي بالدية، فإن دية رجل الحرّ نصف دية حرّ أصيلاً أو معتقاً.

ولو سرت الجنايتان فلولي المجنى عليه القصاص في النفس بعد رد ما يستحقه المولى على الجاني، وهو أرش لجناية لاوى، وهو نصف القيمة وقت الجناية على الظاهر، لا نصف الدية، فتأمل.

ويجوز لولي الدم الذي هو وارث المحنى عليه بقصاص في الرجل وحده، ولا يرتكب القصاص في النفس، حيث كان فيه خلاف، فإن البعض لم يجوزوا

(١) هكذا في النسخ، والصواب شخصاً واحداً.



ولو اقتصر في الرجل أخذ المولى نصف قيمته وقت الجناية  
وفاضل دية اليد للمولى ان زادت.

ذلك ، لأنّ الموت والقتل حصل من حنائه حال الحرية، وهي جناية كانت اصلها  
حال الرقبة، ولم يمكن حينئذ القصاص لعدم التكافؤ، ولا شك أنّ له ذلك على  
تقدير عدم جوار القصاص في النفس، ويحتمل على تقديره أيضاً.  
فلو اقتصر على قصاص الرجل اخذ المولى دية يد المجنى عليه، وهو نصف  
قيمته حال الجناية، فلو كانت دية يده راتبة عن نصف قيمته حال الجناية، فتلك  
الزيادة لمولى المجنى عليه، حيث فرض عدم القصاص إلا في الرجل.  
وفي اخذ تلك الزيادة تأمل سبق، فتأمل.

## المقصد الثاني في جناية الطرف

فان تعمد الجاني فالقصاص وألا الدية، ويتحقق العمد كما في القتل وكالشروط هناك ويقتصر للتربط من المرأة وبالعكس ولا ردة ما لم تتجاوز ثلث الدية فتنتصف المرأة وكذا يتساويان في الدية ما لم يبلغ الثلث فتنتصف المرأة.

---

قوله: «فان تعمد الجاني الخ». دليل ثبوت القصاص على الجاني عمداً في جراحات الطرف مثل الأنف والأذن. هو الكتاب مثل «والجروح قصاص» (١) «والأذن بالأذن» (٢) «والأنف بالأنف» (٣) «فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم» (٤) وستة والاجماع.

وتفسير العمد وتحقيقه وشرائط القصاص في الطرف مثل ما تقدم في القتل وإليه أشار بقوله: «ويتحقق العمد كما في القتل وكالشروط» أي يتحقق العمد في

---

(١) و(٢) و(٣) المائدة ٤٥.

(٤) البقرة: ١٩٤.

الطرف والجرح كما يتحقق في القتل وإن شروط العمد هنا وإيجانه القصاص مثل الشروط هناك ، والعبارة ضيقة والمقصود ظاهر.

فالعمد هنا يحصل بقصد الجاني الجرح والقطع بآلة يؤدي إلى ذلك الجرح المطلوب، وإن كانت مما يترتب عليه ذلك نادراً، فلا يحصل بمجرد حصول الجرح كيفما اتفق، ولا مع قصد الضرب.

وإنما يوجب القصاص بالشروط الخمسة، كون المجرع لا يستحق ذلك الجرح من الجاني، وكونه محققاً ومحفوظاً في شرع الاسلام، وكون الجرح مكلفاً، وكونه غير أبي المجرع، وكون المجرع مسماً، أن كان الجرح كذلك، وكون المجرع حرّاً، أن كان الجرح حرّاً (١)، كما تقتضيه مقصداً في قصاص النفس. كأن الدليل هو الاعتبار والاجماع والأخبار (٢)، فتأمل.

ولا يشترط التساوي في الكورة والأنوثة، فيقتصر للرجل من المرأة إذا جرحته أو قطعت منه طرفاً، مع الشرائط، كما تقتل المرأة به إذا قتلتها، لما تقدم. وكذا لو جرحها أو قطع منها عضواً يقتصر لها منه، ولا ردة هنا، يعني لا تردة المرأة شيئاً إلى الجاني ثم يقتصر منه، كما كان يفعل ذلك في القصاص في القتل، بل هما متساويان في الجرح والإطراف قصاصاً ودية، فإذا قطع رجل أصبع امرأة عمداً يقتصر لها منه من غير ردة، وخصاً يؤخذ منه عشر ديتها، كما في قطعها أصبعه، ما لم تبلغ دية ذلك العضو والجرح بثلاث ديتها، فإذا بلغت ذلك فصاعداً ينتصف (ينتصف - خ) حينئذ ذلك في المرأة، فتصير هي نصف الرجل حتى أن دية أربع أصابعها مثل دية الأصبعين، وحينئذ إذا جرحت المرأة وكان عضوها ثلاث ديتها أو

(١) لا يخفى أن الشروط المذكورة مع لائحة.

(٢) راجع نوازل الأبواب الواردة في بابات الأعضاء ج ١٩ ص ٢١٣.

## ويشترط أمور ثلاثة:

أكثر وأرادت القصاص فلا بد من رد نصف دية ذلك العضو إلى الرجل الجاني ثم القصاص، مثل أن قطع أربع أصابع منها، وردت قصاصاً فلا بد من رد النصف وهو عشرون إيلاً.

وكأن ذلك بالاجماع المستند إلى الاخبار

مثل صحيحة جميل، قال: سألت أب عبد الله عليه السلام، عن المرأة يبيها وبين الرجل قصاص؟ قال: نعم في الجراحات حتى تبلغ الثلث سواء، فإذا بلغت الثلث سواء ارتفع الرجل وسفلت المرأة (١).

ومثله صحيحة عبد الرحمن بن أبي نجران (٢).

وصحيحة ابان بن تغلب، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في رجل قطع أصباً من أصابع المرأة كم فيها؟ قال: عشر (عشرة - ثل) من الإيل، قلت: قطع اثنتين؟ قال: عشرون من الإيل، قلت: قطع ثلاثاً؟ قال: ثلاثون من الإيل، قال: قلت: أربعاً؟ قال: عشرون من الإيل، قلت: سبعاً الله يقطع ثلاثاً فيكون عليه ثلاثون، فيقطع أربعاً فيكون عليه عشرون؟ أن هذا كان يبلغنا ونحن بالعراق فنبتراً (قنبراً - ثل) ممن قاله، ونقول: لنبي جاء به شيطان، فقل: مهلاً يا ابان، هذا حكم رسول الله صلى الله عليه وآله، أن امرأة تعاقب الرجل إلى ثلث الدية، فإذا بلغت الثلث رجعت إلى النصف يا ابان أنك أخذتني بالقياس، والسنة إذا قيست انمحق (عق - خ) الدين (٣) وغيرها.

قوله: «ويشترط أمور الح». أي يشترط في القصاص في الجراحات والاطراف - زائدة على ما تقدم في القتل - أمور:

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب القصاص في النفس رواية ٣ ح ١٩ ص ١٢٢.

(٢) الوسائل الباب ١ من أبواب القصاص في النفس الرواية ١ بالسند الثالث.

(٣) الوسائل الباب ٤٤ من أبواب ديات الاعضاء الرواية ١ ح ١٩ ص ٢٦٨.

الأول: تساويها في السلامة

فلا يقطع الصحيح بالأشَلَّ وإن بذله الجاني ويقطع الأشَلَّ  
بالصحيح ما لم يحكم العارف بعدم حسمه.

الأول: تساوي العضو (عضو-ظ) المجنى عليه وعضو الجاني الذي يقتض،  
بمعنى أنه لا يقطع السليم بالمعيب، فإذا قطعت سليمة اليد الشلاء لم تقطع بها،  
وإن رضي الجاني ونذها للقطع، فإنه لا يجوز أن يقطع عضو إنسان بإذنه، ولا يجوز له  
الإذن.

وبالعكس يقطع، فيقطع الأشَلَّ اليد الصحيحة يقطع الشلاء ما لم يحكم  
العارف بأنه إذا قطعت الشلاء لم ينقطع الدم، بل يسيل دمه حتى يموت، وحينئذ  
لا يقطع الشلاء أيضاً، بل يؤخذ الدية للمجنى عليه من الجاني، فإنه بمنزلة هديم  
اليد.

ويقطع الصحيحة بالصحيحة، والشلاء بمثلها، ما لم يحكم العارف بعدم  
انقطاع الدم، فلا يقطع مطلقاً.

دليل عدم القطع حينئذ العقل، فإنه لا يجوز تفويت النفس، وادخال  
الضرر على الجاني بأكثر مما فعل، ولا يمكن إبطال حق المجنى عليه أيضاً، فلا بد من  
الدية.

أما دليل قطع الصحيح والشلاء بالصحيح فظاهر.

وأما عدم قطع الصحيح بالشلاء فهو الاعتبار.

وخبر سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام، في رجل قطع يد  
رجل شلاء، قال: عليه ثلث الدية (١).

(١) الوسائل الباب ٢٨ من أبواب ديات الأضواء الرواية ١ ج ١٩ ص ٢٥٣.

ويقتصر للكمال من الناقص ولا يضمّ أرش ولا يجوز العكس  
فتثبت الدية.

وحدقة العمياء ولسان الأخرس وذكر العتین كالأشلى وذكر  
الخصي والشيخ والصبي والاغلف وانف فاقد الشم واذن الأصم  
والمشقوبة وسنّ الصبي إذا لم تعد بعد السنة (سنة - خ ل) والمجذوم إذا لم  
يسقط منه شيء يساوي المقابل.

والظاهر أنّ المقاطع صحيح، يفهم منه لدية.  
قوله: «ويقتصر للكمال الخ». يعني إذا قطع من يده ناقصة ببعض  
الاصابع أو الأعوجاج أو قلة القوة، بدأ كاملة لا قصور فيها من تلك الوجوه، يقتصر  
للكامل من الناقص فيقطع الكاملة لها (من غير أن يوجد) (ياخذ - ح) منه شيئاً آخر  
عوضاً عن كمالاتها.

لعموم أدلة القصاص في الاطراف وظهورها في عدم شيء غير ذلك.  
ولأنه يقتل النفس الكاملة بالنفس الناقصة من جهة الحلقة والأوصاف  
من غير ردّه، فكذا في الاطراف، وللأصل.  
ودليل عدم جواز العكس، أي عدم نقصان لاقص من الكامل ولزوم  
الدية يفهم ممّا تقدم، فافهم.

قوله: «وحدقة العمياء الخ». حكم العين العمياء وحدقتها حكم اليد  
الشلاء، فيقاص لها من مثلها، ولا يقاص من الصحيحة، بل يتعين الدية حينئذ،  
ويقتصر للصحيحة منها كما في اليد الشلاء.

وكذا لسان الأخرس حكمه حكم اليد الشلاء وحدقة العين العمياء،  
فيقتصر له بالصحيح وبمثله، ولا يقتصر الصحيح به، فيتعين الدية وقد ظهر.  
بخلاف ذكر الخصي، فإنّ حكمه حكم الصحيح الكامل فيقتصر الكامل

له، والدية الكاملة على تقدير الدية.

وكذا ذكر الشيخ الكبير العاني.

والصبي الصغير مثل الذكر الثابت القوي.

وكذا ذكر الاعلف مثل عدم الاغنف الصحيح، فحكمها واحد، ولعدم

نقص فيها.

ولكن تدل على عدم التساوي صحيحة (١) يريد بن معاوية المعلي، عن

أبي جعفر عليه السلام، قال: في سنان الأخرس وعين الأعمى وذكر الخصي الحر وأنثيه ثلث الدية (٢).

ولأنه لا شك في نقصه عن ذكر غيره، فإنه لا يلد له ولد.

ويدل على تساوي ذكر العتق طبره رواية السكوني عن أبي عبد الله

عليه السلام، في ذكر الصبي الدية (٣) وفي ذكر المصن الدية (٤).

وفي صحيحة بريد المعلي، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: في ذكر العلام

الدية كاملة (٥).

وكذا أنف فاقد الشم مثل صحيحه، فهما متساويان في الحكم.

واذن الأصم مثل أذن الصحيح.

وكذا الأذن المشقوقة مثل الصحيحة في الحكم قصاصاً.

ودية سنّ الصبي اذا انقطع ونكسر ولم يعد ولم ينبت بدله بعد سنة حكمه

(١) في باب دية عبد الأعور (مه) هكذا في هامش بعض النسخ المخطوطة.

(٢) الوسائل الباب ٣٦ من أبواب ديات الاعضاء الرواية ١ ج ١٩ ص ٢٥٦.

(٣) في باب دية الاعضاء في تهذيب (مه) هكذا في هامش بعض النسخ المخطوطة.

(٤) الوسائل الباب ٣٥ من أبواب ديات الاعضاء الرواية ٢ ج ١٩ ص ٢٥٩.

(٥) الوسائل الباب ٣٥ من أبواب ديات الاعضاء الرواية ١ ج ١٩ ص ٢٥٩.

ولو قلع الاعور حذقة (حلقه - خ ل) عين صحيح قلعت عينه  
وان عمى وبالعكس له واحدة وفي استرجاع التفاوت قولان.

حكم سنّ الكبير في القصاص والدية.

والعضو المحدث الذي فيها مرض اخذ م - ولكن ما سقط منه شيء بعد -  
حكمه حكم الصحيح الكامل فيها، فيقطع الصحيح به، ويؤخذ به دية الصحيح له،  
إذا كان قطعه موجباً لها.

قبل: لا يقطع الصحيح به مطلقاً، فبس دية الصحيح، بل يؤخذ به  
الحكومة، لأنّه مرض بحيث يخرج (خرج - خ) عما خلق، والمذكور في دليل  
القصاص والدية محمول على الخلق الصحيح غير المعيب، فتأمل.

و(ذكر الخصي) مبتدأ و(الشيخ والخصي والأغلف) مجرورات معطوفات  
على الخصي، و(انف فاقد الشم) مرفوع معطوف على الذكر، وكذا (أذن الأصم  
والثقوبة)، أي الأذن التي فيها ثقب، و(سنّ العيى) وكذا (المحدث) عطوف على  
ذكر الخصي، و(يساوي المقابل) خبره.

قوله: «ولو قلع الاعور الح». أي لو قلع من له عين واحدة صحيحة  
- سواء كانت خبطة او ذهبت بأفة سماوية او جنائية أخذت ديتها، او اقتصر لها  
حذقة عين شخص صحيح المعينين في أعماها بأي وجه كان - قلعت عين قالع  
الواحدة، وان كان ذلك موحاً لعناء الكدية.

هذا هو المشهور بين الاصحاب، حتى أنّه لم يظهر خلافاً.

ويدلّ عليه العقل والنقل، مثل «العين بالعين» (١) «والجروح  
قصاص» (٢) «ومن اعتدى» (٣).

وحسنة محمد بن قيس، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: أعور فقأ عين



صحيح، قال (فقال - ثل): تمفقاً عنه، قال: قلت: يبقى أعمى؟ قال: الحق  
اعماه (١).

ومرسلة ابان، عن رجل، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن  
أعور فقأ عين صحيح متعمداً؟ فقال: تفقأ عينه، قلت: يكون أعمى؟ قال: الحق  
اعماه (٢).

ولا يضر اشتراك محمد بن قيس في الأول، لما مر غير مرة، بل ولا ارسال  
ابان في الثانية ايضاً، لأن الظاهر أنه ابن عثمان الذي نقل اجماع العصاة على  
تصحيح ما يصح عنه.

وبالجملة الحكم لا غبار عليه (فه - خ)، فقول شارح الشرائع: - ولا يخفى  
أن السند ليس بنقي، إلا أن الحكم لا يراد كما غير نقي.  
ولو انعكس بأن قلغ وفقاً لصحيح العينين عن الأعور، الظاهر أن له  
القصاص بعين واحدة، وعدم جوزه في العينين، وهو ظاهر.  
ونقل في شرح الشرائع عدم الخلاف بين الاصحاب في ثبوت الدية الكاملة  
(له - خ).

والظاهر أنه مع التراضي على الدية، أو كانت موجبة لها.  
ولكن في تمام الدية تأمن لو لم يكن نص أو اجماع، لأن العين الواحدة  
نصف النفس مطلقاً، لما ثبت بـ نص والاجماع، وصيرورته أعمى بالكلية ليس  
بفعل الجاني، بل به وبغيره.

ولأنه ما جنى إلا عين واحدة، فكيف يعطى دية العينين، فتأمل.

(١) الوسائل الباب ١٥ من ابواب قصاص انصرف الرواية ج ١٦ ص ١٣٤.

(٢) الوسائل الباب ١٥ من ابواب قصاص انصرف الرواية ١ بالسند الثاني.

ولهذا قال في المتن: (وفي استرجاع نصف الدية - يعني هل على الجاني نصف دية أخرى مع الاقتصاص بعينه الواحدة - قولان) ولو كان له تمام الدية كان ينبغي عدم الخلاف في استرجاع النصف، بل في جواز لقصاص في عيه. وما تقدم من الآية والاخبار يدل على عدم الاسترجاع وعدم استحقاق سوى عين واحدة أو عوضها إن رضى مع العمد أو كان موجبة للدية لكونه خطأ أو شبهه فتأمل.

وأما القولان فقال في الشرح - بعد دعوى اتفاق الاصحاب على لزوم تمام الدية على من قلع عين الاور خلقة أو ذهبت بأفة من الله - فأطلق جميع الأصحاب كالشيخين وابن البراج وابن حمزة ورس ادریس <sup>مخبره</sup> بين اخذ الدية والقصاص. والطاهر أنه مع رضا الجاني، <sup>لا بالقصاص</sup> هو الواجب بالأصالة، فإذا اقتصر من صحيح، فهل يجب على الصحيح ان يرد نصف دية النفس؟ قال الشيخ في النهاية والبسوط والقاضي والصرهشقي والظبري وابن حمزة: يرد، ورواه الصدوق في المقنع، وهو اختيار المختلف.

لرواية محمد بن قيس، عن الباقر عليه السلام، قضى امير المؤمنين عليه السلام في رجل أصر أصيبت عينه الصحيحة ففقت، أن تفقأ إحدى عيني صاحبه، ويعقل له نصف الدية، وإن شاء اخذ دية كاملة، ويعفو عن عين صاحبه (١) ولرواية عبدالله بن الحكم عن الصادق عليه السلام في رجل صحيح فقأ عين رجل أصر، فقال: عليه الدية كاملة فإن شاء الذي فقت عينه ان يقتصر عن صاحبه ويأخذ خمسة آلاف درهم فعل لأن له الدية كاملة وقد اخذ نصفها بالقصاص (٢).

(١) الوسائل الباب ١٧ من أبواب قصاص الطرف الرواية ١ ح ١٩ ص ١٣٦ هكذا في السخ وفي

التعليق ايضاً، وفي الكافي وعن بدل وعن

(٢) الوسائل الباب ١٥ من أبواب قصاص الطرف رواية ٢ ج ١٩ ص ١٣٥.

وهذا اختيار ابن الجنييد، وراد: أنَّ للأعور قلع عيني الصحيح ويرة على الصحيح خمسمائة دينار.

وهو غريب، قال في المختطف: العينان إقما ان تساويا (١) عيه اولا، وعلى الاول لا رد، وعلى الثاني لا قلع. ويشكل بآته لا يلزم من عدم المساواة عدم الافتقاء (الانتقاء - ح) كالذكر والاثني.

وقال المفيد والشيخ في الخلاف وابن إدريس والمحقق وقواه المصنف في التحرير: لا رد، لعموم «العين بالعين» (٢) وللأصل. وفيه نظر لمنع عمومية العين، فإِنَّه مفرد محلى باللام، ولو سلم شخص بدليل، وقد ذكر.

والأصل إقما يكون حجة لو سلم عن المعارض. واعترض على الاستدلال دلاية بآته حكاية عن التوراة، وشرع من قبلنا منسوخ فلا يكون حجة.

واجاب الشيخ في التهذيب بان حكمها مقر في شرعنا لرواية رواها عن أحدهما عليهما السلام، في قوله تعالى: «نفس بالنفس» الآية، قال: هي محكمة (٣) قلت: ويدل على التزامنا بها قوله تعالى: «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون» (٤) و(من) لعموم والضم وضع شيء في غير موضعه، وهو حرام فتركه واجب، وهو لا يتم إلا بالحكم بها (ب - ح)، وهذا ذكره المفترضون.

(١) وفي النسخ، يساوي عيه والصواب ما اتبعناه

(٢) لمائة: ٤٥.

(٣) الوسائل أبواب ١ من أبواب صاخص الطرف الرواية ١ ج ١٩ ص ١٢٢.

(٤) المائة: ٤٥.

واعلم أنَّ ظاهر كلامه أنَّ طاهر لأصحاب التخيير بين تمام الدية والقصاص في الأعور خلقة أو ذهبت إحدى عينيه بأفة من الله فلو أخذت ديتها أو اقتضت لها لم يكن كذلك ويكون الاسترجاع أيضاً فيها، فينبغي حينئذٍ تقييد المتن بذلك (ذلك - خ)، ولهذا وجد في بعض النسخ (فلو قلع الأعور خلقة عين الصحيح الخ) وترك الذاهبة بأفة من الله لظهور أنَّ حكمها حكم الخلقة، ولهذا قال في أول الشرح: في عين الأعور خلقة أو بأفة من الله تعالى الخ.

وكذا ظاهر الروايات التي مستندهم، مثل رواية محمد بن قيس (١).  
والظاهر أنها صحيحة في التهذيب، ولا يضر اشتراكه، فإن كونه الثقة ظاهراً، لما مرَّ غير مرة.

وأنَّ رواية عبد الله بن الحكم (٢) ضعيفة.  
وأنَّ في بعض الروايات ما يدلُّ على تمام الدية، مثل رواية أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، في عين الأعور الدية (٣) وفي حصة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: في عين الأعور الدية (٤).

وأنت قد عرفت أنَّ في لزوم تمام لدية اشكالا، وفي التحير كذلك، فتقييد العبارات والروايات برضى الحائي - كما قيده - لا يفع، لأنَّ ذلك مستلزم على الظاهر، لعدم الخلاف في استرجاع نصف الدية، وردّه، بل في استحقاق قلع العينين بواحدة.

والاجماع غير معلوم.

(١) راجع الوسائل الباب ١٥ من ابواب قصاص طرف للرواية ج ١٩ ص ١٣٤.

(٢) الوسائل الباب ١٥ من ابواب قصاص طرف للرواية ج ٢ ص ١٣٥.

(٣) الوسائل الباب ٢٧ من ابواب ديات الاعضاء الرواية ج ١٩ ص ٢٥٢.

(٤) الوسائل الباب ٢٧ من ابواب ديات الاعضاء الرواية ج ١ ص ٢٥٢.

والرواية الثانية ضعيفة من وجوه.

والأولى حكاية قضاء أمير المؤمنين عليه السلام، في واقعة قد تكون مخصوصة، فإن أولها في الكافي والتهذيب بالاسناد عن محمد بن قيس، قال: قال أبو جعفر عليه السلام في قضاء أمير المؤمنين عليه السلام، في رجل اعور، إلى آخر ما تقدم (١).

مع أنها معارضة بمثلها مما ذكرناه بالاسناد حسن ويرتج بأنها معلة، قال: الحق اعماء (٢) وبرواية ابان، مع لتعجيل (٣) وبظاهر القرآن: «والجروح قصاص» (٤) «والعين بالعين» (٥) «ومن اعتدى» (٦) ولا شك في عموم العرفي، كما في «احل الله البيع» (٧) وقد صرح به في الأصول المصنف وغيره فسقط كلامه. وأنها ظاهرة في الاكتماء بذلك، ولعدم استحقاق غيره، وما ثبت الرجوع في بعض المسائل مع وجود «التفسي بالنفس» (٨) مثل الذكر بالأنثى فهو لدليل خاص فلا ينافي الظهور.

وأن حكم هذه الآية باقية بالاجماع والنص مثل صحيحة زرارة (٩)، قال في التهذيب: وليس لقائل (لاحد-يب) ان يقول: ان الآية إنما هي إخبار عما كتب الله تعالى على اليهود في التوراة، وليس فيها أن ذلك حكما، لأن الآية وإن تضمنت أن ذلك كان مكتوباً على هل تتوراة فحكمها ما رفسا يدل على ذلك ما رواه

(١) تقدم ذكرها آنفاً.

(٢) و(٣) راجع الوسائل باب ١٥ من أبواب قصاص الطرف الرواية ١ بالاسناد الأول والثاني.

(٤) و(٥) المائدة: ٤٥.

(٦) البقرة: ١٧٨.

(٧) البقرة: ٢٧٥.

(٨) المائدة: ٤٥.

(٩) الوسائل الباب ١ من أبواب قصاص الطرف الرواية ٥ ج ١٩ ص ١٢٣.

الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن ابن عن زررة، عن أحدهما، في قول الله عز وجل: «التَّنَفُّسُ بِالنَّفْسِ، وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ» لأنف سالانف» الآية قال: هي بحكمة (١) (٢) .

والطريق إلى الحسين صحيحة (٣) وهو ثقة.  
والظاهر أن ابان هو ابن عثمان المجمع عليه.  
وبالجملة لا توقف عند الاصحاب، بل عند غيرهم ايضاً في لقاء حكم  
هذه الروايات، وان لم يكن شرع من قبلنا حجة، فتأمل.  
وأما لا يدان على الترام جميع ما في لقرآن قوله: «وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ» (٤) بأن (مَنْ) للصوم، والظلم وضع الشيء في غير موضعه، وهو حرام، وتركه واجب، وهو لا يتم إلا بالحكم بها.  
لأن المراد من حكم بغير ما في القرآن على الوجه الذي فيه فهو طالم، أي يجب ان يحكم بما فيه على الوجه الذي فيه، فان كان الحكم فيه بأن على اليهود كان في التوراة كذا، يجب ان يحكم كذلك، لا أن ما كان في التوراة يجب كونه

(١) الوصل الباب ١ من ابواب قصص الطرف الرواية ج ١٩ ص ١٢٢

(٢) انتهى كلام التهذيب

(٣) طريق الشيخ - كما في مشيخة التهذيب هكذا - وم ذكره في هذا الكتاب عن الحسين بن سعيد، فقد اخبرني به شيخ ابو عبيد الله محمد بن محمد الصغار، وخس بن عبيد الله واحد بن محبوب كلهم، عن احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، عن ابنه محمد بن الحسن بن سعيد، وخبرني به ايضاً ابو الحسين بن أبي حمزة القمي، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن الحسين بن الحسن بن مالك، عن الحسين بن سعيد، ورواه ايضاً محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصغار، عن احمد بن محمد، عن حسين بن سعيد، وم ذكره عن الحسين بن سعيد (عن الحسن - ج ١) عن زرقة، عن سماعة وفضالة بن ايوب والصري عن نسيب وصعوان بن يحيى فقد روي به الاساتيد، عن الحسين بن سعيد عنهم انتهى ج ١٠ ص التهذيب ص ٦٢ من المشيخة طبع التحف.

(٤) المائدة ٤٥ .

ولو كانت اذن المجنى عليه مخرومة اقتضت الى حد الحرم واخذ  
أرش الباقي.

عليكم يا (أيا-ح) أمة محمد صلى الله عليه وآله، وهو ظاهر.  
وفي آية أخرى ومن لم يحكم فهو فاسق (١) وفي أخرى أنه كافر (٢).  
وأن كلام المختلف على اس الجنيد متوجه، ولا يرد عليه كلام الشارح،  
فإن العين الواحدة ان لم تكن قدس لعينين لا معنى لقطعها لها، اذ لا معنى لقطع  
العينين بواحدة مع عدم تساويهما لهما ومقابلتهما بواحدة فقط.  
فلا يرد قتل الذكر بالانثى مع الرد وعدم التساوي، فإنها نفس بالنفس  
وبواحدة بواحدة، لا اثنتين بواحدة، كما في العين.

ولأن نفس الانثى نصف الذكر فهو ضعفها، بخلاف عين الأعور فإنها  
إما واحدة مثل أخرى أو مشدداً، وهو ظاهر، ولهذا لا يقتصر لعين، الرجل الواحدة  
عيني المرأة مع التساوي ويقتصر لعيني المرأة عيني الرجل مع الرد وعدم التساوي.  
وبالجملة للتعديد دخل، وهو ظاهر، والعين اذا اخذت ديتها او اقتضت او  
عنى صاحبها لم تكرر عين الأعور الصحيحة إلا مساوياً (٣) لعين غيره.

وكأنه لا خلاف فيه على ما يظهر من تقييد الشارح ونسحة المتن.  
وأن هذا مؤيد للتساوي في صورة الخلقة والآفة، فتأمل.  
قوله: «ولو كانت أذن الخ». ذا قطع جان صحيحة الأذن أذن  
شخص صحيحة الأذن فعليه الدية في غير العمد والقصاص فيه، وان كانت منقوبة  
ومنقوبة، إلا ان تكون فاحشة، فإنه حينئذ حكمه حكم المخرومة «الأذن

(١) إشارة إلى قوله تعالى «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون» المائدة: ٤٧.

(٢) إشارة إلى قوله تعالى: «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون»، المائدة: ٤٤.

(٣) هكذا في جميع النسخ، ولعل الصواب مساوية.

ولو عادت سنّ المثغر ناقصة أو متغيرة فالحكومة ولو عادت  
كهيتها فالوجه الأرض.

بالأذن» (١) «والجروح قصاص» (٢)

وان كانت اذن الجاني محرومة يقتصر بالمساوي والصحيحة مع أرض  
الزيادة.

وان كانت اذن المجني عليه محرومة ومقطوعة، بان ذهب بعضها فلا شك  
في قطع المساوي لها والآنقص مع استرجاع أرض الزائد ان كانت.  
وفي قطع الصحيحة له قولان الجواز وهو مذهب المحقق «الأذن  
بالأذن» (٣) وغيره، إلا أنه لما كانت اذن الجاني صحيحة كاملة يجب ردّ دية ما زاد  
وهو المحروم، لئلا يلزم الظلم.

والآخر عدم حواز قطع كلّ بل إلى موضع الخرم فقط، لأن الزيادة غير  
مستحقة، فهو ظلم لا قصاص، فلا يجوز.  
ولكن يلزم الجاني أرض ما بقي من مقدار المحروم، وهو اختيار المصنف،  
ويحتمل الانتقال إلى الدية كما اذا تعذر القصاص.

قوله: «ولو عادت سنّ الخ». يعني اذا قنع شخص سنّ الصبي مثغر  
بالبقاء والثام هو الذي يسقط سنّه وينبت وان لم يعد فلا شك في لزوم مقتضاه،  
فإن عادت قبل الاستيفاء ناقصة أو متغيرة فيجب أرضه، وهو المراد بالحكومة.

وان عادت كهيتها تامة من غير نقص وتغيير وعيب ففيه قولان الاول لزوم  
الأرض ايضاً كما كان في الاولين، فالأرض هو الحكومة، فالتميز بالحكومة تارة  
وبالأرض أخرى للفتن لوجود موجه وهو القسوع وعوده إتياً يسقط القصاص وتام  
الدية لا الأرض لحصول الألم ونقص المضمومة ولا يسقط ذلك وان فرض أنها



كالأولى.

والثاني أنه يلزمه بعير، ويحتمل العمل بمقتضاها قصاصاً أو تمام الدية لحصول الجنائية الموجبة وعدم ثبوت أن وجود بدلها مسقط، بل هو الظاهر، لولا خلاف الاجماع، فتأمل.

ويحتمل عدم شيء لعدم نقص فيها (لأنها كما كانت ولا نقص فيها - خ) فالله جبر فعله، فلا شيء عليه.

قال في الشرح ومعناه أي معنى الأرض - وهو الحكومة في الناقص والمتغير - تفاوت ما بين قيمته بسنّ تامة وبها متغيرة.

ويمكن ان يقال: تفاوت ما بين كونه مقلوع السنّ مدة، ثم يست (سب - خ) متغيرة، وبين كونه بسنّ أي مسلّ صحيح كان له في تلك المدة وبعدها غير متغيرة، لأنه نقص حصل في تلك المدة فلا يهدر، ولأنه لولا اعتباره لم يمكن (يكن - ح) توخه الأرض اذا عادت كهيتها، فإن ذلك الأرض لا يمكن إلا بان يفرض عبداً مقلوع السنّ مدة، ثم يعود، وغير مقلوعها أصلاً.

إلى قوله: والتحقيق ان يقوم مقلوعه مدة وغير مقلوعها أصلاً، وإنما كان هو الوجه، لأنه نقص دخل على المجنى عليه بسبب الجاني، فلا يهدر، للحديث (١)، وللزوم الظلم وعود السن نافي القصاص والدية لا ذلك القصاص لاستحالة إعادة المعلوم، وهو فتوى الخلاف محتجاً بالاجماع، لكنه فرضه في الصغير، وفي المبسوط: وقيل: لأرض لعودها كما كانت الخ.

والحاصل أن الأرض يعني الحكومة هو التفاوت ما بين ان يقوم المجنى عليه أي يفرض مملوكاً متصفاً بما كان عليها قبل الجناية وبين ان يقوم مع عدم حصولها مع

(١) إشارة إلى الحديث المعروف: لا يهدم دم امرئ مسلم.

بقاء التقصص معه إلى ان حصل العود ناقصة أو متغيرة أو كاملة، والأرض والحكومة هو ذلك التفاوت أي شيء كان، ولو فرض عدم التماوت لم يكن هناك أرض بل يكون مثل الضرب.

ثم قال في الشرح: وان لم يحكموا بعودها، سواء حكموا بعدم عودها أو لم يحكموا بشيء أصلاً استوفى الحق، فان لم يعد فلا كلام، وان عادت إتما بعد الحكم ابتداء بعدم العود أو بعد مضي مدة الحكم ولاستيفاء، احتتمل الرجوع لظهور بطلان الحكم بالاستيفاء، وهو اختيار المذهب، وعلمه لأنه مع حكم أهل الخبرة يغلب الظن أنها مة محددة، وهذان ذكرهما في المبسوط واختار فيه وفي الخلاف الثاني، وهو اختيار المصنف في المختلف محتجاً بعدم قطع العادة بالعود، وهو يتأتى فيما إذا لم يحكم بالعود.

وقال في القواعد بعد اختياره هذا: ويظهر منه وجوب القصاص وان عادت، أي يلزم من عدم غرم سن الجاني المقلوعة في هذه الصورة بالدية ان يقتص ولو حكم أهل الخبرة بعودها، وعادت، لأنها اذا كانت نعمة مجددة لم يخرج عن كونها نعمة بحكم أهل الخبرة ولا بعلمه، ولأن الضرورة قضية بأن العائد غير الأولى.

ثم أنه ذكر في مطلب اللسان من القواعد أن سن المتفر اذا عادت لم تستعد الدية، لأن المتجدد غير الساقط (لأن امتجددة غير الساقطة - قواعد) ويمكن ان يقال مع الحكم بعودها يكون كمن لا يتفر وقد وافقنا على عدم القصاص اذا عادت مع الجزم بأن المتجددة غير الأولى، وجوابه جوابنا.

لا يقال: يمكن الالتزام بالقصاص في سن غير المتفر وان عادت فنقول: احداث ثالث لأن الأصحاب بين قائلين إتما بالأرض مع عودها كالمفيد والشيخ في النهاية والخلاف ومن تبعه أو بالبعير كابن الجنييد والتقي وابن زهرة وابن حمزة عادت أو لم تعد، فالفرق خرق الاجماع انتهى.

ولو عادت سنّ الصبي قبل السنة فالحكومة ولو مات قبل  
اليأس فالأرش.

الحكم بالبيع مطلقاً مشكل، وكذا بالأرش فقط، وعدم القصاص مع  
العمد وعدم الدية مع الخطأ وشبهه مع العود مطلقاً، سواء كان غير المتفر أو المتفر مع  
حكم أهل الخبرة بالعود ويعلمه.

وسكوتهم مشكل جداً، عدم من عبارة القواعد، فإن قلع السن يقتضي  
عوضه، وهو القصاص في محله لعموم «السن بالسن والخروج قصاص» (١) «ومن  
اعتدى» (٢) وغير ذلك من الاخبار والاعتبار، وكذا تمام الدية في محلها (٣) وعود  
بدها لا يسقط مقتضى احياة الواقعة يقبلاً وهو ظاهر.

ألا ان يقال ذلك لأجمع أو دلل آخر، ولكن ما نجد ذلك غير عبارات  
بعض الاصحاب، مع الخلاف الذي تقدم في سن المتفر.

ألا ان يقال: انما يجب قصاص في السن، إذا لم يبق له سن وصار يغير سن  
لما في الحياة والعين والاذن واللسان وكذا تمام الدية فكأنه ما قلع سنه المقتضي  
للقصاص والدية، بل فسد به حراجه وقلع عضواً فليس فيه إلا الأرش، فتأمل وكذا  
في عبارات الشرح، فإنه لا يخلو عن غلط.

قوله: «ولو عادت سنّ الخ». قال في الشرح: هناك مباحث.

الأول. التحديد في سنّ نصي بالعود قبل لسنة غريب جداً، فأنني لم أقف  
عليه في كتب احد من الاصحاب مع كثرة تصفحي لها ككتب الشيخين وابن  
البراج وابن حمزة وابن ادريس وابن سعيد وغيرهم من القائلين بالأرش مع العود

(١) المائدة ٤٥.

(٢) البقرة ١٨٧.

(٣) في بعض النسخ لو عود بدها ونزل العواص ما اتبناه.

وابن الجنيد ومن تبعه من القائلين فيه بالبعير مطلقا ولا في رواياتهم ولا سمعت من أحد من العقلاء الذين لقيتهم، بل الجميع اصبقوا الانتظار بها، وقيدوه بنبات بقيّة اسنانه بعد سقوطها، وهو الوجه، لأنّه ربما قلع سنّ ابن اربع، والقاعدة قاضية بأنّها لا تثبت الا بعد مدة تزيد على السنة قطعاً، ولأنّها هذا شيء اختص به هذا المصنّف فيما علمته في جميع كتبه التي وقعت عليها، حتى أنّه في التحرير علّل بأنه الغالب، ولا اعلم وجه ما قاله، وهو اعلم بما قال.

نعم في رواية احمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: السنّ اذا ضربت انتظر بها سنة فان وقعت اعرم الضارب خمسمائة درهم، وان لم تقع وسودت اغرم ثلثي الدية (١). وهذه وان كانت صحيحة إلاّ أنّها لا تدلّ على المطلوب اذ موضوعها سنّ ضربت ولم تسقط.

ويمكن ان يعتذر له رحمه الله بأنّ المراد به اذا قطعها في وقت تسقط اسنانه فيه، فإنه ينتظر سنة ولا ريب أنّ هذا اذ ذاك غالب.

الثاني: أنّ الحكومة هل هي واجبة ام لا، فقد مرّ الخلاف فيه، والشيخ في الخلاف ادعى الاجماع على الحكومة، واحتج لمصنّف في المختلف على أنّ الواجب بعير.

برواية مسمع بن عبد الملك، عن اصادق عليه السلام، قال: إنّ عليّاً، قضى في سنّ الصبي قبل ان يثغر بعيراً، في كل سنّ (٢). وفيه نظر، لأنّ الطريق إلى مسمع ضعيف جداً، وقد تقدم ضعفه.

(١) نوسائل الباب ٨ من ابواب ديات الاعضاء الرواية ٤ ج ١٩ ص ٢٢٥.

(٢) الوسائل الباب ٣٣ من ابواب ديات الاعضاء الرواية ٢ ج ١٩ ص ٢٥٨.

ولو احتج بما رواه النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام، أنَّ  
أمير المؤمنين عليه السلام، قصي في سنّ الصبي إذا لم يشغربعيراً (١).  
قلنا: السكوني ضعيف والنوفلي أيضاً ضعيف، وقد توقفت أنت (٢) فيما  
يروى في الخلاصة.

فحينئذٍ الأولى العمل على المشهور من التفصيل لرواية جميل، عن بعض  
أصحابه، عن أحدهما عليهما السلام، أنه قال في سنّ الصغير يضربها فتسقط ثم تثبت  
(نبت - ح ل)، قال: ليس عليه قصص، وعيه الأرض (٣).  
الثالث: في كيفية الأرض، وفيه ما تقدم، وظاهر النهاية والسرائر وجماعة  
من الأصحاب أنه نسبة ما بين كونها مقلوعة وغيرها والظاهر أنهم اعتسروا مكان  
المود أو وقوعه.

الرابع: إذا مات قبل الكهأس عن عودها، قال المصنف وغيره: فيه الأرض،  
ويشكل بقاء أصل براءة النعمة عن حنائه، وعدم العموم من جانب الآخر، فإن  
قلنا به احتمال أن يكون كذلك، لكن يراعى في هذا إمكان المود لا وقوعه، فإنه لم  
يقع، ويحتمل أن لا يراعى أصلاً، لعدم الوقوع، ولم يرد بقوله: الأرض المغايرة بين  
الحكومة والأرض، فإنها واحد.

قلت: في البحث الأول من وجه التقييد بالسنة كونه غالباً ذلك كما قاله.

وأنه قد قيد السمع بالسنة في صحيحة سليمان بن خالد، ينتظره سنة

الح (٤).

(١) الوسائل الباب ٣٣ من أبواب ديات الاعضاء الرواية ٣ ص ٢٥٨

(٢) هكذا في جميع النسخ: تتدبر لكك تفهم المراد.

(٣) الوسائل الباب ٣٣ من أبواب ديات الاعضاء الرواية ١ ص ٢٥٨

(٤) الوسائل الباب ٣ من أبواب ديات المصحح الرواية ١ ح ١٩ ص ٢٧٧.

وشعر الرأس كذلك في رواية سمة بن تمام، فأجله سنة (١).  
 وقيد طمث المرأة فيها أيضاً في صحيحة أبي بصير، ينتظر بها سنة الخ (٢).  
 وقيدت العين بها في صحيحة سليمان بن خالد، قال: يؤجل سنة الخ (٣).  
 فتأمل.

وكذا وجه التقييد بما ذكره من نبات باقي الاسنان، فإن الظاهر أن المدار  
 على الثبات متى يوجد بحيث يحكم أنه نبت بدل الساقط وعوده أي وقت كان، فإن  
 الحكم حينئذ ذلك (٤).

ويمكن أن يكون الغرض التمثيل والتعيين يكون للغالب.  
 واعلم أن وجه ذكره من الصبي بعد ذكر من المتفرع مع أن الظاهر  
 اتحادهما في الحكم. غير ظاهر، بل يسمى أن يكتفى بالصبي، ويراد به غير البالغ  
 الذي يسقط سنه، وينبت بدله، ويراد بالمتفرع من أن يكون صبياً صغيراً  
 وغيره، كما هو الظاهر.

بل سبب التفريق بين العود ناقصاً ومتعيراً وبين عودها كهيئتها مع اتحاد  
 الحكم، وهو لزوم الحكومة والأرض. غير ظاهر.  
 بل ذكره الأول بلفظ الحكومة والثاني بلفظ الأرض مشعراً بالتفاوت بينهما،  
 وليس كذلك.

ويحتمل أنه فرق للإشارة إلى الخلاف في الثاني بقوله: (فالوجه)، وإن  
 وجهاً آخر أن يكون فيه بعير أو لم يكن شيء بخلاف الأول.

(١) الوسائل الباب ٣٧ من أبواب ديات الاعضاء الرواية ٣ ج ١٩ ص ٢٦١

(٢) الوسائل الباب ١٠ من أبواب ديات المنع الرواية ١ ج ١٩ ص ٢٨٦.

(٣) الوسائل الباب ٨ من أبواب ديات المنع الرواية ٥ ج ١٩ ص ٢٨٣.

(٤) أي الأرض أو البعير (منه رحمه الله) هكذا في هامش بعض نسخ المخطوطة.

بل يحتمل الاقتصاص وكمدل اللية في الثاني، بل في لكن، فتأمل.

وقلت في البحث الثاني: إنه أشار إلى الخلاف في القول السابق بعد اثبات الأرض وتحقيقه، وأنه فتوى الخلاف محتجاً بالاجماع، لكنه عرضه في الصغي، وان (ونه - ح) في المسوط: وقيل: ولا أرض لعودها كما كانت الخ هذا مؤيد لما قساه من فرض الصبي والمتفر واحداً، فتأمل.

وأن رواية جميل ضعيفة بالارسال (١) كروايقي بعينه والأرض (٢) مشهور بل ادعى الاجماع في الخلاف، ويؤيد بأنه لا شك أنه جرح وموجب لشيء، وليس في النصوص الصحيحة شيء فيكون الأرض.

وأن جيلاً ممن اجمعت العصاة على تصحيح ما صنع عنه، فلا يضرب ارساله، فتأمل.

وفي البحث الثالث أن المراد فرض صاحب السن مملوكاً فيقوم قارة مقلوع السن مدة مع امكان عودها أو عودها، وقارة غير مقلوعة بل صحيحة الأسنان، كما مر.

وفي البحث الرابع أنه لا شكال لبقاء اصل براءة النعمة، لأن النقصان الموجب للأرض موجود، وبما يسقط بالعود وما وجد للموت، فاستقر النقصان الموجب، فلا بد منه.

بل يمكن القول بالنقصان مع العمدة، وتام دية السن مع عدمه، فإنه لا شك في اقتضاء قلع السن ذلك، لأنه الفرض، وإنما يسقط ذلك ويرجع إلى الأرض بعوده، وقد تعذر ذلك من غير سبب من جانب المحنى عليه.

(١) فإنه روى عن بعض اصحابه عن احمد بن عيسى السلام الى آخر ما تقدم (به رحمه الله) هكذا في

هامش بعض نسخ المخطوطة رواها في لومائل في باب ٣٣ من ابواب ديات الاعضاء الروية ح ١٩ ص ٢٥٨.

(٢) راجع الوسائل ابواب ٣٣ من ابواب ديات الاعضاء الروية ١ و ٢ و ٣ ح ١٩ ص ٢٥٨.

ولو عادت سنّ الجاني فليس لمقتصّ ازالتها بخلاف الأذن.

الآن ان يقال: قلع هذا السن لا يوجب الآ لأرّش حيث وقع في وقت يقتضي العادة عودها، كأنه ما وقع قلع سن لا يعود، بل وأنها منعه امر آخر، فالمقتصّي للدية والقصاص أنها هو سنّ التي تعلق في وقت لا يمكن عودها بل يصير بمجرد القلع بلا سنّ كالعين والانف وسائر لأطراف، فتأمل.

وعلى تقدير الأرّش يحتمل اعتبار الوقوع، بل ينبغي ذلك، لما مرّ. وان لم ينظر إلى ما مرّ يجب احد الامرين لا الأرّش، فلا يعتبر الوقوع، وهو ظاهر.

وأنّ المراد بالحكومة هو الارش، ونه غير لعمى العبارة.

قوله: «ولو عادت سنّ الجاني الخ» لو جنى حان فقطع سنّ شخص عمداً، فامتنع له منه، ثم عادت سنّ الجاني، أي لست له سنّ أخرى في موضعه كالاولى، فليس للمجنى عليه قلعها وإزالته مرة أخرى، فإنّه اقتصّ وأخذ حقّها فلا يستحقّ غيرها، بخلاف الأذن فانه اذا قطعت بالقصاص، فأخذها الجاني فالصقها بموضعها، فالتصقت بالدم الحار فصارت كالأولى، فإنّ للمجنى عليه ازالتها قصاصاً، فإنّ المعادة بعينها هي التي اقتصت، فليس ها جبرها وتصييرها كما كانت، فان المجنى عليه استحققت (١) اتلافها، فله ان يثلمها ويضيعها، فما دامت موجودة في محلّها له ان يقتصّ.

وفيه تأمل، اذ ليس له الآ قطع الأذن بالقصاص، وقد فعل واستوفى حقّه فما بقي له حقّ آخر بعد ذلك.

نعم يمكن ان يقال: الصاقها غير حث لآئها ميتة، فيجب من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ازالتها، ذا لم يوجب الضرر والهلاك فيمكن ان يكون

(١) مكدا في النسخ، وصرابه استحق.



ولو قطع ناقص الاصبع يد كمل اقتصّ، قال الشيخ ويأخذ دية الاصبع واشترط في موضع آخر أخذه لديتها.  
ولو قطع اصبعاً فسرت إلى الكفّ فله (فعليه - خ ل) القصاص في الكفّ، وليس له القصاص في الاصبع وأخذ دية الباقي.

للامام أو الحاكم مطلقاً أو لغيرهما ايضاً مع العلم بالمسألة وعدم الضرر.  
وكأنه لذلك قل في القواعد: ولو ابان الأذن فالصقها المحنى عليه فالتصقت بالتم الحار وحب القصاص، والامر في ازالتهما إلى الحاكم فان امن هلاكه وجب ازالتهما وإلا فلا، وكذا لو الصق الجاني أذنه بعد القصاص لم يكن للمحنى عليه الاعتراض.

قوله: «ولو قطع ناقص الخ» لم كان من لا بد له كاملة - بأن قطعت اصبعه - بدأ كاملة، لا شك في الإقتصاص منه، لجواز اقتصاص الناقص بالكامل، من غير خلاف في اليد وغيرها من الأطراف.

وهل له أخذ دية الاصبع سواحدة التي قطعت مع اليد، ولم تكن للجاني؟ قال الشيخ في موضع من المبسوط والخلاف - مدعياً الإجماع - أن له اخذه من غير تقييد، وفي موضع آخر من المبسوط اشترط ان لا تكون خلقية ولا داهية بآفة، بل تكون مما استحق قصاصها وديتها، فإنها حينئذ مأخوذة العوض فلا بد من ردّ دية ما يقابلها، بخلاف الأول، فإنه ما وصل إليه العوض، فلا عوض لمقابلها، وكأنها كاملة بالنسبة إليه فيمكن تقييد الأول بالثاني، ولم يكن خلاف بين كلاميه.  
ولكن الطاهر خلافه.

ويفهم من المصنف هنا التوقف، والعرق غير ظاهر، ويظهر من عدم الردّ الظلم، فتأمل.

قوله: «ولو قطع اصبعاً الخ». اذا قطع شخص عمداً عدواناً اصبع

ولو قطع يده مع بعض الذراع اقتصر من الكوع واخذ حكومة الزائد ولو قطع من المرفق اقتصر لا غير.  
ولو كان ظفر المجنى عليه متفيراً أو مقلوعاً اقتصر في الاصبع لكمال ديتها من غير ظفر.

شخص فسرت هذه الجناية إلى كفه حتى سقط من الزند وصار المقطوع هو الكف فقط عمداً عدواناً، فإن الجزء يدخل في الكن كالطرف في النفس، واثراً للعمد العدوان عمداً عدواناً، فلا يستحق القصاص في الكف من الرد، وليس له القصاص في الاصبع وأخذ حكومة الرائد عليه، كما في النفس، كالطرف.

قوله: «ولو قطع يده الخ». اذا قطع جان عمداً عدواناً يد شخص مع بعض ذراعه لقتصر له من الكوع (١) وهو الزند وأخذ أرش الرائد، اذ لا يمكن القصاص في الذراع، لأنه عظم لا يؤمن بكسرها عن الشفد.

ولو قطع من المرفق اقتصر من المرفق، ولا يستحق غير ذلك إلا ان يصطلحاً على الدية أو على الزائد عليها أو الناقص عنها.

ولو قطع مع المرفق بعض العضد، يمكن ان يكون مثل الذراع، فيقطع من المرفق ويأخذ أرش الزائد، فتأمل.

قوله: «ولو كان ظفر المجنى عليه الخ». اذ قطع قاطع اصبع شخص قطعاً موجباً للقصاص، وكان ظفر اصبع المجنى عليه معيباً، مثل ان صار اسود او لم يكن له ظفر أو كان وانقطع، له القصاص في الاصبع من غير رد أرش الظفر، لأن للاصبع دية كاملة مع عدم الظفر وعيبه فلا زيادة لاصبع الجاني على اصبع المجنى عليه بحيث يستحق قيمتها وارشها، فربه (٢) اخذ منه ما يستحق الدية بما يستحقها،

(١) الكوع - بالضم طرف اليد الذي يلي الاطراف وجميع كوع كفهم واقتار.

(٢) أي المجنى عليه.

ولا قصاص فيما فيه تغرير كالجائفة والمأمومة ولا في الهاشمة والمنقلة.

ولو اذهب ضوء العين سميت عينه.

وان كانت الزيادة في العين موحودة، فتأمل منعاً وبقصاً.  
قوله: «ولا قصاص الخ». أي لا يجوز القصاص في عضو يكون فيه خطر الهلاك والتصف مثل الجائفة والمأمومة والهاشمة والمنقلة، وسيجيء تفسير الكل.

لعل وجهه ما يظهر من خوف الهلاك من غير موجب مع امكان تدارك ما وحده بالدية، فلا يتعدى عنه.

ولكن لا بد من ثبوت التغرير، كعلم يشك بحبر اهل الخبرة والتجربة وان كان مقيداً لنظر لا العلم، فتأمل.

قوله: «ولو اذهب الخ». لو جنى لجاني على عين باذهاب ضوئها مع لقاء العضو بحاله فقصاصه اذهاب ضوئها فقط، مع لقاء ذلك العضو كالجني عليها. يدل عليه عموم الادلة مثل «العين بالعين» (١).

وخصوص حر رفاعه، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: إن عمر (وي الكافي عثمان) اتاه رجل من قيس بمولى له قد لطم عينه فانزل الماء فيها وهي قائمة لم (ليس - كا) يبصر بها شيئاً، فقال له: اعطيك الدية فأبى فأرسلها (قال: فارسل بها - ثل) إلى علي عليه السلام، وقد: احكم بين هذين فاعطاه الدية فأبى، قال: فلم يزالوا يعطونه حتى اعطوه ديتين، قال: فقال: ليس اريد إلا القصاص، قال: فدعا علي عليه السلام بمرّة فحماها ثم دعا بكرسف فبله ثم جعله على اشفار عينيه وعلى حوائها ثم استقبل بعينه عين لشمس، قال: وجاء بالمرأة فقال: انظر فنظر

وفي شعر الحاجبين وشعر الرأس واللحية القصاص فان نبت  
فالأرشف خاصة.

فذاب الشحم وبقيت عينه قائمة فذهب (ودهب - ح) البصر (١).  
قوله: «وفي شعر الحاجبين الخ». أي اللارم في قلع شعر حاجبي شخص  
معاً القصاص على قلعهما ان كان عمداً عدوياً.  
وكذا على قلع شعر رأسه، وكذا على قلع لحيته.  
وجهه ظاهر، ومثله مراراً.  
وان نبت وعاد شعرها كما كان فاللارم هو الأرشف.  
فظاهر العبارة أن القصاص إما يكون مع عدم النبت، حيث حكم في  
النبت بالأرشف من غير تقييد بعدم العود.  
فالظاهر أنه في العمد كالقصاص أو الأعم، وذلك غير ظاهر، فإن دليل  
القصاص عام.  
واعلم أنه ذكر الدية، والظاهر منها أن دية قلع الحاجبين كدية الرأس  
واللحية، وهو تمام الدية.  
ودليله غير ظاهر، غير الرواية العامة، أعني كل ما في البدن اثنان فيه  
الدية وفي أحدهما نصف الدية روى عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام،  
قال: ما كان في الجسد منه اثنان فعليه نصف الدية مثل اليدين والعينين  
(الحديث) (٢).

وصحيحة هشام بن سالم (في الفقيه) عن أبي عبدالله عليه السلام، كل ما  
كان في الإنسان اثنان ففيها الدية، وفي أحدهما نصف الدية، وما كان واحداً (ما)

(١) الوسائل الباب ١١ من أبواب قصاص الطرف الرواية ١ ج ١٩ ص ١٢٩.

(٢) الوسائل الباب ١ من أبواب ديات الأعضاء برواية ١ قطعة من الرواية ج ١٩ ص ٢١٣.

كان فيه واحد ففيه - ثل) الدية (١).

على أنها غير واضح الصديق عليه، فرت المتبادر منها هو قطع ما هو اثنان مما يعد من اعضاء الانسان واجزائه، مثل اليدين والعينين، ولهذا اختلف فيه قليل: خمسمائة دينار وفي كل واحد نصف ذلك، وما أصيب منه فبحسابه.

قال في شرح الشرائع: هذا هو المشهور بين الاصحاب، بل ادعى ابن ادريس الاجماع، ومستنده غير معلوم، والاجماع ممزوج.

وظاهرهم عدم الفرق بين ان ينبت وعدمه، وقيل: فيها مع السبب الحكومة وهو الأصح، وقيل: ربع دية، ويظهر من المبسوط أن حكمها حكم شعر الرأس واللحية في وحب الدية كاملتهم فانه قال: أما اللحية وشعر الرأس والحاجبين فإنه يجب عندنا فيها الدية، ويؤيده الحديث العام اعني كل ما في البدن منه اثنان (٢)، وقال سلازا: وروى فيها اذا لم ينبت، مائة دينار (٣).

قلت رد دعوى الاجماع - مع الاعتراف بالشهرة، وعدم دليل يدل على خلافه - مناف للاصول إلا مع بيان الخلاف لمصر، وهو موحود كما ترى، بل يفهم من المبسوط الاجماع على أن حكمها حكم الرأس واللحية وأنه نقل في المختلف ما نقل عن سلازا في الرأس واللحية قال: وقال سلازا ان في شعر اللحية والرأس اذا لم ينبت، مائة دينار.

وأن في رواية أبي عمرو امتصبت، عن أبي عبد الله عليه السلام، وان أصيب الحاجب فذهب شعره كله فدينته نصف دية العين مائتا دينار وخمسون ديناراً فما

(١) الوسائل باب ٦ من أبواب ديات الاعضاء الرواية ١٢ ج ١٩ ص ٢١٧.

(٢) الوسائل الباب ٦ من أبواب ديات الاعضاء الرواية ١ ج ١٩ ص ٢١٣.

(٣) انتهى كلام شارح الشرائع.

أصيب منه فعلى حساب ذلك (١) وهي ضعيفة، فتأمل.

وأما شعر الرأس واللحية في ديتها خلاف مذكور في المختلف وغيره.

وفي رواية مسمع، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قصى أمير المؤمنين عليه السلام في اللحية إذا حلق فلم تنبت، الدية كاملة، فإذا نبتت فثلث الدية (٢).

وفي رواية علي بن حديد (خالد - ثل)، عن بعض رجاله، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت: الرجل يدخل الختم فيصبت عليه صاحب الحمام ماء حاراً فيتمشط (فيتمشط - ثل) شعر رأسه فلا ينبت، فقال: عليه الدية كاملة (٣).

وفي رواية سلمة بن تمام، قال: هرق رجل (قدراً فيها مرق على رأس رجل - ثل) على رأس رجل قدراً فيها مرق فذهب شعره فاحتصموا في ذلك إلى علي عليه السلام، فأخذه ستة فحاء فلم ينبت شعره، فقضى عليه بالدية (٤)، وكلها ضعيفة.

ولكن موافقة في الجملة لصحيفة سليمان بن خالد، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل صب ماء حاراً على رأس رجل فامتعض شعر رأسه ولحيته، فلا ينبت أبداً، قال: عليه الدية (٥).

قال في المختلف - بعد نقل العبارات والروايات - يوهنه الرواية - مشيراً إلى رواية سليمان بن خالد عندي حسة يتعين العمل بها.

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب ديات الإحصاء الرواية ٣ ج ١٩ ص ٢١٨.

(٢) الوسائل الباب ٣٧ من أبواب ديات الإحصاء الرواية ١ ج ١٩ ص ٢٦٠.

(٣) الوسائل الباب ٣٧ من أبواب ديات الإحصاء الرواية ٢ ج ١٩ ص ٢٦١.

(٤) الوسائل الباب ٣٧ من أبواب ديات الإحصاء الرواية ٣ ج ١٩ ص ٢٦١.

(٥) الوسائل الباب ٣٧ من أبواب ديات الإحصاء الرواية ٢ بالسند الثاني ج ١٩ ص ٢٦١.

ولو خيف ذهب منفعة البيضة بعد قطع الأخرى بالدية.

كأنه يريد بالحسنة غير المعنى المصطوح، بل المعنى اللغوي، فإنها صحيحة. ولكن الظاهر منها أن المراد بدية في مجموع شعر الرأس واللحية. ولكن يحمل الدية لكل واحد منها بقربة ما تقدم من الروايات. مع أنه ليس في العقب رأسه ولحيته، بل شعره فقط، فتأمل. هذا في شعر رأس الرجل، وأما المرأة فوردت في شعر رأسها الروايات بالدية، وهي رواية عبدالله بن مسعود قال: قست لأبي عبدالله عليه السلام: جعلت فداك ما على رجل وثب على امرأة فحلق رأسها؟ قال: يضرب ضرباً وحياً، ويحبس في سجن المسلمين حتى يستري شعرها، فإن نبت أخذ منه مهر نسائها وإن لم ينبت أخذ منه الدية كاملة، قلت: كيف (فكهم - خ) صار مهر نسائها إن نبت شعرها؟ فقال: يا بن سنان، إن شعر المرأة وعذرتها شريكان في الجمال، فإذا ذهب بأحدهما وحب لها المهر كاملاً (١).

كأن ضعف سندها لا يضرب عندهم، فتأمل.

قوله: «ولو خيف ذهب الخ»، أي لو قلع صحيح الخصيتين أحدى يعضي شخص عمداً عدواناً موجباً لنقصان يجب القصاص، كما في الخصيتين معاً إلا أن يعفو ويرضى بالدية.

ولكن إذا خيف في قصاص أحدى الخصيتين من نفع الأخرى بعد قطعها يسقط القصاص ويتعين الدية.

دليله لا ضرر ولا ضرار في الإسلام (٢).

(١) الوسائل الباب ٣٠ من بواب ديات لاعضاء الرواية ١ ج ١٩ ص ٢٥٥ وفيه كلاً بذكر كلاً

(٢) الوسائل الباب ١٢ من بواب احياء الموات برواية ٣ والمذكور فيها قصة سمرة بن جندب وليس

فيها كلمة الإسلام بعد قوله صلى الله عليه وآله ولا ضرر ولا ضرار راجع ج ١٧ ص ٣٤٢ وراجع أيضاً الوسائل الباب ٥ من ابواب الشعبة الرواية ١ ج ١٧ ص ٣١٩ وراجع عروة اللآلي ج ١ ص ٣٨٣ وج ٢ ص ٧٢ وج ٣ ص ٢١٠ وأيضاً ج ١

وفي الشفرين القصاص فان قطعها ذكر فالدية.  
ولو قطع الذكر فرجي الخثي فان ظهر رجلاً فالقصاص في  
المذاكير وفي الشفرين حكومة (الحكومة - خ ل).  
وان بان انثى فالدية في الشفرين والأرث في المذاكير، ويظهر  
من ذلك حكم الأثني لو قطعت.

وكأنه (لأنه - خ) كالجرح الذي يكون في قصاصه تغير (التغير - ح) مثل  
الجائفة، ولعدم جواز التعدي والتجاوز عما عتق له، وهو طاهر، فتأمل.  
قوله: «وفي الشفرين القصاص الح» قيل: هما اللحمان المحيطان  
بالفرج كالشفتين بالفم، ولو قطعتهما امرأة عني وجه يوجب القصاص يقتض منها،  
ولا أن يرصا على غير ذلك، كما لو قطعها رجل، أم قطعتهما امرأة على وجه لا يوجب  
القصاص، وكذا لو قطعت امرأة ذكر رجل  
ولو قطع ذكر فرجي الخثي فيسبغ في ان يصور ويمتحن حتى يتحقق كونه  
رجلاً أو امرأة، فان ظهر كونه رجلاً فاللزام هو القصاص مع وجود موجه، والدية  
مع الرضا، أو موجبها في المذاكير، أي ذكر برحال هين: المذاكير جمع من غير مفرد  
كالأبائيل.

والأرث في الشفرتين اللتين للنساء، لأنّه رجل، والشفران في الرجال لحم  
زائد ليس بالشفرين الحقيقيين، فأنهما للنساء حقيقة وموجب للقصاص في النساء، أو الدية.  
ولو ظهر أنها أنثى يكون الأمر بالعكس ففي لشفرين القصاص أو الدية وفي  
المذاكير الأرث.

وقد ظهر مما ذكرناه انه لو قطعت امرأة فرجي الخثي، فان ظهر ذكراً  
اقتصر، أو اخذ الدية منها في الشفرين، والحكومة في المذاكير وان ظهر أنثى عكس



ولا يجاب لو طلب القصاص قبل الظهور ولو طلب الدية أعطى  
أقلها (أقلها - خ ل) وكذا الحكومة.

ولو طلب دية أحدهم وتأخير قصاص الآخر (وتأخير القصاص  
لآخر - خ ل) لم يكن له.

ولو كان القاطع خنثى اقتصر مع ظهور الاتفاق والآلية في

ذلك، عكس ما تقدم في رُحل، وهو طاهر، وإنما الخفاء لو لم يظهر أحدهما فيصير  
خنثى مشكلاً، فيشكل أمرها مطلقاً، سواء قطع فرجها (فرجها) الذكر أو الأنثى أو  
خنثى مثلها وكذا لو قطع حدى فرجها، فيحتمل أرش أكثر دية ودية أقل دية،  
والأرش، لأنه المتيقن، والأصل عدم البرادة، ويحتمل نصف دية المذاكير مع  
نصف أرشها، وكذا نصف دية الشفرين مع نصف أرشها، مثل ما ذكره في  
الميراث، فتأمل.

ولو طلب الخنثى القصاص في أحدهما (أحدهما - ح) في الصور قبل ظهور  
أمرها لا يجاب ولا يسمع.

نعم لو طلب الدية ورضى صاحبه أعطى أقل الديتين، وهو دية الشفرتين  
(الشفرتين - خ) فإنها دية المرأة، بخلاف دية المذاكير، فإنها دية الرُحل.

وكذا يجاب ويقل منه لو طلب الحكومة، ولكن يعطى حكومة ما ديت  
أكثر (الأكثر - خ) فيفرض أنثى، ويؤخذ حكومة ما للرجال.

هذا إذا علم الظهور ولم يظهر بعد، وأما في غيره فلا يعلم وحب قبول الدية  
أيضاً، لاحتمال عدم ظهور أحد لأمرين، بأن يبقى مشكلاً، فيحتمل ما تقدم.

ولو طلب الخنثى دية أحدهم من المذاكير والشفرتين وتأخير قصاص الآخر لم  
يكن له ذلك ولم يجب إحابته ولو قطع الخنثى فرج (فرجي - خ) الخنثى اقتصر مع  
ظهور الاتفاق في أرجولية أو أنثوية، ويؤخذ حكومة الآخر، وإن ظهر حالهما مع

## الأصلي والحكومة في الزائد.

الثاني: الاتفاق في المحلّ

فتنقطع اليمنى بمثلها لا باليسرى، والسبابة بمثلها لا بالوسطى،  
ولا زائدة بمثلها مع تفاوت المحلّ.

ولو قطع اليمنى فاقدتها قطعت يسراه فان فقدت الرجل ولو قطع  
أيدي جماعة على التعاقب قطعت أربعة بلا أول فالأول وللباقي الدية.

عدم الاتفاق، مان كان القاطع رجلاً والمقتوع منه امرأة أو بالعكس، فلا يمكن  
القصاص فيؤخذ دية الأصل وحكومة للعضو الآخر الزائد، فيأخذ دية المذاكر  
وحكومة الشفريين في الأول وبالعكس في الثاني.

قوله: «الثاني الخ». الثاني من الشرائط الزائدة على شرائط القصاص في  
النفس، للقصاص في الأطراف واجراحات، اتفاق عضو الجاني والجنى عليه في  
المحلّ، بمعنى أنه إذا أريد القصاص في العضو ولطرف لآخر والقطع لابد أن يقتض  
له في مثل العضو الذي جنى عليه مثل اليد اليمنى باليد اليمنى واليسرى بمثلها، ولا  
يجوز المخالفة اختياراً مثل قطع اليمنى بيسار وبالعكس.

والسبابة تقطع بمثلها لا بغيرها مثل الوسطى.

ولا تقطع الأصبع الزائدة بمثلها إلا مع تمام المحلّ.

ولا يشترط الاتحاد في الصبر والكر والقوة والضعف والطول والقصر وغير

ذلك، لعموم الدليل.

ودليله مثل «فاعتدوا عليه مثل ما اعتدى عليكم» (١).

ومثل «العين بالعين» (١) لمشعر باشرط المماثلة، والاعتبار.

هذا اذا كان المثل موحوداً وان يوجد المثل التام مع وجود المثل في الجملة، فيحوز القصاص فيه، مثل اليد اليسرى باليمنى مع عدم اليمنى.

لرواية حبيب السجستاني، قل: سألت اما جعفر عليه السلام، عن رجل قطع يدين لرحلي اليمنين؟ قال: قل يا حبيب: تقطع يمينه للرجل الذي قطع يمينه أولاً، ويقطع يساره للرجل الذي قصع يمينه آخرأ (خبراً- ثل) لأنه إنما قطع يد الرجل الآخر (الاخير- ثل) ويمينه قصاص للرجل الاول، قال: فقلت: إن علياً عليه السلام إنما كان يقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى، (قال- ح): فقال: إنما كان يفعل ذلك فيما يحب من حقوق الله، فاقام يا حبيب حقوق المسلمين فانه يؤخذ لهم حقوقهم في القصاص اليد باليد اذا كانت للقاطع يد (يدان- ح)، والرجل باليد اذا لم يكن للقاطع يد، فقلت له: او ما تحب عليه الدية وترك له رجه؟ فقال: إنما تحب عليه الدية اذا قطع يد رجل وليس للقاطع يد ولا رجلان فثم تحب عليه الدية، لانه ليس له جارحة تقاص منها (٢).

وظهر دليل قوله: (ولو قطع اليمنى (اليمنى- خ) فاقدتها) أي اليمنى (قطعت يسراه- إلى قوله- ولو قطع أيدي جماعة الخ) أي لو قطع شخص أيدي جماعة (على التعاقب).

مثل ان قطع شخص اليد اليمنى من شخص ثم اليد اليسرى من آخر، ثم الرجل اليسرى من آخر، ثم اليسرى من آخر، ثم اليد اليمنى من آخر مثلاً، فيقطع أولاً يده اليمنى للاول ويده اليسرى للثاني ورجله اليمنى للثالث ثم رجله اليسرى

(١) مائدة: ٤٥.

(٢) الوسائل باب ١٢ من ابواب قصاص الطرف الرواية ٢ ج ١٩ ص ١٣١.

لرابع، ويؤخذ دية اليمنى للخامس.

هذا الحكم مشهور هكذا، وما رأيت له دليلاً غير رواية حبيب المتقدمة.

والسند إليه صحيح، ولكن هو غير موثق.

ويمكن ان يكتفى بقول الاصحاب بالصحة لاحتمال ثبوت توثيقه عندهم

وان لم يكن في كتب الرجال الموجودة الآن عندها.

إلا أن ذلك غير واضح، فإنهم سموا كثيراً من الاحبار بالصحة، وليست

كذلك، وقد يريدون أن الصحة الى الناقل عن الامام عليه السلام.

فكانه لذلك قال في الشرائع: ولم يكن يمين ولا يسار قطعت رجله

استناداً الى الرواية، وكذا لو قطع أيدي جماعة الخ.

كانه يشير الى التأمل فيها، فإن الحكم خلاف الاصل، بل خلاف الادلة

المتقدمة، مثل «فاعتدوا عليه مثل ما اعتدى عليكم» (١) و«والعين بالعين والانف

بالانف» (٢) فإنها تشعر باشتراط المماثلة، فانهم.

وكانه لذلك قال ابن ادریس بالدية في مقصوع اليد اذا قطع يد شخص،

اذ لا مماثلة بين الرجل واليد بوجهه وكانه قد أيضاً مقطع اليسرى باليمنى لوجود

المماثلة في الجملة.

فإن «العين بالعين» يدل على اعتبار المماثلة في مجرد صدق «العين

بالعين» فيجوز قطع اليمنى باليسرى وبالعكس.

وكذا في الأذن لوجودها بين القوي والضعيف والصغير والكبير والطويل

والقصير والذكر والانثى.

فذهب ابن ادریس غير بعيد، إلا أن رد هذه الرواية مع قول جماعة بها

ولو بذل يسراها فقطعها المقتصّ جاهلاً فالوجه بقاء القصاص ويؤخر حتى ينضمّل ويدفع اليه دية ليسرى إلا ان يبذل مع سماعه الامر باليمن وعلمه بعدم اجزاء اليسرى.

والشهادة بالصحة لا يخلو عن بعد لمن يعمل بالخبر الواحد، وبجبر الضعف بالشبهة والوجه هو القصاص، فتأمل.

قوله: «ولو بذل يسراه الخ». اذ قطع جان يمين شخص قطعاً موجباً للقصاص وله اليمنى واليسرى وبذل يسراه فقطعها المستحق للقصاص جاهلاً بأنه اليسرى ويحتمل، أو بآته لم يصّر عوضاً عن يمين (اليمنى - خ) شرعاً، فالوجه عند المصنف بقاء القصاص بعد، لأنّ الذي فيه القصاص، وهو اليمن موجود ولم تصر اليسرى عوضاً إلا مع علمه ويحتمل الاجتزاء.

ونقل عن الميسوط أنّ سقوط القصاص به هو مقتضى مذهبنا، والحصول ما هو عوض في الحملة، مع عدم فرق بينهما، وللمساهلة في القصاص والحدود لاسقاطها بالشبهة، ولرغبة لشارع إلى عدم الخروج (١) والقطع وحقن الدماء وظاهر اليد باليد المفهوم من مثل «الاتف بالانف» (٢).

والظاهر ان لا كلام في هذا الحكم اذا تراضيا بعده بذلك القطع عوضاً. والظاهر أنّه لا فرق بين عدم الباذل بأن المبنولة هي اليسرى وأنها لم تصر عوضاً إلا مع عدم اليمنى، وجهله، ويحتمل كونه (جاهلاً) حالاً عنه ايضاً.

وعلى تقدير القصاص له وارادة فعله يجب ان يؤخر حتى ينضمّل ويبرأ جرح اليسرى خوفاً من الضرر باجتماع الجرحين، واذا امنا من ذلك يحتمل الجواز في الحال.

ومع احتمال الضرر يحتمل ان يجوز في الحال ايضاً، لأنّ التأخير له، فاذا

(١) هكذا في النسخ، ولعلّ الصواب الخروج.

(٢) الثالثة: ٤٥.

ولو قطعها مع العلم في القصاص اشكال والا قرب الدية وكل موضع يضمن الدية في اليسرى يضمن السراية، وإلا فلا (وما لا فلا - خ ل).

رضي سقط، ويحتمل عدمه، اذ لا يجوز له تحمل الضرر بالجرح مع العوض أيضاً، كما في النفس، فيكون لله حقاً (حق - ط) في لقصاص، فاداً قيل ببقاء القصاص بعد، وعدم سقوطه بوجه فلا بد لباذل اليسرى من عوض، وهو ديتها نصف دية نفسه في ماله.

هذا ولكن ثبوت الدية للجاني الباذل إنما هو مع جهله بأنه اليسرى لعلبة الدهشة ونحوها، أو مع عدم سماعه الأمر ببذل اليمنى وعدم علمه بأن اليسرى لا تجزى عن اليمنى ولم تقع بدلاً عنها، فلو بذل اليسار لقطع فقطعها المجبى عليه لذلك مع سماع الحاني الباذل الأمر باليمنى وأن المبتولة هي اليسرى وأنها لا تجزى، فلا دية أيضاً له كما لا قصاص.

وفيه تأمل، اد مجرد (١) اذنه وعلمه لا يصح ذلك، ولم يسقط عوضه وان سقط القصاص، فكونه هدرأ لا يخلو عن شيء، بعد بقاء القصاص.

هذا كله مع جهل المجبى عليه المستحق للقصاص.

فان كان عالماً بأنه ليسرى وينبغي (٢) وبأنه (وأنه - خ) لم تصر عوضاً عن اليمنى أيضاً، ففي ثبوت القصاص على قاطع اليسرى في يسراه مع وجودها اشكال، ومع علمها يحتمل السقوط، والانتقال إلى لترجل، فينبغي التساقط، فإن لكل واحد على آخر قصاصاً، بل ينبغي ذلك في الاصل على تقدير ثبوت القصاص للثاني.

(١) هكذا في جميع النسخ، وبمعنى الصواب مجرد ادنه الخ

(٢) هكذا في النسخ، فتأمل.

ولو اتفقا على قطعها بدلا لم يجز وعليه الدية وله القصاص.

وجه الثبوت وجود قطع عمد عدوان وهو موجب للقصاص، وثبوت قصاص له عليه لا يسقط ذلك.

ووجه العدم أنه شبهة موجبة للسقوط، والحدود تسقط بها، وهو الأقرب عند المصنف لرغبة الشارع بعدم الجرح والقطع والقتل، وهو مشكل مع جهل الباذل وغمته بأنه اليسرى أو أنه لا تجزى واعتقد أنه تجزى.

وسقوط الحد بالشبهة لا يستلزم السقوط هنا، لأنه ليس بجدي، فاسقاط قصاصه حينئذ. وثبات القصاص للأول فيبقى هذا بخيريد مع قطع المجنى عليه إحدى يديه عمداً عدواناً وبقاء صاحب اليد بعيد عن رغبة الشارع عن القطع والتم.

وحينئذ يراد (ببرأ - الخ) قرينة (أقرية - خ) الأولى، وهو مختار الشيخ على هذا في الأصل.

وأما السراية، فإن سرت جناية المجنى عليه في يسار الجاني ضمان سرايته تابع لضمان أصله، ففي كل موضع يحكم عليه بعوض اليسرى قصاصاً أو دية يحكم بضمان سرايته كذلك، وفي كل موضع يحكم بعدمه يحكم له بعدم ضمان السراية، وهو ظاهر، لأن ضمان سراية أصل لضمان له ولا عوض غير معقول، وكذا عدم ضمان سرايته أصله مضمون، وهو ظاهر.

قوله: «ولو اتفقا الخ». إذا اتفق الجاني والمجنى عليه بقطع يده اليمنى، على قطع اليد اليسرى للجاني مع وجود اليمنى قصاصاً بدلاً عن اليمنى لم يجز هذا الاتفاق.

ظاهرة أنه حرام للجاني سبب والرصا به وللمجنى عليه القطع، ولم يسقط القصاص الذي كان عليه بذلك.

ويحتمل ذلك هو المراد بقوله: (لم يحزن) فللجاني دية يساره التي قطعت

ولو اختلفا فالقول قول الباذل لو انكر دعوى بذلها مع العلم  
لا بدلاً.

ولو بذل للمجنون فقطع فهدر وحق المجنون باق.

للموئس برضاه، ولم يجزى عليه قصاص يده اليمنى الذي كان له كما كان.  
قوله: «ولو اختلفا الخ»، أي إذا دعى قاطع يسار الجاني عن يمينه بعد  
بذله أنه بذل اليسار مع علمه بأنه لم يصبر بدلاً وعوضاً وقصاصاً عن اليمن الذي  
قطعها واستحق صاحبها القصاص، فلا شيء عليه لا دية ولا قصاصاً، وانكر الجاني  
الباذل ذلك، وقال: ما كنت اعلم بذلك، فاستحق الدية لو لم استحق القصاص،  
والقول قوله مع يمينه، لأنه مسكر، فإن الأصل بل الظاهر أيضاً معه، فإن الظاهر من  
حال العاقل أنه مع علمه بأنه لم يصبر عوضاً لم يبذل يده لقطع، وهو ظاهر.  
قوله: «ولو بذل للمجنون الخ»، ولو بذل قاطع اليمن يساره للمجنون  
الذي صاحب اليمن واستحق القصاص أو الدية فقطع المجنون اليسار المبذول، صار  
قطع اليسار هدراً لا قوداً ولا دية لها، سوء كان البذل عالماً بالحال أو لم يكن،  
وحق المجنون باق.

وحجه ظاهر، فإن المجنون ليس بقدير لاستيفاء الحق، وتمكينه لا ينفع، ولا  
يقع الاستيفاء بفعله.

ويحتمل مع عدم علمه بمجنونه ثبوت الدية على عاقلته، كما أنه إذا بدر  
وقطع يسار قاطع يمينه من غير بذله يلزم الدية على عاقلته، فإنه قطع عمد من غير  
استحقاق، وهو من المجنون خطأ، وهو على العاقلة، على ما تقرر عندهم، ولم يسقط  
قصاصه بذلك، بل يبقى حقه في ذمة الجاني، كما كان.

ويحتمل التساقط حتى لا يخسر العقل التي خسرها خلاف دليل العقل  
والنقل ولا يصار إليه إلا بالدليل الخاص الخاص في ذلك، وليس في هذه المادة  
ذلك، فتأمل.



ولو سبق المجنون فاقتصر من غير بدل لم يسقط قصاصه ودية فعله على عاقبته.

ويعتبر في الشجة الصول والعرض لا النزول بل الاسم فيقاس بخيط ويشق بقدره دفعة أو دفعات ان شق على الجاني.

كما لم يسقط بذلك قصاص لمجنون، ودية يمين الجاني على عاقلة المجنون.

قوله: «لو سبق المجنون الع». أي إذا سبق المجنون وبادر وقطع يمين قاطع يمينه من دون بدل الجاني ذلك، لم يسقط بذلك قصاص المجنون، ودية يمين الجاني على عاقلة المجنون، فتأمل.

ويحتمل تعميم قصاص مجنون من غير بدل حايه بحيث يشمل العضو الموافق والمخالف، حيث (حسب - ح) مفيد به، فتأمل.

قوله: «ويعتبر في الشجة الخ». وجه اعتبار الطول والعرض في قصاص الشجاج الموجب للقصاص، طهر، فإنه مقتضى المماثلة المعتبرة في القصاص بالعقل والقلب.

وأما عدم اعتبار العمق فهو لمشهور والمذكور، ولا يبعد كونه مجمعا عليه، حيث ما نزل الخلاف هنا، ويقفه عن شذوثة في شرح الشرائع.

كأن المراد كون ذلك في رأس، قال في شرح الشرائع: ولا يعتبر نزولا بل يراعى حصول اسم الشجة، لتماوت لرؤوس في التمن، فلا يمكن اعتبار العمق إذ قد يكون رأس المحي عليه مسميا وحلده عبيطاً ورأس الجاني بخلاف ذلك، فلا يمكن.

واست تعلم أن ذلك ليس مموحاً إذ يأتي عاية ما يمكن، ويسقط الباقي ويؤخذ أرش الزائد كما في مساحة صولاً على ما ذكره مثل المتن.

وبالحكمة ما رأيت دليلاً على ذلك، وإن كان مجمعا عليه، وإلا المماثلة

ولو كان رأس الشاج اصغراستوعبناه واخذ أرش الزائد بنسبة المتخلف الى اصل الجرح ولو انعكس لم يستوعب في القصاص بل اقتصر على قدر المساحة.

مرعية، للعقل، والنقل، فيمكن اعتبار العمق في حراحات البدن غير الرأس. وفي الرأس اشكال لعدم دليل الترك، وكلام الأصحاب الدال على عدم، فتأمل، فيعتبر المحل في الشجاج وميأتي بعينه. وأما في المساحة فاذا سقط العمق بقي اعتسار لطول والعرض فيقاس بحيط وحبل، الشجة التي في رأس الجاني ثم يشق ذلك المقدار فيه بدفعة واحدة أو بدفعات ان شقت الدفعة على الجاني واراد ذلك.

وكذا يقاس العرض ويشق ذلك المقدار عرضاً.

ولو كان رأس الشاج الذي هو الجاني اصغر بحيث لا يسع طول الشجة التي مشجها على رأس المجنى عليه استوفيت الشجة بحيث يستوعب جميع طول رأس الجاني واخذ أرش الزائد، بان يفرض المجنى عليه مملوكاً، ويقوم صحيحاً بغير شجة ثم يقوم مشجى بتلك الشجة كلها وتكون الزيادة هي أرش جميع الشجة ثم يقاس زيادة الشجة التي كانت عن رأسه ولم يستوف باسبة إلى الجميع، فان كانت نصمها أخذ نصف الأرض وهكذا.

ويحتمل ان يقوم مشجى بتلك الزيادة فقط، وأحد جميع الزيادة. ويحتمل عدم الأرض بالكلية، ويكون بمنزلة قطع اليد الصغيرة باليد الطويلة «والأذن بالأذن والانف بالانف» (١) وسيصرح به في الانف. ويؤيده ظاهر مثل «الجروح قصاص» (٢) و«الانف بالانف» (٣)، فتأمل.

ويقتصر في السنّ مع تصاق المحلّ فلا يقلع خرس ولا ضاحك  
بشنية ولا أصلية بزائدة ولا زائدة بزائدة مع تعابير المحلّ وكذا الاصابع . -

ولوانعكس الفرص بأن كان رأس الجاني كبيراً ورأس المجنى عليه صغيراً  
واستوعته الشجّة يقتصر من رأس الجاني بمقدار تلك الشجّة ومساحتها، ولا  
يستوعب رأس الجاني، لأنّ شجّته قد استوعت رأس المجنى عليه، لأنّ ذلك ظلم  
وليس بغرض وقصاص، فإنّه لا يكون بالمثل.

قوله: «ويقتصر في السنّ الخ»، أي قلع السنّ عمداً عنديناً موجب  
للقصاص، فيقتصر من القالع لمقلوع مثل سنّه الذي قلع، فيشترط الاتحاد في  
المحلّ فيقطع الاصراس بالاصراس، ولضاحك ممثله والشنية ممثله، ولا يقطع الأول  
بالثاني والثالث ولا العكس، وكذا الثاني والثالث، بل لا ينبغي قلع أول (أولى - ح)  
الاصراس مثلاً بشابها (بشابتها - ح) بل بالأول (بالأولى - ح) حفظ وهكذا،  
لاشترط اتحاد المحلّ عندهم والتفاوت بين الإمتنان هذا كله مع وجود الأول.  
ويمكن القصاص في السنّ مطلقاً مع عدم المثل كما مرّ في ليد لظهر  
«السنّ بالسن» (١).

وكذا لا يقلع السنّ الاصلية بالزائدة ولا بالعكس، ويحتمل الجواز، فتأمل،  
ولا الزائدة بالزائدة إلّا مع اتحاد المحلّ.  
هذا أيضاً مع وجود المتحد في المحلّ، ومع عدمه يحتمل القصاص بما يوجد  
مطلقاً، إلّا أن الأقرب والأولى ما تقدّم.  
ويحتمل عدم القصاص ونقل إلى الدية، ولكن مقتضى ظاهر «السنّ  
بالسنّ» (٢) الجواز، فتأمل.

الثالث: التساوي في العدد

فلو قطع يداً زائدة أصبعاً ويده كذلك فقتص منه.  
ولو كانت الزائدة للجاني خارجة عن الكف اقتص في  
الكف.

وان كانت في سمت الاصابع قطع (قطعت - خ ل) الاصابع  
واخذ حكومة الكف.

قوله: «الثالث التساوي الخ». أي يشترط تساوي العضو المجنى عليه  
بالقطع الموحّد للقصاص والعضو الذي يقتص منه من الجاني في عدده، مثل أن لو  
كان المجنى عليه أصبعاً، فلا بد أن يقطع أصبعاً واحدة لا يزيد وهكذا، ولو قطع جان  
يد شخص له ست أصابع فإن كان الجاني أيضاً كذلك اقتص له الكل فيقطع يده  
من حيث قطع على وجه يدخل أصابعه الستة في المقطوع كما كانت داخلة في  
المقطوع له.

ولو كانت زائدة المجنى عليه داخلة في المقطوع بأن قطع يده من الكوع،  
وهي داخلة في الكف وكانت زائدة الجاني خارجة عن موضع الاقتصاص بأن  
كانت خارجة عن الكف على طرف عضده، اقتص من كفه.

ولو كانت الزائدة للجاني حاضرة وحارحة عن محل القصاص بأن قطع  
الكف وهي حارحة عنه على طرف العضد فقتص في الكف لتسلم الزائدة.

وان كان هذه الزيادة داخلة في محل القطع بأن كانت في سمت سائر  
الاصابع بجسها منفصلة عنها، قطعت لاصابع قصاصاً واخذ أرش الباقي من الكف  
الذي ما حصل له القصاص، تحرراً عن تتجاوز عن الحد، وعدم لزوم هدر  
الزائد.

ولو اتصلت بالبعض قطعت الاربع واخذ دية الاصع وحكومة الكف.

ولو كانت للمجنى عليه فله لقصاص ودية الزائدة.  
ولو كانت احدى الخمس زائدة للحائي قطعت، فان الناقص يؤخذ بالكامل، لا ان يختلف المحل فتأخذ دية الزائدة ويقتصر في اربع وكذا لو كانت للمجنى عليه.

ولو كانت متصلة ببعض الاصابع قطعت لقي لم تتصل به مثل ان كانت متصلة بالخنصر قطعت الاربعة الباقية واخذ دية ما اتصل به من الاصابع وهي الخنصر، وأرش الكف، كما في السابق، وطريق اخذ الارش قد مر.  
قوله: «ولو كانت للمجنى عليه الح». أي لو كانت الاصبع الزائدة للمجنى عليه خاصة داخلة في المقصود مثل ان قطع من الكوع وهي تحته اقتصر له من الكوع واخذ ارش الاصبع الزائدة ايضاً ليحصل العوض، ولا يلزم الهدر ويحتمل اسقاطها لأنها لحمية زائدة لا عوض لها كالتسنن في يد المجنى عليه دون الجاني أو بالعكس وما حصل بها زيادة الم أيضاً، فتأمل.

قوله: «ولو كانت احدى الخمس الخ». أي إذا كانت للجاني اربع اصابع اصلية وواحدة زائدة والمجنى عليه خمس اصلية قطعت الزائدة ايضاً، فان الناقصة تؤخذ بالكامل، ولا شيء غير ذلك، كما في سائر قصاص العضو الضعيف بالقوي والصغير بالكبير والصحيح بالمرضى والنفس بالنفس مطلقاً.

ويحتمل ملاحظة نسبة دية اصلية إلى أرش الزائدة واحذ الزائدة، فتأمل.  
لا ان يختلف المحل، أي تكون الزائدة في محل الجاني فوق الاصلية، بحيث يمكن قطع الاصابع الاصلية دونها فحيث، قطعت اربع الاصابع الاصلية قصاصاً، واخذ المجنى عليه دية الكمية التي بقيت للمجنى عليه بغير قصاص، ولا يقتصر لها

ولو تساوى اقتصر مع اتفاق المحل.  
ولو كان لقاطع اليد ست أصول قطع خمس أصابعه ودفع  
حكومة اليد ولو كان فيها زائدة وشتت فلا قصاص.

بالزائدة، لأنها تقتصر بالكاملة، إذ ذلك إنما يكون مع اتحاد المحل، فإن ذلك شرط  
القصاص، كما مر، ولهذا لم يقتصر الإبهام بالنسبة ودل على ذلك.  
وكذا يقتصر لأربع الأصابع الكاملة الأصلية بمثلها ويأخذ المجنى عليه دية  
الرائدة الناقصة لو كانت الرائدة به حصة، فإنه لا يمكن قصاص الكاملة  
بالناقصة.

ولو تساوى المجنى عليه والحاي في أن لها أصبعاً زائدة، مثل أن يكون لكل  
واحد منها أربع (أربعة - ح) أصلية وواحدة زائدة اقتصر في كل الأصابع إن اتحد  
محل الزيادة فيهما، وإلا اقتصر في كل كاملات التي تحب محلها وأخذ دية الزائدة  
الناقصة التي ما تقتصر لها من الحاي، لأنه كآب في موضعها الكاملة وهي لا تؤخذ  
بالناقصة.

نعم قطعت رائدة كاملة المجنى عليه، لأنه يؤخذ الناقصة بالكاملة، كما مر،  
فتأمل.

قوله: «ولو كان لقاطع اليد الخ»، أي إذ كن للجاني الذي قطع يد  
شخص من الكوع ست أصابع كلها أصلية معى التسوي في القوة، اقتصر بقطع  
أصابعه التي للمجنى عليه وأخذ منه دية بيد من لكوع إلى أصول الأصابع، لعدم  
مكون القصاص، لأنه يحصل الطم، ولا يجوز القطع مع دية الرائدة، لأنه قطع بغير  
استحقاق فهو ظم، وعدم حد شيء يستدره هدر شيء من مجنى عليه.  
ولو كانت بين أصابع الحاي مشتبه بالأصابع يسقط القصاص وتعين  
الدية، وهو ظاهر مما مر، فتأمل.

ولو كان لاصبع اربع أنامل متساوية فقطع صاحبها أتملة معتدل قطعت واحدة وهل يطالب بما بين الربع والثلاث؟ اشكال.

قوله: «ولو كان لاصبع السبع». أي لو كان لاصبع شخص اربع أنامل متساوية فقطع أتملة واحدة لشخص معتدل لأنامل مثل أكثر الناس على ثلاث أنامل قطعت واحدة من اربع أنامله.

كأنه لا اشكال ولا خلاف في ذلك، لكن هل يطالب بالتفاوت بين الكاملة الاصلية والساقصة الاثنية الرائدة وهو نصف سدس اصبع وأخذه (واحدة-خ) الذي هو التفاوت ما بين الربع ولثلاث، وهو الواحد من اثني عشر، لأن دية الاصبع اذا قسمت على أثني عشر الثلاث المتعارف يصير لكل واحدة ثلثها، واذا قسمت على الاصبع التي لها اربع أنامل يصير لكل أتملة ربعها، فالتفاوت هو بين الربع والثلاث وهو نصف السدس وهو طاهر، أم لا؟ (١) فيه اشكال، لعدم استيفاء حقه تكامله، اذ أتملته كاملة وأتملته الجاني ناقصة، فلو لا الاستيعاء لمصرر المنفي بقوله صلى الله عليه وآله: لا ضرر ولا ضرار (٢).

ولأن المماثلة هنا غير متحققة بينهما، والواجب المماثلة لقوله تعالى: «مثل ما اعتدى عليكم» (٣) فلا بد من انقاض.

ولأنه كنفصال يد الجاني اصبع.

ولأن أتملة الجاني المقتضة تسمى أتمة فتصدق المماثلة فخرج عن العهدة.

ولأنه ما يزيد على قطع م ي المرأة م في الرجل من الاعضاء فيما دون

الثلاث.

(١) متعلق بقوله قدس سره لكن هل يصح بدو- الحج.

(٢) راجع بمصدر الساب ١٢ من أبواب الحدود - ج ٢ - فروع ٣ و ٤ ص ٣٤١ والباب ٥ من أبواب

الشعبة الرواية ١ ص ٣١٩.

(٣) بقية: ١٨٧

ولو كان لأثمة طرفان ثبت القصاص مع التساوي والآ  
اقتصر واخذ أرش الآخر ولو كانت لجاني فلا قصاص وللمجنى دية  
أثمة.

ولأنه لو وجب الرد لامتنع اقصاص لعدم المماثلة حينئذ.  
ولأنه كجناية النفس على النفس، وكما لا رد هناك فكذا هنا.  
وبعض هذه الوجوه لا يخلو عن دخل.  
واعلم أنني لم أقف على خلاف في هذه المسألة من يعاب به، بل المصنف  
ذكرها في القواعد، مفتياً بالوجه الأول من غير احتمال، وكذلك غيره ولا شك في  
أن الأول أوجه.

ومنه يعرف حكم الزائد على أثمة، كذا في الشرح.  
ولا يخفى أن الأصل هو العدم، ووجوه الأول أيضاً لا يخلو عن شيء.  
كـ بعض الوجوه الثاني.

وأنه لا يكفي الدخول في بعض وجوه، لاختيار الأول، والظاهر صدق  
المماثلة الظاهر عرفاً، وأنها يكون كافياً، فتأمل واحتط.

قوله: «ولو كان لأثمة الخ». لو كان لأثمة المجنى عليه طرفان ثبت  
القصاص فقط على الجاني إن كان هو مساوياً للمجنى عليه في وجود الطرفين لأثمة  
التي متحدة مع أثمة التي في المحل.

وإن لم يكن كذلك اقتصر أثمة واحدة لطرف واحد وأخذ أرش الطرف  
الآخر.

ولو كان لأثمة الجاني فقط طرفان فلا يمكن لقصاص إذ يلزم قطع الطرفين  
لطرف واحد.

ويمكن إيجاب القصاص فيها مع دفع أرش أحدهما، كما مر، وسيجيء فيها  
سيجيء، فحبه تأمل.



ولو قطع الوسطى ممن لا عُلْيَا له اقتصر بعد ردّ دية العليا.  
 "ولو قطع عليا ووسطى من شخصين أخر ذو الوسطى الى ان يقتصر ذو العليا فان عفا فلذي الوسطى القصاص بعد ردّ دية العليا ولو سبق ذو الوسطى بالقصاص فعليه دية العليا ولذي العليا على الجاني الدية.

ولو ادعى الجاني نقصان اصبع قدم قول مدعي السلامة - سواء ادعى زوالها طارئاً او نفي السلامة اصلاً - على اشكال.

والاولى (فالاولى - ح) ان يقال: ان للمجني عليه دية أثمته.

قوله: «ولو قطع الوسطى الح»، لو كان للمجني عليه الاثمة الوسطى دون العليا فقطعها الجاني فقتل له من الوسطى فيلزم قطع العليا أيضاً من غير استحقاق، فيلزم المجني عليه ديتهما أولاً حتى يقتصر.  
 وفي الفرق بين هذا وبين سابقه في طريق الأثمة تأمل.

قوله: «ولو قطع عليا الح»، لو قطع عليا من شخص ووسطى من آخر اقتصر أولاً لصاحب العليا ثم صاحب الوسطى، فيؤخر قصاصه إلى ان يقتصر ذو العليا وهو ظاهر.

فان عفا ذو العليا على مال او محرراً فصار مثل قطع من له عليا ووسطى ممن لا عليا له، فيبلغ دية العليا ثم يقتصر الوسطى كما تقدم مع ما تقدم.

ولو سبق ذو الوسطى فاقتصر، فعليه دية العليا للجاني لتعذر القصاص، ولصاحب العليا الاولى ديتهما على جيبه، وهو ظاهر.

قوله: «ولو ادعى الجاني الح»، قال في الشرح: ذكر الاصع اشارة إلى أنه فرض المسألة في العضو بظاهر أي الذي لا يجب مخرجه شرعاً، قاله في المبسوط

ولو ادعى قاطع اليدين والرجلين الموت بالسراية صدق باليمين مع قصر الزمان والولي مع احتمال الإندمال.

وقيل: أو مروءة (مردة - خ) (١).

وجه تقديم قول مدعي السلامة مصفاً - سوء ادعى طريانه ام لا، أن الظاهر معه، فإن أكثر أفراد الإنسان مخلوق كدث وأكثر احكام الشرع محمول على الغالب، والمتعارف الخاق الفرد بالغالب الكثير، فلا يعارضه الاصل هنا، وان كان مقتماً عليه في أكثر الاحكام.

وهذا في دعوى زوال لسلامة ينبغي أن يكون بغير اشكال ولا نزاع، لأن الاصل والظاهر معاً معه، ولا وجه لتقديم قول مدعي صريان عدم السلامة بمجرد اصل براءة النقة وعدم القصاص والدية، وأنه منكرو ومخالفة مدع والبيينة على المدعي واليمين على من أنكر، فافهم.

نعم لدعوى عدمها اصلاً وجه، فإن اصل البراءة وعدم السلامة وجهه، فتأمل، وهو قول البعض.

وفي المسألة احتمال آخر، وهو التفصيل بالعصو الطاهر والباطل وقبول دعوى مدعي السلامة في الساطن لعدم امكان لشهود عليه غالباً بخلاف الظاهر مثل اصبح فإنه يمكن الاشهاد عليه من غير مشقة وعسر فالقول قول منكرها فالاحتمالات اربعة مجملان ومفصلان.

قوله: «ولو ادعى قاطع الخ». اذا قطع شخص يدي رجل ورجليه ومات، ولما اراد وليه القصاص في الاطراف ادعى لقاطع أنه مات بسراية قطع اطرافه، فليس لك إلا القصاص في النفس، لا في قطع الاطراف، ويتعي الولي أنه

(١) كذا في السبع، فتأمل في هذه الجملة منك نعمهم مراد منها واعلمها معطوفة على قوله: (شروعاً) أي

فإن اختلفا في المدة قدم قول الجاني.

ولو قطع يداً وانعكست الدعوى قدم قول الجاني مع مضي مدة  
امكان الإندمال، ولا قول الولي ولو اختلفا في المدة قدم قول الولي على  
اشكال.

أندمل أحدهما فوات بغيره، فالقول قول القاطع مع يمينه إن كان الزمان الذي بين  
موت المحنى عليه وقطع أطرافه قبلاً بحيث يبعد إندماله فيه والموت بغيره عملاً على  
الظاهر، فإن الموت المترتب على قطع الأضواء بزمان قصير ظاهر في وقوع الموت  
بالقطع والسرية.

وإن كان طويلاً بحيث يمكن فيه ذلك فالقول قول الولي مع يمينه عملاً  
بمقتضى الجناية المحققة وعدم وقوع الموت بها، وتركاً للمشكوك بالمتيقن، فإن الموت  
بالقطع مشكوك ووقوعه يقطع الموجب للقصاص معلوم، مع عدم دليل يدل على  
كون الموت بالسرية، مثل الظاهر الذي كان في قصر الزمان.

فإن اختلف الحاني والوسي في قصر الزمان وطوله - بأن يدعي الحاني الأول  
حتى يقطع قوله، ولم يكن لولي إلا القصاص في النفس على مامر، والولي يدعي  
الآخر حتى يثبت القصاص في الأطراف - قدم قول الحاني مع يمينه الأصل عدم  
مضي زمان كثير، ولأنه فعله، وهو الملم، فانه بالحقيقة يدعي فعله في زمان سابق  
بقليل على الموت، والولي يدعي سبقه عليه بكثير.

تأمل، فإن الأصل عدم وقوع الموت بالسرية، وعدم ترك اليقين بالمشكوك  
مع عدم دليل ظاهر في خلاف ذلك، فتأمل.

قوله: «ولو قطع يداً الخ». إذا قطع قاطع يد شخص ومات المقطوع  
فادعى وليه أنه مات بالسرية فيقتصر النفس، وانكر القاطع ذلك، قدم قول الجاني  
هنا أيضاً، إن مضي من وقت سقطع إلى زمان لموت زمان طويل يمكن الإندمال

ولو ادعى الولي حياة المقتول نصفين في الكساء او الموت بالسراية وادعى الجاني موته او موت المجروح بشرب السم، تعارض اصل السلامة وعدم الشرب مع اصل البراءة وعدم الموت بالسراية فيرجح الجاني.

فيه والموت بغيره، للاصل، وانظاهر، مع عدم ظهور ما يدل على كونه بالسراية مثل الاولى حتى يقدم قول مدعيها، ولما تقدم من يقي (تعيين - خ) القطع والشك في النفس.

وان لم يمض زمان يسع ذلك قدم قول الولي، فإن الطاهر اساد القتل الى القطع، فإنه امر متحقق قابل للاستناد مع وقوع شيء آخر فيستند إليه في العادات. وبالجملة هذا نصاً من المواضع التي تقدم فيها الطاهر على الاصل كما تقدم، فتأمل.

ولو اختلف القاطع والولي بان ادعى الجاني مضي زمان يمكن فيه الإندمال وأبكر الولي ذلك، ففيه اشكال، من تقابل اصل براءة اللقمة واصل عدم مضي زمان يمكن فيه ذلك، وتعارض ظاهر معرفة صاحب الفعل زمان فعله، فإن مرجعه إلى النزاع في ابتداء زمان الحماية وظاهر كونه بالسراية، لما تقدم.

وفيه تأمل يعرف مما تقدم من ترجيح انظاهر على الاصل. وبالجملة ينبغي عدم الاشكال هنا أيضاً، ولاشكال فيما تقدم أيضاً من الاختلاف في الزمان في قطع البدين والرجلين، إلا ان يدعى أن الظاهر هناك اكثر.

قوله: «ولو ادعى الولي الخ». اذا قطع شخص شخصاً بتعيين معلوماً في كساء عمداً، فادعى وليه القصاص، وادعى لقاطع أنه كان ميتاً حال القطع. أو جرح شخصاً ومات ذلك لشخص واداد وليه دعه، فادعى أنه ما مات

ولو قطع اصبع رجل ويد آخر اقتصر للأول ثم للثاني (١) ويرجع  
بديه اصبعه (اصبع - خ ل) عليه للمتأخر من ذي الاصبع واليد.

بالسرية بل سقى سمًا مات بشرب السم، فتعارض هنا أيضاً اصلان، اصل  
السلامة حتى مات بالقطع.

فالقول قول الولي واصل براءة الذمة، فالقول قول القاطع في المسألة الأولى،  
واصل عدم الشرب فمات بالجرح فيصتق الولي، واصل عدم الموت بالسرية فيصتق  
الجرح في المسألة الثانية فتترجح (فيرجع - ح) المصنف قول الجاني والقاطع  
والجرح، فليس عليه إلا دية قطع لميت نصفين وأرض جراحته بأن الذي متحقق  
ومعلوم هنا هو القطع والحرج لا اسقتل بهما فلا يشترط عليه إلا مقتضاها لا مقتضى  
القتل، فإنه غير معنوم والاصل عنده.

وبالجملة الجاني مسكر والولي مدفع فالاثبات عليه، ولا يشترط مجرد تلك  
الدعوى والطهور.

ولكن مقتضى ما تقدم من ترجيح ظاهر رجحان قولي الولي، فإن الظاهر  
والتسادر - ومع اصل السلامة والاستصحاب واصل عدم تحقق موجب آخر - يدل  
على صدقه وأن الموت مستند إلى بقطع لا إلى شيء آخر.  
ولا يعارض ذلك كله اصل البراءة، فإن اصل براءة الذمة يندفع بكون  
دليل ولا يعارض دليلاً.

نعم هو دليل العدم ما لم يكن دليل مخرج.  
وكذا ذلك كله يرجح أن الموت بالجرح في المسألة الثانية لا بشرب السم.  
ولا يعارض اصل عدم السرية بل مع اصل براءة الذمة، فتأمل.  
قوله: «ولو قطع اصبع رجل الخ». لو قطع حان اصبع شخص ثم قطع

(١) في بعض النسخ اقتصر الأول ثم الثاني.

ولو قطع عدة اعضاء خطأ فعليه ديتها، وان كان اضعاف الدية ان اندملت والآ فالدية وهل له المطالبة بالجميع قبل الاندعال؟ الوجه لا ولو اندمل العض ثم سرى الباقي اخذ دية المندمل ودية النفس.

يد آخر مع اصابه، اقتصر للاول تقدم سببه ثم للثاني، وأخذ دية الاصبع التي قطع للاول من الجاني للمتأخر الذي قطع يده مع اصابه واقتصر له وبقي اصابه بلا عوض لقطعه بالاول، وهو المراد بقوله: (للمتأخر من ذي الاصبع واليد)، فتأمل. ولو انعكس، قطعت يده مع الاصابع لذي اليد واخذ منه دية الاصبع لذي الاصبع، لما مر.

قوله: «ولو قطع عدة اعضاء الخ»، لو قطع شخص اعضاء كثيرة من شخص خطأ، فلا شك ان عليه دية كل واحد واحده وان كانت الديات اضعاف دية نفسه، للحصول الموجب وعدم المسقط، ~~ان اندملت وطابت الجراحات ولم تؤثر~~ (يوثر-خ) ولم يهلك النفس.

والآ أي وان لم يندمل بل اثرت وسرت في النفس واهلكتها - فليس عليه إلا دية نفس كاملة، لدخول الاطراف والجراحات في النفس، على ما تقرّر عندهم.

كأنه للاجماع والنص.

ولو طاب بعض الجراحات وبقي البعض وسرت في النفس حتى اهلكتها لزمه دية المندمل والذي طاب من الخروج، ودية النفس لاهلاكها بالسراية، وذلك واضح.

وهل للمجنى عليه مطالبة الجاني بدية الجراحات قبل الإندعال واحتمال السراية في النفس وصيرورة الديات الكثيرة اللازمة دية النفس الواحدة ولكن ان ظهر الحال على خلاف ما أخذه منه والزيادة - بأن اخذ اضعاف الديات ومات بالجميع من غير اندعال شيء - يرده الجميع إلا دية واحدة.

ام يلزمه الصبر حتى يتحقق عدم الاندعال، فيستقر أرش الديات وان كانت اضعاف دية نفس كاملة.

أو عدمه، فيدخل الجميع في لنفس فيرم دية واحدة.

أو يدخل البعض دون البعض فيدخل البعض في البعض، ويبقى البعض على حاله، فيؤخذ مقتضاه مع دية النفس، وان زادت على ديات كثيرة؟ الوجه عند المصنف عدم المطالبة، قال في الشرح: هذا مذهب المبسوط في فصل الشجاج والحراج، معتبراً بمقتضى المذهب وابن البراج، في المذهب، وهو ظاهر الخلاف وظاهر المحقق نجم الدين، بل يطالب بدية لا غير لأنه لا يعلم بقاء استحقاق الباقي لجواز السراية ودية الطرف يدخل في دية النفس اتفاقاً، فلا يتسلط على ماله بمجرد الطن، لأن يقين المرأة لا يعارضه ظن البقاء ووجهه.

ويحتمل الجواز عملاً بالاستصحاب الحائي واصالة عدم طريان المسقط.

إلى قوله (١): ونقل في الكتب بين قولاً آخر بعدم جواز المطالبة بشيء أصلاً لعدم الاستقرار إلا بعد الإندعال.

ولا يخفى أن عبارة المصنف إلى هذا القول اقرب، فلا يكون (٢) قول المبسوط المتقدم.

وأن هذا القول بعيد، لأن استقرار الدية الواحدة ثابتة مستقرة من غير شك، فالمنع عنها منع المستحق عن حقه بغير وجه.

وكأنه لذلك حمله على قول المبسوط، بأن يكون معناه منع مطالبته بالجميع، ويكون المنع راجعاً إلى المجموع من حيث المجموع، فيكون مطالبته بالجميع ممنوعاً (٣).

(١) أي قول الشارح.

(٢) يعني فلا يكون الاقرب قول المبسوط.

(٣) هكذا في جميع النسخ، ولعل الصواب ممنوعة.

ويؤخر القصاص في شدة الحر (من الحر - خ ل) (من شدة  
الحر - خ ل) والبرد الى اعتدال النهار  
ولا قصاص بغير الحديد.

لا البعض، فيفهم منها جواز البعض، ويكون ذلك البعض هو الدية الواحدة بقرينة  
القول بها لا غيرها.

وأن اصل براءة الدمة يدل على ان لا يحكم بخلافه حتى يثبت، وليس  
بمجرد وجود قطع الاعضاء مع احتمال دخلها في النفس يكون موجباً لوجوب الدية  
في الحال قبل اليأس من السراية والتداخر، فليس هنا منع المستحق عن حقه  
الثابت يقياً بالظن او الوهم، فلا يتم وجه الإحتمال، وكأنه لذلك قالوا به.

ويؤيده أنه لو هلك النفس بالسراية بعدم أخذ ديات الاعضاء كلها يتبين  
فساد الأخذ ويحتاج إلى التراجع، وقد يتعذر قبوله إلى الضرر.

على أن القائل به من القدماء غير معلوم، كأنه لذلك ما نقله في الشرح.  
نعم به قال الشيخ علي والعجب منه ذلك، لعدم خروجه عن المشهور وان  
كان له وجه، فتأمل.

قوله: «ويؤخر القصاص الخ»، قد مر ما يفهم منه تأخير القصاص من  
وقت الحر والبرد من أول النهار إلى وقت اعتدله مثل وسطه في البرد وأول الصباح  
في الحر من تأخير الحدود إلى ذلك الوقت.

وأن الظاهر على سبيل الاستحباب لا الوجوب، وأن ذلك في الاطراف لا  
النفس، فإن النكته التحرز عن السراية وحصول الضرر للجاني، ولا معنى لذلك في  
قصاص النفس.

قوله: «ولا قصاص بغير الحديد»، لحل وجهه الاجماع والخبر (١)، ولا

(١) سنن ابن ماجة: ج ٢ ص ٨٨٩ ح ٢٦٦٧ و ٢٦٦٨ وفيه «لا تؤد إلا بالسيف».



فرق في ذلك بين وقوع اصل لحناية راحل يد أو بغيره.

المشهور عدم جواز الاقتصاص إلا بصرب العنق بالسيف، لأن المجوز هو القصاص بـأرهاب الروح وهو حاصل به والزيادة تعذيب ما ورد به الشرع، بل قالوا: لا بد أن لا تكون الآلة كآلة ومسمومة، بل حادة، وإن كان آلة لجاني كآلة ومسمومة أو قتل بالحرق والفرق أو برضخ رأسه بالحجر ونحوه.

ومثل في رواية موسى بن بكر، عن عبد صالح (العبد الصالح - ثل) عليه السلام إشارة إليه، في رجل ضرب رجلاً بعصا فلم يرفع العصا حتى مات، قال: يدفع إلى أولياء المقتول، ولكن لا يترك يتلذذ به، ولكن يجاز عليه بالسيف (١).

وحسنه الحبي وعبد بن الحبيب عن أبي الصالح الكوفي جميعاً، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألتناه عن رجل ضرب رجلاً بعصاً فلم يرفع عنه حتى مات أيدفع إلى ولي المقتول فيقتله؟ قال: نعم، و(لكن ثل) لا يترك يعذب به، ولكن يحرق عليه بالسيف (٢).

وفي أمثاله دلالة على عدم اشتراط حضور الحاكم والشهود في القصاص، ولا يبعد استحباب ذلك.

وقال في شرح الشرائع: يستحب للامام أن يحضر عند الاستيفاء شاهدين فطنين احتياطاً وإقامة الشهادة أن حصلت بمحادثة وفيه إشارة إلى أن المستوفي هو الامام عليه السلام فعنده يكون الحاكم، وقد صرح في القواعد باشتراط الحاكم، وأدعى في مجمع البيان كون ذلك مذهب الاصحاب ونقل (شرح الشرائع - خ) عن

(١) الوسائل الباب ٦٢ من أبواب القصاص في النفس الرواية ٣ ح ١٩ من ٩٥ ٩٦

(٢) الوسائل الباب ٦٢ من أبواب القصاص في النفس الرواية ١ ح ١٩ من ٩٥

ولو قلع العين قلعت بحديدة معوجة.

ولو قطع بعض الأنف بسبناه إلى الأصل واخذ من الجاني

ابن الجنيد جواز قتل الجاني بمثل ما قتل المجنى عليه لقوله تعالى: «فمن اعتدى عليكم واعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم» (١) والعقل أيضاً يساعده.

وما روي عن النبي صلى الله عليه وآله من حرق حرقناه ومن غرق غرقناه (٢).

وروي أن يهودياً رضخ رأس جارية بالحجارة فأمر النبي صلى الله عليه وآله برضخ رأسه بالحجارة (٣).

ولا يضر عدم صحة السند بل عدم سندها وثبوتها من العامة.  
ولأن التشفي أيضاً مقصود في شرع القصاص في الحملة، وذلك إنما يحصل بالمثل لا أقل.

واستثنى على تقدير جواز ذلك، كما هو مقتضى الآية الشريفة، إذا قتل الجاني شخصاً محرم (بمحرم - خ) الأصل مثل المواط ولربما بعنف حتى قتل أو وحر في فيه وحلقه الحمر حتى مات، ويمكن قتله بها بوجرمات في حلقه.

واستثنى القتل بالسحر أيضاً، ويحتمس القتل بالكال (٤) أيضاً إذا قتل بالكال، لما مر، قاله في شرح الشرائع أيضاً، فتأمل.

قوله: «ولو قلع العين الخ». الفرض بيان الطريق الجائز للقصاص في قلع العين، وهو يحصل بحديدة تكون معوجة الطرف وحادة، وهو ظاهر.

قوله: «ولو قطع بعض الأنف الخ». إذا قطع الجاني بعض أنف المجنى

(١) بقره: ١٩٤

(٢) من السيقي - ح ٨ ص ٤٣.

(٣) من ابن ماجه - ح ٢ ص ٨٨٩ ح ٢٦٦٥ مع خلاف

(٤) يعني ويحتمس مثله القتل بالكال، والكال بتشديد من كل السيف والرمح أي قتل.

بتلك النسبة لا بقدر المساحة.

وكلّ عضو يقاد فع عمه الدية كان يقطع اصبعين وله واحدة.  
ولو طلب القصاص قبل الاندمال فله.

عليه اقتصر له من أنف الجاني بمقدار نسبة المقطوع من أنف المجنى عليه، إليه، فإن كان نصفه مثلاً فيؤخذ نصف أنف الجاني، وإن كان ثلثه فيقطع ثلثه وهكذا.  
ولا يقدر ذلك المقدار المقصوع بالمسافة، فيقطع له ذلك المقدار، فإذا كان مساحة المقطوع من أنف المجنى عليه مساوياً تمام أنف الجاني وكان نصف أنف المجنى عليه، لا يقطع تمام أنف الجاني بل نصفه، إذ لو فعل ذلك يلزم أن يصير لجاني بغير أنف مع كون المجنى عليه نصف لأنف، وفيه شائبة الظلم.  
وفيه تأمل، لأنه قد يلزم قطع القليل للكثير وبالعكس، وفيه عدم استيفاء تمام الحق والزيادة، وهذا ما حكم في شجاج الرأس هكذا حيث قال: ولو كان رأس الشاخ اصغر استوعب وأخذ أرش الرائد نسبة المختف إلى أصل الجرح الح.  
ولعله فرق بين قطع العضو التام بحيث ينعدم بالكلية وبين الشجاج في العضو، فتأمل.

قوله: «وكلّ عضو الح». لو فعل موجب القصاص في عضو وليس له ذلك العضو، ولا ما يقوم مقامه حتى يقاد ويقتصر منه، ينتقل الحق إلى الدية فيلزمه دية ذلك العضو، مثل أن يقطع اصبعاً وليس له اصبع أو اصبعين وليس له إلا اصبع واحدة، وقد مرّ ذلك مفصلاً.

قوله: «ولو طلب القصاص الخ». لو طلب المجنى عليه القصاص في طرفه الذي استحق بقطعه القصاص من قصه قبل إندماله وسرايته في النفس، فله ذلك ويجاب فيقتصر.

ويمحتمل المنع، كما صرح في مع الدية مع قطع الاعضاء المتعددة خطأ،

ويقتص من الجماعة للواحد فوق قطع يده اثنان قطع يدهما ورد  
الفاضل وله قطع احدهما فيرد (ويرد - خ ل) الآخر عليه قدر جنايته.

فتأمل في الفرق.

فان سرى بعد ذلك ، فان سرى في اجنبي ايضاً حتى ماتا احتمل التعارض  
والتساقط وسقوط نفس الجاني، فإن سرية القصاص غير مضمونة كسرية الحدود،  
ولأنه حتى بخلاف جرح الجاني المجنى عليه، فإنه ظلم فنفسه مضمونة بعد ان كان  
جرحه مضموناً، فيكون مثل ان سرى الجرح الاول ولم يسر الثاني الذي هو  
القصاص.

فيحتمل ان يكون لوليه تمام الدية من غير نقص شيء فان قطع الجاني  
كان قصاصاً، فلا يلزم ظلم عليه.

ويمحتمل ان يكون له ذلك بعد ردة دية البدن، فإنه بعد السرية مع دخول  
الطرف في النفس علم أن قطع اليد ما وقع في مجتمعه وقصاصاً، اذ علم عدم  
الاستحقاق، ولما لم يكن ظلماً وخطأ، ثبت في ماله.

ومنه يظهر حواز المنع عن القصاص في العضو قبل الإنعدام واليأس من  
السرية.

وقد مر دليل الطرفين في المنع عن أحد لدية قبل الإنعدام اذا قطع علة  
اعضاء خطأ، فتذكر وتأمل.

قوله: «ويقتص من الجماعة الع» . كما يجوز ان يقتص لواحد من  
الجماعة المشاركين في قتل النفس بان يقتل اكثر من نفس واحدة، كذا يجوز قطع  
عضو جماعة لعضو واحد اشتركوا فيه هو قطع يد واحد اثنان، له قطع يدهما بعد ردة  
الفاضل عن جنايتهما إليهما فيرد إلى كل واحد نصف دية اليد فيقطع (ثم يقطع - خ)  
يدهما، وله قطع يد احدهما ويرد الآخر أرش جنايته وهو نصف دية يد المجنى  
عليه.

وتحصل الشركة بالاشتراك في الفعل ولوقطع كل جزء أو  
وضعا اليد متوسطة (مبسوطة - ح ل) بين آلتيهما واعتمادا فلا شركة، وعلى  
كل واحد قصاص جنابة لا قطع يده.  
ويقسم قيمة العبد على أعضائه كالحر فها فيه واحد فيه القيمة،  
وفي الاثنين القيمة، وفي كل واحد النصف وهكذا فالحر اصل للعبد في  
المقدر وبالعكس في غيره.

قوله: «وتحصل الشركة الح». أي ويحصل الشركة في قطع العضويان  
بشركا في القطع بان يفعلا معا قصداً واحداً، مثل ان يضعما الآلة الواحدة في ايديهما  
ويقطعان بها (١).

ولا يحصل بان يفصل كل واحد منهما حره من يده، مثل ان قطع احدهما  
النصف والآخر النصف الآخر حتى يفصل.  
وكذا لم يحصل بان احذ واحد آلة ووضع في موضع واحد من يده والآخر  
كذلك في مقابله فمطعا من الطرفين، فلا شركة هما بل يؤحد كل واحد بحنابته  
وحريرته وهو قطع بعض يده لا قطع يده بالمرّة.

قوله: «ويقسم قيمة العبد الح». أي يجعل قيمة العبد بمنزلة دية الحر  
فتعین قيمة أعضائه بنسبتها.

فكل ما هو مقدر في الحر بالنسبة إلى الدية هو مقدر فيه بالنسبة إلى القيمة،  
بأن يكون كل ما هو فرد من أعضاء الانسان في المملوك ففيه تمام قيمته مثل  
الذكر والأنف، كما أن في الحر تمام ديته.

وكل ما فيه اثنان فدية كن واحدة نصف قيمته، كما أن فيه نصف ديته،

(١) هكذا في جميع النسخ ولعل الصواب (بها) كما لا يخفى.

ولو جنى الحر بما فيه الكمال تخير المولى (الولي - خ ل) بين دفعه  
واخذ قيمته وبين ابقائه بغير شيء ولو قطع يده ثم أخرج رجله فعلى كل  
واحد النصف والعبد للمولى.

مثل اليدين والرجلين.

وكل ما ليس فيه مقدار شرعاً بل يكون فيه الأرض مثل الجراحات فيقوم  
المملوك تارة سليماً وتارة مجروحاً، فأرض الجرح هو التفاوت ما بينها.  
وكذا يفرض الحر مملوكاً ويقوم مرتين والتفاوت ما بينها هو الأرض  
والحكومة.

فالحر أصل للمملوك فيما له مقدار يعي يعلم بالقياس عليه وبالنسبة إليه،  
والمملوك أصل له فيما ليس له مقدار كذلك.  
ولا بد أن لا يتجاوز قيمة المملوك دية الحر، فإن تعدى يرجع إليها.

قوله: «ولو جنى الحر الخ»، إذا جنى حر على مملوك جنابة أرشها تمام  
قيمه مثل أن قطع أنفه أو قطع يديه، فالذي يلزم الحائي تمام قيمته على ما تقر،  
فولاه مختبرين أخذ قيمة الدية عليه بالجنابة ودفع المملوك إليه، وبين أن لا يؤخذ  
(يأخذ - ظ) شيئاً ولا يدفع المملوك، بل يبقى على حاله لئلا يلزم الجمع بين العوض  
والعوض، فإن المملوك ليس لصاحبه منه إلا نفسه أو قيمته، فالجمع لا يمكن.  
نعم قد يبقى المملوك له ويجمع عنده القيمة ونفسه إذا جنى عليه  
اشخاص، مثل أن قطع شخص يده والآخر يده الأخرى أو رجله، فيأخذ من كل  
واحد نصف القيمة مع نقاء المملوك عنده.

ولا بد أن لا يتجاوز بقيمته عن دية الحر، لما مر.

هذا حق، ولا اشكال فيه.

ولكن في الأول اشكال، فإن ما تقرر لأعضاء العبد من الشارع لمولاه معه

كالحر.

وإن ذلك بمسزلة مائه وكسبه، ولأنه قد يحصل الضرر على المولى لأن المملوك قد يكون ذا كسب وصعة وله مائة كثير.

فإذا قطع أنعه فإن أعطاه يلزمه الضرر العظيم بأن يفوته كسبه، إذ قد يحصل أشياء كثيرة وإن لم يعط يرم أن يذهب عنه قيمة أنف عبده الذي مساو لقيمته، وقد يحصل للحافي مع كثير بأن يعطى قيمة (مثل - خ) هذا المملوك، ويحصل له هذا المملوك في زمان قليل اصعاف قيمته وإن لم يأخذ يلزم أن يكون الجناية هدرًا، فيحصل له الجرأة على الحساب على مثل هذه الممالك بأمثال هذه الجناية، وهو بعيد عن حكمة الشارع.

وأيضاً عموم أدلة قصاص الجناية ولديت يدل على أخذها بدون النفع. ولكن الحكم هكذا مشهور، بل لا يعلم الخلاف.

وسنده رواية أبي مريم عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في أنف العبد أو ذكره أو شيء يحيط بقيمته، أنه يؤدي إلى مولاه قيمة العبد ويأخذ العبد (١).

وسندها ضعيف (٢) بإسناده عن يونس بن يعقوب، وبعدم صراحة توثيق إبراهيم بن هاشم، واشتركا في مريم، لأنه الانصاري مع عدم عمومها في الممالك.

ويحتمل أن يكون في قصاص مخصوصة، وإن كانت ظاهرة في العموم، ولعل الشهرة جبرت ضعفها.

واستثنى منه المملوك المعصوب، فإنه يأخذ المالك قيمته مع العين، لأخذه

(١) الوسائل الباب ٨ من أبواب ديوت شجاج وخراج الرواية ٣ ح ١٩ ص ٢٩٨.

(٢) سندها - كما في التهذيب - هكذا على عن أبيه، عن ابن فضال، عن يونس بن يعقوب، عن أبي

## تنمة في العفو

ويصح من المستحق قبل الثبوت عند الحاكم وبعده لا قبل الاستحقاق، ومن وليه مع الغبطة إما بعوض أو مجاناً - ومن الوارث.

على أشق الأحوال، هكذا قيل، الله يعلم.

قوله: «ويصح من المستحق الخ»، أي يصح للمجنى عليه المستحق القصاص أو الدية، العفو عنها فيسقطان فلا يبقى له المطالبة ولا لوارثه بعده، بعد أن ثبت موجب الجناية، سواء كان ثابتاً عند الحاكم أم لا. ولا يحتاج إلى الشهود ولا إلى الحاكم، لعدم حسن العفو والترغيب والتحريض عليه في الكتاب والسنة (١) والأجماع. ولا يصح قبل ثبوت الاستحقاق فإنه يجوز عما لم يستحق ولا يحب، وعفو عما لم يكن، فلا معنى لاسقاطه شيئاً ولا شيء (٢). ويصح العفو من ولي المستحق أيضاً مع المصلحة له في ذلك إما بعوض أو مجاناً.

وهي في العوض ظاهرة وفي غيره محل التأمل. فيمكن أن يفرض حصول نفع له بسبب ذلك مثل أن يكون صاحب القصاص ذاجاه ويحصل له بسبب العفو عنه منزلة عنه بحيث يراعيه الحكام ولا يأخذون من ماله شيئاً ويتوجهون إليه بالتربية. وأنه لو اقتضى ضرره في نفسه أو ماله أو ولده وأمه ومائتة أقربائه ونحو

(١) أما الكتاب فقوله تعالى: «وال تعفو قرب للمخوف»، البقرة، ٢٣٧ وقوله تعالى: «و تعافين عن

الناس» آل عمران: ١٣٤ وغيرهما من الآيات وأما السنة فراجع الوسائل، باب ١١٢ من أبواب أحكام العشرة ج ٨ ص ٥١٨.

(٢) رواه في قوله قدس سره حالة أي لا معنى لاسقاطه شيئاً ويكون شيء.



فان استحق الطرف والنفس فعفا عن احدهما لم يسقط الآخر.

ولو عفا مقطوع الاصبع قبل الاندعال عن الجناية صح ولا دية فلو (ولو-خ ل) سرت إلى الكف فله دية الكف وسقطت جناية الاصبع ولو سرت إلى النفس فلولى القصاص فيها بعد رد دية الاصبع.

ذلك، مع أنه لانفع له في القصاص أصلاً.

ومع العموع عن شيء يسقط ذلك الشيء لا غير.

فاذا استحق في شخص واحد قصاص طرف ونفس بأن قطع يده مثلاً وقتل مورثه أو قطع يده ثم قتله بعد إندعاله فعفى عن القصاص في اليد لم يسقط القصاص في النفس وبالعكس أو استحقها في شخصين فعفى عن احدهما لم يسقط الآخر عن الآخر، وهذا أظهر.

قوله: «ولو عفى مقطوع الاصبع الخ». اذا عفى المحي عليه بقطع اصبعه قل الإندعال عن الحماية، مثل أن يقول: عفوت عن هذه الحماية أو عن موجبها واندم، صح هذا العموع وسقط القصاص ولا دية أيضاً، اد الموجب هو القصاص وقد سقط، والدية اما تجب بالتراضي وليس، وهو ظاهر. وكأته اشارة إلى خلاف بعض أنه قل: عليه الدية، اذ لا يصح العفو قبل الإندعال لعدم الاستقرار لاحتمال 'سراية'، وضعفه طاهر.

ولو سرت بعد العموع إلى عضو آخر مثل ان سرى قطع الاصبع بعد عموعه إلى كفه فاندمل فسقط قصاص الاصبع وأرشه لا الكف فله ارش الكف بعد اسقاط الاصبع أي دية كفه بغير اصبع لأنه عما عه وسقط فلا يعود، وله عوض الكف، لأنه عفا عنه والعموع عن الحماية لا يستلزم العموع عن الكف، فإنه إنما عفا عن الواقع وهو الاصبع واستحقاق عوضه لا عما يترتب عليه، وليس له قصاص الكف ورد دية

الاصبع، لأنه يلزم قطع عضو غير عصب (١) وخير بالدية، وليس هذا واقعاً في حكم الشرع.

ولو سرت إلى النفس فوات بعد قطع الاصبع والعفو عنه فلوليه - وهو وارث الدّم - القصاص في النفس، لما مرّت به إنّما عد عن الطرف المستحق عوضه، وأنّ العفو عنه لا يستلزم العفو عن غيره النفس وغيرها.

ولكن يردّ الوارث عليه دية ما عفا عنه مثل الاصبع هنا ثم يقتله، لأنّ هذه الحناية قد عفا عن بعضها فقتل النفس بها يستلزم استيعاء الكلّ، فلا بدّ ان يعطي عوض ما عفا عنه، وإنّما بمنزلة لأحدهم.

وفيه تأمل، اذ القصاص في النفس لا يستلزم القصاص عما عفا، لأنّ إمّا كان عن قطع الاصبع وعوضه وليس قتل النفس شيئاً منها، وقد سلم أنّ له قتل النفس (أيضاً - خ) لأنّ قد عفا عن هذه الجناية، فإنّ البحث على ذلك التقدير، وهذا مثل ان قطع اصبعه فاقتصر منه (ب - ح) ثم سرت فقتله، فإن كان لها يشبه له عوض اصبعه فها هنا كذلك، فتأمل.

ويحتمل عدم القصاص في النفس أيضاً، لأنّ قد عفا عن هذه الجناية فصار ماثبت بها ماقطاً وباقي أثره أيضاً معفو تبعاً، لأنّ غير مضمون حسنة، لأنّ المتبادر من العفو عن الجناية العفو عنها وعن جميع لوازمها، وهذا يجري في الكف أيضاً في السابق.

نعم لو قيل أنّه لو علم أنّ لمрад العفو عن لوقع فقط و(أو - ح) أنّ العفو عن السراية لم يصح، اتجه ذلك، وإلا ففيه تأمل.

وهذا ان اقتصر على قوله: عفو عن الجناية أو عن موجبها.

(١) لأنه قد عفا عنه - منه رحمه الله هكذا في هامش بعض النسخ المخطوطة.

ولو اُضاف إليه قوله: وعن مرآيتها، قال الشيخ: أنه صحّ العفو وصار بمنزلة الوصية بالعفو عن قصاص نفسه وديته، فهو تصرف في مرض تعقه الموت، وإنما يعتبر من الثلث: فلما سقط الثلث سقط القصاص ويلزم ثلثا الدية ويحتمل بقاء القصاص فيدفع الوارث ثلث الدية فيقتل، ان لم يكن له مال أصلاً، وإلا فيسقط مقدار الثلث.

وهذا عند المصنف غير مقبوع، ولهذا قال: ولو قيل: لا يصح لأنه إبراء عما لم يجب كان وجهاً.

قال في الشرح: هذا قوله في الخلاف محتجاً بقوله تعالى: «فمن تصدق به فهو كفارة له» (١)، وهو عام (٢) لأن (من) لعموم، وللأصل، وعدم الوجوب بمسوغ الحصول (بمصول - خ) سببه علم أنه لم يستقر، لكن عدم الاستقرار لا ينافي الوجوب لعدم منافاة تقيص الأحصن عين الاسم، ولأنه ليس بأقل من إبراء المتطبت والمتبيطر، وهو حائز فيها أجود، وفي المبسوط (٣): لا يصح من السراية، لأنه حادث في الاستقبال، وهو غير ممكن في الحال - إلى قوله -: ولأنه إقما وصية ولعظها غير موجود فلا يصار إليه لعدم الأولوية عند انتفاء دلالة اللفظ معانيه أو غيرها، وهو اسقاط لما لم يجب، واختاره في المختلف وظاهر المبسوط أنه لو كان بلفظ الوصية صح من الثلث، قال: لأن الوصية للقاتل صحيحة.

واعلم أنه لا يبعد العفو عن السراية دلّيج وبعد وجود ما يؤثره، لعموم ادلة العفو، وكثرة الترغيب والتحريض في الكتاب والسنة (٤) وليس ذلك إبراء عما لم

(١) الثالثة، ٤٥.

(٢) راجع الخلاف مسألة ٨٦ من كتاب الحيات ج ٣ ص ١١٤ طبعة شركة دار المعارف الإسلامية.

(٣) راجع المبسوط كتاب الخراج فصل في عفو نجي عليه موت ج ٧ ص ١٠٩ من طبع المكتبة الجعفرية.

(٤) أمّا الكتاب فهو مثل قوله تعالى: «والغواصين من الناس» - آل عمران: ١٣٤ ولقد السنة فراجع

ولو قال: عفوت عنها وعن سرايتها، قال الشيخ: صَحَّ من  
الثلاث لأنه كالوصية ولو قيل: لا يصح لأنه إبراء مما لم يجب  
(لا يجب - خ ل) كان وجهاً.

ولو أبرأ العبد الجاني بما يتعلق برقبته لم يصح وإن أبرأ سيده  
صح، ولو قال: عفوت عن أرش الجناية صح.

يجب بالكلية، حتى يكون إبراء و (أو - ح) عفواً عن معدوم، فإن ما يؤثر مع بعض  
أثره موجود.

مع أنه لا مانع في العقل ولشرع عن سقوط حق حتى بقوله: عفوت عن أثر  
هذه الجنابة وإن لم يوجد ويكون مؤاخذاً بقوله، ويمثل معه بمقتضاء، فإن عموم أدلة  
الأيضاء بالشرط - ودم القول بغير عمل، مثل «لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَعْمَلُونَ» (١) - يشمل،  
ولورود العفو والسقوط في المتطلب والمتنيطر بخصوصهما في الرواية (٢) قبل الشروع  
فيها، وهنا أجود، لوجود بعض الأثر.

وأن هذا بعيد عن كونه وصية فإنها تصرف في المال، وهنا إسقاط قصاص  
إن وجد تمام سببه (و - خ) حين احتماله.

وأنه يفهم من المبسوط أنه إذا صرح بلفظ الوصية صحت الوصية، مع أن  
أول الشرح يدل على أن كونه وصية صحيحة من الثلاث قول الخلاف فيحتمل أن  
يكون مراده أنه قائل بأن العفو عن الجنابة وصية صحيحة عن الثلاث في الخلاف،  
وفهم من المبسوط أنه يصير وصية صحيحة لو تنفّظ بها صريحاً، فتأمل.

قوله: «ولو أبرأ العبد الخ». إذا جنى مملوك جناية تعلقت برقبته، مثل

الوسائل الباب ١١٢ من أبواب أحكام العشرة.

(١) الصف ٢.

(٢) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب موجبات الصدقات الرواية ١ ج ١٩ ص ١٩٤.

ان قتل نفساً عمداً أو خطأ وإبرأه من يستحق دمه لم يصح هذا الإبراء عند المصنف، بل على المشهور، لأن الإبراء تخلص النعمة المشغولة بحقّ عنه ولا حق في دمه لأنه ملك الغير، فالحق تعلق بماله الغير. ولو أبرأ سيّده صحّ عبده لإبراء، لأن أرض الحساية تعلق بماله وإن تعلق برقبة العبد، لأنه ملكه.

قال في الشرائع: وفيه اشكال، لأن الإبراء اسقاط لما في النعمة. ولا يخفى أن هذا يفيد عدم بصحة، وإنه لو قبل بالقبول في الإبراء يشي هذا أيضاً كذلك.

ويمكن ان يقال بعدمه هنا، فإنه رجع إلى العبد وإن الاشكال أشد لو كان الموجب قصاصاً، وأن لصحة في العبد أيضاً محتملة، فتأمل. ويمكن ان يقال بالصحة فيها لأن مقصود المراء عن الإبراء العفو عن أرض الحناية وما يستحقه نسبها، وسقاط ماله في مال السيد وإن كان حقّه متعلقاً بعين، معنى أن لا يبقى له حق في ماله المعين.

وكذا مقصوده من براء العبد اسقاط ماله في رقته ما لا يخرج عن ملك سيّده ويدخله في ملكه أو يفتنه، فالظاهر ان يكون ذلك صحيحاً لو صرح به أو عبر عنه بالإبراء وقصد ذلك لعموم اداة عفو والترغيب والتحريض عليه في الكتاب والسنة مع تعبيره عنه بالتصديق مثل قوله تعالى: «مَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَهَارِهِ» (١).

مع أن التصديق بحسب الظاهر إنما يكون في الاموال والاعيان، وقد عبر عن الإبراء أيضاً بالتصدق في قوله تعالى: «مَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ» (٢) فهو مشعر

(١) النائدة: ٤٥.

(٢) بقرة ٢٨ والآية الشريفة وإن تصدقوا خير لكم.

ولو أبرأ القاتل خطأ لم يصح ولو أبرأ العاقلة او قال: عفوت عن  
أرش الجناية صح.

بعدم تعيين العفو والأبراء وغيره.

وأن المقصود العفو والتجاوز وعدم المؤاخنة والقصاص، وعدم الاتيان  
بمقتضى ما فعل، فتأمل.

والظاهر أن الاشكال في صحة العفو وسقوط ما يستحقه بقوله: عفوت عن  
أرش الجناية، بل مع اضافته إلى العبد والسيد أيضاً، فإنه صريح في التجاوز وان لا  
يكون له هذا الحق والموض الذي صار له بسبب هذه الجناية، فإن الظاهر ان يكون  
له هذا الاسقاط، لأنه له، فله ان يفعل ويأخذ الحق، وان لا يفعل، فإنه غير لازم  
عليه.

مع أن الترغيب والتعريض والوعد بالأجر عظيم للعفو في الكتاب والسنة  
كثير (١) والعقل أيضاً يحسه ويقبح ان لا يكون له ذلك ويكون محموراً عليه، وحيث  
لا يبعد الصحة بأي عبارة كانت اذا قصد هذا المعنى، فان الفرض (الفرض - خ)  
وقوع ذلك المعنى وصدور معنى العفو عنه وعدم الاتيان بمقتضاه وهو عدم المؤاخنة  
بفعل الجاني ومقابلته بفعله بأن يتجاوز عنه ويعمله كالعدم، كما يفهم من الكتاب  
والسنة وظاهر لفظة العفو، لا أنه يكون في صمن عبارة كالعفو او التصديق او الإبراء  
عمن في ذمته، وهو ظاهر بحسب فهمي، الله أعلم.

ومتأمر علم وجه عدم صحة العفو عن القاتل خطأ (٢) وصحته عن  
العاقلة، والصحة لو قال: عفوت عن أرش الجناية، واحتمل الصحة في الاول أيضاً.

(١) أما الكتاب فقوله تعالى «وان نحو غرب منكمي»، البقرة ٢٣٧، وأما السنة فراجع الوسائل

الباب ١١٢ من ابواب احكام العشرة ح ٨ ص ٥١٨ ومنه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى  
الله عليه وآله عليكم بالعفو ولا تريد العبد لا عراً ممدود يبرككم الله، وتبرها من الروايات.

(٢) لأن دية الخطأ على العاقلة قايماً القاتل عتبه، كذا في هامش بعض النسخ المخطوط.

ولو أبرأ العاقلة في العمد أو شبيهه (شبهه - خ ل) لم يبرأ القاتل.  
ولو أبرأ القاتل أو قال: عفوت عن الجنایة سقط حقه وحكم الخطأ الثابت بالاقرار حكم شبيهه.

ولو عفا بعد قطع يد من يستحق قتله قصاصاً فاندملت صخ العفو وإن سرت ظهر بطلان العفو وكذا لو عفا بعد الرمي قبل الاصابة.

وكذا علم عدم صحة الابراء عن العاقلة في العمد وشبيهه لو أبرأه ولم يبرأ القاتل، ولو أبرأ القاتل أو عفا صخ، وكذا لو عفا عن أرش الجنایة، والكل واضح.  
وكذا علم أن حكم الخطأ لثابت باقرار الجاني في حكم العمد وشبيهه في أنه إذا أبرأ العاقلة لم يصح.

وإذا أبرأ القاتل يصح، لأنه باقراره لم يثبت على العاقلة شيء، بل إنها يثبت الدية في دمه، كما سيأتي، فعفو العاقلة، عت وإبراء مبرء وإبراء العاقلة إبراء مشمول النعمة فيصح، وهذا أيضاً واضح الحمد لله.

قوله: «ولو عفا بعد قطع يد الخ». يعني إذا جنى شخص على شخص بقطع أعضائه، وقتل نفسه بحيث يستحق القصاص في الطرف والنفس فاقتصر بقطع يده ثم عفا عنه القصاص في النفس، فإن اندمل جرح اليد، وما سرى في النفس، صخ العفو، وترتب عليه الأثر وهو بقاء النفس وسقوط القتل عنه وليس له القود والقصاص.

وإن سرت الجراحة التي كانت قصاص يده في النفس، حتى مات المعفو عنه، ظهر بطلان العفو وعدم ترتب فدية عليه، ولم يلزم العافي شيء لأنه عفا فقتل بسرأيته، فكأنه قتله قبل عفو، لأن العفو وقع بعد أحداث سبب قتله، فكأنه قتله ثم عفا والعفو عبث وهو ظاهر.

وكذا لا أثر للعفو ولا ضمن على العافي لو رمى سهماً أو رمحاً أو سيفاً إلى

حائب القاتل الذي استحق في الرامي عليه اقصاص، لقصاص، ثم عفا عنه قبل ان تصيبه الآلة، وقتله ثم اصابته وقتل فإن هذا أيضاً بمنزلة العفو بعد القتل ولا اثر، لا أنه يلزم المقتصر العوض حيث عفا ثم قتل، والفرص (الغرض - خ) دفع ذلك الوهم.

ويحتمل أن يكون ردّاً على معص العامة، الله يعمم.



### المقصد الثالث

في الدعوى

وفيه بحثان:

الأول

يشترط في دعوى القتل أمور خمسة:

الأول: التكليف في المُنْعَى حالة الدعوى لا الجنائية، فلا تسمع دعوى الصبي والمجنون بل يدعى لها وليّهما وتسمع الدعوى وإن كان حال الجنائية حملاً.

---

قوله: «الأول الخ». شرط الأول من شروط الخمس لدعوى القتل كون المدعي بالغاً عاقلاً حالة الدعوى، وإن لم يكن كذلك حال وقوع الجنائية، فلا يسمع دعوى الصبي ولا المجنون حب الدعوى، بل يسمع الدعوى من وليّهما مع المصلحة وإن كان كل واحد منهما حملاً حال الجنائية، ولكن لا بد أن يكون حال الدعوى منفصلاً ليثبت له حق حتى يثبت الولي.

وجه الكل ظاهر.

الثاني: استحقاقه حالة الدعوى، فلا تسمع دعوى الأجنبي وتسمع دعوى المستحق وان كان اجنبياً وقت الجناية ولا تسمع دعوى استحقاق القصاص من الزوج والزوجة وتسمع دعواهما للعمد وتثبت لهما الدية.

الثالث: تعلق الدعوى بشخص (دعوى شخص - خ ل) معين أو اشخاص معينين.

وكذا وجه الشرط الثاني، وهو استحقاق المدعى أو المولى عليه حال الدعوى، فلا يسمع دعوى الأجنبي حال الدعوى وان كان غير أجنبي حين الجناية، مثل ان كان للمجنى عليه حال الجناية أخ وحصل له بعد الجناية ولد، فلا يسمع دعوى الأخ فإنه اجسبي حسي، ويسمع دعوى الولد، وان لم يكن حال الجناية موجوداً.

ويصح أيضاً دعوى المستحق وان كان موجوداً حال الجناية وكان أجنبياً غير وارث مستحق، مثل ان يكون للمجنى عليه حال الجناية أخ وابن فالأخ أجنبي فإن القصاص للولد، ومات الولد قبل الاستيفاء فصار الأخ وارثاً ومستحقاً فيصح دعواه، وهو ظاهر.

ولا يصح دعوى القصاص من زوج المجنى عليها ولا من زوجة المجنى عليه، لعدم ثبوت القصاص لهما، فلا حق لهما لأنهما أجنبيان بالسنة إليه نعم لهما دعوى العمد، فإنه اذا ثبت ثبوت لهما الدية، وهذا وضع ان لم يكن لهما القصاص ويكون لهما الدية حال العمد، وقد مر، فتذكر.

قوله: «الثالث الغ» ثالث شروط الدعوى تعلق الدعوى بشخص معين أو اشخاص معينين يمكن له استيفاء الحق، فيقال: قتله واحد من الناس لا تسمع.

فلو قال: قتله حد هؤلاء العشرة ولا عرف عينه احلفوا.  
وكذا في دعوى الغصب والسرقة أما في المعاملات فاشكال،  
ينشأ من تقصيره بالنسيان، ولا قرب لسماع.

أما لو قال: قتله حد هذه العشرة ولا اعرفه بعينه، تسمع دعواه، فله  
أحلاف العشرة، وكذا جميع من احصر عندهم، فاذا أنكروا، له أحلاف الكل،  
فاذا نكل أحدهم أو أكثر يمكن اثبات الدعوى على الماكل من غير رد اليمين، فإنه  
لم يدع العلم بقتل الماكل، فلا يمكن يمين عن أنه القاتل.  
نعم يمكن أحلافه عن أن حد هؤلاء هو القاتل.

وكذا لو ثبت عليهم بالبينة أن أحدهم قتل إن أمكن، فلا يسمع يمينهم  
حينئذ، إذ قد يحلف الكل، وهو خلاف مقتضى البينة وتكذيب لها، ولو فرض لها  
ماكل يمكن حلف غيره، فيلزم للماكل البينة  
وعكس ان يقال: لأننا كل صفة عين الله ما يعلم أنه ماقتل قاتل.

ويمكن يمينهم إذ ليس واحد منهم مكذب فكل يدعي البراءة ويحلف  
فتأمل.

وكذا يسمع دعوى الغصب لأحد من المنحصرين مثل العشرة ودعوى  
سرقته بغير اشكال، وحكمه حكم بقتل عن أحد غير معينين، لعدم أدلة صحة  
الدعوى على كل أحد مع امكانه وعدم محذور وحرص فلا يسقط لها، ويكون  
التخلص باليمين، كما مر، فتأمل.

وأما في المعاملات مثل البيع والشراء ففي سماعها اشكال ينشأ مما تقدم،  
ومن أنه في نفس الامر والاصل لا بد ان يكون بينه وبين شخص معين أو اشخاص  
معينين، فالاشتباه إما بشأ من نسيانه وهو حاصل تقصيره بالتذكر والكتابة ونحوه.  
والظاهر أنه ليس بتقصير مسقط (يسقط - خ) لدعواه، وإن فرض أنه  
تقصير، إذ محرّد تقصير شخص لم يسقط حقه، وكأنه لذلك قرب المصنف سماع

دعواه في المعاملات فتأمل، قال في الشرح: يريد أنه لو دعى أنه باع على واحد من العشرة سلعة أو اشترى منه أو اقترضه من غير تعيين في سماع دعواه هذه كسماعها في دعوى القتل اشكال، شاش من أنها دعوى مبهمة الاصل (و-خ) فيها عدم السماع لامتناع الحكم بها، واحلاف البرئ وسماعها في الحق للضرورة، أمّا في المعاملات فهو مقصر بالنسيان فالجهل مستند إليه بحلاف القتل والسرقة والغصب ومن إمكانه (١) فيحصل الحاجة ولا ضرر في الاحلاف، وفي عدم سماعها ضرر من التنازع ويشكل برّد اليمين عليه فإنه يتعذر الحلف.

ووجه الاقربة أن النسيان غير مقدور عند كثير من المتكلمين، والتكليف بغير المقدور تكليف بالمال، ويتقدير إمكان التحفظ عنه فالواقع عدمه فتوحد الضرورة التي هي المناط.

ولقوله عليه السلام برفع عن رافعي لخص والنسيان (٢)، والمراد الموازنة. ولإمكان حصول نسيان من خارج عن التقصير الذي هو المانع. ولأن ضياع الحق ضرره وهو منفي بالحديث (٣) وجزم في التحرير بالسماع. واعلم أن فرض المعاملات في الصادرة عنه وأما الصادرة عن مورثه أو وكيله فهي مسموعة قطعاً، قيل: ومبنى المسألة على سماع الدعوى المبهمة. ويمكن العرق بأن المبهم لا يعلم وقوع الفعل من المدعى عليه بخلاف هذا فإنه يتحقق وقوعه من واحد من المدعى عليهم.

ولا يخفى أنه قد يمنع أن الاصل عدم سماع الدعوى المبهمة، وطاهر ادلة السماع يشملها وامتناع الحكم لا يستلزم عدم استماع، كما في التي تسمع والضرورة

(١) عطف على قوله: من أنها دعوى مبهمة الخ

(٢) الوسائل باب ٣٧ حديث ٢ من أبواب فروع الصلاة ج ٤ ص ١٢٨٤.

(٣) راجع حوالى اللآلي ج ١ ص ٢٢٠ وص ٣٨٣ وج ٢ ص ٧٤ وج ٣ ص ٢١٠.

لا ترفع الامتناع، على أنها مشتركة، وقد يمنع لامتناع أيضاً فإنه قد يحكم بالخروج عن المهدة على الباكل ويحكم بالعدى على تقديره.

وان اراد الحكم على شخص وثبوت الحكم عليه فقد يمنع كون ذلك سبباً لعدم سماع الدعوى.

ولا اشكال من جهة عدم مكان الرد، وقد يتعذر الرد، كما في مواضع مثل الدعوى المبهمة، والقتل والغصب وسرقة وعبرها.

وتقدير الاقربى - وعدم كلام عليه - يدل على ضعف وجه اشكال (الاشكال - خ) عدم السماع فلا ينبغي منه ابقاء الاشكال برء اليمين، وينبغي دفع وجه عدم السماع، فتأمل.

وان عدم السماع ليس بمسبب لعدم النسيان غير مقدور وهو مكلف به حتى يندفع بأنه مقدور ومكلف، بل للاهم وغيره، كما مر.

وانه كان الأولى ان يقول: تكليف بعدم النسيان الغير المقدور تكليف بالمحال، وأنه على تقدير وجود النسيان وكان مكلفاً بالتحفظ الممكن لا يصير سبباً للسماع، وبمجرد الوقوع لا توجد ضرورة، وعلى تقديرها ليست هي المناط والعلة فيما تسمع، بل الاجماع وعدم هدر الدم والجراة على القتل بالحقية، وأخذ مال الناس سرقة وغصباً.

وان الخبر لا يدل على سماع الدعوى، لأن عدم السماع ليس بمؤاخذه مرفوعة.

وان امكان حصول نسيان من غير تقصير لا يدل على وقوعه وسماع دعواه في كل المعاملات (١) للنسيان على أي وجه كان.

(١) في السجدة المطبوعة وبمصر السجدة مطبوعة (في الكل للمعاملات النسيية).

ولو اقام بيّنة سمعت وافادت لبوث لو خصّ القاتل احدهما.  
ولو ادعى على جماعة يتعذّر اجتماعهم كأهل البلد لم تسمع.

وأن ضياع الحق جتيد فهو دليل، مع عموم سماع الدعاوي، فجزم التحرير  
لأبأس به.

وكأنه يعرف الاجماع في سماعها إذا كانت صادرة عن المورث والوكيل  
والموصي.

وأنه كان ينبغي تقديم (قيل) على قوله: «واعلم» (١) وأن الفرق جتيد (٢).  
قوله: «ولو اقام بيّنة الخ». لو ادعى على واحد من الجماعة المحصورة  
مثل العشرة، واقام على ذلك بيّنة سمعت الدعوى ويثبتها ايضاً، وافادت البيّنة  
اللوث لوعين احدهما بعد ذلك القائل المدعى عليهم أي عين المدعى أو الشاهد  
القاتل من بينهم، بأن يقول بعد ذلك: قد عرفت هذا هو القاتل (٣) افادت اللوث  
للحاكم اذا حصل له الظن وترتب حكم اللوث عليه ظاهراً، على تقدير تعيين  
المدعى، وأما على تقدير تعيين الشاهد فشكر، لأن حكمه مفتقر إلى علم الملّهي بما  
يدعيه ليتمكن من اليمين، والفرض عدم علمه بتعيين المدعى عليه، إلا أن يريد أن  
اللوث يحصل، فإن وجدت الشرائط بعده يترتب عليه جميع احكامه وإلا فلا،  
فتأمل.

قوله: «ولو ادعى على جماعة الخ». وجه عدم سماع دعوى القتل على  
جماعة يتعذّر اجتماعهم على قتل شخص عادة كأهل بلد كبير، ظاهراً، وهو قضاء  
العادة، والعقل يحكم بكذب المدعى في دعواه فكأن الحاكم عالم بأنه كاذب

(١) يعني وينبغي تقديم قيل ومبنى المسألة الخ في كلام الشارح رحمه الله على قوله: واعلم أن فرض

المعاملات الخ.

(٢) يعني أن الفرق في قول الشارح: ويمكن الفرق ما للهم الخ.

(٣) جواب لقوله فكمس مرة: لو ادعى الخ.

ولو ادعى أنه قتل مع جماعة لا يعرف عددهم سمعت وقضى بالصلح.

الرابع: تحرير الدعوى في كونه عمداً أو خطأً أو شبهاً به وانفرد القاتل واشتراكه، وفي سماع الدعوى المطلقة نظراً، اقربه السماع ويستفصسه الحاكم، وليس تنقيناً بل تحقيقاً للدعوى ولو لم يبين طرحت ولم يحكم بالبيّنة عليها.

فكيف يسمع دعواه، وإن ادعى الشهود.

وكذا وجه عدم سماع دعواه على عاتق في زمان قتل المقتول عن ذلك المكان بحيث يحكم العقل بامتناع كونهم مع فحكم الحاكم بكذبه، لامتناع القتل منه بالعرض.

ولو رجع عن ذلك إلى ممكن صحت دعواه ويسمع منه إذا الكذب في مادة لا يستلزم الكذب دائماً، حتى يلزم منه عدم سماع دعواه الممكنة وهو طاهر. قوله: «ولو ادعى أنه قتل الح» إذا ادعى شخص أنه قتل مورثه اندي يستحق هو الدم بمشاركة مع من حدة لا يعرف اعيانهم ولا عددهم، سمعت دعواه، سواء قاله عمداً أو خطأً أو شبهه، فإن أثبت بالشهود أو الاقرار أو بالتكول عن اليقين أو به وبيمينه لمردودة، قضى بينها بالصلح، فإنه لا يمكن القود، وهو ظاهر، للاشتباه، ولا الدبة لعدم العلم بشريك القتل حتى يعلم حصة كل واحد من المدعى عليهم منها، فتأقل.

قوله: «الرابع الخ»، راع الشرائط (لشروط - ح) تحرير الدعوى وتفصيلها وتحققها أنه قتل عمداً أو شبهه (شبهاً به - خ) أو خطأً، وانفراد القاتل وشركته بمعنى أنه يبين أن المدعى عليه كان مفرداً أو معه غيره. دليله أن حكم الحاكم موقوف على تحرير الدعوى وتفصيلها فلا بد من

ذلك حتى يمكن الحكم.

وفيه تأمل، اذ يحتمل ان يسمع ثم يفصله الحاكم للحكم لا ان يرذ بمجرد اجماله.

وكأنه لذلك قال (١): وفي سماع دعوى لمصلحة نظر، اقربيه السماع، ويستفصله الحاكم هل هو خطأ أو عمد أو شبهه، وكان من مرداً أو معه احد. وليس هذا من باب التلقين المهي عنه، بل تحقيق للدعوى، اذ قد يكون جاهلاً مع كون الدعوى في اصلها معصلاً محرراً، ويمكن الحكم، فلو لم يسمع لزم امقاط الحق.

ويؤيده ما تقدم في سماع للدعوى مع اجمالها في الخطة، فويش حكم بمقتضاه، وان لم يبين يعلم انه يحمل لا يمكن الحكم فتطرح الدعوى، ولو كانت عليه بيته، فلا يحكم بها له.

وفيه تأمل، اذ يحتمل ان يقال: يلزم في الدعوى لمصلحة باعتبار العمد والخطأ والشبه، الدية إما صلحاً أو يقال أنها الأقل، فإنه إما عمد أو شبهه أو خطأ، وعلى الاول القصاص، وعلى الاخيرين الدية، فهي الغالب والأقل، فإن النفس أعز من المال عقلاً وشرعاً وعرفاً، ولأن الأصل والظاهر عدم عمد، ويكون في ماله، لأن إرام العاقلة خلاف العقل والنقل ظاهراً، إلا في المصوص، وليس هنا. وباعتبار الانفراد والشركة الظاهر لانفراد، إلا ان يدعي الشركة، فعليه البيان.

ويحتمل الصلح في هذه الصور أيضاً، كما اذا ادعى أنه قتله مع جماعة لا يعرف عددهم، فإنه قد حكم به بالصلح عن مقدار من الدية.



الخامس: عدم التناقض، فوادعى على شخص الانفراد ثم ادعى على غيره الشركة لم تسمع الثانية وكذا لو ادعى على الثاني الانفراد ولو اقر الثاني ثبت حق المدعي

وبالجملة الصلح غير بعيد مع الاجال، فتأمل.

ولهذا قال في الشرح - بعد تقرير الاشكال مع قوة القضاء بالصلح حسماً للفساد -: ووجه اقربية السماع منع نضاه اللازم، فإنه اذا استفصل وميز حكم بالمعلوم، ومنع أنه تلقين، بل هو تحقيق الدعوى وليس محرماً بل من حمة واجبات الحكم.

ثم لا يحى ما في العبارة، فإنه جعل تحرير الدعوى شرطاً رابعاً في سماع دعوى القتل ثم حكم بعدم الإشتراط، حيث قال: الاقرب السماع، فكأنه شرط عند غيره أو أنه توقم كونه شرطاً، ولم يشترط فالمراد بالشرائط، هي التي قبل أنها شرط، لا أنها شرائط عنده، فتأمل.

قوله: «الخامس الخ». خمس شروط الدعوى عدم التناقض فيها، ولو كانت مشتملة عليه لم تسمع، مثل ان ادعى على شخص انفراده بقتل مورثه ثم ادعى اشتراك غيره معه في ذلك أو بفراد غيره، لم تسمع الثانية لتكذيب الاولى آياها.

ثم ظاهر العبارة بشعر مسمع الاولى لورجع اليها.

وفيه تأمل: لوحد التناقض، فإن الثانية تكنها كالعكس.

ألا ان يقال، إنه كانت أولاً فلا تسمع الثانية، لأنها حصلت بعدها، وفيه

تأمل.

هذا ان لم يكن حذف على لأولى، ولم يمض الحكم، والآفع الامضاء، فلا

اثر للتناقض على ما يفهم من شرح الشرائع.

ويمكن ان يؤخذ باقراره ثانياً فيغرم في بعض الحكم كما اذا اعترف بأن

ولو ادعى العمد ففسره بالخطأ أو بالعكس لم تبطل دعوى اصل القتل.

ولو قال: ظلمته بأخذ المال وفسر بكذب الدعوى والقسامة استرد، ولو فسره (فسر-خ ل) بأنه حنفي لا يرى القسامة لم يعترض، وكذا لو قال: هذا المال حرام، ولو فسره (وفسره-خ ل) بنفي ملك الباذل

الحكم كان ظلماً فيؤخذ بمقتضى اقراره هذا مع عدم تصديق الشافي المدعى (عليه-ظ) في دعواه ومعه فقال المصنف ثبت حق المدعى عليه، فإنه مؤاخذ باقراره، لأنه لم يكذبه بل سلمه، ولا ينافيه الدعوى الاولى، اذ قد يكون غلط او نسي.

وعميل ان لا يكون له ذلك باقراره ودعواه الاولى فتأمل.

وكذا البحث لو اقر الاول.

ويشكل لو اقرامعاً، فيحتمل مؤاخذه من استقر عليه المدعى، بأن يكذب احدهما ويصدق الآخر وعدم مؤاخذه لو اقرامعاً، واخذ الدية منها. هذا بحسب الظاهر وأما بالنسبة إلى نفس الامر فهم مكلفون بما بينهم وبين الله.

قوله: «ولو ادعى العمد الخ». لو ادعى قتل مورثه عمداً ففسره وبيته بحيث علم أنه خطأ أو شبيه عمد أو بالعكس، لم تبطل دعوى قتله بل يثبت له مقتضى تفسيره، اذ قد يشتبه على الانسان مفهوم احدهما بالآخر والغالط فيه معذور.

وظاهر قوله: لم تبطل دعوى اصل القتل، أنه يسمع دعواه وتفسيره بعد ذلك بأي شيء فسره والظاهر الاول، فتأمل.

قوله: «ولو قال: ظلمته الخ». اذا قرر المدعي بعد القسامة واحد المال

فان لم يعين المالك اقر في يده وآلا دفعه إلى من عيّنه، ولا يرجع على القاتل من غير بيّنة.

على أنه دية: غلطت في حق هـ المنكر، بل القاتل غيره، اخذ المال منه، ولزمه رده إلى أهله.

وان قال: ظلمته بأخذ مال أو هذا المال حرام استغسر، فان قال: لأنني كنت كاذباً في لدعوى والقصة، استرد منه المال، واعطى لصاحبه، وان قال: لأنني حنفي لا أرى القصة واليمين للمدعى، فأحده ظلم وبغير حق، لم يتعرض له يعنى المال له ولا يؤخذ منه، ولا يؤمر بالرد، فان حكم الحاكم واجتهاده مقدم على اجتهاد المدعى، فبانضمام الحكم صار المال له، هكذا قيل.

وفيه تأمل واضح، أد لم يصح: لك بحكم الحاكم واجتهاده حلالاً لشخص مع اعتقاده واجتهاده أنه حرام، أو تقليده لجهتد القاتل بذلك.

وبالحملة، هذا الدليل لا يوافق اصولنا، نعم يوافق اصول الخمسة، فانهم يقولون انّ مدعي (١) الكاذب لعالم مكذبه اذا حكم له الحاكم بالمال بالشهود الزور يملك ذلك المال.

وأنه اذا اراد الحاكم شهادة رائي الهلال، يأكل لو كان رمضان ويعمل بحكم الحاكم لا بعلمه، فتأمل.

ولعلّ الدليل أن الفرض موافقة الحكم لنفس الامر، فالمال له في نفس الامر وباعتقاده أنه ليس له باعتبار جهاد مجتهد مخطئ لا يخرج عن ملكيته.

نعم يشكل الأمر لو اعتقد أنّ الصحيح الموافق هو مذهب الحنفية ولا يحكم (لا يحل - خ) بحكم غيرهم، فتأمل.

وكذا لا يعترض لو قال: نه حرام لاحتمال اعتقاد غلطه، كما مر.

(١) هكذا في جميع النسخ، وليس الصواب (المتهم).

## البحث الثاني: فيما تثبت به الدعوى

وفصوله ثلاثة:

### الأول: الاقرار

وتكفي المرة على رأي من البالغ العاقل المختار الحر فلو اقر الصبي

وفيه تأمل، فإن ظاهره اقرار بعدم ملكيته له، فيؤاخذ به، إلا ان يفسره بوجه لا يستلزم التحريم، كما مر.

نعم لو فسر به بوجه صحيح كفي ملكية النازل المدعى عليه، يحكم بأنه حرام عليه، وليس له مثل، قال (ي-ح) ظيمته وفسره بالكذب، فان لم يعين له مالكا اقر في يده، فيحتمل ان يكون ضامنا، لأنه مأخوذ بغير وجه شرعي، وان كان غير عالم وعامد، فيكون أمانة شرعية فتكون مضمونة، وان تكون أمانة حقيقية، فلا تكون مضمونة، للاصل، فتأمل.

ويحتمل ان يأخذه الحاكم، لأن يده ليست بيد شرعية، فيأخذه الحاكم ويحفظه حتى يظهر صاحبه، فان آيس تصدق وصمن كسائر الاموال التي لا ملك لها.

وان اقر له بمالك غائب فثل ماسبق.

وان اقر بمالك حاضريمكن تسليمه به يكلف بدفعه إليه ولا يرجع بعوض هذا المال الذي اقر به، أنه لغير المدعى عليه (١) مع اصراره على حقية دعواه بمجرد اقراره أنه لغيره.

نعم يرجع باقراره أيضا أو بالبيّنة الشرعية على ذلك فيؤخذ منه بدله.

قوله: «وتكفي المرة الخ». يعني اذ اقر من يصح منه الاقرار صيغ، بأن

(١) متعلق بقوله. ولا يرجع.

أو المجنون أو السكران أو المكره أو العبد لم يثبت، ولو صلتق المولى عبده ثبت ولو اعترف السفیه أو المفلس بالعمد لزم ولا يقبل في الخطأ في حق الغرماء بل في حقه (بل في حق نفسه - خ ل) لو زال (لزوال - خ ل) حجره.

يكون بالغاً عاقلاً، حرّاً، مختاراً، بل غير سفیه أيضاً ان كان بما يوجب المال، فإن اقرار الصبي، والمجنون، والمكره، والسكران، والمملوك، والسفیه بما يوجب المال لا يصح، فلا مؤاخنة على احدهم، ولا يثبت عليهم شيء وذلك طاهر. وقد مرّ ما يمكن فهم ذلك منه.

ويدل على عدم سماع اقرار المملوك، الخبر بخصوصه.

رواه ابو محمد الوائلي، قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قوم ادّعوا على عبد جناية تحيط برقبته، فأقر العبد بها؟ قال: لا يجوز اقرار العبد على سيده، فان اقاموا بينة (البينة - قل) على ما ادّعوا على العبد أخذ العبد بها أو يقتديه مولاه (١).

لكن إذا أقره مولاه أيضاً بما أقر المملوك، فهو مقبول، يؤخذ به، فان الحق لا يعدوهما.

وإذا أقر السيد بما يوجب قصاص على مملوكه لا يقبل، وهو ظاهر. وإذا أقر بما يوجب الدية على رقبته، فيمكن القبول، لأنه في ماله فيقبل، فتأمل.

وإذا اعترف السفیه والمدّلس بما يوجب القصاص فهو مقبول، لعدم أدلة قبول الاقرار إلا ما خرج بدليل ولا دليل هنا، وانما الدليل على عدم قبوله في السفیه بما يوجب المال مطلقاً وفي المدّلس بالنسبة الى الاعيان التي حجر عنها.

(١) الوسائل ب ١٣ حديث ١ من ابرار دعوى القتل وبه يثبت به حديث ١ ج ١٩ ص ١٢١.

فلو اقر السفية بغير العمد لا يقبل.

واذا اقر المفلس بما يوجب المال على نفسه يقبل وان كان حال حجره، ولكن لا يشاركه الغرماء في الاعيان الموجودة في قوله (١): (لو زال حجره) تسامح هذا.

ودليل ما اختاره المصنف من ثبوت بقتل بالاقرار مرة - كما هو رأي الاكثر على ما قيل - هو عموم ادلة قبول الاقرار مثل اقرار العقلاء على أنفسهم جائز (٢)، وغيره مما مر من العمومات وخصوص الروايات الدالة على اخذ المقر والحكم عليه بمجرد المرة.

مثل ما في حكاية قضاء الحسن عليه السلام: (فلما اقر الرجل الخارج من الخربة ويده سكين متلظحة بالدم وفيها رجل مذبوح قضى لغير المؤمنين عليه السلام بالقود فأقر بأنه القاتل قبل منه واسقط القود (٣)، وما يدل على أن (كون - خ) دية اخطأ على المقر (٤)، فان المذكور فيها، الاقرار مرة لا أزيد.

وما يدل على حكم انه لو اقر واحد باعمد والآخر بالخطأ (٥). وما في صحيحة زرارة الآتية من ان شخصاً أقر بأنه القاتل بعد ان شهد جماعة على غيره، انه القاتل (٦)، وغير ذلك.

(١) يعني المصنف.

(٢) عوالي اللآلي: ج ١ ص ٢٢٢ وح ٢ ص ٢٤٢ وح ٣ ص ٤٤٢ طبع مطبعة مبيد الشهداء، قم.

(٣) راجع الوسائل باب ٤ من ابواب دعوى القتل ج ١٩ ص ١٠٧ والحديث منقول بالمعنى.

(٤) لعله مستفاد من باب ٥ من ابواب دعوى القتل من الوسائل ج ١٩ ص ١٠٨.

(٥) راجع الوسائل باب ٣ من ابواب دعوى القتل ج ١٩ ص ١٠٦.

(٦) راجع الوسائل باب ٥ من ابواب دعوى القتل ج ١٩ ص ١٠٨.

ولو أقر بقتله عمداً فإقرار آخر بقتله خطأ تحيّر الولي تصديق  
أحدهما ولا سبيل له على الآخر.

ولعلّ دليل اشتراط المرّتين، الاحتياط في الدعاء، وقد علم ضعفه ممّا  
تقدم.

قوله: «ولو أقر بقتله عمداً الخ»، لعلّ دليل تحيّر ولي الدم في تصديق  
من أقرّ أنه قتل مورثه خطأ، ومن أقرّ أنه قتله عمداً أنّ كل واحد مقرّ فيؤخذ به، ولا  
يمكن اخذ الجميع للثنائي بين لاقرارين، وإذا صدق أحدهما، لا سبيل له على  
الآخر، ولا سبيل للمأخوذ أيضاً عن غيره.

وتدلّ عليه أيضاً رواية الحسن بن صالح، قال: سألت أبا عبد الله  
عليه السلام، عن رجل واحد مقتولاً فجاء رجلان إلى وليّه، فقال أحدهما: أنا قتلت  
عمداً، وقال الآخر: أنا قتلت خطأً؟ قال: إن هو أخذ (بقول - خ) صاحب العمد،  
فليس له على صاحب الخطأ سبيل، وإن أخذه يقول صاحب الخطأ، فليس له على  
صاحب العمد سبيل (١).

ولا يضرّ الضعف بالحسن، لما مرّ (٢)، ولعدم الخلاف في الحكم على  
الظاهر.

وان ياباها في الجملة صحبة زرّة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال:  
سألت عن رجل قتل فحمل إلى الولي، وجاء قوم فشهدوا عليه (فشهد عليه  
شهود - ثل) أنه قتل (قتله - خ) عمداً فدفع الولي القاتل إلى أولياء المقتول ليقاد به  
فلم يترعوا (٣) حتى أتاهم رجل فأقر عند الولي أنه قتل صاحبهم عمداً، وإن هذا  
الرجل الذي شهد عليه الشهود يرى من قتل صاحبكم (صاحبه - ثل) فلا تقتلوه به

(١) الوسائل باب ٣ حديث ١ من باب ما يثبت به البعوى ج ١٩ ص ١٠٦.

(٢) من قوله قدس سره: أن كل واحد مقرّ الخ.

(٣) يعني فلم يترعوا.

ولو اقر الثاني بقتله ورجع الاول درى عنها القصاص والدية  
واخذت الدية من بيت المال.

ونحنوني بدعه؟ قال: فقال ابو جعفر عليه السلام: ان اراد اولياء المقتول ان يقتلوا  
الذي اقر على نفسه فليقتلوا، ولا سبيل لهم على الآخر ثم لا سبيل لورثة الذي اقر  
على نفسه على ورثة الذي شهد عليه، وان ارادوا ان يقتلوا الذي شهد عليه، فليقتلوا  
ولا سبيل لهم على الذي اقر ثم ليؤد الدية، الذي اقر على نفسه إلى اولياء  
(المقتول - خ) الذي شهد عليه نصف الدية، قلت: رأيت ان ارادوا ان يقتلوهما  
جميعاً؟ قال: ذاك لهم، وعليهم ان يدفعوا إلى أولياء الذي شهد عليه نصف الدية  
خاصة (خاصاً - ثل) دون صاحبه ثم يقتلونهما، قلت: ان ارادوا ان يأخذوا الدية؟  
قال: فقال: الدية بينهما نصفان لان احدهما اقر، والآخر شهد عليه، قلت: كيف  
جعلت لأولياء الذي شهد عليه على الذي اقر نصف الدية حيث قتل ولم تجعل  
لأولياء الذي اقر على أولياء الذي شهد عليه ولم يقر؟ قلت: فقال: لان الذي شهد  
عليه ليس مثل الذي اقر، الذي شهد عليه لم يقر ولم يبرء صاحبه والآخر اقر وبرأ  
صاحبه فلزم الذي اقر وبرأ صاحبه ما لم يلزم الذي شهد عليه ولم يقر ولم يبرأ  
صاحبه (١).

قوله: «ولو اقر الثاني بقتله الخ». اذا اقر رجل بقتل مقتول ثم اقر الآخر  
بأنه القاتل دون ذلك ورجع الأول عن انه قتل بل انكروا وظهروا لاقراءه عذراً درى  
عنها القصاص والدية - أي ليس عليهما شيء من القصاص والدية، ولي (٢) الدم  
الدية من بيت المال.

دليله قضاء الحسن عليه السلام مشهور رواه علي بن إبراهيم، عن أبيه،

(١) الوسائل باب ٥ حديث ١ من ابواب دعوى القتل ج ١٩ ص ١٠٨.

(٢) هكذا في النسخ كلها - ولعل حق العبارة: وروي الدم الدية الخ.



## الفصل الثاني: (في-خ) البيّنة

وشروطها (شرطها-خ ل) أربعة.

(الأول) العدد: ولا يشبث موجب القصاص إلا بعدلين وان

قال: اخبرني بعض اصحابنا رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام قال: اتى أمير المؤمنين عليه السلام برجل وجد في خربة ويده مكين متلطح (ملطح- ثل) بالدم، وإذا رجل مذبوح تشخط في دمه، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: ما تقول؟ قال: انا قتلت؟ قال: اذهبوا به فاقيدوه به، فما ذهبوا اقبل رجل مسرع فقال: لا تعجلوا وركبوه الى أمير المؤمنين عليه السلام، فمردوه فقال: والله يا أمير المؤمنين ما هذا قتل صاحبه، انا قتلت، فقال أمير المؤمنين عليه السلام للأول: ما حملك على اقرارك على نفسك؟ فقال: يا أمير المؤمنين ~~وما كنت أستطيع ان اقول وقد شهد علي امثال هؤلاء الرجال واحذوني ويده مكين ملطح بالدم والرجل متشخط (يتشخط- ثل)~~ في دمه وانا قائم عليه وخفت الضرب فاقررت وانا رجل كنت ذبحت بجنب هذه الخربة شاة فاخذني البول ودخلت (مدخلت- ثل) الخربة فوجدت الرجل متشخطاً في دمه فقممت متعجباً فدخل هؤلاء علي فاخذوني؟ فقال أمير المؤمنين عليه السلام: خذوا هذين واذهبوا بها إلى الحسن وقولوا له: ما الحكم فيها؟ قال: فذهبوا الى الحسن عليه السلام وقصوا عليه قصتها فقال الحسن عليه السلام: قولوا لأمر المؤمنين عليه السلام: ان كان هذا ان كان ذبح ذلك فقد أحيا هذا قال الله عز وجل: «وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَمَّا أَحْيَا النَّاسَ حَيًّا» محلاً (بجلا-ح ثل) عنها واخرج دية المذبوح من بيت المال (١).

قوله: «ولا يشبث موجب القصاص الخ»، أي لا يشبث القتل الذي

(١) الوسائل باب ٤ حديث ١ من باب دعوى القتل ج ١٩ ص ١٠٧ ولم يورده بشماحه ولم يثر على

قطعه في محله آخره فلاحظ وتبع الآية بشرطه في المائدة: ٣٢.

عفا عن (على - خ) مال ويثبت ما تجب به الدية بهما ورجل وامرأتين وبشاهد ويمين كالخطأ والمأومة والهاشمة وغيرها.

ولو شهدت بهاشمة مسبقة بإيضاح لم يثبت الهشم في حق الأرض كما لم يثبت الايضاح.

ولو شهدت أنه رمى زيدا ففرق فأصاب غيره خطأ ثبت الخطأ.

يوجب القصاص إلا برجلين عدلين وإن عفا عن المال بأن قال: عفوت على المال مقدار الدية وغيره.

وإن أوجه على نفسه بتدروشه فلا يثبت لعبرهما، مثل رجل وامرأتين، ورجل ويمين وقد مر دليل ذلك فإن الأول: كناية يثبت به جميع ما يمكن اثباته وغيره إنما يثبت به المال وقد مر دليل ذلك مفصلاً فتذكر فيثبت به. أي بالجميع. القتل خطأ وشبه العمد، فإن مقتضاهما المال، وقد مر أنه يثبت به. ولا يثبت بالنساء فقط، وهو أيضاً طهر ممتاً تقدم.

وكذا يثبت به جميع الجراحات لموجبة للدية والأرض، مثل المأومة، والهاشمة وغيرهما من التي لا يشرع فيها القصاص، مثل الجائفة والمتقلة وكسر العظام، لما تقدم.

قوله: «ولو شهدت بهاشمة الخ». أي إذا شهدت امرأتان ورجل أو رجل مع يمين الملهي - فتأنيث (شهدت) باعتبار المرأتين لكثرة أو باعتبار الجمعية - بالهاشمة التي توجب الأرض والدية ولا توجب القصاص مسبقة بموضحة لم يثبت الهشم في حق الأرض كما لم يثبت الايضاح أصلاً.

أما عدم اثبات الايضاح، فلما مر.

وأما عدم اثبات الهاشمة، فلأنه شهادة واحدة فلا يمكن اثبات بعضها ورة

البعض.

(الثاني) خلوص الشهادة عن الاحتمال: مثل ضربه بالسيف فمات أو فأنهر دمه فمات أو فأجراه فمات في الحال أو لم يزل مريضاً حتى مات وإن طالّت المدة أو ضربه فأوضحه هذه ولو قالوا (قال - خ ل) أوضحه مطلقاً ووجدت موضحتان فالدية ولو قال اختصما ثم افترقا وهو مجروح أو ضربه فوجدناه مشجوجاً أو فجرى دمه لم يقبل ولو قال اسال

أما لو شهد رجل وامرأتان انه رمى سهماً الى زيد فوصل إليه وقتله فرق منه - أي خرج منه - ووصل إلى عمرو فقتله أيضاً من غير قصد وعمد فقتل عمراً خطأ يشبّه الخطأ فيه ولا يثبت العمد والقصاص لانها شهادتان مستقلتان يمكن قبول احدهما دون الاخرى.

وفي الأول تأمل كما يفهم من التحرير، قال فيه: ولو شهدت رجل وامرأتان على هاشمة مسبوقة بایضاح لم تقبل في الهاشمة في حق الارش، ولو شهدوا بأنه رمى عمداً الى زيد فرق السهم واصاب، يثبت الخطأ، لان قتل عمرو منعصل عن قتل زيد فتغايروا، اما المشم فلا يفصل عن الايضاح فكانت الشهادة واحدة وقد سقط بعضها فيسقط الباقي على اشكال ولو قالوا: اشهد انه أوضح ثم عاد بعد ذلك وهشم أو ادعى قتل خطأ فشهدوا وذكروا الكيفية، قبلت ولا يثبت الموضحة لانها موجبة للقصاص ولم يثبت برجل وامرأتين كما لا يثبت قتل زيد لانه عمد موجب للقصاص، ويثبت قتل عمرو لانه خطأ موجب للمال، اذ شهادة مركبة وجد مانع من قبولها في بعض آخر، ولا يلزم منه منع الباقي مع عدم المانع، وهو ظاهر.

واعلم انه قال في الشرح: ضمير (شهدت) راجع الى البيئنة المعهودة أي الرجل والمرأتان والرجل واليمين، وفيه تأمل.

قوله: «الثاني خلوص الشهادة الخ». ثاني الشروط الاربعة - لاثبات

دمه فمات قبلت في الدامية ولو شهد بانه جرح وأجرى الدم لم يقبل حتى يشهد بالقتل.

ولو شهد بانه (أنه - خ ل) قتله بالسحر لم يقبل.

القتل بالبيّنة - خلوص شهادة الشهود من احتمال عدم القتل ويكون صريحاً في ذلك بحيث لا يحتمل غيره، مثل ان يقول الشاهد: ضَرَبَ الجاني المقتول بالسيف فمات، أو قَاتَه دَمَهُ فمات، أو فاجرى دمه فمات في الحال، أو قال: ولم يزل كان مريضاً بعد ذلك حتى مات سواء كانت مدة المرض طويلة أو قصيرة، سمعت الشهادة وثبت بها القتل.

وكذا يثبت الموضحة لو قال الشاهد: ضربه فاوضحه هذه الموضحة. ولو قال الشهود اوضحه ولم يبيّنوا الموضحة بل اطلقوا أو وجدت فيه موصحتان، فاللازم هي الدية لا القصاص لعدم التعيين، فان القصاص لا بد له من تعيين المحل ومقدار الشبهة طوياً وعرضاً كما مرّ ويدون التعيين لا يمكن، وهو ظاهر. ولو كانت موضحة واحدة أو عيوها، فالقصاص.

ولو قال الشاهد: اختصم الحاني وصحى عليه ثم افترقا والهنى عليه مجروح، أو ضربه فوجدناه مشجوجاً أو قال: فجرى دمه، لم يقبل هذه الشهادة للقتل والجرح لعدم الصراحة واحتمال حصولها من غير ضرب لجاني المدعى عليه، وهو ظاهر. ولو قال الشاهد: اسال دمه فمات، قبلت الشهادة بالقتل في الجراحة الدامية، بل هو مثل من أجرى دمه فمات، كأنه اعادة لدامية، فتأمل.

ولو شهد الشاهد للقتل بانه جرحه وأجرى دمه، لم تقبل حتى يشهد بالقتل بان قال: فمات به ونحو ذلك.

ولو شهد بانه قتله بالسحر لم تقبل إذ لا يمكن العلم بذلك سواء قلنا ان للسحر حقيقة ام لا.

وفيه تأمل اذ قد يعسم بقرائن كما يحكون: انه يجبيء رجل ويقرأ في مقابله

(الثالث) الاتحاد: فهو يختلفا في الزمان أو المكان أو الآلة لم يثبت وفي كونه لوثاً اشكال، ينشأ من التكاذب.  
ولو شهد احدهما بالاقرار والآخر بالفعل لم يثبت و(لو-خ) كان لوثاً.

شيئاً ليموت ونحو ذلك، وقد يحصل العلم بأن الموت بسحره وسببه كما يحصل ذلك بغيره.

قوله: «الاتحاد فلو اختلفا الخ»، ثالث شروط البيّنة اتحاد الشهادة في الزمان والمكان والآلة وغيرها ممّا يتفاير به الشهادة.

فلو اختلف الشاهدان فشهد احدهما بالقتل يوم الجمعة والآخر في يوم السبت أو شهد احدهما بالقتل بالسوق، والآخر في المسجد أو شهد احدهما بالقتل بالمثل والآخر بالمحمد لم يثبت بها شيء، وهو ظاهر.  
لانه لا بد من قول عدلين على امر واحد حتى يثبت وليس كذلك.  
ولان قول كل واحد يستلزم كذب الآخر فهما متعارضان فيسقطان معاً فصار كعدم الشهود، لا شك في ذلك.

لكن في كونها لوثاً للمحاكم فيترتب عليه احكامه؟ اشكال، لما مر من التكاذب، فوجودهما كالمعدم، ومن انه قد حصل الشاهد الواحد، واللوث يحصل به، ولانها شريكان في اثبات مطلق قتل فيحصل للمحاكم الظن بذلك، فللمدعي ان يعين ويفعل القسامة.

ويمكن ان يقال: ان حصل للمحاكم علامة رجح بها قول احدهما ويظن صدقه وكذب الآخر فيكون بمنزلة شاهد يحصل به البوث، والا فلا، مثل ان يكون احدهما اكثر ضبطاً وتحققاً أو اكثر اختلاطاً، ونحو ذلك.

وبالجملة، الظاهر، المدم بمجرد الشاهدين للتعارض والتكاذب فصارا كأن لم يكونا، فتأمل.

قوله: «ولو شهد احدهما الخ»، لو شهد احد العدلين بانه لقر الجاني بانه

ولو شهد أحدهما بالاقرار بمطابق القتل والآخر بالاقرار بالعمد  
ثبت أصل القتل وصدق الجاني في العمدية وعدمها.

قتل فلتاً، والآخر شهد بأنه رآه بأنه قتله، لم يثبت القتل هنا أيضاً لعدم توارد  
الشهادتين على امر واحد، نعم يحصل بها السوٲ لعدم التعارض والتكاذب  
لاحتمال صحتها وعدم المناقاة بينهما فللمدعي لقسامة.

قوله: «ولو شهد أحدهما بالاقرار الخ». ولو شهد أحد الشاهدين باقرار  
شخص بأنه قتل شخصاً عمداً، والآخر شهد بأنه أقرباًه قتله، يثبت أصل القتل  
لأنه مشترك بينهما فصار عليه شاهدان مقبولان لا أن أحدهما زاد على الآخر بقوله:  
(أقرب بالعمد)، ولا منافاة ولا تكاذب لاحتمال أن أقرب عند أحدهما بالعمد وعند  
الآخر بالمطلق.

ولو اتفقا في الزمان أيضاً، لا تكاذب لاحتمال سماع الزيادة أحدهما دون  
الآخر، ولهذا زيادة أحد الراويين، مقبولة.

نعم إن تكاذباً، فيقول أحدهما: ما قال عمداً، وقال الآخر: ما قاله  
تكاذباً في وصف زائد ويبقى المشهود عليه المتفق عليه باقياً.

ويحتمل حل قول الثاني على غفلة فيلزم المقر الجاني، على البيان ولا يسمع  
إنكاره أصل القتل ويسمع.

ويصدق في تعيين العمد، والخطأ، ولشبهه، ولكن يكون في الثاني أيضاً،  
النية في ماله لثبوته باقراره.

وقد يثبت بالأصل، وبالنصوص ذلك، ويمكن الاجماع أيضاً عليه، فتأمل.  
واعلم أنه يحتمل اللوث في العمد إذا ادعى الولي ذلك إذا لم يكن بينها  
تكاذب كما في المسألة الآتية، فينبغي حل كلام المصنف على التكاذب.

ولكن لم يبق ثبوت أصل القتل - كما في المشاهدة - مع اختلاف المكان أو  
العمد والخطأ، ومع عدمه يثبت اللوث.

ولو شهد (أحدهما - خ) بالقتل عمداً والآخر بالمطلق ثبت اللوث وحلف المدعي القسامة.

الآ إن يقال: اللوث إنما يكون في القتل مع ما يدل على ظن الحاكم لا في اقرار المدعي عليه، وهذا هو الفرق بين الشهادة بالقتل العمد، والشهادة بمطلق القتل، وبين الاقرار بالقتل عمداً، والاقرار بالقتل مطلقاً حيث يثبت في الأول اللوث مع دعوى المدعي ذلك ونكر للمدعي عليه ومع عدمها يثبت مطلق القتل. وكذا لو لم يفعل القسامة ويقنع بثبوت الأصل فيأخذ الدية. ويثبت في الثاني أصل القتل مطلقاً لعدم التكاذب، إذ لا منافاة بين المطلق والمقيد.

هذا الفرق مع ثبوت اللوث في الإقرار ظاهر لا كلام فيه، لكن الكلام فيه الآ إن يدعى الإجماع على ذلك، وإن اللوث خلاف القواعد وأما يثبت فيها نص عليه ولا نص في الإقرار فلا أشكال في ذلك.

نعم استشكل في الشرح الفرق بينها وبين الزمان والمكان والآلة وفرق مأن الفرق بين الشخصيات وبين العمد والخطأ، إن مرجعها القصد وهو قد يخفى، بخلاف غيره، ولهذا صار فيه الاشكال دون غيره. وفيه تأمل.

ويمكن أن يقال: الفرق بينه وبين المكان مثلاً أنه فعل واحد والتكاذب والتعارض ظاهر، فلا يبقى أمر مشترك بخلاف العمد فإنه غير القتل، بل قصده واختياره وتعمده، فكأنها اتفقا في قتل واختلفا في فعل آخر، وهو القصد، يدعيه أحدهما وينفيه الآخر يعني يقول أحدهما: أنه قصد القتل والآخر يقول: أنه ما قصده مع الاتفاق في صدور القتل عنه وأنه يمكن الجمع بينهما، فيحتمل اللوث أيضاً، لما مر.

قوله: «ولو شهد (أحدهما - خ) بالقتل الخ»، أي لو شهد أحد

ولو قال احدهما قتله عمداً وقال الآخر خطأ ففي ثبوت اصل القتل اشكال.

ولو شهدا بالقتل على واحد ولاخران به على غيره فلا قصاص والدية عليهما في العمد وفي الخطأ على عاقلتهما ويحتمل تخيير الولي.

الشاهدين بالقتل عمداً والآخر به مطلقاً ثبت أصل القتل واللوث وقد مرّ وجه اللوث والفرق بينها وبين ما تقدم مع التأمل.

قوله: «ولو قال احدهما (١) بالقتل الخ». لاحتمال التكاذب وعدمه، وقد مرّ بيانه في المسألة السابقة مع الفرق بينها وبين الاختلاف في الزمان والمكان والآلة، فتأمل.

قوله: «ولو شهدا الخ». أي لو شهد الشاهدان على شخص بأنه قتل فلاناً وشهد آخران انه قتله شخص آخر غير ذلك الشخص، فلا قصاص مطلقاً للشبهة الدائرة للقتل.

ولا يمكن قتلها معاً - كأنه للاجماع - ولا أحدهما بعينه، لعدم الترجيح فيلزم الدية - على المشهور - عليهما منصفاً لتساويهما مع اثبات الدم عليهما فلا يحدس ولا يختص أحدهما دون الآخر.

والدية في مالهما على تقدير العمد وشبهه، لعدم شيء على العاقلة وعليهما في الخطأ، لان دية الخطأ عليهما.

ويحتمل تخيير الولي بين مؤاخنة ايها شاء، فيعمل بمقتضى شهادته، لان كل واحد بيّنة شرعية ودليل شرعي يجوز العمل به، فالاختيار الى الولي كما المجتهد الذي تعارض عنده دليلان يعمل بايهما اراد.

واستدل ابن ادريس بقوله تعالى: فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَاناً (٢) ولان البيّنة

(٢) الإسراء: ٣٣.

(١) في نسختين مخطوطين هكذا: ولو قال احدهما قتل عمداً الخ.



ناهضة على كل منها لوجوب القود، فلا سبب له لسقوطه، لانا قد اجمعنا على انه لو شهد اثنان على واحد بأنه القاتل فأقر آخر بالقتل يتحير الولي في التصديق، والاقرار كالبيّنة في حقوق الأدمي.

وانت تعلم أن ذلك اذا ثبت لولي قتل مورثه بيّنة شرعية من غير معارض وليس كذلك هنا والبيّتان متعارضتان فتساقطا ودعوى الاجماع ممنوع، ومع التسليم فساواة البيّنة، الاقرار ممنوع ومنه عدم الدخول في الأول فانها متعارضتان فيحتمل تساقطهما بتمارضهما فان كل واحدة تكذب الأخرى فيتعارضان ويتساقطان فصارا كأن لم يكونا ونقل هذا عن الشيخ.

قال في الشرح: قال شيخنا رحمه الله: يحتمل سقوط البيّتين بالكلية لتكاذبهما ووجود شبهة دارة للدعوى، قال المحقق في النكت: والوجه ان الاولياء إما أن يدعوا القتل على احدهما، أو يقولوا: لا نعلم، فان (١) كان الأول قتلوه لقيام البيّنة بالدعوى ويهدر الأخرى، ون كان (٢) الثاني فالبيّتان متعارضتان على الانفراد، لا على مجرد القتل فيثبت انقضاء من احدهما ولا يتعين، والقصاص متوقف (يتوقف-النكت) على تعيين القاتل فيسقط ويجب الدية لعدم (٣) اولوية نسبة القتل إلى احدهما دون الآخر (٤).

هذا مختار الشيخ عليّ صرح بانه غير بين اخذ تمام الدية من ايها اراد. ولكن عبارة المحقق تحتمل شركة، وأيدها الشارح أيضاً فكأنه مختاره أيضاً قال (٥): ويؤيده ان شهادة الشاهد قد ثبت اعتبارها شرعاً فالاربعة متفقون على ان

(١) فان ادعوه على احدهما قتلوه الخ (النكت).

(٢) وان قالوا: لا نعلم فالبيّتان الخ (النكت).

(٣) فانه ليس نسبة القتل إلى احدهما دون من نسبته إلى الآخر (النكت).

(٤) إلى هنا عبارة نكت المحقق.

(٥) يعني الشارح.

ولو شهدا عليه بالعمد فأقر آخر أنه القاتل وبرا الأول احتمال  
التخير في قتل احدهما وفي الرواية المشهورة تخييره في قتل المشهود عليه

هناك قاتلا وقتلاً وإنما اختلفوا في التعيين فالقضاء بالدية حقنا للدماء ولا يحق أن  
تعارض البيّنتين الأخيرتين بمنزلة البيّنة على أنه ما قتله الذي شهدت عليه البيّنة  
الأخرى التي قارنت دعوى المدعي الذي هو وليّ الدم وما نعرف من الشرع كون  
الدعوى مرحوماً للبيّنة المتعارضة وهدرها ولهذا ما قبل ذلك في اختلاف البيّنة  
بالزمان والمكان والآلة، والعمد والخصاً وغيرها.

وأيضاً أنّ حاصل تأييد الشهيد هو ما ذكره المحقق في التبيان (١) الخ.  
وفيه أنه مقتوض بمسائر شرائط الاتحاد، فإن التي تشهد أنه قتل في المكان  
الفلاني وفي الأخرى التي تشهد أنه قتله في المكان الفلاني الذي غير الأول، وكذا في  
الزمان المتعدد، والآلة كذلك، فإنه يمكن أن يقال: هما متفقان على أن هنا قتلاً  
وقاتلاً وإنما اختلفوا في تعيين المكان أو الزمان والآلة وغيرها، بل هنا أولى لوجود  
الاختلاف في تعيين زائد خارج عن القتل والقاتل وفيما ذكر وفي نفس القاتل  
فتأمل.

ثم على تقديره ينبغي المشاركة في الدية كما في المتن، وينبغي حل كلام  
المحقق عليه لا التخير كما ذكره الشيخ عليّ.

قال في الشرح: ولم يورد المحقق والمصنف في المختلف رواية في هذا المعنى  
وابن ادريس والمصنف في التحرير أشار إلى أن بالمسألة رواية يمكن كونها إشارة إلى  
صحيحة زرارة المتقدمة (٢) فتأمل.

قوله: «ولو شهدا عليه بالعمد الخ»، أي لو شهد اثنان على شخص

(١) هكذا في النسخ كلها ولعل الصواب (في السكت).

(٢) راجع الوسائل باب ٥ حديث ١ من أبواب دعوى القتل وما يثبت به ج ١٩ ص ١٠٨.

فيرد المقر عليه نصف الدية وقتل المقر ولا رد وقتلها فيرد (ويرد - خل) الولي على المشهود عليه نصف الدية خاصة وفي اخذ الدية منها.

بالقتل العمد الموجب للقصاص، فأقر شخص آخر أنه القاتل وبرأ الاول وقال: ان الاول بريء من القتل، احتمل تخيير الولي وهو مذهب ابن إدريس، ونفى عنه البأس في المختلف.

ووجهه ما تقدم، مع ما تقدم فتذكر.

وفي الرواية الشهيرة تخييره في قتل المشهود عليه، فيرد المقر عليه نصف الدية، وفي قتل المقر ولا رد في قتلها جميعاً، فيرد الولي على المشهود عليه نصف الدية وفي اخذ الدية منها.

كان المراد به التنصيف وهو صريح في الرواية، وهي صحيحة زرارة (١) وقد تقدمت في مسألة تخيير الولي اذا اقر احدهما بالقتل عمداً، والاخر به خطأ، فتذكر.

وكأنه ليس مراده بالشهرة، لاشارة الى ضعفها، بل ان العمل بها مشهور، او اراد أنها مشهورة مذكورة في الكتب.

وهي اشكال، لان قتلها معاً مع عدم شركتها في القتل، ومع عدم رد الولي نصف الدية إلى اولياء احدهم فقط، وكذا في شركتها في الدية، وكذا في رد المقر نصف دية المشهود عليه لو قتل - محل تأمل.

ويمكن ان يقال: لما ثبت بقتل عبيها معاً فيجوز قتل كل واحد احدهما للمشهود، والاخر للاقرار، وهما موجبان للقصاص.

وكذا يقال: في شركتها في الدية مع انه قد يحتمل في نظر الولي الشركة وان لم يقربها ولم يشهد عليها.

وجه عدم رد شيء على أولياء المقر، عدم استحقاقه لأقراره، وتبرئة الآخر عنه.

ووجه رد المقر اعترافه بأنه منفرد وإن المشهود عليه بريء، فتأمل. ويحتمل عدم قتل أحدهما كما في حكاية قضاء الحسن عليه السلام (١)، وسقوط العوض للتعارض فيؤخذ الدية منها لعدم الترجيح وإبطال (٢) دم امرئ مسلم.

ويحتمل الأخذ من بيت المال كما في حكاية قضاء الحسن عليه السلام (٣). قال في الشرح: قال المحقق في النكست (٤): الإشكال في هذه في ثلاثة مواضع (أحدهما) أن يقال: لِمَ يتخير الأولياء (في القتل)؟ والجواب لأن أحدهما يقتل بالبيئ، والآخر بالأقرار، فإن المقر أباح نفسه بأقراره، بالانفراد. (الثاني) أن يقال: لِمَ وجب (الدية - بخ) لو قتلتهما (لانا) نقول: حيث أنه لا يقتل اثنان بواحد إلا مع الشركة، ومع اشركة يرذ فاضل الدية، وهو دية كاملة لكن المقر اسقط حقه من الرد وبقي الرد على المشهود عليه.

(الثالث) أن يقال: لِمَ إذا قتل المقر وحده لا يرذ المشهود عليه، وإذا قتل المشهود عليه يرذ على أوليائه (لانا) نقول: المقر اسقط حقه من الرد والمشهود عليه لم يقر فيرجع على ورثة المقر بنصف الدية لاعترافه بالقتل وإنكار المشهود عليه. هذا كله تقدير أن يقول الورثة: لا نعظم القتاتل لما لو ادعوا على أحدهما سقط الآخر (٥).

(١) و (٣) راجع الوصائل باب ٤ من أبواب دعوى القتل الخ ح ١٩ ص ١٠٧.

(٢) يعني عدم إبطال دم الح أو المراد أنه لو لم يؤخذ دية أصلاً يرم إبطال دم امرئ مسلم.

(٤) وأعلم أنا نقلنا العبارة المحكية في الشرح من نكت نسه لا من نسخة المجمع أو الشرح.

(٥) إلى هنا عبارة نكت النهاية للمحقق رحمه الله

## (الرابع) انتفاء التهمة:

قلو شهدا على اثنين فشهد المشهود عليهما به من غير تسرع فان  
صلى الولي الأولين خاصة حكم بهما والآ طرح الجميع ولو شهدا على  
اجنبي فيهما دافعان.

ولا يخفى أن الأول ليس باشكال، بل سؤال وجوابه ظاهر.  
والثاني أيضاً كذلك، فان لاشكال في جواز قتلها لعدم الشركة بحسب  
الظاهر فتأمل، لا في وجوب الدية على تقدير قتلها فانه يلزم اخذ الزيادة من  
حقتهم، فانها هودم واحد وقد أخذوا دعاً ونصفاً، فتأمل وما أجاب فكان الأول أن  
يقول: لِمَ لا يعطى كمال الدية؟ فانه ذلك هو مقتضى القاعدة.  
وان في اعطاء المقر نصف الدية اشكالا، فانه لا موجب له، فان غاية ما  
يلزم انه مقر بانه القاتل والمشهود عليه قتل مظلوماً ولهذا (وهذا - خ) لا يلزمه شيء،  
وان لزمه شيء ينبغي أن يكون تمام الدية، فانه مقر بانه قاتل منفرداً، وان المشهود  
عليه بريء بالكلية، فتأمل.

قوله: «الرابع انتفاء التهمة». رابع شرائط قبول شهادة الشاهد، عدم  
كونه متهماً بان يكون شهادته لدفع ضرر عن نفسه أو جرت نفع له.  
وما نجد له ضابطة في الكتاب والسنة والاجماع فكأن مداره على العقل  
ووجدان المجتهد والحاكم، فينبغي التأمل في ذلك.

ولا ينبغي دفع شهادة عادل متصف بشرائط القبول إلا ما نحن بمجرد  
احتمال التهمة مع عدم دليل على كونها مانعة عن قبول شهادة صاحبها ففي كل  
موضع ظهر دليل، ترد والآ قبلت، لكتاب والسنة والاجماع مجمل، فتأمل.

قوله: «فلو شهدا على اثنين الخ». هذا متفرع على اشتراط انتفاء التهمة  
أي اذا شهد شاهدان مقبولان على شخصين بانها قتلا شخصاً وشهد المشهود عليهما

ولو شهد اجنبيان على الشاهدين من غير تبرع تختير الولي .

على الشاهدين بذلك القتل، أي انها قتلا ذلك الشخص مع كونها مقبولي الشهادة حتى ان شهادتهما لم تكن متبرهاً بها، بل بسؤال الحاكم، وعلى الوجه الذي لا ترد به الشهادة حتى لا يكون الرد إلا بالتهمة.

ولكن فرضه لا يخلو عن اشكال، فان صدق الولي - الذي هو مدعي الدم - لأولين فقط حكم الحاكم بشهادتهما لانضمامهما بدعوى المدعي دون غيرها، وهو ظاهر وقد مر مثله.

وان لم يصدقها بل صدق الشهود عليها تطرح شهادة الأولين لتكذيب المدعي أيهاا، وشهادة الآخرين للتهمة فانها متهمين بانها يدفعان الضرر وهو القتل من نفسها واضرر شاهديها، وكذا لا تسلم شهادتهما وتطرح، ولو شهد على غير شاهديها بانه قتل ذلك الشخص، فانه تطرح شهادتهما لانها يدفعان عن نفسها كما في صورة شهادتهما على شاهديها.

قوله: «ولو شهد اجنبيان الخ». أي لو شهد غير المشهود عليها على الشاهدين الأولين - وهما مقبولا الشهادة منتف عنهما موجب ردها حتى التبرع بها، بل كانت شهادتهما بعد سؤال الحاكم - تختير الولي في تصديق أيهاا شاء فبانضمام الدعوى والتصديق باحداهما يرجع وبطرح الأخرى.

وبالجملة يرجع إلى تعارض البيعتين، فع تكذيبها تطرحان، وكذا مع تصديقها ومع تصديق احدهما دون الاخرى يقدم المصدق.

ومع دعوى الجهل وعدم العلم باحداهما تختير بين العمل والأخذ بقول أيهاا شاء واراد كما مر.

وفيه اشارة إلى امكان الدعوى ولاستشهاد مع عدم العلم بصديق الشاهدين وبغير تصديقها وسؤال الحاكم واهما بذلك لم يصيرا متبرعين.

ولو شهد الوارث بالجرح قبل الاتئعال لم تسمع ولو أعادها بعده قبلت ولو شهدا على الجرح وهما محجوبان ثم مات الحاجب أو بالعكس فالنظر إلى حال الشهادة.

قوله: «ولو شهد الوارث بالجرح الخ». إذا شهد الوارث يجرح مورثه الذي إذا مات ورثه الشاهد قبل الاتئعال والبرء، لم تسمع شهادته لاثامه بأنه إذا مات ورثه.

وينبغي فرض ذلك في جرح يمكن الموت معه، ومع ذلك فيه تأمل لرد شهادة مقبول الشهادة بمجرد هذا لتوهم مع وجوب حمل افعال المسلمين واقوالهم على الصحة.

ولو أعاد الوارث هذه الشهادة بعد الاتئعال قبلت هذه الشهادة وسمعت وإن ردت أولاً للثمة، لوجود المقتضي ورفع المانع وهو التهمة فقط.

ولو شهد الوارثان بالقوة على جرح مورثهما قبل اتئعاليه وكانا محجوبين حين الشهادة مثل أن كان بعيدين مع وجود الأقرب ككونها أخوي المشهود له مع وجود ولده، قبلت شهادتهما وسمعت، لما مر، إذ لا تهمة لها لوجود الأقرب حال الشهادة وإن مات بعد ذلك وقبل موت المورث فمات وورثاه.

ولو كانا غير محجوبين حال شهادتهما على جرح مورثهما قبل اتئعاليه لم تقبل مثل كونها أخويه مع عدم الولد ومن يتقدم عليهما، فإن ولد له قبل الموت شهدا الأخوان قبلت شهادتهما وإن ردت شهادتهما من قبل.

وبالجملة، النظر في التهمة المانعة، حال الشهادة لا حال الارث.

ثم اعلم، الفرق بين هذا وبين شهادة الوارث للمريض، فإنها مقبولة، وهو أن الوارث شهادته تثبت للمريض مالا ثم بعد موته ينتقل إليه، بخلاف صورة الجرح فإنها تثبت المال لنفسه، إذ على تقدير الموت تثبت الدية بشهادته للوارث الشاهد لا للمجروح حال حياته ثم ينتقل منه إليه هكذا يفهم من الشرائع وغيره تأمل فيه.

وقضى علي عليه السلام في ستة غلمان غرق أحدهم  
(واحد-خ ل) في الفرات فشهد اثنان على الثلاثة (الثلاث-خ ل)  
بالتغريق وفي الثلاثة (الثلاث-خ ل) على الاثنین (اثنین-خ ل) به  
قسمة الدية اخماساً على الثلاثة خمسان والثلاثة على الاثنین  
(اثنین-خ ل).

الفصل الثالث: (في-خ) القسامة  
وأركانها ثلاثة:

(الأول) في المحل:

انما تثبت (ثبت-خ ل) في موضع اللوث وهو أمانة يغلب معها  
على الظن صدق المدعي.

قوله: «وقضى علي عليه السلام الخ». قضاؤه عليه السلام في ستة  
غلمان غرق أحدهم في الفرات مشهور رواه السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام،  
قال: رفع إلى أمير المؤمنين عليه السلام ستة غلمان كانوا في الفرات فغرق واحد  
منهم، فشهد ثلاثة منهم على اثنین انها غرقاه، وشهد اثنان على الثلاثة انهم غرقوه  
فقضى علي عليه السلام بالدية اخماساً ثلاثة اخماس على الاثنین وخمسين على  
الثلاثة (١).

ولا يخفى ان فيه مخالفة القواعد فهو قضية في واقعة، فاذا رفع مثلها يحكم  
الحاكم فيها الحكم الموافق للقواعد والأدلة.

قوله: «القسامة الخ». قيل: القسامة لغة اسم للأولياء يحلفون على



دعوى الدم، والظاهر انه مصدر.

قال في الشرح: هي اسم اقيم مقام المصدر، يقال: أقسم أقساماً وقسامة كأكرم أكراماً وكرامة.

وفي اصطلاح الفقهاء اسم للأيمان المقررة عندهم للمدعي الدم واقاربه مثل ان يوجد قتيل في موضع لا يعرف من قتله ولا يقوم بينة ويدعي الولي على واحد او جماعة يعرفون انه من قتلته ويُظهر المدعي ما يظن به الحاكم صدقه، مثل كونه قتيلاً في حصن أو قرية صغيرة أو محلة منفصلة من بلد كبير، وبين المقتول وبين اهلها عداوة ظاهرة، أو شهد عدل واحد ومحمد ذلك يقال له: اللوث.

فيحلف هو ومن يعرف من اقاربه على ان الفلاني قتله، خمسين بمائة كل واحد عيناً واحدة على ثقلير كوتهم حارفين والآ يقسم الموجودون الحارفون، الخمسين، بالتكرار على البعض أو الكل.

ولو لم يحلف هؤلاء حلف للمدعي عليه واقاربه، انه بريء من قتل من يدعي قتله عليه ممن يعرفون ذلك، مثل اقارب المدعي.

ودليل ثبوت قتله بها اجماع المسلمين إلا من شذ.

والاخبار من طرق العامة مثل ما روي عنه صلى الله عليه وآله وسلم،

قال: البيّنة على المدعي واليمين على من أنكر الآ في القسامة (١).

ومن طريق الخاصة كثير مثل حسنة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام،

قال: سألت عن القسامة كيف كانت؟ فقال: هي حق وهي مكتوبة عندنا ولولا ذلك لقتل الناس بعضهم بعضاً ثم لم يكن شيء؟ وإنما القسامة نجاة الناس

(١) لم يجد هذه العبارة في الكتب الحديثة لعامة، ثم يسعد ذلك من اخبارهم، وذكرني حوالي

الأنلي: البيّنة في الحقوق كلها على مدعي وميمين على المدعي عليه الآ في الدم خاصة الحج ج ٣ ص ٦٠٢ وهذه العبارة قد نقلت في كتبنا الامامية أيضاً عن الأئمة عليهم السلام كما يأتي ان شاء الله.

(للناس - ثل) (١).

وحسنة بريد بن معاوية عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن القسامة؟ فقال: الحقوق كلها، البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه ألا في الدم خاصة فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بينا هو بخير اذ فقدت الانتصار رجلاً منهم فوجدوه قتيلاً فقالت الانتصار: ان فلان اليهودي قتل صاحبنا، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله للطلابين: قيموا رجلين عدلين من غيركم اقيده (أقده - خ) برمته، فان لم تجدوا شاهدين فاقيموا قسامة خمسين رجلاً أقيده برمته، فقالوا: يا رسول الله ما عندنا شاهدان من غيرنا، وانا نكره ان نقسم على ما لم نره، فوداه رسول الله صلى الله عليه وآله (من عنده - خ) فقال (وقال - ثل): انما حقن دماء المسلمين بالقسامة لكي اذا يرى (رأى - ثل) الفاجر الماسق فرصة من عدوه حجزه مخافة القسامة ان يقتل به فكف عن قتله والا حلف المدعي عليه قسامة، خمسين رجلاً: ما قتلنا ولا علمنا قاتلاً والا اضرموا ندية اذا وحدوا قتيلاً بين أظهرهم اذا لم يقسم المدعون (٢).

فيها أحكام (منها) كون البينة على المدعي واليمين على من انكروكون الشهود من غير المدعين للثمة.  
وكون شاهدين عدلين.  
وكون شاهدي القتل - كانه العمد - رجلين عدلين وان كان المدعى عليه كافراً.

وكون حالف يمين القسامة خمسين رجلاً فلا يكفي المرأة والصبي.

(١) الوسائل باب ٩ حديث ٢ من ابواب دعوى القتل ج ١٩ ص ١١٤.

(٢) الوسائل باب ٩ حديث ٣ من ابواب دعوى القتل ج ١٩ ص ١١٤.

وكراهة يمين - ولو كن في لدعاء - على ما لم يره لديه صلى الله عليه وآله وكذا من يقوم مقامه لمصلحة المسلمين.

وخمين قسامة على المدعى عليه لتخص عن دعوى الدم ولو كان المدعى مسلماً والمدعى عليه كافراً.

وحسنة زرارة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القسامة فقال: هي حق إن رجلاً من الأنصار وجد قتيلاً في قسيب (١) من قلب اليهود فأتوا رسول الله صلى الله عليه وآله فقالوا: يا رسول الله أنا وجدنا رجلاً منا قتيلاً في قليب من قلب اليهود فقال: اتوني بشاهدين من غيركم، قالوا: يا رسول الله ما لنا شاهدان من غيرنا، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله فليقسم خمسون رجلاً منكم على رجل ندفعه اليكم، قالوا: يا رسول الله كيف قسم على ما لم نر؟ قال: فيقسم اليهود، قالوا: يا رسول الله كيف نرضى باليهود وما فيهم من الشرك اعظم، فوداه رسول الله صلى الله عليه وآله قال زرارة: قال أبو عبد الله عليه السلام: إنما جعلت القسامة احتياطاً لدعاء المسلمين (الناس - ثل) كي ما إذا أراد الفاسق أن يقتل رجلاً أو يقتل رجلاً حيث لا يراه أحد خاف ذلك فامتنع من القتل (٢).

ومثل رواية أبي بصير، وروية حنان بن سدير، وصحيفة عبد الله بن سنان، وصحيفة سليمان بن خالد (٣).

ثم أعلم أن هذه الأخبار خالية من اعتبار اللوث لفظاً يعني لم يوجد للقسامة

(١) والقيب بئر تحرم بقلب نراها قيل ان تعوى كذا في الغرب، وهو الأزهرى: القليب عند العرب البئر لعادية القديمة مطوية كانت أوعد مطوية وجمع قليب كريد ويرد (جمع قليبين).

(٢) الوسائل باب ١٠ حديث ٣ من أبواب دعوى القتل الح ج ١٩ ص ١١٧.

(٣) راجع الوسائل باب ١ حديث ١ - ٢ - ٤ - ٥ من أبواب دعوى القتل ج ١٩ ص ١١٧ - ١١٨ على

شرط اللوث.

نعم في بعضها: (وجد القتيل في قبيلة (قليب-خل) وقرية (١) ونحو ذلك، وليس ذلك بواضح ولا صريح في اشتراطه كما لا يخفى.  
مع انه لا لوث، ولا قسامة فيما ذكره فيه، بل رواه عن رسول الله صلى الله عليه وآله.

وكأن لهم على ذلك اجماعاً أو نصاً ما اطلعت عليه هتأمل.  
وان الذي دل عليه الأخبار من كون اليمين خمسين انما هو في قتل العمد لا غير، للاصل.

ولما فيها من الاشعار به من اشتغالها على قتل القاتل بعد القسامة، وعلى الاحتياط في الدماء كي لا يقتل العاصي الفاجر اذا لم يره احد خوفاً من ذلك وذلك انما يكون في العمد.

ولصحيحة عبدالله بن سنان، قال: قال ابو عبدالله عليه السلام: في القسامة خمسون رجلاً في العمد وفي الخطأ خمسة وعشرون رجلاً وعليهم ان يحلفوا بالله (٢).

وما في حسنة يونس ورواية المتطلب: (والقسامة جعل في النفس على العمد خمسين رجلاً وجعل في النفس على الخطأ خمسة وعشرين رجلاً) (٣).  
فيحمل الأول على العمد لوجوب حمل العام على الخاص والمطلق والمجمل

(١) لا حظ الوسائل حديث ٥ من باب ٩ وحديث ٥ من باب ١٠ من ابواب دعوى القتل ج ١٩ ص ١١٥.

(٢) الوسائل باب ١١ حديث ١ من ابواب القتل ج ١٩ ص ١١٩.

(٣) راجع الوسائل باب ١١ حديث ٢ من ابواب دعوى القتل ج ١٩ ص ١٢٠ وقوله قلنس سره: ورواية

يونس يعني يونس بن عبدالله بن سنان فصرجه.

وان لم يوجد اثر القتل كالشاهد الواحد أو جماعة الفساق

على المقيد والمفصل (١).

فذهب المصنف - هنا كما سيجيء وغيره، مثل ابن إدريس وغيره من كونها خمسين مطلقاً لعموم الأدلة - غير جيد.

ثم اعلم ان القسامة مخالفة لغيرها من الأيمان في الدعاوي بأمرين (منها) كون اليمين ابتداء على المدعي .  
وتعدد الأيمان .

وجواز حلف الانسان لاثبات حق غيره .

وثبتي الدعوى من غيره .

وعدم سقوط الدعوى بتكذيب من توكل عليه اليمين اجماعاً بل يرد اليمين على غيره .

فلا يصر إليها إلا فيما وجد شرائطها بالنسب والاجماع، وإذا لم يوجد الشرائط فالحكم فيها يكون مثل سائر المسائل .

فالبحث عنها يقع في أركانها وهي ثلاثة:

(الأول) المحل، انما يثبت لقسامة في قتل يكون معه لوث أي امارة يغلب معها ظن الحاكم، على صدق المدعي فيما يدعيه من انه قتل فلان، فلاناً وان لم يوجد فيه اثر القتل، فلا يشترط كونه مجروحاً وملطخاً بالدم، انه قد يحصل القطع بدونها مثل الخنق، والمصر، وقبض مجرى النفس، وسقي السم وغير ذلك .

كأنه اشار بذلك إلى مذهب العامة، بل إلى مذهب بعض الاصحاب كما يظهر من الشرائع قال:

ولا يشترط أثر القتل على الأشبه (٢)، ولكنه بعيد.

(١) مشر على ترتيب اللف.

(٢) العبارة في شرايع هكذا ولا يشترط في لوث وحده أثر القتل... الخ.

أو النساء مع ظن ارتفاع المواطاة أو جماعة الصبيان والكفار (أو الكفار-خل) أن بلغوا التواتر.  
ولو وجد قتيلاً وعنده ذو سلاح عليه دم أو في دار قوم أو محلة منفرد عن البلد لا يدخلها غيرهم أو في صف مقابل للخصم بعد المراماة فلوث.

والامارة مثل الشاهد الواحد العدل، وجماعة فُتّاق غير مقبول الشهادة، أو النساء الكثيرة بحيث يغلب على الظن عدم المواطاة على الكذب، أو جماعة الصبيان، أو الكفار أن بلغوا التواتر.  
كأنه يريد بالتواتر ما يفيد الظن الغالب بصدق المذمّي وعدم تواطئهم على الكذب، وآلا فيبقى الحكم بصدق المذمّي من غير قسامة، لحصول العلم به، ولا شك أنه أقوى من الحكم بالشاهدين العدلين.  
ولعل اشتراط التواتر في الصبيان والكفار، لأنهم غير مقبولي الشهادة بخلاف الشاهد الواحد، وجماعة النسوة.

ولهذا نقل في شرح الشرائع عدم افادة قولهم اللوث في المشهورة، قال: ولو شهد جماعة ممن يقبل روايتهم كالعبيد والنسوة وافاد خبرهم الظن، فهو لوث، وإن احتمل التواطؤ على الكذب كاحتماله في شهادة - وإن لم يقبل رواياتهم كالصبية، والمسقة، وأهل الذمة - فالمشهور عدم افادة قولهم اللوث لأنه غير معتبر شرعاً.

وهذا بعيد، كأنه لذلك قال:

ولو قيل بثبوته مع افادته الظن كان حسناً، لأن مناطه الظن، وهو قد

يحصل بذلك (١).

(١) إلى هنا عبارة شرح الشرائع (السانك).

وكذا في محلة مطروقة بينهم وبينه عداوة أو في قرية كذلك .  
ولو انتفتت العداوة فلا لوث ولو وجد بين قريتين فاللوث  
لاقربهما أو لهما مع التساوي .  
ولو وجد في زحام أو على قنطرة أو بئر أو جسر أو جامع عظيم أو

وكان ينبغي الجزم بذلك فإنه يحصل بظن أقوى من الظن بشاهد واحد ونسوة .  
وعدة من المفيد للوث، وحد ن قتل في موضع وعنده ذو سلاح وعليه دم .  
أو في دار قوم وجماعة، أو في محلة منفردة لقوم عن البلد لا يدخل تلك المحلة  
غير تلك الجماعة المعينة التي فيها .  
أو وجد في صف مقابل للخصم بعد المراماة ورمى السهام .  
وكذا لو وجد قتل في محلة مطروقة يدخل غيرهم، ولكن بين القتل واهل  
المحلة عداوة .

أو وجد في قرية بين أهلها وبين القتل فيها، عداوة .  
ولو انتفتت العداوة عن اهل القرية والمحلة المطروقة، فلا لوث، لاحتمال  
صدور القتل من غير أهلها بل من خارجها .

ولو وجد بين قريتين، فاللوث لأقربهما إليه، ومع التساوي فاللوث لهما .  
وينبغي ان يكون بين القتل وبين أهل القريتين عداوة بناء على ما سبق،  
من انه اذا وجد في قرية لم يكن بين وبينه عداوة، وكذا في المحلة المطروقة، لم يكن  
لوث، فهنا بالطريق الأولى .

كل هذه الصور التي وجد فيها اللوث اذا عتى ولي الدم، القتائل، يفعل  
القسامة ويعمل بمقتضاها، ولو لم يكن لوث يكون مثل سائر الدعاوي فيقتنع بيمين  
واحدة من المنكر في سقاط الدعوى، وهو ظاهر .

قوله: «ولو وجد في زحام الخ» . لو وجد قتل في مجتمع الناس لكثرتهم

## شارع أو في فلاة فالدية على بيت المال.

وغلبتهم مثل سوق وباب يزدحم الناس فيها أو قنطرة، أو بئر، أو جسر، أو مسجد جامع عظيم، أو شارع، أو غيره، أو في فلاة ليس فيه ناس من قرية ومكان بادية فلا لوث ولا يمكن الدعوى على شخص، فبيته على بيت المال فإنه لا يبطل دم امرئ مسلم فكأنه قتله المسلمون، فيؤخذ من أمرهم. وبالجملية ديتة من مصالح المسلمين.

دليله ما في رواية أبي بصير: وإن كان بارض فلاة أدت ديتة من بيت مال المسلمين فإن أمير المؤمنين عليه السلام كان يقول: لا يبطل دم امرئ مسلم (١).

وكأنه لا فرق بين الفلاة وغيرها من المذكورات.

وتدل على الغير روايات كثيرة، مثل رواية لمسمع بن عبد الملك، عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام قال: من مات في زحام الناس يوم الجمعة أو يوم عرفة أو على جسر لا يعلمون من قتله، فديتة من بيت المال (٢). وصحيفة محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: ازدحم الناس يوم جمعة في امرأة علي عليه السلام بالكوفة فقتلوا رجلاً فودى ديتة إلى أهله من بيت مال المسلمين (٣).

وصحيفة عبد الله بن سنان، قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل وجد مقتولاً لا يدري من قتله؟ قال: إن كان عرف له أولياء يطلبون ديتة، أعطوا ديتة من بيت مال المسلمين ولا يبطل دم امرئ مسلم لأن ميراثه للامام عليه السلام فكذلك، تكون ديتة على الامام ويصون عليه وينفون، قال: وقضى في رجل زحم

(١) الوسائل باب ١٠ ديل حديث ٥ من ابواب دعوى القتل ج ١٩ ص ١١٨.

(٢) الوسائل باب ٦ حديث ٥ من ابواب دعوى القتل ج ١٩ ص ١١٠.

(٣) الوسائل باب ٦ حديث ٢ من ابواب دعوى القتل ج ١٩ ص ١٠٩.



وقول المجروح: قَتَلَنِي فلان ليس لوثاً.  
ولو وجد قتيلاً في دار فيها عبده فلوث.

الناس يوم الجمعة في زحام الناس فبات أن ديته من بيت مال المسلمين (١).  
ولعل دليله أيضاً ما تقدم من فعله صلى الله عليه وآله بعد عدم إمكان  
القسامة فوداه رسول الله صلى الله عليه وآله من عنده (٢) مع أنه كان هناك مدع  
على أن اليهود قتلوه ووجد اللوث إلا أنه لا بد من العلم على القتل حتى يحلف وادعوا  
عدم ذلك وقابلية المدعى عليه للحلف أيضاً بأن يقبل منه ولم يقبلونها من اليهود  
لكفرهم فسقط القسامة فوداه رسول الله صلى الله عليه وآله كآته من بيت مال  
المسلمين لئلا يبطل دم امرئ مسلم، فهنا بالطريق الأولى، فتأمل.

قوله: «وقول المجروح قَتَلَنِي الخ». دليل عدم كون قول المجروح: قَتَلَنِي  
فلان، لوثاً، هو الأصل مع ما تقدم، وأنه مدع وقول المدعي لا يعتبر.  
قوله: «ولو وجد قتيلاً الخ». قد سُرَّ أن وجود القتل في دار قوم، موجب  
اللوث، فلا فرق بين أن يكونوا عبيداً أو أحراراً، فلو وجد انسان قتيلاً في داره فيه  
عبده الذي يمكن أن يكون قاتله فهو لوث فيمكن لوليّه القسامة بأن ادعى عليه وله  
أن يحلف القسامة إن علم ذلك فيثبت عليه القتل.

وفائدته أن كان ولي الدم مولى التسلط على قتله شرعاً إن كان عبداً بحيث  
لا يعترض عليه الحاكم وفكّه من الرهانة إن كان رهناً، فإن ارش الجساية مقدم  
على حق الرهانة كما تقدم.

ويمكن أن يقال: لو كان نسلي عارفاً، له ذلك من غير اثباته عند الحاكم،  
بينه وبين الله، فإن كان قادراً على قتله من غير خوف من الحاكم أو تخليص من

(١) الوسائل باب ٦ حديث ١ من أبواب ما يثبت به النجس ج ١٩ ص ١٠٩ وفيه عن عبد الله بن عثمان  
وعبد الله بن بكير جميعاً عن أبي عبد الله عليه السلام.

(٢) راجع الوسائل باب ١٠ من أبواب ما يثبت به النجس ج ١٩ ص ١١٧.

ويرتفع اللوث بالشك كأن يوجد بقرب المقتول مع ذي السلاح الملتصق سبغ، ولو قال الشاهد قتل أحد هذين لم يكن لوثاً بخلاف قتله أحد هذين.

الرهان ولو بحيلة يفعل ذلك من غير قسامة فتأمل.

قوله: «ويرتفع اللوث بالشك الخ». قد يرتفع اللوث المتوهم بمقارنة شيء مانع من حصول الظن مثل أن يحصل شك بأنه واقع بمن عينه الولي أو غيره مثل أن يوجد بقرب المقتول مع شخص ذي سلاح ملتصق بالدم. سبغ فهذا يحصل الشك في أن القاتل هذا الشخص أو السبغ فلا يحصل اللوث لو حود الشك الذي ضد الظن.

ولو قال الشاهد قتل أحد هذين: أي لو قال الشاهد الواحد قتل فلان أحد هذين الشخصين فليس هنا لوث، لابهام الشاهد، المقتول فلا يفيد الظن بتعيين القاتل لمقتول المدمي، فقتله لمقتوله وغيره مساوي في نظر الحاكم وغيره من غير رجحان فلا يحصل الظن بصدق المدمي الذي يدعي أنه قتل المقتول المعين. بخلاف ما لو قال الشاهد قتل أحد هذين هذا المقتول، فإن فيه لوثاً لأن الشاهد قد عين المقتول وحصر القاتل في أحدهما فيحصل الظن بالمعين مع تعيين الوارث.

بخلاف الأول فإنه ما عين المقتول فلا يؤثر تعيين الوارث فإنه متهم بأنه يجزى نفعاً.

وهذا يصلح أن يكون فارقاً، وادعى الشيخ الفرق وتردد (١) في الشرائع فيه

(١) قال في الشرائع: ويشترط في اللوث علومه عن الشك فلو وجد بالضرب من القاتل ذو سلاح ملتصق بالدم مع سبغ من شأنه قتل الإنسان بطل اللوث لتحقق الشك، ولو قال الشاهد قتل أحد هذين كان لوثاً، وقال: قتل أحد هذين لم يكن لوثاً وفي الفرق تردد (انتهى).

أُويدعي الجاني الغيبة عن الدار إذا ادعى الولي القتل على  
أحدهم فإذا حلف سقط بيمينه أثر اللوث فإن أقام على الغيبة بينة بعد  
الحكم بالقسامة بطلت القسامة واستعيدت الدية.  
ولو ظهر اللوث في أصل القتل دون كونه عمداً أو خطأ لم  
تسقط القسامة.

وظاهره أن مراده عدم الفرق في عدم كونها لوثاً، لا في كونها لوثاً فيثبت.  
والقاعدة التي تقدمت تدل على عدم اللوث إلا في المنصوص والمجمع عليه.  
قوله: «أُويدعي الجاني الخ». عطف على قوله: (قال الشاهد) يعني  
ليس هنا أيضاً لوث أي لو وجد قتيلاً في دار فيها جماعة فهو موجب للوث، فإن  
ادعى المدعي أن فلاناً منهم قتله فإن كان محاصراً وقائلاً للقتل فقد مرّ أنه لوث، فله  
أن يفعل القسامة ويعمل بمقتضاها.  
ولو ادعى المدعي عليه الجاني الغيبة عن تلك الدار حين قتله فيه المقتول  
فالمقول قوله مع يمينه، للأصل فإن ثبت عدم الغيبة فهو لوث، وإلا فله عليه يمين  
واحدة أنه كان عائباً، فإن حلف سقط اللوث فلا يوجد اللوث كما في صورة شهادة  
الشاهد، أن فلاناً قتل أحد هذين أو وجود سبع ونحو ذلك.  
فإن أقام مدعي الغيبة بعد الحكم بالقسامة أو وجودها والعمل بمقتضاها  
مثل أن أخذ الدية بطل الحكم بها واستعيدت الدية التي أخذت.  
ولو اقتصر، يمكن أخذ الدية أيضاً للشبهة وعدم تحقق العمد العدوان  
ويمحتمل القصاص كعدم شيء أصلاً، فتأمل.

قوله: «ولو ظهر اللوث الخ». يعني إذا ظهر اللوث وظن الحاكم بأن  
المدعي صادق في كون المدعي عليه قاتلاً، لا في أنه قاتل عمداً - كما يدعيه - أو خطأ

والأقرب أن تكذيب أحد الورثة يبطل اللوث بالنسبة إليه، فلو قال أحدهما قتل أبانا زيد وآخر (والآخر - خ ل) لا اعرفه وقال الآخر

إن ادعى، لم يفتر باللوث، بل هو حاصل فوجب القسامة فيعمل بمقتضاها واخذ الدية لعدم العمد وثبوت الأصل، والأصل عدم كونه عمداً.

ولا ينافي ذلك دعوى المدعي بأنه يتعي الخا ص وقد اثبت المطلق.

قوله: «والأقرب أن تكذيب الخ». يعني إذا كان أولياء الدم متعددين وادعى أحدهم تعيين القاتل ويظهر اللوث المفيد لظن الحاكم بصدقه، وكذبه أحدهم في ذلك يبطل اللوث في حق المكذب لا غير، بل بقي لوته، فيعمل بالقسامة وبمقتضاها على الأقرب عند المصنف إذ قد يكون تكذيب الآخر لا يكون رافعاً لظن الحاكم لما أظهره المدعي مفيداً له لقوته.

ويحتمل كونه مبطلاً له بالكذب، فإنه مبركة شاهد للمدعي عليه بعدم صدوره منه فيضعف دعوى المدعي وشهادة الواحد وما يقوم مقامه مما يفيد الظن، والقاعدة (١) التي تقدمت، مع الثاني (٢).

ويسفي الحوالة إلى الحاكم، فإن كان مع ذلك ظنه بصدق المدعي، باقياً وما صار ضعيفاً بذلك وشكاً، لم يبطل ولا يبطل.

ولو عمل بمقتضى ظاهر كلامهم وهو حمل العمل باللوث وكونه كلاماً يفيد الظن فالبحت عن خصوصية المواد عبث، إذ يوكل الكل إلى الحاكم وظنه، فإن حصل، حصل، وآلا فلا والتكاذب المسقط على تقديره مثل أن يقول أحدهما: قتل أبانا زيد، وقال الآخر: ما قتله زيد، فنو قال: قتله زيد مع شخص آخر لا اعرف ذلك الشخص من هو، وقال الوارث لآخر: قتله عمرو مع آخر ولا اعرف

(١) في هامش بعض النسخ القطوطة هكذا، هي من الأصل عدم لوث لا في صورة النص (انتهى).

(٢) وهو عدم اللوث بالنسبة، مع المكذب وغيره يعني قاعدة التي تقدمت تقتضي عدم اللوث بالنسبة

إلى الجميع لا المكذب فقط.

قتله عمرو وآخر (الأخضر-خ ل) لا اعرفه فلا تكاذب ومع انتفاء اللوث تكون اليمين واحدة على المنكر كغيره من الدعاوى

(الثاني) في الكيفية: ويحلف المدعي مع اللوث خمسين يميناً في العمد والخطأ على رأي وفيما يبلغ الدية من الاعضاء على رأي والآ فبالنسبة من الخمسين ولو كان للمدعي قوم حلف كل واحد يميناً ان كانوا خمسين والآ كررت عليه.

ذلك الآخر، لا تكاذب بينها، اذ يحتمل ان يكون الآخران زيد أو عمرو، والاقل لا يعرف عمرواً، والثاني لا يعرف زيداً، ولا بعد في ذلك وهو ظاهر.

قوله: «ومع انتفاء اللوث الخ». يعني اذا ادعى مدع على شخص بأنه قاتل مورثه ولم يحصل لوث، [فأقول قول المنكر، فليس له عليه الا يمين واحدة على العدم كما في سائر الدعاوى فان البيّنة على المدعي، واليمين على من انكر بالنسب والاجماع، خرج دعوى القتل مع اللوث بالنسب والاجماع وبقي الباقي.

ولكن قد عرفت ان الادلة على عموم القسامة ما كان فيها شيء صحيح صريح في اعتبار اللوث، فتأمل، واحتفظ، وهم أعرف.

قوله: «الثاني في الكيفية الخ». قال في الشرح: هنا مسألتان، الأولى لا خلاف ان الايمان في العمد خمسون، واما في الخطأ، ففيه قولان، المساواة، وهو قول المفيد وسلام، وابن ادریس، وهو ظاهر كلام ابن الجنيّد، ويلوح من كلام ابن زهرة وتبعه الكيدري (١)، واطلق الخمسين ابو الصلاح وادعى ابن ادریس اجماع المسلمين.

(١) هو: كما في الكنى واللقاب لمحدث القمي رحمه الله ج ٣ ص ٦٠، ابو الحسن محمد بن الحسين الحسن البجلي النيسابوري الامامي الشيخ عقبه الفاضل، تاهر الاديب، الارب البحر الزاخر صاحب الاصباح في العقدة وانوار العقول في جميع اشعار أمير المؤمنين عليه السلام وشرح النج وغير ذلك، وبه اشعار لطيفة وكان معاصراً لنقطب الراوندي وتلميذاً لابن حمزة الطوسي بانتهى موضع الحاجة.

ويمكن ان يحتج بقضية الانصار مع يهود خيبر لما قتل عبدالله بن سهل، فان النبي صلى الله عليه وآله حكم فيها بخمسين.

ويشكل بأنه حكاية حال، فلا تعم، على أنه في بعض الفاظ رواياتها:

(واقموا خمسين رجلاً اقيده برمته) (١) وفي بعضها: (رجل ندفعه إليكم) (٢).

وبأنه (٣) أحوط في التهجم على الأموال.

ويشكل بأن فيه تهجماً على التكليف بزيادة الأيمان.

وفي كتب الشيخ واتباعه كالقاضي والصرهشي والطبرسي وابن حزة: في الخطأ خمسة وعشرون، وهو فتوى المختلف، لأنه اظهر في المذهب لصحیحة (٤) عبدالله بن منان المتقدمة (٥).

وقد مر تحقيق المسألة على ما هي مختار المختلف فتذكر.

ثم قال: الثانية اختلفوا فيما بلغ الدية من الاعضاء كاللسان، والانف، واليدين، فقال: من سميننا (٦) أولاً، ستة ايمان هذا المفيد وسلاروا بن ادريس فانهم أوجبوا خمسين احتياطاً واختار في المختلف الاول محتجاً بأن حق الجناية يناسبه حق الايمان وقلة المشدد.

ولحسنه يونس عن لرضا عليه السلام، وقال في حديث عن أمير المؤمنين عليه السلام وعلى ما بلغت ديته من الجوارح (الجروح - ثل) الف دينار، ستة نفر،

(١) الوسائل باب ٩ قطعة من حديث ٣ من ابواب دعوى القتل ج ١٩ ص ١١٤.

(٢) الوسائل باب ١٠ قطعة من حديث ٣ من ابواب دعوى القتل ج ١٩ ص ١١٧ وجه: (فلنقسم حمون

رجلاً منكم على رجل، ندفعه إليكم).

(٣) عطف على قوله قلنس سره: (قضية الانصار).

(٤) لاحظ الوسائل باب ١١ حديث ١ من ابواب دعوى القتل ج ١٩ ص ١١٩.

(٥) الظاهر انه الى هنا عبارة الشرح.

(٦) يعني في المسألة الاول وهم المفيد وسلاروا بن ملاحظ.

فمادون ذلك بحسابه من ستة نفر (١).

قال المحقق: أصل هذه لرواية ظريف، وهو موجود في رواية سهل بن زياد، عن الحسن بن ظريف (بن ناصح - ثل) عن أبيه ظريف بن ناصح، عن عبدالله بن ايوب، عن أبي عمرو المتطّيب، قال: عرضت على أبي عبدالله عليه السلام ما افق به أمير المؤمنين عليه السلام من (في - ثل) الديات، فجعل مع كل قسامة في العمد خمسين، وفي الخطأ خمسة وعشرين، وفيما بلغت ديته من الجوارح ألف دينار ستة نفر (٢) الحديث (٣).

والعمل بالمشهور أسوط.

والروى في المسألتين (قوي).

والخمسون في المسألتين كما هو رأي المصنف لا دليل له في الظاهر. وما في حسنة يونس وابن فضال جميعاً عن الرضا عليه السلام ومحمّل الصحة، وهي التي رويت، عن سهل أيضاً بالاسناد المتقدم عن المتطّيب قال: عَرَضْتُ الخ كما ترى.

دليل الستة في الأعضاء التي أرشها تمام الدية كما هو مختار المختلف. وكذا لا دليل على أن عدد القسامة للأعضاء التي ديتها دون الدية، كاليد الواحدة والعين الواحدة، بالنسبة إلى الخمسين، فإن كان أرشها نصف الدية يكون عدد قسامتها نصف الخمسين أي خمساً وعشرين، فتكون قسامة اليد الواحدة خمسة وعشرين يميناً، وكذا العين الواحدة.

بل الظاهر من رواية يونس والمتطّيب المتقدمة أن عددها، بالنسبة إلى

(١) و(٢) الوسائل باب ١١ قطعة من حديث ٢ من أبواب دمهى القتل ج ١٩ ص ١٢٠.

(٣) يأتي تمامه عن قريب إن شاء الله.

السته، فيكون -فيا هو ارشه نصف الدية- نصف الستة، فيكون في اليد الواحدة ثلاث أيمان وكذا في العين الواحدة.

قال: عرضت على أبي عبدالله عليه السلام ما افق به أمير المؤمنين عليه السلام في الديات فمما افق به في الجسد وجعله ست فرائض، النفس، والبصر، والسمع، والكلام، ونقص (الضوء من العين -خ) الصوت من الغن (١) والبعج (٢) والشلل من اليدين والرجلين ثم جعل مع كل شيء من هذه قسامة على نحو ما بلغت الدية والقسامة، جعل في النفس على العمد خمسين رجلاً، وجعل في النفس على الخطأ خمسة وعشرين رجلاً، وعلى ما بلغت دية من الجروح الف دينار مئة نفر، وما كان دون ذلك فحسابه من مئة نفر، والقسامة في النفس، والسمع، والبصر، والعقل، والصوت من الغن والبعج، ونقص اليدين، والرجلين فهو ستة أجزاء الرجل، تفسير ذلك إذا أصيب الرجل من هذه الأجزاء الستة وقيس ذلك، فإن كان سدس بصره أو سمعه أو كلامه أو غير ذلك، حلف هو وحده، وإن كان ثلث بصره حلف هو وحلف معه رجل واحد، وإن كان نصف بصره، حلف هو وحلف معه رجلان، وإن كان ثلثي بصره، حلف هو وحلف معه ثلاثة نفر وإن كان أربعة (خمس أسداس -خ) حلف هو وحلف معه أربعة، وإن كان بصره كله حلف هو وحلف معه خمسة نفر، وكذلك القسامة في الجروح كلها، فإن لم يكن للمصاب من يحلف معه ضعفت عليه الأيمان، فإن كان سدس بصره حلف مرة واحدة، وإن كان الثلث حلف مرتين، وإن كان النصف حلف ثلاث مرات، وإن كان الثلثين حلف أربع مرات، وإن كان خمسة أسداس، حلف خمس

(١) العنة صوت في الخيشوم قالوا: والنود أشد الحروف غنة ومن ذلك الالف وهو الذي يتكلم من قبل

نحاشبه يقال: رجل اقن وامرأة عتاء (مجمع البحرين).

(٢) البعج بالخاء المثلثين غلط الصوت ومنه البعجة بالضم (مجمع البحرين).



ولو كان المدعون جماعة قسّطت (بسّطت - خ ل) الخمسون عليهم بالسوية.

ولو لم تكن له قسامة وامتنع منها احلف المنكر خمسين يميناً ان لم يكن له قوم والا احلف كل واحد يميناً.

مرّات، وان كان كلّ حلف ست مرّات ثم يعطى (١).

هكذا في الكافي ولتهذيب، لعلّ قوله: (وتفسّره) غير داخل في الرواية بل في كلام الكافي.

ومنها علم ان الذي ارشه دون الدية يقاس إلى الستة لا الخمسين وما اشار إليه في المتن إلى الخلاف في المسألتين، فله مخرج على مذهبه من الخمسين في الذي ارشه الدية فيكون بالنسبة إلى الستة على مرّه كدهه تلك.

قوله: «ولو كان المدعون الخ»، هذه في النفس أو العضو الذي ارشه الدية على مذهبه، وعلى مذهب الستة حلف من قومه مع الوجود، ومع العدم كرّر على الموجودين ولو لم يكن إلا المذمي، كرّرت عليه.

قوله: «ولو لم يكن له قسامة الخ». لو لم يكن للمدعي من يحلف معه خمسين يميناً في النفس أو العضو الذي ارشه، الدية - وامتنع هو أيضاً عن حلف ذلك العدد - احلف المنكر خمسين يميناً على نفي متعي المذمي، وانه برىء ممّا نسب إليه وان كان ما يقتضيه أقلّ منه، يحلف ذلك العدد لا أزيد، وهو ظاهر.

هذا ان لم يكن له قوم واقارب يحلفون له بالبراءة.

اما بأن لا يكونوا أو يكونوا ولكن لم يحلفوا لعدم علمهم، أو لغير ذلك وان كانوا موجودين، ويحلفون مع علمهم بذلك، يحلف كل واحد منهم يميناً واحدة على براءة المذمي عليه ممّا يتعي عليه المذمي من قتل النفس وغيره.

فان نكل ولم تكن له قسامة الزم الدّعى.  
ولو تعدّد المدعى عليهم فعلى كل واحد خمسون.

هذا ان وافى عددهم القسامة، والا تكرر عليهم بالسوية حتى يكمل العدد كما في المدعى.

قوله: «فان نكل ولم تكن له الخ». لو ادعى شخص على شخص القتل أو نحوه ولم يقر المدعى عليه به، بل انكر ولم يكن هناك موجب القسامة من اللوث الذي هو شرط وجودها عندهم، فان حلف شخص من الدّعى، وان لم يفعل، بل نكل الزم بالدّعى وحكم الحاكم بلزوم المدعى بسؤال المدعى.

هذا على القول بالقضاء بالنكول ظاهر.  
واما على ردّ اليمين فيسرد اليمين الواحدة إلى المذموم ثم يحكم له به كما في سائر الدعاوي.

ويحتمل ان يكون معنى قوله: (انه كانت على المتكرّ خمسون يميناً)، مثلاً ولم يكن له قوم يخلفون له بالبراءة اما لعدم علمهم أو بعدم علمهم، كان تلك العدد على المنكر نفسه فيحلف تلك العدد.

وان لم يحلف الزم حنثاً بثبوت الدّعى عليه.  
هذا على القول بالقضاء بالنكول ظاهر.  
واما على القول بالرد فيمكن هنا أيضاً ذلك، لانها ردت إليه فلا ترد.  
ويحتمل ردّ يمين واحدة كما في غيرها.

قوله: «ولو تعدّد المدعى عليهم الخ». لو كان المدعى عليهم القتل أو القاتل أو القطع متعددين يدعى عليهم ذلك بالشركة، فعلى كل واحد منهم خمسون وما في معناه في صورة الزامهم بالقسامة كما في المنفرد، فان كل واحد بمنزلة الواحد، ولهذا يجوز قتلهم بعد ثبوت الاشتراك في القتل عمداً.  
ونقل فيه قول للشيخ على كفاية كل واحد نصيبه، محتجاً بالاجماع على

ويشترط ذكر القاتل والمقتول بما يرفع الاشتباه والافتراء  
والشركة (أو الشركة - خ ل) ونوع القتل ولا يجب أن النية نية المدعى.

ذلك في الخلاف، وبالأخبار، فأما واقعة واحدة، فليس فيها إلا قسامة واحدة،  
وهي خمسون يمناً وما في معناه.

ونقل الاتفاق على أنه يكفي لكل خمسون يمناً من المدعى على تقدير  
القسامة.

فالظاهر أنه على المدعى عليهم خمسون يمناً على تقدير القسامة.  
قوله: «ويشترط ذكر القاتل الخ». أي يشترط في الخروج عن عهدة  
اليمين - إذا حلف - أن يذكر الخالف في يمينه القاتل بحيث لا يبقى الاشتراك، مثل أن  
فلان بن فلان قاتل إذا حلف المدعى أو قومه، أو ليس بقاتل إن كان الخالف،  
المنكر وقومه.

وذكر المقتول أيضاً بعينه مثل القاتل بحيث يرتفع الاشتباه ويمتنع عن  
الاجبار.

وذكر انفراجه في القتل إذا كانت الدعوى كذلك واشترائه فيه إن كانت  
لدعوى كذلك.

ولا بد من ذكر نوع القتل على الوجه المدعى من كونه عمداً أو خطأ.  
ولا يجب على المنكر وقومه ممن يحلف له، أن يذكر مع ذلك أن نيتي  
وقصدي في يميني نية المدعى لرفع التورية للأصل، مع عدم الدليل، فإن عليهم أن  
يحلفوا على نفي ما يدعى عليهم. وما يتوهم من التورية لا يجب دفعها، بل لا يندفع  
بها أيضاً.

على أنه قد ثبت أن النية نية المحقق، سواء ذكر أن النية نية المدعى أم لا  
فينصرف اليمين إلى نفي مدعى المدعى لو كان المحقق هو.

وان ورى الخالف ويسوي غير ذلك، فيترتب عليه أثر اليمين، سواء كان في

ولو ثبت اللوث على احد المنكرين حلف المدعي قسامة خمسين  
يميناً له واحلف الآخر يميناً واحدة فان قتل رد عليه النصف.

(الركن الثالث) الخالف: وهو كل مستحق قصاص أو دية أو دافع  
احدهما عنه أو قوم احدهما معه.

ويشترط علمه ولا يكفي الظن ولا يقسم الكافر على المسلم

الدنيا أو الآخرة.

ولا يندفع بذلك، الضرر العاجل والآجل بالتورية، فلا فائدة في ايجاب  
ذلك.

ويمكن ان يتأتى مثله في جانب قوم المدعي، بل في نفسه أيضاً.

ولعل قول المصنف اشارة الى رد من قال به كما نقله في شرح الشرائع.

قوله: «ولو ثبت اللوث على احد المنكرين الخ». إذا كان الدعوى

على اثنين بالاشتراك في القتل مثلاً ووجد مع احد المدعي عليهما لوث وشرائط  
القسامة دون الآخر، يفعل المدعي معه، القسامة كما في الواحد المنعرد.

فمع اثباته في القسامة، له قتله بعد رد نصف الدية كما في سائر الشركاء

وبقي دعواه مع الآخر كسائر الدعاوى التي لا لوث ولا قسامة فيها فله عليه يمين  
واحدة لا غير فيحلف ويخلص من دعواه، ولكن واضح.

قوله: «الثالث الخ». الركن الثالث من اركان القسامة، الخالف، وهو

اما مدعي قصاص أو دية وقومه أو منكر ذلك وقومه، فالمراد بمستحق القصاص أو  
الدية مدعي احدهما وبدافع احدهما، منكر لزوم القصاص أو الدية نفسه وقوم  
احدهما قوم المستحق وقوم الدافع، ويضمن معه احدهما المستحق أو الدافع، وهو  
ظاهر.

قوله: «ويشترط علمه الخ». يشترط في الخلف ان يكون عالماً بما يحلف

عليه من اثبات ونبي علماً يقينياً لا يحتمل النقيض.  
ولا يكفي الظن وإن كان ظناً غالباً، إذ لا يمين الآ مع العلم، بالعقل (١)،  
وبأنه شهادة بل شهادة وزيادة وليست الآ به.

ولهذا في الروايات كما (تري الشمس) (٢) فكل من المدعي الذي يحلف  
وقومه الذين يحلفون معه، لابد أن يكونوا عالمين بالمدعي من قتل شخص معين أو  
قطعه (٣) شخصاً معيناً، عمداً أو خطأ، محتسماً أو منصرفاً على الوجه الذي يعرفون عليه.

وكذا كل من المكر وقومه الذين يحلفون على نفي شيء من ذلك، لابد أن  
يكونوا عالمين بالبراءة علماً يقينياً، لا ظناً متاحماً للعلم.  
ويشترط أيضاً اسلام الخالف الذي هو المدعي إذا كان المدعي عليه  
مسلماً.

ولا يثبت القسامة للكافر على المسلم مع وجود شرائطه، إذ القسامة خلاف  
الأصل والقواعد فيقتصر على موضع الوفاق.  
وأيضاً ذلك سبيل للكافر، وهو مني عن المسلم.

وما ثبت من اثبات الحقوق بالدعوى واثبات المال بالشاهد واليمين أن  
قيل به، فخرج بالنص والاجماع أن كان ما بقي الباقي.  
وأيضاً تثبت القسامة مع العمد القود، ولا قود لو فرض المقتول مسلماً

(١) هكذا في نسخ كلها ونسب الصواب (القتل) بدل العقل أو (المطعم) بدله أي مع نطم القطعي  
كما يأتي.

(٢) قال في الشرائع: الطرف الثاني فيها به يصير شاهداً، والصابغ، للعلم لقوله تعالى: «ولا تقف ما ليس  
لك به علم»، ونقوله صلى الله عليه وآله: «وقد مثل من الشهادة: هل ترى الشمس، على مثلها فاشهد أو دعه  
(انتهى).

(٣) هكذا في النسخ كلها ولعل الصواب (نوقطه) بدل قوله: (أو قطعه).

وللمولى مع اللوث اثبات القسامة في عبده .  
ولو ارتد المولى (الولي - خ ل) منع القسامة فان حلف قيل : صح .

فتأمل وهو مختار الشرائع .

ونقل عن الشيخ ثبوتها له على المسلم محتجاً بعموم أدلة القسامة، غير أنه لا يثبت القصاص بجامع، فيشت الدية كما ثبتت عند ثبوت قتله عمداً .  
والاصل ينفع بالدليل .

وليس بمعلوم شمول السبيل، والأ يزم سقوط الدعاوى واثبات حقوقه .  
وليس كذلك فانهم لا يقولون انه سبيل خرج بالدليل، ولو قيل ذلك يقبل هنا أيضاً كذلك، وهو مختار المختلف .

هذا جيد لو كان دليل القسامة بحيث يشمل قسامة الكافر، وليس كذلك كما ترى اذا ترجع إليه، فانه ليس هنا صحيح صريح نص في ذلك أو عام يشتمل على شرائط القسامة .

فالخروج عن القواعد إليها - بالقياس في غير موضع الوفاق والنص - مشكل .  
وأيضاً قد مر في الاخبار (١) عدم الاعتداد بيمين الكافر لنفي القتل، فكيف يشبت بها القتل على المسلم فانه يستحل دمه وماله، وكأنه لذلك اختار الأول هنا .

قوله: «وللمولى مع اللوث الخ» . قد مر أن للمولى ان يشبت على مملوكه القتل العمد بالقسامة اذا وجد شرائطها، فيحلف خمسين يمينا ثم يعمل بمقتضى القسامة .  
وان فائدته التسلط على قتله شرعاً ظاهراً من غير انكار احد عبه، وفكته من الرهانة .

قوله: «ولو ارتد المولى الخ» . ظاهر هذا الكلام ان المرتد مطلقاً ممنوع عن

(١) الرسائل باب ١٠ من ابواب دعوى القتل ج ١٩ ص ١١٦ .

القسامة بمعنى انه لا يجوز له ويمنعه الحاكم عن ذلك .

وانما الخلاف في انه اذا خلف وحلف هل يقع محله ويترتب عليه احكام القسامة ام لا ؟

ويفهم توقفه في ذلك حيث نقل قولاً به وسكت عليه .

وفي الاول بحث، خصوصاً عند من جرد قسامة الكافر على المسلم، وهو قول الشيخ بل المصنف أيضاً على ما مر .

ولأنهم يجوزون يمين الكافر ولو كان على المسلم لإثبات حقه بالاجماع على ما نقل فلا يظهر وجه منع قسامة المرتد .

على ان الظاهر ان المدعى عليه اعم من الكافر والمسلم، صرح به في الشرح .

ولا مانع من قسامة الكافر على الكافر وحلفه له بمقتضى مذهبه، فلا يكون الكفر مانعاً لان من يجترئ على الارتداد يجترئ على الايمان الكاذبة أيضاً لانه مشترك بين مطلق الكفار فيلزم عدم سماع دعواهم بينهم، وقد مر خلافه هكذا قيل .

ويمكن ان يقال: فرق بين المرتد و لكافر الأصلي، فانه يقوم عليه بعد الايمان فيقدم على اليمين الكاذبة أيضاً، بخلاف الأصلي، فانه ما قدم عليه بعده، بل كان معتقداً بانه لا قبح فيه، فتأمل .

ويمكن ان يقال: سبب المنع ما تقدم في الرواية من قول الانصاري: (ما نرضى بيمين اليهود) (١) وقررهم صلى الله عليه وآله .

أو انه (٢) محجور عليه عندهم فكيف يصح الدعوى، واليمين، وإثبات حق

(١) راجع الوسائل: باب ١٠ من ابواب دماء القتل ج ١٩ من ١١٧، والعبارة منقولة بالمعنى .

(٢) عطف على قوله قلنس مره: (ما تقدم في الرواية يعني سبب المنع محجوراً عنه) .

بها خصوصاً الفطري، فإن تم هذا يبقى الكلام في الثاني، فإن ظاهر المنع من الرواية عدم ترتب اثره عليه وكذا المحجور عليه.

ثم ان وقوع اليمين منه وترتب احكامها عليها مع كونه ممنوعاً منها مما يستبعد، فإن لغالب المنع في امثال ذلك لعدم الفائدة ولجرائته على اليمين الكاذبة وعدم مبالاته بها، فكيف بترتب عليها الحكم، خصوصاً المرتد الفطري الذي ممنوع عن كل أمر ووجب قطه فوراً ولا يثبت شيئاً ويخرج ما ملكه عن ملكه فكيف يثبت بيمينه الممنوعة مال أو قصاص.

وكذا المألي كيف يثبت بيمينه الممنوعة الغير الممنوعة والمجوزة، مالا، مع انه لا يرث شيئاً اذا كان المقتول حراً ووقع الارتداد قبل قتل المورث.  
الآ ان يقال: ليس هو حينئذ ولياً فليس بذلك.

فما عن المبسوط: (والأولى ان لا يمكن الإمام من القسامة مرتداً لئلا يقدم على يمين كاذبة فتى حالف وقعت موقعها لعموم الاخبار وقال شاذ: (لا يقع) وهو غلط، لانه اكتساب، وهو غير ممنوع منه في مدة الامهال وهي ثلاثة ايام.  
بعيد (١) لانه قال أولاً: يمنع من اليمين ثم قال: (اكتساب وهو غير ممنوع منه) مع انه اهم من الفطري.

وهو ممنوع الآ ان يخص بالمألي مقرينة قوله: (في مدة الامهال) فان الفطري لا يمهل أو يقال: المراد بعدم منعه من الاكتساب، ترتب حكمه وهو الملكية على ما يكون مثله يملك وان كان حراماً.

ولأننا ما رأينا في الاخبار التي نقبها في كتابه ما يدل على ذلك، وعلى تقديره يكون جائزاً أيضاً لعمومها.

(١) خبر لقوله قلنس سره: (فما عن المبسوط الخ).



وبالجملة القسامة مخالفة للقواعد، فلا بد لها من دليل قوي، فثبتت احكامها بيمين ممنوعة ولا مسموعة، مشكل، فان اثبات مثل هذا في غير المادة المجمع عليها والمنصوص مشكل، وهو أعرف.

ونقل في الشرح مؤيداً لمشيخ عن المصنف انه قال: وكما يصح يمين النمي في حقه على المسلم، فكذا هنا، فاذا رجع إلى الإسلام استوفى ما حلف عليه مرتداً.

ولا يحق بُعد قياس هذا على ذلك، لان هذا ممنوع بخلاف ذلك، وذاك عليه ادلة من النص والاجماع بخلاف هذا، مع مخالفته للقواعد.

ثم قال: وأورد عليه المحقق والمصنف ان الخالف لابد وان يكون ولياً، والولاية هنا ولاية الارث، والارتداد مائع له، وكأنه في دفع ذلك قال: الولي هنا اعم من الوارث وسيد العبد بالارتداد (١) ان يكون بعد قتل المقسم على قتله واما قتله فقط، فظاهر مذهبه في البسوط منع الولي من القسامة وعدم اعتبارها ان كان وارثاً وصرح بجوازها في العبد، قال: لان اختلاف الدين مانع للارث لا مانع الملك (٢).

ولا يحى ان الايراد، على طاهر هذا الكلام، فانه عام بحسب الظاهر حيث قال: (مرتداً) نكرة في سياق النفي، مقيدة للعموم، فهو اعم من الولي وغيره وبعد القتل وقبله فيمكن ان يقال: انه مخصص بالولي والمرتد الملى الذي ارتد - قبل قتل المدعى - قبله بقرينة الولي، فان المطري ليس بولي، وقرينة الامهال فانه لا يمهل، والذي ارتد قبل القتل ليس بولي أيضاً لان المراد بالولي، ولي الدم ووارثه وهوليس

(١) هكذا في النسخ ذكره مع الباء.

(٢) قالوا: يا رسول الله كيف برضى باليهود وما بهم من الشرك اعظم الخ. الوسائل: باب ١٠ قطعة في

حديث ٣ من ابواب دعوى القتل ج ١٩ ص ١١٧.

ويقسم المكاتب في عبده فان عجز قبل الحلف والنكول حلف السيد وان كان بعد النكول لم يحلف.

كذلك.

ثم قال: نعم لو قيل: لا يقع موقعها لوقعها بنير اذن الحاكم، فان الحاكم لا يجيبه على الاحلاف، امكن الا انه مشكك بإمكان عدم علم الحاكم ببركته فيستحلفه ثم يظهر انه مرتد.

فيه أيضاً تأمل، اذ كلام الشيخ بوقعها موقعها أعم من هذه الصورة، بل ظاهره انه مع كونها ممنوعة يقع موقعها.

ولما مر من أن المتبادر من المنع في هذه الموضع خصوصاً عن الكافر الذي لا يبالي بالكفر ووقع عدم الرضا بيمينته، معللاً (بأن ما فيه اعظم من اليمين الكاذبة) (١) - عدم الوقوع.

ثم قال: في منعه من الأيمان كلام، والاعتذار باقدامه على الردة فيقدم على اليمين آت في كل كافر مع الاجماع على صحة يمينه، هذا.

مع أن ملكه باق على امواله ما لم يقتل أو يمت، إذ التقدير أنه عن ملة. نعم يمكن أن يقال: ان المرتد محجور عليه فلا يقع يمينه، اذ هي من جملة تصرفاته وقد عرفت الفرق بين المرتد وساثر لكفار وبين القسامة وساثر الايمان وانه ما قيل: أن ملكه غير باق حتى يرد انه باق.

وانه محجور عليه عن التصرف في الأموال بمعنى الانخراج، واما بمعنى الكسب وادخاله في ملكه فليس بظاهر كونه محجوراً عليه خصوصاً عن اليمين الموجبة لاثبات الحق وعدم خدر فيها بما له ونفسه، فتأمل.

قوله: «ويقسم المكاتب الخ»، يعني إذا قتل مملوك المكاتب ووجدت

(١) الوسائل باب ١ حديث ٣ من ابواب دعوى القتل ح ١٩ ص ١١٧.

ولومات الولي حلف وارثه ان لم ينكل الميت.  
ولو قتل عبداً فأوصى بقيمته لمستولده ومات، فللورثة ان

شرائط القسامة، له ان يفعل القسامة كما اذا قتل مملوك الحر، لانها (١) حق وليّ الدم، ولا شك أن المكاتب وليّ دم مملوكه، لان مناهمه له، وله اكتسابه وبيعه وصرف ثمنه في الكتابة.

وليس الولاية لمولى المكاتب، اذ تسلطه منقطع عنه وعن ماله الا استيفاء حق الكتابة.

نعم ان عجز المكاتب عن مال الكتابة وانفسخت قبل الحلف والنكول وانقطاع الدعوى، فللسيد القسامة، فان الحق صار له، فان المكاتب ومملوكه صارا مملوكين محضاً له، فهو كما اذا قتل مملوكه ابتداءً ووجد معه شرائط القسامة. وان كان المعجز بعد نكول المكاتب عن القسامة، فلا قسامة للمولى، اذ سقطت بالنكول فلا ترجع بممكن.

نعم له اليمين الواحدة على الملعى عليه، لان القسامة سقطت، لا الدعوى، فان للمكاتب كان احلافه بعد نكول القسامة فانقل الحق إليه، فله ذلك كما في سائر الدعاوى، وهو ظاهر.

قوله: «ولومات الولي الخ». لومات وليّ دم مقتول سواء كان حراً ام مملوكاً وكان له القسامة وما فعل ولا نكل عنها حق يسقط كان لوارثه القسامة مع الشرائط.

وليس له بعد نكول المورث، فانها سقطت فلا تعود، نعم له احلاف الملعى عليه يميناً واحدة كما مرّ في مولى المكاتب.

قوله: «ولو قتل عبداً الخ». اذا قتل مملوك شخص استحق مولاه

يقسموا وإن كانت القيمة للمستولدة، لأن لهم حظاً (حقاً - خل) في تنفيذ الوصية، فإن نكلوا فللمستولدة القسامة على اشكال وكذا الاشكال في قسامة الغرماء لو نكل الوارث فإن لم يقسموا فلهم عين المنكر.

القسامة فأوصى بقيمته لأم ولد له، ثم مات الموصي كن لورثته القسامة لإثبات الدم فيأخذ هي.

الظاهر أن المراد قتل موحب للدية مثل ان قتله الحر أو المملوك من غير عمد، وأنه لا مانع من الوصية بقيمة مثله.

وأنه إنما فرض المستولدة دون المملوك المحص ليصح الوصية من غير (١) كما للحر فإن في الوصية للمملوك خلافاً.

وجواز القسامة للورثة مع شرائطها ذكرها من أن لهم حظاً ونصيباً في اخراج وصية مورثهم، تعلقاً باخراجها وإن كان المال يحصل للموصي له.

كما ان لهم الدعوى وإثبات الديون والاموال للميت بالبينة واليمين مع شاهد واحد أو الرد وبعد الحصول يأخذ الدين.

فيه تأمل اذ اليمين لإثبات حق الغير - مشكل، ومجرد التعلق غير كاف مع ان الورثة ليس لهم الإخراج، وإنما ذلك للموصي أو الحاكم وليس لهم التبديل والتغيير فيها، بخلاف الديون، فإن لهم التصرف فيها واعطاء العوض فبالحقيقة يشبتون لانفسهم ذلك.

وظاهر كلامهم أن لا بحث فيه، إنما البحث في حلف الموصي له والغرماء مع نكل الورثة عن ذلك مع اننا نجد أن حظهم بالمدعى أكثر من حظ الورثة. هذا أحد طرفي الاشكال.

(١) هكذا في النسخ كلها فتأمل في المراد منه.

ومن قتل ولا وارث له فلا قسامة، ولو غاب احد الوليين حلف الحاضر خمسين واثبت حقه ولم يرتقب، فان حضر الغائب حلف خمساً وعشرين يميناً وكذا لو كان احدهما صغيراً ولو جن قبل الاكمال ثم افاق اكمل.

ولومات في الاثاء قال الشيخ: يستأنف الوارث لثلاثين حقه بيمين غيره.

والآخر أن حقه ليس ثبت فيه، بل انما يثبت بعد ثبوت الحق، فقبله، هم اجنبي.

وانت تعلم ان القسامة قد خالفت به الدعاوى والايمان، فانها تقع من الاجنبي، والموصى له، والديان ليسا بأجنبيين صرف، فتأمل. وعلى تقدير نكول الورثة عن القسامة، فإن لم يفهموا المستولدة والغرماء، فلهم أول الورثة، اليمين الواحدة على المدعى عليه إذا لم يكن عليهم قسامة حتى تسقط الدعوى أو يثبت شيء لو لم يحلفوا، وهو ظاهر.

قوله: «ومن قتل ولا وارث له فلا قسامة». وجه عدم القسامة مع عدم وارث لمقتول لا وارث له ظاهراً ظاهراً، فان القسامة لا بد لها من مدع يعلم ويقسم، وذلك ليس لغير الوارث.

ولو كان هناك ديان أو موصى له، فيجوز فيه الاشكال المتقدم. قوله: «ولو غاب احد الوليين الخ». اذا قتل شخص ولديه وليان احدهما حاضر والآخر غائب، فللحاضر اثبات حقه بما يمكن ولو بالقسامة.

فلو اراد مع وجود شرائطها، له ذلك ويحلف خمسين يميناً تمام عدد القسامة فان حق القسامة لا يثبت الا بالخمسين وما حلف شيء منه، فعليه تمامه، بخلاف ما لو حضر الغائب واراد ذلك مع وجود الشرط فليس عليه الا مقدار حصته فانه ما

ثبت الحق باليمين، فلا بد من تحققها منه أيضاً.  
 بخلاف ما لو ثبت المدعى به بالبينة، فإنه لا يحتاج إلى إثبات الغائب بعد  
 أن حضر، بل حقه أيضاً ثابت، لأنه واحد مثل القتل وقد شهد عليه بالحجة  
 الشرعية مطلقاً.

وأما وجه حلفه نصف الخمسين، لأن حقه ذلك وقد حلف على النصف  
 الآخر مقداره وزيادة فوجد الخمسون والزيادة مع دعوى الخصمين فيها.  
 ويحتمل عليه أيضاً، تمام العدد، وعدم شيء كما في البينة، فتأمل.  
 ولا يجب على الحاضر، الانتظار حتى يحضر العائب ويحلفان جميعاً، العدد.  
 وكذا الكلام إذا كان أحد الوالدين أو الأولياء أو أكثر صغيراً أو مجنوناً  
 وليس لوليها القسامة واليمين، لعدم إثبات حق الغير بيمينه.

ولو جُرِّئَ ولي الدم بعد أن قسم بعض القسامة فيما إذا كان عليه أكثر من  
 يمين واحدة ثم أفاق لا يجب عليه استئناف العدد، بل يكفي اكتماله العدد، إذ  
 يصدق عليه أنه حلف القسامة مع اتصافه بمن يصح منه ذلك، والاصل عدم ضرر  
 اعتراض الجنون لعدم اشتراط الاتصال، وهو ظاهري.

وفيما إذا مات الولي قبل الاكتمال في الاثناء تأمل فإنه لو لم يستأنف  
 الوارث عند القسامة لزم ثبوت حقه بيمين الغير فإنه يثبت الحق بيمين المورث  
 والوارث وهو ممنوع ولذا قال الشيخ بالاستيفاد لئلا يثبت حقه بيمين غيره بمعنى  
 أنه لا شك ولا شبهة في أن ثبوت الحق موقوف على يمين الميت، فإنه لو لاها لم يثبت  
 للوارث شيء أصلاً بما فعله وهذا هو المراد بإثبات الحق بيمين الغير الممنوعة.

ويحتمل الاكتفاء بالاتمام فإن الوارث يكمل العدد ولم يلزم إثبات الحق  
 بيمين الغير لأن المورث إنما حلف لحقه، لا لحق الغير إلا أنه بعد موته انتقل الحق  
 إلى غيره فلو حلف الكل فانتقل الحق إلى الوارث، لا يلزم باليمين لحق الغير فكذا

هنا فإن في وقت الحلف ما كان لغيره.

واشترط كون الكل عليه، غير ظاهر.

ولأن القسامة خرجت عن تلك القاعدة، فإن فيها اليمين لاثبات حق الغير لأنهم اشترطوا كون القوم الذين يحلفون غير وارث الدم، وهو ظاهر. وكذا الحلف لنفسه عنه، وهو ظاهر.

فليفرض ان الميت حلف لإثبات حق الوارث.

فتأمل فيه، اذ قد يقال: انه ممنوع، خرج ما خرج، وبقي الباقي ألا انه قد يمنع كون هذا الرّد ممنوعاً، والأصل عدم زيادة التكليف بالإيمان، وهو حاصل. غير انه قد يقال: الأصل عدم كسوت الدم على المدعى عليه، واثباته بالقسامة خلاف القواعد وخرج ما هو المتفق والمصوّم، وبقي الباقي تحته.

ومن هذا التقرير لتوجيه المسألة عدم بدم ورود ما أورده الشارح. بعد تقرير الاول. بقوله: (وليشكل عليه بان إيمان المورث لم تثبت الحق ولا شيئاً منه وانما يثبت الحق عند كمال القسامة وهو من الوارث ولا يلزم من توقف استحقاق الوارث على المجموع أخذه به خصوصاً اذا قلنا فان (ان-خ) العلة المركبة لا وجود لها، فيكون الجزء الأخير هو العلة أو الهيئة الاجتماعية ان جعلناها مغايرة للأجزاء. ثم يمكن ان يقال: الوارث هنا ليس مخاطباً بكمال الخمسين حتى يتوقف حقه عليها لان ما حلف مورثه قد امتثل به الأمر بالقسامة وامتثال الأمر يقتضي الاجزاء، فكأن قسامة الوارث منحصرة في الباقي من الأيمان.

ثم يطرد في كل وارث متعدّد، فانهم اذا حلفوا بمجموع الايمان لا يستحق كل بأيمانه حقه، بل استحقوا بالمجموع، المجموع وهو لا يتألف إلا من اجزائه فيكون اثباتاً يمين غير، لما عرفت أنّ المراد بالاثبات ذلك فلا شك في وجوده هنا. على أنه لا معنى لنوع وجود العلة المركبة وكون العلة للجزء الأخير فقط أو

ولا يشترط في القسامة حضور المدعى عليه.  
 وإذا استوفى القسامة فأقر آخر بقتله منفرداً لم يكن للولي الزامه  
 على رأي.

المهيئة من غير مدخلة الأجزاء، وهو ظاهر ومقرر في الحكمة والكلام.  
 ولأن دعوى عدم خطاب الوارث بالخمسين مصادرة.  
 وما ذكره في بيانه لا يدل عليه، فإن كون أمر المورث للأجزاء بمعنى  
 خروجه عن المهلة وعدم تكليفه بفعله مرة أخرى، لا يدل على عدم تكليف الوارث  
 بخمسين يميناً قسامة، لإثبات مدعاه، وهو ظاهر.  
 على أن عدم خطابه بكامل الخمسين لا يدل على كفاية ما بقي وعدم  
 مدخلة ما فعله المورث في إثبات حقه.  
 وأنه لا يمين لإثبات الحق قسامة إلا خمسين فكيف يجوز الأقل حق  
 الواحدة مثل أن يفرض موته بعد بقاء الواحدة.  
 ثم أنه لا يطرد أيضاً، لأننا قلنا: إن المراد أن يكون لإثبات حق الغير فقط  
 لا أنه يكون لإثبات حق نفسه إلا أنه يحصل حق غيره أيضاً به، فالممنوع ما يكون  
 مشتبهاً لحق الغير فقط لا لإثبات حق نفسه الذي يلزم منه حق الغير أيضاً.  
 قوله: «ولا يشترط في القسامة الخ»، دليل عدم اشتراط حضور المدعى  
 عليه، هو الأصل وعموم الأدلة.  
 وإثبات دعوى مثل ساير الدعاوى فلا يشترط حضور المدعى عليه  
 مثله.

قوله: «وإذا استوفى القسامة الخ»، إذا حلف المدعى خمسين قسامة  
 وثابت ما يحلف المدعى المطلوب - وهو القتل على شخص معين - ثم أقر غيره بأنه  
 القاتل وحده للمقتول الذي ادعى قتله لم يكن لولي الدم المدعى الزام المقرب بالدم



على رأي، لانه يكذب لاقرارہ بالدعوى والحلف عليها.  
ولأن الحلف عند الأصحاب إنما يكون مع علمه بالمحلوف عليه، فكيف  
يلزم المقر مع علمه بأنه غير قاتل، وهو قول المبسوط ومختار المختلف أيضاً.  
ويمتثل عدم إلزام أحدهما والدية من بيت المال كما مر في قضاء الحسن  
عليه السلام (١) وإن لم تكن هذه من تلك الصورة إلا أنها قريبة منها.  
ودليله عليه السلام جاره، وقول الخلاف التحيير بين الرام أيهما أراد مثل ما  
أشهد على أحدهما وأقر الآخر، أو قر كل واحد بالقتل وحده لانه ثبت في المحلوف  
عليه باليمين وفي المقر باقراره.  
ويمكن أن يقال: بينه وبين الله تعالى، ويحمله العمل بعلمه، فإن أخذ من  
المحلوف عليه شيئاً ورجع عنه إلى المقر، يرد ما أخذه، إليه.  
وأما بحسب ظاهر الشرع فيه اشكال لما مر من التكذيب.  
ودفع بأنه إذا كذب نفسه في الدعوى الأولى والحلف، له اختيار الزام  
المقر.

وله نظائر في الشرع، مثل أن أقر بأنه أخذ المال المودوع من الودعي وأنكر  
الودعي ذلك ثم رجع المودع، عن إقراره وقال: ما أخذت، سواء أظهر توجيهاً لاقرارہ  
أم لا، مثل أن أخذت غيرها وتوهمت أنه ذلك أو وكلت شخصاً في أخذها وظنت أنه  
أخذها ونحو ذلك، له مطالبة الودعي بتلك الدبعة لاعتراف الودعي أو أقر شخص  
لآخر بما لم يعين فانكر المقر له ملكيته أو ادعى ملكيته.  
قالوا قبل هذا مطلقاً: فعلم أن لا منافاة بين الإقرار بشيء والرجوع عنه  
بالمنافي.

(١) راجع الوسائل باب ٤ حديث ٢ من أبواب دعوى القتل ج ١٩ ص ١٠٧

ولو اتهم الولي حبس المتهم، قيل: يجاب إليه.

وفيه تأمل، إذ قد يمنع ذلك في الامثلة أيضاً مطلقاً أو مع عدم اظهار وجه وجهه وتأويل مقبول وان كان ذلك مقبولاً بنص أو اجماع فلا يتعدى إلى ما نحن فيه، لعدم الدليل وضعف القياس خصوصاً مع العارق للاحتياط في الدعاء. ولهذا منع البعض القياس في الحدود مع قبوله في غيرها واعتبر الشارع خمسين يمينا، فكيف يجوز الإكذاب واخذ غيره بدل المحلوف عليه، فتأمل. قوله: «ولو اتهم الولي النخ»، إذ اتهم ولّي الدم الذي اتهمه بقتل مورثه - سواء كان ممّا يوجب القود أم لا، وقيل: المتهم بالدم مطلقاً فيشمل الجرح أيضاً. من الحاكم حَبَّتْه ليعضد شهوده أو يفعل القسامة، أو يقرّه أو يحلف قيل يجاب إليه.

أي يقبل الحاكم ويحبسه، فإن جاء بيّنة أو بقسامة أو أقره، وإلا خفي سبيله بعد احلافه يمينا واحدة.

قال في الشرح: هنا بحثان (الأول) المتهم بالقتل - وفي بعض العبارات بالدم وهو يشمل الجرح - بحسب قال المصنف: إذا اتهم الولي، واطلق الشيخ في النهاية وابن البراج (١).

والمذكور في الرواية التي دليل الحكم، الدم وأريد منه القتل بقربة قوله عليه السلام: (فإن جاء ولّي المقتول وإلا خفي سبيله) (٢) ولا دليل على غير القتل بحسب الظاهر.

وأيضاً هو تعجيل عقوبة يناسب امراً عظيماً فلا يناسب كل دم. وأيضاً لا يناسب قياسه عليه، ولا الجرأة بغير دليل وهو ظاهر.

(١) الظاهر أنه إلى هنا عبارة الشرح.

(٢) راجع الوسائل باب ١٢ من أبواب ما يشبه به الدعوى ج ١٩ ص ١٢١.

ثم ان الرواية مطلقة فكلام الشيخ لعل المراد مع التماس الولي، فانه عقوبة لحقه فلا يكون الا بعد التماسه.

ويؤيده عدم الحكم بدون تماسه مع ثبوته.

قال: (الثاني) (١) مقدار الحبس ستة أيام، فان جاء المذمعي بيينة أو اقسام، وإلا خلّي سبيله، قاله الشيخ والقاضي والظاهرشي والطبرسي، وقال ابن حمزة: ثلاثة أيام، وقال ابن الجنيّد: ان ادعى الولي البينة حبس إلى ستة.

ومأخذ الحكمين رواية السكوني عن الصادق عليه السلام، قال: ان النسبي صلى الله عليه وآله كان يحبس في تهمة الدم ستة أيام، فان جاء أولياء المقتول بيينة (بشئت - ثل) وإلا خلّي سبيله (٢).

وان إدريس مع عن الحبس وزعم أن الرواية مخالفة للأدلة من تعجيل العقوبة قبل ثبوت الموجب.

وقال المصنف في المختلف: ان حصلت التهمة في نظر الحاكم الزمه الحبس عملاً بالرواية، وحفظاً للنفوس عن الاتلاف، وان حصلت لغيره فلا، عملاً بالأصل.

واعلم ان القائل بالحبس لا يفرق بين عدم قيام بيينة أو قيام بيينة لا تثبت عدالتها.

ولعلّ نظر ابن حمزة إلى تعليق بعض الاحكام على الثلاثة كلمة امهال المرتد والشفيع، وجريان العادة بزوال العذر عند الولي.

ونظر ابن الجنيّد إلى انه نهاية الاحتياط في الدماء واقرب إلى تحقيق عدم الحبّة بالكلية.

(١) يصي في الشرح عطف على قوله: (الأول).

(٢) الوسائل باب ١٢ حديث ١ من ابواب دعوى القتل ج ١٩ ص ١٢١.

## تنمة

## تجب كفارة الجمع بالقتل العمد العلوان.

قال المحقق: السكوتي، ضعيف وفي العمل بما ينقرد به توقف.  
ولكن يمكن ان يورد الشيخ ذلك، لما فيه من الاحتياط على الدم.  
وانت تعلم عدم امكان الاحتياط هنا، والحبس بغير دليل شرعي مشكل،  
والثلاثة لا دليل له، والقياس غير معتبر، والرواية ضعيفة.  
ولكن لا يبعد ما ذكره في المختلف مع حصول ظن قوي للحاكم، فتأمل.  
ويحتمل الانتظار إلى زمان يمكن فيه إحضار الشهود التي يلزمها المتعي،  
فتأمل.



## «تنمة»

قوله: «تجب كفارة الجمع الخ»، دليل وجوب كفارة الجمع، وهي  
الكفارات الثلاث بقتل البالغ العاقل المسلم مطلقاً، عمداً صغيراً أو كبيراً، مجنوناً  
أو عاقلاً، ذكراً أو أنثى، حراً أو مملوكاً وإن كان القاتل هو المولى.  
كأنه الاجماع وعموم الروايات الكثيرة.

مثل صحيحة عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام انه سئل عن  
رجل قتل مؤمناً وهو يعلم انه مؤمن غير أنه حمله (يعمله - كما) الغضب على أنه قتله  
(أولياء المقتول - خ) هل له من توبة ان أراد ذلك أو لا توبة له؟ قال: يقاد منه  
(به - خ)، فان لم يعلم به انطلق إلى أوليائه فاعلمهم أنه قتله فان عفوا عنه أعطاهم  
الدية واعتق رقبة وصام شهرين متتابعين وتصدق على ستين مسكيناً (١).

(١) فروع الكافي كتاب النجاة باب ٣ من قتل المؤمن على دينه حديث ٣ ص ٢١٦ طبع لمعير ياهدي

وقريب منه رواية أسامة (١).

وما رواه بطريق آخر، عن عبدالله بن مسنان وبكير عنه عليه السلام (٢).

وصحيحة اسماعيل بن حنبل، قال: قلت لأبي حفص عليه السلام: الرجل يقتل الرجل متعمداً؟ قال: عليه ثلاث كفارات يعتق رقبة ويصوم شهرين متتابعين ويطعم ستين مسكيناً، وقال: ائتمني علي بن الحسين بمثل ذلك (٣).

ويدل على وجوبها على المور إذا قتل عبده بخصوصها، الأخبار.

مثل صحيحة أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: من قتل عبده متعمداً، فعليه أن يعتق رقبة ويطعم ستين مسكيناً وأن يصوم شهرين متتابعين (خ) (٤).

وقريب منها حسنة حران إلا أنه ليس فيها الإطعام وزاد: ويتوب إلى الله عز وجل (٥).

ومثلها صحيحة أبي أيوب ورواية سماعة (٦).

وحسنة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال في الرجل يقتل

والوسائل باب ٢٨ حديث ٣ من أبواب الكفارات ج ١٥ ص ٥٨٠.

(١) التهذيب. باب القصاص في النيات ولقصاص حديث ٣٠ ج ٢ ص ٤٩١ الطبع القديم وفيه: عن أبي أسامة وهو الصواب كما في الوسائل أيضاً.

(٢) الوسائل باب ٩ حديث ١ بالسند الثالث من أبواب دسوى القتل ج ١٩ ص ١٩ مع اختلاف بعض اللفاظ وما نقله الشارح موافق لما رواه الشيخ في تهذيبه من لفظه.

(٣) الوسائل باب ١٠ حديث ٣ من أبواب نقص في النفس ج ١٩ ص ٢٢ وفيه اسماعيل الجمعي وكلاهما وحديث اسماعيل بن حنبل الجمعي ج ١ من تنقيح الحقائق في علم الرجال.

(٤) الوسائل باب ٢٧ حديث ٣ من أبواب نقص في النفس ج ١٩ ص ٦٧.

(٥) الوسائل باب ٢٧ حديث ٢ من أبواب نقص في النفس وفيه: (ويتوب إلح).

(٦) الوسائل باب ٢٧ حديث ٤ - ٨ من أبواب نقص في النفس ج ١٩ ص ٦٨.

مملوكة عمداً (متعمداً - ثل)؟ قال: يعجبني أن يعتق رقبة ويصوم شهرين متتابعين  
ويطعم ستين مسكيناً ثم يكون التوبة بعد ذلك (١).

وفيها اشعار بالاستحباب.

وقوله (٢): وفي قتل المولى عطف على (في المسلم).

واعلم أن حكم شبهة العمد حكم الخطأ، وهو ظاهر.

وتدلّ على الجمع في العمد والترتيب في الخطأ، صحيحة عبدالله بن مسنان  
قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: كفارة الدم إذا قتل الرجل مؤمناً متعمداً، فعليه  
أن يمكّن نفسه من أوليائه، فإن قتلوه فقد أدى ما عليه إذا كان نادماً على ما كان  
منه هازماً على ترك العود وإن عني عنه فعليه أن يعتق رقبة ويصوم شهرين متتابعين  
ويطعم ستين مسكيناً وإن يندم على ما كان منه ويعزم على ترك العود ويستغفر الله  
أبداً ما بقي وإذا قتل خطأ أدى دية إلى أوليائه ثم اعتق رقبة، فإن لم يجد صام  
شهرين متتابعين، فإن لم يستطع اطعم ستين مسكيناً مئداً مئداً وكذلك إذا وهبت له  
دية المقتول فالكفارة عليه فيما بينه وبين ربه لازمة (٣).

وفي هذه الاخبار فوائد فافهم.

ولعل المراد بالاستغفار أبداً، الإصرار على التوبة.

ويحتمل ذكر (استغفر الله) على طريق الاستحباب في أكثر الأوقات، الله

يعلم.

(١) الوسائل باب ٢٧ حديث ١ من أبواب القصاص النفس ج ١٩ ص ٦٧.

(٢) يعني قول المصنف.

(٣) أورد صدره في الوسائل باب ٢٨ حديث ٢ من أبواب الكفارات وفيه في باب ١ حديث ١ مها ج ١٥

والمرتبة بالخطأ مع المباشرة لا التسبب في المسلم وإن كان عبداً صغيراً أو مجنوناً.

وفي قتل المولى عبده ولو قتل مسلماً في دار الحرب من غير ضرورة عالماً، فالقود والكفارة.

وأما تخصيص الكفارة بالقتل مباشرة لا تسبباً، فدليله الأصل وعدم دليل صريح بل ظاهر أيضاً في ذلك، فإن ظاهر الأخبار المباشرة، لأن المتبادر من القتل ذلك، فافهم.

ودليل القصاص مع الكفرة إذا قتل مسلماً عالماً عامداً من غير ضرورة في دار الحرب، يفهم مما تقدم، فإن ما تقدم لا خصوصية له بدار الاسلام.

فكان ذكره ردة، على بعض الحاشية أو لتوهم انه لما ذهب إلى دار الحرب والحق بهم، صار منهم قتلهم هدير.

وليس كذلك ما لم يوجد منه ما يوجب الردة، فتأمل.

ولو قتله بغير علم واختيار، يمكن أن يكون فيه الكفارة لا الدية لقوله تعالى: «وَأَنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَبِينُكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ، فَلَيْتَ مَسْلُماً إِلَى أَهْلِهِ، وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ» (١) «فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدَوُ لَكُمْ وَهُمْ مُؤْمِنُونَ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ» (٢).

قال في الكافي: وتفسير ذلك إذا كان رجل من المؤمنين نازلاً بين قوم من المشركين ف وقعت بينهم حرب فقتل ذلك المؤمن، فلا دية له لقول رسول الله صلى الله عليه وآله: أيما مؤمن نزل في دار الحرب فقد برئت منه الذمة، فإن كان المؤمن نازلاً بين قوم من المشركين من أهل الحرب وبينهم وبين الرسول صلى الله عليه وآله

(١) النساء قطعة من طرف ذيل آية ٩٢.

(٢) النساء قطعة من صدر آية ٩٢.

ولو ظنَّ كفره فالكفارة.  
 ولو ظهر أسيراً فالدية والكفارة.  
 ولو اشترك جماعة فعلى كل واحد كفارة كاملة.  
 وتجب على العاقد وإن قتل قوداً.  
 وعلى قاتل نفسه.

وأله أو الامام عليه السلام ميشاق أو عهد إلى مئة فقتل ذلك المؤمن رجلاً من المؤمنين وهو لا يعلم فقد وجبت عليه الدية والكفارة (١).  
 وفيه تأمل، إذ الظاهر، الدية أيضاً لئلا يلزم ابطال دم امرئ مسلم، فإن كان لمصلحة المسلمين يكون من بيت المال، بل الكفارة.  
 ولو قتل من ظنَّ كفره فظهر مسلماً أسيراً في أيدي الكفار لزم قاتله الدية والكفارة على ما تقدم لقوله تعالى: «وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطِئاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَدِيَةٌ مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ» (٢).

وكان الآية مخصوصة بالواجد.

ودليل وجوب الكفارة على كل من شرك في دم - لو كان مستقلاً له الكفارة هو عموم الكفارة على القاتل، فإن كن واحد قاتل.  
 ولهذا يصح تقسيمه إليه وإلى غيره، ويصح قتله.  
 ودليل وجوبها على القاتل العاقد وإن قتل قصاصاً، هو عموم الأدلة، وأصل عدم سقوطها مع عدم دليل عليه.

وهو دليل وجوبها على القاتل نفسه، لكن ما رأيت في الأخبار ما هو صريح

(١) فروع الكافي باب وجوب قتل نفلًا عن علي بن إبراهيم من كتاب البيات ج ٢ ص ٣١٦ طبع أمير

بهاجري.

(٢) النساء: ٩٢.



ولو تصادمت الحاملتان (الحاملان - خ ل) ضمننت كل واحدة  
 اربع كفارات ان ولجت الروح الحمل.  
 ولو لم تلجه (تلج - خ ل) الروح فلا كفارة فيه.  
 ولا تجب بقتل الكافر مطلقاً.

في ذلك، بل ظاهر أيضاً، فان اكثره مقيد بالعضو وأحد الدية (١).  
 بل صحيحة عبدالله بن سنان التي في كفارة العمد والخطأ ظاهرة في عدم  
 شيء ومنه الكفارة.

بل تدل هي وغيرها على صحتها مع القود، بل انما تكون الكفارة مع العقود  
 الدية، فتأمل.

ودليل اربع كفارات هي كل واحدة من المرأتين الحاملين المتصادمتين إذا  
 كان عليهما ممتا ولجته الروح وقتلت معه، أن كل واحدة قتلت نفسها وولدها،  
 والاخرى وولدها، وقد مر أن قتل النفس مطلقاً وان كانت بنفسه، موجب للكفارة  
 وعلم منه أن مرادهم أعم من أن يكون حملاً أو منفصلاً.

ولكن في الحمل خفاء، والدليل غير ناهض فيه.

واما عدم كفارة الحمل - مع عدم ولوج الروح في الحمل - فظاهر، فانه ما  
 قتل حياً نفساً، فانه كان جماداً بعد.

ولكن تجب على كل واحدة دية الجنين وكفارتان لنفسها ورفيقها.

واما دليل عدم وجوب الكفارة لقتل الكفار باصنافها (فهم - ظ) فهو  
 الأصل وعدم دليل ظهور الأدلة في الكفار حيث قيد بالاسلام.

\*\*\*

(١) راجع الوسائل باب ٥ من ابواب التخصيص في النفس ج ١٩ ص ١٣ وباب ٥٢ من كتاب الوصايا

## فروع

(الأول) يتضاعف الدية إذا قتل في أشهر الحرم، كأنه لا خلاف فيه.  
ومستنده، رواية كليب بن معاوية، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام  
يقول: من قتل في شهر حرام فعليه دية وثلاث (١).  
وصحيفة زرارة مثلها (٢).  
ولا يضر عدم ثبوت توثيق كليب (٣) في الأولى وإبان بن عثمان في  
الثانية (٤).

(الثاني) هل يوجد التخليط في غيره مثل حرم مكة؟ الظاهر العدم، لعدم  
الدليل، والقياس على الشهر (٥)، وكفارة الصيد (٦)، غير حجة، ومع ذلك قال به  
الشيخان، وهما أحرف.

وعلى تقديره لا يقاس عليه المدينة والمشاهد.  
ولا بد من كون المقتول في الحرم، فلو رمى من الحل وقتل في الحرم تغلظ  
بناء على القول به وكأنه باتفاق القائلين به، ولا يقاس عليه العكس.

(١) الوسائل باب ٣ حديث ١ من أبواب ديات النفس ح ١٩ ص ١٤٩ وممن الحديث كما في الوسائل  
هكذا: قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقتل في أشهر الحرم ما دية؟ قال: دية وثلاث.  
(٢) الوسائل باب ٣ حديث ٣ و ٥ من أبواب ديات النفس ج ١٩ ص ١٤٨.  
(٣) سندها كما في لكافي هكذا: علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن كليب  
الاسدي.

(٤) قال سندها كما في التهذيب هكذا: ابن أبي صير عن إبان بن عثمان، عن زرارة.  
(٥) الظاهر أن المراد أن قياس المكان (مكة شرعاً) على الزمان (الشهر الحرم) غير حجة.  
(٦) يعني قياس المقام على كفارة الصيد في الحرم حتى تضاعف بالنسبة إلى الصيد غير حجة لاحظ  
باب ٣٦ من أبواب كفارات الصيد من كتاب الحج ج ٩ ص ٢٤٣.

(الثالث) قال في الشرائع (١): (ولا يعرف التغليب في الأطراف) تنبيهاً على خلاف بعض العامة قاله في شرحه.

(الرابع) يدل على دخول صوم العبد في كفارة القتل في أشهر الحرم - كأنه تغليب أيضاً وقال به الشيخ - صحيحة زرارة، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلاً خطأ في أشهر الحرم؟ قال: عليه الدية وصوم شهرين متتابعين من أشهر الحرم، قلت: ان هذا يدخل فيه العبد وایام التشريق، فقال: يصوم (بصومه - ثل) فإنه حق لزمه (٢) ومشهاً صحيحة أخرى له عنه عليه السلام (٣).  
فيها دلالة على تحريم صوم أيام التشريق أيضاً.

وعلى أنه لا بد من صوم شهر الحرم للقاتل فيها، فكانه فوري.  
وظاهرهما عدم جواز الإفطار حتى يكمل ولو صام شهراً و يوماً.  
ولكن انما يلزم صوم الأشهر على تقدير اللزوم ان كان بعد القتل يبق شهران ولا يصوم من غيرهما.

وعلى تقدير الامكان ولم يفعل يصوم غيرهما بدون كفارة أخرى مع الاثم ان كان فورياً والآ فمدونه، فتأمل.

(الخامس) اذا جئ خارج الحرم، والتجأ إليه، لا يحذ ولا يقتصر فيه، بل يهل، ولكن لا يطعم ويضيّق عليه حتى يخرج ويحذ ويقتصر قاله الأصحاب

(١) قال في الشرائع: ولو قتل في شهر الحرم الحرم دية وثلاثاً من أي الاجناس كان، تغليظاً وهو يلزم مثل ذلك في حرم مكة؟ قال شيخنا نعم، ولا يعرف التغليب في الأطراف (انتهى). وفي المسالك: ونبه بقوله: (ولا يعرف التغليب في الأطراف) من خلاف بعض العامة حيث الحقها بالنفس في ذلك ولا دليل عليه عندنا ولا قاتل من اصحابنا (انتهى).

(٢) الوصائل باب ٣ حديث ٤ من ابواب ديات النفس ج ١٩ ص ١٥٠.

(٣) الوصائل باب ٣ حديث ٣ من ابواب ديات النفس ج ١٩ ص ١٥٠.

ومستنده صحيحة هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يجني في الحرم جنابة لقيم به الحد فإنه لم ير للحرم حرمة (١).

الظاهر ان الجنابة اعم من القتل، ولقطع، والجرح، ومما يوجب حداً أو قصاصاً، وأنه لا يطعم اصلاً.

(السادس) لو جنى في الحرم يفعل به فيه ما يقتضي جنائته.

والظاهر أنه لو جنى خارجاً واتفق وجوده فيه من غير التجاء، فتحكه حكم

الجنابة في الخارج فيقتصر فيه للعظ الإلجاء في الرواية (٢) والمبارة.

ويحتمل عدم حرمة الحرم كما يظهر من الرواية.

(السابع) لا يقاس عليه حرم المدينة المشرفة ولا المشاهد المتبركة لبطان

القياس وعدم دليل غيره.

ولا تدل عليه صحيحة جميلة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته

يقول لعن رسول الله صلى الله عليه وآله من أحدث في المدينة حدثاً أو آوى محدثاً،

فقلت ما (ذاك) في الحدث؟ فقال (قال - تل): القتل (٣) لأن المراد به، القتل

فُلماً، لا قصاصاً وحداً على الظاهر، فتأمل.

(١) الوسائل باب ٣٤ حديث ١ من ابواب مقتضات الحدود ج ١٨ ص ٣٤٦ وصدرها هكذا عن أبي

عبد الله عليه السلام في الرجل يجني في غير الحرم ثم يلجأ إلى الحرم؟ قال لا تقام عليه الحد ولا يطعم ولا يسقى ولا يكلم ولا يبايع، فإنه اذا فعل به ذلك يوشك ان يخرج فيقام عليه الحد وإن جنى في الحرم جناية الخ.

(٢) راجع صدر حديث هشام بن الحكم الذي نقله في الهامش السابق وراجع أيضاً باب ١٤ من

ابواب مقتضات الطوائف ج ٩ ص ٣٣٦.

(٣) الوسائل باب ٨ حديث ١ من ابواب نقصان في نفس ج ١٦ ص ١٥.



# كتاب الديبات

## كتاب الديات

ومقاصده ستة:

الأول

في الموجب

وهو الا تلافٍ مباشرة أو تسييلاً.

---

## كتاب الديات

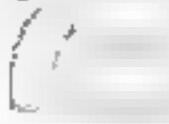
قوله: «الأول، الموجب الخ»، أي سبب وجوب الدية وهو لما بالجنابة على النفس أو الطرف - امرأ.

(الأول) مباشرة لا تلافٍ - أي فعل ما يحصل معه تلف النفس أو العضو من غير قصد الا تلافٍ - سواء كان هناك قصد الفعل فيكون شبيه العمد، وهو من ماله أو لا يكون أصلاً، فيكون خطأ فهو على العاقلة.

وأخرج العمد لأنه موجب للقود أولاً وبالذات غالباً، وقديشول إلى الدية بالتراضي عليها أو بغيره مثل قتل بعض شركاء الدم، الجاني فيلزم للباقي الدية. وقد يكون موجباً للدية أولاً مثل قتل الوالد ولله.

## الأول: المباشرة

وهي فعل ما يحصل معه الاتلاف لا مع القصد، فالطبيب  
يضمن ما يتلف بعلاجه ان قصر أو عالج طفلاً أو مجنوناً لم يأذن الولي أو  
بالغا لم يأذن ولو كان حاذقاً.  
وان اذن له البالغ فآل إلى التلف ضمن على رأي في ماله وهل  
يبرأ بالابراء قبله؟ فيه قولان.

قوله: «فالطبيب يضمن الخ». أي لما قلنا: أن مباشرة الاتلاف من  
غير قصد، موجبة للدية، يلزم كون الطبيب ضامناً لما يتلف بعلاجه ان قصر، سواء  
كان حاذقاً أم لا، بأذن المريض ووليّه م لا.   
والظاهر عدم الخلاف في ذلك.  
وكذا يضمن لو عالج طعماً أو مجنوناً مع عدم آذن الولي وان كان طبيباً  
حاذقاً علماً وعملاً وما قصر ولكن ترتب عليه تلف من غير اختياره وان اذن له  
البالغ معالجته، وان كان حاذقاً وما قصر وسعى وعمل بعلمه وتلف، فهو ضامن في  
ماله على رأي المصنف.

والظاهر انه كذلك في المجنون والطفل مع اذن الولي.

قال في الشرح: هنا مسألتان (الأولى) إذا كان الطبيب حاذقاً أي ماهراً  
في الصناعة والعلاج علماً وعملاً فعالج فاتفق التلف نفساً أو طرفاً، ففي الضمان  
قولان (احدهما) نعم وهو قول الشيخ أبي عبدالله المفيد، والشيخ أبي جعفر في  
النهاية، وابن البراج في الكامل، وساروأي لصلاح، وابن زهرة، والطبرسي،  
والكيدري، ونجم الدين، ونحيب الدين وأبي سعيد رحمهما الله، وجعلوه شبه عمد.  
أما الضمان فلحصول التلف المستند في فعل الطبيب ولا يبطل دم امرئ مسلم.



ولما انه شبه عمد، فلتحقق القصد إلى الفعل لا إلى القتل.  
وقال ابن ادریس: لا یضمن للاصل وسقوطه باذنه، ولانه فعل سائغ  
شرعاً فلا يستعقب ضماناً.

ويمكن الجواب بأن أصالة البراءة لا تتم مع دليل الشغل، والاذن، في  
العلاج، لا في الاتلاف ولا منافة بين الحواش وبين الضمان كالفارب للتأديب.  
ويؤيد الضمان ما رواه بصفان عن إبراهيم بن هاشم، عن الثوفلي، عن  
السكوني، عن جعفر، عن أبيه ان أمير المؤمنين عليه السلام ضمن ختانا قطع حشفة  
العلام (١).

قال في النكت: الأصحاب متفقون على أن الطبيب يضمن ما يتلف  
بعلاجه، قاله عمل على هذا الأصل، لا على هذه الرواية لأن الأكثرين يطرحون ما  
ينصرد به السكوني (٢).

وقد (٣) عرفت ان الإجماع المنقول بخبر الواحد حجة.  
وكذا ادعى عليها ابن زهرة الإجماع، وابن ادریس زعم ان رواية السكوني  
صحيحة لا خلاف فيها، والمراد بها انه (٤) فرط بأن قطع غيرها زيد منه لأن  
الحشفة (٥) ما فوق الختان (٦).

(١) الوسائل باب ٢٤ حديث ٢ من باب موجبات الضمان ج ١٩ ص ١٩٥.

(٢) إلى هنا عبارة النكت لكن في النقل تحليلاً وتأخيراً وان العبارة في النكت هكذا: وقد عرفت ان  
الأكثرين يطرحون ما ينصرد به السكوني غير أن الأصحاب متفقون على ان الطبيب يضمن ما يجنيه بعلاجه فكان  
عملهم على ذلك الأصل لا على هذه الرواية

(٣) هذا تسمية عبارة الشهيد في الشرح فلا تظن.

(٤) يعني الختان قصير بقعته غير الحشفة

(٥) والحشفة أيضاً رأس الذكر من فوق الختان اذا قطعت وحيث اللحية كاملة (مجمع البحرين).

(٦) إلى هنا عبارة الشرح.

واعلم ان كثيراً من الأصحاب لم يعتد بالاذن وان كان ظاهرهم الإذن.  
واعلم ان النوفلي أيضاً ضعيف، وان مراد ابن إدريس بصحة الرواية صحة  
مضمونها، وأنه (انها-خ) الحكم الصحيح الشرعي.  
وانك قد عرفت ما في امثال هذه الاجماع.  
وان عدم الضمان مع الاذن محتمل لأنه ما قصد الاتلاف وما قصر مع انه  
استأذن وحاصله انه يفعل ما يقتضيه علمه ولم يكن عليه به شيء.  
وان ذلك قد يجب عليه، اذ قد يكون ذلك من الواجب الكفائي بل قد  
يصير عينياً.

وما ثبت شرعاً ان كل اتلاف موجب للضمان.  
ورواية الختان قد تحمل على ما ذهب اليه ابن إدريس من التفريط بعد تسليم  
الصحة.

بل قد يحمل كلام الأصحاب أيضاً على عدم الاذن.  
قال الشارح: انهم لم يقيدوه به، ويؤيده القول بالسقوط بالابراء في المسألة  
الثانية.

ثم (١) قال: (الشافية) لو ابرأ الم علاج قبل الفعل أو وليه، قال الشيخ  
وأتباعه، وابو الصلاح: يبرأ، لميس الحاجة إليه، فانه لا غناء عن العلاج، واذا  
عرف البيطار والطبيب انه لا مخلص له من لضمان، توقف في العلاج مع الضرورة  
إليه فوجب ان يشرع الابراء، دفعاً لضرورة الحاجة.

ولرواية السكوني، عن جعفر عليه السلام (أبي عبد الله عليه السلام-قل)،  
قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: من تطيب أو تبيطر فليأخذ البراءة من وليه وإلا

فهو له ضامن (١).

وانما ذكر الولي، لأنه هو المصائب على تقدير التلف، فلما شرع الإبراء قبل الاستمرار لمكان الضرورة، صرف إلى من يتولى المطالبة بتقدير وقوع ما يبرأ منه. قال (٢) المحقق: ولا استبعد الإبراء من المريض فانه فعل مأذون فيه والمجنى عليه اذا أذن في الجناية سقط ضمانها فكيف باذنه في المباح المأذون في فعله. ونقل عن ابن إدريس انه لا يصح البراءة، لأنه اسقاط لما لم يجب ولأن الإبراء اما متى تعدى فيه أو غيره وكلاهما لا يصح الإبراء (٣). يفهم من المتن والشرح، التردد فيها. وكذا من الشرايع، الاختصار على نقل الخلاف (٤). وعدم استبعاد المحقق غير بعيد، لما تقدم، ويؤيده المؤمنون عند شروطهم (٥).

ومرجع الإبراء عدم المؤاخظة وعدم سقوط حق لو حصل الموجب، ولا

(١) الوسائل باب ٢٤ حديث ١ من باب موجبات الضمان ج ١٩ ص ١٩٥.

(٢) والاولى نقل عبارة المحقق بعينها في السكت قال: البراءة نقي يأخذها من لا يؤمن ان يحدده العلاج وهو شيء لم يحصل المدون فيه والبراءة منه، على خلاف الاصل، لكن شرعيته لضرورة الحاجة، فانه لا غنى عن العلاج، واذا عرف البيطار أو الطبيب انه لا يحصل له من الضمان توقف في العلاج مع الضرورة إليه فوجب ان يشرع الإبراء دفعا لضرورة الحاجة وقد روى ذلك، السكوني (ثم ذكر الرواية ثم قال): وانما عدل الى الولي، لانه هو المطالب على تقدير التلف فلما شرع الإبراء قبل الاستمرار لمكان الضرورة، صرف إلى من يتولى المطالبة بتقدير وقوع ما يبرأ منه ولا استبعد الإبراء من المريض فانه يكون فعلاً مأذوناً فيه (إلى آخر ما نقله الشارح).

(٣) الظاهر انه الى هنا عبارة لشرح.

(٤) لكن ظهروا احتيار الضمان قال. في النظر الثاني من كتب ديات الشرايع، ولو كان الطبيب عارفاً وادباً له المريض في العلاج فآل إلى التلف قيل لا يحصل لآل الضمان يسقط بالإذن ولانه فعل سائق شرعاً وقيل: يحصل لمباشرة الاتلاف وهو أشبه (انتهى).

(٥) الوسائل باب ٢٠ دليل حديث ٤ من ابواب النهج ١٥ ص ٢٠.

وتضمن العاقلة ما يتلغه النائم بانقلابه وان كانت ظئراً للضرورة  
وان كانت للفخر فالدية في مالها.

استبعاد في لزوم الوفاء به بمعنى عدم ثبوت حق حينئذ، أو انه يشبت ويسقط، فلا  
يكون اسقاطاً لما ليس بثابت، فتأمل.

والرواية مؤيدة وليس معناها الإبراء مع وجود شبهه كما فهمه شرح  
الشرايع حيث قال: نقول بموجبها، فإن البراءة حقيقة، لا تكون إلا بعد ثبوت  
الحق لأنها إسقاط ما في الدمة من الحق وبسته عليه أخذها من الولي، اذ لا حق له  
قبل الجنابة، وقد لا يصير إليه بتقدير عدم بلوغها القتل إذا أدت إلى (أيتها - خ) أنك  
تعرف ان معنى (تطليب) انه اراد فعله، لا انه فعله وهو ظاهر.

وقد مر وجه اسناده إلى الولي، وأنه يفته على صحة إبراء المريض اذا كان  
الحق له بالطريق الأول، وأنه لا يحتاج إلى الأمر به وهو ظاهر، فافهم.  
واعلم ان في عد التطليب من المباشرة، كما هو ظاهر المتن، تأملاً.

قوله: «وتضمن العاقلة الخ»، دل ضمان العاقلة ما يجنيه النائم، هو  
كون الخطأ على العاقلة، فانه خطأ محض لانه وقع من غير قصد أصلاً، فهو أولى بأن  
يكون خطأ محضاً مما يقصد في الجملة، مثل الرمي على طير فاصاب إنساناً ونحو ذلك.

ونقل عن الشيخ كونه في مال النائم، لان اتلاف النائم، من الاسباب، لا  
الجنائيات بالمباشرة لانه قد ارتفع اختياره.

ويؤيده ما تقدم ان الضمان على العاقلة خلاف القواعد العقلية والشرعية،  
فلا يصار إليه إلا في المنصوص والمتفق عليه.

وما تقدم في تفسير الخطأ في الروايات: (وانما الخطأ ان تريد شيئاً  
(الشيء - ثل) ويصيب غيره) وهو في مرسله (١) وفي صحيح الحلبي: (الخطأ من

(١) الوسائل باب ١١ ذيل حديث ١ من أبواب القصاص في نفس ج ١٩ ص ٢٤ والخبر ليس مرسل،

اعتمد شيئاً فاصاب غيره (١) كما مر، ولكن تفسيرهما الخطأ يشملهما، فتأمل.  
ولا فرق في النائم لذي اتلافه بانقلابه وسائر حركاته، بيده أو رجله، بين  
الظئر للضرورة والحاجة إلى الأجرة، وبين غير الظئر.  
وان كانت ظئراً للفخر مثل أن يكون ذلك للسلطان والحكام فإن الدية في  
مالها.

وتدل على هذا التفصيل، استروايات، مثل رواية محمد بن مسلم عن أبي  
جعفر عليه السلام قال: أتينا ظئراً قوم قتلت صبياً لهم وهي نائمة (فان قلبت عليه - خ)  
فقتلته، فان عليها الدية من مالها خاصة ان كانت اما طائرت طلياً للعز والفخر،  
وان كانت اما طائرت من الفقر، فان الدية على عاقلتها (٢).  
ومثلها رواية عبدالرحمان بن مسلم، عن أبيه، عن جعفر عليه السلام (٣).  
ورواية الحسين بن خالد وغيره عن الرضا عليه السلام مثلها (٤).  
وهي تضعف مذهب الشيخ، ولكن في سند الكل ضعف وجهالة مع من  
العمل بمضمونها مع مخالفتها للأصل.  
لما مر من ان فعل النائم مصدقاً من الخطأ المحض، فيكون دية ما تلفته الظئر  
نائمة، على عاقلتها.

ولهذا اختار كون دية الظئر على عاقلتها مطلقاً اكثر المتأخرين.  
نقل في شرح الشرايع ان مذهب الشيخ، على ان فعله من قبيل الاسباب،

بل هو صحيح السند.

(١) الوسائل باب ١١ ذيل حديث ٣ من ابواب القصاص ج ١٩ ص ٢٥.

(٢) الوسائل باب ٢٩ حديث ١ من ابواب موجبات الصمان ج ١٩ ص ١٩٩، بالسند الاول.

(٣) الوسائل باب ٢٩ حديث ١ من ابواب موجبات الصمان بالسند الثاني وهي: عبدالرحمان بن سالم.

(٤) الوسائل باب ٢٩ حديث ١ من ابواب موجبات الصمان بالسند الثالث.

ويضمن المعتف بزوجه بجماعه قبلاً أو دبراً أو بضمة في ماله، وكذا الزوجة.

فيكون حينئذ من خاصة ماله، فيكون ضمان لظئر في عاقلتها مطلقاً أيضاً. وترك الشيخ، العمل بالروايات، بعيد فتأمل. نعم العلامة والمحقق، على التفصيل الذي تقدم، للروايات، لعلها معتبرة عندهما.

قوله: «ويضمن المعتف الخ». دليل ضمان المعتف من أحد الزوجين بالآخر حتى قتله بالعنف بالجماع أو الضم كمال الدية في ماله، هو أنه قتل شبه بالعمد لعدم قصد القتل وقصد العمل المؤذي إليه. وصحيفة سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل اعتف على امرأته فزعم أنها ماتت من فتقه؟ قال: الدية كاملة، ولا يقتل الرجل (١).

والظاهر أن العكس كذلك، لعدم الفرق. ورواية زيد عن أبي جعفر عليه السلام في رجل نكح امرأة في دبرها فالتخ عليها حتى ماتت من ذلك؟ قال: عليه الدية (٢).

ورواية إسحاق بن عمار، عن جعفر عليه السلام أن علياً عليه السلام كان يقول: من وطأ امرأة من قبل أن يتم لها تسع سنين فأعتف ضمن (٣).

وحمل الشيخ رواية يونس عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن رجل اعتف على امرأته، أو امرأة اعتفت على زوجها

(١) الوسائل باب ٢١ حديث ١ من أبواب موجبات الصمان ج ١٩ ص ٢٠١.

(٢) الوسائل باب ٢١ حديث ٢ من أبواب موجبات الصمان ج ١٩ ص ٢٠١.

(٣) الوسائل باب ٤٤ حديث ٤ من أبواب موجبات الصمان ج ١٩ ص ٢١٢.

## وحامل المتاع اذا كسره أو اصاب به غيره.

فقتل احدهما الآخر؟ قال: لا شيء عليهما إذا كانا مأمونين، فإن اتها أُلزما اليمين بالله انهما لم يردا القتل (١).

على (٢) ان لا يكون عليهما شيء من القود، فلا ينافي وجوب الدية، فإذا لم يكونا مأمونين لم ترفع التهمة لا بالحلف، ثم يلزم الدية على التقديرين. وكأنه عمل بمضمونها في النهاية.

لعل وجهه حمل المطلق والمجمل على المقيّد والمفصل، ولو كان الخبر صحيحاً لكان جيداً لكنه ضعيف بارسال يونس وجهل صالح بن سعيد (٣).

مع انه مخالف لقاعدة ولزوم الدية في شبه العمد وسائر أدلة الديات مثل لا يطل دم امرئ مسلم.

قوله: «وحامل المتاع الخ» دليل ضمان حامل المتاع - اذا كسر بوقوعه على انسان فوات (المتاع والمقتول في ماله) سرداية داود بن سرحان، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل حمل متاعاً على رأسه فأصاب انساناً فوات أو انكسز منه؟ فقال: هو ضامن (٤) لكن في السند سهل بن زياد (٥).

مع انها مخالفة لقاعدتهم من ان ما لا قصد فيه، هو خطأ محض، والدية على العاقلة الآ انه قد يقال من الاسباب، وانه غير معلوم دخوله في الخطأ، لما مر من

(١) الوسائل باب ٢١ حديث ٤ من باب موجبات ضمان ج ١٩ ص ٢٠٢.

(٢) متعلق بهوله فليس سره: وحمل الشيخ.

(٣) سندها كما في الكافي هكذا: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن صالح بن سعيد، عن يونس عن بعض

أصحابه.

(٤) الوسائل باب ١٠ حديث ١ من باب موجبات الضمان ج ١٩ ص ١٨٢.

(٥) سندها كما في الكافي هكذا: عنده من أصحابنا عن سهل بن زياد، عن أبي بصير، عن داود بن

سرحان.

والصائح بالمريض أو المجنون أو الطفل أو العاقل مع غفلته أو بالمفاجأة (أو المفاجأة - خ ل) بالصيحة مع التلف في ماله وكذا المشهر سيفه في الوجه.

تفسير الخطأ في الروايات وسيأتي أيضاً.

وتضمن شخص مجنونة غيره، خلاف القواعد العقلية والنقلية فلا يصار إليه إلا في المجمع عليه، والمصوص.

قوله: «والصائح بالمريض الخ». دليل عدم ضمان الصائح، على الصحيح الغير المختل - كما يفهم من العبارة - هو الأصل وعدم كون مثل هذا الفعل قاتلاً أو مؤثراً في شيء.

ويحتمل الدية من بيت المال لعدم إبطال دم امرئ مسلم مع ما مر من قتل لا يعلم قاتله.

ويحتمل، عليه في ماله لاستناده إليه لأنه المروض وإن لم يكن فعله ذلك عادة موجباً لشيء، لكن ترتب عليه وقد حصل، فهو شبه العمد.

ولو علم أن لا أثر له بل موت اتفق في هذا الوقت، لم يضمن، فتأمل. وأما دليل ضمانه في ماله إذا صاح بالمريض أو بالمجنون أو بالطفل أو بالعاقل الصحيح مع غفلته أو فجأة بالصيحة فتلف نفس أو شيء منه مثل عقله أو سمعه هو أنه قتل شبه العمد لأنه قصد الفعل دون القتل والا تلاف.

وكذا دليل مشهر السيف في وجه إنسان أخافه فأت أو تلف منه شيء في ماله.

وبالجملة لا فرق بين تشهير السيف والسلاح والصياح، بل بين الصحيح وغيره إذا استند القتل إليه، وفي عدمه إذا عم عدمه.

وفي صورة الجهل يحتمل الفرق بالحمل على تأثيره فيهم وعلى عدمه في الصحيح.



ولو فرّ فالتى نفسه في بئر أو من سقف أو صادفه في هربه سبع  
قال الشيخ: لا ضمان، ولو كان أعمى ضمن أو مبصراً ولا يعلم البئر.

ويحتمل المساواة في ذلك أيضاً، لأن الأصل في الكل العلم ما لم يعلم  
على وجه شرعي، فتأمل.

قوله: «ولو فرّ فالتى الخ». قال في الشرح: هذا قوله في المبسوط، وفرق  
في الوقوع في البئر أو من السقف بين الأعمى وغيره، فأوجب الضمان لو كان  
المطروح أعمى.

وفي مصادفة الشيخ لم يفرق بينها، واسقط الضمان.  
واحتج على الأول بأنه إنما يلجأ إلى الحرب لا إلى الوقوع، بل ألقى نفسه  
باختياره فهو من باب اجتماع المباشر والسبب غير الملجئ كالخافق، والدافع، فإن  
الضمان على الدافع.

وقيد السبب بغير الملجئ ليخرج الأعمى كما لو حمر بئراً فوقع فيها  
أعمى، فإنه يضمن فكذا هنا.

واحتج على الثاني بأن السبع له قصد واختيار فهو مباشر إقاً حقيقة أو  
ذلك السبب غير ملجئ إلى افتراسه فكان أقوى.

والمصنف والمحقق توقفا فيه من حيث أنه لولا الإحافة لم يحصل الحرب  
المقتضي للطلب، وكونه باختياره ممنوع، إذ لا مندوحة إلا بالحرب، غاية ما في  
الباب أنه اختار طريقاً على طريق لمرجح أولاً لمرجع على اختلاف قول المتكلمين  
مع امتناع خلط الواقع عن أحدهما.

ويمكن أن يقال: إن كان لطريقان متساويين في الإحافة والمطلب  
والطرق وسلك، فاتفق التلف تحقق الضمان لعدم المندوحة.

وإن ترجح أحدهما في السلامة فسلك الآخر، فلا ضمان.  
ألهم إلا أن يقال: الملجئ إلى الحرب رفع قصده أصلاً ورأساً، ولكن

ذلك غير معلوم.

واقول: قول الشيخ قوي جداً، لأن الهارب إما مختار أو مكره، فإن كان مختاراً فلا ضمان، وإن كان مكرهاً، فخايتة أن يكون مثل مسألة، (اقتل نفسك أو لاقتلتك) فقتل نفسه، فإنه يعد الضمان، إذ لا معنى للمخلص من الهلاك بالهلاك.

يدل على ضمان المخيف - مضافاً إلى الحق - صحيحة الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألت عن رجل (الرجل - ثل) ينفر برجل (بالرجل - ثل) فيعقره ويعقر دابته رجل آخر؟ قال: هو ضامن لما كان من شيء (١).  
فيلزم منه ضمان وقوع القائه في بئر ونحوه، بل الذي فر من شيء بسببه وقوع فيه (٢)، فافهم.

واعلم أنه ينبغي تقييد الاعمى بما إذا لم يعرف أن في طريقه بشراً ولم يكن هناك طريق آخر.

وإن السبع وإن كان مختاراً لكن لا ضمان عليه، فلا ضمان على المسبب إلا إذا عرف الهارب أنه في ذلك الطريق سبع، وهناك طريق آخر أسلم.  
مع أنه لا فرق بين البئر والسقف، وبين السبع في أن الاعمى محذور بخلاف البصر.

وإن كون قول الشيخ قوي جداً، غير ظاهر أن كان الفار غير عالم بأن في طريقه بشراً أو سباعاً أو سقفاً أو عالماً ولكن اضطرب بسبب الإخافة، فالضمان على المخيف، بخلاف من قتل نفسه بقوله: (اقتل نفسك ولا اقتلك)، فتأمل.

(١) لوسائل باب ١٥ حديث ١ من أبواب ما يوجب الضمان ج ١٩ ص ١٨٨.

(٢) الظاهر أنه إلى هنا عبارة الشرح.

أو انخسف به السقف أو اضطره إلى مضيق فافترسه الأسد ضمن.

والصادم هدر ويضمن دية المصدوم في ماله إذا لم يفرض بأن يقف في المضيق، على أشكال.

وسوى المصنف بين الأعمى والمبصر الذي لا يعلم البئر في ضمان من اخافهما فوقها في البئر.

والمراد، الأعمى الذي لا يعرف بئراً.

وكان ينبغي ذكر السقف والسبع أيضاً والتسوية بينهما في ضمان الملتجئ إليهما في ماله مع عدم العلم.

وبالحملة، الفرق بين الأعمى وغيره، غير ظاهر، فتأمل.

وينبغي أيضاً تقييد الأعمى بالبئر والسبع وغيره والسقف ليوافق قول المبسوط على ما نقل في الشرح.

قوله: «أو انخسف به الخ»، كأنه عطف على (النق) أي إن اخافه ضر منه إلى سقف وانخسف به السقف، ضمنه المخيف في ماله.

وكذا لو اضطره إلى مضيق حتى افترسه السبع.

وكان ينبغي تقييد هذا أيضاً بالأعمى أو المبصر الجاهل، كأنه اكتفى بالأول أو يعلم من (اضطره إلى مضيق).

قوله: «والصادم هدر الخ»، يعني إذا صدم شخص شخصاً فماتاً معاً قدم الصادم هدر لا يضمنه لمصدوم، لأن الفعل منه.

وفيه تأمل إذا كان المصدوم جالساً أو قائماً في طريق مضيق، فانه سبب للاتلاف بفعل غير سائق ففرض في الوقوف وقتل به شخص، فيضمن.

ونقل في الشرائع (١): بضمان (٢) المصدوم، ويحتمل الصف، فتأمل.  
 كما انه حينئذ في كون المصدوم مضموناً عليه اشكالاً، من تفريطه، ومن وقوعه (فوته - خ) بفعل اختياري من شخص آخر.  
 واما إذا كان المصدوم جالساً في مسكه، أو مباح أو طريق واسع، فكون الصادم هدراً ظاهراً، وكذا ضمانه المصدوم.  
 ثم ان ظاهر المتن أن في ضمان المصدوم مع عدم التفريط بأن يقف في الطريق الضيق - اشكالاً.  
 وقد ذكر في الشرح: انه ما ذكر الاصحاب، ولا المصنف في كتبه، الاشكال في ذلك، وانما الاشكال مع تفريطه المذكور المفسر بوقوفه في الطريق الضيق.  
 فكأنه ممّا يفهم من العبارة، والتقدير إذا فرط لم يضمن على اشكال، وهو بعيد.

ويحتمل أيضاً ان يكون الاشكال مع عدم التفريط كما هو الظاهر لكن لا في اصل الضمان، بل في كون الضمان في ماله، فيكون الاشكال للقبيل لاحتمال ان يكون على العاقلة، فان الصادم ما قصد القتل، ولا الفعل - وهو الصدم - فيكون خطأ محضاً لا شياً حتى يكون في ماله.

(١) لم نجد في الشرائع ما يناسب هذه مسألة الا هذه قال: الخدمه لو اصطدم معيشتان بخرط القمين وهما مالكان، فكل منهما على صاحبه نصف فيه ما اتلف صاحبه، وكذا لو اصطدم الجمالان فالتلفا أو اتلف احدهما، ولو كان غير مالكيين ضمن كل منهما نصف السقيتين وما فيها لان التلف منها والضمنان في اموالهما سواء كان التلف مالاً أو نعوساً، ولو لم يخرط بل عليهما الرياح فلا ضمان، ولا يضمن صاحب السفينة الواقعة اذا وقعت عليه اخرى، ويضمن صاحب الواقعة لو فرط (انتهى).

(٢) هكذا في النسخ والصواب (ضمان) من قول الباب.

ولو تعثر بالجالس في المضيق ضمن الجالس ولو تعثر بقائم  
فالعائر هدر، والقائم مضمون عليه لأن القيام من مرافق المشي بخلاف  
القعود.

ولو مات المتصادمان فلورثة كل نصف ديته ونصف قيمة فرسه  
على الآخر ويقع التقاص في الدية.

ويبني التخصيل بناء على القاعدة المقررة في الخطأ والشبه، فأيها تحقق  
عمل به.

قوله: «ولو تعثر بالجالس الخ». دليل ضمان الجالس - في ماله دية المعثر  
به ومات - هو أنه سبب لقتله بفعل غير سائق كما يعلم من كلامهم.  
ودليل عدم ضمان القائم للمعثر أنه القيام حائز لآلته من مرافق المشي  
دون الجلوس فدم الصادم للمعثر هدر، وهو ضامن للقائم في ماله، لأنه تلف بفعله مع  
كونه مقصوداً في الحملة لا عمداً فيكون شبهه الصدم.

وفيه تأمل، لأن الجلوس أيضاً قد يكون من مرافق المشي، فإنه إذا تعب  
يجلس، والقيام قد لا يكون بأن يكون ذلك في طريق خبيث من غير حاجة لهذا عد  
القيام فيما سبق تعريضاً، فإنه مشر به لوقوف في المضيق، وهو ظاهر.  
فالفرق بين الجلوس والقيام - بالجواز وعدمه - كأنه مبني على أن القيام جائز  
والقعود غير جائز.

قوله: «ولو مات المتصادمان الخ». إذا مات الفارسان الحُرَّان البالقان  
العاقلان المتصادمان بالتصادف معاً مع فرسهما، فمات كل واحد بصدمة وصدمة  
صاحبه، يضمن (فيضمن - خ) كل واحد نصف دم الآخر.

ولما لم يكن عمداً أو كان ذلك ولكن يعذر القصاص، فعلى كل واحد  
نصف دية الآخر ونصف فرسه، فلورثة كل واحد نصف ديته ونصف قيمة فرسه

ولو ركب الصبيان بانفسهما أو اركبها الوليان فنصف دية كل  
منهما على عاقلة الآخر.

على الآخر.

ولكن يقع التقاص في الدية للتبوي، وبقي لورثة كل واحد نصف قيمة  
فرسه على الآخر فيأخذ من التركة كسائر الديون.

وينبغي التقاص في ذلك أيضاً ويرجع من له الزيادة بها على الآخر، وهو  
ظاهر ويظهر منه حكم الماشين، والراكب ولداشي.

وكذا ان فرط احدهما دون الآخر أو قصد احدهما الآخر وغير ذلك من  
الأقسام والاحتمال، فلا يحتاج إلى التفصيل، عافهم.

ومعلوم ان كان قصدهما، القتل بذلك فهو عمد، ولكن لا أثر له.

وان كان الصدم مقصوداً مع عدم القتل - فهو شبهه العمد، حكمه ماتقدم.

وان لم يكن ذلك أيضاً مقصوداً فإلطأهرته بخطأ محض، فإلزم بفعل  
كل، على عاقلة الآخر.

ويحتمل عدم كونهما على العاقلة، بل يكون مثل الشبه حيث كان الركوب  
باختيارهما وقصدهما فأنجر إلى ذلك.

ويؤيده أن اللزوم على العاقلة خلاف القواعد، فالإقتصار على موضع  
النص والاجماع، فتأمل.

قوله: «ولو ركب الصبيان إلح». حكم الصبيين الفارسين، حكم  
البالغين في أن المصمون نصف الدية ونصف لفرس.

وانه يقع التقاص في نصف الدية، وبقي نصف قيمة الفرس.

ولكن يلزم عاقلة كل واحد، لا في ماله، لان عمد الصبي خطأ وهذا مقرر

عندهم للرواية:

مثل صحيحة محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: عمد

ولو اركبها اجنبي فديتها عليه.  
ولو كانا عبيدين تهادرا (تتأثرا - خ ل) ولا يضمن المولى.

الصبي وخطأه واحد (١) وكذا لو كان مجنونين لما مر.  
ولصحيحة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام  
يحمل حناية المعتوه على عاقبته خطأ كان أو عمداً (٢).

هذا إذا ركبا بأنفسهما، وب إذا اركبها الوليتان، فلانه لما كان فعلهما بهما  
ذلك حائزاً وبمنزلة فعلهما، كان كركوبهما بأنفسهما وفعل نفسها، فيكون خطأ، فان  
التصادم هو فعلهما المترتب عليه القتل، والسبب ايضاً كان حائزاً، فلا ضمان الا  
للفعل وهو على العاقبة، فتأمل.

واما اذا اركبها الاجنبي - والظاهر (٣) ان المراد بغير اذن المولى، فان اذنه  
مثل فعله في الجواز الموجب لسقوط الضمان - فالدية حينئذ على ذلك الاجنبي، فانه  
السبب مع عدم اعتبار فعل الصبي، فتأمل.

قوله: «ولو كانا عبيدين تهادرا الخ». لا شك ان اللزم في تصادم  
العبيدين ايضاً ذلك.

ولكن لما كان العبدان مملوكين بالغين عاقلين وجنابتهما على انفسهما لا  
على مولاهما، تهادرا، أي سقط ما يلزم كل واحد عنه بموته ولا يلزم غيره شيء،  
المولى وغيره من الاقارب، وهو ظاهر.

ولو كانا باقين كان اللزم لمولى كل واحد نصف قيمة فرسه على رقبة  
الآخر، وهو ظاهر.

(١) الوسائل باب ١١ حديث ٢ من ابواب العقلة ج ١٩ ص ٣٠٧.

(٢) الوسائل باب ١١ حديث ١ من ابواب العقلة ج ١٩ ص ٣٠٧.

(٣) يعني من قول الماتن رحمه الله: (ولو اركبها اجنبي الخ).

ولومات أحد المتصادمين فعلى الآخر نصف ديته ولو كانا حاملين فعلى كل واحدة (واحد - خ ل) نصف دية الجنين (الجنينين - خ ل).

ولو مَرَّ بين الرِّمَّة فديته على عاقلة الرامي إلا أن يسمع التحذير، ويتمكن من العدول.

قوله: «ولومات أحد المتصادمين الخ». وجهه عدم متا سبق، فافهم. وكذا لو كانا حاملين ولو لم يموتا بل اسقط جسيماً، فعلى كل واحدة نصف ما اسقطته الأخرى ولوماتاً أيضاً، فثل ما تقدم ماشيتين أو راكبتين، والكل واضح، بعد التأمل فيما سبق، الحمد لله.

قوله: «ولو مَرَّ بين الرِّمَّة الخ». إذا مَرَّ شخص بين جماعة يرمون الخطر (١) فوصل إليه رمي شخص فقتل به، فديته على عاقلة الرامي لأنه قتل خطأ، إذ ما قصد قتله، ولا رميه، بل قصد الخطر لأصابه، وذلك هو الخطأ المحض، وهو على العاقلة.

ولكن هذا إنما يكون إذا لم يكن حذر الرامي ذلك الشخص بأن قال: احذر ونحوه أو حذره ولكن ما سمعه أو سمع لمقتول ولكن ما تمكن من الحذر وقت السماع.

وإن تمكن فليس على عاقلة الرامي شيء أيضاً، لأنه قد حذروا وكان المقتول متمكناً فصار معذوراً.

وتدل عليه رواية أبي الصباح الكناني، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: كان صبيان في زمن علي بن أبي طالب عليه السلام يلعبون بأخطارهم فرمى أحدهم

(١) والخطر بالتحريك السبق الذي يتراهن عليه، وخطر القلاع الذي يُرمى به (بجمع البحرين).



ولو قَرَّبَ البالغ صبيّاً فالضمان عليه لا على الرامي، على  
اشكال.

بخطره فندق رباعية صاحبه فرفع دنت الى امير المؤمنين عليه السلام فاقام الرامي  
السيئة بأنه قال: حذار، فادراً أمير المؤمنين عليه السلام القصاص ثم قال: قد ائذر  
من حذر (١) أي صار ذا عذر كئنه لا خلاف عندهم فيه.

في الصحاح يعني اعتذر وقبل عذره فصار معذوراً في الشرع فلا يقتضي  
فعله الدية على عاقلته أيضاً بوقتل به شخص، فتأمل.

كأن الرامي كان بالعمى حتى ادعى وجاء بالبيئة، أو المراد فعل وليه ذلك  
ولا يضّر عدم ظهور الصحة والصراحة في نفي الدية على العاقلة على تقدير القتل  
أبضاً، فتأمل.

قوله: «ولو قَرَّبَ البالغ الخ». وجه الاشكال في ان الضمان على  
المقرب أو على الرامي أن الأول سبب قوي وعارٌّ للمباشرة، وهو ضعيف.  
وان المباشر مقدم على السبب.

وضعفه بحيث يتقدم عليه السبب، غير ظاهر.  
وعكس ان يقال: لا اشكال في كون الضمان على المقرب مع عدمه وجهل  
الرامي، فيحتمل هنا قصاصه، فانه سبب لا تلاف عدواناً عمداً.  
ويحتمل الدية للشبهة.

ولا (٢) في انه على الرامي في عكسه فيقتص منه لأنه عمد محض، والسبب  
ضعيف.

وكذا في صورة علمهما فان المباشر مقدم الأمع ضعفه وليس ذلك هاهنا بظاهر.

(١) الوسائل باب ٢٦ من ابواب القصاص في القسم ج ١٩ ص ٥٠.

(٢) عطف على قوله فقتل مره في كون الضمان الخ.

## ويضمن الختان حشفة الغلام لو قطعها.

وفي صورة جهلها أيضاً غير بعيد كون الضمان على عاقلة الرامي مع احتمال الشركة، فتأمل.

وانما فرض الصبي لأنه ان كان بالغا عاقلاً فلا ضمان على المقرّب، فحينئذ هو بمنزلة المقرّب فكأنه قرّب نفسه إلى الرمي، فعلى تقدير ضمان المقرّب هناك يسقط دمه هنا.

ويمحتمل على تقدير ضمان المباشر، ضمانه.

ويمحتمل التساوي، فان البالغ قد لا يتقرب ويقربه شخص بحيث يكون هو السبب التام مثل مقرّب الصبي، ويكون لعرض لظهوره، فتأمل.

قال في الشرح: التقييد بالسالم للحكم بالضممان عليه والصبي المقرّب للصبي، الضمان على عاقلته، والمراد بالضممان على الرامي في الضمان بسبب الرامي، فيكون على عاقلته، اذ هو غير قاصد إلى الرمي والآلات من، تأمل في الوجه.

قوله: «ويضمن الختان الخ». اذ ختن شخص غلاماً فقطع حشفته ضمن الحشفة، وان كان عمداً موحاً للقصاص، يقتض من، والآخذ الدية من ماله لانه شبه العمد.

ولا فرق في ذلك بين كونه باذن الولي واذن الغلام اذا كان من اهله، وعدمه، فان الاذن في الختان لا يقطع الحشفة وليس الختان مفضياً الى قطع الحشفة بوجه بل تفريطه وعدم ملاحظته ومعرفة، فيفرق به بين الطبيب وبينه، فتأمل وكأنه لا خلاف فيه.

وتؤيده رواية النوفلي، عن السكوني، عن حفص، عن أبيه أن علياً عليه السلام ضمن ختناً قطع حشفة غلام (١).

(١) الوسائل باب ٢٤ حديث ٢ من ابواب موجبات الضمان ج ١٩ ص ١٩٥.

ولو وقع على غيره من علو قصداً والوقوع قاتل، قتل، والآ فالدنية  
ولو اضطر أو قصد الوقوع لغير ذلك فالدنية على العاقلة ولو القاه الهواء أو  
زلق فلا ضمان ولو أوقعه غيره (غيرهما - خ ل) ضمنها.

ولا يضر الضعف بما ترى، فتأمل.

قوله: «ولو وقع على غيره الخ». لو وقع انسان على آخر وقصد الوقوع  
عليه، وكان مثل هذا الوقوع قاتلاً غالباً فوقع عليه أو قصد قتله بالوقوع يقتل وإن لم  
يكن ذلك الوقوع قاتلاً غالباً فهو قتل عمد ودان موجب للقصاص، فلولي الدم قتله به.

وإن لم يكن ذلك الوقوع قاتلاً غالباً، ولا قصد القتل به، بل قصد الوقوع  
عليه فقط، فقتل اتفاقاً، فهو قتل شبه عمد موجب للدنية في ماله.

ولو اضطر إلى الوقوع عليه أو قصد هو الوقوع وأوقع نفسه قصداً واختياراً  
ولكن ما قصد الوقوع عليه بل قصد وقوعه على غيره وكان ذلك ممكناً فوقع عليه  
اتفاقاً، كان خطأ محضاً موجباً للدنية على ما تقدم.

وهو في الثاني ظاهر لا لأثر، فانه مضطر، فالفعل صادر عنه باختيار فهو  
مثل أن زلق أو أوقعه الهواء أو غيره.

وقد ذكر أن لا ضمان حينئذٍ على عاقلته أيضاً، فانه ليس بعمد، ولا شبه  
عمد ولا خطأ، بل مثل فعل البهائم والجمادات التي لا يترتب عليه ضمان.  
ويحتمل هنا أيضاً في ماله، لأنه من قبيل الأسباب كما قال الشيخ في  
جناية النائم.

ويحتمل الضمان على العقبة أيضاً، لأنه مثل فعل النائم، وهو موجب للدنية  
على العاقلة عند المصنف، بل الأكثر.

ويحتمل على بيت المال لعدم بطلان دم امرئ مسلم وليس لأحد فيه دخل  
فيؤخذ من المصالح كما إذا قتل في الزحام والمفاوز ومن لم يعلم له قاتل، إذ لا فرق  
بين من لا يعلم قاتله ومن علم قاتله ولكن لا يكون له اختيار في قتله مع كون القتل

بغير استحقاق، بل يمكن دعوى اولوية كون هذا موجباً للدية على بيت المال اذا قيل بعدمها على القاتل والمأقلة، فتأمل.

واما كون ضمان الواقع ومن وقع عليه على من أوقعه عليه، فهو ظاهر. فلو قتل معاً، أو أحدهما، أو نقص من شيء عمداً أو شبهه أو خطأ عمل بمقتضاه.

ويدل على عدم ضمان الواقع على الغير فقتل بغير اختياره صحيحة زرارة قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع على رجل فقتله، فقال: ليس عليه شيء (١).

وروايته ايضاً، قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل وقع على رجل من فوق البيت فأت أحدهما؟ قال: ليس على الأعلى شيء، ولا على الأسفل شيء (٢).

وصحيحة محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام قال في الرجل يسقط على الرجل فقتله (فيقتله - تل)؟ فقال: لا شيء عليه، وقال: ومن قتله القصاص فلا دية له (٣).

فهذه تدل على انه اذا اقتصر في الطرف فسرى الجرح فأت، لا شيء كما مضى أن سرية القصاص غير مضمون كسرية الحدود، وهو ظاهر.

والكل دل على عدم ضمان الواقع مطلقاً.

وحملها الشيخ على من اذا زلق فوقع على غيره فقتل به، جمعاً بينها وبين

(١) الوسائل باب ٥ حديث ١ من أبواب مرجيات ضمان ج ١٩ ص ١٧٧ وفيه: عيب بن زرارة وكذا

في باب ٢٠ حديث ١ من أبواب قصاص النفس ج ١٩ ص ٤٠.

(٢) الوسائل باب ٢٠ حديث ٣ من أبواب قصاص النفس ج ١٩ ص ٤٠ وفيه ايضاً عيب بن زرارة.

(٣) الوسائل باب ٢٠ حديث ٢ من أبواب قصاص النفس ج ١٩ ص ٤١.

ولوقصت المركوبة بنخس ثلاثة فصرعت الراكبة فالدية على الناخسة ان الجأت، والآ القامصة، وقيل: بينهما، وقيل: عليها الثلثان.

صحيحة عبدالله بن مسنان، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل دفع رجلاً على رجل فقتله؟ قال: الدية على الذي وقع على الرجل فقتله، لا ولياء المقتول، قال: ويرجع المدفوع بالدية على الذي دفعه، قال: وإن أصاب المدفوع شيء فهو على الدافع أيضاً (١).

وهذه أيضاً تدل على ضمان الدافع لها كما ذكره في المتن. ولكن فيها ما يخالف كلام الأصحاب من كون دية الأسفل على الواقع ثم رجوعه إلى الدافع، ولا يمكن رده، بصحة والصراحة. وكلام الشيخ حيث جمع وما تكلم في ذلك يدل على القول به. والطاهر حملها على غير القاصد للقتل ولا كون الوقوع قاتلاً غالباً، وآ يلزم القصاص لا الدية.

وأنه قاصد للفعل، فالدية في ماله. وإن الإخبار الأولية محمولة على عدم الاختيار لزلق أو غيره، لعله مراد الشيخ، فتأمل.

قوله: «ولوقصت المركوبة الخ». إذا ركبت جارية جارية ونحست بإلية المركوبة فتحركت فوقعت الراكبة، فانت، فديتها على الناخسة ان الجأت المركوبة بذلك، وآ يكون على المركوبة.

دليل عدم القصاص ظاهر، وكون الدية على الناخسة مع الإلجاء أن فعلها سبب للقتل ولا فعل لغيرها، وأن صرع الراكبة وقمص (٢) المركوبة على تقدير

(١) الوسائل باب ٥ حديث ٢ من أبواب موجبات القصاص ج ١٩ ص ١٧٧.

(٢) وهو أن يرمح ببلبه ويصحر رجليه ويصمهما، مما أومنه قصت المركوبة صرعت الراكبة (مجمع

البحر).

الاجزاء كالعدم، بل فعلها فعل المكرهه الناحسة، وهو ظاهر.  
واعترض الشارح بان الاكراه على القتل لا يسقط الضمان.  
وبأن في وجوب الدية اشكالا ايضاً، لأن القميص قد يكون قاتلاً فيكون  
موجباً للقصاص.

وينبغي أن يقال مثله في النخس، ألا ان ذلك بعيد.  
وقد يقال: إن الاجزاء والاضطرار على القتل نفسه ليس موجب لاسقاط  
الضمان واما الاجزاء على امر آخر إذا كان مما لم يترتب عليه القتل غالباً، موجب  
لسقوط الضمان وهو ظاهر.

وان يقال: إن الاكراه على القتل لم يسقط الضمان لوجود الاختيار، بل  
الموجب لعدم السقوط هو القتل باختياره، لكن مكرهاً، بخلاف الاجزاء إلى ما  
يصدر عنه باصطراره، فانه قد يكون مسقطاً لسلب القدرة في صدورسه، وهو ظاهر.  
ودليل كون الدية على المركوبة مع عدم الاجزاء، أن فعلها سبب للقتل  
من غير قصد مع عدم كونه قاتلاً غالباً.

ثم ان مختار المتن، هو القول بأن الدية على الناحسة على تقدير الاجزاء،  
وعلى المركوبة القامصة على تقدير عدمه، قدم دليله.

واما دليل كونها عليها أن القتل وقع بواسطة فعلها، النخس، والقميص،  
فيكون عليها، فان فعل الراكبة وهو الصرع بغير اختيارها.

ورواية الاصبغ قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في جارية ركبت  
جارية فتخستها جارية أخرى فقمصت المركوبة فصرعت الراكبة فانت ففقي  
بديتها نصفين بين الناحسة والمنخوسة (١).

(١) ان مسائل باب ٧ حديث ١ من ابواب موجبات النصاص ج ١٩ ص ١٧٨.

وقال في الشرايع: وأبوجيلة ضعيف فلا اسناد إلى فعله وهو في الطريق (١)، وغيره أيضاً فمن يضعفها، فإن الطريق إلى أحمد بن يحيى (٢)، عن أبي عبدالله: عن محمد بن عبد الله بن مهران، عن عمرو بن عثمان، عن أبي جيلة، عن سعد الاسكاف، عن الأصمغ بن نباتة.

فإن الأصمغ غير مصرح بنوحيته، وسعد مختلف فيه، بل الأكثر على فساد مذهبه، وهو مذكور في الضعفاء. ومحمد بن عبدالله ما رأته في الرجال. ولعل (أبي عبدالله) هو محمد بن خالد وفيه أيضاً خلاف ألا أن الظاهر أنه ثقة.

ومحمد بن أحمد كآته الأشعري الثقة، والطريق إليه صحيح (٣). ولعل صاحب الشرايع يعرف توثيق الكل، ولهذا اقتصر في ضعفها بأبي جيلة، أو أنه كافٍ وهو أضعفهم، فإن المفضل بن صالح، قالوا: أنه كذاب وضاع للحديث.

- 
- (١) والسد كما تنهيب هكذا. محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي عبدالله، عن محمد بن عبدالله بن مهران، عن عمرو بن عثمان، عن أبي جيلة، عن سعد الاسكاف عن الأصمغ بن نباتة.
- (٢) هكذا في النسخ، والتصواب محمد بن أحمد بن يحيى كما في الأصل وأسهب.
- (٣) فإن الطريق كما في نسخة الحسين هكذا وما ذكرته في هذا الكتاب، عن محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري فقد أخبرني به الشيخ أبو عبدالله وحسين بن عبدالله وأحمد بن عبدون كلهم عن أبي جعفر محمد بن الحسين بن سميان عن أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى وحريز أبو الحسين بن أبي جيلة، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن يحيى وأحمد بن إدريس حميد، عن محمد بن أحمد بن يحيى وأخبرني به أيضاً الحسين بن عبدالله عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد بن يحيى وأخبرني به الشيخ أبو عبدالله والحسين بن عبدالله وأحمد بن عبدون كلهم عن أبي محمد الحسن الحمرة الصوي وأبي جعفر محمد بن الحسين البرومري جميعاً عن أحمد بن إدريس عن محمد بن أحمد بن يحيى (نهي).

ويضمن المُخرج ليلاً حتى يرجع، فإن عدم فالدية، وإن وجد مقتولاً فالقصاص، ولو ادّعاء على غيره بالبيّنة برئ ولو وجد ميتاً ففي الضمان اشكال.

وقيل: لفعل الراكبة أيضاً دخل في القتل. والرواية مع ضعفها. مخالفة للأصول المقررة من أنه إذا اشترك الثلاث في القتل يكون الدية على الكل أثلاثاً، وهذا ترك المتأخرون العمل بها. وذهب المفيد إلى الثلث، فإنها قتلت بفعلها، وفعل الناحسة، والقامصة، فيسقط ثلث الدية، وعلى كل واحدة منها الثلث، ونقل ذلك رواية في إرشاده، وذكره في المقنعة أيضاً.

واستحسنه المصنف والمحقق، فإنه أوفق بالقواعد. ويمكن حمل ماسبقه على كون الراكبة مضطرة في فعلها دون الناحسة والقامصة فيكون الضمان عليهما فقط، فألحكم موافق للقواعد المتفق عليها ولا يحتاج إلى الرواية مع أن عندهم تحجّر بالشهرة. فالتحقيق أنه إن كانتا كتابهما مضطرتين فالضمان على الناحسة، وكذا إذا كانت المضطرة الراكبة.

ويمتثل كونها عليها وعلى المركوبة. وإن لم تضطر أحدهما يحتمل عدم الضمان أصلاً وكونها على الثلاث، وكأنه الظاهر.

وكذا حال الجهل، إذ الأصل عدم اضطراب أحدهما، فكأنه اختيار المفيد، والمختلف، وهو جتيد على الظاهر، الله يعلم.

قوله: «ويضمن المُخرج ليلاً الخ». وما ذكرنا خلافاً في ضمان المخرج شخصاً ليلاً حتى يرجع. وكذا في لزوم دية على تقدير أن عدم.



نعم تردّد في الشرايع (١) في قصاصه لو وجد مقتولاً ولم يدّع على احد بالبيّنة الشرعية، ورجع الدية حينئذٍ أيضاً.

وينبغي تقييد الدية في الاول أيضاً بعدم الدعوى على غيره بالبيّنة.

وينبغي تقييده بعدم افراد شخص آخر به أيضاً فيها.

وتردد في الدية على تقدير ان وجد ميتاً كما في المتن، ولكن رجع عندها

أيضاً.

وحينئذٍ علم أن ليس عنده بل عند المصنف ايضاً أن المخرج ضامن مطلقاً

حتى يرجع، بل اما على تقدير ان عدم، أو وحد قتيلاً ولم يعلم قاتله.

بل يحتمل ان يرجع قوله في الشرايع: (ولعل الاشبه ان لا يضمن) راجعاً

إلى أصل المسألة لا إلى ما يسمونه من قوله: (وإن وجد ميتاً ففي لزوم الدية تردد ولعل

الاشبه انه لا يضمن) وإن كان الظاهر ذلك بحيث حكم في التردد الأول: (أن

الأصح ان لا يرد).

ولكن يحتمل ان يكون ذلك على تقدير القول بالضمان كما هو المشهور

لقوله: (ومن دعا غيره واخرجه من منزله ليلاً فهو له ضامن).

لان (٢) دليل هذه المسألة روايتان غير صحيحتين، بل ولا صريحتين في

جميع هذه الاحكام مع مخالفتها للأصل، فان لأصل عدم الضمان وعدم لزوم شيء

على احد إلا ان يثبت الناقل الشرعي، وهو الكتاب، والسنة المقبولة، والاجماع

(١) قال في الشرايع: مثل الاول من دعا غيره فاحرجه من منزله ليلاً فهو له ضامن حتى يرجع إليه

وان عدم فهو ضامن بدينه، وإن وجد مقتولاً و دعى قتله على غير واقام بيّنة فقد برئ، وان عدم البيّنة ففي القود

تردد، والأصح انه لا يرد وعليه الدية في ماله، وإن وجد ميتاً ففي لزوم الدية تردد ولعل الاشبه انه لا يضمن

(لغته).

(٢) تعليل بقوله قلنس سره (وإن كان الصاهر الح).

وليست هنا.

(الاولى) رواية جعفر بن محمد، عن عبدالله بن ميمون عن الصادق عليه السلام، قال: اذا دعا الرجل أخاه بليل، فهو له ضامن حتى يرجع إلى بيته (١). مع ان سندها إلى جعفر بن محمد، وكونه ثقة ايضاً غير ظاهر، فانه ارسل منه في التهذيب.

وظاهرها عام، كأنه لا قائل به.

والظاهر أنه على تقدير القول بها، انه يكون الضمان على تقدير الدعوى بحسب ظاهر الشرع لا في نفس الأمر.

فلو علم شخص براءته من جريمة وما فعل به شيئاً لكن فقد، لا يكون ضامناً وكذا لم يكن يجب عليه ان يصل إلى أهله.

وان ليس للورثة - على تقدير عدم (٢) وعدم التهمة مثل ان يكون صديقاً صالحاً أو قريباً مثل الأخ -، أخذ الدية والقصاص وغير ذلك.

مع احتمال اخذ الدية مع عدم العلم، فان ظاهر الشرع يحكم للورثة بها، واما القصاص فالظاهر العدم.

(والثانية) رواية محمد بن الفضيل، عن عمرو بن أبي المقدم - والاول مشترك -، والثاني مختلف فيه - قال: كنت شاهداً عند البيت الحرام ورجل ينادي بأبي جعفر - وهو يطوف ويقول - يا أمير المؤمنين ان هذين الرجلين طرقا أخي ليلاً فأخرجاه من منزله فلم يرجع إليّ، والله ما ادري ما صنعاه؟ فقال لهما أبو جعفر: ما صنعتما به؟ فقالا: يا أمير المؤمنين كلّمناه ثم رجع إلى منزله، فقال لهما: وافياني غداً

(١) الوسائل باب ٢٦ من ابواب موحيات نصوص ج ١٩ وباب ١٨ حديث ٢ منها ص ٣٧.

(٢) كذا في النسخ كلها ولعل الصواب (على تقدير علمه).

ولو انكر الولد اهله صدقت الظن ما لم يعلم كذبها فتضمن  
الدية الا ان تحضره او من يشتبه به ولو استأجرت أخرى وسلمته  
ضمنته.

صلاة العصر فوافياه من العدد صلاة العصر وحضر به، فقال لجعفر بن محمد  
عليهما السلام - وهو قابض على يدهما جعفر اقض بينهم فقال: يا أمير المؤمنين اقض  
بينهم أنت، فقال له: يحق عليك ألا قصيت بينهم، قال: فخرج جعفر فطرح له  
مصلتي قص، فجلس عليه ثم جاء الحصان وجلسوا قدامه فقال: ما تقول؟  
فقال: يا بن رسول الله ان هذين طرقا أحيا ليلاً فاخرجاه من منزله فوالله ما رجع  
اليّ ووالله ما أدري ما صنعاه؟ فقال: ما تقولان؟ فقال: يا بن رسول الله كلمنا  
ثم رجع إلى منزله، فقال: يا غلام اكتب بسم الله الرحمن الرحيم قال رسول الله  
صلى الله عليه وآله: كثر من طرق رجلاً بالليل فاخرجه من منزله فهو له ضامن الا  
ان يقيم البيّنة على انه قد رده إلى منزله، يا غلام فتح هذا واضرب عنقه، فقال: يا بن  
رسول الله، والله ما قتلته انا ولكن امسكته وجاء هذا فوجأه فقتله، فقال: انا ابن  
رسول الله يا غلام نَح هذا واضرب عنق الآخر، فقال: والله يا بن رسول الله ما  
عذبتك ولكن قتلته بضربة واحدة، فأمر أخاه فضرب عنقه ثم أمر بالآخر فضرب  
جنيبه وحبسه في السجن ووقع على رأسه يحبس عمره ويضرب كلّ سنة خمسين  
جلدة (١).

هذه أيضاً مع عدم صحتها ومخالفة بعضها لبعض القوانين - حكم في قضية  
يعمله عليه السلام انه هكذا يجب ولا يتعدى إلى غيره، فاذا وقعت بحكم فيها بما  
يقتضيه القواعد والأدلة.

قوله: «ولو انكر الولد الخ»، اذا اخذت ظن ولدك إلى بيتها لتظايره ثم

(١) الوائل باب ١٨ حديث ١ من ابواب موحدة لصلوات ح ١٩ ص ٣٦ مع اختلاف يسير في بعض الالفاظ.

وعن الصادق عليه السلام في لص جمع الثياب، ووطأ المرأة مكرها، وقتل ولدها الشائر، فلما خرج قتلته، ضمان (ضمن - خ ل) اولياء اللص دية الولد ودفع اربعة آلاف درهم الى المرأة من تركته لمكابرتها (لمكابرتها - خ ل) على فرجها وليس عليها ضمانه وعنه عليه السلام في امرأة ادخلت، ليلة البناء بها صديقها إلى الحجلة فقتله

جاءت إلى أهل الولد فانكروا انه ولدهم صدقت الطر في دعواها الا ان يعلم اهله كذبا.

وحينئذ يضمن لهم دية الا ان تحيىء ذلك الولد بعينه أو بولد لا يعلم انه غيره للمشابهة فحينئذ يسقط عنها طاهراً، وإن لم يكن في نفس الامر ذلك واتلفته كان ضماناً في نفس الأمر لا بحسب ظاهر الشرع فيجب عليها الخروج عن ذلك كما في سائر الحقوق دليلاً، الاعتبار والحق مثل صحيحة الحلبي قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل استأجر طيراً فدفع إليها ولده فغابت بالولد سين ثم جاءت بالولد وزعمت (أمه - خ) انها لا خصمه وزعم أهلها اهم لا يعرفونه؟ فقال: ليس لهم ذلك فليقبلوه، فانما الطير مأمونة (١).

ودليل ضمان الطير اذا سلمت الولد إلى غيرها مع عدم اذن أهلها. صحيحة سليمان بن خالد، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن رجل استأجر طيراً فأعطاه ولده وكان عنده فانطلقت الطير واستأجرت اخرى فغابت الطير بالولد فلا يدري ما صنعت به؟ قال: الدية كمئة (٢) ويدل عليه الاعتبار أيضاً.

قوله: «وعن الصادق عليه السلام في لص الخ». رواه عبدالله بن

(١) الوسائل باب ٢٩ حديث ٢ من ابواب موجبات الصمان ج ١٩ ص ١٩٩.

(٢) الوسائل باب ٢٩ حديث ٣ من ابواب موجبات الصمان ج ١٩ ص ١٩٩.

زوجها فقتلت الزوج، تضمن المرأة دية الصديق وقتلها بالزوج.  
وعن علي عليه السلام في أربعة سكروا فجرح اثنان وقتل  
اثنان، أن دية المقتولين على المجروحين ووضع ارش الجراحات منها.

طلحة عنه عليه السلام قال: سألت عن رجل سارق دخل على امرأة الغير فسرق  
متاعها فلما جمع الثياب طاعته (ذبعته - ثل) نفسه فكأبرها على نفسها فواقعها  
فتحرك أنها فقام (١) فقتله بعاس كان معه فلما فرغ حل الثياب وذهب ليخرج  
حملت عليه بالعاس فقتلته فحده أهله يصيبون بدمه من الغد فقال أبو عبد الله  
عنه السلام: اقض على هذا كما وصفت لك فقال: يضمن مواله الذين طلبوا بدمه  
دية العلام ويضمن السارق فيما ترك أربعة آلاف درهم لمكارتها على فرجها لانه  
زان وهو في ماله غرامة، وليس عليها في قتله ياه شيء لانه سارق (٢).

ولكها ضعيعة من وحوه مخافة للقواعد المقررة.

كأنه إليه اشار بنقل الرواية والسكوت عليه.

وقد يكون في تلك القصية الحكم على الوجه الذي فيها، لما يعرفه  
عليه السلام غير منطبق بالقواعد فلا يتعدى وامثاله كثيرة.

(ومنها) روايته أيضاً قال: قلت له: رجل تزوج امرأة فلما كان ليلة  
البناء (٣) عمدت المرأة إلى رجل صديق لها فادخلته الخجرة (الحجلة - ثل) فلما دخل  
الرجل يباضع (٤) أهله ثار الصديق واقتتلا بالبيت فقتل الزوج الصديق وقامت

(١) يعني قام السارق فقتل الابن.

(٢) الوسائل باب ٢٣ حديث ٢ من باب قصص النفس ح ١٩ ص ٤٥ ورد قال رسول الله صلى الله  
عليه وآله من كأبر امرأة ليحجربها فقتله فلا دية له ولا فدية.

(٣) وفيه (أي الحديث) من يباضع أي يكح زوجة من ثقيب (إلى بن قال) قال في المصباح وغيره:  
واحد من الرجل إذا تزوج من امرأة حبيبة وعشيره يحتاج إليه ثم كثر حتى كفى به عن الجماع (مجمع  
البحر).

(٤) الباضعة، الجمعة (مجمع البحرين).

### الثاني: التسبيب

وهو ما لا يحصل التلف إلا معه بغيره كوضع الحجر في الطريق أو ملك غيره فتلّف العابر (فيتلف العاثر - خ ل) فيضمن في ماله ولو وضعه في ملكه أو مباح لم يضمن.

المرأة فضربت الزوج ضربة فقتله بالصديق؟ ق: تضمن المرأة دية الصديق وتقتل بالزوج (١).

ويمكن التأويل في بعض ما يخالف مثل حمل ضمان الف درهم من تركة الواطيء (٢) كون ذلك مهر مثلها.

وكذا ضمان أولياء النصر، على أنه يؤخذ من تركته منهم وغير ذلك. ولكن لا يمكن إصلاح الكل فتحصل عن أنها قصية في واقعة.

وكذا ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام في أربعة شربوا فسكروا فأخذ بعضهم على بعض السلاح فاقتتلوا فقتل اثنان وجرح اثنان فأمر عليه السلام بالمجروحين فضرب كل واحد منها ثمانين جنة وقضى بدية المقتولين على المجروحين فأمر أن يقاس جراحة المجروحين فترفع من ثدية مرفع من الدية، وإن مات أحد المجروحين، فليس على أولياء المقتولين دية (٣) (شيء - كا).

قوله: «الثاني التسبيب الخ». أي ثاني قسمي موجب التلف التسبيب، والمراد به السبب، وهو كل فعل يحصل تلف المسبب عنده لعنة غير ذلك، لكنه بحيث لولاه لما حصل من العلة تأثير كوضع حجر، وحفر بئر في طريق

(١) الوسائل باب ٢٣ حديث ٣ من أبواب قصاص النفس ج ١٩ ص ٤٥.

(٢) هكذا في النسخ فإن كان المراد من ضمان (ف درهم) ما في رواية عبد الله بن طلحة فهي أربعة

آلاف درهم.

(٣) الكافي ج ٧ ص ٢٨١ حديث ٥.

وكذا لو نصب سكيناً فمات العاثر أو حفر بئراً في الطريق أو ملك غيره (ضمن - خ) فلو رضي المالك به أو كان في الطريق لمصلحة المسلمين فلا ضمان.

ويضمن معلّم السباحة في ماله لو غرق الصغير لا البالغ الرشيد ولو رمى مع غيره بالمنجنيق فقتله سقط ما قابل فعله وضمن الباقيون في ماله (ماله - خ ل) حصصهم ويتعلق الضمان بمن يمد الحبال لا بمسك الخشب وغيره وكذا لو اشتركوا في هدم حائط فوقع على أحدهم.

المسلمين، لا لغرض ومصلحة لهم أو في ملك الغير من دون إذنه فيعثر به أحد فيموت أو ينقص شيء منه فوجب الدية على الواضع في ماله، لا العاقلة، لأنه سبب للتلف معبر حق، فهو متلف، فعليه الخروج عن العهدة، وليس على العاقلة إلا الخطأ، وهو ليس هنا، وهو طاهر.

بخلاف ما لو وضع حجراً في ملكه، أو موضع مباح، أو ملك الغير بآذنه، أو رضائه به بعده، أو في الطريق وكس لمصلحة المارة مثل القطرة، وحفر البئر لدخول ماء المطر ونحو ذلك.

وكذا يضمن في ماله إذا نصب سكيناً في الطريق أو حفر بئراً فيه، أو في ملك الغير بغير إذنه ولا رضائه بعده، لما مر.

بخلاف ما لو فعل ذلك في المأذون، مثل ملكه أو ملك الغير بآذنه أو في الطريق لمصلحة المارة في مثل المعبر الذي يعبر به الناس وحفر البهاووعة لدخول ماء المطر ونحو ذلك.

وكذا يضمن معلّم السباحة دية المتعلم في ماله لو غرق إن كان ذلك غير جائز، مثل كونه طفلاً بغير إذن الولي.

بخلاف ما لو كان بادن بولي الشرعي لمصلحة له.

ويضمن الراكب والقائد ما تجنيه الدابة يديها ورأسها فان وقف أو ضربها أو ساقها ضمن جناية يديها ورجليها ولوركبها اثنان تساويا ولو كان صاحبها معها ضمن دون الراكب.

وبخلاف ما لو كان بالغاً رشيداً لا ولاية عليه اذا جاز (اختار-خ ل) ذلك باختياره ولم يفترط المعلم ولم يقصر.  
ويحتمل عدم الضمان مع عدم رشد المتعلم، اذ ليس للرشد دخل في حفظ النفس ولهذا ما ذكر (١) السمي، مع الصغير.  
ويحتمل الضمان كما يشعر به قيد (الرشد) هفتأمل.  
ولو تلف شخص بفعل نفسه وفعل غيره يسقط ما قابل فعله، وعلى شريكه في السبب ما قابل فعله.  
فلو كان شخص يرمي مع ثلاثة بالمتجنق ورد عليهم، وقتل واحد منهم، فيسقط ربع دية، وعلى كل واحد من الباقيين ربعها، وهو ظاهر.  
وضمان ما يتلف بالمتجنق يتمتع بمن يده حباله، لا بمن يمسك الخشب وغيره، لأن السبب هو ذلك لا لمسك الخشب وغيره وذلك انما يصرفه من يعرف المتجنق وانا ما اعرفه.  
وكذا يسقط نصيب المالك بوقوع حائط عليه اذا اشترك مع جماعة في هدم الحائط، وهو ظاهر.

قوله: «ويضمن الراكب الح» دليه الاعتبار والاختبار، مثل رواية العلا بن الفضيل، عن أبي عبد الله عليه السلام انه مثل عن رجل يسير على طريق من طرق المسلمين على دابته فتصيب برجلها؟ فقال: ليس عليه ما اصابته برجلها،

(١) يعني ما ذكر المصنف السمي مع انه ذكر الصغير بقوله قلنس سره وحسن معلم السباحة في ماله لو

فرق الصغير الخ.



وعليه ما أصابت يدها، وإذا وقعت، فعليه ما أصابت يدها ورجلها، وإن كان يسوقها فعليه ما أصابت يدها ورجلها أيضاً (١).

ورواية التوفي، عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه ضمن القائد، والسائق، والراكب، فقد: ما أصابت الرجل فعل السائق، وما أصابت اليد فعل الراكب والقائد (٢).

وحسنة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الرجل مرّ (يمرّ- ثل) على طريق من طرق المسلمين فتصيب دابته انساناً برجلها؟ فقال: ليس عليه ما أصابت برجلها، ولكن عليه ما أصابت يدها لأن رجلها خلعه إن ركب، فإن كان قادها، فإنه يملك بإذن الله يدها يضعها حيث يشاء، قال: وسئل عن بختي اغتتم فخرج من اندر فقتل رجلاً فجاء أح الرجل فصرّب المعمل بالسيف (معه- خ) فقال: صاحب البختي ضامن ليدية ويقتصر عن بختيه، وعن الرجل ينفر بالرجل فيعقره ويعقر دابته رجب آخر؟ فقال: هو ضامن لما كان من شيء (٣).

وصحيحة سليمان بن خالد، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مرّ في طريق المسلمين فتصيب دابته برجلها؟ فقال: ليس على صاحب الدابة شيء ممّا أصابت برجلها ولكن عليه ما أصابت يدها، لأن رجلها خلعه إذا ركب، وإن قاد دابة فإنه يملك يدها بإذن الله يضعها حيث يشاء (٤).

وحمل الشيخ رحمه الله على الوقف لتجمع بين الأخبار.

(١) الوسائل باب ١٢ حديث ٢ من أبواب موجبات الضمان ج ١٩ ص ١٨٤.

(٢) الوسائل باب ١٢ حديث ٥ من أبواب موجبات الضمان ج ١٩ ص ١٨٥.

(٣) الوسائل أوردها في باب ١٣ حديث ٣ وقطعة منها في باب ١٤ حديث ١ وقطعة أخرى في

باب ١٥ حديث ١ من أبواب موجبات الضمان ص ١٨٤ - ١٨٦ - ١٨٨.

(٤) الوسائل باب ١٢ حديث ٩ من أبواب موجبات الضمان ج ١٩ ص ١٨٥.

ورواية اسحاق بن عمار، عن جعفر، عن أبيه عليها السلام إنَّ علياً عليه السلام كان يضمن الراكب ما وطأت الدابة يدها أو برجلها إلا أن يعث بها احد فيكون الضمان على الذي عث بها (۱)، وهو حمل حيد، لأنه حمل المطلق على المقتيد، وهو متعين في التعارض على أن الأول كثيرة ومعتبرة، وهذه واحدة ضعيفة. وكذا ينبغي الحمل على الراكب أو لقائد حمار السير، رواية أبي مريم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في صاحب الدابة أنه يضمن ما وطأت يدها وبمجت (۲) برجلها فلا ضمان عليه (۳) إلا أن يضرها انسان (۴)، لما تقدم، والضمنان على تقدير الصرب على الصارب، لما مر أيضاً فتذكر.

وفي صحيحة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن رجل ينفر برجل فيحرقه ويعقر دابته رجلاً آخر؟ فقال: هو ضامن لما كان من شيء، وعن الشيء يوضع على الطريق فتسر الدابة فتضر بصاحبها فتعقره؟ فقال: كل شيء يضر بطريق المسلمين فصاحبه ضامن لما يصيبه (۵).

وفي حسنة عنه عليه السلام قال: قال: اتى (أي - ثل) رجل فزع رجلاً على (من - ثل) الجدار أو نفر به عن دابته فخرقت فهو ضامن لدابته، فإن اكسره فهو

(۱) الوسائل باب ۱۲ حديث ۱۰ من أبواب موجبات الضمان ج ۱۹ ص ۱۸۵.

(۲) بيع بطنه السكين بها دأق فهو مبرج وبيع (جمع البحرين).

(۳) في الوسائل أنه يضمن ما وطأت يدها ورجلها، وما صعب برجلها فلا ضمان عليه الخ.

(۴) الوسائل باب ۱۲ حديث ۴ من أبواب موجبات الضمان ج ۱۹ ص ۱۸۴ وهامش الوسائل المطبوع

جديداً نضحت بالحاء المهملة، أي رطبت.

(۵) أورد صدرها في الوسائل باب ۱۵ حديث ۱ من أبواب موجبات الضمان ص ۱۸۸ وديها في باب ۹

حديث ۱ منها ص ۱۸۱.

ولو ألقت الراكب لم يضمن المالك وإن كان معها إلا أن ينفرها.

ضامن لدية ما ينكسر منه (١).

وهما تدلان على ضمان ما تنجيه الدابة، على المنفر لا على الراكب، ولا على القائد، ولا السائق، وهو غير بعيد.

ثم إنني ما رأيت ما يدل على أن صاحب الدابة مطلقاً يكون ضامناً، ولكن ذكره البعض كالمصنف إذا كان معها لا الراكب.

ويحتمل القائد أيضاً كراكب، فيكون الضمان على صاحبها، لا على الراكب ويمكن جعل رواية أبي مريم دليلاً في الجملة، فتأمل.

ولعل المراد من كونه معها حاضراً عندها ككونه سائقاً وقائداً لا كونه في تلك الجماعة التي معه في الطريق.

ويحتمل إرادة المطلق خصوصاً إذا كان الراكب ليس من شأنه سوق الدابة والاستقلال بالركوب، فلم يكن معها كان مقصراً لترك المصاحبة وضامناً، الله يعلم، فتأمل.

قوله: «ولو ألقت الراكب الخ». لو ألقت دابة راعيها لم يضمن صاحبها وإن كانت مستأجرة وكان صاحبها معها حاضراً، قائداً وسائقاً، للاصل وعدم دليل على الضمان، فإن مجرد كون صاحبها معها ليس بموجب له.

نعم إن كانت ذلك عادتاً ويكون عالمها ولم يختر الراكب بها، يمكن الضمان، لأنه غره خصوصاً إذا قال: إنها ليست مما توقع الراكب أو كان الراكب طفلاً أو مجنوناً أركبها بغير إذن الولي أو نفرها ولو بالضرب، غفلة لأنه مفترط، ولما تقدم من الروايات من أن المنفر ضامن لصاحب الدابة وغيرها ويؤيده الاعتبار

ولو اركب مملوكه الصغير ضمن جناية الراكب ويتعلق برقبة البالغ وفي المال يتبع.

وهو ظاهر.

قوله: «ولو اركب مملوكه الخ». تفصيل في ضمان المولى إذا اركب مملوكه، منسوب إلى ابن ادریس، وحسنه المحقق، وقوله لمصنف، لان الصغير لعدم قدرته على ضبط الدابة. مضطر، فالمولى مفترط والمناسب الضمان. واما الكبير البالغ فانه قادن فلو حنت الدابة، وهو راكب فالجناية على الراكب، فان كان المجنى عليه آدمياً يتعلق برقبة. ويحتمل أن يكون محصواً بآدمي حر، فان المملوك مال كسائر الأموال. وان كان مالاً، فالضمان عليه أيضاً، لا على المولى، ولا في رقبته، ولا يسمى في ذلك، بل هو مثل سائر الأموال المضمونة فيتعق به أي ينتظر حتى يمتعق ويؤخذ منه.

وكأنهم حملوا على المملوك الصغير صحبة علي بن رثاب، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل حمل عبده على دابته صوطات رجلاً؟ فقال: الغرم على مولاه (١).

ويؤيده أن لا صوم فيها ظاهراً وان حمل المملوك انما يكون غالباً اذا كان صغيراً، فان الكبير يركب به نفسه.

ونقل عن البسوط والخلاف، القول بضمان المولى مطلقاً لهذه الرواية فانها ظاهرة في الكل، فتأمل.

ثم إن الظاهر من الاعتبار أن ضابط انصفر عدم الاستقلال والاستبداد بالركوب ويؤيده لفظة (الإركاب) و(الحمل)، وصابط الشرع عدم البلوغ، الله يعلم.

والإذن لغيره في دخول منزله يضمن جناية الكلب والآ فلا.  
ويجب حفظ الصائفة فيضمن جنايتها لو اهل ولو جهل حالها  
أو لم يفرط فلا ضمان ولا يضمن الدافع.

قوله: «والإذن لغيره الخ». دليل ضمان صاحب الكلب - إذا عقر كلبه  
مضى دخل داره باذنه وعلمه إذا لم يكن الدخول باذنه - هو الاعتار والأخبار.  
مثل رواية السكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قضى أمير المؤمنين  
عليه السلام في رجل دخل دار قوم بغير اذنه فعقره كلبهم، فقال: لا ضمان عليهم،  
وان دخل باذنهم ضمنوا (١) ومثله رواية زيد بن علي عن آبائه عليهم السلام (٢).  
ومثلها رواية بعض أصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام (٣) ولا يضر  
ضعفها.

قوله: «ويجب حفظ الصائفة الخ». دليل وجوب حفظ الدابة الصائفة،  
إنها مضرّة مملوكة لصاحبها، وهو قادر على حفظها.  
ويحتمل أن يكون المراد بمعنى أنه يلزمه الضمان.  
ودليل ضمانه - مع الإهمال والعلم - التخصيص في الحفظ الواجب، فكأنه  
السبب وما مرّ في حنة الحلبي: سئل عن بختي اغتلم الخ (٤).  
ورواية علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام، قال:  
سألته عن بختي اغتلم فقتل رجلاً، ما على صاحبه؟ قال: عليه الدية (٥).  
ويحتمل هذه، الصحة، بن ظاهرهم عتبا من الضحاح، فافهم.

(١) الوسائل باب ١٧ حديث ٢ من أبواب موجبات الضمان ص ١٩٠ ج ١٩.

(٢) الوسائل باب ١٧ دين حديث ٣ من أبواب موجبات الضمان ص ١٩٠ ج ١٩.

(٣) الوسائل باب ١٧ دين حديث ١ من أبواب موجبات الضمان ص ١٨٩ ج ١٩.

(٤) راجع الوسائل باب ١٤ حديث ١ من أبواب موجبات الضمان ص ١٨٦ ج ١٩.

(٥) الوسائل باب ١٤ حديث ٢ من أبواب موجبات الضمان ص ١٨٧.

## والهرة كذلك .

وهي محمولة على التضييط، والعلم للإعتبار، فإن التكليف بالضمان مع الجهل، بعيد وكذا مع عدم التضييط، فلا بد من العلم والقدرة، والتقصير، الله يعلم .  
والاشعار في رواية مسمع بن عبد الملك ، عن أبي عبد الله عليه السلام إن أمير المؤمنين عليه السلام كان إذا صال الفحل أول مرة لم يضمن صاحبه، فإذا ثنى ضمّنه (١) .

كأن المراد عدم العلم بأول مرة، والعلم في الثانية، الله يعلم .  
واعتبار التضييط ظاهر .

ولا يضمن من يدفع الصائلة إذا قتلها أو لقصها، للدفع .  
ولو فعل بغير ذلك فهو ضامن، إذ قد مر إن الدافع ليس بضامن ولو قتل آدمياً، فكيف حيواناً .

وان الدفع جائز بل قد يجب فلا يستحق الضمان غالباً إلا بنص جلي وليس هنا .

قوله: «والهرة كذلك» . أي الهرة المملوكة الضارة، مثل الدابة الصائلة، فيضمن صاحبها مع العلم والإهمال دون الجهل ودون التقصير لأنها مملوكة مضرّة وصاحبها قادر على دفعها وعالم به، فهو لم يفعل بكون مقصراً ومفترطاً فكأنه سبب لا تلاقيها .

وفيه تأمل كما يفهم من الشرائع، قال: في ضمان جنابة الهرة المملوكة تردد قال الشيخ رحمه الله: يضمن بالتضييط وهو بعيد، إذ لم تجر العادة بربطها .  
يعني أنها ليست كسائر الدواب المملوكة المحفوظة في الرباط والتي لا نسبة بينها وبين مالك، ولهذا ما رأى أنها تباع وتحمط، بل تحيي وتروح على ما تريد .

(١) الوسائل باب ١٤ حديث ٢ من أبواب موجبات الضمان ج ١٩ ص ١٨٧ .

ولو جنت الداخلة ضمن صاحبها مع التفريط ولا يضمن صاحب الأخرى جنايتها.

وكان المصنف اختار مذهب الشيخ، لما مر، ولأنها ليست بأقل من الكلب العقور.

والظاهر عدم الضمان حتى يثبت، ويجزى ما ذكر محل التأمل والتردد، فتأمل.

قال في الشرائع: نعم يجوز قتلها.  
الظاهر أن المراد جواز قتلها مع كونها ضارة (ضائرة - خ ل) وموزية لا مطلقاً.

وجهه مثل ما ذكر في حاشية المؤلفين.  
وقال في شرح الشرائع: ولما جواز قتلها والحال هذه فظاهرهم الاتفاق عليه كغيرها من الموفيات.

قوله: «ولو جنت الداخلة الخ». إذا حنت دابة بأن دخلت على دابة أخرى في مراحها فقتلتها أو نقصتها، ضمن صاحب الداخلة جنايتها إن فرط في حفظها لغريبتها.

ولو لم يفرط لم يضمن للأصل وعدم الموجب، فإن مجرد كونها مالا لشخص تعد (بعد - خ ل) لا يوجب على صاحبها شيئاً، وهو ظاهر.

كما أن عدم ضمان المدخول عليها لو جنت على الداخلة، ظاهر.

ونقل عن الشيخ ضمان الدخية مطلقاً دون المدخول عليها، لرواية سعد بن ظريف الاسكافي عن أبي جعفر عليه السلام، قال: أتى رجل رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: إن ثور فلان قتل حماري، فقال له النبي صلى الله عليه وآله: أنت أبابكر فسله، فأثاه فسأله، فقال: ليس على البهائم قود، فرجع إلى النبي صلى الله عليه وآله فأخبره بمقالة أبي بكر، فقال له النبي صلى الله عليه وآله: أنت عمر

فسله ، فأتاه فسأله ، فقال : مثل ما قاله ابوبكر فرجع إلى النبي صلى الله عليه وآله فأخبره ، فقال له النبي صلى الله عليه وآله : اثت عتيا فسله ، فأتاه فسأله فقال علي عليه السلام : ان كان الثور الداخِل على حمارك في منامه حتى قتله فصاحبه ضامن ، وان كان الحمار هو الداخِل على الثور في منامه ، فليس على صاحبه ضمان ، فرجع إلى النبي صلى الله عليه وآله فأخبره فقال لبي صلى الله عليه وآله : الحمد لله الذي جعل من أهل بيتي من يحكمكم تُحكّم الأنبياء عليهم السلام (١) .

وقريب منها رواية مصعب بن سلام لتيحي ، عن أبي عبد الله عليه السلام ان ثورا قتل حماراً على عهد النبي صلى الله عليه وآله فرفع ذلك إليه وهو في اتاس من اصحابه فيهم ابوبكر وعمر ، فقال : يا مابكر اقض بينهم ، فقال : يا رسول الله بهيمة قتلت بهيمة ما عليها (عليهما - نل) شيء ، فقال : يا عمر اقض بينهم ، فقال مثل قول أبي بكر ، فقال : يا علي اقض بينهم ، فقال : نعم يا رسول الله ان كان الثور دخل على الحمار في مستراحه ضمن أصحاب الثور ، وان كان الحمار دخل على الثور في مستراحه فلا ضمان عليه (عليهما - خ) ، قال : فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله يده إلى السماء ، فقال : الْحَمْدُ لله الذي جعل من يفتي من يفتي بقضاء التبتين (٢) وبينها اختلاف في الجملة ، فيحتمل ان تكون الواقعة وقعت مرتين ام واقعة واحدة سئل عنها مرتين ، مرة في اتاس كانوا حاضرين ، ومرة غير حاضرين ، ولكنها بعيد .

وبعض روايتها ضعيف ، ومخالفة للأصل والقاعدة ، ولهذا قيد المتأخرون مثل المصنف والمحقق ضمان الداخل بالتفريط .

(١) الوسائل باب ١٩ حديث ٢ من ابواب موجبات الضمان ج ١٩ ص ١٩١ .

(٢) الوسائل باب ١٩ حديث ١ من ابواب موجبات الضمان ج ١٩ ص ١٩١ .



ولو سقط الاناء الموضوع على حائطه فلا ضمان لما يتلف به.  
ولا يضمن صاحب الحائط بوقوعه على احد فان بناه مائلاً الى  
الطريق أو بناه في غير ملكه أو مال بعد بنائه إلى الطريق أو غير ملكه  
وتمكن من الازالة ضمن ولو وقع قبل التمكن فلا ضمان.

ويمكن كون مراد الشيخ أيضاً ذلك وكذا الرواية وإن لم تكن ظاهرة فيه  
فليحمل على ذلك للجمع بينها وبين لقاعدة وقد اهل عليه السلام لعلمه بالتفريط.  
ولا يبعد جعل الثور صائلاً فيكون اخلاؤه مطلقاً تفريطاً، فانه ينبغي حفظه  
لئلا يضيع الناس اموالهم ولما كان ذلك معلوماً له عليه السلام، ما سئل وقصل،  
فتأمل.

قوله: «ولو سقط الإناء الموضوع الح.» دليل عدم ضمان صاحب  
الإناء الموضوع على حائط أو مباح أو ملك شخص مأذون قبله أو حصل رضاه بعده  
لما يتلف بوقوعه وسقوطه عليه نفساً أو ماله.

انه فعل جائز وليس بعدوان فلا يستعقب الضمان، وللاصل مع عدم دليل  
بخلافه، ولان الحائط لو وقع على شيء واتلفه، لم يضمن صاحبه على ما سيجيء،  
فالإناء الموضوع عليه، مثله، وهو ظاهر.

قوله: «ولا يضمن صاحب الحائط الخ.» لو بني انسان في ملكه،  
حائطاً كان أو غيره، مستوياً أو مائلاً إلى ملكه بحيث لم يكن محاذياً إلى موضع لا  
يجوز له فيه، البناء، مثل ان يكون طريقاً أو ملك الغير مع عدم وصوله إليه ذلك،  
وليس لاحد منعه ولو استهدم لا يجبر على الهدم ولا يضمن ما يتلف به، لان الناس  
على اموالهم واملاكهم يتصرفون كيف يشاؤون.

فلا يضمن ما يتلف بهدم ذلك البناء والحائط من نفس ومال، للاصل  
وعدم الموجب وعدم العدوان.

ولا يضمن ناصب الميزاب الى الطريق بوقوعه وكذا الرواشن.

نعم لو بناه فيما لا يجوز له البناء، يضمن ما يتلعه مطلقاً للعدوان.  
وكذا لو بنى في ملكه ولكن مال إلى موضع لا يجوز له البناء فيه ولم يجوز له  
بعد ذلك أيضاً وتمكن من ازالته، يضمن ما يتلف به مطلقاً، سواء كان طريقاً أو  
وقفاً أو ملك العير أو مرافقاً وطولب بالنقض والهدم ام لا.

ولو كان باذن المالك أولاً ورضى به ثانياً أو لم يكن قادراً ومتمكناً على  
الازالة بعد ان بنى في غير ملكه بغير الرضا أو نه في مسكه ومال إلى غيره، لم يضمن  
لما مر، فتأمل فيما بنى في غير ملكه، ويعتدل الضمان مطلقاً.

قوله: «ولا يضمن ناصب الميزاب الخ». ظاهر عبارات الأصحاب بل  
غيرهم أيضاً على ما قيل، الاتفاق على جواز نصب الميزاب واخراجها إلى الشوارع  
والطرق، للحاجة والضرورة وعليه عمل الناس قديماً وحديثاً من غير تكبر.  
ولكن لا بد ان يكون حيث لا يضر على المارة غريباً، فإذا سقط أو سقط فيه  
شيء نادر اتفاقاً فهلك به انسان أو تلف به مال أيضاً لم يكن عليه ضمان، لما مر  
من الأصل وغيره إلا أن يكون مقصراً في نفسه أو انفع بعد النصب وبقي معلقاً ولم  
يرفعه مع العلم والقدرة.

وحينئذ لا يبعد الضمان، لما مر من الأخبار الدالة على ضمان من أضر  
بطريق المسلمين (١)، ولأن صار إيقاؤه عدواناً، غير جائز.  
ونقل عن الشيخ، الضمان بسقوطه مطلقاً محتجاً بأن الجواز مشروط  
بالسلامة وعدم الضرر منه.

وفيه تأمل ظاهر.

وصحيفة أبي الصباح الكناني، قال: قل ابو عبدالله عليه السلام من أضر

(١) تقدم آنفاً ذكر موضعها.

بطريق (شيء من طريق - ثل) المسلمين، فهو له ضامن (١).  
وفي دلالة منع ظاهر.

ورواية السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من أخرج ميزاباً أو كنيفاً أو أوتد وتداً، أو أوثق دابة، أو حفر بئراً (شيئاً - ثل) في طريق المسلمين فأصاب شيئاً فعطب، فهو له ضامن (٢).

وهي ضعيفة بالخوف، والسكوني (٣)، وغير صريحة بحيث تشمل كل ميزاب فانه يحتمل ان يكون في الطريق بحيث يكون مضرأ بالمارة لكونه سافلاً وطويلاً وكذا الوتد.

ويؤيده نه ما قال (سقط) قال: (اصاب) فيكون ذلك في الحائط فيصيب.

ولو سلم العموم نخص بالمصير الذي لا يجوز كحفر البئر المحترم فلا يكون النصب الذي هو جائز بالاتفاق على ما نقل من ظاهر كلام الأصحاب بل المسلمين في شرح الشرائع داخلاً فيه.

فدعوى انه نص في الباب - كما فعه في شرح الشرائع - كما ترى.  
ثم على تقدير الضمان لو انكسرتلف بما هو خارج عن الحائط، فالمضمون كل المتلف.

ومع القلع ووجود كونه في الحائط، ففي تعيين مقدار المضمون، نُقِلَ قولان، الكل، لعموم الاخبار استقدمة التي هي دليل الضمان، ومن انه تلف بمباح وغيره. ولعل المراد (بمباح) صرف، بحيث لا يتعقب الضمان.

(١) الوسائل باب ٨ حديث ٢ من أبواب موجبات الضمان ج ١٩ ص ١٧٩.

(٢) الوسائل باب ١١ حديث ١ من أبواب موجبات الضمان ج ١٩ ص ١٨٢.

(٣) سندها كما في الكافي هكذا علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النعماني، عن السكوني.

ولو أٌتِج ناراً في ملكه لم يضمن لو سرت الى غيره إلا مع الزيادة عن قدر الحاجة وغلبة الظن بالتعدي كأيام الهواء ولو عصفت (عصف - خل) بغتة فلا ضمان ولو أٌتِج في منك غيره ضمن الأنفس والأموال ولو قصده (قصد - خل) قيد بالنفس مع تعذر الفرار.

ثم في تعيين البعض وجهان، التصيف لما مر، ولا اعتبار في كثرة لحدما وقلة الآخر كما في الجراحات الموجبة لقتل. وعلى القول بالتوزيع بالنسبة، هل يورع المساحة أو بالثقل؟ احتمالان، فتأمل.

وكذا البحث في الرواشن، والاجنحة، والسباط، فإن الظاهر فيها الجواز إذا لم تكن مضرّة بأن تكون رفيعة وعالية والسباط واسعة بل مضية بحيث لا يضر شيء منها بالمارة بوجه.

ولو كان راكباً على الجمل الحمل ليلاً ولا (١) نهاراً، وبالمحمول والمجازات، فوجه عدم الضمان، الحاجة، وما تقدم من الحوار والاصل، وعدم العدوان ووجه الضمان، الروايات المتقدمة، مع ما تقدم من عدم ظهور الدلالة وصحة الأخيرة مع ان الأخيرة ليست فيها شيء من هذه المذكورات، فتأمل.

قوله: «ولو أٌتِج ناراً الخ». دليل عدم ضمان ما يتلف من النفس والأموال بتأجيج النار في ملكه مقتصر على قدر الحاجة على تقدير حصول التعدي إليه فهلك بها. ظاهر، وقد تقدم مراراً.

ومع التجاوز عن قدر الحاجة بشرط عدم ظهور موجب التعدي وظنه، لكن اتفق ربح عاصف تعديها إلى المتلف فتلف بها، فلظاهر عدم الضمان حينئذ أيضاً، لما تقدم أيضاً من ان للمالك ان يتصرف في ملكه كيف أراد.

(١) هكذا في النسخ كلها ولعل الصواب (لأنهاراً) بدون النون.

ولو بالت دابته في الطريق قال الشيخ: يضمن لو زلق فيه غيره  
ولو ألقى قمامة المنزل المزلقة أو رش الدرب، قال: يضمن، والوجه  
تخصيص الضمان بمن لم يشاهد القمامة والرش.

وأما وجه الضمان مع غلبة الظن بالتعدي مع عدم الحاجة، فهو أنه موجب  
وسبب للاتلاف، فيكون ضامناً، وليس بعدم ولا خطأ فيكون شبهه، فيكون في  
ماله.

ولو قصد بالتأجيج قتل الأنفس فحصل مع عدم إمكان الفرار المهلك مثل  
أن يكون نائماً أو محبوساً أو تملّرعبيه الخلاص لسرعتها وكثرتها وضيق المجال والمحل،  
كان عمداً، موجباً للقصاص والقود فيقاد به المأخوذ.

قوله: «ولو بالت دابته النخ»، وجه قول الشيخ في بعض المواضع مع  
رجوعه عنه أو استشكله في موضع آخر كما يفهم من الشرح. أنه (١) بالضمان في  
هذه الأمور سبب للتلف فيكون ضامناً كما في غيره، خصوصاً الميزاب، فإن  
الضمان هنا أظهر منه، فإن هذا واقع على الأرض، بخلاف الميزاب، إذ قد لا يقع  
اصلاً.

وجه تقييد المصنف - كما فعله المحقق في الشرائع أيضاً - أن الضمان على  
تقدير جهل المتلف به ظاهر، لعدم تقصيره فتكون الحيوانات مضمونة بخلاف  
الإنسان العالم بذلك، فإنه حينئذ مقصر، وكأنه مباشر أو سبب للاتلاف.

ولكن وجه عدم تقييد بول الدابة بجهل المتلف، غير ظاهر فظاهر كلامها  
تسليم الضمان فيه.

وهو محل التأمل، لأن بولها في الطرق ليس باختيار صاحبها، فهو يقع

(١) هكذا في السج كلها وحق العبارة هكذا: وجه قول الشيخ... بالضمان في هذه الأمور أنه سبب

ولو اصططعت سفينتان ضمن القيّمان كل منهما نصف السفينتين وما فيها من مالهما مع التضريط، وكذا الحمالان ولو كانا مالكين فلكل على صاحبه نصف قيمة ما اتلفه ولو لم يفرطاً بان غلبهما الهواء فلا ضمان.

ولا يضمن صاحب الواقعة (لوقعة - خ) لو (إذا - خ ل) وقعت عليها الاخرى ويضمن صاحب الواقعة (الواقعة - خ) لو فرط.

(مع - خ) باختياره وقدرته فهو أولى بعدم الضمان من الرش الموجب للزلق والقمامة المزلقة، مثل قشر البطيخ، والخيار، والباقل، ونحوها.

ويحتمل ان يكون ذلك عندهما غير موجب للضمان مع عدم العلم أيضاً، لما مرّ، ألا ان يقيّد بالدابة الواقعة، وحينئذ صاحبها ضامن لما يتلفه ومن جملته، ما يتلف ببوله، ففيه تأمل.

وبالجملة، الضمان واجب عوض نفس ومال على الناس مع جواز فعل ما فعله فان الظاهر جواز لقاء القمامة ورش لطرق، ولهذا عليه عمل الناس من غير نكير ألا ان يكون في موضع لا يجوز، بأن يكون مضرراً على المارة، أو لا يجوز مطلقاً - مشكل (١) يحتاج إلى دليل.

وبحرد ما ذكره الشيخ غير ظاهر في ذلك.

وكأنه لذلك نقل عنه، الرجوع أو الاشكال على ما يفهم من الشرح،

فتأمل.

قوله: «ولو اصططعت سفينتان الخ». لو اصططعت أو تلاقت سفينتان فانكسرت وهلك ما فيها من الانفس ولا موال أو احد هما دون الأخرى، فان كان

(١) خبر مبتدأ لقوله قلنس مره؛ الضمان الخ.

القيمان المُجريان لهما والملاحان تعندا في ذلك بحيث صار عملاً منها عدواناً  
لزمهما مقتضاه فكل واحد منها أثلف نصف سفينته ونصف الأخرى مع ما فيها .  
فان كانا مالكين أو احدهما مالكاً سقط ما أثلفه من ماله ويضمن نصف  
الأخرى مع نصف ما فيها والّا يكون كل واحد منها ضامناً لنصف كل واحدة وان  
قتلها أيضاً، فكل واحد قتل نفسه ويفعل غيره، فعلى كل واحد نصف دم الآخر .  
وان قتل احدهما فقط فس لاخر نصف دية أيضاً .  
وان اختلفا بأن يكون من احدهما عمد ومن الآخر غيره، يختص كل واحد  
بلازم فعله .

وان كان شه عمد مثل ان اراد الاصطدام ولم يكن ذلك موجباً للهلاك  
فعلينا، لازمه .

وكذا ان كانا مختلفين من احدهما للعمد، ومن الآخر الشبه .  
وان كان العمد بغير فعلها، فان لم يكن منها تقصير وتقریط مثل ان صار  
هواء وطوفان فأهلكها بصدم احدهما على الأخرى، فلا ضمان على احدهما .  
وهو ظاهر لان الملاح ليس بضامن .

مثل ان يقع صاعقة على الراكب أو وقع من الدابة اتفاقاً فأت او صاع جملة  
بأفة سماوية أو سرقة ونحوها وان كن المفرط احدهما فيختص هو بذلك .  
ولو فرطاً أو احدهما مثل ان سيرهما في ربح شديدة لا سير في مثله عادة أو لم  
يكن لهما علة من الرجال والخيال (الجمال - خ) وسائر الآلات أو قصرأ في ضبطها  
بحيث لا يصطلمان ونحو ذلك ، يضمنان .

ولو كانت إحداها واقفة بأن تربط احداها مثلاً في جانب فوقعت  
الأخرى عليه لا ضمان على صاحبها وصاحب الأخرى، ضامن ان فرط وقصر، والّا  
فلا ضمان عليه، والكل ظاهر .

ولو أصلح السفينة حال السير أو أبدل لوحاً أو أراد رَمَ موضع فانتهك ضمن في ماله.

ولو وقع في زينة الأسد فتعق بشأن والثاني بثالث والثالث برابع، فعن علي عليه السلام أن الأول فريسة الأسد وعليه ثلث دية الثاني وعلى الثاني ثلثا دية الثالث وعلى الثالث دية الرابع. ويحتمل وجوب دية الثاني على الأول والثالث على الثاني والرابع على الثالث.

وحكم المحتملين، حكم القيمين في جميع الأحكام. قوله: «ولو أصلح حال السير السفينة الخ». لو أراد الصانع ومصيح السفينة إصلاحها - وهي سائرة، الظاهر أن الواقعة أيضاً كذلك، إلا أن الأول أظهر مثل أن ستر فيها مسامير فأنكسر لوح ودخل الماء، فعرقت أو بدّل لوحاً فذهب وجاء من موضعه الماء، أو أراد رَمًا وتعمير موضع، فخرق وانتهك فعرقت وبالجملية علم أنها عرقت بعلة - ضمن في ماله، لأنه سبب ومريد للعمل لا العرق والهلاك فوقه، فهو شبيه عمد موجب للضمان في ماله نفساً ومالاً.

أما النفس فظاهر، لأن شبه العمد موجب لضمانيها كما مر. وأما المال فالظاهر أنه موجب وسبب تلفه، فيضمن كسائر الأسباب المتلفات وليس بأقل من تأجيج النار وطرح لقمامة المزقة ونحوها مما مضى أنه يوجب بضماني المال.

قال في الشرح: وهو مع عدم التفريط مبني على أن الصانع ضامن وإن بذل جهده، فتأمل.

قوله: «ولو وقع في زينة الأسد الخ». الزينة بالضم خضيرة تحضر للأسد. هذه الواقعة مشهورة بين اصحابنا، بل بين غيرهم أيضاً، ومخالفة للقواعد،



وهي من قضايا أمير المؤمنين عليه السلام.

روي في التهذيب - بطريق صحيح الى عاصم عن محمد بن قيس - وعاصم هو ابن حميد الثقة الذي هو راوي عن محمد بن قيس الثقة يروي عنه كتاب قضايا أمير المؤمنين عليه السلام ادي هو من مصنفات محمد هذا، فالخبر صحيح.

وليس اشتراك محمد بن قيس موحياً لضعفها كما قاله في شرح الشرائع، ولهذا لم يتكلم غيره في ذلك بل قبوها وما رذوها لضعف، ورححوها على رواية مسمع بن عبد الملك لضعفها وقال بعضهم: قصية في واقعة ولا تتعدى، فلو وقع مثلها لا يحكم هكذا، بل يحكم بحسب ما يقتضيه القواعد والأدلة.

ويؤيده ان لا عموم فيها، فانه محال: محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في أربعة (فرج) اطلعوا في رية الأسد فخر احدهم فاستمسك بالثاني، واستمسك الثاني بالثالث، واستمسك الثالث بالرابع حتى امسقط بعضهم بعضاً على الاسد فقتلهم الأسد، فقضى بالاول فريسة الأسد وغرم أهله ثلث الدية لأهل الثاني وغرم الثاني لأهل الثالث ثلثي الدية وغرم الثالث لأهل الرابع الدية كاملة (١).

والمراد أن الاسد قتل الكل، وهو ظاهر.

وتصدي بعضهم لتوجيه حيث تطابق القواعد الفقهية، ولهذا لا يخلو عن قصور ولهذا مانقنا ولا يمكن التوجيه لسالم، فالأول جيد، فتأمل.

وكأن على ذلك حملت في متن حيث نقلها بطريق الرواية وما رذها وذكر الاحتمال الحالي عن القصور المطبق للأصول، فافهم.

(١) الوسائل باب ٦ من أبواب موجبات نقصان ج ١٩ ص ١٧٦.

ولو شرك بين مباشر الامساك والمشارك بالجذب فعلى الاول دية ونصف وثلاث، وعلى الثاني نصف وثلاث وعلى الثالث ثلاث ولو جذب الاول ثانياً إلى بثر والثاني ثالثاً وماتوا بوقوع كل منهم على صاحبه

ورواية مسمع بن عبد الملك أيضاً مع ضعفها بسهل بن زياد (١)، وبمحمد بن الحسن الشمون الغالي، وعبد الله بن عبد الرحمن الأصم الضعيف الغالي وليس بشيء. روها عن أبي عبد الله عليه السلام: أن قوماً احتفروا زبية للأسد باليمن فوقع فيها الأسد فازدحم الناس عليها ينظرون إلى الأسد فوقع رجل فتملق مآخراً، فتملق الآخر مآخراً، والآخر مآخراً فجرحهم الأسد، فمات من مات من جراحة الأسد، ومنهم من أخرج فمات فتشاجروا في ذلك حتى أخذوا السيوف؟ فقال أمير المؤمنين عليه السلام: هلموا أقص بينكم، فقص أن للاول كربع الدية، والثاني ثلث الدية، والثالث نصف الدية، والرابع الدية كاملة، وجعل ذلك على قبائل الذين ازدحموا، فرضي بعض القوم وسخط بعض فرفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وآله واخبر بقضاء أمير المؤمنين عليه السلام، فأجازه (٢).

وغالفتها لها ظاهرة.

ويمكن كونها في تلك الواقعة، ويصدق صلوات الله عليها أن الحكم فيها ذلك، فتأمل.

ويحتمل أن يكون الحكم في مثل تلك الواقعة ما ذكره المصنف بقوله: (ويحتمل) ومعناه واضح وهو مقتضى الأصول والقواعد.

ثم إن الظاهر هو الاحتمال الأول وعدم التشريك في الديات بين المباشر بالامساك ومشاركه بالجذب، فإن الثاني، هو السبب القريب، فعلى ابتدائي والباقي

(١) سندها كما في الكافي هكذا. علة من أصحاب، من سهل بن زياد، من محمد بن الحسن بن

شمون، عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم، عن مسمع بن عبد الله، عن أبي عبد الله عليه السلام الخ.

(٢) الوسائل باب ٦ حديث ١ من أبواب موجبات القضاء ج ١٩ ص ١١٦.

فالأول مات بفعله وفعل الثاني فيسقط مقابل فعله والثاني مات بجذبه الثالث ويجذب الأول فيسقط مقابل فعله ولا ضمان على الثالث وله دية كاملة فإن رجحنا المباشرة (فالدية - خ ل) على الثاني والآعليها.

بعيد وفعله توليد، وإنما الظاهر اثر فعل الأول، والثاني بالنسبة إلى مجذوبه. وكونه باعثاً وبعيداً لفساد، وانه لو لم يفعل لما يفعل غيره، لا يستلزم ضمان جميع من يفعل بعده ذلك، فإن غيره مستقل بفعله ومختار غير مضطر، فانه مالم من فعله فعل غيره، ولا اضطارره إلى ذلك، فيكون هو الضامن من غير شركة. ولو فرض انه جذب الغير قبل بحيث لو لم يضم إليه حذبه لم يقع غيره، امكن الشركة، فتأمل.

هذا الذي تقدم فملي إذا قتلهم الأسد.

وأما إذا مات كين واحد بوقوعه على الآخر بالجذب ووقوع الآخر عليه، أو وقوعه على الآخر، فهو مثل ما ذكره المصنف بأن تجذب الشخص الذي في البئر آخر، وجذب هو آخر فوات ثلاثهم بالجذب والوقوع، فالأول مات بجذبه، ويجذب الثاني الثالث الواقع عليه حيث وقع كلاهما عليه أحدهما بفعله والآخر بفعل الثاني، فنصف دية هدر، ونصفه على الثاني لجذبه الثالث عليه فإن وقوع الثالث عليه دخل في موت الأول وإن كان بحيث لو لم يكن لما مات، فانهم ما يعتبرون ذلك في شرك القتل والجرح، بل ينظرون إلى الواقع بأي شيء ويحكمون به، بل يجعلون القوي والضعيف والمتعدد مثل الواحد فتأمل فيه، ومات الثاني بجذب الأول، ويجذبه الثالث الواقع عليه، فنصف دية أبصاً هدر ونصفها على الأول، فيتقاصان.

ولا شيء على الثالث إذ ليس له فعل اختياري يوجب شياً، بل له دية كاملة، فإن شرك المباشر بالامساك وجاذبه يكون بينهما نصفان، فيؤخذ من تركة

ولو صاح بصغير فارتعد وسقط من سطح ضمن، ولو خوف حاملاً فاجهضت ضمن الجنين.

كل واحد نصفها، والآء يكون كنها على الثاني، وهو ظاهر.  
قوله: «ولو صاح بصغير الح»، دليل ضمن المرعد للصبي الذي ارتعد وخاف وتحرك حتى سقط عن سطح أو وقع في ماء أو برأ أو نحو ذلك، فمات أو نقص منه شيء.

ظاهر فانه سبب ظاهر.  
فيحتمل ان يكون خطأ محضاً فعل العاقبة، وشبهاً، ففي ماله.  
بل قد يكون عمداً عدواناً فيقتله به.  
ومثله اخافته للحامل فاسقطت جنينها، فيصممه، بل لو ماتت الأم بضمها أيضاً، وهو ظاهر.

وتدل عليه حكاية طلحة والزبير لما تنهزما يوم الجمل، فمرا بامرأة حامل فخافت المرأة وألقت جنينها وماتا، ولكن أدى أمير المؤمنين عليه السلام ديتها من بيت مال البصرة (١).

كأنها ماتا من فرغ جيوش المسلمين، لا من مرورهما، أو لم يكن لهما شيء فرأى عليه السلام عدم ابطال دم المسلمين وكان القتال لمصلحة الاسلام أو كان من خاصته بمتبرع به، وهو عليه السلام يعلم ما يفعل.

ويدل عليه غيرها أيضاً مثل حسنة الحببي عنه عليه السلام قال: أي رجل فرغ رجلاً على الجدار أو نفر به عن دابته فخر فمات، فهو ضامن لديته، فإن انكسر فهو ضامن لدية ما ينكسر منه (٢).

(١) الكافي: باب مورث القتل حديث ١ ج ٧ ص ١٢٨.

(٢) الوسائل باب ١٥ حديث ١ من أبواب موجبات الصلوات ح ١٩ ص ١٨٨.

ولو حفر في ملكه بئراً فسقط جدار جاره فلا ضمان.  
ولو حفر بئراً قريبة العمق فعمقها آخر فالضمان على الأول  
ويحتمل التساوي.

ولو تصادمت مستولدتان بعد التكون علقه وقيمة احدهما  
مائتان والاخرى مائة فلصاحب النفيسة مائة وعشرون وعلى صاحب  
الخفيفة مائة لأنها اقل الامرين وله سبعون فيفضل عليه ثلاثون.

ويدل عليه أيضاً تضيي أمير المؤمنين عليه السلام عمر بن الخطاب فزع  
معهضاً (١)، وغير ذلك.

قوله: «ولو حفر بئراً في ملكه فسقط جدار جاره، فلا ضمان». دليل  
عدم ضمان الخافر حائط الجار والتأليف بوقوع الحائط عليه - بعد ان حفر في ملكه  
بئراً وان كانت قريبة إلى الحائط - لأصل وعدم الدليل وحواز التصرف في ماله مهما  
اراد وان حصل به الضرر على أجراء ما لم يتعد إلى ملكه وما تقدم من جواز حفر البئر  
في الملك مع عدم الضمان، ومن لأخبار وهي كثيرة (٢).

قوله: «ولو حفر بئراً قريبة العمق الحج». قال في الشرح: وجه الأول انه  
اسبق السببين فان التردّي نتيجة، فهو العلة الأولى، ومن ثم لو حل السيل حجراً  
وجعله على طرف البئر سقط الضمان عن الخافر.  
و كذا لو نصب حجراً، و آخر اقام سكيناً فيكون الضمان على واضع  
الحجر.

ووجه الثاني تناسب السببين فان كلاً منها حفر، والتلف بسبب التردّي  
في البئر المستند حفرها اليها.

(١) الوسائل باب ٣٠ حديث ١ من أبواب موهبات الضمان ج ١٩ ص ٢٠٠.

(٢) راجع الوسائل باب ٨ من أبواب موهبات الضمان ج ١٩ ص ١٧٩.

---

ويمكن أن يقال: يمنع سقوط لضمان عن الحافر في الاول، ويمنع كونه على الواضع في الثاني.

وأن يقال: يحتمل على الشاي فقط اذ فرض بحيث لولا العمق لما حصل التلف، فتأمل.

## المقصد الثاني فيمن تجب عليه

تجب دية العمد وشبهه على الجاني في ماله ودية الخطأ على العاقلة فهنا مطالب.

---

قوله: «تجب دية العمد وشبهه الح». دليل وحبوب الدية نفساً وعصواً وحرماً على الجاني في ماله في العمد وشبهه كأنه الإجماع وبعض الاحبار. مثل رواية أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: لا تضمن العاقلة عمداً ولا اقراراً ولا صلحاً (١).

وفي رواية زيد بن علي، عن أبيه قال: لا تعقل العاقلة إلا ما قامت عليه البيّنة، قال: واتاه رجل فاعترف عنده فجعله في ماله خاصة ولم يجعل على العاقلة شيئاً (٢).

لعلهم حلوا العمد على الأعم.  
والعمدة أن مؤاحدة غير الجاني بخبايته، مخالف للقوانين، للعقل والنقل،

---

(١) الوسائل باب ٣ حديث ١ من أبواب العاقلة ج ١٩ ص ٣٠٢

(٢) الوسائل باب ٩ حديث ١ من أبواب العاقلة ج ١٩ ص ٣٠٦.

## الأول

جهة العقل اربعة العصبية والعنق وضمان الحرية والامامة.  
فالعصبية كل من يتقرب بالاب أو بالابوين من المذكور  
البالغين العقلاء كالاخوة واولادهم والمعمومة واولادهم وان كان

كتاباً (١) وسنة واحداً فلا يخرج عنها بالتخصيص الا بنص أو اجماع، وليس في غير  
الخطأ وهما دليلاً وجوهاً في الخطأ على العاقلة.

قوله: «الأول جهة العقل الخ». دليل كون هذه الأربعة من العقل  
واسباب الضمان في الخطأ. كأنه اجماع أو نص، ما اطعت عليها.

نعم عدم غيرها ظاهر من القاعدة.

وفي بعض الاخبار اشارة إلى عقل الامام كما سيجيء.

وضمان الحرية والعنق أيضاً في الجملة وعلى العصبية، دليل ظاهر.

ولكن كون المراد بها غير ظاهر، وفيه خلاف كثير.

والمشهور بينهم ما ذكره المصنف بقوله: (من يتقرب بالاب فقط أو

بالابوين معاً من المذكور البالغين العاقلين وقت الجنابة، والوجدان عند المطالبة كما  
سيجيء، محتمل، لا النساء.

ولكن لم يظهر ما المراد بهم؟ وهل هو بترتيب الارث، فترتبته كترتيب

الارث، فالاقرب مقدم على الأبعد؟ وان القسمة ايضاً على طريقه في البدوة عليهم

مثل الارث، فيفرض الجاني ميتاً، والدية اللازمة عليه من ماله يقسم عليهم، فيؤخذ

(١) لعن المراد من الكتاب منطوق قوله تعالى: «ولا ترد وزارة ووزر اخرى» الاثنام: ١٦٤،

الاسراء: ١٥، طه: ١٨، انعام: ٣٨، ومفهوم قوله تعالى: «من اعتدى عليكم فاعتدوا... الخ» البقرة: ١٩٤  
وظواهر آيات القصص نفساً وضواً، والله العالم.



بذلك الحساب منهم ام لا؟ ومسيجيء تفصيل ذلك في المتن في الجملة.

ثم في دخول الآباء والاولاد خلاف، فنقل عن المبسوط والخلاف عدمه.  
واحتج عليه في الخلاف بالإجماع، وبعدم الدليل على اعتبارهما، وبأصل  
البرائة، وبروايتين عاميتين في احدهما قل عليه السلام: لا يؤخذ الرجل بجريمة  
ابنه، ولا الابن بجريمة ابيه (١) وقال: هذا نص.

وفي اخرى امرأتين من هذين اقتتلتا فقتلت احدهما الاخرى، ولكل  
واحدة منها زوج وولد فقتل رسول الله صلى الله عليه وآله بدية المقتولة على عاقلة  
القاتل الزوج والولد وحصل لدية (٢) على العاقلة قال في الشرح: ويمكن الحواب بمنع  
دعوى الاجماع كيف وهو في النهاية مخالف، ولو سلم عدم الدليل لما تحب عدم  
المدلول.

والحديثان من غير طريقين، ويحمل الأول على العمدة، والثاني على ان الولد  
انتهى (٣) ومنع دعوى الاجماع، كما مر مراراً.  
وكأن الحرين مؤيدان، ولعمدة عدم الدليل والأصل.

وهو اشارة إلى ما قممته من القاعدة، فانه يدل على عدم المدلول في هذا  
المقام مع ان عدم الدليل - في نفس الامر - في نظر الناظر - يدل على عدم المدلول  
بمعنى لزوم فتواه على عدمه.

مع ان الأصل مع ما ذكره دليل قوي جداً على عدم المدلول وان لم يكن  
في الكلام والاصول كذلك، وهو ظاهري، فتأمل.

(١) الخلاف للشيخ أبي جعفر الطوسي رحمه الله كتاب الدييات مسألة ٩٨ ج ٢ ص ١٥٧ الطبع المطبوع.

(٢) المصدر وفيه بعد قوله 'والولد'. ثم ماتت القاتلة فحمل النبي صلى الله عليه وآله ميراثها لزوجها

(بها، خ ل) والعقل على العينة، وفي بعضها حسن ميراثها بروحها وولدها (انتهى).

(٣) لظهوره إلى ما عبارة الشرح.

غيرهم اولى بالميراث قال الشيخ: ولا يدخل الآباء والاولاد ولا يشركهم القتاتل ولا الفقير ويعتبر فقره عند المطالبة ويقدم المتقرب بالابوين على المتقرب بالاب.

والخبر الأول أيضاً ليس بنص (١)، بل لثاني يمكن أن يكون أظهر، فيمكن ان يخص بسائر العمومات كما فعله.

واما دليل عدم دخول القتاتل فظاهر، فانه اذا ثبت أن الخطأ على العاقلة، لم يكن عليه، وهو ظاهر.

ولعل دليل اشتراط الوجدان عند المطالبة، الاجماع، أو لهم نص ما نعرفه.

ويحتمل عدمه فيصبر عليه حتى يجد كسائر ديونه.

وعلى تقدير اعتبار الوجدان يحتمل كونه علم الحناية كالتكليف.

ودليل تقديم المتقرب بالابوين على المتقرب بالاب ايضاً، ظاهر.

كأنه مأخوذ من الاقرب فالاقرب الذي يوحد في بعض الاخبار (٢)،

وبالجملة، المسألة غير ظاهرة التفصيل والذي رأيناه من الاخبار في ذلك، لا يفهم منه التخصيل، وبعضها يشتمل على ما لا يقولون به كما ستسمع.

مثل رواية سلمة بن كهيل، قال: أتى أمير المؤمنين عليه السلام برجل قد

قتل رجلاً خطأ فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: من عشيرتك وقرابتك؟ فقال:

مالي بهذه البلدة عشيرة ولا قرابة، قال: فقال: فمن اتى اهل البلدان انت؟ فقال:

انا رجل من اهل الموصل ولدت بها ولي بها قرابة وأهل بيت، قال: فسأل عنه أمير

المؤمنين عليه السلام فلم يجد له بالكوفة قرابة ولا عشيرة، قال: فكتب إلى عامله

بالموصل: اما بعد فان فلان بن فلان وحليته كذا وكذا قتل رجلاً خطأ فذكر أنه

(١) حواشي من قول الشيخ رحمه الله في الخلاف بقوله. وهذا نص كما تقدم.

(٢) الوسائل باب ٢ من ابواب موجبات الإرث ج ١٧ ص ٤١٨.

رجل من أهل الموصل وإن له قرابة وأهل بيت وقد بعثت به إليك مع رسولي فلان ابن فلان وحليته كذا وكذا، فإذا ورد عليك إن شاء الله وقرأت كتابي فافحص عن أمره وسل عن قرابته من المسلمين فإن كانوا من أهل الموصل ممن ولد بها وأصبحت له بها قرابة من المسلمين فاجمعهم إليك، ثم انظر فإن كان منهم رجل يرثه، له سهم في الكتاب لا يحجبه عن ميراثه أحد من قرابته فألزمه الدية وخذ بها بحوماً في ثلاث سنين، فإن (وان-خ) لم يكن له من قرابته أحد لهم سهم في الكتاب وكانوا قرابته سواء في النسب وكان له قرابة من قبل أبيه وأمه في النسب سواء ففرض الدية على قرابته من قبل أبيه وعلى قرابته من قبل أمه من الرجال المتركين المسلمين ثم أحمل على قرابته من قبل أبيه ثلثي الدية واجعل على قرابته من قبل أمه ثلث الدية، وإن لم يكن له قرابة من قبل أبيه ففرض الدية على قرابته من قبل أمه من الرجال المتركين المسلمين ثم خذهم بها واستأدبهم الدية في ثلاث سنين، فإن لم يكن له قرابة من قبل أمه ولا قرابة من قبل أبيه ففرض الدية على أهل الموصل من ولد بها ونشأ ولا تدخلن فيهم غيرهم من أهل البلد ثم استأد ذلك منهم في ثلاث سنين بحماً حتى تستوفيه إن شاء الله وإن لم يكن لفلان بن فلان قرابة من أهل الموصل ولا يكن من أهلها وكان مبطلاً فردّه إليّ مع رسولي فلان بن فلان إن شاء الله، فانا وليّه والمؤذي عنه وإبطل (يبطل-خ) دم امرئ مسلم (١).

فإن فيها احكاماً واموراً غير مشهورة، بل غرائب.

فإنها تدل على ما لم يقل به أحد على الظاهر.

مثل مؤاخلة أهل البلد (٢) الذين ولد فيه، بالدية إن لم يكن له قرابة وإن

(١) الوسائل ٥ ب ٢ حديث ٦ من أبواب العاقلة ج ١٩ ص ٣٠١.

(٢) بقوله عليه السلام. (ممن الدية على أهل الموصل إلخ).

اهل البلد عاقلته (عاقله - خ).

وصاحب الفريضة في القرآن من ورثته مقدم على غيره.

وان على قرابة الام ثلث الدية، وعلى قرابة الاب ثلثها ان كان له قرابة له فقط وقرابتها فقط أيضاً.

وذكر قرابة الأم فقط ولم يكن معها قرابة الاب وما ذكر قرابة الاب فقط.

وما ذكر أيضاً فيها قرابة الاب والأم معاً، ألا ان يريد بقرابة الاب أهم

(فقط) فتأمل وفيها احكام، مثل العمل بالكتابة على الظاهر.

وان الامام عاقله من لا عاقله له وهو كقرابة واهل بلد ولدوا فيه.

وعدم ابطال دم امرئ مسلم، فافهم.

وهي ضعيفة سهل وغيره.

ومرسلة يونس بن عبد الرحمن عن رواه، عن احدهما عليهما السلام انه

قال في الرجل اذا قتل رجلاً خطأ فوات قبل ان يخرج إلى أولياء المقتول: ان الدية

على ورثته فان لم يكن له عاقله، فعلى الوالي من بيت المال (١).

وهذه تدل على ان العاقلة هي الورثة حق الزوج والزوجة، والمتقرب

بالأم، والذكر، والانثى.

وانه على تقدير علمه، الامام عاقلته، ولكن من بيت المال لا من ماله.

وتدل على انه اذا مات القاتل عمداً ولم يقتل عليه للقصاص والصلح،

فالدية على الاقرب فالاقرب. صحيحة البزنطي ورواية أبي بصير

قد تفتننا (٢)، فيمكن ما على العاقلة في الخطأ كذلك،

(١) وسائل باب ٦ حديث ١ من ابواب العاقلة ج ١٩ ص ٣٠١.

(٢) راجع الوسائل باب ٤ من ابواب العاقلة ج ١٩ ص ٣٠٢.

فتأمل.

ويفهم من رواية أبي بصير والسكوني المتقدمين (١)، ان العاقل لا يضمن عبداً، ولا اقراراً، ولا صلحاً ضمن لعاقلة وغيرها.

ومن رواية زيد بن علي (٢) - المتقدم - ضمان العاقلة ما ثبت بالبينة مجملأً. ويفهم أن بين المسلمين معاقبة مجملأً من صحيحة أبي ولاد، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: ليس في بين اهل النعمة معاقلة فيما يتخون من قتل أو جراحة، انما يؤخذ ذلك من أموالهم، فان لم يكن لهم مال رحمت الجنابة على امام المسلمين، لأنهم يؤتون له الجزية كما يؤتي العبد الضريبة إلى سيده، قال: وهم ممالك للامام، فمن اسلم منهم فهو حر (٣).

وهذا دليل على ان لا امام لهم، الظاهر انه من بيت المال.

ويفهم كون السنة محاقلاً:

وليس كذلك، لما مر أن حنايته لمالية يتبع بها، والنفس يتعلق برقبته فكان فيه مسامحة.

ويحتمل فهم ولاية العتق والصمان من صحيحة محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: من جاء إلى قوم وقرؤا بولايته، كان لهم ميراثه، وعديهم معقلته (٤).

وهو ظاهر، فتأمل.

وقد دل على ان تحدد الاسلام عتق، رواية النوفلي، عن السكوني، عن

(١) راجع الوسائل باب ٣ من ابواب العاقلة ج ١٩ ص ٣١٢.

(٢) راجع الوسائل باب ٩ من ابواب العاقلة ج ١٩ ص ٣٠٦.

(٣) الوسائل باب ١ حديث ١ من ابواب العاقلة ج ١٩ ص ٣٠٠.

(٤) الوسائل باب ٧ حديث ١ من ابواب العاقلة ج ١٩ ص ٣٠٤.

ويعقل المولى من اعلى لا من اسفل ويعقل الضامن لا المضمون

جعفر، عن ابيه، عن علي عليه السلام في رجل اسلم ثم قتل رجلاً خطأ؟ قال: اقسام الدية على نحوه من الناس ممن اسلم وليس به موال (١). كأنه يريد ضمان الحرية وهو بعيد.

وفي رواية الحكم بن عتيبة، عن أبي جعفر عليه السلام؟ قال: قلت: ما تقول في العمد والخطأ في القتل والجراحات؟ قال: فقال: ليس الخطأ مثل العمد، العمد فيه القتل، والجراحات فيها لقصاص والخطأ فيه العقل، والجراحات فيها الديات، قال: ثم قال: يا حكم اذا كان الخطأ من القاتل أو الخطأ من الجراح وكان بدوياً، فدية ما جنى البدوي من الخطأ على أوليائه (من - خ) البدويين، قال: وإذا كان القاتل أو الجراح قروباً، فإن دية ما جنى من الخطأ على أوليائه من القروبين (٢).

وهي تدل على اعتبار كون العاقلة من ندو والقرية، فتأمل مع انها ضعيفة.

وفي المتن قصور كما ترى (٣).

وفي الاخبار الكثيرة ما يدل على كون الدية على الامام وعدم بطلان دم امرئ مسلم ولكن على بيت، فكأن المراد بعقل الامم ذلك لا ولاية الامام في الميراث مع احتماله.

قوله: «ويعقل المولى الخ». والذي يضمن ويعقل ويعمل الولاء، هو

(١) الوسائل باب ٧ حديث ٢ من ابواب العاقلة ج ١٩ ص ٣٠٥

(٢) أورد صدره في الوسائل باب ١٩ حديث ٤ من ابواب القصاص في النفس ج ١٩ ص ٢٨ وذيله في

باب ٨ حديث ١ من ابواب العاقلة ج ١٩ ص ٣٠٥.

(٣) سجل ظهري قدس سره في تقصيري قوله عليه السلام (والجراحات فيها نقصان) واخرى

(والجراحات فيها اللعاب)، والله العالم.

ويقدم العصبة ثم المعتق ثم ضامن الجريمة ثم الامام.  
ولا تعقل العاقلة عبداً ولا صليحاً ولا عمداً مع وجود القاتل  
وان اوجبت الدية كقتل الاب ولا ما يجنيه على نفسه خطأ ولا اقراراً  
ودية جناية الذمي في ماله وان كانت خطأ فان عجز فعلى الامام وتحمل  
العاقلة دية الموضحة فما زاد ولشيوخ قولان فيما دونها.

المعتق لا المعتق، وفي عقل ضمان الجريمة، الضامن لا المضمون.  
والعاقلة هو الذي يضم (ضمن - بخ) وعقد الضمان لنفسه، فاذا كان  
ذلك من جانب واحد فهو الضامن، ومن الجانبين يكون كل منها ضامناً.  
والترتيب بين المراتب للعقل الرابع، هو الترتيب الذي تقدم في الارث  
فالأول العصبة، والثاني المعتق، والثالث ضمان الجريمة، والرابع الامام، وليس  
التأخر عاقلاً وضامناً إلا مع عدم المتقدم.  
دليله مثل دليل (١) انها بها فتأمل، كانه اجماع أو نص ما عرفناه أو قياس،  
ولكن ما نقول به، فتأمل.

قوله: «ولا تعقل العاقلة». قد مر أن المولى لا يضمن جريمة مملوكه، فان  
كان نفساً فعلى رقبته، وان كان مالا يتبع به أو يتعلق برقبته كما في بعض  
الاحوال.

وعدم ضمان العاقلة ما يلزم بالصلح ظاهر، لان سببه الصلح، وانما يلزم  
العاقلة الخطأ، والروايات المتقدمة.  
وكذا عدم ضمان العامد ان كان موجباً للقتل مادام حياً، بخلاف ما اذا  
مات، فانه في مال العاقلة على ما مر في رواية البنظري وأبي بصير (٢) فتذكر وتأمل.

(١) هكذا في أكثر النسخ في بعضه دليله لانه الع فتأمل في المراد منه

(٢) لا حظ باب ٤ من أبواب العاقلة من الوسائل ج ١٩ ص ٣٠٢.

وكذا ان كان موحياً للدية مثل قتل الاب ولده.  
وكذا عدم الضمان على العاقلة ظهروا لقتل شخص نفسه، فان دمه هدر،  
وليس على العاقلة لورثته.  
وقد مر دليل عدم الضمان اذا اقرباً خطأ قتلأ كان أو جرحاً.  
ودليل دية خطأ النمي - في ماله مع القدرة ومع العجز على الامام -  
صحيحة أبي ولاد المتقدمة (١).  
ودليل ضمان دية الموضحة - من المراحات خطأ وما فوقه على العاقلة - كآته  
الاجماع والاحبار العامة الموجبة لكونها على العاقلة وما سيذكر.  
وفيما دونها قولان للشيخ، يدل على عدمه فيه - مع وجوده في الموضحة  
وما فوقها - موثقة أبي مريم - لابن فصال - لعن أبي جعفر عليه السلام قال: قضى أمير  
المؤمنين عليه السلام ان لا يحمل على العاقلة الا الموضحة فصاعداً، وقال: مادون  
السمحاق أجر الطبيب سواء الدية (٢).  
ويكفي لعدمه على العاقلة ما تقدم من لقاعدة مع عدم دليل مخرج، فالقول  
بالضمان عليه بعيد.  
ودعوى ابن ادريس الاجماع أبعد، فان الشيخ في النهاية والجماعة، مثل  
امن البراج والطبرسي وابن الجنيد وأبي الصلاح، ذهبوا إلى عدم الضمان على  
العاقلة فيه، وهو مختار المصنف في المختلف.  
وتوقفه (٣) المفهوم هنا أيضاً بعيد.

(١) راجع الوسائل باب ١ من ابواب العاقلة ج ١٩ ص ٣٠٠.

(٢) الوسائل باب ٥ حديث ١ من ابواب العاقلة ج ١٩ ص ٣٠٣.

(٣) يعني توقف المصنف في الحكم حيث اكسب من قولين قوله رحمه الله: (والشيخ قولان فيما دونها)



### الثاني: في كيفية التوزيع

وتقسط على الغني نصف دينار وعلى الفقير ربع وقيل: بحسب ما يراه الامام.

فالذي يظهر أن اقرب المذكر لحر المكلف حال الجساية، والغني حال الطيب، عاقلة يضمن دية النفس والجراحات سوى ما تحت الموضحة، كأن ذلك موضع اجماع عندهم، فتأمل.

قوله: «وتقسط على الغني الخ»، يريد بيان كيفية قسمة الدية على العاقلة ومدة ادائها وظاهر أن محتمره أنها تقسم على العاقلة التي تؤدي الدية على كل عي أي المتمول وصاحب القدرة عرفاً بنصف دينار، وعلى الفقير الذي له مال في الحملة، وقادر على أداء حصته وليس مثل الغني، بل دونه فقير عرفاً لا شرعاً وبالمعنى الذي لا يقدر على الأداء فهو شامل للمتوسط أيضاً، ربع دينار.

وقيل: لا تقدير له شرعاً بحيث لا يزيد ولا ينقص، بل هو منوط برأي الامام عليه السلام بما يرى فيه المصلحة.

هذا يدل على أنه لا يكون العقل إلا حال ظهوره وبأذنه.

وفيه تأمل، إذ الأدلة عامة خالية عنه، وفيه تضييع حقوق الناس إلا أن يجوزوا للفقير الذي بآثبه أيضاً ذلك ويقدرونه بتقديره مثله عليه السلام.

وفيه تضيق، بل قد يؤول إلى التضييع لعدمه أو لبعده وتعذر الوصول إليه ألا أن يخص بظهوره عليه السلام ووجود بآثبه، ومع عدم تعيين القدر فتأمل.

ثم اني ما رأيت دليلاً على أحد هذين المذهبين، وعموم الأدلة يدل على عدم التقدير ويكون جميع لدية على العاقلة وإن كانت واحدة، فإن مقتضاها أنها دين ثابت عليها، فيجب عليها لأداء كسائر ديونه وهو ظاهر، وهم رحمهم الله عرف.

وتؤخذ من الاقرب، فان ضاقت فمن الأبعد أيضاً، فان ضاقت  
 فمن المعتق، فان ضاق فمن عصبية المعتق، فان ضاقت فمن معتق المعتق،  
 فان ضاقت فمن عصبية معتق المعتق، فان فقد (فان ضاقت-خ ل) فمن  
 معتق (معتق-خ) المعتق، فان فقد فمن معتق اب المعتق، فان فقد فمن  
 عصبية معتق اب المعتق وهكذا.

قال في الشرح: وهذا القول (أي القول الثاني) للشيخ في المبسوط  
 والخلاف، واختاره ابن إدريس والمحقق، ولمصنف في المختلف لأصالة عدم  
 التقدير، ولأنه دين وحسب على العاقلة، ولأن التقدير لا بد له من نص، ولا يجري  
 فيها القياس عند بعض من قال به.

والتقدير بالتصف والربع، قوله (١)، واختاره ابن البراج، لأنه المتفق عليه،  
 ومازاد عليه مختلف فيه، والاصل برائة النقة من الزائد... الخ.  
 ولا يخفى ان مقتضى ادلة الاول، عدم التقدير مطلقاً، كما ذكرنا، لانه  
 منوط برأيه عليه السلام.

والثاني جيد لو لم يكن لشبوت الدبة على العاقلة دليل غير الاجماع، وقد  
 عرفت أن لهم اخباراً، وان مقتضاها الأول، فتأمل.

قوله: «وتؤخذ من الاقرب الخ». كأن دليل الأخذ من الاقرب  
 فالاقرب اعتبار العقل وبعض ما تقدم.

ولكن شمولها جميع افراد اخطأ واقسام العاقلة بحيث تشمل ولاء المعتق  
 مثل ما تقدم في الارث، غير ظاهر.  
 كأنه اجماعي عنده، أو لهم نص ما اضمنا عليه، وهم أعرف.

(١) يعني قول الشيخ في موضع آخر من المبسوط والخلاف.

ولو زادت الدية عن العاقلة اجمع فن الامام، وقيل: من  
القاتل.

فانه يفهم ان هذا الترتيب مثل ترتيب الارث، ولكن ما ذكر.  
فان فقد المولى وعصبته، فضا من الحرية.

فان فقد فالامام، كأنه ترك لظهور واكتفى بقوله: (وهكذا).

وما ذكر شرائط الولاية ولضمان أيضاً حوالة منه على ما تقدم في الميراث.  
وظاهره تشريك لمولى، بن الضامن أيضاً مع العصبه لو لم تكف لها،  
والجمع بين القريب والعبد فيهم، وتقسيم على الوجه الذي تقدم.

قوله: «ولو زادت الدية الح». يعني اذا قصت الدية على العاقلة، على  
الغني نصف درهم، وعلى غيره ربعه وهكذا حتى ما بقي له عاقلة ولو بعداً، نسبياً أو  
سببياً، مثل المولى وضامن الحرية وبقي بعد من الدية شيء سواء كانت دية نفس أو  
جرح وطرف، تكون تلك الزيادة على الامام عليه السلام وتؤخذ منه.  
وقيل: على القاتل نفسه فتؤخذ من ماله، فلو كان له اخ لا غير حمل عليه  
النصف أو الربع.

ولو لم يكن عاقلة غيره يكون الباقي على الامام عليه السلام، وقيل: على  
القاتل نفسه وانما تعلم ان مقتضى ما تقدم في المتن عدم التردد والتوقف في كون  
الزيادة على الامام عليه السلام.

بل لا ينبغي ذكر ذلك، فانه علم انه عليه السلام عاقلة بعد المراتب ويؤخذ  
من الاقرب فالأقرب حتى يتم.

ولا يشترط عدم وجود عقدة، بل عدم عاقلة يجوز الأخذ منه على الوجه  
الذي تقدم فلا وجه لكونه على القاتل نفسه.

ولا وجه لحمل ثنائه على ان لدية في لأصل عليه ويتحمل عنه العاقلة، مع  
انه خلاف مقتضى الأدلة، فتأمل.

ولو زادت العاقلة عن الدية لم يخص البعض ولو غاب البعض لم يخص الحاضر.  
وتستأدى دية الخطأ في ثلاث سنين من حين الموت وفي الطرف من حين الجناية وفي السراية من حين الاندعال ولا يتوقف الأجل على الحاكم.

وكذا فهم من الأدلة انه عليه السلام عاقلة بعد ان لم يكن عاقلة غيره.  
وانه يؤدي تمام الدية من بيت المال لا من حاصة نفسه، ففي العبارات مساحه حيث يعدونه من المراتب.  
ويفهم منها أيضاً انه عليه السلام ليس كسائر العاقلة، فانه على كل غني، وعلى الفقير (العير-خ) ربع مطلقاً، وعليه عليه السلام، الجميع.  
ويحتمل ان يكون المولى وضامن الجريرة مثله عليه السلام.  
ويحتمل كون الكل مثل العصبة، الله يعم، فتأمل.  
قوله: «ولو زادت العاقلة الخ»، إذا كان عدد العاقلة زائداً على الدية على الحساب المقدراً لا يخص البعض بالأخذ والبعض بعينه أو بالنقص.  
بل ينبغي التوزيع والتقسيم بحيث يكون النقص عن الكل ولو كان قليلاً فيقص من الغني عن نصف درهم شيئاً، ومن الفقير عن ربعه شيئاً بالنسبة.  
وهذا مبني على التقدير المقدّر، وعلى ما تناء أو على رأي الامام عليه السلام لا معنى للزيادة وهو ظاهر.  
وايضاً لا يختص الحاضر بالأخذ ويحلى الغائب بل يفض على الوجه الشرعي، فيؤخذ من الحاضر ويصير على العائب وهو أيضاً ظاهر.  
وفائدة هذا على التقدير غير ظهري، فتأمل.  
قوله: «ونستأدى دية الخطأ الخ»، دليل ما قيل: إن دية الخطأ تؤخذ في

ثلاث سنين، صحيحة أبي ولاد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كان علي عليه السلام يقول: تُستأدى دية الخطأ في ثلاث سنين، وتستأدى دية العمد في سنة (واحدة-خ) (١).

وهي تدل أيضاً على ان مدة دية العمد في سنة واحدة.  
كأن شبهه أيضاً داخل فيه.

ويؤيده ظهور الأدلة في التحجيل، بل لا يبعد كون المراد إتياء فقط، فإن دية العمد إنما يلزم بالترصيص، وقد لا يقع عليه.  
فتأمل، اذ قد يقال: اذا عفوا واصححوا على الدية، يكون مفتضى ذلك، التأجيل إلى سنة ويشكل لو فرض حملها بذلك وهو ظاهر.  
وقد تقرر أن ليس للأولياء مطالبة الدية الآ بعد حلول الأجل سنة أو ثلاث سنين.

ولكن لا بد من تحقيق ابتداء ذلك، فابتداء مدة دية القتل، حين وقوع الموت وازهاق الروح، واذا كانت للظرف، فمن حين حصول المرح، وكذا في الجراحات التي لا سرية لها.

واما التي لها سرية، فمثل ان قطع اصبعاً وسرت إلى الكف، فظاهر المتى انه إنما يكون ابتداء مدة دية من حين الاندما والبرء، وهو المشهور لأنه ما استقر إلا بعده.

وقيل: من حين وقوع الكف، اذ لا فرق بين وقوعه بالسرية أو ابتداء وفي الثاني كان من حين الوقوع، وكذا في الأول.  
ويمكن أن يقال: ان علم انتهاء السرية أو عدمها أصلاً يكون ابتداء المدة

ولو مات بعض العاقلة بعد الحول لم تسقط عن تركته.  
ولو هرب قاتل العمد وشبهه أو مات اخذت من الأقرب اليه  
من يرث ديته فإن فقد فن بيت المال.

حينئذ، وآلا حتى يعلم سواء سرى أم لا.  
أو يقال: يكون موقوفاً ومراعى، وإن حصلت جنابة، وما تسرى وانتمل،  
علم أنه كان بالابتداء حين وقوعه.  
وإن سرت، ولو بعد مدة حيث دخلت الأولى فيها ثم برئت، فيكون من  
حين الخلاص من السراية لا الاندعال.  
وجهه طاهر، ولا وجه سوى ما يشتمل من احتمال السراية، وذلك لا  
يوجب ذلك، بل يكفي في ذلك ما ذكرناه فتأمل.  
ويمكن أن يأول الاندعال بزمان القصع بعدم السراية، فتأمل.  
وجه عدم توقفه على حكم الحاكم ومرافعته إليه وحكمه بذلك، الأصل  
وعدم الدليل فانه دتين كسائر الديون، فانه رة من حين وجود سببه، فلا يتوقف  
على شيء، بل لا يحتاج إلى ذكره بعد.  
وكأنه أشار إلى رد بعض العامة حيث قال بعض مهم بأنه من حين  
الحكم، وبعض أنه من حين المرافعة.  
قوله: «ولو مات الخ». دليل عدم سقوط الدية عن العاقلة بموته بعد  
حول الأجل - وهو مضي السنة - ظاهر لانه دتين لا يسقط عوت المديون كسائر  
الديون.

قوله: «ولو هرب قاتل العمد الخ». ظاهره أن القاتل عمداً أو شبهة إذا  
هرب أو مات أن تمام الدية يؤخذ من ورثته أمين يرثونه، الأقرب فالأقرب، وهو  
المشهور

قال الشيخ: ويستأدى الأرش بعد حول ان لم يزد على الثلث  
والأخذ الزائد بعد الحول الثاني.

ولو كان أكثر من الدية كاليدين والرجلين لاثنين حل لكل  
واحد ثلث بعد سنة وان كان لواحد حل له ثلث لكل جناية سدس.

وقيل: من تركته وماله كسائر ديونه، فان دية العمد وشبهه ليس على  
العاقلة.

دليله الأصل وانقاعدة العقبة والعقبة المتضمنتان غير مرة، فتذكر.  
ودليل المشهور ما تقدم من صحة الربط، ورواية أبي بصير (١)، إلا أن  
لصحيحة كانت مقيدة بالموت، وذلك يوجب تقييد الأخرى.  
وان كتبها مقيدة بالعدم القدر عليه والعمد فكان في شبهه بالطريق  
الأولى يكون كذلك أو بالقياس، وبعدم القائل بالفصل، فتأمل.  
وأيضاً مقيدتان بالأخذ من ماله، وإن لم يكن، فنن الاقرب فالأقرب، لعله  
المراد هنا أيضاً.

فان فقدوا، أو كانوا فقراء، ولا يمكن الأخذ منهم، يؤخذ من بيت المال  
تمام الدية، لعدم ابطال دم لعمى مسلم.  
ويحتمل بقاؤه عليهم كسائر ديونهم.

قوله: «قال الشيخ: ويستأدى الخ». قال في الشرح: هذا كله في  
المبسوط وقسم الارش إلى الدية، ونفس مها، وأكثر، فأجرى الدية مجرى دية النفس  
في ثلاث سنين وان كان ثلث فما دون، فعند انسلاح الحول، لان العاقلة لا تعقل  
حالا وان كان دون الثلثين، حل ثلث الأول عند القضاء الأولى، والباقي بعد عند  
الثانية، وكذا الثلثان فما فوق يحل الزائد على الثلثين عند انقضاء الثالثة، وان كان

أكثر من الدية مثل أن قطع يدين وقبع عيين، فإن كان من اثنين حل لكل واحد منها ثلث الدية، وعند انقضاء الحول، وعلى هذا .

وإن كان المستحق واحداً لم يجب أكثر من الثلث فيكون لواحد سدساً من دية العينين وسدساً من دية اليدين فيقع الاستيفاء في ست سنين .

والمحقق استشكل هذه المسائل بأسرها من احتمال تخصيص التأجيل بالدية دون الارش، وفي القواعد اُفتي بمذهب المسوط (١) لا شك في الإشكال، لعدم النص، ألا في دية النفس خطأ، لا في رش الاعضاء دية وأقل .

كأنه قاس عليها، فإن الدية في الخطأ إذا كان في النفس في ثلاث سنين وليس له وجه إلا أنه خطأ، فيكون في ارش الاعضاء خطأ كذلك، فإن العاقلة لا تضمن حالاً أو بمحتمل أن يكون له نص .

وأيضاً ارش الاعضاء إذا كان دية يمكن ادخالها في صحيحة أبي ولاد المتقدمة، فإن فيها: (تستأدى دية الخطأ في ثلاث سنين) (٢) .

والدية اعم ان تكون للنفس أو العضو ثم دون الدية بذلك الحساب، فإذا كان الارش ثلث الدية تُستأدى في سنة واحدة وما دونه حمل عليه .

كأنه لعدم أجل في العقل أقل منه والثلثين في سنتين، وعلى هذا، القياس .

وتؤيده القاعدة العقلية والنقلية التي تقتضي عدم ضمان غير الجاني إلا في المتفق والمنصوص وكأن المصنف في القواعد لاحظ ذلك وهنا، حيث نقل وسكت، لاحظ ما لاحظته المحقق، فأشار إلى تردد، والتوقف، ووجه الباقي ظاهر فتأمل .

(١) إلى هنا عبارة الشرح .

(٢) لوسائل باب ٤ قطعة من حديث ١ من أبواب ديات النفس ج ١٩ ص ١٥١ .



### الثالث: في الاحكام

فلا (ولا - خ ل) يعقل لآ من عرف كيفية انتسابه الى القاتل  
ولا يكتفي كونه من القبيلة.

ولو قتل الاب ولده خطأ فالدية على العاقلة، وأجود القولين  
منعه من الارث فيها لا في التركة (١).

قوله: «فلا يعقل الآ من عرف الخ». عدم الفاء اظهر، كأنه أراد  
التفريع على ما سبق، من انه لما كان العقل على القراءة وذوي النسب أولاً، فلا  
يضم الآ من علم كيفية انتسابه الى القاتل، مثل كونه أحاً له من الأب أو الأم أو  
الابوين، أو عمّاً وكذلك ابائهما ونحو ذلك (٢).  
ولا يكتفي بمجرد كونه من قبيلة فلان مثل كونه من قرش وبني تميم، ونحو  
ذلك، فان الانتساب لكل منهم قراءة إلى غيره.

وانه يحتاج في القسمة أولاً لنسبه (٢) فيما لم يعرف لم تمكن يعم ان علم  
قرب النسبة في الجملة ولم يعم كونه من قرش وبني تميم بحيث يوجب العقل أو  
علم، ولكن لم يعلم كيفيته فلا يعد حسنة، العقل والضمان، ويسعي الصلح،  
فتأمل.

قوله: «ولو قتل الاب ولده الخ». قد مر في باب الميراث ان القاتل  
لا يرث إلا إذا كان خطأ فانه يرث.

ولو قتل الاب ولده خطأ، يرث من جميع تركته من دية خطأه من العاقلة،

(١) في نسخة: «اجود القول منه من الارث بها لا من التركة».

(٢) في بعض النسخ المخطوطة هكذا، انه يحتاج في القسمة إلى النسبة فما لم يعرف لم تمكن، نعم ان  
علم قرب النسب في الجملة.

ولا يضمن العاقلة جناية بهيمة ولا اتلاف مال وان كان المثلّف صبيّاً أو مجنوناً.

ولورمى طائراً ذميّاً ثم أسلم فقتل السهم مسلماً لم يعقل عصبته المسلمون، لأنّه حال الرمي فقي، ولا الكفار لتجدد اسلامه فيضمن الدية في ماله ولورمى طائراً مسلماً ثم ارتد ثم اصاب مسلماً لم يعقل عصبته المسلمون على اشكال ولا الكفار.

فانه يبعد ان يصير قتله ولده سبباً لتحصيل مال له من قبله، والعقل يستتبع ان يقتل ولده ويأخذ مئة لا جناية له أصلاً، مدلاً لتلك الجناية، وهو ظاهر، ويحتمل النص أيضاً، فتأمل.

قوله: «ولا يضمن العاقلة الخ». أي ضمن العاقلة مخصوص بجناية القريب على الانسان نفساً أو طرفاً، هو اتلف قريب جماعة حيواناً أو مالاً غير ذلك، لم يضمن ذلك إلا الجاني في ماله، ولا يضمن العاقلة أصلاً سواء كان المثلّف كبيراً أو طفلاً، عاقلاً أو مجنوناً، للقاعدة المتقدمة.

قوله: «ولورمى طائراً الخ». اذ رمى فقي طائراً فاسلم بعد الرمي قبل ان يصيب السهم، فاصاب السهم - بعد ذلك - مسلماً فقتله حال كون الرامي مسلماً، لم يضمن عصبته المسلمون، لأنه حال الرمي كان ذميّاً، فابتدأ صدور مايجب ممّا لا تضمنه العاقلة.

ولا يضمنه عاقلته الكفار، أيضاً وهو ظاهر، لان حال كفرهم ليسوا بضاميين فان الذمي لا يعقبه ورثته الكفار، بل خطأه في ماله، وان لم يكن فعلی الامام عليه السلام كما مرّ.

ولا حال اسلامهم فانهم ليسوا بورثته، فان الكفار ليسوا بورثته، فان الكفار لا يرثون المسلم، فلا يضمنون جريرته. ولا يعقلونه، فان العاقلة هم الورثة كما مرّ

والشركاء في عتق عبد واحد كالواحد يلزمهم نصف دينار فان مات احدهم لم يضمن عصبته اكثر من حصته.

فيضمن هو الدية على تقدير عدم المال له كما يعقله حال كونه ذمياً ولأنه عليه السلام عاقلة من لا عاقلة به ولا يبطل دم امرئ مسلم فيؤخذ من بيت المال، الله يعلم. اما لو رمى طائراً حال كونه مسلماً ثم ارتد فاصاب سهمه حينئذ مسلماً فقتله حينئذ، ففي صمان عصبته المسلمين له اشكال.

وجهه انه اتما فعل حال رذته، والمسلم لا يكون عاقلة الكافر ولا يكفي اسلامه حال الرمي فقط، فان الاصابة والقتل اما كان حال الرذة، وان المسلمين يرثونه وقد كان حال الرمي مسلماً فكأنه القاتل حينئذ، فان السهم بعد خروجه لا يبقى للرأى اختيان فكأنه قتل حين اسلامه فتأمل. واما ورثته لكفار فلا يضمنونه، إذ لم يرثوه.

قال في الشرح: والحق أن معنى هذه المسألة على أن المرتد هل يعقده المسلم أولاً؟ فان قلنا به فهذا أولى لأنه ابتداء الجناية كان مسلماً.

وان قلنا بعدمه، احتمال هذا، العقل نظراً إلى ابتداء الجناية، وعدمه نظراً إلى حال الاصابة (١).

وانت تعلم انه ليس مبنيها كما يظهر من تقريره أيضاً، مع ان امثال هذا البناء لا يحصل له ثمرة، لانه ينبغي تحقيق المبنى، كأنه حقه، فتأمل.

قوله: «والشركاء في عتق عبد واحد الخ». وجه لزوم الشركاء في عتق عبد نصف دينار من دية مقتول المعتق خطأ ان المعتق الواحد (له - خ) عليه ذلك وهم بمنزلته، فانه تمامه فهم لمعتق (٢)، ونما عليه ذلك، فيكون عليهم ذلك

(١) إلى هنا عبارة الشرح.

(٢) هكذا في النسخ كلها، ولعل الصواب (المعتقون) بدل (المعتق).

والمتولد بين عتيقين ليعقله مولى الاب، فان كان الاب رقيقاً  
عقله مولى الأم، فان اعتق الاب انجرّ الولاء، فان جنى الولد قبل جرّ  
الولاء فأرّش الجناية على مولى الأم، والزائد بالتسراية بعد الانجرار على  
الجاني، لأنه نتيجة جناية قبل الجرّ فلا يحمله مولى الاب، وحصل بعد  
الجرّ فلا يحمله مولى الأم، وهوبين موالٍ فلا يحمله الامام.

ولا فرق في ذلك بين الاثنين وما فوقهما.

وهو ظاهر على القول بأن على كل عاقبة النفي نصف دينار وعلى الفقير  
ربعه ونفرض كونهم اغنياء وآلا يكون عليهم ربعه.

وعلى القول بأنه بما يراه الامام عليه السلام ما يراه.

وعلى ما قلناه من الاحتمال فالكل عليهم، لأن الدية على العاقبة بتمامها،  
وهم العاقلة فقط.

وجه ظهور انه ان مات احد الشركاء يترتب جميع عصبته ما يلزم الميت - وهو  
ربع دينار أو ثمنه على الاول، وعلى الثاني ما يراه الامام عليه السلام - ظاهر.

قوله: «والمتولد بين عتيقين النخ». إذا حصل من العتيقين

(العتيقين - خ) اللذين يعقلهما مولاها وله عاقبة ومولاه، مولى أبيه لا مولى أمه، لما  
مر في الارث انه المولى، والوارث مع اجتماعهما.

ولولم يكونا معتقين، بل الأم معتقة، والاب رقي، فالمولى والعاقلة هو مولى

الأم، اذ لا مولى غيره فان اعتق بعد ذلك ابوه بحيث يكون له الولاء على الاب  
ينجرّ ولاؤه من مولى الأم إلى مولى الاب، فأرّش حنايته قبل عتق الاب على مولى

الأم، لانه العاقلة لا غير وبعد ذلك فأرّشه على مولى الاب فانه المولى والعاقلة بالجرّ،  
كل ذلك قد ثبت عندهم وقد مر، وبالجملّة، حكمهم حكم الوارث، فان العاقلة هو

الوارث.

واما وجه (١) أن أرش مازاد في الجناية بعد الجرء على الجاني في ماله - مثل  
 أن كانت الأم معتقة والاب رقاً فحصل بها ولد وجنى بأن قطع اصبعاً خطأ ثم  
 انعتق الاب فحرر الولاء إليه ثم سرت تلك الجناية إلى اصبع اخرى مثلاً، فأرش  
 الاصبع الاولى على مولى الأم، لانه حين حصولها ما كان المولى والمارقة غيره فهو  
 عليه واما الاصبع الاخرى فليس عليه أرشها، لانه انما حصلت بعد زوال الولاء  
 والعقل عنه إلى مولى الأب فلم يكن عليه شيء، ولم يكن على مولى الاب ايضاً.  
 لأنه سرية جناية لم يكن ابتدائها عليه، بل على غيره فلم يضمن اثر جناية  
 لم يكن هو ضامناً لها.

ولم يكن على الامام ايضاً لأنه انما يكون عليه مع المارقة أو عجزهم فيكون  
 في مال الجاني لئلا يبطل دم امرئ مسلم، فتأمل.

(١) جواب قوله قدس سره واما وجه كون الح قومه قدس سره (لانه سرية جناية الح) والمناسب

حيث (لانه الح).

## المقصد الثالث في دية النفس

المقتول إما مسلم ومن هو بحكمه أو كافر.  
والثاني لا دية له إلا أن يكون يهودياً أو نصرانياً أو مجوسياً فديته  
ثمانمائة درهم إن كان ذكراً حراً وإن كان عبداً فقيمته ما لم تتجاوز  
دية مولاه، وإن كان أنثى فاربعمائة وإن كانت أمة فقيمتها ما لم تتجاوز  
دية النعمة وحكم أطفالهم حكمهم.

---

قوله: «الثاني لا دية الخ». أي بكفرو من بحكمه من أولاده، لا دية له  
إلا اليهودي والنصراني والمجوسي ومن يحكمهم من أولادهم، وهم سواء في الدية.  
وديتهم ثمانمائة درهم إن كانوا ذكوراً وأحراراً.  
وإن كان مملوكاً فديته قيمته ما لم يتجاوز دية مولاه كعماليك المسلمين.  
وإن كان أنثى فتصف دية الذكر كما في نساء المسلمين.  
ودليل أنها ثمانمائة درهم، لأخبار، مثل حسنة ابن مسكان عن أبي  
عبد الله عليه السلام أنه قال: دية اليهودي والنصراني والمجوسي ثمانمائة درهم (١).

---

(١) الوسائل باب ١٣ حديث ٢ من أبواب ديات النفس ج ١٩ ص ١٦٠.

وصحيحة أبان بن تغلب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ابراهيم يزعم ان دية اليهودي والنصراني والمجوسي سواء؟ قال: نعم قال الحق (١).

وصحيحة ليث المرادي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دية النصراني واليهودي والمجوسي؟ قال: (فقل - ثل) ديتهم جميعاً سواء، ثمانمائة درهم، ثمانمائة درهم (٢).

وكذا في وثيقة سماعة بن مهران (٣).

ورواية ليث المرادي ومحمد بن الفضل بن اعين (جميعاً - ثل) عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: دية اليهودي والنصراني ثمانمائة درهم، ثمانمائة درهم (٤).

وحمل الشيخ رواية أبان بن تغلب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: دية اليهودي والنصراني والمجوسي دية المسلم (٥).

وهي حسنة في النهاية على ما قاله العلامة وابن داود، وهي صحيحة على ما رأيت في الفقيه.

وصحيحة زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من اعطاه رسول الله صلى الله عليه وآله ذمة فديته كاملة (٦).

وفي الطريق أبان (٧).

(١) الوسائل باب ١٣ حديث ١ من أبواب ديات النفس ج ١٩ ص ١٦٠.

(٢) الوسائل باب ١٣ حديث ٥ من أبواب ديات النفس ج ١٩ ص ١٦١.

(٣) راجع الوسائل باب ١٣ حديث ١ من أبواب ديات النفس ج ١٩ ص ١٦٢.

(٤) راجع الوسائل باب ١٣ حديث ١٠ من أبواب ديات النفس ج ١٩ ص ١٦٢.

(٥) راجع الوسائل باب ١٤ حديث ٢ من أبواب ديات النفس ج ١٩ ص ١٦٣.

(٦) راجع الوسائل باب ١٤ حديث ٣ من أبواب ديات النفس ج ١٩ ص ١٦٣ وتسام الحديث: قال

زرارة هؤلاء؟ قال أبو عبد الله عليه السلام. هؤلاء من اعطاهم ذمة؟

(٧) طريقة كتاب في التهذيب هكذا الحسين بن سعيد، عن صالحة، عن أبان بن زرارة.

وضعيفة أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف درهم، ودية المجوسي ثمانمائة درهم (١) على (٢) من اعتاد قتلهم، وللامام ان يأخذ منه لهم دية المسلم ذرة وأربعة آلاف درهم قارة، وثمانمائة درهم قارة، بحسب ما يراه اصح وأردع.

بموثقة (٣) سماعة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مسلم قتل ذمياً، قال: فقال: هذا شيء شديد لا يحتمسه الناس فليعط أهله دية المسلم حتى ينكل عن قتل أهل السواد، وعن قتل الذمي ثم قال: لو أن مسلماً غضب على ذمي فأراد ان يقتله ويأخذ رأسه ويؤدي إلى أهله ثمانمائة درهم، إذا يكثر القتل في الذميين، ومن قتل ذمياً ظلماً فانه ليحرم على المسلم أن يقتل ذمياً حراماً ما آمن بالجزية وأذاها ولم يحدها (٤).

ثم قال (٥): فاما رواية أبي بصير نحوه فقد رويها عنه عليه السلام ان ديتهم ثمانمائة درهم مثل سائر الاخبار وما تضمن خبره من الفرق بين اليهودي والنصراني والمجوسي فقد روى هو ايضاً انه لا فرق بينهم وهم في الدية سواء ومروي غيره ايضاً ذلك وقد قلنا في ذلك الاخبار.

واما كون دية مماليتهم فقيمته ما لم يتجاوز ديتهم فتقف عندهم، وان دية نسائهم نصف دياتهم، وان حكم اطفالهم حكمهم، فكأنه القياس على المالك المسلمين ونسائهم واطفالهم أو الاجماع ولو كان مركباً، فتأمل.

(١) الوسائل باب ١٤ حديث ٤ من ابواب ديات خمس ح ١٩ ص ١٦٣ ونظام الحديث: وقد أيضاً ان

للمجوسي كتاباً يقال له: جاماس.

(٢) متعلق بقوله قلنس سره. وحمل الشيخ الخ

(٣) يعني حل لشيخ الاخبار المذكورة على من اعتاد قتل الذمي بشهادة موثقة سماعة.

(٤) الوسائل باب ١٤ حديث ١ من ابواب ديات النفس ح ١٩ ص ١٦٣.

(٥) يعني الشيخ رحمه الله.



## وفي المسلم عبد النعمي اشكال.

قوله: «وفي المسلم عبد النعمي اشكال». إذا كان مسلم أو مسلمة مملوكاً للنعمي أو الذمية، سواء كانا مملوكاً مسلماً، بالشراء وجوز لهم ذلك أو أسلما عندهما وقتلا قبل ان يباعا عليهما من مسلم أو مسلمة. ففي ضمان قيمته إذا تجاوز قيمة النعمي أو الذمية اشكال. من حيث انه ملك للنعمي فلا يتجاوز قيمته دية، اذ لا يريد دية المملوك على دية المالك.

ومن حيث انه مسلم، وقيمة المسلم ما بلغت الا ان يتجاوز دية المسلم. وادلة ضمان المملوك أو المملوكة بقيمتها، تقتضي ضمان القيمة مهما كانت، فلان ان يقوموا مسلمين، فيعطي تلك القيمة الا انه قد دل الدليل على ان قيمتهما لا تتجاوز دية الحر المسلم بالنفس والاجماع فيبقى الباقي، فتأمل. وما في صحيحة ابن مسكان، عن أبي حمزة عليه السلام (١). وما في رواية أبي الورد، عن أبي جعفر عليه السلام: ولا يتجاوز بقيمته عشرة آلاف (درهم - خ)، قال (٢): دية العبد قيمته، وان كان نفيساً فأفضل قيمته عشرة آلاف درهم، ولا يتجاوز به دية الحر (٣). صريح في انه يتجاوز دية النعمي ولا يتجاوز دية الحر المسلم، وتخصيصه بما إذا كان عند المسلم، بخلاف الفدر، فلو لم يثبت عدم تجاوز قيمة العبد النعمي، قيمته لأمكن القول بان دية قيمته، وان تجاوز دية مولاه، فانه مقتضى الدليل مع قطع النظر عن ذلك الاثبات، فتأمل.

(١) راجع الوسائل باب ٦ حديث ٢ من ابواب دييات النفس ج ١٩ ص ١٥٢.

(٢) هذه الجملة من صحيحة ابن مسكان لا رواية أبي الورد.

(٣) الوسائل باب ٧ قطعة من حديث ١ من ابواب دييات النفس ج ١٩ ص ١٥٣.

وأما المسلم ومن هو بحكمه من الاطفال المولودين على الفطرة أو الملتحق باسلام احد ابويه فان كان حراً ذكراً وكان القتل عمداً فديته احد الستة إما الف دينار أو الف مشاة أو عشرة آلاف (الف - خ ل) درهم أو مائتا حلة هي اربعمئة ثوب من برود اليمن أو مائة من مسانّ الابل أو مائتا بقرة.

وتستأدى في سنة واحدة من مال الجاني ويتخير الجاني في بذل أيها شاء ولا تجري المراض ولا القيمة.

قوله: «وأما المسلم ومن هو بحكمه الخ». دليل كون دية المسلم الذكر الحر، احد الستة المذكورة في العمد اذا كرهوا بالدية على الاطلاق والاجماع وصوغوا عليها أو يكون الموجب دية كقتل الاب ولده او مات القصاص موت الجاني أو يقتل من يستحق دية ومحو ذلك أو قبر ان مقتضى العمد، الدية والآ فلا تعيين لها، بل هي ما يرضون عليه اقل أو اكثر كأنه (١) الاجماع المأخوذ من الروايات.

مثل ما في صحيحة معاوية بن وهب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دية العمد؟ فقال: مائة من فحولة الإبر المسانّ، فان لم يكن إبل فكان كل جل عشرون من فحولة الغنم (٢).

ومرسلة جميل بن دراج قال: الدية الف دينار أو عشرة آلاف درهم، ويؤخذ من اصحاب الحنبل الحنبل، ومن اصحاب المال المال، ومن اصحاب الغنم الغنم، ومن اصحاب البقر البقر (٣).

(١) خبر لقوه قلبي سره دليل كون دية المسلم الخ.

(٢) نواصل ص ٢ باب ٢ حديث ٢ من ابواب ديات النفس ج ١٩ ص ١٤٦.

(٣) الوسائل باب ١ حديث ٤ من ابواب ديات النفس ج ١٩ ص ١٤٢ والرواية مقطوعة لامرسة.

ورواية عبيد (عبيد الله - ثل) بن ررارة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الدية الف دينار أو اثنا عشر ألف درهم أو مائة من الإبل، وقال: إذا ضربت الرجل بحديدة فذلك العمد (١).

ومرسلة محمد بن عيسى، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: من قتل مؤمناً متعمداً فإنه يقاد به إلا أن يرضى أولياء المقتول أن يقبلوا الدية أو يتراضوا بأكثر من الدية أو أقل من الدية، فإن فعلوا ذلك بينهم جاز، وإن لم يتراضوا (تراجعوا - لـ خ) قيدوا، وقال: الدية عشرة آلاف درهم أو الف دينار أو مائة من الإبل (٢).

ورواية أبي بصير قال: دية الرجل مائة من الإبل، فإن لم يكن فن البقر بقيمة ذلك، فإن لم يكن فالنحر كيش. هذا في العمد، وفي الخطأ مثل العمد الف شاة مخلفة (٣).

وصحيحة عبد الرحمن بن الحجاج، قال: سمعت ابن أبي ليلى يقول: كانت الدية في الجاهلية مائة، من الإبل، فأقرها رسول الله صلى الله عليه وآله، ثم أنه فرض على أهل البقر مائتي بقرة، وفرض على أهل الشاة ألف شاة ثنية، وعلى أهل الذهب الف دينار، وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم، وعلى أهل اليمن، الخلل مائتي حلة، قال عبد الرحمن بن الحجاج: سألت أبا عبد الله عليه السلام عما روى ابن أبي ليلى؟ فقال: كان عي عليه السلام يقول: الدية الف دينار وقيمة الدينار عشرة دراهم، وعشرة آلاف لأهل الأمصار، وعلى أهل البوادي مائة من

(١) الوسائل باب ١ حديث ١٠ من أبواب دييات النفس ج ١٩ ص ١٤٤.

(٢) الوسائل باب ١٩ حديث ١ من أبواب قصاص النفس ج ١٩ ص ٣٧ وفيه. محمد بن عيسى عن

يونس عن بعض أصحابنا.

(٣) الوسائل باب ١ حديث ١٢ من أبواب دييات النفس ج ١٩ ص ١٤٥.

الإبل، ولأهل السواد مائة بقرة أو ألف شاة (١).

وصحيفة عبدالله بن مسان، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: من قتل مؤمناً متممداً قيد منه إلا أن يرضى أولياء المقتول أن يقبلوا الدية، فإن رضوا بالدية واحب ذلك القاتل، فالدية اثنا عشر ألفاً، أو ألف دينار أو مائة من الإبل، وإن كان في أرض فيها اللذان ألف دينار، وإن كان في أرض فيها، الإبل فمائة من الإبل، وإن كان في أرض فيها الدراهم، فدراهم بحساب ذلك اثنا عشر ألفاً (٢).

هذه (٣) الأخبار مع عدم صراحة شيء منها في المطلوب، بل دلالة بعضها على بعض المطلوب وأنه الدية.

وصحيفة جميل بن دراج، عن محمد بن مسلم وزرارة وغيرهما، عن أحدهما عليهما السلام في الدية؟ قال: هي مائة من الإبل وليس فيها دنائير ولا دراهم ولا غير ذلك، قال ابن أبي عمير: فقلت لجميل: هل للإبل أسنان معروفة؟ قال: نعم ثلاث وثلاثون حقة وثلاث وثلاثون جلعة، وأربع وثلاثون ثنية إلى بازل عامها كلها خلفه إلى بازل عامها، ثم قال: وروى ذلك بعض أصحابنا عنها وزاد علي بن حديد في حديثه إن ذلك في الخطأ، قال: قيل لجميل: فإن قبل أصحاب العمد، الدية كم لهم؟ قال: مائة من الإبل إلا أن يصطلحوا على مال أو ما شاؤوا (من - خ) غير ذلك (٤).

هكذا في الكافي في باب الدية مع وجود التنافي.

(١) الوسائل باب ١ حديث ١ من أبواب ديات النفس ج ١٩ ص ١٤٢.

(٢) الوسائل باب ١ حديث ٩ من أبواب ديات النفس ج ١٩ ص ١٤٤.

(٣) قوله قلنس سره هذه الأخبار مبتدأ وحبره قوله قلنس سره: (لم تكن حجة الخ).

(٤) الوسائل باب ٢ حديث ٧ من أبواب ديات النفس ج ١٩ ص ١٤٨.

لم تكن حجة على المطلوب.

وحمل الشيخ في التهذيب مافيه، اثنا عشر ألف درهم، على كونه ناقصاً بحيث يقابل عشرة آلاف درهم، وما (١) فيه ما يدل على كل عشرون غنماً فيصير التي غنم، على عدم اعطاء صاحب الإبل مع وجودها فيلزمه الولي بذلك .  
أو على كون القاتل عبداً، والمقتول حرّاً، لما صرح بذلك في الكافي في رواية زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام في الصديقتين حرّاً عبداً ؟ قال :  
مائة من الإبل المسان فان لم يكن إبل فكان كل جمل عشرون من فحولة الغنم (٢).  
ويمكن حمل الغنم على الصغار والمرض بحيث يسوى عشرون منه عشراً من الصحاح.

وبالجملة، ما نعرف دليل هذه الأحكام، كأنه اجماع أو نص ما اطلعنا عليه، الله يعلم وهو المستعان .  
والمراد بالدينار ولدرهم، الشرعيتان، والشاة ما صدق عليه، والخملة التي هي أربع مائة ثياب، مانعته كأنهم يعرفون كغيره.  
والمراد بالدينار ولدرهم، الشرعيتان، والشاة ما صدق عليه، والخملة التي هي أربع مائة ثياب، مانعته كأنهم يعرفون كغيره.  
وكأن المراد بالثوب ما يصدق عليه، مثل القميص الذي يستر أكثر البدن ويحتمل كونه للرجل (الرجل - خ) بحيث يستر عورته المستحب سترها أيضاً.  
والظاهر هو ما ذكره في باب المكفارة.  
قال في بعض كتب اللغة: الخلة إزار ورداء والخلل جمع، وكونه من برد

(١) يرى حمل الشيخ... على عدم اعطاء الإبل انج.

(٢) راجع الوسائل باب ٢ حديث ٥ من أبواب دييات النفس ج ١٩ ص ١٤٧.

## ودية شبيه العمد ثلاث وثلاثون حقة وثلاث وثلاثون بنت

اليمين الذي تجب منه، وهو معروف.

والمسان، قيل: جمع مستة، وهي التي دخلت في الثالثة.

والظاهر أن الذكر يجتزي (يجزي - ح)، بن ظاهر بعض الروايات ذلك

حيث قال: (من فحولة الأبل المسان) (١).

والبقرة أيضاً ما تصدق عليه، وكأنه لابد أن تكون اثني في سن يقال: إنها

مقرة.

وأما كون الدية تستأدى في سنة واحدة فدليله واضح، وهو صحيح أبي

ولاد المتقدم.

وأما كونهما من مال الجاني، فهو ظاهر ومقتضى القواعد.

وأما (٢) كون دية الأطفال، سواء ولد وحصل حال إسلام أحد أبويه أو

اسلم وحدهما قبل بلوغه فيلحق به مثل دية الرجل المسلم وكون دية النساء نصف

ذلك.

فما اعرفه، فكأنه إجماع أو نص ما اضمت عليه.

وأما عدم إحزاء المراض من الحيوانات المذكورة، وكذا عدم إحزاء القيمة

مع القدرة على العين، فهو واضح بعد ثبوت المذكورات بالدليل.

وأشار في الشرائع (٣) إلى التردد في إحزاء القيمة، وكأنه لشيخ على ما قيل

في شرحه.

قوله: «ودية شبيه العمد الخ». علم أن الدية المذكورة بمجموعها ما

(١) لو سئل باب ٢ صرح حديث ٢ من أبواب ديات النسر ج ١٩ ص ١٤٧.

(٢) فونه قدس سره. ولم كون دية الأطفال بح موجب لما قوله قدس سره. (ما اعرفه الخ).

(٣) قال في أوائل كتاب الديات من الشرائع بعد بيان أنواع الحيوانات سدية. وهل يقبل القيمة

السوقية مع وجود الأبل؟ فيه تردد والاشبه لا.

لبون وأربع وثلاثون ثنية طروقة الفحل أو أحد الخمسة المذكورة، من مال الجاني في سنتين.

رأيتها في خبر، فإن الذي في رواية أبي بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: دية الخطأ إذا لم يرد الرجل، القتل مئة من الإبل أو عشرة آلاف من الورق، أو ألف من الشاة، وقال: دية المغنطة التي تشبه العمد وليس بعمد أفضل من دية الخطأ بإسنان الإبل ثلاث وثلاثون حقة، وثلاث وثلاثون جذعة وأربع وثلاثون ثنية كلها طروقة الفحل، قال: وسألت عن لدية؟ فقال: دية المسلم عشرة آلاف من الفضة، أو ألف مثقال من الذهب، أو ألف من الشاة على أسنانها أثلاثاً، ومن الإبل مائة على أسنانها، ومن البقر مائتان (١).

وفي سندها علي بن أبي حمزة (٢)، كأنه البطائني، وأبو بصير، كأنه يحيى بن القاسم.

وفي متنها أيضاً قصصاً تركية.

وإنما تكون حجة لو كان بدل (جذعة) (بنت لبون).

ورواية العلاء بن فضيل، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: في قتل الخطأ مائة من الإبل أو ألف من الغنم أو عشرة آلاف درهم، أو ألف دينار، فإن كانت الإبل فخمسة وعشرون أبة (بنت - ثل) محاضر، وخمس وعشرون أنة (بنت - ثل) لبون هو خمس وعشرون حقة، وخمس وعشرون جذعة، والدية المغنطة في الخطأ الذي يشبه العمد الذي يضرب بالحجر أو بالعصا، لضربة والضربتين (والأثنتين - ثل) لا (فلا - ثل) يريد قتله فهي اثلاث، وثلاث وثلاثون حقة، وثلاث وثلاثون جذعة

(١) أورد صدرها في الوسائل باب ٢ حديث ٤ وديها باب ١ حديث ٢ من أبواب دياب النعس ج ١٩

ص ١٤٢ - ١٤٧.

(٢) كما في نكافي هك. محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن علي بن أبي

حمزة، عن أبي بصير، وفي النسخة المطبوعة بطبع ميرزا تاجي (عن أبي حمزة) بدل (عن أبي بصير).

وأربع وثلاثون خليفة كلها (١) من طروقة الفعل، وإن كان من الغنم فألف كبش، والعمد هو القود أو رضا ولي المقتول (٢).

وفي سندها محمد بن سنان (٣) ومع ذلك إنما تكون دليلاً لو كان بدل (جذعة) (بنت لبون).

وكأن المراد بـ (الخليفة) فتح الحاء وكسر اللام (الثبة).

هذا بناء على ما في التهذيب، أما الك في فلا يحتاج إليه، لأن فيه (ثنية) ولكن ثنية كلها طروقة الفعل.

وأيضاً هذا الشرط - أي خليفة - ما كان في المتن فقول الشرائع مثل المتن وقول (٤) شارحه: (مستند ما اختاره من أسنان الإبل) رواية أبي بصير والعلاء بن الفضيل، محل التأمل.

ومع ذلك لا بد لفهم باقي الأقسام الخمسية من قليل وما رأيت له دليلاً صالحاً.

ويمكن استفادة غير الحقة، ولعل الاستفادة من قوله: (أحصل من دية الخطأ باسنان الإبل) (٥) أي لا فرق في ديتها إلا بزيادة أسنان الإبل، وفي دية الخطأ، التخيير بين هذه الخمسة، فيكون هنا كذلك.

ولكن فهم ذلك في الخطأ أيضاً، غير ظاهر كما سيظهر.

(١) هكذا في عدة نسخ الكتاب وفي بعض نسخ التهذيب، وفي بعض نسخ الكافي والتهذيب والوسائل أربع وثلاثون ثنية كلها خلفة الج.

(٢) الوسائل باب ١ حديث ١٣ من أبواب ديات النفس ج ١٦ ص ١٤٥.

(٣) سندها كما في التهذيب هكذا محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن محمد عن محمد بن سنان عن

العلاء بن الفضيل.

(٤) مبتدأ وخبره قوله فتنس مائة محل التأمل.

(٥) الوسائل باب ٢ قطعة من حديث ٤ من أبواب ديات النفس ج ١٩ ص ١٤٦.



واما كون ديتها من مال حاي، فهو ظاهر مما تقدم.

واما كونها مؤخنة بسنتين، فلا دليل عليه أيضاً، كأنه للمناسبة، فانه أقل من العمد واكثر من الخطأ فأجله يكون بين أجليهما.

ويحتمل السنة فقط للزومها من العمد، فان العمد الذي هو ظلم محض، ديته مؤجل سنة، فهذا لا يكون أقل من ذلك بالطريق الأول.

ولانه يمكن اطلاق العمد عليه في الجملة فانه يقال له: عمد شبيه بالخطأ فهو عمد لاستلزام صدق المقيد صدق لمطلق، فتأمل، والزيادة ينفيه بالأصل.

وصحيح عبدالله بن سنان، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: قال أمير المؤمنين عليه السلام: في الخطأ سبع (شبه - ثل) العمد، ان يقتل بالسوط أو بالعصا أو الحجر، ان دية ذلك تخطط، وهي مائة من الابل، منها اربعون خلفه من بين ثنية إلى بارل عامها، وثلاثون حقة، وثلاثون بنت لبون، والخطأ يكون فيه ثلاثون حقة، وثلاثون بنت (ابنة - ح) لبون، وعشرون بنت مخاض وعشرون ابن لبون ذكر، وقيمة كل بعير مائة وعشرون درهماً أو عشرة دنانير ومن الغنم قيمة كل ناب من الإبل عشرون شاة (١).

الخلفة هي الحامل، والثنية ما دخلت في الثالثة، والبارل ما دخلت في التاسعة.

والعجب ما عمل بها مع صحتها، كأنه لزيادة الدرهم، والغنم.

ويمكن التأويل المتقدم.

وعمل بها في المختلف، وعمل بها في الخطأ فهذه دليل الخطأ المحض في استنان الابل.

(١) لوسائل باب ٢ حديث ١ من أبواب ديات النفس ج ١٩ ص ١٤٦.

ويرجع في معرفة الحامل إلى العارف، فإن ظهر الغلط وجب  
البدل وكذا لو أزلقت قبل التسليم وإن أحضر وإن (لو-خ ل) كان بعده  
فلا شيء.

وأما التحيير بينها وبين باقي الخمسة، فكأنه فهم مما سبق.  
وقد عرفت عدم صراحة ما تقدم فيها، وعدم فهم الحلة بخصوصها.  
ولعمدته لأنه إذا كان في العمدة محيراً في ذلك، ففي الخطأ وشبهه بالطريق  
الأولى، فإن التعيين خيق، فتأمل.

وأما كونها في ثلاث سنين، فدليله ما تقدم من صحيحة أبي ولاد  
المقدمة (١).

وأما كونها على العاقلة وإن كانت في دية طرف، ما تقدم، مع ما فيه  
تذكر وتأمل.

قوله: «ويرجع في معرفة الحامل إلى العارف» لا شك في الرجوع، لمعرفة  
الحمل إلى العارف.

ويمكن اشتراط التعدد، والعدالة ظاهرة (٢)، يكفي الواحد مطلقاً، فإن  
وافق فلا بحث وإن ظهر الغلط وجب بدله إن لم يرض به.

ويحتمل وجوب الرد على الولي إن لم يرص المالك وإن رضي هو، إذ قد  
يكون أرغب.

ويمكن ادخاله في العبارة، ولا شك في العدم مع التراضي.  
وكذا لو عتس حاملاً وأزلقت - أي اسقطت - ولدها قبل تسليمها إلى  
المستحق.

(١) الوسائل باب ٤ حديث ١ من أبواب ديات النسي ج ١٩ ص ١٥٠.

(٢) يعني العدالة ظاهرة الاشتراط.

ودية الخطأ المحض احد الخمسة أو مائة من الابل عشرون بنت مخاض وعشرون ابن لبون ذكر وثلاثون بنت لبون وثلاثون حقة، من مال العاقلة وتستأدى في ثلاث سنين وإن كانت دية طرف.  
ولو قتل في الشهر الحرام أو الحرم الزم دية وثلاثاً ولا تغليظ في الاطراف ولورمى في الحبل فقتل في الحرم غلظ وفي العكس اشكال.

وإن حضرها عنده، فإن كان الاسقاط بعد التسليم والقبض فلا رد ولا عوض له وهو طاهر.

ولكن فيما اختاره ما كان يشترط كونه حاملاً وقت التسليم حتى يحتاج في المعرفة الى العارف، نعم ذلك على المذهب (مذهب - خ) المشترط، مثل المختلف فكأنه فرض ذلك، وقال: وعلى تفسير لقول بالحامل يرجع الخ، وأراد طروقة الحامل بفتأمل.

قوله: «ولو قتل في الشهر الحرام الخ»، تعليل الدية بما ذكره - إذا قتل في الحرم أو الشهر الحرام - هو المشهور بين الأصحاب.

والدليل - على الأشهر - ما رواه كليب بن معاوية الاسدي، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: من قتل في شهر حرام، فعليه دية وثلاث (١).

وفي الفقيه - بعد نقل صحيحة زرارة في لزوم صوم العيد وأيام التشريق في كفارة القتل في أشهر الحرم: وفي رواية أبان عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: عليه دية وثلاث (٢).

كأن المراد، القتل في الأشهر الحرم بقربة ماسبقه.

(١) انوسائل باب ٣ حديث ١ من أبواب ديات النفس ج ١٩ ص ١٤٩ لكن من الرواية هكذا: من كليب الاسدي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقتل في الشهر الحرام ما دية؟ قال: دية وثلاث.

(٢) انوسائل باب ٣ حديث ٥ من أبواب ديات النفس ج ١٩ ص ١٥٠.

ويحتمل كونها صحيحة ابن أبي عمير لمذكورة بعدها، وأن المراد بـ (ابان) هو (ابن عثمان) وطريقه إليه صحيح (١)، وهو ممن أجمعت.

وكأنه لا خلاف في ذلك أيضاً، فلا يضر البحث فيه.

وعنى الحرم صحيحة ابن أبي عمير عن ابان بن عثمان، عن زرارة قال: قلت لأبي عبد الله (أبي جعفر - نل) عليه السلام: رجل قتل في الحرم؟ قال: عليه دية وثلاث، الحديث (٢) هذا الذي رأيت في هذا المقام.

فقول زين (٣) الدين في شرح الشرائع. تغليظ لدية بالقتل في الأشهر الحرم موضع وفاق وبه نصوص كثيرة، وأما تعليلها في الحرم فلا نص عليه، ولكن حكم به الشيوخ وجماعة، لا اشتراكها وتغليظ قتل الصيد فيه المناسب لتغليظ غيره، ولا يخفى أن مثل هذا لا يصلح لا بحجاب ثلث الدية بمجرد الخ علة نظر (١).

وكذا قول الشيخ علي: لا نص في الحرم إلا أن الشيوخ الحقاه، وكفى بهما متبعاً، والنظر (٥) هنا أقوى.

وكذا قول الشهيد في الشرح: إذا كنا في الحرم أو في الشهر الحرام فلا بحث، وإن كان المقتول في الحرم فلا شك أيضاً عند المحقق والمصنف مع احتمال عدم التغليظ، لأن القاتل ليس في الحرم، ولطرفية (٦) يمكن عودها إليهما

(١) راجع الوسائل باب ٣ حديث ٣ من أبواب ديات النفس ج ١٩ ص ١٥٠

(٢) في مشيخة الفقيه هكذا وما كان فيه عن باب بن عثمان، فقد رويته، عن محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، وأيوب بن نوح، وإبراهيم بن هاشم ومحمد بن عبد الجبار كلهم، عن محمد بن أبي حمزة وصموان بن يحيى، عن ابان بن عثمان.

(٣) في النسخة قول ري وصريحاه لئلا يشبه على القاري، والمراد الشهيد الثاني عليه الرحمة.

(٤) خبر لقوله قلنس سره فقول ري الدين الخ.

(٥) يعني كون قول الشيخ علي أكثر طراً من النظر في قول ري الدين (الشهيد الثاني).

(٦) نفاه من الظرفية قول الراوي في نسؤل: (في حرم) فانه عكس سره ان نرجل قتل شخصاً في

وَيُضَيِّقُ عَلَى الْمُلْتَجِئِ إِلَى الْحَرَمِ إِلَى أَنْ يُخْرَجَ فَيَقْتَصِرَ مِنْهُ.  
 وَلَوْ جَنَى فِي الْحَرَمِ اقْتَصَرَ مِنْهُ فِيهِ.  
 قَالَ الشَّيْخُ: وَكَذَا فِي مَشَاهِدِ الْأُئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

(عندها - الخ)، فلا يتعدى صورة النص، وأما العكس ففيه وجهان عندهما نشأ من الشك في عود الظرفية إلى القاتل أو المقتول أو اليها وتغليب حرمة الحرم كالصيد، بل هو أولى لزيادة شرف الآدمي على سائر الحيوانات، وإصابة السراة والشك في السب المستلزم لشك في السب، والمحقق رحمه الله توقف في التغيط في الحرم مطالباً بالدليل فحينئذ يسقط هذا المخرج (١).

ويمكن تمشي هذا المخرج في الأشهر الحرم ولا يحفى أن الطرفه، من وجوه فافهم.  
 ثم انه يحتمل ان يكون محصوراً بقتل المسلم، واعم، ويكون محصوراً بقتل العمد واعم.

قوله: «ويضيّق على الملتجئ إلى الحرم إلى أن يخرج الخ». فيقتصر منه (ولو جنى في الحرم اقتصر منه فيه) وقد مرّ مراراً، فتذكر.

قوله: «قال الشيخ: وهكذا في مشاهد الأئمة عليهم السلام». قال في الشرح: وكذا حكم التعليظ وعدم الاقتصاص من اللاجئ في الحرم والاقتصاص من اللجائي فيه حاصل في مشاهد لأئمة عليهم السلام على ما يلوح من كلام الشيخ، فانه قال في النهاية بهذه العبارة: ومن قتل غيره في الحرم أو في أحد أشهر الحرم - رجب، أو ذي القعدة، أو ذي الحجة، أو محرم - أخذت منه الدية للقتل، وثلاث الدية لانتهاكه الحرم في الحرم وأشهر الحرم المذكورة، وإن كان طلب منه القود،

الحرم وأن يكون المراد أن الرجل صار مقتولاً في الحرم والله العالم.  
 (١) الظاهر انه إلى هنا كلام الشهيد في الشرح.

قيد بالمقتول، وإن كان إنما قتل في غير الحرم ثم انتجأ إليه ضيق عليه في المطعم والمشرب، ومنع من مخالطته ومبايعته إلى أن يخرج، فيقام عليه الحد، وكذلك الحكم في مشاهد الأئمة عليهم السلام مثل ذلك (١).

فهذه العبارة تعطي عموم الحكم المذكور، مع احتمال عوده إلى التصيق وعنده.

وقد صرح شيخنا الميرزا محمد الله أنه (الشيخ) (٢).

والظاهر أنه مراد الشيخ أبي جعفر.

وكذا صرح به ابن البراج في الكامل والموجز، وهو تلميذ الشيخ رحمه الله

ومختصه (٣) ولعله سمع منه أن ذلك هو المراد.

وكذلك ابن ادريس ذكر أن المراد بذلك.

واستحسن المحقق في النكت (٤) كلام الشيخين رحمهما الله تعالى.

(١) هذه العبارة موجودة في نسخة مخطوطة من نسخ وهي مطبقة لما في كتاب النهاية، لكن في النسخة لطبعه وبعض النسخ المخطوطة، يس قبل من قوله رحمه الله 'رجب إلى قوله' (المذكورة) وصحيح هو الأول.

(٢) عبارة الميرزا محمد الله هكذا ومن حق ما يستحق عليه عقاباً فليلاً إلى مشهد من مشاهد أئمة الهدى من آل محمد عليهم السلام، صبح به كما يصح من سحاً في الحرم مستعصماً من إقامة الحدود عليه، فإن كانت الحماية منه في مشهد أقيم عليه حد فله عروجه ولا الهلك حرمة ولم يعرف حقه (انتهى) المقصود باب نعت في الحرم وفي أشهر الحرم من ٧٤٢ طبع مؤسسة الشرع الإسلامي - قم.

(٣) يعني احتضنه الشيخ وحسنه من حبيته. قال بعض الكركي في بعض حواشيه في حق ابن البراج: الشيخ السيد خليفة الشيخ الإمام أبي جعفر محمد بن حسن طوسي دبلاد الشامية الخ الكنى والألقاب ج ١ من ٢١٤ مطبعة صيدا

(٤) قال في نكت - بعد نسبة المتن إلى الأصحاب في مدالة الفتن في الأشهر الحرم وبعد التوقف في حكم الفتن في الحرم قائلاً: 'بأن لم أقف على مستند فيه - قال - وما يوجد يعني المحقق - وكذلك الحكم في مشاهد الأئمة عليهم السلام وفي ذكره الشرح وهو حسن (انتهى).

ودية الأنثى نصف ذلك .

وولد الزنا كالمسلم على رأي وكالنمّي على رأي ولا دية لغير  
النمّي وإن كانوا أهل عهد أو لم تبلغهم الدعوة.

والمصنف في التحرير نقل عن الشيخ في النهاية، التعليل في مشاهد الأئمة  
عليهم السلام وقد عرفت عبارته (١).

وانت تعلم أن ظاهرها، العموم كما ذكره أولاً، ولكن لابد من النظر في  
الدليل، وما ذكروا ذلك . وعلى التقدير (٢) لا دليل عليه . على ما عرفت . الآ  
القياس .

وفيه ما فيه فيبعد توقف المصنف، واستحسان المحقق، وقول الشيخ علي  
أيضاً به، وهم أعرف .  
قوله: «ودية الأنثى الخ»، كان دليله الإجماع والاحبار وقد مرّت،  
فتذكر.

قوله: «وولد الزنا الخ»، كود دية ولد لزنا دية المسلم هو المشهور لعل  
مبناه أنه مسلم على المشهور وفيه اشكال، فإنه ليس بمسلم حقيقة وملحق به شرعاً،  
نعم ذلك غير بعيد إذا بلغ وقال بالاسلام.

وقيل: (ديته دية النمّي) ليس (٣) لأنه كافر، وهو فرع ذلك القول .  
والآ، ينبغي عدم الدية، فإنه ليس بنمّي .

فلعله لرواية إبراهيم بن عبد الحميد، عن جعفر عليه السلام، قال: قال: دية  
ولد الزنا دية النمّي ثمانمائة درهم (٤).

(١) إلى هنا عبارة الشرح

(٢) أي تقدير عدم الحكم إلى التصديق أو إلى الجميع . كنا في هامش بعض النسخ .

(٣) يعني كذلك فإن النمّي كافر وهروص أنه قال إن ولد الزنا كالمسلم .

(٤) الوسائل باب ١٥ حديث ٣ من أبواب ديات النفس ج ١٩ ص ١٦٤ .

لكن في الطريق إبراهيم بن هاشم، عن عبدالرحمان بن حماد (١)، وهو مجهول، وإبراهيم أيضاً قيل: انه واقفي.

ومثلها رواية عبدالرحمان بن عبد الحميد، عن بعض مواليه، قال: قال لي ابو الحسن عليه السلام: دية ولد الربا دية اليهودي، ثمانمائة درهم (٢).  
ورواية جعفر بن بشير، عن بعض رجاله قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن دية ولد الربا؟ فقال: ثمانمائة درهم مثل دية اليهودي والبصري والمجوسي (٣).

وهما مرسلان مع جهل بعض رجال لأولى أيضاً.  
فقول (٤) الشارح - القول الأول يلتزمه أكثر الاصحاب، وهم القائلون باسلامه وصرح المحقق في الكتبانه لمسلم فيدخل تحت عموم المسلمين والقول الثاني للمرتضى متنعياً عنه (فيه رخ) الإجماع للاجماع علي انه يكون لا مؤمناً فهو كالذمي للحoque به باطناً وهو قول الصدق - محل نظر.  
ثم نقل رواية جعفر وعبدالرحمان المتقدمه.  
وقال: هاتان ذكرهما الشيخ في الردود من التهذيب، وهما مرسلتان وقال ابن ادریس - بعد نقل كلام السيد: - لم اجد لاصحابنا فيه قولاً فاحكيه ومقتضى الأدلة التوقف، والآ فلا دية له لأصله البراءة (٥).

(١) طريقه كما في التهذيب هكذا: محمد بن الحسن بن حماد، عن إبراهيم بن هاشم، عن عبد الرحمن بن حماد، عن إبراهيم بن عبد الحميد.

(٢) الوسائل باب ١٥ حديث ٦ من ابواب ذوات النفس ج ١٩ ص ١٦٤.

(٣) الوسائل باب ١٥ حديث ٢ من ابواب ذوات النفس ج ١٩ ص ١٦٤.

(٤) قوله قلنس سره: فقول الشارح مبتدأ وحيره قوله قلنس سره: محل نظر.

(٥) إلى هنا عبارة الشرح.



ودية العبد قيمته ما لم تتجاوز دية الحر فترد اليها.  
ودية جنين الحر المسلم مائة دينار اذا تم ولم تلجه الروح ذكراً  
كان أو أنثى.

والعجب انه ما ذكر (١) غير الارسال وما نقل المستند مع وجودها معها،  
ورواية جعفر مذكورة في الفقيه ايضاً، وما توجه (٢) إلى ان ابن ادریس يقول: مانه  
كافر، مع انه لا يقول: مان ديتة دية الدمي، وتوقف (٣) ابن ادریس ايضاً فانه  
ليس بمقتضى الأدلة، بل مقتضى هو عدمها كما صرح بقوله: (والأ فلا دية له):  
وايضاً، وكان ينبغي - بناء على مذهبه - الحزم بعدم الدية.

ويحتمل أن يجعل النزاع في البالغ المسلم.

قوله: «ودية العبد قيمته الخ». قد مر دليل أن دية المملوك قيمته، وانه  
لا يتجاوز عن دية الحر المسلم، فقد ذكر  
قوله: «ودية الجنين الحر الخ». المشهور أن دية الجنين الذي تم خلقته  
ولم تلجه الروح ولم يصر حياً ذكراً أو أنثى وكان أبوه حرّاً مسلماً مائة دينار عشر  
دية أبيه.

وخالف في ذلك بن الجنيد رحمه الله وقال: مان ديتة غرة، عبداً كان أو  
أمة كما هو مذهب أكثر العامة.

دليل الأول روايات كثيرة مثل صحيحة عبدالله بن مسكان ذكره عن أبي

(١) رة لقول لشارح حيث نسب السرويش كليهما إلى الشيخ فقط في تهذيب مع أن رواية جعفر  
موجودة في الفقيه ايضاً.

(٢) يعني الشهيد الأول في شرح وقوده قلنس سره (وما توجه الخ) اشارة إلى بيان ان فتوى ابن  
ادريس مبني على ما احتاره من الحكم بكمه ولد الزنا.

(٣) يعني ان توقف ابن ادریس بعبداً مسلماً إلى انه مقتضى الأدلة، محل اشكال فان مقتضى الأدلة  
ليس هو التوقف مقتضاها عدم الدية كما صرح بقوله: (والأ فلا دية له).

عبدالله عليه آلاف التحية والمجد والثناء والسلام قال: دية الجنين خمسة أجزاء، خمس للنظفة عشرون ديناراً، وللعلقة خمسان ريعون ديناراً، وللمضغة ثلاثة أخماس ستون ديناراً، (وللعظم أربعة احماس ثمانون ديناراً) فإذا (وإذا - ثل) تم الجنين كانت له مائة دينار، فإذا أنشئ فيه الروح، فديته ألف دينار أو عشرة آلاف درهم إن كان ذكراً وإن كان أنثى فخمسمائة دينار، وإن قُتلت المرأة وهي حبلى فلم يُدر أذكراً كان ولدها أم أنثى فدية الولد (بصفي - خ) نصف دية الذكر ونصف دية الأنثى وديتها كاملة (١).

ومنها رواية سليمان بن صالح، عن أبي عبدالله عليه السلام في النظفة عشرون ديناراً، وفي العلقة أربعون ديناراً، وفي المضغة ستون ديناراً، وفي العظم ثمانون ديناراً، فإذا كسى اللحم فدية دينار ثم هي دية حتى يستهل، فإذا استهل فالدية كاملة (٢).

لعل كساء اللحم عبارة عن تمام خفيته قبل ولوح الروح، والاستهلال كناية عن ولوج الروح.

وحسنة أبي جرير القمي، قال: سألت العبد الصالح عليه السلام عن النظفة ما فيها من الدية؟ وما في العنقة؟ وما في المضغة؟ وما في الخلقعة وما يقر في الأرحام؟ فقال: إنه يخلق في بطن أمه خلقاً من بعد خلق يكون نظفة أربعين يوماً ثم تكون علقة أربعين يوماً، ثم مضغة أربعين يوماً، في النظفة أربعون ديناراً، وفي العلقة ستون ديناراً، وفي المضغة ثمانون ديناراً، فإذا اكتسى العظام لحماً، ففيه مائة دينار، قال الله عز وجل: (ثم أنشأناه خلقاً آخر فتبارك الله أحسن الخالقين)، فإن كان

(١) الوسائل باب ٢١ حديث ١ من أبواب ديات النفس ج ١٩ ص ١٦٩.

(٢) الوسائل باب ١٩ حديث ٣ من أبواب ديات الأضواء ج ١٩ ص ٢٣٨.

ذكرأ فقيه الدية، وإن كانت أنثى فمبها ديتها (١).

وحسنة ابن فضال ويونس - كأنه ابن عبدالرحمان جميعاً قالاً: عرضنا كتاب الفرائض عن أمير المؤمنين عليه السلام، على أبي الحسن عليه السلام؟ فقال: هو صحيح (٢).

وكان ممّا فيه: إن أمير المؤمنين عليه لسلام جعل دية الجنين مائة دينار الخ مثل الأولى في ديات النطفة، والعمقة، وكونها إن كان ذكرأ ألف دينار، وإن كان أنثى فخمسمائة دينار، وفي كون دية الحامل الميتة المشتبهة، ولدها الذكر والأنثى نصف ديتيه ونصف ديتها، وفي آخرها: وافق عليه السلام في مني الرجل يفزع عن عريسه (عريسه - خ) فعزل (يعزل - خ) الماء ولم يرد ذلك، نصف خمس المائة، عشرة دنابين وإن (إذا - خ) أفزع، فيها عشرون دينارأ، وقضى في دية جروح الجنين من حساب المائة على ما يكون من جراح الذكر والأنثى، الرجل والمرأة، كاملة، وجعل له في قصاص جراحه (جرحته - خ) ومعتلته على قدر ديتيه، وهي مائة دينار (٣) وغيرها ولا يخفى ما في هذه الاخبار من الأحكام.

مثل كون دية المرأة نصف دية الرجل.

وكون دية الجنين تمام إذا كان ذكرأ نصف خمس دية الذكر، وهو مائة

دينار.

(١) الوسائل باب ١٩ حديث ٩ من أبواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٤٦.

(٢) ذكر هذا السند في الوسائل من غير متن في باب ٢ حديث ١ من أبواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢١٨، لكن متن الحديث منقول من كتاب ترمذ: ب ١٩ حديث ١ منها ص ٢٣٧.

(٣) الوسائل باب ١٩ حديث ١ من أبواب ديات الاعضاء ونقل صدرها بالمعنى وذيلها من قوله عليه السلام: والفقى عليه السلام في مني الرجل سبعين الأنفاز وأورده في الكافي باب دية الجنين من كتاب النيات ج ٢ ص ٢٣٦ طبع بمطبع دار.

وإذا كانت اثني نصف خمس دية الاثني، وهو خمسون ديناراً.  
وإذا كان مشتبهاً فنصف خمس دية الذكر، ونصف خمس دية الاثني، وهو  
خمس وسبعون ديناراً.

فقول المصنف وغيره: (ودية الجنين آخر المسلم، مائة دينار إذا تم ولم تلج  
الروح ذكراً كان أو اثنى) غير جيد.

كأن دليلهم اطلاق بعض الروايات: (دية الجنين مائة دينار) (١) كما  
رأيت، ولكن قد علم - مما ذكر فيها من أن دية الجنين المشتبه بالذكر والاثني،  
نصف ديتها - أن ليس ديتها واحدة، فيكون دية الاثني نصف دية الذكر كما إذا  
ولجته الروح، فتأمل.

دليل الثاني (٢) روايات من طرق العامة (٣) والخاصة مثل رواية أبي بصير  
والسكوني وصحيفة داود بن فرقد، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: جاءت امرأة  
فاستمدت على أعرابي قد افزعها فألقت جنيناً، فقال الأعرابي لم يهل ولم يصح  
ومثله يطل فقال النبي صلى الله عليه وآله: اسكت سجاعة، عليك غرة وصيف  
عبد أو أمة (٤) ومثلها صحيفة سليمان بن خالد (٥).

وصحيفة أبي عبيدة، والحلي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: مثل،  
من رجل قتل امرأة خطأ، وهي على رأس ولدها تمحض؟ فقال: (عليه - خ) خمسة  
آلاف درهم، وعليه دية الذي في بطنها (غرة - خ)، وصيف أو وصيفة أو أربعون

(١) الوسائل باب ٢١ قطعة من حديث ١ من أبواب ديات النفس ج ١٩ ص ١٦٩.

(٢) يعني قول ابن الجعيد القائل بأن دية الجنين غرة.

(٣) راجع سنن أبي داود ج ٤ باب دية الجنين ص ١٩٠ طبع مصر مطبعة مصطفى محمد.

(٤) الوسائل باب ٢٠ حديث ٢ - ٣ - ٥ من أبواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٤٣.

(٥) راجع الوسائل باب ٢٠ حديث ٤ من أبواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٤٣.

ديناراً<sup>(١)</sup>.

ولا يحق أنها في فعله عليه السلام في قضيته لا عموم لها فلا تدل على العموم، وكذا رواية العامة الآ رواية أبي بصير والأخيرة. فيمكن حملها على شيء واحد، وأن الأخيرة مشتتة على (أو اربعين ديناراً) وليس به قائل مطلقاً فتصح إشارة إلى كون الغرة تسوى أربعين ديناراً، فيكون محيراً بينهما.

ويمكن حملها على التخيير واستصحاب مائة دينار.

وعلى حل (غرة) على أنها تسوى مائة دينار.

وحل الأخير (الأخيرات) في التهذيب والاستبصار على ما لم يتم، والأول كانت في التام واستدل عليه **صحيحة** (علي - خ) بن رثاب، عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة شريفة قواء وهي حامل لم تطرح ولدها، فألقت ولدها؟ قال: إن كان له عظم قد نبت عليه اللحم وشق له السمع والبصر، فإن عليها دية تسلمها إلى أبيه قال: وإن كان جنيماً عمقة أو مصغة، فإن عليها أربعين ديناراً أو غرة تسلمها إلى أبيه، قلت: فهي لا ترث من ولدها من دية؟ قال: لا، لأنها قتلتها<sup>(٢)</sup>.

وهذه تدل على التساوي بين العلة والمصغة، وقد مضى خلافه، فتأمل.

وتدل على التخيير بين الغرة وأربعين ديناراً، وإن الغرة تسوى أربعين.

ولكن تدل على خلاف ذلك، **صحيحة** عبيد بن زرارة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: (إن - خ) سفرة (قدح) تكون بمائة دينار، وتكون بعشرة

(١) الوسائل باب ٢٠ حديث ٦ من أبواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٤٤.

(٢) الوسائل باب ٢٠ حديث ١ من أبواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٤٢ وفيه عن أبي عبيدة، عن أبي

عبد الله عليه السلام.

ودية جنين (وجنين - خ ل) النقي عُشر دية أبيه والمملوك عشر قيمة أمه المملوكة، وتعتبر قيمتها وقت الجناية لا الالقاء.

دنانير؟ فقال: بخمسين (١).

وفي الحس، عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن الغرة تزيد وتنقص، ولكن قيمتها أربعون ديناراً (٢)، مؤيد للأول. وبالجمله، الغرة والأربعون محصور على بعضها، وكذا الخمسون والمائة فتأمل.

ولا يحى أن حمل الشيخ، ينافي ما تقدم من أن لغرة دية جنين غير تام من السطوة، ولعلقة، والمضغة ألا أن يحمل على التحير بينها وبين الغرة وحمل الغرة في كل موضع على ذلك مثل الأربعين في الأول. وحمل في التهذيب، الأحيرة، نارة أخرى على التحية قال: لأنها موافقة لكثير من مذاهب العامة.

قوله: «ودية جنين النقي الخ». دليله ما علم أن دية جنين المسلم عشر دية دية جنين النقي كذلك.

ورواية السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام أنه قضى في جنين اليهودية، والنصرانية، والمجوسية عشر دية أمه (٣). ويحتمل أن يكون أباه كافراً حريئاً ومات كذلك، وكونه ولد شبهة من كافر آخر.

ويمكن حملها على كون الجنين اثني، فالتمصيل هنا أيضاً غير بعيد مثل جنين المسلم.

(١) الوسائل باب ٢٠ حديث ٧ من أبواب ديات الأعضاء ج ١٩ ص ٢٤٤.

(٢) الوسائل باب ٢٠ حديث ٨ من أبواب ديات الأعضاء ج ١٩ ص ٢٤٤.

(٣) الوسائل باب ١٨ حديث ٣ من أبواب ديات النقص ج ١٩ ص ١٦٦.

وحملها على كونها مسلمة بعيد لا يمكن.

ودليل كون دية جنين المملوك عشرين قيمة أمه المملوكة - كما هو المشهور - رواية السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام في جنين الأمة عشرين ثمنها (١)، وهي ضعيفة به وبغيره.

والمناسب لما تقدم، التفصيل، فإن كان ذكراً، عشرين قيمة أبيه، وإن كان أنثى، عشرين قيمة أمها، أو عشرين قيمة به مطلقاً لما تقدم، فافهم.

ورواية أبي سيار (٢) - في الكافي وفي التهذيب ابن سنان وهو عبد الله، وصرح به في الفقه عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل قتل جنين أمة لقوم في بطنها؟ فقال: إن كان مات في بطنها بعد ما صر بها فعليه نصف عشرين قيمة أمه (الأمة - خ) وإن كان صر بها فالحق فيه جميعاً فوات، فإن عليه عشرين قيمة أمه (الأمة - خ ل) (٣).

ولكن هذا التفصيل غير معلوم القائل إلا ابن الجنيد، فإنه نُقِلَ ذلك عنه، كأنها دليله، وهي ضعيفة بجهل نعيم بن إبراهيم (٤)، وعدم التصريح بتوثيق أبي سيار.

وأيضاً غير مناسب لما تقدم، بل المناسب كون دية المملوك عشرين قيمة أبيه أو التفصيل بأن دية الذكر عشرين دية، ودية الأنثى عشرين ديتها، وهو مذهب المبسوط، فتأمل.

(١) الوسائل باب ٢١ حديث ٢ من برب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٤٥.

(٢) اسمه مسمع عنه رحمه الله كذا في هامش بعض النسخ.

(٣) الوسائل باب ٢١ حديث ١ من أبواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٤٥.

(٤) سندها كما في الكافي هكذا. محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد وعبيد بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً

عن ابن محبوب، عن نعيم بن إبراهيم، عن أبي سيار

ولو كان الحمل زائداً عن واحد فلكل واحد دية.  
ولو ولجته الروح فدية كاملة للذكر ونصف للأنثى بشرط تيقن  
(تعين - خ ل) الحياة.

ويمكن ان يكون نظر المصنف وغيره إلى تابعة الولد الرق للاب، ولهذا لو  
نفي بها مملوك الولد يباحق بها، ويكون لما لكها.  
والروايتان مؤيدتان في الجملة.

ويؤيده ايضاً ما في رواية السكوني، عن أبي عداة عليه السلام، قال:  
قال رسول الله صلى الله عليه وآله في جنين الهيمة اذا ضربت فازلقت  
(فألقت - ح) عشرينها (عها - خ) (١) فتأمل.

وعلى التقادير اذا كان دية يقاس بقيمة الأم، فيمكن ان ينظر إلى قيمتها  
حين الجناية لا حين الالتقاء والاسقاط، فان ذلك هو وقت شغل النعمة وترتب اثره  
عليه وان لم يظهر إلا بعد الالتقاء.  
ويحتمل وقت الالتقاء.

ولو كان الحمل اكثر من واحد، فيمكن واحد دية مثل ان يكون وحده،  
وهو ظاهر.

قوله: «ولو ولجته الروح الخ». قد مرّ دليله، فانه اذا ولجته الروح، فهو  
نفس، فديته ديتها، فان كان ذكراً فديته الثامنة، وان كان أنثى فنصف دية  
الذكر، وهي ديتها الثامنة، لما تقدم من الأخبار وسيجيء أيضاً.  
ولا بد من العلم بكونه حياً ومات بالجنينة، فان الأصل عدم الحياة وطريان  
الموت عليها فلا بد فيها من تحقق الذكورة والانوثة أيضاً، لما تقدم من انه ان حصل  
الشك، فيه فنصف دية الذكر ونصف دية الأنثى.

(١) الوسائل باب ١٨ حديث ٢ من ابواب ديات النفس ج ١٩ ص ١٦٦.



ولولم تتم خلقة قيل: غرة، والمشهور في النطفة بعد استقرارها  
عشرون ديناراً وفي العلقة اربعون وفي المضغة ستون وفي العظم ثمانون  
وفيها بين ذلك بحسابه.

قوله: «ولولم تتم خلقة الح». قد مر دليل من يقول بالغرة مطلقاً، وهو  
الروايات، وهي أدلة من قل بها ان لم يتم حقيقته.

ولكن قد عرفت، فيها من الاضطراب والمقارنة (مطلقاً - خ) (بأربعين)  
واختلاف الاخبار وقيمتها، وانه يمكن حملها على التخيير أو التقيّة، أو اسقاط بعضها  
بالبعض للتمارض وكذا دليل التفصيل المذكور المشهور من الروايات مثل صحيحة  
عبدالله بن مسكان (١)، فتأمل.

والغرة مفسرة بالعمد والأمة، والاختلاف في القيم باعتبار التفاوت في  
أفرادها، فتأمل.

بقي الخفاء في قوله (٢): (وفيها بين فلتك بحسابه) فانه محل التأمل، فان  
ظاهر بعض الروايات ان المكث (ف - خ) بين العلقة والمضغة، وكذا بين غيرهما، هو  
اربعون يوماً وان كان نطفة وعلقه مثلاً، فيكون ما يجب في النطفة، يجب لما بينها  
وبين العلقه مثل العشرين ديناراً أو الاربعين لما بين العلقه والمضغة وهكذا مثل  
صحيحة محمد بن مسلم قال: سألت ابا جعفر عليه السلام عن الرجل يضرب المرأة  
فتطرح النطفة؟ فقال: عليه عشرون ديناراً، فقلت (قلت - ح): يضربها فتطرح  
العلقه؟ فقال: عليه اربعون ديناراً، فقلت: فيضربها فتطرح المضغة؟ فقال: عليه  
ستون ديناراً، فقلت: فيضربها فتطرحه وقد صار له عظم؟ فقال: عليه الدية كاملة،  
وبهذا قضى أمير المؤمنين عليه السلام، فقلت: فما صفة النطفة التي تعرف بها؟

(١) الوسائل باب ٢١ من ابواب ديات النكاح ج ١٩ ص ١٦٩

(٢) يعني مولد الماتر رحمه الله.

فقال: النطفة تكون بيضاء مثل النخامة الغليظة فتتكث في الرحم اذا صارت فيه، أربعين يوماً ثم تصير إلى علقه، قلت: فما صفة خبقة العنقة التي تعرف بها؟ فقال: هي علقه كعلقة الدم المحجمة الجمامدة تمكث في الرحم بعد تحويلها عن النطفة أربعين يوماً، ثم تصير مضغة، قلت: فما صفة المضغة فخلقتها التي تعرف بها؟ قال: هي مضغة لحم حمراء فيها عروق خضراء مشبكة (مشبكة - كا) تصير إلى عظم، قلت: فما صفة خلقتها اذا كان عظماً؟ فقال: إذا كان عظماً شق له السمع والبصر ورببت جوارحه فاذا كان كذلك، فان فيه الدية كاملة (١).

وكذا في رواية سعيد بن المسيب (٢) وغيرهما مثل حنة أبي جرير (٣).  
ويحتمل ان يريد (٤) ما في رواية يونس الشيماني، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: فان طرحت في النطفة قطرة دم؟ قال: القطرة عشر النطفة، فيها اثنان وعشرون ديناراً، قال: قلت: فان قطرت قطرتين؟ قال: أربعة وعشرون ديناراً، قلت: فان قطرت ثلاث؟ قال: ستة وعشرون ديناراً، قلت فأربع؟ قال: فثمانية وعشرون ديناراً، وفي خمس ثلاثون، وما زد على النصف فعل حساب ذلك حتى تصير علقه، فاذا صارت علقه ففيها اربعون (٥) انخ (٦).

وهي مذكورة في الفقيه أيضاً مع الزيادات، فتأمل.  
لكنها ضعيفة ومخالفة لما تقدم، ومخالفة أيضاً لما فسرت به.

(١) الوسائل باب ١٩ حديث ٤ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٣٩

(٢) راجع الوسائل باب ١٩ حديث ٨ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٤٠

(٣) راجع الوسائل باب ١٩ حديث ٩ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٤١

(٤) أي المصنف بقوله: (وعيا بين ذلك بحسبه) كذا في هامش بعض النسخ.

(٥) راجع الوسائل باب ١٩ حديث ٥ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٣٩

(٦) هكذا في النسخ، والظاهر عدم الحاجة إلى قوله (نخ) لعدم تنم في الرواية والله العالم.

ولو قتلت ومات معها بعد علم حياته فدية للمرأة ونصف  
الديتين للجنين ان جهل حاله ولو علمت الذكورة أو الانوثة حكم  
بديتها.

ولو ألقته ضمنت وان كان تسبيهاً.

فانها قيل: انها عبارة الشيخ في الفقيه وفسرها ابن ادريس بأن ما بين كل  
مرتبة عشرون يوماً في كل يوم عشر دية الكل.

واعترض عليه بأن ما قاله في الفقيه غير مسلم، وعلى تقدير التسليم، التفسير  
غير مسلم فان الفصل اربعون يوماً كما مر.

مع ان كون الفصل ذلك لا يستلزم كون الدية على حساب اليوم.  
وان المراد ما في رواية يونس، والاعراض، منقول عن المحقق في السكت،  
وفي الشرائع اشارة إليه.

واست تعلم ان ما تدل عليه الرواية (١) هو كون العشرين مثلاً للنفقة، وان  
ليس بينها وبين النفقة واسطة مثلاً. بحيث يستلزم شيئاً غير دية النفقة، بل لها دية  
واحدة إلى النفقة وهكذا، فتأمل.

قوله: «ولو قتلت ومات الخ». دليل نصف الديتين للمشتبه بالذكر  
والأنثى - بعد علم الحياة - قد مر، وهو الخبر (٢)، ولا اعتبار، وما ذكر في باب ميراث  
الخنثى، وقد مر أيضاً دية الذكر، ودية الأنثى مع العلم بها وان جهل وولجها أيضاً  
الروح كذلك.

قوله: «ولو ألقته ضمنت الخ». دليله أيضاً ظاهر، وهو صحيحة علي بن

(١) أي الرواية السابقة مثل رواية عمه بن مسلم - كد في هامش بعض النسخ -.

(٢) لا حظ الوسائل باب ١ حديث ١٩ من ابواب ديات الاعضاء من قوله عليه السلام: وان قتلت

امراً وهي حبل الخ ج ١٩ ص ٢٣٧.

ولو افزعت فالدية على المُفزع ولو افزع المجامع فعزل فعليه عشرة

دنانير.

رثاب (١) وقد مر.

وأما صارت سبياً لتضييع لمضمون مباشرة أو بالتسييب، مثل شرب الدواء فيضمن، لما تقرّر من الدية من **نطفة** وغيرها.

وتؤيده رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: ان ضرب الرجل امرأة حبلى فألقت ما في بطنها ميتاً فأُن عليه غرة عسء أو أمة يدفعها (يدفعه - ثل) إليها (٢).

يمكن حمل الغرة على كون قيمتها بمقدار الدية.

قوله: «ولو افزعت الخ»، دليله أيضاً ظاهر مما تقدم.

ويؤيده ما في حسنة وصحيفة يونس، وابن فضال جميعاً عنه عليه السلام:

(وافقني علي عليه السلام في مني الرجل يفزع (يفزع) عن عرسه يعزل عنها الماء ولم يرد ذلك، نصف خمس المائة عشرة دنانير، وإن افزع (افزع)، فيها عشرين ديناراً، وقضى في دية جراح الجنين من حساب المائة على ما يكون من جراح الذكر والاثني، والرجل والمرأة كاملة، وجعل له في قصاص جراحته ومحقته على قدر دية، وهي مائة دينار) (٣).

وقد استدل بها على وجوب عشرة دنانير على المجامع نفسه اذا عزل باختياره من غير اذن المرأة.

(١) الوسائل باب ٢٠ حديث ١ من ابواب ديات النفس ج ١٩ ص ٢٤٢.

(٢) الوسائل باب ٢٠ حديث ٥ من ابواب ديات النفس ج ١٩ ص ٢٤٣.

(٣) الوسائل باب ١٩ دليل حديث ١ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٣٧.

ولو اسلمت الذميمة بعد الضرب ثم القته لزمه دية جنين مسلم  
ولو ضرب الحرية فلا شيء لعدم الضمان حال الضرب.

وهو بعيد لعدم الدلالة، وحوز العزل على ما مر، فتأمل.

قوله: «ولو اسلمت الذميمة بعد العزل الخ». دليل ضمان دية حين  
المسلم - لو ضرب شخص ذميمة ثم اسلمت والقى حينئذ ظاهراً، فإن ضربها غير  
جائر، والضمان (١) وجبايته مضمونة وقد حصل الضمان وقت إسلامها، والجنين  
تابع لها.

وكذا لو اسلم زوجها ثم القت هي حنيتها منه.

ولكن هذا يشكّل فيما إذا كان حياً مات بالضرب في بطنها ثم اسلم أو  
اسلمت والقى.

وكذا لو القته ميتاً واشتبّه أنه مات حال الضرب قبل إسلامها أو بعده.

وينبغي دية حنين للذميمة في الأول، وفي الثاني تردّد، من استصحاب  
الحياة فلا يحكم إلا بعد الإسلام، ومن أصل براءة الذمّة من الزيادة، وإنما المحقق  
ضمان دية جنين الذميمة فقط، ولأنّ ظاهره أنه مات حال الضرب، فتأمل.

وأما دليل عدم ضمان دية حين الحرية - وإن اسلمت قبل القائها نطفة أو  
علقة أو مضغة أو تاماً، أو علم أنه كان حياً مات بعد إسلامها فالقته ميتاً - فهو أنّ  
ضرب الحرية وقتلها ليس بمضمون، بل دمها، وجرحها، وقطع أطرافها، وولدها  
هدر، وإن لم يكن جائزاً على ما تقرّر عندهم وقد تقدم.

ولكن فيه أنه إذا تحقّق أن القاء مثل النطفة - بعد الإسلام أو ما وجبته  
الروح مات بعد اللقاء أو بعد الضرب وبعد الإسلام - فإنه ينبغي الضمان لأنه

(١) هكذا في جميع النسخ مطبوعة ومخطوطة ولعل الواو في قوله قلّس سرّه: (والضمان) بمعنى (مع) يعني

أن ضربها ولو مع الضمان غير جائز.

ولو كانت أمة فاعتقت فللمولى عشر قيمة أمته يوم الجناية.  
ولو اعترف الجاني بحياته ضمن العاقلة جنيناً غير حي  
والضارب الباقي، ولو انكر فاقام هو والمولى بينتين (بينتين - خ ل) حكم  
للمولى.

مثل قتل من حكمه حكم المسلم والقي جنين المسلمة، ومثل ان رمى كافراً فقتله  
مسلياً فتدبر وتأمل مثله.

قوله: «ولو كانت أمة الخ». إذا كانت أمة حاملة بولد مملوك لمولاه  
فضررت حينئذ فاعتقت وألقت حينها حبساً وكان تام الخلق ولم تلعه الروح.  
فعل الضارب عشر قيمة الأمة وقت الضرب والجنابة لا وقت الالتقاء، وهو ظاهر  
مما تقدم.  
وعليه ارش نقص الأمة لمولاهاً يصبأ بالاحهاض ان كان، وهو أيضاً  
ظاهر.

قوله: «ولو اعترف الجاني الخ». إذا اعترف من جنى على جنين بأنه  
كان حياً وقت الجنابة وكانت الجنابة خطأ وقد ثبت تلك الجنابة والالتقاء بالبينة أو  
باقرار العاقلة والعاقلة تنكر الحياة فيضمن (١) دية الجنين الغير الحي لثبوتها بالبينة أو  
الاقرار وعدم لزوم العاقلة اقرار الجاني، لما مرّ وينضم الباقي من دية الجنين الحي بعد  
دية الجنين الغير الحي، على (٢) الجاني في ماله، لاقراره مثل تسعة اشبار دية  
النفس.

ولو انكر الجاني أيضاً جنابته، لم ينزله شيء، فلو أقام هو البينة على عدم  
حياته مثل أن ادعى المولى أنه سقط بجنابته وهو حي ثم مات وأقام البينة على ذلك

(١) قوله قلنس سره، فيضمن الخ جواب لقوله قلنس سره إذا اعترف الخ.

(٢) قوله قلنس سره على الجاني متعلق بقوله قلنس سره، وينضم الخ

ولو القته فمات بعد اللقاء أو بقي ضمناً حتى مات أو كان صحيحاً ومثله لا يعيش، قتل الضارب مع العمد ولو كانت حياته مستقرة فقتله آخر عزّر الأول وقتل الثاني مع العمد ولو لم تكن مستقرة عزّر الثاني وقتل الأول ولو اشتبه فلا قود وعليه الدية.

ولو وطأها ذمي ومسلم واشتبه اقرع والزم الضارب دية جنين من الحق به.

يقدم بينة الولي وحكم له الحاكم، لانه مدع والجاني منكرو، وقد مر ترجيح بينة المدعى وهذا مبني عليه فتأمل وتذكر.

قوله: «ولو القته فمات الخ». لو حى على امرأة جان فالقت حيناً فمات بعده أو بقي مريضاً حتى مات أو كان صحيحاً غير مريض، ولكن حين لا يعيش مثله فمات قتل الجاني إن كان عمداً عدواناً.

وان كان خطأ، فدينه على عاقلة، وان كان شبهه فهي في ماله.

ولو كان حياته مستقرة فقتله غير احائي، قتل القاتل مع العمد والعدوان وعزّر الجاني.

ولو لم يكن حياته مستقرة قتل الحائي ان كان عمداً عدواناً وعزّر القاتل، وهو ظاهر.

ولو اشتبه ولم يعلم كونها مستقرة ام لا فلا قصاص على احدهما للشبهة، وعدم تحقق الموجب وان كان فعنها عمداً والدية على الحائي، فانه القاتل بحسب الظاهر لانه قتل حياً وان لم يعلم به مستقرة الحياة على ان الاصل استقرارها فتأمل.

قوله: «ولو وطأها ذمي الخ». أي لو وطأ ذمي ومسلم أمة أو زوجة بحيث اشتبه الولد والحق (١) بإحدهما شرعاً، اقرع لتعيين الحاق الجسين فالزم

(١) هكذا في النسخ كلها وحل الصواب (ولمخافه) يمي اشتبه الحاقه بإحدهما شرعاً

ولو ألفت عضواً فدية عضو الجنين وكذا لو ألفت أربعة يدي.  
 ولو ماتت لزمه ديتها ودية الجنين.  
 ولو ألفت العضو ثم الجنين تداخلت دية العضو في دية الجنين  
 سواء كان ميتاً أو حياً غير مستقر الحياة.  
 ولو استقرت حياته ضمن دية اليد.  
 ولو تأخر وحكم العارفون بأنها يد حي فنصف الدية والآ

الضارب الذي ألقى الجنين بجنائته، بدية جنين من الحق به، هذا أيضاً واضح.  
 قوله: «ولو ألفت عضواً الخ». لو ضرب الجنائي امرأة حاملاً فألفت  
 المرأة عضواً من الحمل كبده، فيلزمه دية عضو الجنين كنصف دية الجنين.  
 وكذا لو ألفت أربعة أيدي، فإنما يلزمه تلك الأيدي، وهي دية جنين واحد  
 لاحتمال كونها من جنين واحد اثنتان إصليتان واثنان زائدتان، ولكن ينبغي أن  
 يلزم الحكومة أيضاً.  
 لزوم دية العضو إنما يكون إذا لم يميت الجنين ولم تلقه، فإذا مات الجنين أو  
 ألقته ميتاً فليس عليه إلا دية الجنين، لدخول دية العضو في جنائته كما في النفس  
 الكاملة على ما مر.

ولو ماتت هي أيضاً لزم ديتها أيضاً، ولكل واضح.  
 ولا فرق في التداخل بين موته في البطن وسقوطه ميتاً وحيّاً ثم مات بعده  
 وسقوط الجنين من غير ولوج لروح، فإنه يدخل فيه.  
 ولو سقط مستقرة الحياة ضمن دية العضو فقط، ولكن لو مات بعد ذلك  
 وكان الالتقاء هو السبب يضمن الجنين أيضاً.  
 ويحتمل التداخل هنا أيضاً، بل هو الظاهر من قواعدهم.  
 ولو تأخر سقوط الجنين عن سقوط العضو واشتبه هل كان العضو ساقطاً



## فتنصف المائة.

ويرث دية الجنين وارث المال الأقرب فالأقرب ودية جراحاته وأعضائه بنسبة ديته.

عن الحي وحال سقوطه كان حيّاً أو ولحنته الروح أم لا فكأن عضوم من لم تلجه الروح؟ فإن تحكّم العارفون بأنه يد حيّاً، وسقط عن حيّ وكان حال سقوط الجنين حيّاً لزمه دية عضو الحيّ، فيكون نصف دية نفس في اليد، والأ نصف دية الجنين التام وهي مائة، عشر دية النفس على ما مرّ.

ويحتمل أن يكفي العارفون مع العدالة، واحتمال الواحد بعيد كالأكثر من اثنين فصاعداً ما لم يصل عندهم إلى ما يعيد العلم بقولهم والظن المتاحم على الاجمال.

قوله: «ويرث دية الجنين الخ». أي بفرض الجنين ميتاً، وديته من تركته ميراثاً من يرثها (يرثه الخ)، وهو ظاهر، وقد سبق دليله في ارث الدية، فتذكر.

وكون دية أعضاء الجنين بنسبته إلى ديته، ظاهر أيضاً، فانه بمنزلة نفس مضمومة فديته بمنزلة دية النفس، فكما كانت دية أعضاء النفس الكاملة بالنسبة إلى ديتها، فكذلك الجنين.

فدية يده الواحدة نصف ديته، ودية الاثنين دية كاملة، وهكذا في جميع الاطراف والجراحات على قياس دية الكل، فيكون أرشاً مثل الجراحات على النفس فيعرض مملوكاً له فيقوم مدون ذلك الجرح ومعه.

فدية الجرح، التماوت بينهما، وهو ظاهر أيضاً، وقد مرّ ما يدل عليه في الرواية (١)، فتذكر.

(١) وهي حسنة وصحيحة يوسى وابن فضال.

وفي قطع رأس الميت مائة دينار وفي جوارحه وشجاعه بحسب ذلك ويصرف في وجوه البر لا الوارث وقد المرتضى لبيت المال.

قوله: «وفي قطع رأس الميت الخ». لعن دليله الاجماع بعد الاخبار مثل ما في مرسلة محمد بن الصباح - الطويلة -: عليه مائة دينار - أي على قاطع رأس الميت (إلى قوله): فقال أبو عبد الله عليه السلام: ليس لورثته منها (فيها - خ) شيء، إنما هذا شيء صار (إلى - خ) إليه في سنده بعد موته يحج بها عنه، أو يتصدق بها، أو يصير في سبيل من سبيل الخير (١).

ورواية الحسين بن خالد قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام من رجل قطع رأس رجل ميت؟ فقال: إن الله حرم منه ميتاً كما حرم منه حياً، فمن فعل عمت فعلاً يكون في مثله اجتراح (٢) نفس الحية، فعليه دية، فسألت عن ذلك أبا الحسن عليه السلام؟ فقال: صدق أبو عبد الله عليه السلام هكذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله، قلت: فمن قطع رأس ميت أو شئ حكمه أو فعل به ما يكون فيه اجتراح نفس الحية، فعليه دية النفس كاملة، فقال: لا، ولكن دية الجنين في بطن أمه قبل أن تنشأ (تلج - تل) فيه الروح، وذلك مائة دينار، وهي لورثته ودية هذا هي له، لا للورثة، قلت: فما الفرق بينهما؟ قال: إن الجنين أمر مستقبل مرحو نفعه، وهذا قد مضى فذهبت (وذهبت - تل) منفعة، فلما مثل به بعد موته صارت دية بتلك المثلة له، لا لغيره يحتج بها عنه، ويفعل ابواب الخير والبر من صدقة أو غيرها، قلت: فإن أراد رجل أن يحفر له ليتممه (في الحفرة - كا - تل) فتسدر (٣)

(١) الوسائل باب ٢٤ حديث ١ من جواب ديات الأعضاء ج ١٩ ص ٢٤٧.

(٢) الحق الطبع الشامي والاهلاك والاستبصار كالاحاجة والاجتراح، ومع الحاجة للشدة الحاجة للمال (القاموس).

(٣) والسدر تحجر البصر، يقال: سدر سدر، لكسر تحجر من شدة الحر فهو سدر، وفي الحديث (فسدر

الرجل فمالت مسحاته في يده فاصابت بطن الميت فشق) من هذا الباب (بجمع البحرين).

الرجل ممّا يحصر (ودير-خ) فمالت مسحانه بيده (في يده-خ) فاصاب بطنه (بطن الميت-خ) فشقه فما عليه؟ فقال: إذا كان هكذا فهو خطأ، وكفارته عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو صدقة على ستين مسكياً، ثمّ لكل مسكين بماء النبي صلى الله عليه وآله (١).

وكأنه لا يضّرّ ضعفها.

وحمل في التهذيب والاستنصار، لاحار الدالة على ان حرمة الميت مثل حرمة الحيّ، على حصول العقاب وحرمة لا في الدية.

مثل مرسله جميل، عن غير واحد من اصحابنا، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: قطع رأس الميت أشدّ من قطع رأس الحيّ (٢)، وهي صحيحة في الفقيه عن محمد بن أبي عمير (٣).

ومرسلة صفوان، عن رجبهم، قال: قال ابو عبدالله عليه السلام: أبى الله أن يعلّس بالمؤمن الآ حيراً، وكسر عظامه حياً وميتاً سواء هكذا في الاستبصار (٤).

وفي التهذيب صحيحة، عن من أبي عمير، عن صفوان من غير ارسال (٥) والصحيح، عن مسمع كردين، قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل كسر عظم ميت؟ قال: فقال: حرمة عظم من حرمة وهو حيّ (٦).

وحمل فيها رواية اسحاق بن عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

(١) الوسائل باب ٢٤ حديث ١ من أبواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٤٨.

(٢) الوسائل باب ٢٥ حديث ٢ من أبواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٤٩.

(٣) في الفقيه ج ٤ (باب ما يجب على من قطع رأس ميت) ص ١٥٧ طبع مكتبة الصدوق: هكذا: وفي موارد محمد بن أبي عمير إن الصادق عليه السلام قال: قطع رأس الميت أشدّ من قطع رأس الحيّ (انتهى).

(٤) الاستنصار ج ٤ باب دية من قطع رأس الميت حديث ٣ ص ٢٩٧ طبع دار الكتب الامامية، النجف.

(٥) التهذيب ج ١٠ باب دية عين الأعور... حديث ١٢ ص ٢٧٢.

(٦) الوسائل باب ٢٥ حديث ٢ من أبواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٤٧.

قلت: ميّت قطع رأسه؟ قال: عليه الدية قلت: ممن يأخذ ديته؟ قال: الامام هذا لله وان قطعت يمينه أو شيء من جوارحه فعليه لارش للامام (١).

ورواية عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل قطع رأس الميت؟ قال: عليه الدية، لأن حرمة ميتاً كحرمة وهو حي (٢).

ورواية عبدالله بن مسكان، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل قطع رأس الميت؟ قال: عليه الدية لأن حرمة ميتاً كحرمة وهو حي (٣) وهي صحيحة في الفقيه.

على (٤) دية الجنين، لرواية الحسين بن خالد، فإنها كانت صريحة في ان المراد بالدية ليست دية النفس، بل دية الجنين.

وجمع في الفقيه بينهما، بأن قطع رأس الميت بعد ارادة قتله موجب للدية الكاملة، ويدونها موجب لدية الجنين.

وهو بعيد لا يمكن فهمه بوجه الا ان يكون على ذلك رواية مفصلة فيحمل المجمل عليها.

كانه كذلك كما ذكره في الشرح (٥).

ثم ان ظاهر الروايات أن ارش الجندي على الميت ليس للورثة.

وفي اكثرها مثل روايتي محمد، والحسين (٦) انه له بمعنى ان يصرف في

(١) الوسائل باب ٢٤ حديث ٣ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٤٨.

(٢) الوسائل باب ٢٤ حديث ٤ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٤٨.

(٣) الوسائل باب ٢٤ حديث ٦ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٤٩.

(٤) قوله قلنس سره: على دية الجنين متعلق بقوله قلنس سره: وعن قتيبة.

(٥) راجع شرح الارشاد للشهيد الاول مسطور المصنف (العلامة) قوله فائدة المشهور.

(٦) لا حظ الوسائل باب ٢٤ حديث ١ - ٢ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٤٧.

## تتمة

من اتلف مأكول اللحم أو غيره مما تقع عليه التذكية

مصلحه الأخروية كالحج والصدقة وسائر سبل الخير.  
وفي رواية اسحاق: دية رأسه يأخذها الإمام وهو لله وأن أرش جوارحه للإمام (١) ويمكن أن يكون المراد أن يأخذ له والصرف في مصلحه.  
أويقال: يأخذها الإمام ويحمله في بيت المال تصرفه في مصالح المسلمين، وهو أيضاً سبل من سبل الخير.

أو أنه يأخذها ويفعل به ما يريد، منه ما يصرفه إلا في سبل الخير فيبعد اختصاصه ببيت المال كما نقل عن السيد.  
والظاهر أن صرفه في مصالح الميت أولى، وإن للحاكم أن يعمل ذلك مع تعذر الامام.

ويحتمل بدونه أيضاً، وليس اثر المؤمنين مع الاجتماع أو الانفراد أيضاً مع العدالة و(أو-خ) بدونها مع التعذر أو مطلقاً إذا عرفت المسألة.  
ويحتمل الولاية لورثة.

والظاهر أن لو كان هناك وصي بحيث يشمل وصايته أمثال ذلك فهو مقدم.  
والظاهر أن ديونه ووصاياه مقدم.  
ثم الإخراج في العبادات عنه، الحج أولى ثم الصدقة لذكرها في الرواية.  
وأما كون أرش جوارحه هو شجاعه، وأطرافه بحساب كون الدية مائة، فهو ظاهر بناء على كون (مائة-خ)، دية (مائة دينار-خ).  
قوله: «من اتلف مأكول اللحم الخ». قال في الشرح: هذا قوله في

(١) لاحظ الوسائل باب ٢٤ ديل حديث ٣ من أبواب دييات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٤٨ ولكن عبارة

الشرح قدس سره هنا منقولة بألف.

(الذكاة - خ ل) بالذكاة ضمن الارش وليس للمالك دفعه واخذ القيمة على رأي ولو اتلفه لا بالذكاة أو ما لا تقع عليه الذكاة فالقيمة.

المبسوط واختاره ابن ادريس، لتحقق لـ لية بعد الجناية، فكان الواجب الارش، وقال المفيد رحمه الله، والشيع في النهاية واتباعها وتخير بين التزامه بقيمته يوم اتلافه وتسلمه إليه، أو يطالبه بالارش نظراً إلى اتلاف معظم منفعه، وتصير كالتالف فيضمن قيمته (١).

حاصل الوجه الأول انه لما اتلف مأكول بالذكاة أو ما يقبل الذكاة ويظهر بالذكاة، والباقي مما ينفع به، فالتلف الآ بعض منفعه وبعض المال فليس عليه إلا عوض ما اتلف فيكون الارش.

والثاني انه اتلف المعظم، فكأنه اتلفه بالكسبة، فان النفع القليل بمنزلة العدم في نظر الشرع أيضاً فعليه دية الكل المتلف فيه تأمل، فانه يدل على تعيين القيمة لا التخمين فافهم.

وانه قد يفرض انه ما اتلف الآ بعض منفعه القليل، بل قد لا يكون اتلف شيئاً مثل ان اتلف سبعا ليس النفع الآ في جلده.

ولكن قد يقال: انه قد اتلف مالا حياً، فله ان يقول: عليك عين ذلك الحي الآ انه لما تعذر، وكان قيمياً فعليك بالقيمة، وانه قد يكون في تحصيل قيمة الباقي صعوبة وكلفة فلا يكلف، فله ان يقول: ما ارتكب ذلك فانك اتلفته.

وبالجملة يرى أن القيمة أرجح خصوصاً إذا كان المتلف عامداً، عادياً، فتأمل.

قوله: «ولو اتلفه لا بالذكاة الخ». دليل لروم القيمة على متلف ما يقع عليه الذكاة بغيرها؛ ومتلف ما لا يقع عليه الذكاة وان اتلفه بها، ظهرياً إذا لم

ففي كلب الصيد اربعون درهماً وفي كلب الغنم كبش أو  
عشرون (درهما - خ).

يكن له بعد موته نفع معتبر شرعاً، أصلاً.

وإذا فرض له نفع مثل لانتفاع بعظمه كالفيل، بل جميع مستثنيات  
الميت، مثل الصوف والشعر، ففيه تأمل بناء على القول الأول ودليله في المسألة  
السابقة، فاما ان يخصص أو يقاس: أمثال ذلك النفع ليس مما يعتبر وينظر،  
فتأمل.

قوله: «ففي كلب الصيد الخ». التوزيع باعتبار لزوم غير الارض أو يراد  
بالقيمة ما عين الشارع عوضاً له، لا ما يسوى في السوق، فيصح التوزيع على لزوم  
القيمة، والامرفيه معين، وإما العمدة الغليل.

فدليل اربعين درهماً لكلب الصيد، رواية وليد بن صبيح، عن أبي عبد الله  
عليه السلام قال: دية الكلب (السلوقي، اربعون درهماً أمر (أمره - خ) رسول الله صلى  
الله عليه وآله بديته (ان يديه - كـ ثل) لبني خزيمه (١).

والسلوقي منسوب إلى السلوق قرية باليمن، أكثر كلابها معلمة.  
فلعله أراد هنا كلب لصيد مطلقاً، أو يقاس مائته عليه لعدم الفرق  
وظهور الملة.

فتأمل، فانه قد يمنع ذلك.

وفي سندها أيضاً إبراهيم بن هاشم، وإبراهيم بن عبد الحميد (٢) قيل: انه  
واقفي، ولكن يظهر من المصنف في الخلاصة في الباب الأول في ذكر عيسى بن أبي

(١) الوسائل باب ١٩ حديث ١ من أبواب ذيات النعم ح ١٩ ص ١٦٧.

(٢) سندها كما في التهذيب هكذا، علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير عن إبراهيم بن  
عبد الحميد عن الوليد بن صبيح وفي الكافي: عن ابن إبراهيم، عن أبيه ومحمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان  
عن ابن أبي عمير الخ ولا يخفى أن سند الكافي نكراً شكلاً.

منصور انه مقبول وحسن.

والظاهر عدم الفرق بين السلوقي وغيره، فتأمل.

ورواية علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير عن أحدهما عليهما السلام (أبي عبد الله عليه السلام - ثل) انه قال: دية الكلب السلوقي أربعون درهماً جعل ذلك له رسول الله صلى الله عليه وآله، ودية كلب الغنم كبش، ودية كلب الزرع جريب (١) من بئر ودية الكلب الأهلي (كلب الاله - ثل) فخير من تراب لاهله (٢). وفي طريقه أيضاً إبراهيم بن هاشم، ومحمد بن حفص (٣) وليس بمصرح على توثيقها والأول مشهور بالحسن، وفي الثاني قيل: انه من وكيل الناحية (٤).

وعلي بن أبي حمزة كأنه الباطني الضعيف (لعل (أباصير) أيضاً يحيى بن القاسم، قيل: هو أيضاً واقفي.

وهي دليل كون دية كلب الغنم كبشاً. ودليل كونها (عشرون درهماً) مرسلة ابن فضال عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام (٥).

(١) الجريب من الارض ستين درهماً في مستر، وتدراع قبضات والقبضة أربع اصابع، وعشرهما الجريب يسمى قفيراً، وعشر هذا القفيز يسمى عشيراً (جمع البحرى).

(٢) الوسائل باب ١٩ حديث ٢ من ابواب ديات النمس ج ١٩ ص ١٦٧.

(٣) وطريقه كما في تهذيب هكذا علي بن إبراهيم عن به عن محمد بن حفص عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير.

(٤) تنقيح المقال ج ١ ص ٣٩ بالطبع المحرري، نقلاً عن الكشي ما هذا لفظه وحفص بن عمرو كان

وكيل أبي محمد عليه السلام، ولما أبو حفص محمد بن حفص بن عمرو وهو ابن العمري وكان وكيل الناحية وكان الامر يدور عليه (انتهى).

(٥) الوسائل باب ١٩ حديث ٤ من ابواب ديات النمس ومن الحديث هكذا: محمد بن علي بن

الحسين بإساده، عن ابن فضال عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: دية كلب الصيد أربعون درهماً ودية كلب الماشية، عشرون درهماً، ودية لكلب بني ليس للصيد ولا لالماشية زبيبي من تراب، عن القاتل ان يعطي، وعن صاحبه ان يقبل.



قال المحقق في الشرائع: الأول (١) أصح طريقاً.

وكذا نقل عن المصنف في تحرير في الشرح.

وفيها ما لا يحق، وهما اعرف.

ثم كلام (٢) المصنف هنا يحتمل التخيير، بل هو الظاهر، فيكون عنده مخيراً بين الكباش والعشرين، حملاً للروايتين على ذلك للجمع.

أو يكون المقصود الإشارة إلى المذهب، فيكون المراد الكباش على قول، والعشرين على قول آخر، ويكون (٣) متردداً.

قال في الشرح: وسبب هذا الاحتمال اختلاف معنى (أو) فإنه قد تكون لعناد وقد تكون للتخيير، فتأمل.

قال: وطاهر المصنف في المختلف أنه يقوم محتجاً برواية السكوني عن الصادق عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: فيمن قتل كلب الصيد أنه يقوم (م-خ) وكذلك النازي، وكذبت كلب الغنم، وكذلك كلب الحائط (٤).  
ووجه التخيير أن صحة الرواية تعارض شهرة الأخرى (٥).

هذه الرواية مع ضعفها بسننوفي ولسكوني (٦) موافقة للأصل والقواعد (القاعدة-خ)، فإن لازم اتلاف التقييم، قيمته بالتقويم العدل في السوق، وقته، والخروج عنهما يحتاج إلى دليل، ولا دليل غير ما تقدم وقد عرفت اختلافها وما في سندها.

(١) يعني رواية أبي بصير هكذا في هامش بعض النسخ

(٢) يعني قوله قتل سره وفي كلب الغنم كباش أو عشرون (درهما-ج).

(٣) يعني المصنف عن تقدير كونه للإشارة إلى المذهب.

(٤) الوسائل باب ١٠٩ حديث ٣ من أبواب ذوات النمس ج ١٩ ص ١٦٧.

(٥) أنه إلى هذا عبارة الشرح.

(٦) سندها كما في الكافي والتهذيب هكذا. علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي عن السكوني.

وفي كلب الحائط عشرون.  
وفي كلب الزرع قفيز بر (قفيز من بر-خ ل).  
ولا قيمة لغيرها من الكلاب.

ويمكس حملها على ما كانت القيمة ذلك، وإن الشهرة ليست بحجة فلا تعارض الصحة لو كانت.

ولكن قد عرفت علمها، والأحوط لسحاني أن يعطي أكثر الأمرين من القيمة والمقدر، وللمالك أن يأخذ أقلها.

وأما دليل كون دية كلب الحائط عشرين درهماً - كما هو في أكثر العبارات - فليس بواضح، قال في الشرائع لا أعرف المستند.

فالظاهر القيمة لما مر من القاعدة والرواية، ودليل كون دية كلب الزرع، قفيز بر - أي الحنطة - ما تقدم في رواية أبي بصير وقد عرفت حالها فهنا أيضاً القيمة محتملة لما مر.

وعبارة الكتاب أولى مما في الشرائع: (قفيز طعام) (١) فإن المتبادر منه ما يطلق عليه الطعام عرفاً وهو أعم من البر وقد كان في الرواية، البر، وكأن مراده البر، إذ قد ينحصر الحنطة بالطعام في بعض البلاد.

ولعل المراد بالجريب في الرواية (٢) القفيز فتأمل.

وأما دليل عدم القيمة لغير المذكورات من الكلاب - فلا يضمن قاتلها شيئاً - فهو أصل عدم الملك، وبراءة النعمة، وعدم شعنها بشيء - إلا بالدليل ولا دليل هنا على الضمان والملك.

(١) في الشرائع (في لجناية على الحيوان)؛ وفي كلب الزرع خبر من البر (انتهى) ولا يخفى أنه ليس لحنطة

الطعام.

(٢) يعني رواية أبي بصير المتقدمة راجع الوسائل ج ١٩ ص ١٦٧ حديث ٢.

ولعل قوله عليه السلام في رواية أبي بصير: (ودية كذب الاهد قفيمن  
تراب لاهله) (١) اشارة إلى عدم تمسك كذب الاهد، قيل: المراد ما يتخذ لحراسة  
اهله في البوادي، وقد يتخذ اهله الحضر، كذلك في شرح لشرائع، فان التراب لا  
يسوي شيئاً فلا يكون قيمة المملوك له قيمة.

ففيما نقل عن ابن الحسيد من قوله بان: في كلب الدار زبيل (زبيل - خ)  
من تراب لرواية أبي بصير السابقة، تأمل مع ان في الرواية: (قفين) لا (زبيل).  
وكذا فيما نقل، عن الصدوق، من زبيل (زبيل - خ) تراب على قاتل كلب  
الزرع، وعلى صاحبه أن يقبل.

لعلهم يريدون تراباً خاصاً له قيمة أو يتبعون مطلق النحر وأن للصدوق  
أيضاً نقلاً ما إليه وهم أعرف.

### فرع

الظاهر ان المراد بكلب الصيد، الجنس الخاص الذي يصلح لذلك وللتعلم  
لا المعلم بالفعل، فانه المتبادر.

وان الظاهر ان ذلك مملوك ومقوم، فقاتله يضمن.  
ففي قول شارح الشرائع: المراد به المعلم، تأمل.  
وكذا في قوله: (يدخل في ذلك - أي قول الشرائع -): ولا قيمة لما عدا ذلك  
من الكلاب وغيرها) كذب الدار والجرو القابل للتعليم.  
وكذا في قوله (٢): (ووجه عدم وجوب شيء للجميع عدم مقتضى له

(١) لعلهم استبدوا إلى مرسله ابن هبة المتقدمة وقد نقلها ديبلاً فلاحظ.

(٢) يعني شارح الشرائع

## وهذه التقديرات للمقاتل أمّا الغاصب فالقيمة وإن زادت.

وعدم قيمة للكذب حيث لا يرد فيها مقدرويشكل على القول بأنّها مملوكة فإن لها حينئذ قيمة في الجملة) من التساقي في الجملة ومنع الوجه وتقضه بما لم يرد فيه مقدّر مع القول بالقيمة، فتأمل.

قوله: «وهذه التقديرات المح» دليل كون قيمة الكلاب على الغاصب وإن كان لها مقدّر أو قيل به في القاتل، مثل لأربعين في كلب الصيد وإن زادت على المقدّر: لزوم القيمة على الغاصب القيمي حينئذ كأنه الاجماع، مع أنه يؤخذ بأشق الأحوال والعقل يساعده.

هذا - إذا كانت القيمة زائدة على المقدّر - لا يخلو عن وجه.

وأما إذا كانت انقص، فلا يظهر ذلك، ولهذا قال البعض بأكثر الأمرين من المقر في الشرع والقيمة وكأنّ في قوله (وإن زادت) إشارة إليه حيث يشعر بأن النزاع في الزيادة على المقدّر لا المساوي والناقص، فتأمل.

ومع ذلك، فيه بحث، لأنه إذا قرّر في الشرع، الدية لمال على متلفه خصوصاً إذا كان عمداً - لا يكون على الغاصب غير ذلك، فإن العصب ليس فوق الاتلاف عمداً عدواناً، فإن الغاصب إما أن يتلفه عمداً أو خطأ أو شبهه، أو يقصره (في حقه - خ) بحقه حتى يتلف ويسلمه إلى غيره، كس ذلك ليس بأعظم من الإتلاف.

بل يمكن أن يقال: إن القاتل، هو غاصب إذا قتل عمداً بل شبهه.

ثم على تقدير لزوم القيمة يلزمها (١) وإن كانت أقل من المقتل فإن اللازم على الغاصب هو القيمة، فلا يلزمه غيرها وإن كانت الزيادة لازمة على غيره مثل القاتل.

(١) لعل حق العبارة: تلزمه، كما لا يخفى.

ولو اتلف على النقي خنزيراً فالقيمة عند مستحليه وفي اطرافه

الارش

ولو اتلف النقي خيراً أو آلة هو مثله ضمنها ولو كان مسلماً لمسلم  
أو لنقي متظاهر فلا ضمان ولو كان لنقي مستتر ضمن بقيمته عند  
مستحليه.

وبالجملة ان كان العاصب غير القاتل والتقدير مخصوص بالقتل، فلا يلزم  
العاصب غير القيمة وان كن قاتلاً، فالمعتر، فلا وجه لاكثر الأمرين، فتأمل.

قوله: «ولو اتلف على الذهبي الخ». دليل لزوم قيمة خنزير ذهبي عند  
مستحليه على المتلف - ولو كان مسلماً - انه اتلف ماله لمن لاله حرمة كعصه فحليه  
قيمه.

ولكن لما لم يكن له قيمة عند فيكون القيمة المعتبرة عند اهد، وهم  
المستحلون ويمكن اشتراط عدالة الموقمين منهم في مذهبهم، ومع الاختلاف الرجوع  
إلى الاكثر، ومع المساواة إلى الاوسط كما في غيره، فتأمل.

ويعلم منه لزوم أرش أطرافه على لوجه المقرر بالنسبة إلى القيمة.

قوله: «ولو اتلف الذهبي الخ». دليل لزوم الارش على النقي - اذا  
اتلف مال مثله كخنزير أو آلة هو الذي يجوز عندهم - ظاهر كعدم لزوم شيء على  
المسلم إذا اتلف ما كان من خنزير متعلق بمسلم أو آلة (آلات - خ) هو كذلك، أو  
لنقي متظاهر بذلك، اذ لا قيمة له حينئذ.

وذلك في المسلم ظاهر، وفي النقي المتظاهر، لمخالفته للشرع، فسقط حرمة  
ماله الذي انما يكون بسبب الدمة وشرائطها ومنها عدم التظاهر بالمناكير عندنا، فتأمل  
فيه.

ويدل عليه خبر مسمع، عن أبي عبدالله عليه السلام إن امير المؤمنين رفع

ولو جنت الماشية على الزرع ضمن مالكها مع التصريط لا بدونه  
وقيل: يضمن ليلاً لا نهاراً.

إليه رجل قتل حنزيراً فضمته، وروى إليه رجل كسر ریطاً فأبطله (١).  
لعله محمول على الدمي المستتر، والمظهر بالاجماع، ويحتمل للمسلم أيضاً.  
ودليل الضمان على تقدير الاستتار بعد الرواية. انه مال لمن لماله حرمة  
فضمن، وعموم لزوم الضمان على المتلف.

قوله: «ولو جنت الماشية على الزرع الخ»، قال في الشرح: الضمان  
ليلاً لا نهاراً، مذهب اكثر الاصحاب (إلى أن قال): وروى ابن الجنيّد عن أبي  
صتي الله عليه وآله أن من أهل الأموال حفظها نهاراً، وعلى أهل الماشية ما  
افسدت مواشيهم بالنسل حكم به في قضية ناقة البراء بن عازب، وهو رواية  
السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن عبيد بن عمير «السلام»، قال: كان علي عليه السلام  
لا يضمن ما افسدت البهائم نهاراً ويقول: على صاحب الزرع حفظ ررعه، وكان  
يضمن ما افسدت البهائم ليلاً (٢).

ومتأخرو الاصحاب كائن ادريس، وابن سعيد، والامام المصنف  
رحمهم الله جعلوا الضابط التصريط وعدمه، وحلوا برواية عن ذلك.

والحق ان العملة في هذه (المسألة - ح) ليست هذه الرواية، بل اجماع  
الاصحاب، ولما كان الغالب حفظ لدابة ليلاً وحفظ الررع نهاراً خرج الحكم  
عنه، وليس في حمل المتأخرين رد بقول القدماء، وانما القدماء تبعوا عبارة  
الاحاديث - والمراد هو التصريط - فلا ينبغي ان يكون الخلاف هنا لا في مجرد العبارة

(١) الوسائل باب ٢٦ حديث ١ من ابواب موجبات الضمان ج ١٩ ص ١٩٦

(٢) الوسائل باب ٤١ حديث ١ من ابواب موجبات الضمان ج ١٩ ص ٢٠٨.

وعن علي عليه السلام في بعير عقل احد الاربعة يده فوق في بر فاندق، يضمن (تضمن - خ ل) الثلاثة حصته.

عن الضابط، واما المعنى فلا خلاف فيه (١).

وذلك جمع جيد.

ولكن خلاف ظاهر عبارتهم، ولا ضرورة، اذ لا يجب الجمع بين اقوالهم كالجمع بين الروايات والآيات والأدلة.

وأيضاً ان عادة بعضهم مثل الشيخ عدم الخروج عن (من - خ) لفظة الرواية، ولا ينظر إلى الوجه والملة، فتأمل.

قوله: «وعن علي عليه السلام الح». اشارة إلى رواية محمد بن قيس، عن أبي حمزة عليه السلام قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في اربعة انفس شركاء في بعير فعقله احدهم فانطق البعير فبعث في عقاله (بعث بعفاله - ثل) فتردى فانكسر، فقال اصحابه للذي عقله: نكرم لنا بعيراً، قال: فقضى بينهم ان يعرموا له حظه من اجل انه اوثق حظه، فذهب حظهم بحظه (٢) (منه - ثل).

وهذه المسألة مما يوردون (يؤدونها - خ) بالرواية اشارة إلى انها مخالفة للقواعد، ولهم فيها توقف.

ولكن الرواية صحيحة، وعمل بعض الأصحاب، ويمكن كونها قضية في واقعة، وعمومها للصحة والعلة، فيكون كل ما هو مثلها كذلك، فتأمل.

(١) الوسائل باب ٣٩ حديث ١ من ابواب موجبات الصمان ج ١٩ ص ٢٠٧.

(٢) إلى هنا عبارة الشرح.

## المقصد الرابع في دية الاطراف

كل ما لا تقدير فيه ففيه الارش.

---

قوله: «كل ما لا تقدير فيه ففيه الارش». لعل وجه لزوم الارش في جرح ليس له مقدر معين في الشرع، الإجماع.

وانه فوت جزء ممن له قيمة - وهي دية - ويكون مضموناً، ولا تقدير له فيكون ارشاً كما في عيب المبيع ونحوه.

ولشبهت عوض في بعضه مثل اليد وعين وغيرها مما قدر له الشارع أمراً معيناً فيكون في غيره شيئاً - ولكن ما عين فيكون ارشاً - مع الاشارة في بعض الاخبار إليه، فافهم.

والمراد بالارش، التفاوت بين قيمة الانسان المحيى عليه قبل الجناية بفرضه مملوكاً وقيمه بعد الجناية فقوم خالياً عنها.

وقيل: إنها مائة مثلاً - وقوم معها، فقيل: ثمانون، فالارش عشرون.

والمملوك اصل فيما لا تقدير فيه للحر، فانه يفرض مملوكاً ويقوم، كما انه اصله فيما له تقدير، فالعبد بمنزلة الحر وقيمه بمنزلة دية الحر، فكل ما ينسب في الحر إلى الدية ينسب في العبد إلى القيمة، فیده نصف قيمته، كما ان يد الحر نصف ديته.



## وفي شعر الرأس أو اللحية الدية.

والظاهر ان الأرض اذا كست الجساية في عضوله تقديره مثل حرج وكسر في اليد ولا تزيد ولا تساوي دية العبد، ولهذا اطلقوا (١).

ولو فرض انه يساويه أو يريد عليه، لانه (٢) ما بقي منه ما ينفع أو أثر (٣) في عضو آخر يمكن (٤) ان يقلل لا يلزم الأرض، بل دية العصور أو انقص منها شيء مع ارش السراية، فتأمل.

قوله: «وفي شعر الرأس الخ». دليل تمام الدية في شعر رأس الرجل أو لحيته - ان لم ينبت - هو صحيحة (٥) سليمان بن خالد، قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: رجل دحل الحمام فصبت عليه ماء حاراً فاسقط شعر رأسه ولحيته فلا بست (أبدأ - خ)؟ قال: عليه الدية (كاملقرنل) (٦).

أي على من صبت ذلك الماء، سواء كان عالماً بذلك ام لا؟  
ويحتمل انه ان كان عالماً، يلزم القصاص.

وفي دلالتها على المدعى نصر، فانها ظاهرة في الدية في شعر الرأس واللحية معاً، والمدعى لرومها في كل واحد، بل هي تدل على خلاف المدعى إنه يلزم في كل واحدة نصفها أو في احدهما ريد وفي الاخرى أنقص، إلا على ما في الفقيه: (فامتعت شعره)، فتأمل.

(١) يعني الارش.

(٢) هذا في المساوي -

(٣) هذا في الزند.

(٤) جواب لموه قدس سره: ولو فرض له فلا يعمل

(٥) في هامش بعض النسخ هكذا قدل في شرح الشرائع: حسنة سليمان بن خالد وفيه تأمل بطم من

الرجوع إلى الاصول - مع رحمه الله (انتهى)

(٦) الوسائل باب ٣٧ حديث ٢ من نوب ديات الاعضاء بالسند الثاني ج ١٩ ص ٢٦١.

وفي متنها أيضاً قصور من جهة حذف الفاعل، كأنه الحقامي لا سيأتي ولا قصور في الفقيه حيث قال: (رجل صبّ ماء حاراً على رأس رجل فاسقط شعره). ورواية سلمة بن تمام قال اهرق (هرق - ثل) رجل قدراً فيها مرق على رأس رجل فذهب شعره فاختموا في ذلك بـ علي عليه السلام فأجبه سنة فحاء فلم يثبت شعره فقضى عليه بالدية (١).

هذه أيضاً تدل على بعض المطلوب.

ورواية مسمع، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في اللحية إذا حمت فلم نست، بديّة، فإذا ست، فثلث الدية (٢). وهي تدل على بعض المتعني، ويمكن إتمامه بالقياس أو الاولوية، أو بعدم القائل بالفصل، ولكنها ضعيفة من وجوه.

ومرسلة علي بن حديد (حالة - مع ثل)، عن بعض رجاله، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت: الرجل يدخل الحمام فيصّب عليه صاحب الحمام ماء حاراً فيتمقط شعر رأسه فلا يثبت؟ فقال: عليه لدية كاملة (٣).

وهذه أيضاً ضعيفة بما تراه، وسهل بن زياد (٤).

وتدل على بعض المطلوب وتقريب ندمه مأمراً فتأمل.

فلو لم يكن دليل آخر غير ما ذكرته من اجماع ومحو، ينبغي ان يكون نصف الدية في كل واحد منها.

(١) الوسائل باب ٣٧ حديث ٣ من ابواب ديات الاعضاء بالسداد في ج ١٩ ص ٢٦١

(٢) الوسائل باب ٣٧ حديث ٤ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٦٠.

(٣) الوسائل باب ٣٧ حديث ٢ من ابواب ديات الاعضاء بالسداد الاول ج ١٩ ص ٢٦١

(٤) مسندها كما في الكافي هكذا: عنة من اصحابه، عن سهل بن زياد، عن علي بن (حالة - ثل) حديد

عن بعض رجاله.

فان نبتا (ثبتا - خ ل) فلا رش.  
وفي شعر المرأة ديتها فان نبت فمهر نساتها.

واما كون الأرض مع الاتت، فلأن للارم فيا له قيمة إذا لم تكن مقدرة،  
هو الأرض، كما تقدم.

وقيل: بثلت الدية، ومستدء الرواية للمتقدمة (١)، وقد عرفت ضعفها.  
هذا في الرجل.

واما المرأة فالمشهور أيضاً تمام الدية في شعر رأسها الظاهر تمامه.  
ودليله رواية عبدالله بن سنان، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام:  
جعلت فداك ما على رجل وثب على امرأة فحرق رأسها؟ قال: يُضرب ضرباً وجيعاً  
ويحبس في سجن المسلمين حتى يسبقوا شعرها، فان نبت أخذ منه مهر نساتها وان  
لم ينبت أخذ منه الدية كاملة، قلت: فكيف صار مهر نساتها ان نبت شعر رأسها  
(شعرها - خ)؟ فقال: يا بن سنان إن شعر المرأة وعذرتها شريكان في الجمال، فاذا  
ذهب باحدهما وجب لها المهر كاملاً (كملاً - خ ثل) (٢).

وفي الطريق إبراهيم بن هاشم المشهور، وإبراهيم بن سليمان المنقري (٣)  
وهو مجهول.

ولكن الحكم مشهور بحيث لم يظهر الخلاف إلا عن ابن الجنيد فيما اذا  
نبت، فانه أوجب ثلث الدية، فكأنه قاس على الرجل وأوجب فيه ذلك، للرواية  
السابقة ويحتمل الارش كما في الرجل، فتأمل.

(١) وهي رواية مسمع المتقدمة.

(٢) لوسائل باب ٣٠ حديث ١ من أبواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٥٥.

(٣) طريقه كما في التهذيب، محمد بن الحسن بن عمار عن إبراهيم بن هاشم، عن (محمد بن - ثل)  
سليمان المنقري، عن عبدالله بن سنان وفي الكافي عن علي بن إبراهيم، عن أبيه عن محمد بن سليمان المنقري عن  
عبدالله بن سنان.

وفي الحاجبين خمسمائة دينار وفي احدهما النصف وفي البعض بالحساب.

قوله: «وفي الحاجبين خمسمائة دينار الخ». دية الحاجب على ما ذكر، هو المشهور، ومستنده ما في رواية عمرو المتطبيب، عن أبي عبد الله عليه السلام، من افتاء أمير المؤمنين عليه السلام: وان صبت (صيب - خ) الحاجب فذهب شعره كته فديته نصف دية العين مائتا دينار وخمسون ديناراً لما أصيب منه فعلى حساب ذلك (١).

ولكنها ضعيفة سهل (٢)، والارسل وغير ذلك. ثم ان الظاهر من كلامهم والرواية، عدم الفرق بين ان يعود الشعر أم لا. وقيل: مع العود الأرض، قال في شرح الشرائع: وهو الأصح. وهو غير ظاهر الوجه، لأنه ان اعتبر كلامهم والرواية، فلا معنى للأرض حينئذ ولا ينبغي الأرض مطلقاً. نعم يحتمل الأرض مطلقاً استصعافاً للرواية وعدم دليل غيرها، إلا أن ظاهر بعض الروايات ان فيها الدية.

مثل صحيحة هشام بن سالم قال: كل ما كان في الانسان اثنان ففيها الدية وفي احدهما (احدهما - ح) نصف الدية، وما كان واحد ففيه الدية (٣). قال في الشرح: وفي شرح الشرائع: الطاهر انه عن الامام عليه السلام، لانه ثقة.

(١) الوسائل باب ٢ دليل حديث ٣ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢١٨ واما صدره منقول بالمعنى

مراجع.

(٢) سند كما في الكافي هكذا: عنه من اصحابنا، من سهل بن زياد، عن الحسن بن ظريف، عن

أبيه ظريف بن ناصح، عن عبد الله بن ايوب عن أبي عمرو المتطبيب.

(٣) الوسائل باب ١ حديث ١٢ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢١٧.

وفي الاهداب الأرض، ولا شيء مع الأجفان، وقال الشيخ:  
الدية ومع الاجفان ديتان (الديتان - خ ل).

ولا يحتاج الى ذلك مع انه لا يدل للتصريح (١) به في الفقيه حيث قال:  
روى ابن أبي عمير عن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله عليه السلام، كل ما كان  
الخ.

وحسنة عبدالله بن مسان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: ما كان في  
الجسد منه اثنان فقه نصف الدية مثل اليدين والعينين الخ (٢).

فعلم ان يكون دية الخاحب نصف الدية، وديتها دية النفس.  
كانهم حملوها على الجرح ولقطع بمثل قطع الانف، والاذنين كما اشار إليه  
قوله عليه السلام: (مثل الدين والعينين) فافهم.  
ويؤيده الأصل، ولا عيبان فافهم.

وبعلم كون الدية في بعض الحاجات بالحساب بعد أن ثبت للكل مقدار  
والا يكون فيه أيضاً، الارش.

قوله: «وفي الاهداب الأرض الخ». دليل الأرض في الاهداب (٣)، أنه  
موجب لما مر، والاجماع ولا دليل على تقديره فيكون الأرض، وهو ظاهر.  
ويتفرع عليه عدم شيء للاهداب ان قطعت الاجفان (٤)، وهو ظاهر.

(١) قوله قدس سره للتصريح الخ تمسك لقوله قلنس سره ولا يحتاج الخ يعني لاجابة إلى التعليل بكونه  
ثقة لتصريح الفقيه بانه عن الامام عليه السلام

(٢) لوسائل باب ١ حديث ١ من ابواب ديات الاعضاء ح ١٩ ص ٢١٣.

(٣) هدب يعني بصم هذه وسكونه . . . ويضمن ما يثبت من الشعر على اشعاره والجمع هداب  
(بجمع البحرين).

(٤) الخس بفتح الخيم وسكون هاء حس العين وهو عطفها من علاها ومن اسفلها وهو مذكرة والجمع  
الخمون وربما جمع على أحدات (بجمع البحرين).

## وفي العينين الدية، وفي كل واحدة النصف.

ولعل دليل الشيخ على ان في الأهداب، الدية، هو عموم الخبرين: ان في الاثنين من الجسد، الدية.

ويتفرع عليه أيضاً الديتان مع حمن، احدهما للأهداب، والاخرى للاجفان، وقد مرّ أنّهما ليسا بصريحين في ذلك لاحتمال أن يكون المراد، القطع والقلع والجرح، ولهذا استدلوا بهما على الشعر فقط فالأرث غير بعيد، للأصل.

وظاهر كلامهم هنا (أبصار - خ) عدم الفصل بين العود وعدمه، والتفصيل - بأنه مع العود الأرض ومع عدمه، الدية، كما هو مختار الشيخ علي - يحتاج إلى دليل غير ما تقدم للطرفين، فهو غير ظاهر فتأمل.

قوله: «وفي العينين الدية (الخ)». دليل تمام الدية في العينين، كانه الاجماع، والاعخبار العامة مثل ما نقلت من ان ما في الاتسان اثنان في كل واحد نصف الدية.

والخاصة مثل حسنة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يكسر ظهره، فقال: فيه الدية كاملة، وفي العينين الدية، وفي احدهما نصف الدية، وفي الأذنين، الدية، وفي احدهما نصف الدية، وفي الذكر اذا قطعت الحشفة وما فوق، الدية، وفي الأنف اذا قطع المارن (١)، الدية، وفي السيفتين (الشفتين - كا)، الدية (٢).

وصحيحة عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام: في الأنف اذا استوصل جذعه الدية، وفي العين اذا فقت، نصف الدية، وفي الأذن اذا قطعت

(١) المارن ممدون قصة الأنف، وهو مالان من قولهم. مرن الشيء يمر مروباً إذا لان (مجمع

بحرين).

(٢) الوسائل باب ١ حديث ٤ من ابواب حيات الاعضاء ج ١٩ ص ٢١٤.

وفي الأجفان الدية، وفي كل واحد الربع على رأي وفي البعض بالحساب ولا تتداخل مع العين.

نصف الدية، وفي اليد نصف السية، وفي الذكر إذا قطع من موضع الحشفة، الدية (١).

قوله: «وفي الأجفان الدية الخ»، دليل الدية كاملة في جميع الأجفان ما تقدم من ان ما كان في الانسان منه اثنان ففيه الدية، وفي كل واحد نصف الدية.

مثل صحيحة هشام وحسنة عبدالله بن سنان (٢)، فان كل جنتين بمنزلة واحدة، فكأنه عين واحدة، في كن نجفن ربع الدية، وهو اللازم من الأول كما إذا كان البعض بالحساب فان كان نصف جفن فيكون دية الثمن وهكذا. ودليل عدم التداخل ولزوم الدية إذا قطعت الأحمقان مع العين. أن كل واحد سبب للدية وموجب تام والاصل عدم التداخل، فتأمل فيه.

وأما الرأي الآخر، وهو مذهب الأكثر، فهو ان في الأعلى ثلث دية العين وفي الأسفل نصفها لرواية أبي عمرو المتطّيب، وكان في كتاب ظريف بن ناصح عن الصادق عليه السلام قال: افتي مير المؤمنين عليه السلام أن في شمر العين الأعلى ثلث دية العين مائة وست وستون ديناراً وثلاثاً ديسار، وفي الأسفل نصف ديتها مائتان وخمسون ديناراً إذا شترا (٣) (٤).

ويحتمل ان يكون ما نقل في الشرح عن الخلاف وابن إدريس: في الأسفل الثلث، وفي الأعلى الثلثن، وقد احتج الشيخ بالاجماع والاختبار وما يعرفها،

(١) الوسائل باب ١ حديث ٥ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢١٥.

(٢) الوسائل باب ١ حديث ١ - ١٢ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢١٣ و ص ٢١٧.

(٣) الوسائل باب ٢ صدر حديث ٣ من ابواب ديات الاعضاء مقول بالعن.

(٤) والشراف لقلب في جفن العين الاسفل (مجمع البحرين).

وفي صحيحة الأعرور خلقة أو بآفة من الله الدية ولو استحق  
ارشها فالنصف.

وهو أعرف.

قوله: «في صحيحة، الأعرور الخ»، دليل تمام الدية في العين الصحيحة  
من الأعرور الذي ليس له إلا عين واحدة صحيحة، انها بمنزلة العينين، فديتها ديتها.  
والروايات، مثل صحيحة محمد بن قيس، قال: قال أبو جعفر  
عليه السلام: في قضاء أمير المؤمنين عليه السلام في رجل أعرور أصيبت عينه  
الصحيحة ففقت، ان تفقأ إحدى عيني صاحبه، ويعقل له نصف الدية، وان شاء  
أخذ دية كاملة، ويعفو عن عين صاحبه (١) كأن المراد مع رضا صاحبه وكان عمداً  
عدواناً.

وحسنة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: في عين الأعرور الدية  
كاملة (٢) ورواية أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام في عين الأعرور الدية (٣).  
ورواية عبد الله بن الحكم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن  
رجل صحيح فقأ عين رجل أعرور؟ فقال: عيه لدية كاملة، فان شاء الذي فقت  
عيه ان يقتص عن صاحبه ويأخذ منه خمسة آلاف درهم، فعلى، لان له الدية  
كاملة وقد أخذ نصفها بالقصاص (٤).  
وهذه مثل الأولى.

وقد قيدوا ذلك الحكم بكون دهاب لعين الذاهية وعور صاحبها بخلق لله  
تعالى إياه كذلك أو بآفة منه تعالى بعد كونها صحيحة، لا بوجه استحق ارشها

(١) الوسائل باب ٢٧ حديث ٢ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٥٢.

(٢) الوسائل باب ٢٧ حديث ١ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٥٢.

(٣) الوسائل باب ٢٧ حديث ٣ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٥٢.

(٤) الوسائل باب ٢٧ حديث ٤ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٥٣.



## وفي خصف العوراء الثلث.

وقصاصها، سواء فعل أم ترك وعف أو أخذت بالقصاص، إذ لو كانت كذلك فقد وصل إليه عوضها، لانه اما احذ في الدنيا أو حلاه للآخرة بالعفو فلا يستحق إلا نصف الدية كما في عين الأعور.

وبالجملة قد استحق عوضها فليس له عوض آخر. ولكن ظاهر الأخبار عام، وكذا الدليل الأول والتقييد بمجرد ذلك لا يخلو عن اشكال.

الآ أن الأصل وعموم أدلة نصف الدية في العين الواحدة، يؤيده (١).

وهذه الاخبار مع عدم صراحتها في العموم، قابلة للتخصيص. ويحتمل أن يكون الأعور مخصوصاً بمن ليس له الآ عين واحدة خلقة وقيس عليه ما ذهب بأفة من الله أو مخصوصاً بها معاً فتأمل.

واما دليل ثلث الدية على من خصف عين الأعور العليقة الذاهية فهو مثل صحيحة بريد بن معاوية، عن أبي جعفر عليه السلام انه قال في لسان الآخرس وعين الأعور (الاعمى كا- يب- ثل) وذكر الخصي الحر وأنثيه، ثلث الدية (٢)، فتأمل.

ولكن ينافيه، ما في صحيحة أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سأله بعض آل زرارة، عن رجل قطع لسان رجل أحرس؟ فقال: ان كان ولدته امه، وهو أحرس، فعليه ثلث الدية، وان كان لسانه ذهب به وجع أو آفة بعد ما كان يتكلم، فان على الذي قطع لسانه ثلث دية لسانه، قال: وكذلك القضاء في العينين والجوارح، وقال: وهكذا وجدناه في كتاب علي عليه السلام (٣).

(١) أي التقييد كذا في هامش بعض نسخ

(٢) الوسائل باب ٣١ حديث ١ من أبواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٥٦.

(٣) الوسائل باب ٣١ حديث ٢ من أبواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٥٦.

وفي الأنف الدية وكذا مارنه أو كسر ففسد، ولو جبر على غير عيب فمائة.

وفي شلله ثلثا ديته.

وفي الروثة - وهي الحاجز - نصف الدية وفي احد المنخرين النصف وقيل: الثلث.

فيمكن المناقشة في الصحة لاشتراك أبي بصير، والدلالة على المماثلة أيضاً، لاحتمال أن يكون المراد في العين، الداهية، معولة، القصاء بالثلث يفتأمل.

قوله: «وفي الأنف الدية الخ». دليل تمام الدية في قطع الأنف، وكذا في مارنه - وهو ما لأن منه الروايات، مثل صحيحة هشام بن سالم وحسنه عبد الله بن سنان وصحيحة حسنة الحلبي المتقدمات (١) وغيرها [وهي دليل ما لو كسر ففسد، فإنه بمنزلة قطعه.

وأما لزوم المائة إذا كسر وجبر على غير عيب، فقد رأيت له دليلاً.

قوله: «وفي شلله ثلثا ديته». كأن دليل لزوم ثلثي الدية في شلل الأنف بعض الأخبار من لزوم ثلثي دية اليد والرجل والأصابع بشللها، ولزم ثلث الدية في قطع العضو الأشل، لما في رواية حكم بن عتيبة: (وكل ما كان من شلل، فهو على الثلث من دية الصحاح) (٢)، ولعمري لا خلاف فيه.

قوله: «وفي الروثة وهي الحاجز الخ». هي الحاجز بين المنخرين أي الواسطة بين ثقب الأنف، وقيل: هي طرف المارن.

دليل لزوم نصف الدية - مع تفسيرها - ما في رواية أبي عمرو المتطبيب

(١) راجع الوسائل باب ١ حديث ١ - ١٢ من أبواب ديات الأعضاء ص ٢١٣ - ٢١٧ على نحو المصوم

وأما صحيحة الحلبي فلم يطلع عليها.

(٢) الوسائل باب ٣٩ دليل حديث ٢ من أبواب ديات الأعضاء ج ١٩ ص ٢٦١.

الطوية المفصلة المشتملة على دية أكثر الأعضاء منها الأنف: (فإن قطع روثه الأنف - وهي طرفه - فديته خمسمائة دينار) (١).

وهو المشهور، وفيه قول آخر بالثنت، والأصل معه، وإن لأنف الذي موجب لتمام الدية مشتمة عليها وعلى سحرين فكل يكون ثنتاً، فتأمل.

وهو دليل الثنت في أحد اسحرين، مع رواية عيث، عن جعفر، عن أبيه، عن علي بن عبيد السلام: أنه قضى في شحمة الأذن ثنت دية الأذن، وفي الأصبع لوائده ثلث دية الأصبع، وفي كل حنك من الأنف ثنت دية الأنف (٢).

ورواية عبد الرحمن العرمي، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام. أنه حمل في الس السوداء ثنت ديتها، وفي اليد الشلاء ثلث ديتها، وفي العين العائمة إن (إد-ح) طمئت، ثلث ديتها، وفي شحمة الأذن ثلث ديتها، وفي الرجل لعرحاء ثلث ديتها، وفي حشاش لأنف في كل واحد ثنت الدية (٣).

قال في الشرائع: بعد الإشارة إليهما: بوي رواية عبد صعب غير أن العمل بمضمونها أشبه (٤).

والأقصر الأولى، وفي الرواية ضعف.

قال في شرح الشرائع: لأن في طريق الأولى يوسف بن الحارث، وفي

(١) الوسائل باب ٤ صدر حديث ١ من أبواب ديات الأجزاء متناً من أبواب ديات الأجزاء ص ٢٢١ بطريق ظريف بن ناصح وأما طريق أبي عمرو المنجب في باب ٢ حديث ٤ ص ٢١٩ منها فلاحظ.

(٢) الوسائل باب ٤٣ حديث ١ من أبواب ديات الأجزاء ج ١٩ ص ٢٦٧.

(٣) الوسائل باب ١ حديث ١٣ وب ١٣ حديث ٢ من أبواب ديات الأجزاء ج ١٩ ص ٢١٧ و

٢٦٨.

(٤) أورده بعد ذكر دية الأنف لكن لعبارة بعد الإشارة إلى رواية غياث أولاً وعبد الرحمن ثانياً. هكذا: وفي الرواية ضعف. وليس فيه لفظ (غيث).

الثانية غياث، والظاهر انه ابن إبراهيم، وهما تريان (١).  
قلت: ينبغي أن يقول: في لأولى عبث، وفي الثانية يوسف (٢) فانه هكذا  
ذكرهما أيضاً في الأولى الحسن بن محمد بن يحيى (٣) قيل: هو كذاب يضع  
الحديث وفي الثانية محمد بن عبدالرحمن العزمي وهو مجهول.  
ولعله يعرفه، ويعرف الحسن غير ما قصاه، ولكنه ما رأيت، فتأمل.  
ولا يضر ضعفها، وهو اختيار الأكثر.  
والقول بالنصف للشيخ مستنداً في الرواية العامة، بأن كل ما كان في  
الانسان من اثنان ففي كل واحد نصف الدية (٤).  
فيه ان المراد ما يكون اثنان من مفاصل ممتزجة بحيث يُعد عرفاً عضواً من  
الانسان، لا كل ما يمكن ان يقال: اثنان في الجملة، ولهذا لا يجب بقطعها معاً  
من دون قطع الحائز وما بقي من الألف تمام الدية بل بجميع الانف المشتمل  
عليها وعلى غيرها وهو ظاهر وفيه قول آخر، وهو الربع، وهو قول أبي الصلاح، وابن  
زهرة، والكندي.  
ولعلمهم نظروا إلى ان الانف الموجب لتقام الدية مشتمل على أربعة امور  
المنخرين، والحاجز، والروثة هكذا في الشرح.  
والاصل معهم، والاعتبار، ولولا الخيران ولشهرة والاعتبار لا يمكن

(١) بضم الموحدة فالسكون طائفة من الرتبة (مجمع البحرين).

(٢) فان سندها - كما في التهذيب هكذا - محمد بن أحمد بن يحيى، عن يوسف بن الجارث، عن محمد  
بن عبدالرحمن العزمي، عن أبيه عبدالرحمن، عن جعفر عن أبيه عبيد السلام.

(٣) وسنده - كما في التهذيب هكذا - محمد بن أحمد بن يحيى، عن العباس معروف، عن الحسن بن محمد  
بن يحيى، عن غياث، عن جعفر، عن أبيه، عن علي بن عبيد السلام.

(٤) لاحظ لومتل باب ١ حديث ٢٠١ من أبواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢١٣-٢١٧.

## وفي الأذنين الدية وفي كل واحدة النصف.

رجحانه (١).

قوله: «وفي الأذنين، الدية الخ»، دليله ما تقدم من عموم أن ما في الإنسان منه اثنان، فبكرّ واحد منهما نصف لدية، ولهما تمامها. وخصص ما في مضمة سماعة: (وفي الأذن نصف الدية اذا قطعها من أصلها) (٢).

وما في حسنة الحبي، عن أبي عبد الله عليه السلام: وفي الأذنين، الدية، وفي أحدهما نصف الدية (٣). وما في صحيفة عمداً من سنان عه عليه السلام: (وفي الأذن اذا قطعت نصف الدية) (٤).

وما في رواية سماعة عه عليه السلام: وفي الأذن نصف الدية اذا قطعها من أصلها واذا قطع طرفها ففيها قيمة عدل (٥). ورواية مسمع، عن أبي عبد الله عه عليه السلام في الأذنين اذا قطعت أحدهما فديتها خمسمائة دينار، وما قطع منها فحساب ذلك (٦). ويظهر منه أن في البعض بالحساب، ففي نصف اذن واحد ربع الدية، وهكذا الآ في شحمتها، فان فيها ثلث دية الاذن وان لم تكن ثلثاً.

(١) وهو القول «سريع

(٢) الوسائل باب ٧ قطعة من حديث ٣ من أبواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٢٤.

(٣) الوسائل باب ١ قطعة من حديث ٩ من أبواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢١٦.

(٤) الوسائل باب ١ قطعة من حديث ٥ من أبواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢١٥.

(٥) الوسائل باب ١ قطعة من حديث ٧ من أبواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢١٥.

(٦) الوسائل باب ٧ حديث ١ مثلاً من أبواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٢٣.

وفي البعض بالحساب، وفي شحمتها ثلث ديتها.

وفي خرمها ثلث ديتها.

وفي الشفتين الدية وفي كل واحدة النصف، وقيل: الثلث في

العليا، وقيل: اربعمائة وفي السفلى الباقي.

لرواية مسمع، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قضى أمير المؤمنين

عليه السلام في شحمة الأذن ثلث دية لأذن (١).

وهي ضعيفة سهل وابن شمون، ولأصم (٢)، ولكن قال في الشرائع:

ولكن تؤيدها الشهرة.

ودليل ثلث الدية في حرمها، كأنه القياس إلى خرم الأنف الذي يدل

عليه رواية مسمع، عن أبي عبد الله عليه السلام: إن أمير المؤمنين قضى في خرم الأنف ثلث دية الأنف (٣).

فالظاهر أن المراد ثلث دية الأذن لوجود ثلث دية الأنف في أصله.

ويحتمل ثلث دية شحمتها، وهذا يتسبب الأصل، والاعتبار، فإن الرواية

التي أصل القياس ضعيفة مما قلناه (٤) سابقاً، فكيف القياس، فالمناسب الأرض إلا أن يوجد نص أو إجماع (فتأمل - ح).

قوله: «وفي الشفتين الدية الخ»، دليل لزوم تمام الدية في الشفتين

معاً، والنصف في كل واحدة، ما تقدم من عموم ما يدل على أن ما في الإنسان

(١) الوسائل باب ٧ حديث ٢ من أبواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٢٣.

(٢) والسد هكدا كما في الكافي عدة من أصحاب من سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمون

عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم عن مسمع.

(٣) الوسائل باب ٤ حديث ٢ من أبواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٢١.

(٤) قلنا ذكر الروايات آنفاً.

وفي البعض بالنسبة مساحة (وفي البعض بنسبة مساحته - خ ل)  
 وحدّ السفلى ما يتجافى (ما تجافى - خ ل) عن اللثة مع طول الفم والعليا  
 ما يتجافى (ما تجافى - خ ل) عنها متصلاً بالمنخرين مع طول الفم،  
 وليست حاشية الشدقين منها.

اثان لكل واحد نصف الدية (١).

وما في صحيحة يونس، عن الرضا عليه السلام: والشفتي اذا استوصل  
 ألف دينار (٢).

وما في حسنة الحبي عه عنه لسلام: في الشفتين، الدية (٣).

فانها ظاهرة في التساوي.

وكذا ما في رواية زرارة (وفي الشفتين الدية، وفي العنق الدية، وفي  
 احدهما نصف الدية) (٤).

وما في مصممة سماعة: والشفتان العليا والسفلى سواء في الدية (٥).

حملها الشح على به سواء في بحاب لدية ولرومها، لا في مقدارها.  
 وهو بعيد.

هذا قول اس أبي عمير واستحسسه لمحق، والمصنف في القواعد وقال في  
 التحرير: هو اجود ما بلغنا من الأحاديث، ومختاره هذا.

ويقل في الشرح ثلاثة قول آخر (الأول) قول ابن الجنيدي، وهو أنّ في  
 العليا النصف، وفي السفلى لثلاث لا مساكنها لطعام والشراب.

(١) لا حظ الوسائل باب ١ حديث ١ ١٢ من أبواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢١٣ - ٢١٧.

(٢) الوسائل باب ١ قطعة من حديث ٢ من أبواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢١٤.

(٣) الوسائل باب ١ دليل حديث ٤ من أبواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢١٤.

(٤) الوسائل باب ١ قطعة من حديث ٦ من أبواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢١٥.

(٥) الوسائل باب ١ دليل حديث ١٠ من أبواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢١٦.

دليله كما ترى وانه مخالف لما مرّ.

وحكم المحقق بانه ردر، مع به مشتمل على زيادة لا معنى لها.

(الثاني) مذهب الشيخ سعيد، واسيسوط، وسلا، وأبي الصلاح، وابن

زهرة، والكيدري، وهو أن في العليا الثلث، وفي السفلى الثلثان، لما مرّ، ولزيادة الشين.

(الثالث) مذهب الصدوق في المقع، ورواه في المقع، ومذهب الشيخ في

الهاية والمخلاف وكتابي الأحبار (الحديث - الشرح)، ولقاصي، والصهرشي، وابن

حزة، والطرسى، والمصنف في المختلف وهو أن في سلب اربعمائة، وفي السفلى

ستمائة، لان منعة السفلى اكثر فاسب كثرة ديت.

ولرواية أنان بن تغلب، عن الصادق عليه السلام قال: في اشفة السفلى

سنة آلاف درهم، وفي العليا اربعة آلاف، لان السفلى تمسك الماء (١).

والماسبة (٢) ليست بدليل.

وفي الرواية ضعف، مع منافاتها لما سبق خصوصاً مصرمة سماعة (٣).

ولكن حلها في الكتابين على ما مرّ.

ويمكن تخصيص العمومات بغير اشفة، وارجاع صمير (وفي احدهما) في

رواية زرارة إلى العيين للجمع بين الأدلة.

هذا كان جيداً لو كانت رواية رن صحيحة لكنها ضعيفة ر (أي

جميلة) (٤) المفضل بن صالح الذي قيل: انه ضعيف كد ب يضع الحديث.

(١) الوسائل باب ٥ حديث ٢ من أبواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٢٢.

(٢) رد الاستدلال بان منعة السفلى اكثر.

(٣) لان فيها التصريح بالتساوي مراجع.

(٤) مسندها كما في الكافي هكذا: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن أبي جميلة عن



فان تقلصت فالحكومة، وقيل: ديتها، وفي الاسترخاء الثلثان.

ففي قول الشرح: (فيه قول) تأمل.

واما دليل البعض بالنسبة مساحة، فهو ظاهر.

وكذا تعيين حد الشفة العليا والسفلى، والظاهر انه مطابق للمعرف واللغة، فان العليا ما على الاسنان واللثة وترفع عنها وليس ملتصقا بحيث لا يرتفع، فعرضها واصلة إلى المحرير، وطولها إلى حاشية الفم، وعرض السفلى إلى قرب الدقن ما ارتفع عن اللثة وطولها منته إلى الحاشية، والحاشية وهي الزاوية في نهاية الفم ليست بداخلة فيها.

قوله: «فان تقلصت فالحكومة الخ». دليل الارش في تقلص الشفتين. أى انقباضهما بحيث لا يسترايا الأسنان اقم اردد، بل تكشفتا عنها ونقت مفتوحة. وه نقص في الجمال، وتعميرت لتنعمة عضو في الحملة موجب لمال وليس بمقدر (وليست بمقدرة - خ)، فيكون كالتعريف.

وقيل: تمام دية الشفة، ون تقلصها بمرلة عدها، فكأنها مقطوعة، فديتها دية المقطوعة.

وفيه منع ظاهر فيضعف ذلك كما يضعف حتمال ما في الشلل، وهو ثلثا دية الصحيحة، لان النقص ليس بشلل، فان الشلل استرخاء، وهو ضد التقصص، وهو عدم الاحساس فان كان يقاس على الشس، فالقياس مجموع.

ودليل ثلثي ديتها - لاسترخائها بحيث لا ينفصلان عن الاسنان إذا صحك أو أراد دفعها - أن ذلك شس، وقد تقرر عندهم أن دية شلل كل عضو ثلثا دية الصحيح.

ويشعر بذلك رواية الفضير بن يسر، قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام (إلى قوله): فشلت اصابع الكف كلها، ون فيها ثلثي الدية دية اليد، وان شلت بعض الاصابع وبقي البعض، ون في كل اصبع شلت ثلثي ديتها، قال: وكذلك

## وفي اللسان الدية، وفي الأخرس الثلث.

الحكم في اللسان والقدم اذا شلت اصابع القدم (١)،  
وسندها ضعيف (٢)، ودلالتها قاصرة.

فتأمل، اذ دليله غير ظاهر، على ان في صحيحة يونس: الشلل في اليدين  
كتاها (شلل اليدين ككتاها - ثل) لشلل كنه الف دينار، وشلل الرجلين الف  
دينار (٣).

قوله: «وفي اللسان، الدية الح». دليل تمام الدية في اللسان ما يدل  
على ان كل فرد في الانسان فديته ديته (٤).  
وما في رواية سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام: وفي اللسان اذا قطع،  
الدية كاملة (٥) وغيرها.

ودليل ثلث دية النفس في لسان الأخرس مصنف حسبه يزيد بن معاوية،  
عن أبي جعفر عليه السلام قال: في لسان الأخرس وعين الأعمى، ثلث الدية (٦).  
لكن تدل على التفصيل، صحيحة أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام،  
قال: سأله بعض آل ربيعة، عن رجل قطع لسان رجل أخرس، فقال: ان كان  
ولדתه أمه وهو أخرس، فعليه ثلث الدية، وان كان لسانه ذهب به وجع أو آفة بعد

- 
- (١) الوسائل باب ٣٩ قطعة من حيث ٥ من أبواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٦٥ وصدره هكذا  
سألت اب عبد الله عليه السلام عن اندراع اذا ضرب فكسر منه بردها - ليس منه الكف فثلث الح.  
(٢) وسندها كما في الكافي هكذا عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد وعلي بن إبراهيم، عن أبيه  
جميعاً، عن بن محبوب، عن عبي بن رئاب عن نصيب بن يسار.  
(٣) الوسائل باب ١ قطعة من حديث ١ من أبواب ديات المنازع ج ١٩ ص ٢٧٢.  
(٤) لاحظ الوسائل باب ١ من أبواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢١٣.  
(٥) الوسائل باب ١ من حديث ٥ من أبواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢١٥.  
(٦) الوسائل باب ٣١ حديث ١ من أبواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٥٦ وفيه وذكر الحصى وأنثى،  
الدية بدل قوله والاعمى ثلث ندية.

وفي البعض بنسبة ما يسقطه من حروف المعجم، وهي ثمانية وعشرون حرفاً، فلو اسقط نصفها فنصف الدية وإن قطع ربعه وبالعكس

ما كان يتكلم، فإن على الذي قطع سانه ثلث دية لسانه، قال: وكذلك القضاء في العيب والجوارح، قال: وهكذا وجنائه في كتاب علي عليه السلام (١).  
فالقاعدة تقتضي من الأولى على لثانية، ويمكن حمل كلامهم أيضاً على ذلك، فتأمل.

قوله: «وفي البعض بنسبة ما الخ». أي إذا قطع بعض لسان شخص فذهب بعض منفعة، يسقط من الدية نسبة ما سقط من المنفعة، بأن يسقط الدية على حروف المعجم، وهي ثمانية وعشرون حرفاً على المشهور فيسقط من الدية بمقدار ما بقي، ولم يسقط من الحروف وبأخذ بمقدار ما سقط ولم يقدر يتكلم به.  
ولا يسطر في ذلك إلى حجم اللسان ومساحته ومقداره، بل إلى المنفعة فقط.  
ولو ذهب نصف الحروف وقطع ربع اللسان كان على الجاني نصف الدية وهو مقدار ما فات.

ولو ذهب ربع الحروف وقص نصف اللسان، فاللزام ربع الدية لا نصفها.  
دليله روايات كثيرة، مثل صحيحة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إذا ضرب الرجل على رأسه ثقل لسانه عرض (عرضت - خ) عليه حروف المعجم تقرأ ثم قسمت الدية على حروف المعجم، فلم يفصح به الكلام كانت (له - خ) الدية بالقياس (بالقصاص - يب ثل) من ذلك (٢).

وقرب منها، مقطوعة سماعة (٣) في قضاء أمير المؤمنين عليه السلام

(١) نواصل باب ٣١ حديث ٢ من أبواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٥٦.

(٢) نواصل باب ٢ حديث ٣ من أبواب ديات المناهج ج ١٩ ص ٢٧٤.

(٣) منيت مطلوعة لأن سماعة مع عدم دركه صياً عليه السلام قال: قصي أمير المؤمنين الح.

مدلك (١).

وكذا صحيحة سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: في رجل ضرب رجلاً في رأسه فثقل لسانه إنه يعرض عليه حروف المعجم كلها ثم يعطى الدية بخصّة ما لم يمصح (لم يفصح - ثل) منها (٢).

وما روه الشيخ مقطوعاً (٣)، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: أتى أمير المؤمنين عليه السلام رجل ضرب فذهب بعض كلامه وبقي البعض فحمل دية على حروف المعجم ثم قال: تكلم بالمعجم، فما نقص من كلامه فحساب ذلك والمعجم ثمانية وعشرون حرفاً فحمل ثمانية وعشرين جزءاً، فما نقص من كلامه فحساب ذلك (٤).

وصحيحة عبد الله بن مسعود عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إذا ضرب الرجل على رأسه فثقل لسانه عرضت عليه حروف المعجم، فما لم يمصح به منها

(١) الوسائل باب ٢ حديث ٤ من أبواب ديات المتاع ج ١٩ ص ٢٧٥.

(٢) الوسائل باب ٢ حديث ٦ من أبواب ديات المتاع ج ١٩ ص ٢٧٣.

(٣) قوله (مقطوعاً) إشارة إلى أن الشيخ أسد الروية به مع عمه إدريس الشيخ رحمه الله قطعاً فبدل عن سقوط نواسطة حديثه ما حسب أن يقول: روى مرسلاً إلح وكيف كان يظهر من تنقيح المقال أن الشيخ رحمه الله طرماً إلى النوفلي.

قوله 'وقال (يعني الشيخ) في المعجم' الحديث من يريد النوفلي له كتاب أحبر به عنه من أصحابه، عن أبي المعصن، عن بن عطاء، عن أحمد بن أبي عبد الله عنه (أنهى) وقال الحاشي: الحسين بن يزيد بن محمد بن عبد الله بن نوفلي (إلى أن قال): له كتاب النعمة خبر ابن شداد، عن أحمد بن محمد بن يحيى قال حدثني عبد الله بن جعفر الحميري، قال: حدثني إبراهيم بن هاشم عن الحسين بن يزيد النوفلي به (أنهى) في تنقيح المقال ج ١ ص ٣٤٩ الطبع الأول.

ويؤيد عدم القطع ما ذكره في الوسائل قوله: محمد بن الحسن بن ساهه عن النوفلي عن السكوني إلح ألا ترى أنه كان يماثله إلح.

(٤) الوسائل باب ٢ حديث ٦ من أبواب ديات المتاع ج ١٩ ص ٢٧٥.

يؤدي بقدر ذلك من المعجم، بفهم اصل الندية على المعجم كله يعطى بحسب ما لم يفصح به منها وهي تسعة وعشرون حرفاً (١).

وهي مخافة للمشهور المجهول من رواية السكوني، فكأنهم رجحوها على الصحيح، للشهرة فجبروا صحتها بها.

ولكن ذلك غير ظاهر، مع أن قبل تحقق الشهرة مائة وجه.

يحتسب كون أحروف كذلك هو المشهور فانه متى على حمل الهمزة والالف واحداً.

كأنه لأن الالف همزة ساكنة فلم تكن متعددة كما في سائر الحروف.

وهو غير ظاهر لأن الألف في مثل (قال) له مخرج، وللهمزة مثل (أكرم) مخرج آخر، فعدتهما وكوبها واحداً، غير ظاهر.

ويمكن أن يقال: إنما نظر إلى المكتوبة لتعليم الأطفال، وقد صرح في تفسير سورة السقرة في (ف) (٢): أن أحروف المعجم تسعة وعشرون، واسمها ثمانية وعشرون.

وكذا في الحاشية، لأن اسم الألف والهمزة إنما هو الألف، والهمزة مستحدث ولهذا ما كتب في التهجي، وهذا تقسيم ويقال في التقسيم:

الالف إما ساكن أو متحرك، والالف يسقط ولا يكتب في بسم الله، ولا

(١) الوسائل باب ٢ حديث ٥ من أبواب ديات المنافع ج ١٩ ص ٢٧٥.

(٢) هكذا في النسخ كلها مطبوعة ومخطوطة، لعل الصواب (ن) بدل (ف) وكوبه كنية عن الشين للشيخ أبي جعفر الطوسي رحمه الله فان فيه ما قد لفظه من أهل اللغة فذهبوا إلى أن الالف هي حروف المعجم استعملت بذكر ما ذكر منها في أوائل سورة من ذكر بوقتها التي هي تمام الثمانية وعشرين حرفاً (انتهى) موضع الحاجة من كلامه ريد في علوم مقامه الشين ح ١ ص ١٨ - طبع المطبعة العلمية في النجف.

وذكره الطبرسي رحمه الله في مجمع البيان (ح ١ ص ١١٣ طبع بيروت) في عداد الأقوال في مقطعات الحروف بقوله: (وثانيتها) إن المراد بها حروف المعجم التي.

في الابن اذا وقع بين العَلَمين ونحو ذلك، مع أنه فرق بين الهمزة الساكنة والالف مثل (تأخذ) و(قال).

وبالحملة مقتضى الصحيحة والوحد، حصل الدية تسعة وعشرين حرة ومقتضى الصميمة مع الشهرة ثمانية وعشرون، وهما ليسا بحجة. ولعلّهم جعلوا المدار على شائي وحلوا ما في الأول، على انه من كلام الراوي.

وهو بعيد وحلاف ما نحوه أو من كلامه عليه السلام، ولكن ما يتفاوت في مقدار الدية، فانه لا يمكن ذهاب الالف الساكن في مثل (قال)، فالمعدود هو الهمزة المتحركة أو المجزومة فتأمل، فانه غير ما نحوه وغير ما عدوه، وامكان ذهابها. ثم انهم جعلوا المدار على المنفعة مطلقاً.

وفيه بحث، فان الدليل على ما سمعنا، انما دل على كون المدار على المنفعة فيما اذا ذهبت المنفعة فقط ولم يذهب من الحرم شيء، اذا ما كان في دليل ما يشمل على قطع بعض اللسان.

مع كون المدار على نقصان احروف، وبه قد يسقط من اللسان ولا يحصل قصور في صدور الحروف، فالمناسب ان يكون المدار على المنفعة فيما اذا كان النقص فيها فقط، وعلى المساحة والمقدار على تقدير النقص فيه فقط. وعلى تقدير الاجتماع يحتمل جعل مدار على المساحة فانها المدار فيما له مقدار، وليس للنقص مقدار.

وببعد احتمال جعل المدار على المنفعة كما هو ظاهر المتن (١) والاكثر. ويحتمل اكثر الأمرين، للاحتياط، وسعمل بدليل المساحة والمنفعة.

(١) فانه قال في المتن: وفي البعض بسبب ما يسقط من حروف المعجم نج.

ويمكن عدم وجوب ذلك ، لاختصاص دليل المنفعة بما لم يسقط من الحرم شيء كما سمعت فلا دليل للاكثر إلا القياس ، فتأمل .

فقسم ان كلام اكثر لأصحاب - حيث جعلوا المدار على المنفعة - ليس محتمل . وكذا من جعل الأظهر والأولى والمعتمد اكثر الأمرين ، لعدم الدليل فتأمل . وأما ما ورد في رواية (١) عثمان بن عيسى ، عن سماعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام - حيث جعل حساب دهب المنفعة بالحروف على حساب الحمل - مثل كون الألف ديتها واحد ، ولباء ديتها اثنان ، وهكذا إلى آخر الحروف ، على حساب الابد (٢) .

ورده الشيخ بأنه من كلام الراوي حيث توهم ذلك من قوله عليه السلام :

(١) الاول من الرواية معها ليصح الحكم ، عن سماعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال قلت له : رجل غرب الملام صرة فمطع بعض لينة فصاح ببعض ولم يصح ببعض ؟ فقال : يقرأ العجم ، ما الفصح به طرح من الدية ، وما لم يصح به الرم لينة ، قال قلت : كيف هو ؟ قال : على حساب الحمل : الف دية واحد ، والباء ديتها اثنان ، وخم ثلاثة ، وبذل أربعة ، ودهم خمسة ، والواو ستة ، والراء سبعة ، والحاء ثمانية ، والطاء تسعة ، والياء عشرة ، والكاف عشرون واللام ثلاثون ، والميم أربعون ، والنون خمسون ، والسين ستون ، والعين سبعون ، ولفاء ثمانون ، والصاد تسعون ، والظف مائة ، والراء مائتان ، والشين ثلاثمائة ، وابتداء أربعمائة ، وكل حرف يريد بعد هذا من الف - ب - ت - ث - ددت له مائة درهم .

وفي التهذيب بعد نقل هذا الحديث هكذا : قال محمد بن الحسن ، ما يتصنى هذا الخبر من تفصيل الدية على الحروف ، شبه ان يكون من كلام بعض رواية من حيث سمعوا انه قال : يفرق ذلك على حروف الحمل ظنوا انه على ما تناهيه الحساب من ذلك ولم يكن القصد بذلك ، وإنما كان القصد أن يقسم على حروف كلها اجزاء متساوية ويحصل لكل حرف حصة من حسابها على ما في السكوني في روايته وغيره من الرواة ، ولو كان الأمر على ما تضمنت الرواية لما اكملت الحروف كلها دية على الكمال ، لان ذلك لا تبلغ كمد الدية ان حبت ها على الدراهم ، وان حباها على الدنانير بلغت سماعات الدية وكل ذلك فاسد ، فادن ينبغي ان يكون العمل على ما تقدم من الاختيار (انتهى كلامه رحمه مقامه) .

(٢) الوسائل باب ٢ حديث ٧ من ابواب دييات المصحح ج ١٩ ص ٢٧٥ .

وفي الآخرس بالمساحة.

ولو ازداد سرعة أو ثقلاً (نقل - خ ل) (تنقل - خ ل) الفاسد إلى الصحيح فالحكومة.

(انه على حساب الجمل) حيث كان متعارفاً ذئث بينهم، لان ما ذكره من الواحد والاثنان (١) إلى آخره بالحساب ان كان المراد درهم فلا يصل ذلك المجتمع مقدار تمام الدية، وان كان الدينار، فيصير اضعاف ذلك.

على انه مخالفة الاكثر (٢) واوضح (٣)، وها ضعفة بهاء، كما ترى فتأمل. وان التماوت بين الحروف - مثل ان يكون للالف واحد، وللثاء اربعمئة ونحو ذلك - بعيد.

وان ترديد الشيخ غير مناسب، فانه صرح تمام الدرهم، فانه قال في آخر الرواية: (والثاء اربعمئة وكل حرف يزيد بعد هذا من الف - ب - ت - ث زدت له مائة درهم).

قوله: «وفي الآخرس بالمساحة». ما تقدم من اعتبار ذهاب مخارج الحروف ومهمة اللسان، انما كان في لسان الصحيح.

وفي لسان الآخرس، انما هو باعتبار لمساحة والمقادير كما في سائر الاعضاء التي لها مقدر وليس لايعضها مقدر اذ مفعلة ذاهية، فاذا ذهب نصبه يكون نصف دية، وهو السلس، فان دية ثلث فنبهه سلس وهكذا.

ثم انه هنا أيضاً يحتمل اعتبار المهمة، ذ قد يكون بحيث يفصح ببعض الحروف، وبالجنابة يذهب ذلك ولم يسقط من جرمه شيء أصلاً، فتأمل.

قوله: «ولو ازداد سرعة الخ». أي إذا ازداد في اللسان بالجنابة سرعة

(١) هكذا في النسخ والاصواب (الاثنين).

(٣) يعني مخالفة لأوضح الروايات.

(٢) من الروايات كذا في هامش بعض النسخ.



فإن جنى آخر بعد ذهاب بعض الحروف اخذ بنسبة ما ذهب من الباقي ولو قطعه آخر بعد اعدام الكلام فعليه الثلث وفي لسان الطفل

يعني كان قل الحماية عليه سريعاً في أداء الحروف، فدم يأت بها كما ينبغي فزاد بعدها سرعة وصار أسرع مما كان أو كان ثقيلاً ثم صار أثقل، أو كان يأتي ببعض الحروف لا على الوجه الصحيح مثل ان كان يأتي بالراء شيئاً بالغين، ولم يأت بالراء صحيحاً، ولا بالعير بل يأتي بالعين، الفاسد كذلك ثم صار بالجناية بحيث يأتي بالراء غيباً صحيحاً فقل اراء الفاسد الشيء بالراء في الجملة والغين كذلك إلى الغين الصحيح.

يلزم (١) الخاطئ حكومة، ولا رش في كل ذلك وقد مر معناه ودليله مراراً، فإن زيادة العيب والنقص نقص وعيب موجب للدية. وأنه لا شك ان الراء الشبيه بالعين أقرب إلى الاصل وهو الراء الصحيح من الغين الصحيح وهو ظاهر.

وكذا لو حصل نقص وعيب في اتيانه بالحرف الصحيح بحيث لم يقدر أن يأتي به صحيحاً من مخرجه مع أوصافه المعترة، فتؤخذ الحكومة. ويحتمل دية الحرف لو لم يأت به صحيحاً وإن يأت به على وجه غير صحيح فإنه ذهب ذلك الحرف ولم يفع المظنونة ولم يفع بقاء بعضه الذي لا يستفح به، فتأمل.

والحكومة ان يات به صحيحاً ولكن لم يأتى باوصافه التي معتبرة في حسن أدائه وكماله التي لو لم يات بها لم يصح لحناً عند الفقهاء، بل يصح لو قرأ، كذلك في الصلاة وإن لم يكن صحيحاً عند القراء، فتأمل.

قوله: «فإن جنى آخر بعد الخ». ان حنى شخص على لسان شخص

الدية، فان بلغ حدّ الكلام ولم يتكلم فالثلث فان تكلم بعد قطعه تحسب  
الذاهب من الحروف وأخذ من الجاني بنسبته.

بعد ان ذهب بعض متافعه بالجناية عليه مثل ان حى عليه أولاً شخص فذهب  
نصف مسفحته أي نصف الحروف ثم جى آخر بحيث ذهب ربعه، فعلى الثاني ربع  
الدية، وهو نصف ما بقي، فينسب ما ذهب بالجناية ثانياً إلى ما بقي بعدها فان  
كان مثله فعليه ربع الدية التامة، وهو نصف ما بقي بعد الجناية، وهكذا.

وبحتم ان ينسب إلى الباقي بعد خيبة الاولى، فان كان نصفه، فعليه  
نصفه، وهو ربع دية الصحيح وهكذا.

ودليله واضح، فان ما اذهب الحاني بجانيته ألا نصف اللسان الذي ديت  
نصف الدية التامة فليس عليه إلا نصف، والبحث في لزوم اكثر الأمرين والتفصيل  
الذي ذكرناه آت لها فتذكر.

ولا فرق في ذلك بين كونهما من واحد ومن أكثر.

والظاهر عدم الفرق بين كون ذهاب بعض بالجناية الموحبة للدية، أو بآفة  
بساوية بعد ان كان صحيحاً أو كان ناقصاً في أصله مثل ان حلق احرص.

ولو قطع لسان شخص بعد ان صار للسان بحيث لا يحصل منه حرف  
أصلاً فعليه ثلث الدية، دية لسان الاحرص، وان الذي لا يحصل منه حرف أصلاً  
فعليه ثلث الدية، دية لسان الاحرص فإن الذي منه حرف، هو احرص فدليل لزوم  
الثلث على قاطعه دليل ما هنا، فتأمل.

ودليل تمام الدية في قطع لسان احرص، هو دليل أن في اللسان هو الدية  
ألا في الاحرص، والأصل فيه الصحة وعدم الخرس، وأنه لا يخرج من القاعدة  
والدليل ألا ما تحقق انه احرص، والطفل ليس كذلك.

نعم اذا كر وبلغ حدّ الكماه وصار بحيث لو لم يكن احرص لتكلم، كان  
لسانه لسان الاحرص، فديته ديته، ولو تكلم بعد ذلك، حسب الذاهب من

ويصدق الصحيح في ذهاب نطقه عند الجنائية مع القسامة  
بالإشارة.

الحروف واستقر دية ويسقط دية باقي الذي لم يذهب ويتكلم به، وهو ظاهر.  
قوله: «ويصدق الصحيح الخ». دليل تصديق صحيح اللسان بعد  
وقوع جنابة محتملة لذهاب نطقه كنه أو بعضه في دعواه ذلك تعذر اليقينة وحصول  
الظن بصدقه للإمارة وهي الجناية الحاصلة التي يمكن ترتب ذهابه عليها.  
فيحتمل الاكتفاء بيمين واحدة وعنده فيحلف القسامة بالنسبة إلى  
الدعوى، فإن كانت تمام الدية لذهاب كل نطق تكون حمير، وإذا كانت  
النصف وهكذا.

ولكن الأصل عدم لذهاب وعدم لزوم شيء حتى يشتر ما يوجب ذلك شرعاً.  
فيحتمل الامهال والتأجيل وانتحاله وترصده واعفاله إلى مدة مثل سنة،  
كما في دعوى ذهاب السمع على ما سيجي.

لصحيحة سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: في رجل  
ضرب رجلاً في أذنه بعظم، فادعى أنه لا يسمع؟ قال: يرصد (يترصد - ثل)  
ويستغفل ويستظلمه سنة فإن سمع أو شهد عليه رجلان أنه سمع (يسمع - ثل) والا  
حلفه واعطاه الدية قيل: يا أمير المؤمنين (١) فإن عثر عليه بعد ذلك أنه سمع  
(يسمع - ثل)؟ قال: إن كان الله عز وجل ردّ عليه سمعه لم أر عليه شيئاً (٢).

ومثله عنه عليه السلام، قال: سأنته عن العين يدعي صاحبها أنه لا يبصر  
(شيئاً - ثل)؟ قال: يؤجل سنة ثم يستحلف بعد السنة أنه لا يبصر ثم يعطى الدية،

(١) قال في النوي بعد قوله بيان، انه مر انه سقط لفظة وعن أمير المؤمنين عليه السلام عن السند أو  
كان القائل جاهلاً بخصوص اللقب فحذف - عبد الله عليه السلام بذلك - الواقعي ح ١٦ طبع نشاط اصمهان،  
وقله في هامش التهذيب المطبوع أيضاً ج ١٠.

(٢) الوسائل باب ٣ حديث ١ من ابواب دييات الاعضاء ح ١٩ ص ٢٧٧.

قال: قلت: فان هو أبصر بعده؟ قال: هو شيء عطاء الله تعالى إياه (١).  
وهما يدلان على انه لا بد من الامتحان بحيث لا يمكن عادة جعل نفسه غير  
ناطق مستحضراً، وانما ذلك بحيث لا يغفل ولا يتكلم عفة أصلاً وهو ظاهر، ومع  
ذلك لا بد من اليقين وهي واحدة، إلا ان يظهر بلا كثر موجب.  
ويمكن الاكتفاء بأقل من سنة إن حصل المطلوب قبلها.  
ويحتمل العمل برواية اصبح بن نباتة، قال: سئل أمير المؤمنين عليه السلام  
عن رجل ضرب رجلاً على هامته، فاذى المضروب انه لا يبصر (بعينه - خ ل ثل)  
شيئاً، وانه لا يشم الرائحة، وانه قد ذهب لسانه (حرمس فلا ينطق - خ ل ثل)؟  
فقال أمير المؤمنين عليه السلام: ان صدق فله ثلاث ديات (النفس - الفقيه) فقيل: يا  
أمير المؤمنين فكيف يعلم انه صادق، فقال: أما ما اذى انه لا يشم رائحة، فانه  
يدنى منه الحراق، فان كان كما يقول ولا نتمى رأسه ودمعت عينه، واما ما ادعاه  
في عينه (عينه - ثل)، فانه يقابل بعينه (بعينه - ثل) (عين - خ) الشمس، فان كان  
كاذباً لم يتمالك حتى يغمض عينه (عينه - ثل)، وان كان صادقاً بقيتا مفتوحتين،  
واما ما ادعاه في لسانه فانه يضرب على لسانه بالبرة (بابرة - ثل)، فان خرج الدم  
احمر فقد كذب، وان خرج (الدم - ثل) أسود فقد صدق (٢).  
إلا انها ضحيفة، فان في الطريق محمد بن الوليد (٣)، وقد ذكر في الباب (٤)

(١) الوسائل باب ٨ حديث ٥ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٨٣.

(٢) الوسائل باب ٤ حديث ١ بالسند الثاني ج ١٩ ص ٢٧٩.

(٣) سننه كما في التهذيب هكذا: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن الوليد، عن محمد بن القنات،

عن الاصم بن نباتة.

(٤) ان المراد ان محمد بن الوليد قد ذكر بن داود في علم الرجال في باب (الانسان) كلامها صميغان

نقول: قد ذكر في تنقيح المقال من يسمى بذلك حمة وكلهم صعب أو مجهول لا محمد بن الوليد المحرز البجلي

## ولو اذهب النطق ثم عاد فللشيخ قولان في استعادة الدية.

الثاني اثنان كلاهما ضعيفان احدهما بالا تفاق، والآخر على الخلاف، ومحمد بن الفرات، وهو ضعيف جداً، وانه ممن لا يكتب حديثه، بل نقل انه ادعى النبوة (١)، مع ان الأصح غير مصرح بتوثيقه، وكذا إبراهيم بن هاشم.

قوله: «ولو اذهب النطق الخ». لو ذهب النطق بجناية جان فأخذ منه الدية ثم عاد على ما كان في استعادة الدية قول للشيخ في المبسوط ها، وهو مختار المختلف، لأنه لما نطق بعد ان لم ينطق، علم انه لم يذهب كلامه، اذ لو ذهب لما عاد، ولان انقطاعه بالشلل، وهو لا يزول، بخلاف ما لو نبت بعد ما قطع منه شيء فذهب به فان هذا عطية مستأنفة.

وفي الدليلين منع ظاهر لاحتمال الذهاب ثم العود، بل العرض ذلك، وامكان زوال الشلل أيضاً ظاهراً عقلاً اذ لا دليل على امتناعه، والقادر المطلق قادر على كل شيء.

نعم يمكن ان يقال: إن الجدية ما كانت بحيث تريل منفعة دائماً، بل في بعض الازمنة الآ أنه ما كانت معلومة وقد علم حينئذ.

وان الدية انما تلزم بالذهب الدائم، لا بالذهاب في الجملة مع العدد

هوئله فراجع ج ٣ من الطبع الأول ص ١٩٦-١٩٧.

(١) في خلاصة الأقوال في علم الرجال ص ١٢٤ طبع طهران ما هـ، لفظه محمد بن فرات بالقاء المصومة والراء والتاء المنقطة فوقها نقطتين أورد لكشي اخباراً متعددة في ذمه قال محمد بن عيسى لم يلبث محمد بن فرات الا قليلاً حتى قتله إبراهيم بن شكلة وهو إبراهيم بن المهدي بن النصور انه شكلة وكان محمد بن فرات يتبعه انه باب، والله بي، وكان القاسم القنطري وعلي بن حنيفة القمي كذلك يندعيان لعنهم الله، وقال ابن الصائري: محمد بن فرات بن اصف روى عن أبيه، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، ضعيف وابن ضعيف لا يكتب حديثه، وقال النحاشي: محمد بن فرات الحمصي كوفي ضعيف (انتهى كلامه رفع مقامه) وعلم ان المنتجع الخبير صاحب تنقيح المقال - بعد نقل اكثر هذه العبارة عن الخلاصة - أورد كثيراً من الأخبار التي رواها لكشي فراجع تنقيح المقال ج ٣ ص ١٧٠ الصبح لأقول.

فاستحق حينئذ الارش بذهاب تلك المدة التي ما كان ينطق، لا الدية.  
 وقول آحرله في الخلاف بعدمها، وهو مختار الشرائع ومستحسن التحرير،  
 لأن الاصل أن الأخذ بالاستحقاق، والاستعادة تحتاج إلى الدليل، وليس.  
 وقال في القواعد: ان علم ان الذهاب أولاً ليس بدائم استعيد، وآ فلا.  
 قال في الشرح: وهذا يشمل ثلاثة اقسام (الاول) حكم اهل الخبرة بأن  
 الذهاب لا يدوم، بل يرجع (الثاني) حكمهم بأنه يرجع بل يدوم (الثالث) اشكل  
 الأمر، ففي الصورة الاولى يستعاد قطعاً، وفي الثانية لا يستعاد، لانه هبة من الله،  
 ويشكل بظهور بطلان الحكم، وفي الصورة شالته يلزم من كلامه بأنه لا يستعاد  
 ويشكل بأن عوده أمانة أنه لم يكن دائماً، بل ينقضي في هذه الصورة الاستعادة  
 والظاهر انه اراد القسمين الاولين لا غيرهما.

أي العلم بعدم العود فلا يرجع، والعلم به يرجع،  
 واثبت تعلم ان العلم لا تأثير له بعد أن طهر عدم الزوال الدائم، فعلم انه ما  
 كان علماً، فالعبرة ما ذكرناه من انه ان كان الموجب بعد الزوال المعتمد به بحيث  
 يقال أنه زائل عرفاً، لا يعيد.

وان كان الموجب هو الزوال الدائم، يعيد مع أخذ الارش.  
 والظاهر هو الثاني ويمنع كون الاصل الأخذ بالاستحقاق بل الاصل  
 عدمه، نعم هو الظاهر بناء على خفاء الدل، وحكم الاستصحاب بالبقاء وعدم  
 العود فلا أثر له بعد ظهور خلافه.

ويمكن ان يقال: ما (٢) تقدم في رويتي سليمان بن خالد في السمع  
 والعين ان كان رد الله عليه ان يسمع ويرى، لم يرجع بشيء فانه عطية وهبة من الله

(١) إلى هنا هبة الشرح.

(٢) مبتدأ وحبره قوله قدس سره: (يبدل الحج).

ولو انبت الله اللسان بعد قطعه فلا استرجاع وكذا سنّ المشعر.  
ولو كان له طرفان فاذهب احدهما ونطق بالحروف فالأرض.  
وفي الأسنان الدية وتقسم على ثمانية وعشرين اثناعشر مقادير

تعالى. يدل على عدم الرجوع هنا أيضاً، اذ لا فرق بينها اصلاً.

ولكن ينبغي تقييده في الكلّ بما فهم من القواعد من كون ذلك اذا كان ممّا لا يرجع عادة، وآنه زش دائماً، فتنقّ الرجوع بهبة ولطف من الله تعالى، فكأنه ليس بالمعاد، بل امر آخر جديد، مثل ان قطع اللسان، فذهب ثم انبت الله فرجع، فانه لا يرجع بشيء من الدية هنا وهو ظاهر، فانه اعطاء جديد كما في السن المشعر، فانه اذا قلعه حان ثم عاد ونبت لم يرجع من الدية بشيء.

المراد بالمشعر من سقط سنّه فنبت ولو سقط ولم يست مرة أخرى على العادة.

وقد يساقش هنا أيضاً باب اللسان حينئذ كان ممّا ينبت فكأنه ما ازال لسانه فانه عاد كما في سن الصبي اذ قلع ثم عاد، فانه لا دية حينئذ بل الأرض فقط على ما سيأتي.

وقد لا يسلم (لا يسلم - خ) في المشعر أيضاً وكان النظر إلى ما اشار اليه في القواعد من انه ان علم العود يرجع، وان لم يعلم، فلا، فكأنه اذا كانت العادة والغالب عدم العود فحكمه حكم عدم العود مع العود فانه نادر.  
فاكثر الأحكام مبني على الظاهر والغالب، فكأنه لا عود، بل هبة مستأنفة ومجددة ان وجد العود فتأمل، واحتفظ.

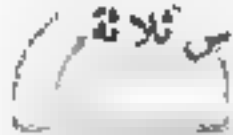
قوله: «ولو كان له الخ». لو كان للسان طرفان فكأن احدهما اصلياً والآخر زائداً كاليد والاصبع، فاذ قطع احد الطرفين ولم ينقص من نفعه شيء فقطع الزائد الذي لا تقدير له، فيكون دية الأرض.

قوله: «وفي الاسنان الدية الخ». الظاهر عدم الخلاف في كون دية

ثنيتان ورباعيتان ونابان ومثلها من أسفل وستة عشر مآخبر وهي من كل جانب ضاحك وثلاثة اضراس في كل سن من المقادير خمسون ديناراً وفي كل من المآخبر خمسة وعشرون.

الاسنان كلها الدية التامة وبدل عليه الاحدر أيضاً. واما كونها منقسمة على ثمانية وعشرين سنّاً، وفي كل واحد من اثني عشر من المقادير ستة من فوق، وستة من تحت، وهي ثنيتان ورباعيتان، ونابان خمسون ديناراً خمسمائة درهم.

وفي كل واحد من المآخبر نصف ذلك وهو خمسة وعشرون ديناراً، مائتان وخمسون درهماً وهي ستة عشر في كل طرف ثمانية، اربعة من فوق واربعة من تحت وهو ضاحك يبدو حال الضحك واضراس ثلاثة



فهو المشهور

وتدل عليه ضعيفة الحكم بن عتيبة - له - قال: قلت لابي جعفر عليه السلام اصلحك الله (ان - خ) بعض الناس في فيه اثنان وثلاثون سنّاً، وبعضهم له ثمانية وعشرون سنّاً (ح أ) فعلى كم يقسم دية الاسنان؟ قال: الحلقة اما هي ثمانية وعشرون سنّاً اثنا (اثنتا - خ) عشر.

في مقادير الفم وست عشرة في مآخبره، فعلى هذا قسمة دية الاسنان فدية كل سن من المقادير - اذا كسرت حتى تذهب - خمسمائة درهم، فديتها كلها ستة آلاف درهم، وفي كل سن من المآخبر - اذا كسرت حتى تذهب - فان ديتها مائتان وخمسون درهماً، وهي ست عشرة سنّاً، فديتها كلها اربعة آلاف درهم، فجميع دية المقادير والمآخبر من الاسنان عشرة آلاف درهم وانما وضعت الدية على هذا، فما زاد على ثمانية وعشرين سنّاً فلا دية له، وما نقص فلا دية له، هكذا وجدناه في كتاب علي عليه السلام، قال: فقال احكم: فقلت: ان الديات انما كانت تؤخذ قبل اليوم من الإبل، والبقر، والعم، قال: فقال: انما كان ذلك في البوادي قبل



الاسلام فلما ظهر الاسلام، وكثر اوراق في الناس، قسمها أمير المؤمنين عليه السلام على الورق، قال الحكم: وقت له: أرأيت من كان اليوم من اهل البوادي ما الذي يؤخذ منهم في الدية، اليوم بل أو ورق؟ قال: فقال: الإبل اليوم مثل الورق بل هي افضل من الورق في الدية اهم كنوا يأخذون منهم في دية الخطأ مائة من الإبل بحسب لكل بعير مائة درهم فذلك عشرة آلاف درهم، قلت له: فما اسنان المائة البعير؟ قال: فقال: ما حال عليه اخول ذكر ان كلها (١).

وهي مذكورة في الكافي في التهذيب والعقبة بسند واحد.

وقال أيضاً في العقبة: روى ابن محبوب، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: اصابع اليدين والرجلين في الدية سواء (٢).  
وقال: في السن اد حيرت استطرحها سنة، فان وقعت اعرم الضارب خمسمائة درهم وإن لم تقع واسودت، اعرم ثلثي ديتها (٣).

وقضى أمير المؤمنين عليه السلام في الاسنان التي تقسم عليها الدية: أنها ثمانية وعشرون سنّاً، ستة عشر في مواخير الفم، واثنان عشر في مقاديمه، فدية كل سنّ من المقاديم اذا كسر حتى يذهب، خمسون ديناراً فيكون ذلك ستمائة دينار، ودية كل سنّ من المواخير اذا كسر حتى يذهب - على النصف من دية المقاديم خمسة وعشرون ديناراً، فيكون ذلك اربعمائة دينار فذلك الف دينار فما نقص فلا دية له، وما زاد فلا دية له (٤).

(١) أورد صدرها في الوسائل باب ٣٨ حديث ٢ من ابواب ديات الاعضاء ودبها في باب ٢ من ابواب ديات النفس حديث ٧ ج ١٩ ص ١٤٨ وص ٢٦٢ على الترتيب.

(٢) الوسائل باب ٣٩ حديث ٩ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٦٥.

(٣) الوسائل باب ٤٠ حديث ١ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٦٦.

(٤) الوسائل باب ٣٨ حديث ١ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٦١.

قال مصنف هذا الكتاب رحمه الله: د أصيبت الاسنان كلها فآزاد على الحلقة المستوية وهي ثمانية وعشرون سناً فلا دية له (ها-خ)، وإذا أصيبت الزائدة منفردة عن جميعها، ففيها ثلث دية التي تليها (١).

هذه العبارة تدل على أن قوله: قصي (إلى قوله): (قال مصنف هذا الكتاب) تنمّة رواية عبدالله بن مسان، وهي صحيحة فتكون على المشهور رواية صحيحة، وإن لم تكن من تنمّتها فم تكن صحيحة، بل مرسلّة، ولكنها مؤيدة لرواية الحكم المشهورة مع نقلها في الفقيه بالمضمون (٢)، فتأمل.

ويدل على تساوي بين الاسنان كلها وفي قسمة الدية على الكل على السواء، ما في رواية علي بن أبي حمزة، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: في السن خمس من الإبل أدناها وأقصاها، وهو نصف عشر الدية (٣) كانت دنانير، ودنانير، وإن كانت دراهم فدراهم، وإن كانت بقرّاً فبقر، وإن كانت غنماً فغنماً، وإن كانت إبلاً فإبلاً، على الدية مائتا بقرة، وفي السن عشرة من البقر، وفي الأصبع عشر الدية، عشر من الإبل (٤).

وما في رواية أبي بصير قال: في السن خمس من الإبل أدناها وأقصاها سواء (٥).

(١) إلى ها عبارة الفقيه.

(٢) إشارة إلى أن الصدوق قد صرح صحة ما في من لا يحضره الفقيه بقوله رضي الله عنه: ولم أقصد فيه قصد المصنفين في إيراد جميع ما رووه، بل قصدت إلى إيراد ما يمتنع به وأحكم بصحته، واعتقد فيه أنه حجة فيما بيني وبين ربّي، تقتضى ذكره، وبغالب قدرته (انتهى) موضع الحاشية من لا يحضره الفقيه مقدمة الكتاب.

(٣) من قوله عليه السلام إن كانت إلى آخرها لم يذكر في نسخ نقباء لارتباطه بالمقام.

(٤) الوسائل باب ٣٨ حديث ٦ من أبواب ديات الأعضاء ج ١٩ ص ٢٦٣.

(٥) الوسائل باب ٣٩ حديث ٧ من أبواب ديات الأعضاء ج ١٩ ص ٢٦٥.

وصحيحة عبدالله بن منان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: الاسنان كلها سواء في كل سنّ خمسمائة درهم (١).

وكذا في مضمرة سماعة قال: سألته عن الاسنان؟ فقال: هي في الدية سواء (٢).

وما في صحيحة عبدالله بن منان المتقدمة أيضاً: (اغرم الضارب خمسمائة درهم) (٣).

فانها ظاهرة في أي سنّ كانت.

وما في رواية مسمع عن أبي عبدالله عليه السلام في كل سنّ حمون ديناراً والاسنان كلها سواء (٤) وما في رواية العلامة بن الفضل: والسن من الثنايا، والاضراس سواء نصف العشر (٥).

قال في التهذيب بعد نقل رواية مفككم (٦): فاما ما رواه أحمد (ونقل صحيحة عبدالله بن منان ومضمرة سماعة) ثم قال: فالوجه في هذين الخبرين، والخبر الذي قدمناه في رواية العلاء بن الفضل أن يحملها على الثنايا ومقاديم الاسنان دون مواخيرها.

ولا يخفى بعد الحمل، وان لا نعني في رواية العلاء ولكن لو ثبت صحة

(١) الوسائل باب ٣٨ حديث ٣ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٦٢.

(٢) الوسائل باب ٣٨ حديث ٤ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٦٢.

(٣) الوسائل باب ٤٠ حديث ١ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٦٦.

(٤) الوسائل باب ٨ قطعة من حديث ١ ج ١٩ ص ٢٢٤ لكن نقله من كتاب ظريف بن ناصح، لا من

مسمع

(٥) راجع الوسائل باب ١ قطعة من حديث ١١ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢١٧.

(٦) راجع الوسائل باب ٣٨ حديث ٣ من ابواب ديات الاعضاء ص ٢٦٢ وباب ٢ حديث ٨ من ابواب

## وفي الزائدة المنفردة (منفردة - خ ل) الثلث، ولا شيء مع

رواية الحكم وما يقوم مقامها فلا بد من التأويل، ويمكن الجمع بالتقية ان كنت، أو استحباب لأقل لسجي عليه والأكثر للجاني، فتأمل.

قوله: «وفي الزائدة منفردة الخ»، دليل ثلث الدية الأصلية، الصحيحة للسنن الزائدة على الثمانية والعشرين الأصلية المقررة عندهم، سواء كانت من اثنين وثلاثين التي توجد كثيراً أو ما فوق ذلك.

هو ما تقرر عندهم أن لزائدة كل عوصث أصية (أصلي - ح). هذا إذا كانت منفردة عن الأصلية.

وأما إذا انقضت منضمة اليها فلا شيء لها أصلاً بل تؤدي دية الأصلية، وهي الكل لا الثلث، هذا ظاهر كلام الأكثر.

وفيه تأمل، إذ لا دليل على أن لكل زائدة ثلث، لأصلي، ولهذا ذهب بعض إلى الحكومة والأرش، لانه عوص ما لا تعيين به في الشرع بخصوصه.

وأيضاً إذا كانت منضمة وانقضت جميع الأسنن التي قلعتها موجب لكل الدية فلا شيء للزائدة، مثل كل واحدة من الأصلي كقطع يد مشتملة على الأصبع الزائدة فانها تدخل في الكل.

فذلك غير بعد، فان قطع جميع الأسنن موجب تمام الدية، سواء كانت ثمانية وعشرين، أو اثنين وثلاثين أو قل أو أكثر.

وقد ادعى عليه الإجماع في شرح شرع حيث قال: لا خلاف في ثبوت الدية بجملة الأسنان زادت أم نقصت.

وان كان في دعواه تأمل، إذ يصحح من أن لو كان للإنسان من واحدة وانقلعت يلزمه تمام الدية، وفيه بُعد.

وأما إذا انقلعت منضمة مع بعض لأصلية فذلك غير طاهر، مثل ان

الانضمام فان اسودت بالجناية ولم تسقط او انصدعت (تصدعت - خ ل)  
فالثلثان وفي المسودة (السوداء - خ) الثلث.

انصدعت الزئدة والاصلية مسمرتين، فيحتمل هـ أيضاً الثلث أو الأرض مع دية  
الاصلية.

وأيضاً هذا انما يكون مع لامتيان واما إذا كانت المقلوعة مشتبهة بالاصلية  
كما إذا كانت اثنين وثلاثين مثلاً، فانصدعت واحدة مشتبهة، فالظاهر الثلث على  
المشهور، والحكومة على الآخر لاصر عدم قبح الاصلية وبراءة الدعة واستشكله في  
شرح الشرائع، والظاهر عدمه.

قوله: «فان اسودت بالجناية الخ». الواو اولى، دليل ثلثي الدية على  
الحاق الذي ضرب على سر شخص حتى اسودت ولم يقطع هو صحة عدا الله  
بين سائر المتقدمة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: السن اذا ضربت انتظر بها سنة  
فان وقعت أغرم العشارب خمسمائة درهم، وان لم تقع واسودت أغرم ثلثي دينها (١).  
واما كون الثلث في المسودة، فكأنه يظهر منها لانه إذا كان للاسوداد ثلثا  
الدية، فيكون لقطع المسودة الثلث بدهاب ثلثها.

ولرواية عبدالرحمان المتقدمة عن حمزة، عن أبيه عليهما السلام انه جعل في  
السن السوداء ثلث ديتها (٢).

ونقل الامام عن الشيخ في شرح الشرائع.

ولان الاسوداد شل من دية قلع وقطع لشل ثلث ديتته لقول الباقر  
عليه السلام في رواية حكم بن عتبة المتقدمة: (وكل ما كان من شل، فهو على  
الثلث من دية الصحاح) (٣) فتأمل.

(١) الوسائل باب ٤٠ حديث ١ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٦٦.

(٢) الوسائل باب ٤٣ حديث ٢ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٦٨.

(٣) الوسائل باب ٣٩ دليل حديث ٣ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٦٢.

فما في مرسله ابان عن بعض اصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول: اذا اسودت الشية جعل فيها الدية (١) أي تمام دية السن.

رد لضعفها بالارسال (٢) وغيره ومساقتها لما سبق أو تحمل على القلع وتماز دية المسودة.

وكذا، ما في رواية مسمع: إذا اسودت السن إلى الحول ولم يسقط فديتها دية الساقط (٣) ورواية عجلان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: في دية السن الاسود، ربع الدية (دية السن - ح) (٤)، يهدف أيضاً لضعفها من وجوه مع ما مر. فقول المسوط: في اسودادها الحكومة، وفي قلع السوداء الحكومة، لاها المتيقن وضعف مستند التقدير لا يخلو من بُعد.

وكذا قول شرح الشرائع بمقتضى قول المسوط: وهو منتج في الثاني دون الأول لصحتها، فتأمل.

واما دليل ثلثي الدية في الانصداع كما هو مشهور، فليس بواضح، فكأنه جعل بمنزلة الشلل وهو غير طاهر مع الكبرى.

وما في رواية مسمع عن أبي عبد الله عليه السلام ان عينا عليه السلام قضى (إلى قوله): وان انصدعت ولم تسقط فديتها خمسة وعشرون ديناراً، مع ضعفها لا

(١) الوسائل باب ٣٩ ديل حديث ٣ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٢٥.

(٢) سندها كما في الكافي هكذا: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم أو غيره، عن ابيان عن بعض اصحابه.

(٣) الوسائل باب ٨ قطعة من حديث ١ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٢٤ لكن من كتاب

ظريف.

(٤) الوسائل باب ٤٠ حديث ٣ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٦٦.

ودية السن في الظاهر مع السنخ ولو كسر الظاهر خاصة فالدية  
فان قلع فعليها حكومة.

قائل بها، بل لم يظهر كونه (١) في رواية مسمع، حيث نقل في الكافي بعد رواية  
مسمع في ذيل قوله: ( لاسان الخ )، والحكومة غير معدة.  
قال في الشرائع: وب انصدعها ولم يسقط، ثنا ديتها، وفي الرواية ضعف  
والحكومة اشبه (٢).

وبوقطعها بعد انصداعها، والحكومة أيضاً، لما مر، قيل: ثلث الدية بناء  
على وجوب الثلثين للاتصداع، فتأمل

قوله: «ودية السن في الظاهر الخ». أي دية السن تثبت فيما يظهر من  
السن مع ما لم يظهر منها، وهو الذي تحت اللثة، وثبتت تمام الدية لمجموع السن  
الظاهر منها والمستور بأن قلعت من أصلها، والظاهر أنه مما لا خلاف فيه، لأنها ثالثة  
للسن وهو سن من غير شك.

وأما الظاهر منها حتى لو انكسرت من فوق اللثة وما بقي منها إلا ما تحت  
اللثة فهل يثبت تمام الدية له أم لا؟ ظاهر الأكثر ذلك، فإنه سن، بل انما يطلق  
على ذلك.

نقل عن المبسوط: السن ما شاهده زهداً على اللثة والسنخ أصله.  
فعلى هذا لو قلع آخر ما بقي - وهو السنخ - يلزمه حكومة لا غير.  
ويحتمل ان يكون هو المجموع لانه يقال: قلع سنه وانكشف اللثة عن السن  
ويؤيده الأصل وبراءة النعة.

(١) يعني لم يظهر كون هذا السن وهو سن (وان انصدعت الخ) جزء من رواية مسمع قال الكليني  
رحمه الله عن بعد نقل رواية عن مسمع (دية لاسان) وذكر هذه الجملة في ضمن هذا العنوان. يقول: ويؤيده  
ان لم يشر على هذه الجملة بحرف نراه لا في الوسائل ولا في الكافي ولا في التهذيب  
(٢) إلى هنا عبارة الشرائع

فان نبت من الصغير فالأرش، والآ الدية.  
وفي العنق اذا كسر فاضور أو مع الازدراد فالدية فان زال  
فالأرش.

قال في الشرائع: ولو كسر ما برز عن اللثة، ففيه تردد، والأقرب أن فيه  
دية السن.

لعل وجه القرب انه يستى ستاً لغة وعرفاً، فتأمل.  
قوله: «فان نبت الخ». لو قلع من صبي صغير، فان نبت بدله من غير  
عيب، فاللازم هو الارش، لانه قد كان يسقط، وكأنه ليس بشيء لارم ولا يضرب في  
سنونه قلع، نعم قد حصل ألم، ونقص في الجملة، فعليه الحكومة.  
وان لم تنبت، فعليه الدية، فانه اعتقط سنه وجعله بغير سن.  
وندل عليه رسالة جميل، عن بعض اصحابه عن احدهما عليهما السلام انه  
قال: في سن الصبي يضربها الرجل فيسقط ثم ينبت؟ قال: ليس عليه قصاص  
وعليه الارش (١).

وفي رواية مسمع بن عبد الملك، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: ان عنيماً  
عليه السلام قضى في سن الصبي قبل ان يشعر، بغيراً في كل سن (٢).  
يمكن حملها على الانبات بعد ذلك كما يقتضيه قوله: (قبل ان يشعر) مع  
كون الارش ذلك حيث.

قوله: «وفي العنق اذا كسر الخ». اد كسر العنق فصار اعوج  
فاضور (٣) أي نبت كذلك، أو صار بحيث يمنع الازدراد ودخول شيء في الحلق

(١) الوسائل باب ٣٣ حديث ١ من ابواب ديات الأعضاء ج ١٩ ص ٢٥٨

(٢) الوسائل باب ٣٣ حديث ٢ من ابواب ديات الأعضاء ج ١٩ ص ٢٥٨.

(٣) في الخبر دخل على امرأته وهي تنصور من شدة الحمى أي تنوى وتصبح وتثقب ظهر البئر

(بجمع البحر).



وفي اللحيين من اطفال أو من (ومن لا - خ ل) لا أسنان له  
الدية ولو قلعاً مع الأسنان فديتان.

يلزم على الجاني تمام الدية ن بقي على هذه الحدة، وان زال يزم الارش.  
زواله مع بقاء الشخص مشكل، فلعن المنع من بعض الازدراد، لا  
بالكفية أي ما بقي مثل ما كان يزدرد.

دليل وجوب الدية اذا كان مانعاً بالكفية، ظاهر، فانه بمنزلة قتله.  
وأما اذا بقي معه ويزدرد في الجملة والاعوجاج، فلعن دليله الاجماع  
مستنداً إلى رواية مسمع بن عبد الملك، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال أمير  
المؤمنين عليه السلام: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: اذا ارعد القلب (١) فطار  
الدية، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: في الصعر الدية، والصعر أن يثنى عنقه  
فيصير في ناحية (٢).

وهي ضعفة (سهل)، ومحمد بن الحسن الشموه وعبد الرحمن  
الأصم (٣).

فان كان دليل آخر من اجماع وغيره، والأفالحكم محدد ذلك مشكل،  
فتأمل.

وأما لأرش - مع الروال - فظاهر، لأنه نقص في الجملة من غير تقدير شرعي  
بخصوصه فيكون ارشاً كما في غيره.

قوله: «وفي اللحيين من الطفل الخ»، لعل دليل الدية التامة في قطع  
اللحيين معاً من غير سن - كما في الاطفال - أو الشيخ أو غيرها معن لا من له - ما

(١) في القلب اذا ارعد (رعد - ح) الوسائل وللكافي.

(٢) وسائل باب ١١ حديث ١ من ابواب ديات المنافع ج ١٩ ص ٢٨٦.

(٣) سند كما في الكافي هكذا علة من اصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن

شموه، عن عبد الله بن عبد الرحمن الاصم، عن مسمع بن عبد الملك.

وفي نقصان المضغ أو تصلبها الأرض.  
وفي اليدين الدية وفي كل واحدة النصف وحدهما المعصم فإن  
قطع معها بعض الزند فالدية وحكومة.

تقدم من عموم الخبر أن ما في الانسان منه اثنان ففيه نصف الدية، وفيها كلها (١)،  
وبعض الاعتبار ويعد ذلك لزوم اليدين اذ قلعتا مع الاسنان، واحدة لهما،  
والاخرى للاسنان ظاهر.

قوله: «وفي نقصان المضغ الخ». وجه لأرض في نقصان المضغ بوقوع  
نقصان في اللحين، ظاهر مما تقدم من أن في النقصان الذي لا مقدركه في الشرع  
معيناً هو الأرض.

وكذا في تصلب اللحين، قبل (هما العظام) اللذان يقال للتقاهما: الذقن  
ويتصل طرف كل واحد منهما في الإذن.

قوله: «وفي اليدين، الدية الخ». وجوب نصف الدية في قطع اليد  
وانتها بحيث يصدق عليه ذلك وفي كليهما، الدية، يعلم مما مر من عموم الخبر  
الصحيح والحسن المتقدمين مع التصريح باليد في الحسن (٢).

ويدل عليه بالخصوص أيضاً، مثل رواية زرارة، عن أبي عبد الله  
عليه السلام، قال: في اليد نصف الدية، وفي اليدين جميعاً الدية، وفي الرجلين  
كذلك، وفي الذكر (كذلك - خ) إذا قطعت لحشفة الدية، وفي الأنف إذا قطع  
المارن الدية، وفي الشفتين الدية، وفي العينين دية، وفي أحدهما نصف الدية (٣).  
والحد الموجب لذلك هو المعصم - وهو الزند معصل للذراع والكف - فإن  
قطع مع اليد المحدودة بعض الذراع، فيلزم كيد لدية، وللزائد الحكومة والأرض

(١) و (٢) راجع الوسائل باب ١ حديث ١ - ١٢ من أبواب دية الاعضاء ج ١٩ ص ١٣ - ٢١٧.

(٣) الوسائل باب ١ حديث ٦ من أبواب دية الاعضاء ج ١٩ ص ٢١٥.

## وان قطعت من المرفق أو المنكب فدية واحدة.

وهو ظاهر مما تقدم غير مرة.

ويحتمل الاكتفاء بنصف دية، لنصدق، ودحول الاضعف في الاغلاظ كما دل عليه صحيح أبي عبيدة (١).

قوله: «وان قطعت من المرفق أو المنكب فدية واحدة». المراد بالدية الواحدة دية اليد، فان كانت وحدة فنصف دية النفس، والشتين، فتسامها، والمراد (٢) قطعها ودية النفس.

دليله انه احدى اصطلاحات يد، وهو موحد للدية، ولزائد مني بالأصل، ولا يدرم من لروم الحكومة اذا قطع، فوق الرد، لزوم ارشهما أيضاً، اذ ليست (ثمة - ح) تلك الريادة داخلة تحت مسمى اليد بحيث يصدق من هناك، بل ماتحت يد، وما فوقه شيء. تحرراً دية له، فله للأرض بحلاف ما لها.

ويحتمل الارش هنا بالطريق الأولى لكون القطع أكثر، وانه اذا قطعت ايد الواحدة من المرفق لزم دية ثمة، نصف لكف، ونصف للذراع من المرفق إلى لكف فانه أيضاً يده فكأنما قطع يدين.

واذا كان من المنكب فدية ونصف، فانه منه إلى المرفق، يد ومنه إلى الزيد يد، وأيضاً، منه إلى الاصابع، وكل واحد موجب للنصف.

فتأمل فانه ليس معلوم ان من المرفق إلى الرد يبدأ، وكذا من المنكب إلى المرفق، بل المجموع يد واحدة، وليست تلك الزيادة بخارجة حتى توجب الارش والحكومة أيضاً، لكن قياسها على الأولى محتمل قريب في لزوم تعدد الدية أو الدية والارش بل الاولوية، وان كان كون احكام لدية تعدياً محضاً يدفعه بفافهم.

(١) لاحظ الوسائل باب ٧ من أبواب ديات المناصب ج ١٩ ص ٢٨١

(٢) يعني مراد الماتن رحمه الله من قوله: قطعت من المرفق لح قطع من المرفق وسكب ومراده من

قوله: فدية دية النفس لا دية المصو.

ولو كان على المعصم كفان باطشان فالازيد (بطشا - خ) هو الأصلي وإن كانت منحوفة عن الساعد ولوتساويا فلا قصاص في احدهما وفيه نصف دية اليد وزيادة حكومة.  
وفي الذراعين الدية وكذا في العضدين.

قوله: «ولو كان على المعصم الخ»، إذا قطع اليد من الكوع (١) وتحت كفان، فإن لم تكن احدهما باطشاً فالباش أصلي، لها القصاص ودية اليد، وللآخر الارش، فانه ليس بيد.

وإن كان لها أيضاً بطش، فإن كان احدهما ازيد بطشا بحيث علم بها أنها الأصلي، والاخرى الزائدة وإن كانت منحوفة عن الساعد ومعوحة والاخرى مستقيمة، فكما تقدم.

والامثل ان يكونا متساويتين في البطش، فظاهر المتن عدم القصاص لعدم العلم بتعيين الأصلية، لاحتمال عدم الأصلية وكونها زائدتين، فيكون في احدهما نصف الدية، وهو دية اليد، وفي الاخرى الارش.

وفيه تأمل للعلم بذهاب الأصلية وإن لم تكن معلومة، واحتمال كونها زائدتين لا يلتفت في الشرع كما في الكف الواحد وغيره، وآلا يلزم الارش، لا دية اليد، وهي نصف الدية وهو ظاهر نعم لو قطعت احدهما وبقي الاخرى، فعدم القصاص متوجه.

ويمحتمل نصف الدية لظهور أنها الأصلية لوجود ما يوجد في الأصلية فيه.  
وفيه تأمل للتساوي، والأصل عدم كونها أصية وبراءة الذقة إلا أن يكون الارش أكثر من نصف الدية، فأقل الأمرين، محتمل جيد، فتأمل.

قوله: «وفي الذراعين، الدية الخ»، دليل وجوب تمام دية النفس - في

(١) الكوع طرف الزبد الذي يلي الإبهام واجمع كوع كفعل واقفان (مجمع البحرين).

## وفي كل اصبع من اليدين أو الرجلين مائة دينار

الذراعين، وكذا في العضدين، وفي كل واحدة منها نصف الدية - ما تقدم في اليد وغيرها.

وهذا في الذراعين اذا لم يكن كفت، ظاهره، وكذا في العضدين اذا لم يكن معها ذراع.

واما مع وجودهما فقد تقدم لزوم دية واحدة للقطع من المنكب مع ما فيه من احتمال التعدد.

فلمل مراده هناك قطع المنكب مع قطع النظر عن العضد، وهو بعيد جداً أو مراده ههنا مع عدمها كما ذكرناه، فتأمل.

ويحتمل الارش في لزمانه والدية في الكف فانه اليد بالاتفاق، فتأمل.

قوله: «وفي كل اصبع من اليدين الخ». دليل مائة دينار - وهو عشر

الدية في كل اصبع من اليدين والرجلين - أنجله.

مثل صحيحة عبدالله بن سنان (عن أبي عبدالله عليه السلام - ثل) قال:

أصابع اليدين والرجلين سواء في لدية في كل اصبع عشر من الإبل، وفي الطفر خمسة دنانير (١).

وعشر من الإبل عشر وبجساب الدنانير مائة دينار.

وحسنة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في الاصبع عشر الدية اذا قطعت

من اصلها أو شلت قال: وسأله عن الاصابع أهن سواء في الدية؟ قال: نعم، قال:

وسأله عن الاسنان، فقال: ديتهن سواء (٢).

(١) أورده صدره في الوسائل باب ٣٩ حديث ٤ من أبواب ديات الأضواء ج ١٩ ص ٢٦٤ وذيله في

باب ٤١ حديث ٢ منها ص ٢٦٧.

(٢) الوسائل باب ٣٩ حديث ٣ من أبواب ديات الأضواء ج ١٩ ص ٢٦٤ إلى قوله: نعم ولم يشرط قوله

عليه السلام. قال: وسأله الخ في الوسائل راجع باب ج ٢ ص ٢٥٧ والاستبصار ج ٤ ص ٢٦٧.

وما في رواية علي بن أبي حمزة، وفي لاصبع عشر الدية عشر من الابل (١).  
ورواية الحكم بن عتيبة، قل: ما أت ابا حفص عليه السلام عن اصابع  
اليدين واصابع الرجلين رأيت ما زاد فيها على عشرة اصابع أو نقص من عشرة، فيها  
دية؟ قال: فقال لي: يا حكم، الحلقة التي قسمت عليها الدية عشرة اصابع في  
اليدين فما زاد أو نقص، فلا دية له، وعشرة اصابع في الرجلين، فإراد أو نقص، فلا  
دية له وفي كل أصبع من اصابع الرجلين ألف درهم، وكل ما كان من شلل فهو  
على الثلث من دية الصحاح (٢).

وما في مضمرة سماعة: (من سواء في الدية (٣)) أي الاصابع.  
ورواية أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام: في الاصبع عشرة من  
الابل (٤).

ويمكن جعل الخبرين العامين، صحيحة هشيم وحسنة عبد الله بن سنان  
المتقدمين (٥)، دليله بتكلف فتأمل، وهذا لقول هو المشهور.  
ويقل، عن أبي الصلاح جمع ثلث دية على لا بهام والتمثين على الارب  
البواقي، وكذا عن ابن حمزة استناداً إلى كتب ظريف، وطريقه ضعيف، هكذا في  
شرح الشرائع، كأنه إشارة إلى ما في الكافي والتهذيب من دية كل عضو  
عضو.  
قال: دية الإبهام ثلث دية الرجل ثلاثمائة وثلاث وثلاثون ديناراً وثلث

(١) الوسائل باب ٣٨ قطعة من حديث ٦ من ابواب ديات الأضواء ج ١٩ ص ٢٦٣.

(٢) الوسائل باب ٣٩ حديث ١ من ابواب ديات الأضواء ج ١٩ ص ٢٦٣.

(٣) الوسائل باب ٣٩ فحين حديث ٦ من ابواب ديات الأضواء ج ١٩ ص ٢٦٥.

(٤) الوسائل باب ٣٩ ديار حديث ٧ من ابواب ديات الأضواء ج ١٩ ص ٢٦٥.

(٥) راجع الوسائل: باب ١ حديث ١ - ١٢ من ابواب ديات الأضواء ج ١٩ ص ٢١٢ - ٢١٧.

وفي كل ائمة ثلثها الا في الابهام، فالصنف.  
وفي الزائدة ثلث الاصلية سواء الاصبغ والائمة.

دينار وطريف هو ابن ناصح الثقة، وله كتاب الدييات.

كأنه مذهب التهذيب أيضاً - حيث قال بعد الروايات -: يحمل الأصابع على ما عدا الابهام فان للابهام حكماً مفرداً على ما نوره فيما بعد في رواية طريف بن ناصح.

والظاهر انها هي الرواية التي رواها ابن فضال ويونس ايضاً في الحسن والصحيح فلا يضرب ضعف طريق رواية طريف، ولكن يرجع الاول (الاولى - خ) بالشهرة والكثرة وانصحة مع ان التخصيص مقدم لو صحت رواية طريف.  
قوله: «وفي كل ائمة الخ». المراد بالائمة ما بين المفاصل (١).

والقول بأن في كل ائمة ثلث دية الاصبغ الا الابهام - فان فيها النصف، لأن فيها اثنين فكل واحدة يكون نصفها، فان مجموعها مركب عنها - هو المشهور ودليله كأنه رواية السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام كان يقضي في كل مفصل من الاصبغ بثلاث عقل تلك الاصبغ الا الابهام، فانه كان يقضي في مفصله بنصف عقل تلك الابهام، لان لها مفصلين (٢) قال في الفقيه: قال مصنف هذا لكتاب رحمه الله: سميت الدية عقلاً لان الدييات كانت ابدأ تعقل بماء ولي المقتول، لمرد بالعقل الدية عقلاً.

قوله: «وفي الزائدة ثلث الاصلية». دليل ثلث الاصلية في الزائدة سواء كانت الزائدة ائمة أو اصبغ - الخ، مثل ما في خبر غياث بن ابراهيم، عن أبي

(١) الا تامل رؤوس الاصبغ واحده ائمة يعنى الميم (مع البحرين) والائمة بتثنية الميم والمهزة نعت لمات التي فيها الظفر جميعها تامل وائملات (القاموس).

(٢) الوسائل باب ٤٢ حديث ١ من ابواب دييات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٦٧.

وفي شلل الاصبع ثلثا ديتها وفي قطع المشلولة الثلث وان كان خلفة.

عبدالله عليه السلام في اصبع (الاصبع الزائدة- ثل) زائدة اذا قطعت ثلث دية الصحيحة (١).

(وفي الأخرى) في الاصبع الزائدة ثلث دية الاصبع (٢).

وأنها في حكم المشلولة، فما يدل على ن ديتها ثلث دية الصحيحة يدل على ان دية الزائدة ثلث دية الأصلية.

مثل ما في رواية حكم بن عتيبة - امتنع -: وكل ما كان من شلل فهو على الثلث من دية الصحاح (٣).

ورواية سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل قطع يد رجل شلاء؟ قال: عليه ثلث الدية (٤).

فتأمل فيه فان الأخبار ضعيفة.

قوله: «وفي شلل الاصبع ثلثا ديتها الخ». دليله ما في رواية الفضيل بن يسار، قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن لذراع اذ ضرب فأنكسر منه الزند؟ قال: فقال: اذا يبست منه الكف فشلت اصابع الكف كلها، فان فيها ثلثي الدية دية اليد، قال: وان شلت بعض الأصابع وبقي بعض فان في كل اصبع شلت ثلثي ديتها، قال: وكذلك الحكم في الساق والقدم اذا شلت أصابع القدم (٥).

(١) الوسائل باب ٣٩ حديث ٢ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٦٤.

(٢) لم نثر عنها إلى الآن فراجع.

(٣) الوسائل باب ٣٩ دليل حديث ١ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٦٤.

(٤) الوسائل باب ٢٨ حديث ١ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٥٣.

(٥) الوسائل باب ٣٩ حديث ٥ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٦٥.



وفي الظفر عشرة دنابر ان لم ينبت او نبت اسود فان نبت  
ابيض فخمسة.

لكن في الطريق (سهل) (١) مع القطع اليه (٢) في التهذيب (٣) الا انها  
صحيحة في الفقيه (٤).

ودليل الثلث في المشولة، ماتقدم.

وحمل في التهذيب ما في حصة الحبي المتقدمة: (أو شلت) (٥) الدال على  
تمام دية الاصبع في المشولة، على نه شلت أولاً فلزم ثلثي الدية ثم قطعت فلزم كل  
الدية لرواية العفيل السابقة، فتأمل.

ولا فرق في المشولة بين كونها حلقة وغيرها، وإليه اشار بقوله رحمه الله:  
(وان كان حلقة).

قوله: «وفي الظفر عشرة دنابر الخ». دليل عشرة دنابر في قطع الظفر  
اذا لم ينبت او نبت لاسود، وان نبت أبيض فخمسة دنابر هو خير مسمع عن أبي

(١) عن سنده كما في الكافي هكذا عنه من اصحابه عن سهل بن زياد وعلي بن ابراهيم، عن أبيه  
جيماء، عن ابن محبوب، عن علي بن رثاب، عن العفيل بن يسار.

(٢) في التهذيب (باب دييات الاعضاء الخ) هكذا سهل بن زياد عن ابن محبوب، عن علي بن رثاب،  
عن العفيل بن يسار.

(٣) لعل الشارح قدس سره لم يدركه بل ما في مشيخة التهذيب والاصحبار محكم قدس سره بأنها  
مقطوعة والا فهد ذكر الشيخ رحمه الله في اوائل مشيخة الكافي قوله رحمه الله: وما ذكرته، عن سهل بن زياد،  
فقد رويته بهذه الاسانيد، عن محمد بن يعقوب، عن عتبة عن اصحاب مهم علي بن محمد وغيره، عن سهل بن  
زياد والمراد قوله رحمه الله (بهذه الاسانيد) ما ذكره في اول مشيخة من الاسانيد الثلاثة إلى محمد بن يعقوب  
فلاحظ

(٤) نقلها في الفقيه عن ابن محبوب وقد في مشيخة الفقيه وما كان فيه عن الحسن بن محبوب فقد  
رويته عن محمد بن موسى بن حنوكل رضي الله عنه، عن عبد الله بن حمزة الحميري، وسعد بن عبد الله، عن أحمد  
بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب.

(٥) لاحظ الوسائل باب ٣٩ حديث ٢ من ابواب دييات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٦٤

عبدالله عليه السلام، قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الظفر اذا قطع ولم ينبت أو خرج أسود فاسداً عشرة دنائير، فإن خرج أبيض فخمسة دنائير (١).

وكأنهم حملوا الفاسد على تأكيد الاسود، وهذا هو المشهور.

ولكن الرواية ضعيفة بـ (سهل) بن زياد، ومحمد بن الحسن بن شتمون، وعبدالله الأصم (٢) مع قطع النظر عن عدم التصريح على توثيق مسمع.

كأنهم جعلوا الشهرة جابرة للضعف، ولعله إليه اشار في الشرائع: (وفي الرواية ضعف غير أنها مشهورة).

وفيه تأمل، فإنها ليست بحجة ولا جبرة، وهو ظاهر، غير ان في صحيحة عبدالله بن سنان المتقدمة: (وفي الظفر خمسة دنائير) (٣).

وفي كتاب طريف: فإنه مروى، عن ابن فضال (كأنه الحسن) (٤) في الحسن، وعن يونس أيضاً كأنه ابن عبد الرحمن في الحسن أيضاً، بل في الصحيح فالتضعيف الذي ذكره في شرح الشرائع بطريق رواية طريف غير مرة، غير واضح، وهو قوله.

ودية كل ظفر عشرة دنائير (٥)، وقبل ذلك ذكر في الكتاب أيضاً: (وفي ظفر كل اصبع خمسة دنائير) (٦).

فيمكن ان يكون سبباً للقول بالتفصيل هو الجمع بين الاخبار، فإن الظاهر

(١) الوسائل باب ٤١ حديث ١ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٦٧.

(٢) سندها كما في الكافي هكذا. عدة من صحاح، عن سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شتمون، عن عبدالله بن عبد الرحمن الاصم، عن مسمع.

(٣) الوسائل باب ٤١ حديث ٢ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٦٧.

(٤) أي الحسن بن فضال.

(٥) الوسائل باب ١٧ اواخر حديث ١ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٣٦.

(٦) الوسائل باب ١٢ قطعة من حديث ١ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٣٠.

ولو قطعت اليد دخلت الاصابع في ديتها فان قطع الكف بعد  
الاصابع فالحكومة.

ان ما يتضمن كتاب ظريف أيضاً (١) صحيح، فالجمع متعين.  
على ان خير ابن سنان ليس بعام بل مطلق، وخبر مسمع صالح لذلك مع  
الشهرة والمناسبة، فتأمل.

وفي قول ابن (٢) إدريس - لدي نفي عنه الأس في المختلف، وهو عشرة دنائير  
ان لم يخرج، وان حرج اسود، فثلاث دية، وقال: وما ذكرناه أولى من قول الشيخ،  
لان الأصل براءة الذمة وليس بخروجه أسود كلا خروجه بالكليمة ترك الاخبار.  
وهو بناء على مذهبه جيد لا غير لو كان على لزوم ثلثي دية دليل من اجماع

ونحوه، والظاهر عدمه، والآ لذكره  
ونخص ابن الجنيد عشرة دنائير نظراً بهام اليد، وحل للاربعة الباقية خمسة  
دنائير، وفصل في الرجل تفصيلاً آخر، فيظهر عدم اجماع.

وفي (٣) قول المختلف: ان مجرد كونه أولى مما قاله الشيخ لم يصبر أولى في  
نفس الأمر وموجباً للاختيار، فان كن المراد مجرد ذلك فهو معين لو تم، وهو ظاهر.  
والظاهر ان ما ذكرناه أولى، فتأمل.

قوله: «ولو قطعت اليد الخ»، دليبه ما تقدم من وجوب الدية الواحدة  
في قطع اليد من الكوع ولا شبهة في دخول الاصابع.

ودليل لزوم دية الاصابع بقطعها والحكومة بقطع الكف بعده ظاهر  
مما تقدم من دليل لزوم دية الاصابع بقطعها، والارش فيما لا تقدير فيه، وهو ظاهر.

(١) كما هو في صحيحة عبدالله بن مسعود

(٢) خبر لقوله قدس سره ترك الاختيار

(٣) يعني قدس سره ان في قول المختلف اشكالا وهو ان مجرد كونه أولى مما قاله الشيخ الخ.

وفي الظهر اذا كسر او احدث وذب او تعذر العقود فالدية فان

قوله: «وفي الظهر اذا كسر الخ». هو (١) الصلب على ما قيل في اللغة.

ولعل دليل تمام الدية في كسره واحداً به وجعله بحيث لا يقدر على القعود، الاجماع والاخبار مثل رواية بريد العجلي، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في كسر صلبه فلا يستطيع ان يجلس، ان فيه الدية (٢).

وفي الطريق أبي سليمان الجمتال (٣).  
وما في صحيحة يونس: (والظهر اذا احذب ألف دينار) (٤).  
وما في حصة الحلبي: (الرجل يكسر ظهره؟ فقال: فيه الدية كاملة) (٥).  
وما في رواية سماعة عنه عليه السلام: (وفي الظهر اذا انكسر حتى لا ينزل صاحبه الماء، الدية كاملة) (٦).  
وما في كتاب ظريف: (وفي الظهر اذا احذب ألف دينار) (٧).  
ويلزم منه في الكسر وما هو اعظم من الحذب مثل تعذر القعود، ألف دينار بالطريق الاولى، فتأمل.

(١) أي المراد من الظهر هو الصلب.

(٢) الوسائل باب ١٤ حديث ١ من ابواب ديات الأعضاء ج ١٩ ص ٢٣٢.

(٣) سننه كما في الكافي هكذا: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن أبي سليمان الجمتال عن بريد العجلي: تقول: لعل في نسخة الشارح قلنس سره الجمتال.

(٤) الوسائل باب ١ قطعة من حديث ٢ من ابواب ديات الأعضاء ج ١٩ ص ٢١٤.

(٥) الوسائل باب ١ قطعة من حديث ٤ من ابواب ديات الأعضاء وفيه: (إذا احذب) ج ١٩ ص ٢١٤.

(٦) الوسائل باب ١ قطعة من حديث ٧ من ابواب ديات الأعضاء وفيه: (إذا احذب) ج ١٩ ص ٢١٥.

(٧) التهذيب باب ديات الشجاع... حديث ٢٧ ولم يجده في الوسائل.

صلح فالثلث ولو كسر الصب وجبر على غير عيب فائة دينار فان عثم  
فألف.

واما لزوم ثلث الدية لو صلح فهو المشهور، وما عرفت وجهه.  
ولعل دليل قوله قدس سره: (ولو كسر الصلب وجبر على غير عيب فائة  
دينار فان عثم فألف دينار)، وكذا المراد بالعثم هنا مطلق العيب على ما يقتضيه  
مقابلته بالعيب وفي بعض النسخ (١) هو الجبر بغير استواء، وفي بعض آخر (٢): جبر مع  
بقاء ورم في العضو.

ما في رواية كتاب طريف: (وان كسر (انكسر- ثل) الصب فجبر على  
غير عثم ولا عيب، فديته مائة دينار فان عثم، فديته ألف دينار) (٣).  
وهي أيضاً دلالة على أن في كسر الصلب ألف دينار.  
وضعف بطريق رواية طريف، قد عرفت ضعفه (٤) فهو جيد.  
ولكن في العبارة شيء عجيب، يفهم أن كسر الظهر وصلاحه غير كسر  
الصلب وجبره.

وان الحكم في الأول بثبوت الدية مطلقاً، سواء انجر من غير عثم ام لا،  
والمراد من غير عثم وعيب فيبقى مع (معنى- خ ل) العثم غير مفهوم.  
وان في كسر الصلب، التفصيل المذكور.  
وهو غير ظاهر، بل الصب والظهر شيء واحد والحكم فيها واحد مع  
اعتبار التغاير.

الا ان القول بالثلث مشهور، والتفصيل المذكور (المذكور- خ) في رواية

(١) هاية ابن الاثير والعربى بخطه رحمه الله! كذا في هامش بعض النسخ

(٢) مطلق بخطه رحمه الله كذا في الهامش.

(٣) الوسائل باب ١٣ قطعة من حديث ١ من أبواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٣١.

(٤) يعني قد عرفت لمحض هذا التصحيح وان كتاب طريف معتبر

وبوشلت الرجلان بكسره فدية وثلاثان.  
ولو ذهب مشيه وجماعه بكسره فديتان.  
وفي قطع النخاع الدية.

ظريف، فكان ينبغي ان يجس هذا احتمالاً آخر مقابلاً للأول أو رواية كما فعله في الشرائع، قال: (ولو صلح - أي الظهر - كان فيه ثلث الدية، وفي رواية ظريف ان كسر الصلب وجبر على غير عيب، فائة دينار ون عثم فألف دينار).  
وكأن تقدير (١) المتن: وفي الرواية: ولو كسر الصلب الح، الله يعلم.  
وفي عبارة الشرائع أيضاً اشعار بضعف ما في كتاب ظريف، وان ما رواه غيره فارجع إلى التهذيب (والكافي - خ) وتأمل.  
قوله: «ولو شلت الرجلان الخ». دليل كروم الدية النامة وثلاثها بكسر الصلب وشلل الرجلين به ما تقدم من لزوم تمام الدية في كسر الصلب (٢)، وان لشلل كل عضو ثلثي دية (٣)، فيكون لشللها نصف دية النفس ومسدسها، فالجمع اربعة اسداسها، وهو ثلاثاها.

وهو طاهر بعد ثبوت أن لكسره الدية، وشللها ثلثها.  
قوله: «ولو ذهب مشيه وجماعه بكسره فديتان». المراد كسر الصلب، دية لكسر الصلب، واخرى لذهاب الجماع على ما تقرر عندهم فانه بمنزلة قطع وقتل الجنين بل اغلظ.  
قوله: «وفي قطع النخاع، الدية». دليله أنه قتل.

(١) يعني قوون مائة ورحمة لله ولو كسر الصلب الخ ليس يعنى به بل تحديره: (وفي الرواية لو كسر

الصلب فيوافق عبارة الشرائع).

(٢) راجع باب ١٤ من ابواب دية الاعضاء من الوسائل ج ١٩ ص ٢٣٣

(٣) راجع الوسائل باب ٣٩ من ابواب دية الاعضاء ج ١٩ ص ٢٦٥.

وفي الذكر وان كان للخصي أو المسلول أو الحشفة فما زاد،  
الدية.

قوله: «وفي الذكر وان كان الخ». دليله الاخبار، مثل صحيحة بريد  
المعجلي، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: في ذكر الغلام، الدية كاملة (١).  
ورواية السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين  
عليه السلام: في ذكر الخصي الدية، وفي ذكر العتین الدية (٢).  
وما في صحيحة عبد الله بن مسكان: (وفي الذكر اذا قطع من موضع الحشفة،  
الدية) (٣) ومثله ما في حسنة الخبي: (وفي لذكر اذا قطعت الحشفة وما فوق،  
الدية) (٤).

ومثله ما في حسنة زرارة لقسم بن عمرو وسكير بن اعين (٥) المشكور وفي  
الكافي ابن بكير (٦).

وفي رواية كتاب ظريف: (والذكر ألف دينار) (٧).  
وظاهرها شمولها لكل ذكر حتى ذكر المسلول الخصي، فتأمل.  
وانه لا فرق بين اكل والبعض اذا قطعت الحشفة لما مر.  
مع ما في صحيحة يونس: (وان ذكر ذا استوصل، ألف دينار) (٨).  
فاندفع احتمال الدية للحشفة، والحكومة لما فوق، كما في قطع الكف مع

(١) الوسائل باب ٣٥ حديث ١ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٥٩.

(٢) الوسائل باب ٣٥ حديث ٢ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٥٩.

(٣) الوسائل باب ١ قطعة من حديث ٥ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢١٥.

(٤) الوسائل باب ١ قطعة من حديث ٤ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢١٤.

(٥) الوسائل باب ١ قطعة من حديث ٦ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢١٥.

(٦) سندها كما في الكافي هكذا محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد

ومحمد بن حنبل عن القاسم بن عروة، عن ابن بكير عن زرارة

(٧) و (٨) الوسائل باب ١ قطعة من حديث ٢-٣ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢١٤.

ولو قطع بعض الحشفة نسب المقتطوع إلى باقيها خاصة ولو قطع الحشفة وآخر الباقي فعلى الأول دية وعلى الثاني حكومة.  
وفي العتین الثلث.  
وفي الخصيتين الدية وفي كل واحدة النصف وقيل في اليسرى الثلثان.

بعض الذراع.

وفي بعض الحشفة، بحساب كلها، ففي نصفها نصف ديتها.  
ولو قطع شخص حشفة شخص وأحرق قطع ما فوقها، فعلى الأول الدية، وعلى الثاني الأرض لعدم تقدير له.  
ويحتمل ان يكون على الثاني بحساب ذلك بالنسبة إلى الكل ويكون هو المراد بالحكومة (١).

قوله: «وفي العتین، الثلث». أي ثلث الدية.

دليله انه عضو مسلول، فديته ثلث دية الصحيح كما في لسان الأخرس وغيره، ويناسبه الاعتبار.

ولكن قد مر، ما يدل على ان فيه تمام الدية سيما رواية السكوني الا انها ضعيفة وغيرها مطلقة أو عامة قابلة للتقييد، ويؤيده الشهرة وأصل البراءة، وما تقدم، فتأمل.

قوله: «وفي الخصيتين، الدية الخ». كون تمام الدية فيها معاً قيل: متى لا خلاف فيه، وتدل عليه الروايات أيضاً، مثل ما في صحيحة يونس: (والبقيتين، ألف دينار) (٢) ومثله رواية ابن فضال (٣)، وليس ببعيد كونه

(١) يعني من عبارة ماتن بقوله فتمس سره: (وعلى الثاني الحكومة).

(٢) الوسائل باب ١ قطعة من حديث ٢ من أبواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢١٥.

(٣) الوسائل باب ١ قطعة من مثل حديث ٢ من أبواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢١٥.



الحسن (١)، فهي حسنة.

وفي حسنة الحلبي: (وفي سيفيتين، لدية) (٢).

وهي تدل بظاهرها على التساوي بينهما، وهو مذهب جماعة من الاصحاب مثل الشيخ في المبسوط، ولهاية، وابن ادريس، وظاهر المحقق، والمصنف في اكثر كتبه.

وتدل عليه صحيحة هشام بن سالم المتقدمة: (كل ما في الانسان اثنان ففيها الدية، وفي احدهما نصف الدية) (٣).

وقد ذكرنا انها مسندة في نفسه (٤) وليس (محمد بن خالد) في طريقها وان كانت مقطوعة في التهذيب وفي طريقها محمد بن خالد أيضاً (٥). وفيه قول، فلا يضر.

وذهب جماعة اخرى إلى الفرق بالشين في اليسرى والشمش في اليمنى، مثل الشيخ في الخلاف محتجاً عليه بالاجماع، والأحمار، وسائر، وابن البراق في المهذب، وابن حزم والمصنف في المختلف، لما في حسنة عبدالله بن سنان - المتقدمة -: ما كان في الجسد منه اثنان، ففيه نصف ادية مثل اليدين والعينين قال: قلت: رجل فقت عينه؟ قال: نصف الدية، قلت: رجل قطعت يده؟ قال: فيه نصف الدية، قلت: فرجل (رجل - خ) ذهب احدى بيضتيه؟ قال: ان كانت اليسرى ففيها ثلثا

(١) يعني الحسن بن علي بن فضال

(٢) الوسائل باب ١ دليل حديث ٤ نالند كالي من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢١٥

(٣) الوسائل باب ١ صدر من حديث ١٢ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢١٤.

(٤) فيه رواه باسناد عن ابن ابي عمير عن هشام بن سالم، وطريق الصدوق إلى ابن ابي عمير صحيح.

(٥) سننه كما في التهذيب هكذا الحسين بن سعيد، عن محمد بن حسان عن ابن ابي عمير عن

هشام بن سالم قال: عن ابي عبدالله عليه السلام قال.

الدية، قلت: ولم؟ أليس قلت: ما كن في احسد منه اثنان ففيه نصف الدية؟ قال: لان الولد من البيضة اليسرى (١).

وما رواه في الفقيه، عن أبي يحيى الواسطي رفعه إلى أبي عبدالله عليه السلام، قال: الولد يكون من البيضة اليسرى، فاذا قطعت، ففيها ثلثا الدية، وفي اليمنى ثلث الدية (٢).

وهما صريحتان في المطلوب ومعللتان بانها متفاوتتان في المنفعة بحصول الولد وعدمه وان ذلك موجب للتفاوت في لدية، وهو ما ذكره في المختلف في الاحتجاج.

فلا يرد قول الشارح: (وي المقدمتين مع وسند مع الثانية انتقاضها باليد القوية الباطشة، والضعيفة بعير نقص والعين كذلك) (٣).

على ان العبارة غير جيدة، ويتبين انه يجب منعاً ونقضاً. نعم يمكن ان يقال: وليس ذلك دليلاً آخر فان مرجحه العلة المصهومة من الرواية مع انه مناسبة، والدليل هو الرواية.

ثم انه يمكن ترجيح الثاني بكثرة اخر، فان فيه خبرين كما عرفت، وما رأيت في الأول الا صحيحة هشام.

ويؤيده قول الخلاف: (الأخبار) بلفظ الجمع، وبانها معللتان وبانها خاصتان فهما مقدمتان على غير المعلقة والعامة وان كثرت بمعنى انه يجب تخصيص الصحيحة بما في هذه الحسنة للجمع، وهو ظاهر. ويؤيده دعوى اجماع الخلاف، فتأمل.

(١) الوسائل باب ١ حديث ١ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢١٣.

(٢) الوسائل باب ١٨ حديث ٢ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٣٧.

(٣) لى هنا عبارة الشارح.

الآ ان رواية الأول صحيحة (١) بخلافها، فلو ثبت توثيق إبراهيم بن هاشم، أو انها حجة كالصحيحة لتعين القول بهذا من غير اشكال، وهو في مثل هذا ممكن غير بعيد فثأقل.

فقول شرح الشرائع: (فهذا الخبر خاص فيكون مقلماً على ذلك العام مع اشتراكها في الحسن، وما صح في ذلك مقطوع) غير جيد.

اذ قد عرفت انه مسند ون هنا صحيحاً مسنداً أيضاً عاماً كالحسنة وغيرها وقد تقدمت.

وان لا دلالة فيها على الأول، لأن مضمونها لزوم تمام الدية فيها، لا التسوية بينها كما هو المطلوب، فلا دليل له إلا المقطوع بزعمه، فلا ينفي له ترجيحه.

وكذا قوله بعد ذلك: وقد يرجع الاول بكثرة رواياته وشهرة مضمونها ومناسبتها لغيرها مما في البدن منه اثنان.

اذ المناسبة ليست بشيء، وكذا شهرة المضمون لو سلمت متياً بعد وجود النص، بخلافه، وقد عرفت ان الكثرة في الثاني.

فقول الشهيد في الشرح: (وأجاب -أي في المختلف- عن أحاديث التنصيف) غير جيد.

على انه قال في المختلف: احتج الشيخ بالرواية (٢) الدالة على ان ما في البدن منه اثنان ففيه الدية، وروايتنا أخص (٣).

(١) فان مسد صحيحة عبد الله بن مسكان كما في الكافي هكذا: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبد الله بن مسكان، الوسائل باب ١ حديث ١ ج ١٦ ص ٢١٣.

(٢) بلفظ المرد لا الجميع، كذا في هامش بعض النسخ.

(٣) في نسخة المختلف بعد قوله: الدية هكذا. والجواب روايتنا اصح فيتعين العمل بها (انتهى) المختلف

وفي ادارة الخصيتين اربعمائة دينار فان فحج وتعذر المشي  
فثمانمائة دينار.

وكذا لم يظهر وجه قول الشرائع: (وفي رواية في اليسرى ثلثا الدية لان منها  
الولد) (١) والرواية حسنة، ولكن تتضمن عدولاً عن عموم الروايات المشهورة (٢).  
لعلها كانت وعلمت، فتأمل.

ويحتمل أن يكون مرادهم ما ذكره من العمومات الدالة على ان في  
البيضتين، الدية حيث انها ظاهرة في التساوي.

وقد يمنع فهم التساوي، وطهوره وثبوت النصف لكل واحدة، لما عرفت  
سبقاً بعد ورود هذين الخبرين.

ثم انه ذكر شارح الشرائع والشارح أيضاً انه قد نكر الأطباء انحصار التولد  
في الخصية اليسرى ونسبه الجاحظ في حياة الحيوان إلى العامة (٣).

ولو صح نسبة التولد إلى الأئمة عليهم السلام لم يلتفت إلى انكارهم.  
ويمكن ان يكون ذلك أكثرى كما في أكثر عمل الشرع وبكت احكامه، فلا  
منافاة بين كلامهم وكلام الأطباء.

ثم اعلم ان في كتاب ظريف كما سيحيى: (وفي خصية الرجل خمسمائة  
دينار) (٤).

وهو يدل على التساوي بينهما، فيمكن جعلها مرجحاً للأول، فتأمل.  
قوله: «وفي ادارة الخصيتين الخ»، دليل كون ادارة الخصيتين أي

ص ٢٥٦ من كتاب اقتصاص الطبع المحري.

(١) تقدم آنفاً ذكر موضعها فراجع.

(٢) إلى هنا عبارة الشرائع

(٣) إلى هنا عبارة الشرح.

(٤) الوسائل باب ١٨ صدر حديثاً من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٣٦.

وفي الإلئين الدية وفي كل واحدة النصف.  
وفي الرجلين الدية وفي كل واحدة النصف وحدهما مفصل  
الساق (الساقين - خ ل).

انتفاخهما أربعمئة دينار، والفحج - وهو تباعد أعقاب الرجلين مع تقارب صدورهما  
حال المشي - ثمانمائة دينار.

ما في رواية ظريف، وهو قوله: (وفي خصية الرجل خمسمائة دينار وإن  
أصيب رجل فأدر خصيتاه كلتاهم، فديته أربعمئة دينار، فإن فحج فلم يقدر على  
المشي إلا مشياً لا ينفعه فديته أربعة أحاس دية النفس - ثمانمائة دينار، فإن  
أحذب (١) منها الطهر فحبسته تمت ديته ألف دينار).

قال في الشرائع: (ومستند كتاب ظريف غير أن الشهرة تؤيده) قال في  
شرحه: (وقد عرفت ضعف مستنده، لكن العمل بما ذكره مشهور فهي مؤيدة كما  
ذكره المصنف).

وانت قد عرفت غير مرة أن ما في كتابه منقول بطريق حسن، بل صحيح،  
وما عرفت كلامهم، فتأمل، لعلك تحذ غلطي.

قوله: «وفي الإلئين، الدية الخ»، لعل دليله عموم الخبرين: (كل ما في  
الإنسان منه اثنان ففيهما الدية وفي أحدهما نصف الدية) (٢).

وكذا دليل الدية في الرجلين - والنصف في كل واحدة، وكون حد الرجلين  
مفصل الساقين والقلمين - ظاهر ما يدر عليه اللغة (٣) والعرف.

(١) نحذب بحركة حروح الطهر ودحول الصدر والبطن (القاموس).

(٢) الوسائل باب ١ حديث ١ من أبواب ديات الأعضاء ج ١٩ ص ٢١٣.

(٣) لكن في القاموس: لدحل - بكسر الهمزة - القدم أو من أصل الفحل إلى القدم (انتهى) وفي (مجمع

لبحرين) الرجل بالكسر واحد الرجل وفي التصحيح هي من أصل الفحل (انتهى).

وفي الساقين الدية وكذا في الفخذين.  
وفي الشفرين الدية وفي كل واحدة النصف.  
وفي الركب حكومة.

وفي افضائها ديتها الا من الزوج للبالغة فان كان قبله ضمن  
الزوج المهر والدية وانفق حتى يموت احدهما وان اكرهها غير الزوج فالمهر  
والدية ولا مهر لو طأوعته وعليه الدية ولو كانت بكرأ فلها أرش البكارة  
زائداً عن المهر.

وكذا دليل تمام الدية في الساقين والنصف في كل واحدة منهما، وكذا في  
الفخذين.

ودية المرأة في شفرها - وهما شعنا فرجها - وفي كل واحدة نصف ديتها.  
وتدل عليه أيضاً رواية عبد الرحمن بن سيابة، عن أبي عبد الله عليه السلام،  
قال: ان في كتاب علي عليه السلام: لو أن رجلاً قطع فرج امرأة (امرأته - ثل)  
لأغرمته لها ديتها، وان لم يؤذ اليها الدية قصفت لها فرجه إن طلبت ذلك، وكذا في  
كل زوجين منها والفرد تمام ديتها، وفي كل واحدة منها نصف ديتها (١).  
ودليل الحكومة في الركب - وهو لكمة - ما تقدم من لزوم الارش في كل ما  
لا تقدير له شرعاً.

قوله: «وفي افضائها ديتها الخ». دليل لزوم الدية لإفضاء المرأة الغير  
البالغة، ما في صحيحة سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام: وسأله عن  
رجل وقع بجارية فأفضاها وكانت اذا نزلت تشك المنزلة لم تلد؟ قال (فقال - ثل):  
الدية كامدة (٢) محمولة على كونه قبل البلوغ ان كان المفضي زوجاً، لرواية يزيد

(١) الوسائل باب ٣٦ حديث ١ من ابواب ديات لأعضاء ح ١٩ ص ٢٦٠

(٢) الوسائل باب ٩ دليل حديث ١ من ابواب ديات لمذموم ح ١٩ ص ٢٨٤.

العجلي عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل افتصر جارية - يعني امرأته - فأفضاها؟ قال: عليه الدية إن كان دخل بها قبل أن تبلغ تسع سنين، قال: فإن أمسكها ولم يطلقها فلا شيء عليه وإن كان دخل بها ولم يتسع تسع سنين فلا شيء عليه إن شاء أمسك وإن شاء طلق (١).

في الطريق حارث بن محمد بن علي بن العثمان صاحب الطاق (٢) وهو ممن لم يصرح بتوثيقه، بل بمدحه أيضاً.

لعل المراد بقوله عليه السلام: (فلا شيء)، الثاني (٣) نفي الدية، وبالأول غير الدية والنفقة فانه إذا طلقها أيضاً عليه النفقة.

لصحيحة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن رجل تزوج جارية فوقع بها فأفضاها؟ قال: عليه الإجماع عليها ما دامت حية (٤).

لعل المراد به قبل البلوغ لما تقدم، فطلبه المهر أيضاً، والدية أيضاً، ترك للظهور، فللزوجة المقتضاة البالغة لا شيء غير المهر والنفقة على ما كان، ولغير البالغة، الدية، والمهر، والنفقة وإن فارقها حتى يموت أحدهما.

يعلم ذلك من صحيحة الحسي وإن علّقها بحياتها فقط، لانه معلوم سقوطها بموته، وهو ظاهر.

ولغير الزوجة الدية للأفشاء مطلقاً، والمهر للدخول.

وإن كانت باكرة، ارش ابكارة أيضاً، وهو التفاوت ما بين كونها بكرًا

(١) الوسائل باب ٤٤ حديث ١ من أبواب ديات الأعضاء ج ١٩ ص ٢١٢.

(٢) قال مسندنا - كما في الكافي هكذا - محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد، وعلي بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب عن الحارث بن محمد بن العثمان صاحب الطاق عن يزيد بن معاوية.

(٣) فإن جملة (لا شيء) قد ذكر فيها مرتين.

(٤) الوسائل باب ٤٤ حديث ٢ من أبواب موهبات العتقان ج ١٩ ص ٢١٢.

فان افتضى بكرأ باصبعه فخرق مثنائها بحيث لا تملك بولها  
فالدية ومهر المثل.

وثيباً بأن تفرض امة وتقوم في الحالين.

ويحتمل عشر القيمة، لما مر في بعض مواضع.

ويحتمل مهر المثل وهو مهر نساؤها، لما تقدم في رواية صد الله بن سنان،  
عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: يابن مدان ان شعر المرأة وعذرتها شريكان في  
الجمال، فاذا ذهب بأحدهما، وجب لها المهر كمالاً (كماً - ثل) (١).

يفهم منه ان في ذهاب البكارة مهر المثل فقط ان ذهب بغير جماع، وهو  
ظاهر، هذا في المكروهة، ويسقط المهر في المطاوعة.

ويحتمل سقوط ارش البكارة أيضاً حيث اذس وطاوعت في ازالتهما، فتأمل.

قوله: «فان افتضى بكرأ الخ». لزوم مهر المثل لذهاب البكارة قد مر

دليله.

ولرواية السكوني ان عليا عليه السلام دفع إليه حاريتان دحشا الحمام  
فاهتت (اقتضت - ثل) احدهما الاخرى بأصبعا، فقضى على التي فعلت  
عقلها (٢).

ويحتمل ارش البكارة كما تقدم ويشعر به أيضاً رواية السكوني، عن  
جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام ان رجلاً أفضى امرأة فقوتها قيمة الأمة  
الصحيحة وقيمتها مفضاة، ثم نظر ما بين ذلك فجعل من ديتها واجبر الزوج على  
امساكها (٣).

(١) الوسائل باب ٣٠ ذين حيث ١ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٥٥

(٢) الوسائل باب ٤٥ حديث ١ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٧٠.

(٣) الوسائل باب ٤٤ حديث ٣ من ابواب موجبات النكاح ج ١٩ ص ٢١٢.



وفي الشديين ديتها وفي كل واحدة لنصف.  
ولو انقطع اللبن او تعذر نزوله منها فالحكومة.

ودليل الدية لحرق المشاة، وسلس البول، رواية غياث بن إبراهيم، عن  
جعفر، عن أبيه عبيد السلام ان عينا عليه السلام قصي في رجل ضرب حتى سلس  
بوله (بوله - تل)، بالدية كاملة (١).

وما في رواية اسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سأله  
رجل وانا عنده، عن رجل ضرب رجلاً ففقع بوله، فقال له: ان كان البول يمر الى  
الليل، فعليه الدية، لأنه قد معه المعيشة، وان كان إلى آخر النهار، فعليه الدية،  
وان كان الى نصف النهار فعليه ثلث الدية، وان كان إلى ارتفاع (نصف - خ) النهار  
فعليه ثلث الدية (٢)، فتأمل.

قوله: «وفي الشديين ديتها الخ»، دليله عموم ما تقدم من ان ما في  
الانسان اثنان ففي كل واحد نصف دية، وفيها دية كاملة (٣).

وصحيح أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قصي أمير المؤمنين  
عليه السلام في رجل قطع ثدي امرأة (امرأته - تل)؟ قال: اذا أغرمه، لها نصف  
الدية (٤).

ودليل الحكومة اذا حى على الشدية بحيث انقطع لبنها أو تعذر نزولها، هو ما  
تقدم أيضاً من لزومها في كل ما لا تقدير له شرعاً.

(١) الوسائل باب ٩ حديث ٤ من ابواب ديات المباح ج ١٩ ص ٢٨٥.

(٢) الوسائل باب ٩ حديث ٣ من ابواب ديات المباح ج ١٩ ص ٢٨٥.

(٣) رجع الوسائل باب ١ حديث ١ - ١٢ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢١٣ و ٢١٧.

(٤) الوسائل باب ٤٩ حديث ١ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٧١.

فان انقطع منها (معها - خ) شيء (شيئاً - خ ل) من جلد  
الصدر فديتها (فديتها - خ ل) والحكومة.  
وفي الحلمتين ديتها.  
وكذا في حلمتي الرجل على رأي.  
وقيل: في حلمتي (حلمة - خ ل) الرجل الثمن.  
وفي كل ضلع يخالط القلب اذا كسر خمسة وعشرون ديناراً وفيها  
يلي العضدين عشرة.

ودليل الحكومة زائداً على دية الشدين اذا قطعه أو قطع معها جلد الصدر،  
ان قطع الجلد لاند له من عوص، وما قدر في الشرح، فيكون الارش.  
قوله: «وفي الحلمتين ديتها الخ»، دليل عام دية الشدين في حلمتي ثديي  
المرأة، والصف في الواحد ما تقدم، كعموم الخبر (١) ولا يستبعد، والحلمة جزءها  
للص والتعبد كما في اليد والاصابع، واليد من المرفق والكوع، والذكر والحشفة  
والأنف كما مر، فتأمل.

وكذا دليل تمام الدية في حلمتي لرجل، خبر العام المتقدم (٢) مع نفي  
الاستبعاد وقيل في كل واحدة من حلمتي ثدي لرجل ثمن دية.  
دليله ما في كتاب ظريف: (وافتي عليه السلام في حلمتي ثدي الرجل ثمن  
الدية مائة دينار وخمسة وعشرون ديناراً) (٣)، وهذه خاصة مقدمة على العام، وقد مر  
الحديث في ضعفه وردّه، فتذكر.

قوله: «وفي كل ضلع الخ»، دليله ما في كتاب ظريف: (فيها خالط

(١) و (٢) يعني الخبر تمام لدال من ان كل ما في الانسان، اثنان فصيحاً، الدية وفي كل واحد

نصف الدية راجع الوسائل باب ١ حديث ١ - ١٢ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢١٣ - ٢١٧.

(٣) الوسائل باب ١٣ قطعة من حديث ١ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٢١.

وفي كسر البعصوص بحيث لا يملك الغائط أو العجان بحيث لا يملك الغائط والبول الدية.

وفي كسر عظم من عضو خمس دية العضو فان صلح على غير عيب فأربعة أخماس دية كسره وفي موضحته ربع دية كسره وفي رضه ثلث ديته فان صلح على غير عيب فأربعة أخماس دية رضه.

القلب من الاصلاع اذا كسر منها ضلع فديته خمسة وعشرون ديناراً، وفي الاصلاع مما يلي المضدين، دية كل ضلع عشرة دنانير دا كسر (١).  
قد مر حديث ضعفه، وما فيه (٢).

وبالجملة، هم تارة يفتون بما في رواية ظريف، وتارة يردونه مع انهم يقولون:  
انها ضعيفة، وقد قال ذلك شارح الشرائع وغيره مرات متعددة.

قوله: «وفي كسر البعصوص (٣) الخ». دليله ما في صحيحة سليمان ابن خالد، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كسر بعصمه فلم يملك استه، فما فيه من الدية؟ فقال: الدية كاملة (٤).

وما في الصحيح، عن اسحاق بن عثمان، قال: سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الرجل يضرب على عجانه، فلا يستمسك غائطه ولا بوله، أن في ذلك لدية كاملة (٥).

قوله: «وفي كسر عظم من عضو، خمس دية العضو الخ». لعل دليله

(١) الوسائل باب ١٣ قصه من حديث ١ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٣١.

(٢) يعني قد مر ضعف ما قيل من تصنيف كتاب ظريف وقلنا انه صحيح سنداً.

(٣) البعصوص عظم دقيق حول الدبر (مجمع البحرين).

(٤) الوسائل باب ٩ حديث ١ من ابواب ديات النافع ج ١٩ ص ٢٨٥.

(٥) الوسائل باب ٩ حديث ٢ من ابواب ديات النافع ج ١٩ ص ٢٨٥ والعجان ككتاب ما بين الخشية

والدبر (مجمع البحرين).

الاجماع وليس بظاهر.

قال شارح (في شرح - خ) الشرائع: مستند هذا التخصيل كتاب ظريف، ولم يتوقف في حكمه المصنف هنا، ولا الاكثر وفي مختصر الكتاب (١) نسيه إلى الشيخين مقتصرأ عليه، ووجهه ضعف المستند.

وقد عرفت عدم الضعف، فان ما كتبه منقول من غيره بطريق حسن مل

صحيح.

ولكن ما رأته.

وكأنه يفهم من رواية كتاب ظريف من مثل: (في العضد اذا كسر وجبر على غير عظم (٢) ولا عيب فديتها خمس دية اليد، ودية موضحتها ربع دية كسرهما خمسة وعشرون ديناراً) (٣).

ومن مثل: (وفي الركبة اذا كسرت فخصيرتها على غير عظم ولا عيب، خمس دية الرجلين مائتا دينار، فان انصلعت فديتها أربعة اخماس دية كسرهما مائة وستون ديناراً، ودية موضحتها ربع دية كسرهما خمسون ديناراً) (٤) ولعل المراد كسر الركبتين معاً.

ومن قوله: (ودية المنكب اذا كسر ضمن دية اليد مائة دينار، فان كان في المنكب صدغ فديته أربعة اخماس (دية - خ) كسره ثمانون ديناراً، فان أوضح فديته ربع دية كسره خمسة وعشرون ديناراً) (٥)، وقد في كتاب ظريف: (فان

(١) يعني مختصر الشرائع الذي سماه - (لمختصر الشرائع) فان الكثرة قال الشرحان في كسر عظم الخ.

(٢) عظم العظم المكسور اذا انجبر من غير استولاه (بجمع البحرى)

(٣) الوسائل باب ١٠ حديث ١ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٢٦.

(٤) الوسائل باب ١٦ قطعة من صدر حديث ١ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٢٣.

(٥) الوسائل باب ٩ قطعة من حديث ٢ من ابواب ديات النقص ج ١٩ ص ٢٢٦.

وفي فكّه بحيث يتعطل العضو ثلثا ديته فإن صلح على غير عيب  
فأربعة أخماس دية فكّه.

وفي الترقوة إذا كسرت فحبرت على غير عيب أربعون ديناراً.

رض - أي المسك - فعثم فديته ثلث دية النفس ثلثمائة دينار وثلاثة وثلاثون وثلاث  
دينار، فإن فكّ فديته ثلاثون ديناراً (١) وأمثالها كثيرة.

ولا يفهم ما ذكره مه، بل يفهم غيره من ثلث دية النفس في رض  
العضو إذا عثم.

ودية فكّه ثلاثون ديناراً (٢)، قول شارح الشرائع: (ومستند هذا التفصيل  
كتاب ظريف غير واضح).

ويمكن أن يسدل على ما ذكره في المتن للملك بأنه شلل ويقوله - في كتاب  
ظريف في ذكر الورك -: (ودية فكّه ثلثا ديتها) (٣)، فافهم.

وما يفهم مه في مجبور وأنصلح على غير عيب أربعة أخماس الملك، كثير  
من كتاب ظريف، وقد مرّ لبعض.

ودليل أربعين ديناراً - في الترقوة إذا كسرت فحبرت على غير عيب - ما في  
كتاب ظريف: (وفي الترقوة إذا تكسرت فحبرت على غير عثم ولا عيب أربعون  
ديناراً، فإن انصدعت فديتها أربعة أخماس دية كسرهما اثنا عشر وثلاثون  
ديناراً) (٤).

(١) و (٤) الوسائل باب ٩ قطعة من حديث ١ من أبواب دييات النفس ج ١٩ ص ٢٢٦.

(٢) الوسائل باب ٩ قطعة من حديث ١ من أبواب دييات النفس ج ١٩ ص ٢٢٦ ولكن بعبارة هكذا:

فإن فكّ فديته ثلاثون ديناراً.

(٣) الوسائل باب ١٥ قطعة من حديث ١ من أبواب دييات الأصابع ج ١٩ ص ٢٣٣ ولكن بعبارة

لهديث هكذا: (ودية فكّه ثلاثون ديناراً) ومن نسخة الشريح فليس سرّه كانت كما نقله والله العالم.

ومن داس بطن انسان حتى حدث اقتص منه أو فدى نفسه  
بثلث الدية.

قوله: «ومن داس بطن انسان السح». كُنَّ دليله رواية النوفلي عن  
السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: رفع إلى أمير المؤمنين عليه السلام رجل  
داس بطن رجل حتى يحدث (أحدث - خ) في ثيابه فقتل عليه السلام، عليه أن  
يداس بطنه حتى يحدث (في ثيابه كما أحدث كا - يب - فيه - ثل) أو يعرم ثلث  
الدية (١) كأن المراد، عمداً فيشكل التحيين، عن أن سندها مقطوع إلى النوفلي مع ما  
فيها وذهب جماعة إلى الحكومة، لما في الرواية (٢).

(١) الوسائل باب ٢٠ حديث ١ من أبواب قصاص الأطراف ج ١٩ ص ١٣٧.

(٢) من التصويها.

## المقصد الخامس

### في دية المافع

في العقل الدية وفي بعضه الارش بحسب نظر الحاكم.  
فان ذهب بالشبهة لم تتداخل وان اتحدت الضريرة فانه لم

---

قوله: «في العقل، الدية الخ». كانه لا خلاف في لزوم الدية كاملة  
لا ذهاب العقل فقط ويدل عليه الخبر (١) أيضاً والاعتبار.  
وفي ذهاب بعضه بعض الدية على الحساب.  
لا كلام ان علم سعة الذهب الى الباقي، ولكن العلم مشكل ولا سبيل  
إليه الا نظر الحاكم ومن عاينه من الخذاق، فيمكن امتحانه باليوم.  
فان كان نصف يوم عاقلاً ونصفه معنوناً، فنصف الدية أو بالأيام أو  
بمعقولة كلامه وصبط احواله، فان علم النسبة فيعمل بها، والا فالحكومة، وينبغي  
المصالحاة على ذلك، فتأمل.  
فان ذهب العقل بحناية موحية لعرض مثل قطع يده أو شجرة على رأسه ونحو

تسترجع وروي لو ضربه على رأسه فذهب عقله انتظر سنة فان مات فالدية في النفس وان بقي ولم يرجع فالدية للعقل.

ذلك، فالمشهور عدم التداخل، فالدية التامة لذهاب العقل وللجناية أيضاً مقتضاها مثل نصف الدية للبدن، سواء كانت الضربة متعددة أو واحدة، فيؤخذ مقتضاها من غير انظار.

ولم يرجع بالدية ان رجع عقله، فان الدية لذهاب عقله ولو في بعض الزمان، فان عوده عطية مستأنفة.

وتدل عليه رواية الثمالي الآتية.

ويحتمل الرجوع، والحكومة كما اشار إليه في شرح الشرائع.

قال: ولوقيل بالرجوع إلى أهل الخبرة في ذلك، فان قضوا بذهابه بالكلية لم يرجع، وإلا فالحكومة، كان لحسن.

فان الذي علم بالدليل لزوم الدية لذهاب العقل بالكلية بحيث يصير مجزئاً وبلا عقل حتى يلحق بالاموات والحيوانات.

والرواية التي اشار إليها بقوله: (وروي) صحبة أبي عبيدة الخذاء، قال:

سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل ضرب رجلاً بعمود فسقط على رأسه ضربة واحدة فاجافه حتى وصلت الضربة إلى الدماغ وذهب (فذهب - ثل) عقله؟ فقال (قال - ثل): ان كان المضروب لا يعقل منه اوقات الصلاة ولا يعقل ما قال، ولا ما قيل له فانه ينتظر به سنة، فان مات فيما بينه وبين سنة (لسنة - ثل) اعيد به ضاربه، وان لم يميت فيما بينه وبين سنة (السنة - ثل) ولم يرجع إليه عقله اُغرم ضاربه، الدية في ماله لذهاب عقله، قلت: فما ترى عليه في الشقة شيئاً؟ قال: لا لانه انما ضربه ضربة واحدة فجنت الضربة جنايتين فألزمته اغلظ الجنايتين وهي الدية، ولو كان ضربه ضربتين فجنت الضريتان جنايتين لألزمته جناية ماجنتا كائنة ما كانت (كائناً ما كان - ثل) الا ان يكون فيها الموت (فيقاد به ضاربه لواحدة وتطرح



الأخرى (١)، وان (فان - ثل) صربه ثلاث ضربات واحدة بعد واحدة فجبن ثلاث جنائيات ألزمته جنابة ما جبت الثلاث ضربات كائنات ما كانت ما لم يكن فيها الموت فيقاد به صاربه، ق: وقال (قال: مان صربه - ثل): وان صربه عشر ضربات فجبن جنابة واحدة ألزمته ثلث الجنابة التي جنتها (تلك - خ) العشر ضربات (كائنة (٢) ما كانت ما لم يكن فيها الموت) (٣).

قال في الشرائع: وهي حسنة.

كأنه يرد لغير المصطلح.

وروى أبو حمزة الثمالي، عن أبي حمزة عليه السلام، قال: قلت له: جعلت فداك ما تقول في رجل ضرب رأس رجل بعمود فسطاط فأنقه حتى (يعي ح - ل - ثل) ذهب عقله؟ قال: أعشىه الله، قلت: فإنه عاش عشرة أيام أو أقل أو أكثر فرجع إليه عقله أله أن يأخذ الدية؟ قال: لا قد مضت الدية بما فيها، قلت: فإنه مات بعد شهرين أو ثلاثة قال أصحابه: يريد أن يقتل الرجل الصارب؟ قال: ان أرادوا ان يقتلوه برؤوا الدية ما بينهم وبين سنة، فإذا مضت السنة وليس لهم ان يقتلوه ومضت الدية بما فيها (٤).

قال في الشرح - بعد نقبها -: وأوردها المحقق والمصنف (٥) بصيغة (وروي) فإنه يمكن ان يقال: بعدم القود إلا مع كون لصربة متا يقتل غالباً مع القصد

(١) بواحدة وتطرح الأخرى فيقاد (ه صربه - ثل) (٢) ليس هذه الجملة في الوسائل.

(٣) فان سدها في الكافي هكذا محمد بن يحيى، عن حماد بن محمد وعلي بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب، عن حماد بن محمد، عن أبي عبيدة الخلاء، وهي مشتملة على سدين أحدهما صحيح والآخر حسن على قول.

(٤) وسائل باب ٢ حديث ٢ من أبواب ديات النافع ج ١٩ ص ٢٨٧.

(٥) يعني العلامة.

ولو اشتبه زوال عقله روعي في الخنوة ولا يخلف لانه يتجانن

في الجواب.

وتحقق الموت بها ثم مع هذه الشروط لا يتقدّر سنة ولكن هذا الكلام على النص  
وفتوى الاصحاب، والأصح حينئذ العمل بهذه الرواية، ويوجد في بعض نسخ  
الارشاد: (فإن مات فالدية في النفس) وهو سهو من لناسخين، بل (قيد به) (١).  
نسختي كانت: (فإن مات، فالدية في النفس).

والظاهر ما قاله، فإنه الموجود في الرواية.

ثم إن الرواية الأولى صحيحة (٢)، وثانية ضعيفة (٣) بعبد الله بن جبلة الذي  
قيل: انه واقفي، وبجهالة يحيى بن المبارك، ومحمد بن الربيع (٤).  
ويجب الحمل الذي نقله للمحقق والمصنف، وهو كونه قتلًا عمدًا عدواناً  
لما ذكره.

ولا يبعد الصبر إلى السنة لتحقيق الموت أو الجنون للنص، وكذا التخيير إلى  
سنة بين القتل وردّ الدية وتركه، ويكون هذا الحكم مستثنى من القواعد للنص.  
وامثال ذلك ليس بعزيز.

كأنه لذلك قال (٥): (ولاصح بعمل بهذه الرواية).

ويمكن تخصيصها أيضاً بالواقعة فتأمل.

ثم انه مع اشتباه ذهاب عقله لا بد من الامتحان في الخلوت والغفلات

(١) يعني كان بذلك (فالدية في النفس) (قيد به)

(٢) إلى هنا عبارة للشارح.

(٣) قد ذكرنا آنفاً سندها وإن لها ضعفين أحدهما صحيح والآخر حسن.

(٤) سندها كما في التهذيب هكذا: نصمان عن سني بن محمد، عن محمد بن الربيع عن يحيى بن

المبارك، عن عبد الله بن جبلة، عن عاصم الخطاط، عن أبي حنيفة الثمالي.

(٥) يعني للشارح رحمه الله.

وفي السمع الدية سواء ذهب أو وقع في الطريق ارتثاق لو  
حكم العارفون بالعود بعد مدة فإن انقضت ولم يعد استقرت..

حتى يتحقق ذلك، اذ قد لا يكون مجنوباً، ويتحاشن أي يستعمل ما يستعمله المجنون  
ويظهر نفسه مجنوباً ثم يحكم بموجبه كما في سائر الحنايات مع الاشتباه، وهو  
ظاهر.

قوله: «وفي السمع، الدية الخ»، دليل كمال الدية في سماع الاذنين  
معاً والنصف في كل واحدة، ما تقدم من عموم الخبر (١).

ورواية ابراهيم بن عمر، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قضى أمير  
المؤمنين عليه السلام في رجل ضرب زجلاً بعضاً، فذهب سمعه، ونصره، ولسانه،  
وعقله، وفرجه، وانقطع جماعه وهو حي، تسكم ديات (٢).

وصحيحة يونس أنه عرض على أبي الحسن عليه السلام (٣) كتاب  
الديات، وكان فيه في ديات السمع كله ألف دينار الخبر (٤).

ولا فرق في دية السمع بين ديات أثره فقط، وبين رتق في ثقبه الأذن  
بحيث يسمع السماع، لأنه يصدق عليه بطلان السمع.

ولو حصل آفة بجناية في أذنه ولم يسمع ولكن لم يعمم الذهاب والبطلان  
بالكلية، فإن حكم العالمون - بطريق بطلان السمع وعدمه - بأنه يعود في مدة كذا  
وكذا أصبر، فإن عاد، فلا يلزم على جاني الآ الحكومة، وإن لم يعد وآيس من عوده  
استقرت الدية لحصول العلم بالموجب، فإن عاد يحتمل الأمران كما تقدم.

(١) يعني الخبر اندال عن أن م في الانسان اتان وجهها الدية وفي كل واحد نصف الدية راجع  
الوسائل باب ١ حديث ١٢ من أبواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢١٢ - ٢١٧.

(٢) الوسائل باب ٦ حديث ١ من أبواب ديات المتابع ج ١٩ ص ٢٨٠.

(٣) يعني أبا حسن الرضا عليه السلام.

(٤) الوسائل باب ١ قطعة من حديث ١ من أبواب ديات المتابع ج ١٩ ص ٢٧٢.

ومع الشك يصاح بصوت منكر عظيم عند الغفلة فان تحقق دعواه وآلا احلف القسامة وحكم له.

وان شك في زواله وعلمه يتحس بان يصاح عليه بصوت منكر عظيم عند غفلته، فان تحقق دعواه أو عدمه، وآلا احلف القسامة وحكم له بمقتضى دعواه وهو نصف الدية في الواحد، وكماله في الكل.

لعل المراد خمسون (١) قسامة لانه مدعي مع اللوث في الجملة ولم يمكن اثباته بالبيينة فلا بد له من طريق لا ثباته لثلا يضيع حقوق الناس، وليس الآ اليمين ولما كان موجبا لكمال الدية التي هي عوض لنفس، فيكون خمسين يمينا فيها مثل النفس ونصفها في الواحدة.

ويحتمل الاكتفاء بواحدة كما في غيره من الاصل وعدم نص على الزيادة، وفي النفس ذهب إليه، للنص، فتأمل.

ويحتمل ست ايمان في كل واحدة، ويخلف بلعدد معه من أقاربه من يعلم ذلك كما في دعوى النفس وان لم يكن فيكرره عليه.

لصحيحة يونس وحسنة ابن نصال جميعا، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال يونس: عرضت عليه الكتاب فقال: هو صحيح، وقال ابن فضال: قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام: اذا اصيب الرجل في احدى عينيه فانها تقاس ببسيصة تربط على عينه المصابة، وينظر ما منتهى بصره (عينه - ثل) الصحيحة؟ ثم تغطي عينه الصحيحة، وينظر ما منتهى بصره (عينه - خ) المصابة؟ فيعطى دية من حساب ذلك، والقسامة مع ذلك من الستة الاجزاء على قدر ما اصيب من عينه، فان كان سدس بصره حلف هو وحده واعطى، وان كان ثلث بصره حلف هو وحلف معه رجل آخر (واحد - ثل) (كذا في يب) (٢) وان كان نصف بصره حلف

(٢) كذا في النسخة.

(١) يعني في قولنا ثلاثين رجلا لله: وآلا احلف القسامة.

وفي ذهاب سمع احدى الاذنين النصف ولو نقص سمعها  
قيس إلى الاخرى عند ركود الهواء بسدها واطلاق الصحيحة ويصاح به  
إلى حد الخفاء ثم يعكس الحال ويؤخذ بنسبة التفاوت في المساحة ولو

هو وحلف معه رجلان، وان كان ثلثي بصره حلف هو وحلف معه ثلاثة نفر وان  
كان اربعة اخماس بصره حلف هو وحلف معه (اربعة نفر- ثل- كا)، (وان كان  
خمس اسداس بصره، حلف هو وحلف معه اربعة نفر) (١)، وان كان بصره كله،  
حلف هو وحلف معه خمسة نفر، وكذلك القسامة كلها في الخروج، فان (وان- خ)  
لم يكن للمصاب بصره من يحلف معه صوغفت عليه الأيمان، ان كان سدس  
بصره، حلف مرة واحدة، وان كان ثلث بصره حلف مرتين فان كان اكثر على هذا  
الحساب، وانما القسامة على ملغ انتهى بصره) وان كان السمع، فعلى نحو من ذلك  
غير انه يضرب له شيء حتى يعلم منتهى سمعه، ثم يقاس (من- خ) ذلك،  
والقسامة على نحو ما ينقص من سمعه، فانه كان سمعه كله فحيف منه فحوى فانه  
يترك حتى اذا استثقل (استقل- كا- ثل) نوماً صبح به، فان سمع قاس بينهما (٢)  
الحاكم برأيه، وان كان القصر في العضد والفخذ فانه يعلم قدر ذلك يقاس (رجله  
الصحيحة بخيط- خ) يخيط رجله الصحيحة ثم يقاس به (رجله- ح) المصابة فيعلم  
قدر ما لقصت رجله أو يده، فان أصيب الساق أو الساعد، فمن الفخذ والعضد  
يقاس وينظر الحاكم قدر فخذ (٣).

ومها احكام أخر يعلم بالتأمل، فتأمل.

قوله: «وفي ذهاب سمع احدى الاذنين الخ». قد مرّ دليبه ودليل  
قياس الاذن المعيبة بنقص بعض سمعها، بالصحيحة بأن يسد المعيبة ويفتح

(١) ليست هذه الجملة في نكدي والفقهاء ووسائل.

(٢) في بعض نسخ لكافي (بيهم).

(٣) الوسائل باب ١٢ حديث ١ من ابواب حيات النافع ج ٢٩ ص ٢٨٧.

نقص سمعها فعل به ذلك مع ابتداء سنة ويجب تعدد المسافات فان تساوت صدق والآ فلا ولو ذهب بقطع الاذنين فديتان.

الصحيحة في يوم لاهواء فيه، ثم يصاح به إلى ان يقول: ما اسمع، ثم يسدّ الصحيحة ويفتح المعيبة ويصيح إلى حدّ ان يقول: ما اسمع، فيقاس المسافة الثانية التي للناقصة الى المسافة الأولى التي كانت للصحيحة، فان كانت نصفها فيكون الذهاب نصف الاذن فيلزم ربع الدية، وهو ظاهر. ويعلم أيضاً من غيرها من الروايات.

مثل صحيحة سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال في رجل ضرب رجلاً في أذنه بعظم فادعى انه لا يسمع؟ قال: يترصد ويستغل وينتظر به سنة فإن سمع أو شهد عليه (حلال انه يسمع) والآ حلقه واعطاه الدية، قيل: يا أمير المؤمنين فإن عثر عليه بعد ذلك انه سمع (يسمع - خ)؟ قال: ان كان الله ردّ عليه سمعه لم أر عليه شيئاً (١).

هذه تدل على المهلة سنة مع الاشتباه وعدم شيء مع العلم بعدم الذهاب. ويحتمل الحكومة ان ذهب بعض الدية ولزوم الدية بعد السنة والحلف.

ويفهم انه يمين واحدة، ويحتمل لسنة على ما تقدم، وعلى عدم الرد بعد السنة ورواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل وُجِيَ في أذنه فادعى ان إحدى أذنيه نقص من سمعها شيء؟ قال: تسدّ التي ضربت سداً شديداً وتفتح الصحيحة فيضرب لها بالحرس حبال وجهه، ويقال له: اسمع، فاذا خفي عليه الصوت علّم مكانه ثم يضرب به من خلفه، ويقال له: اسمع، فاذا خفي عليه الصوت علّم مكانه، ثم يقاس ما بينهما فان كن (كانا - كا) سواء علم انه قد صدق ثم يؤخذ به، عن يمينه فيضرب به حتى يخفى عنه الصوت ثم يُعلّم مكانه، ثم يؤخذ به

وفي ضوء العينين مع بقاء الخدقة الدية وفي كل واحد النصف  
ويستوى الأعمش والأخفش وذوالبياض غير المانع من اصل النظر.

عن يساره فيضرب به حق يخفى عنه الصوت، ثم يعلم مكانه ثم يقاس ما بينهما، فان  
كان سواء، علم انه صدق، قال: ثم تمتح أذنه المعتلة ويسد الاخرى سداً جيداً ثم  
يضرب بالجرس من قدامه ثم يُعَمَّم حيث يخفى عنه (عليه - خ) الصوت يصنع به كما  
صنع أول مرة بأذنه الصحيحة، ثم يقاس فصل ما بين الصحيحة والمعتلة (ثم فيؤخذ  
الأرض - خ) بحساب ذلك (١).

فيها أيضاً أحكام، فافهم.

وكذا يعلم نقص سمع أذنيه كليهما بالمقايضة يسمع من كان في سنه وسمعه  
صحيح، بان يصاح عليه حتى نطم انه ما يسمع ثم جيء بمن نقص سمع أذنيه  
ويصاح عليه حتى يقول: ما اسمع ويعظم النسبة بينها فيؤخذ من الدية بتلك النسبة.  
ويجب تكرار العمل ونعتد المسالطين، فان تواصتا صدق، والا فلا يصدق  
حتى يثبت النقص بوجه آخر.

ويمكن القسامة أيضاً مثل ما تقدم، لأن التفاوت بين الآذن والسمع  
يوجد كثيراً كما في الابصار وسائر الخواص مع اتحاد السن.  
ولا يبعد اعتبار النسب والبعد أيضاً، اذ له أيضاً دخل.

ولو كان النقص باعتبار عدم الامتياز لا باعتبار عدم السماع أصلاً  
فالظاهر انه كذلك ولو ذهب سماع الاذن بقطعها، فعليه ديتان احدهما للعضو،  
والأخرى للسمع، فإن كان النقص من كل منهما أو من احدهما فبالحساب.  
قوله: «وفي ضوء العينين الخ»، دليله ما تقدم، وسيجيء أيضاً، ومع  
قلع الخدقة يمكن ان فيه الدية الواحدة، لأنه قلع العين وذهابها.

ولو عاد فالأرض ويصدق في ذهبه مع القسامة.

ويحتمل الدية، والحكومة للحدقة.

ويحتمل تعدد الدية لضوء العين، وحسنة، وكذا، لاجفان، فتأمل.

ولا فرق في ثبوت الدية للعين والصف للواحدة بين العين الصحيحة التي لا عيب فيها أصلاً، والتي فيها عيب في الحسنة، مثل العتس وهو سيلان الدمع في أكثر الاوقات مع ضعف الرؤية، والعتس وهو صغر العين وضعف بصره. ومثل ذي البياض العير المانع من رؤية العموم الأدلة، ولا بين الحسنة وغيرها، وهو أظهر.

قوله: «ولو عاد فالأرض». دليل على عدم الدية واسترحاها. لو أخذت بإعادة ضوء العين فيلزم حينئذ، الحكومة. هو أنه علم عدم الذهاب، فما حصل الجناية الموجبة لتقام الدية، بل الأرض فقط. وفيه ما مر من أنه قد يكون الإهابة معصاة مستأنفاً.

ويحتمل التمهيل بالصبر مدة وعدم الالتفات بعدها لما تقدم في السمع في الرواية.

وتدل عليه أيضاً رواية سليمان بن خالد الآتية.

وبأنه إن قال أهل الخبرة بالإعادة وعد فليس إلا الأرض، وآلا فالدية، فتأمل فإن البحث في مثله قد مر مراراً.

قوله: «ويصدق الخ». وقد مر وجه تصديقه في ذهاب ضوء العين مع القسامة لو ادعاه بعد الجناية المحتممة، واحتمل كونها عدد قسامة النفس واليمين الواحدة، والستة كما تقدم.

وكذا يدل عليه ما في رواية يونس (١) الصحيحة، لكن ينبغي أن يكون



ولو ادعى نقصان احدهما قيس إلى الأخرى بسدّها وفتح الصحيحة لا في الغيم ولا في الأرض المختلفة في الارتفاع ثم العكس بعد تعدد الجهات ويصدق مع التسوي ثم يؤخذ بنسبة التفاوت في المساحة من الدية ولو نقصا قيس إلى عين بناء سنّه.

بعد اللوث وعدم القدرة على الاثبات وعلمه بالامتحان والتحرية.

قوله: «ولو ادعى نقصان احدهما الخ». قد مرّ ما يعلم منه تحريره ودليله أيضاً، وانه ينهي التقييد في اساءة منه بأهل بيته، بل بأقاربه أيضاً. ووجه عدم الامتحان في يوم الغيم طهر مع انه منصوص، عن السكوي، عن أبي عبد الله عليه السلام، عن أبيه، عن عبيّ عليهما السلام قال: لا يقاس عين في يوم غيم (١).

### والمنع في الأرض المختلفة أظهر.

وتدلّ على الامتحان رواية اصنع من سانه، قال: سئل أمير المؤمنين عليه السلام عن رجل ضرب رجلاً على هامته فادعى المضروب انه لا يبصر بعينه شيئاً، وأنه لا يشم الرائحة وانه قد ذهب لسانه (حرس فلا يطق - خ ل ثل) فقال أمير المؤمنين عليه السلام: ان صدّق منه ثلاث ديات فقبل: يا أمير المؤمنين وكيف يعلم انه صادق؟ فقال: اما ما ادعى انه لا يشم رائحته فإنه يُدنى منه الحراق (٢) فان كان كما يقول والّا يحس (حى - ح ثل) رأسه ودمعت عينه واما ما ادعاه في عينيه فإنه يقابل بعينه (عينه - خ) الشمس، فان كان كاذباً لم يتمالك حتى يغمض عينيه (عينه - خ) وان كان صادقاً بقيتا مفتوحتين واما ما ادعاه في لسانه فإنه يضرب على لسانه بالابرة (بابرة - ح) وان خرج الدم احمر فقد كذب وان خرج

(١) الوسائل باب ٦ حديث ١ من ابواب دييات المناصب ج ١٩ ص ٢٨٠.

(٢) والحراق والحرق ما يقع فيه النار عند نفدح والعمامة تشده (بجمع البحرين).

الدم اسود فقد صدق (١).

وصحيحة عماد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل أصيبت إحدى عينيه أن يؤخذ بيضة نعام فيمشي بها وتوثق عينه الصحيحة حتى لا يبصرها وينتهي بصره ثم يحسب ما بين منتهى بصر عينه التي أصيبت، ومنتهى عينه الصحيحة، فيؤدي بحساب ذلك (٢).

وتدل على التأجيل سنة كما مر في السمع.

رواية سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن الثمين يدعي صاحبها أنه لا يبصر شيئاً، قال: يؤجل سنة ثم يستحلف بعد السنة أنه لا يبصر ثم يعطى الدية قال: قلت: فإن هو أبصر بعده؟ قال: هو شيء أعطاه الله إياه (٣).

فيها دلالة على عدم الرجوع بالدية بعد تأجيل السنة.

وتدل على الامتناع رواية كثير، عن علي عليه السلام قال: أصيبت عين رجل وهي قائمة فأمر علي عليه السلام فربصت عينه الصحيحة وأقام رجلاً بجذاه، بيده بيضة يقول: هل تراها؟ فإذا قال: نعم تآخر قليلاً حتى إذا خفيت عليه غُثم ذلك المكان قال: وغضت (عصبت - كما - ث) عينه المصابة، (قال - ح) فجعل الرجل يتباعد، وهو ينظر بعينه الصحيحة (ب) البيضة (الصحيحة - خ) حتى إذا اخفيت عليه، ثم قيس ما بينهما، وأعطى الأرض على ذلك (٤).

وصحيحة معاوية بن عمرو، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن

(١) الوسائل باب ٤ حديث ١ من أبواب ديات المص بالصد الذي ج ١٩ ص ٢٧٩.

(٢) الوسائل باب ٨ حديث ٣ من أبواب ديات المص ج ١٩ ص ٢٨٣.

(٣) الوسائل باب ٨ حديث ٥ من أبواب ديات المص ج ١٩ ص ٢٨٣.

(٤) الوسائل باب ٨ حديث ٢ من أبواب ديات المص ج ١٩ ص ٢٨٣.

ولو ادعى ذهاب ضوء المقلوعة قَدَم قوله مع اليمين.

الرجل يصاب في عينه (يضرب في اده - كا) فيذهب بعض بصره، فأتي شيء يعطى؟ قال: يربط أحدهما ثم يوضع له بيضة ثم يقال: انظر فما دام يدعي انه يبصر موضعها حتى اذا انتهى إلى موضع ان جازه قال: لا ابصر قسرها حتى يبصر ثم يعلم ذلك الموضع ثم يقاس بذلك القياس من خلفه وعن يمينه وعن شماله فان جاء سواء ولا قيل له: كذبت حتى يُصدَّق، قل: قست: أليس يؤمن؟ قال: لا ولا كرامة ويصع بالعين الأخرى مثل ذلك ثم يقاس ذلك على دية العين (١).

وينبغي التأمل في الكل والجمع بينها.

قوله: «ولو ادعى ذهاب ضوء المقلوعة الخ». لوقوع شخص عين شخص ثم ادعى ان العين التي قلعتها ما كان لها ضوء وقال صاحبها انه كان لها ضوء فيقدم قول القالع مع يمينه، لأنه منكرو في الحقيقة، ادعى عليه صاحبها قسع العين المصيبة والدية، والأصل برؤية النعمة وعدم ذلك.

ولا يعارضه أن الظاهر وجود الضوء، انه اكثر شي، فان الظاهر في مثل هذا لا يقدم، بل ولا يعارض الأصل.

وربما قيل: ان ثبت أنه كس الضوء قبل القلع، فلا شك أن القول قول صاحبها مع يمينه، وان لم يثبت، بل قال: انه ما كان له ضوء أصلاً، وهو المراد - فللظرفية أيضاً محال، لأن الأصل سلامة إلا أن مخالفة الأصحاب محذور.

وفيه تأمل، اذ قد يناقش في الأول أيضاً لأصل البراءة وكلامهم ليس بصريح في أن المراد هو الثاني، بل ظهر في أن المراد أعم، وليس الأصل السلامة، بل الظاهر ذلك، والأصل لعدم، فقلع منكرو، فلا مجال للنظر فيه بل في الاول. ومخالفة الاصحاب ما لم يكن لهم دليل من اجماع ونحوه ليس بمحذور لا

وفي الشّم الدية ويصلّق في ادّعائه عقيب الجناية بعد تقريب  
الطّيبة والمنتنة وفي النقصان الأرض بحسب ما يراه الحاكم.

يمكن ارتكابه لدليل، وإنما المحذور مخالفة الدليل، فتأمل.

قوله: «وفي الشّم، الدية الخ». قد مرّ، ما يمكن أن يكون دليلاً.  
ودليل تصديقه في ادّعائه عدم الشّم عقيب الجناية - بأن يقرب إلى انفه ذو  
الرائحة الطّيبة والمنتنة - كآثمه العلم الحاصل بعدمه لعدم فرقه بينها مع عدم إمكان  
البيّنة عليه.

وفيه تأمل، إذ قد لا يحصل العلم بذلك، وهو ظاهر فيحتمل قبوله مع  
القسامة كما قاله في الشرائع.

ويحتمل خمسين يميناً أو واحدة أو الستم كما مرّ، ومع ذلك محلّ التأمل،  
لعدم قبول يمين المدعي الآ في المتخصص والمجمع عليه وأصل البراءة.

ويحتمل التفصيل المتقدم.

ويمكن الامتناعان بتقريب الحرقاة، لما تقدم في رواية الأصمغ (١).

ولا يضرّ ضعف السند، فإنه قد يعنى بذلك مع تعذر البيّنة، فتأمل.

ولو نقص شتمه وثبت ذلك - لعله - باللوث والقسامة يثبت له الأرض  
بحسب ما يراه الحاكم.

لعله يريد بالأرض، التفاوت ما بين الكامل والناقص، فإن كان الذهاب  
نصفه يأخذ نصف الدية.

ويحتمل أنه يريد المتعارف، وهو التفاوت ما بين قيمة المجنى عليه صحيح  
الشّم، وبين قيمته ناقص الشّم لو فرض ممكناً، والحوالة إلى الحاكم يشعر بالأول  
وتحقيق النقص، مشكل فينبغي المصاحلة.

وفي المطلق كمال الدية وإن بقي في اللسان فائدة الذوق ولو بقيت الشفوية والحقية سقط من الدية بنسبة وكذا لو بقي غيرها ولو نطق بالحرف ناقصاً فالأرش.

ولو كان يحسن بعض الحروف في الحاقه بضعيف القوى نظر، أقربه نقص الدية ولو كان بجناية جان نقص.

قوله: «وفي المطلق كمال الدية الح». قد مر دليل لزوم تمام الدية على مذهب النطق وإن كان حرم اللسان باقياً مع مائز فوائده من احساس الطعم بالذائقة.

ودليل سقوط ما في مقابلة الحروف بقي ما ذهب بالحماية على اللسان، بل اذهب (ذهب - ح) بعض نظمه فقط، مثل أن بقيت الحروف الشفوية، والحقية التي لا دخل للسان فيها من الدية. ولزوم دية ما ذهب على الجاني طاهر، وأنه ما اذهب إلا بعض النطق فلا يلزمه إلا دية ما ذهب بحايته.

ولكن ينبغي كون الحماية غير القطع، إذ قد مر أنه لو قطع اللسان يلزمه تمام الدية وفي بعضه محاسبه وإن لم يذهب لحروف أو ذهبت ولكن لا تلك النسبة، وإن كان يرد على عموم كلامهم هناك شيء، فتذكر.

والخلاص أن اذهب المطلق وقطع اللسان مران متغايران.

نعم قد يجتمعان، ففي الانصراف لكن منها دية، ومع الاجتماع يحتمل الجميع وأكثر الأمرين، وقد مر مفصلاً، فتذكر.

وبواقى بعد الحماية على سائه بالحرف أو الحروف ناقصاً غير كامل كما كان، فعلى الجاني أرش النقص.

وفي تحقيق الأرش أشكال، ولاولى المصالحة كما ذكرناه في الشتم، فتأمل.

قوله: «ولو كان يحسن الح». قد كان المحي على لسانه بأذهاب نظمه

من يحسن ويقدر التكلم والنطق ببعض الحروف خاصة، ولا يقدر على البعض الآخر فيتحمل لزوم كمال الدية، الحقاً له بد قص قتلته كامل، وضعيف قتلته قوي، فإنه يلزم حينئذ دية النفس تامة، وقتل الكامل به إذا كان موجباً للقصاص. وبالجملية إن دية النطق دية كاملة، سواء كن نطقاً كاملاً أو ناقصاً مثل ان دية النفس دية كاملة، كاملة كانت أو ناقصة.

وكذا ضعيف القوى، وقوتها، وبالإعمش مثل الصحيح، وكذا لاخفش.

ويحتمل إسقاط ما لم يقدر النطق عليه، فلا يلزمه إلا ما اذهب به من الحروف التي يقدر عليه، لأن دية اسطق موزعة على الحروف كما تقدم. فذلك ليس مثل الناقص والكامل، والضعيف والقوي، فإن دية النفس ليست بموزعة على اعصائها أو ماصعها، بل هي للنفس أي شيء كانت فالفرق بينهما ظاهر.

وكأنه لذلك قرره لمصنف، قال في شرح: في بعض السج. بصعف لقوى، وفي بعضها: بصعيف بياء، والامر فيها متقارب، والمراد واحد؛ وهو اللاحق بالقوى الصعيفة كالأخفش وضعف لبطش.

وليس المراد به، الشخص لضعيف القوى كما توهمه بعضهم، إذ لا مناسبة بين الشخص وبين الطرف، لانه بوقتل الأعمى والاصم، وجب كمال الدية مع نقص بعضه حقيقة وليس كذلك لو قطع لسن الاحرس فإنه لا شيء فيه سوى الثلث الخ، فتأمل فيه.

هذا إذا كان النقص بآفة، من الله تعالى خلقة أم لا.

وأما إذا كان النقص بحادثة جسد، فنقصه معتبر، فيسقط ذلك (المقدار يخ) من الدية ويؤخذ الباقي من الحوي.

وفي الصوت الدية وإن اطل حركة اللسان.  
وفي الذوق الدية.  
وفي منفعة المشي والبطش كمال الدية.

وظاهر المتى عدم التردد و احتمال عدم السقوط حينئذ، والظاهر انه محتمل  
لجريان دليل الآفة فيه، فتأمل.

قوله: «وفي الصوت الدية الخ». دليل لروم تمام الدية بابطال الصوت  
بالخناية على أي وجه كان، ما في صحيحة يونس: (والصوت كده من الغن،  
والبحح، الف دينار) (١).

وفي كتاب طريف: (والصوت كله الف دينار، والبحح الف دينار) (٢).  
ثم انه اشار بقوله: (وإن اطل حركة لسان) إلى عدم تعدد الدية إذا اطل  
الصوت وابطل معه حركة اللسان أيضاً فإنه يحتمل دية أخرى لا يطل حركة  
اللسان، قال في القواعد: هل يحس ديناراً لو اطل حركة اللسان مع بطلان  
الصوت؟ اشكال يشأ من انها معتد، ومن ان منفعة الصوت النطق.

قوله: «وفي الذوق الدية». لعل دليله انه منفعة اللسان وقد ابطله، وقد  
تقرر ان في اللسان دية ودل عليه الدليل، وانه احدى المافع كالسمع والشم، ففيه  
الدية مثلها.

قوله: «وفي منفعة المشي والبطش كمال الدية». لعل المراد بابطال  
البطش تصديره بحيث لا يقدر على شيء ولم يبق فيه قوة، فهو مثل بطلان المشي  
واكثر.

(١) الوسائل باب ٣ قطعة من حديث ٢ من باب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢١٤

(٢) نوسائل باب ١ حديث ٣ بقوله ورواه احمد بأسناده لصحيحة في كتاب طريف ج ١٩

## وفي قوة الامناء والاحبال الدية.

ولعل دليلها يعلم مما تقدم فانها مسعتان عظيمتان أعظم من بعض ما اوجبوا له الدية مثل بطلان الشم وقطع الاتف وبطلان الجنوس، ويحتمل ان يكون عليها دليل خاص أيضاً.

قوله: «وفي قوة الامناء والاحبال، الدية». لعل دليلها أيضاً يعلم مما مر مثل سابقتها ويشعر بالأول ما في رواية سمعة عن أبي عبد الله عليه السلام: وفي الظهر اذا انكسر حتى لا ينزل صاحبه الماء، الدية (كاملة - ثل) (١).

وما تقدم في رواية ابراهيم بن عمر: (وانقطع جماعه وهو حي بست يات) (٢) فتأمل.

ويشعر بالثاني ما يدل على دية الخنن والنطفة ونحوها، فتأمل فيه. وما في صحيحة سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام: وسألته عن رجل وقع بجارية فأفصاها وكاسه اذا نزلت بقلبك الثمرة لم تلد؟ قال: الدية (كاملة - ثل) (٣)، فتأمل فيه ويحتمل ما يختص بها أيضاً.

ولكن في صحيحة أبي بصير، قال: قت لأبي جعفر عليه السلام: ما ترى في رجل ضرب امرأة شابة على بطنها فمقررحها فأفسد طمثها، وذكرت انها قد ارتفع عنها طمثها لذلك وقد كان طمثها مستقيماً؟ قال: ينتظرها سنة، فان رجع طمثها الى ما كان والآمتحلفت وغرم ضد رهائث ديتهالفسد درحها وانقطاع طمثها (٤).

(١) الوسائل باب ١٤ حديث ١ من ابواب ديات المذبح ج ١٩ ص ٢٨٩.

(٢) ومن أبي عبد الله عليه السلام قال: قصي أمير المؤمنين عليه السلام في رجل ضرب رجلاً بعضاً

فذهب سمعه وبصره وسانه وعقده وفرجه وانقطع الخ الوسائل باب ٦ حديث ١ من ابواب ديات المذبح ج ١٩ ص ٢٨٠.

(٣) الوسائل باب ٩ من حديث ١ من ابواب ديات المذبح ج ١٩ ص ٢٨٤.

(٤) الوسائل باب ١٠ حديث ١ من ابواب ديات المذبح ج ١٩ ص ٢٨٦.



وفي قوة الارضاع حكومة.

وفي ابطال الالتذاذ باجماع والطعام ان امكن، الدية.  
ولو تعطل المشي بخلل في غير الرجل فعطل (بحيث عطل - خل)  
الرجل فالاقرب الدية.

وهذه ظاهرة في بroom ثلث سدية بقطع الاحمال، فتأمل.

قوله: «وفي قوة الارضاع حكومة». المراد لroom الأرض في ابطال القوة  
التي بها يصير العداء لنا ويخرج عن الشدي ويستفح به الولد.  
لعل دله انه لا تقدره شرعاً، ففيه الأرض كغيره، فتأمل فانه بهم  
الدية في اقل منه متا مرة.

قوله: «وفي ابطال الالتذاذ بالجماع والطعام ان امكن، الدية». ادا  
فرض امكان ذهاب مفعة اللذة التي في الجماع والطعام فذهب بحماية حان يلزمه  
الدية، وتقريبه ما تقدم.

ويحتمل الأرض اذ لا تقدير في الشرع، ويحتمل وجوده.  
ثم انه يحتمل ارادة الدية في المجموع.  
والظاهر في كل واحد، بس ذهاب لذة الطعام عبارة عن ذهاب الدوق،  
وقد تقدم.

قوله: «ولو تعطل المشي الخ». دا تعطل المشي بخناية، على غير ارجل  
أو غير جناية فتعطل الرجلان، وب لحملة اذ قطعت الرجلان بعد ان صار بحيث لم  
يقدر على المشي بهما من غير قصور فيهما وفي قوتها قطعاً، وهو المراد بقوله: (فعطل  
الرجل)، هل في قطعها حسنة دية كاملة ام لا؟ يحتمل ذلك، وهو الأقرب عند  
المصنف رحمه الله هـ، لأنه قد ثبت في الرجيس الدية، وهما كانتا هنا موجودتين  
فقطعتا فيلزم ديتها كما في غير هذه الصورة.

وفي سلس البول الدية (فالدية - خ ل)، وقيل: ان دام إلى الليل الدية وإلى الظهر النصف وإلى ارتفاع النهار الثلث.

ولأنهما سليمانان وإنما المعقود المشي، وذلك غير الرجلين، بل ولا منفعتها أيضاً فقده ووجوده لا مدخل له فيها.

ويحتمل ثلث الدية، لأن المشي منفعة الرجلين ولم تكن فصارتا كذكر العتین والعضو الأشل، ففيها ثلث الصحيح، ويؤيده أصل البراءة.

ودليل الدية الكاملة في الرجلين يرحح الأول، فإنه لا قيد فيه بوجود المشي وعدمه، وإن المشي ليس من لوازم منفعة الرجلين، وإن ذهابه ليس مثل شللها، فتأمل.

**قوله: «وفي سلس البول، الدية الخ».** لعل دليل تمام الدية في سلس البول أنه إبطال منفعة عظيمة فيكون فيها، الدية، أم كان في انقصاص منها الدية، وهو ظاهر ورواية غياث بن إبراهيم، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام أن علياً عليه السلام قضى في رجل ضرب حتى سلس بوله (بهوله - قل)، بالدية كاملة (١).

هذه نص في الباب ألا إن الغياث بشرقي.

وفي صحيحة سليمان بن خالد، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام، عن رجل كسر بعصوه (٢) فلم يملك استه فما فيه من الدية؟ فقال: الدية كاملة (٣).

وفي الصحيح، عن إسحاق بن عمار، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الرجل يضرب على عجزاته (٤) فلا يستمسك غائظه ولا بوله أن في ذلك، الدية كممة (٥).

(١) الوسائل باب ٩ حديث ٤ من أبواب ديات المسامح ج ١٩ ص ٢٨٥.

(٢) كعصوه، عظم الزرك وعظم دقيق حن الدبر وهو العصص (جمع البحري).

(٣) الوسائل باب ٩ حديث ١ من أبواب ديات اللتافع ج ١٩ ص ٢٨٤.

(٤) ما بين الخصى إلى حلقة الدبر (عن الصحاح).

(٥) الوسائل باب ٩ حديث ٢ من أبواب ديات اللتافع ج ١٩ ص ٢٨٤.

ولكنها ليستا ظهريتين في لبول وحده، ودليل (قيل) غير ظاهر، إذا ما رأيت غير ما ذكرت.

وغير رواية صاحب بن عقبة، عن اسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سأله رجل واد عنده، عن رجل ضرب رجلاً فقطع بوله فقال له: ان كان البول يمر إلى الليل فعليه الدية، لانه قد منعه المعيشة، وان كان إلى آخر النهار فعليه الدية، وان كان إلى نصف النهار، فعليه ثلثا الدية وان كان إلى ارتفاع النهار فعليه ثلث الدية (١).

وهي لم تصلح دليلاً له لقوله: (ثلثا الدية)، وذكر هو (النصف) وان كان النصف اسبب دأبنا إلى قوله: (ان كان يمر إلى الليل فعليه الدية).  
وأيضاً فيه (إلى آخر النهار) كأنه بيان (إلى الليل).  
ويمكن الفرق بادخال الليل في الأول.

وأيضاً سننده كما ترى فان (صالح) قيل: كذاب وضاع غال، وفي (اسحاق) قول.

وكأنه لذلك عثر في بعض نكتب بمضمون الرواية بقولهم: (روى) إشارة إلى ضعفها وعدم القول بها.

فيحتمل ان يكون صاحب لقيل حمل (ثلاثاً) (٢) على انه غلط من التامخ، والصحيح نصف الدية بقربة (الدية) إلى الليل.

ثم انه في حواشي ع ل (٣): (وما ذكره المصنف هنا من النصف غريب،

(١) الوسائل باب ٩ حديث ٣ من لبول ديات المذبح ج ١٩ ص ٢٨٤.

(٢) يعني في قوله عليه السلام: (صبة ننت الدية).

(٣) يعني الشيخ عبي بن عبد العالي الكركي في حواشي الارشاد.

والعمل بالرواية مشهور بين الأصحاب، فلا يضّر ضعف اسنادها).  
 وفيه تأمل، لما مرولاً أنه قال في الشرح: والصدوق ذكرها بصيغة الرواية،  
 وكذا المحقق والمصنف في تحرير، نعم نقل عن الشيخ في النهاية واتباعه وابن  
 ادريس ونجيب الدين، القول بمضمون الرواية، فالعمل بمثلها بمجرد قول هؤلاء  
 الجماعة وجعله مشهوراً، مشكل.

ثم قال في الشرح: الظاهر أن المراد في كل يوم، ووجهه ليتحقق قوت  
 المعيشة، ونقل عن اتحرير تضعيف لرواية، وقال أيضاً: ذكر النصف هنا وفي  
 القواعد غريب والمشهور الثلثان، فتأمل.

## المقصد السادس

### في دية الشجاج

في الحارصة - وهي التي تُقشر الجلد - بعير.  
وفي الدامية - وهي الآخذة في اللحم يسيراً - بعيران.  
وفي الباضعة - وهي النافذة في اللحم - ثلاثة وفي السمحاق  
- وهي البالغة إلى الجلد الرقيق على العظم - أربعة وفي الموضحة - وهي

---

قوله: «في الحارصة وهي التي الخ»، ثبوت بعير في الحارصة واثنين في  
الدامية، هو المشهور.

ودليله رواية منصور بن حازم، عن أبي عبدالله عليه السلام في الحارصة  
(الحارصة - يبتل) شبه الخدش بعير، وفي الدامية بعيران، وفي الباضعة - وهي  
مادون السمحاق - ثلاث من الأبل وفي السمحاق - وهي دون الموضحة - أربع من  
الأبل، وفي الموضحة خمس من الإبل (١) وفيها بعض (٢) الاشتراك وإن أمكن دفعه.

---

(١) الوسائل باب ٢ حديث ١٤ من باب ديات الشجاج والحراج ج ١٩ ص ٢٩٣.

(٢) نفاها اشتراك الحس بن علي بن حمزة بعضهم موثق وبعضهم غير موثق لكن الظاهر بقريته

روايته عن ظريف الندي هو ظريف بن ناصح هو كونه امرؤ هذا الحس بن علي بن هلال النخعي وإن كان معروفاً  
بالعلمية، والله العالم.

التي تكشف هذه الجلدة عن العظم - خمسة.

وبدل على كون بعير واحد لدامية، رواية مسمع بن عبد الملك، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام قضى رسول الله صلى الله عليه وآله في المأمومة ثلث الدية وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل، وفي الموضحة خمس (خمساً - ثل) من الإبل وفي الدامية بعير (بعيراً - ثل)، وفي الباضعة بعيران (بعيرين - ثل)، وقضى في المتلاحة ثلاثة أبعرة، وقضى في السمحاق أربعاً (أربعة - ثل) من الإبل (١).

وكذا رواية السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله قضى في الدامية بعيراً، وفي الباضعة بعيرين، وفي المتلاحة ثلاثة أبعرة، وفي السمحاق أربعة أبعرة (٢).

والأصل يؤيده مع تعدد الروايتين وإن كانتا ضعيفتين أيضاً.

وحينئذٍ يحتمل عدم ثبوت الحارصة، والحكيمة.

ويحتمل البعير الواحد فيها أيضاً كما يظهر من الشرائع، قال: أما الحارصة فهي التي تقشر الجلد، وفيها بعير، وهل هي الدامية؟ قال الشيخ: نعم، والرواية ضعيفة، والاكترون على أن الدامية غيرها (٣).

والذي يناسب دليل الشيخ وتفسير الدامية عدم بعير في الحارصة التي تقشر الجلد من غير جريان الدم.

قال في شرح الشرائع: اختلف الفقهاء في الحارصة، والدامية هل هما مترادفان أم مختلفان؟ فذهب الشيخ وجماعة إلى الأول لرواية مسمع، ونقل

(١) الوسائل باب ٢ حديث ٦ من أبواب ديات الشجاج ج ١٩ ص ٢٩١

(٢) الوسائل باب ٢ حديث ٨ من أبواب ديات الشجاج ج ١٩ ص ٢٩٢.

(٣) إلى هنا عبارة الشرائع.

الروايين (١) ثم قال: وذهب الأكثر (إلى قوله): إلى الثاني الخ.  
وانت تعلم ان لا دلالة في روايتين على الاتحاد، بل لا ذكر للحارصة في  
الروايات، على ما رأيته، نعم هما يدلان على البعير الواحد للدامية وان ثبت ان في  
الحارصة أيضاً بعير نزم اتحادهما في الحكم لا الترادف، ولكن ما رأيت شيئاً إلا  
رواية منصور وقد عرفتها.

وان القول بها يستلزم انفرق، والقول بمعصها دون بعض غير جيد.  
وبالجملة ان كان دليل آخر لبعير للحارصة، واثنان للدامية، فهو المتبع،  
والأ فالظاهر عدمه في الحارصة، ووحيد في الدامة، وهو واضح.  
ويمكن الجمع بينها بحمل الرائد على الاستحياب، فتأمل.  
وقد علم من دليلهم أيضاً، المحالفة في الباصعة، فان روايتي مسمع،  
والسكوي تدلان على بعيرين في الباصعة، ورواية منصور على الثلاثة.  
وكذا رواية ررارة، ومندهم جود منها، اذ ليس في طريقها من فيها شيء  
إلا القاسم بن عروة وابن بكير (٢)، ولأول ممدوح في كتاب رجال ابن داود، وفيه  
تأمل، والثاني ادعى الاجماع على توثيقه..

عن أبي عبد الله عليه السلام، قال. في الموضحة خمس من الابل، وفي  
السمحاق اربع من الابل، (وفي) سباصعة ثلاث من الابل، وفي المأمومة ثلاث  
وثلاثون من الابل، وفي الجائفة ثلاث وثلاثون من الابل، وفي المنقلة خمس عشرة  
من الابل (٣).

(١) يعني نقل شارح الشرائع رواية مسمع التي تقدمت آنفاً ورواية السكوي.

(٢) فان سندها كما في التهذيب هكذا: عيسى بن سعيد، عن القاسم بن عروة، عن ابن بكير، عن  
ررارة، عن أبي عبد الله عليه السلام الخ.

(٣) الوسائل باب ٢ حديث ١١ من ابواب ذبائح الشجاج ج ١٩ ص ٢٩٢.

وفي الهاشمة - وهي التي تهشم العظم - عشرة ارباعاً أو اثلاثاً في الخطأ وشبهه.

وكذا حسنة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: في الموضحة خمس من الابل، وفي السمحاق اربع من الابل، وفي الباضعة ثلاث من الابل والمنقلة خمس عشرة من الابل وفي المأمومة ثلاث وثلاثون من الابل (١). وكأنه لذلك رجحوا رواية منصور عليها فتأمل.

قوله: «وفي الهاشمة وهي التي الخ». دية الهاشمة - أي التي تكسر العظم، سواء أوضعه وسمحقه أم لا - عشرة من الابل من اربعة انواعه في الخطأ المحض، بنتا غناض وابنالبون، وثلاث بنات لبون، وثلاث حقق، بناء على ما تقدم من تربيعة دية النفس خطأ على ما في صحيحة عبد الله بن سنان المتقدمة (٢)، فانه كانت فيها عشرون بنت غناض، وعشرون ابن لبون، وثلاثون بنت لبون، وثلاثون حقة، وعلى الرواية الاخرى (٣) خمسة وعشرون بنت غناض، وخمسة وعشرون بنت لبون، وخمسة وعشرون حقة، ومثله بنت لبون، ومثله حقة، ومثله جدعة، فتأمل.

وفي شبهه الخطأ أيضاً عشرة من الابل لكن من ثلاث انواع من الابل، قياساً على الرواية الصحيحة في دية النفس اربعون خليفة بين ثنية إلى بازل عامها، وثلاثون حقة، وثلاثون بنت لبون، يكون هلك اربع خلفات، وثلاث حقق، وثلاث بنات لبون.

لكن القياس غير ظاهر، وعلى تقديره تخصيصه بالهاشمة غير ظاهر.

(١) الوسائل باب ٢ حديث ٤ من ابواب ديات الشجاع ج ١٩ ص ٢٩١ وراد' والهاشمة ثلاث وثلاثون من الابل نقلاً من الكافي.

(٢) لاحظ الوسائل باب ٢ حديث ١ من ابواب ديات النفس ج ١٩ ص ١٤٦ مع تقديم وتأخير.

(٣) لاحظ الوسائل باب ١ حديث ١٣ من ابواب ديات النفس ج ١٩ ص ١٤٥ مع تقديم وتأخير.



وفي المنقطة - وهي المحوجة إلى نقل العظم - خمسة عشر بعبيراً.  
وفي المأمومة - وهي اببالعة أم الرأس، وهي الخريطة الجامعة

وكذا اتفاوت بين حصّها وشبهه (شبيهه - ح)، وبين عمدتها مع عنده  
أصلاً في غيرها.

وفي دليبه تأمل، فان الرواية الدالة عليه ليس فيها هذا التفصيل وهي:  
رواية إبراهيم بن هاشم، عن النوفلي، عن السكوني ان أمير المؤمنين  
(عياً - ثل) عليه السلام قصى في الهاشمية عشر (عشرين - ثل) من الإبل (١)،  
مع ما ترى في مسدها، لمن هم دليلاً غير ما رأيته.

قوله: «وفي المنقلة وهي المحوجة الخ». المسئلة هي التي تعمل العظم من  
موضعه الذي خلقه الله فسه إلى موضع آخر كما هو الطاهر منها، وقد عثرت به في  
الكافي وغيره فالتصير بالمحوج إلى النقل، غير طاهر.

دليل كون ديت خمس عشرة بعبيراً كما في رواية أبي بصير، عن أبي عبد الله  
عليه السلام: وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل، وهي التي قد صارت قرحة تنقل  
منها العظام (٢) وفي أخرى له عنه عليه السلام. وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل (٣).  
ومثل ما تقدم في رواية مسمع، وزرارة، وحسنه الحلبي: والمنقلة خمس عشرة  
من الإبل (٤).

ودليل ثلث الدية في المأمومة رواية مسمع: (وفي المأمومة ثلث الدية) (٥).  
وفي رواية أبي بصير: وفي المأمومة ثلث الدية، وهي التي قد نفذت ولم تصل

(١) الوسائل باب ١ حديث ٢ من ابواب ديات الشجاج ج ١٩ ص ٢٩١.

(٢) الوسائل باب ٢ دليل حديث ٩ من ابواب ديات الشجاج ج ١٩ ص ٢٩٢.

(٣) الوسائل باب ٢ قطعة من حديث ١٠ من ابواب ديات الشجاج ج ١٩ ص ٢٩٢.

(٤) تقدم ذكر مواضعها آنفاً فلاحظ.

(٥) الوسائل باب ٢ صدر حديث ٦ من ابواب ديات الشجاج ج ١٩ ص ٢٩١.

## للدماغ - ثلث الدية.

إلى الجوف فهي فيما بينهما (١)؛

وفي الأخرى له عنه عليه السلام: وفي المأمومة ثلث الدية (٢).

وصحيفة معاوية بن وهب، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن

الشجة المأمومة؟ قال: ثلث الدية، ولشجة الجذفة ثلث الدية (٣).

وفي حسنة الحلبي المتقدمة: ولأمومة ثلاث وثلاثون (٤).

وفي رواية زرارة: وفي المأمومة ثلاث وثلاثون من الأبل (٥).

ولكن ينبغي زيادة ثلث على ثلاث وثلاثين في جميع ما ورد فيه ذلك،

وخصوصاً فيما إذا ستر ثلث الدية به كالجائفة، لأن ذلك هو ثلث الدية وكأن بكل

منها قائلاً ولعل في الرواية سقط من قلم الناسخ كنههم التكرار أو أراد إطلاق

الثلث على الأكثر وما اعتبر ثلث بعير لعدم تشهير فكانه ثلث صحيح من الأبرة أو

الديار بحث يأخذ من الصجاج صحيحاً لا المكسور أو حذفه اقتصاراً على العمدة

ويكون مراداً.

ويؤيد الأول كثرة الأخبار والاحتياط.

ويؤيد الثاني البيان، وتفسير ثلث بدية ثلاث وثلاثين في بعض الأخبار

مثل خبر الجائفة وكأن بكل منها قائلاً.

وعبارة الشرائع: (وفي المأمومة ثلث بدية، ثلاث وثلاثون بعيراً).

وهي كالصريحة في عدم اردة الحقيقة، بل المحاز من الثلث.

(١) الوسائل باب ٢ قطعة من حديث ٩ من أبواب ديات الشجاج ج ١٩ ص ٢٩٢.

(٢) الوسائل باب ٢ قطعة من حديث ١٠ من أبواب ديات الشجاج ج ١٩ ص ٢٩٢.

(٣) الوسائل باب ٢ صدر حديث ١٢ من أبواب ديات الشجاج ج ١٩ ص ٢٩٣.

(٤) الوسائل باب ٢ حديث ١٤ من أبواب ديات الشجاج ج ١٩ ص ٢٩١.

(٥) الوسائل باب ٢ حديث ١١ من أبواب ديات الشجاج ج ١٩ ص ٢٩٢.

وفي النافذة في الأنف ثلث الدية، فإن برئت فالخمس، وإن كان في أحد المنخرين فنصف ذلك.

وفي شق الشمتين حتى تبدو لاسنان ثلث ديتها فإن برئت

ولو كان البيان في رواية صحيحة أو حسنة كالقول به متعيناً لتقديم المبيس على الحمل، وهو ظاهر على تقدير ثبوت صحة السح وعدم غلط من الباسخ، فتأمل.  
وفي كتاب ظريف: (وإن كنت ثقبه في الرأس فتلك تسمى المأمومة وفيها ثلث الدية ثلاثمائة دينار وثلاثة وثلاثون وثلث دينار) (١).

وعلى تقدير صحته يدل على رادة الثلث في غيره أيضاً، والحمل على الثلث صحيح (الصحيح - خ) كما هو الظاهر بل الصريح، فالذهاب إلى الاحوط متعين.  
فوله: «وفي النافذة في الأنف الخ». دليله رواية مسمع، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في النافذة (النافذة - ثل) تكون في العضو ثلث (الدية - خ) دية ذلك العضو (٢).

وما في رواية كتاب ظريف: (وإن سمعت فيه نافذة لا تنس) سهم أو برمح، فديته ثلاثمائة دينار وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار، وإن كانت نافذة فبرئت والتأمت فديتها خمس دية روثه الأنف مائة دينار، فما أصيب (منه - ثل) فعلى حساب ذلك، فإن كانت النافذة في إحدى المنخرين إلى الخيشوم، وهو الحاجز بين المنخرين فديتها عشر دية روثه الأنف خمسون ديناراً، لأنه النصف والحاجز بين المنخرين خمسون ديناراً (٣).

وكذا دليل ثلث دية الشمتين وهي دية النفس في شقها مع عدم البرء

(١) الوسائل باب ٦٠ ذيل حديث ١ من أبواب ديات الاعضاء ح ١٩ ص ٢٢٣ منقول بالمعنى.

(٢) الوسائل باب ٢ حديث ٧ من أبواب ديات الشجاج ح ١٩ ص ٢٩١.

(٣) الوسائل باب ٤ قطعة من حديث ١ من أبواب ديات الشجاج ح ١٩ ص ٢٢١ والحديث مطابق كما

فالخمس وان كان في احدهما فنصف ذلك .

والا لتيام وان برئت فخمس ذلك ، وفي شق كل واحدة نصف ذلك ، ومع عدم البرء السدس ، ومع العشر .

ما يفهم من رواية كتاب طريف : ( واذا قطعت الشعة العليا واستوصلت فديتها نصف الدية خمسمائة دينار فما قطع منها وبخساب ذلك ، فان انشقت فبدىء منها الاسنان ثم دوويت فبرئت والتأمت ، فديتها جرحها ، والحكومة فيه خمس دية الشعة مائة دينار ، وما قطع منها فبخساب ذلك ، وان شترت وشينت شيئاً قبيحاً ، فديتها مائة دينار وستة وستون ديناراً وثلاثاً دبراً ، وهذه ثلث دية الشعة العليا ، وهي نصف الدية (١) - أي دية النفس - .

وعلى تقدير كون دية الشعة السفلى مثل العلوى يكون شقها مثل شقها ، في كلتا الشفتين ضعف ذلك ، وهو ثلث ديتها دية النفس - وهي ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار .

وعلى تقدير كون دية الشعة السفلى ثلث الدية مع كون العليا نصف الدية - كما يفهم من رواية كتاب ظريف - لم يكن كذلك بل كما ذكر فيه قال فيها :

ودية الشفة السفلى اذا (قطعت - خ) واستوصلت ثلثا الدية (كلاً - خ) ستمائة وست وستون ديناراً وثلثا ديناراً ، فما قطع منها فبخساب ذلك ، وان انشقت حتى تبدو منها الأسنان ثم برئت والتأمت ، مائة دينار وثلاثة وثلاثون ديناراً ، وثلث

(١) الوسائل باب ٥ حديث ١ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٢١ ، وحيث ان المفقول هنا يختلف مع المنقول في الوسائل فالانصب نقل ما في الوسائل أيضاً قال : واذا قطعت الشعة العليا واستوصلت فديتها خمسمائة دينار ، فما قطع منها فبخساب ذلك ، فان (هـ ذ - ب) انشقت حتى تبدو منها الاسنان ثم دوويت وبرئت والتأمت فديتها مائة دينار فذلك خمس دية الشعة اذا قطعت واستوصلت وما قطع منها فبخساب ذلك وان شترت وشينت شيئاً قبيحاً فديتها مائة دينار وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار ودية الشفة السفلى على آخر ما يأتي من الشارح قلنس سره عن قريب .

وفي الجائفة - وهي ابالغة إلى الجوف من أي الجهات ولو من  
ثغرة النحر: ثلث الدية.

ولو جرح في عضو واجف لزمه ديتان (الديتان - خل).

دينار وان اصببت فشنت شيئاً وحشاً (قبيحاً - يب - ثل) فديتها ثلاثمائة دينار  
وثلاثة وثلاثون ديناراً وثنت دينار، وذلك ثلث (نصف - يب - ثل) ديتها، قال:  
وسألت أبا جعفر (عبدالله - يب - ثل) عليه السلام عن ذلك فقال: بلغنا أن أمير  
المؤمنين عليه السلام فضله، لأنها تمسك الطعام والماء مع اللسان، فلذلك فضله  
في حكومته (١).

فعل هذا يلزم ان يكون دية المجموع دية ومس دية، ويلزم في شقها  
(شقها - خ) مع ذلك ثلث ذلك مع عدم البرء، وهي ثلث دية وثلث سدسها، ومع  
البرء خمسها، وهو خمس الدية، وخمس سدسها، فيحصل الحكم كما ذكره في المتن بناء  
على رواية طريف، مشكل، فإن البناء يقتضي ما ذكرناه أخيراً فتأمل.

قوله: «وفي الجائفة الخ». لعل الجائفة ليست مخصوصة بالرأس  
والوجه، بل ظاهر المتن - كالتقواعد - أنها في غير الرأس والوجه ولهذا قال: (وهي  
البالغة إلى الجوف) أي خوف الانسان، وهو داخل بطنه من أي الجهات كان،  
سواء كان من بطنه، أو صدره، أو ظهره أو جنبه، أو من ثغرة النحر، وهي بالصم،  
الثقرة التي هي بين الترقوتين.

ولو جرح عصباً حرجاً موجباً لدية لذلك الجرح فاجاف أي أوصل ذلك  
الجرح إلى جوف المجروح مثل ان يشق كسبه حتى يجاذي جنبه ثم ادخله في جوفه  
فعليه دية الجرح والايجاف، وهو ظاهر.

واما دليل كون الايجاف موجباً لثلث الدية فهو مثل ما مر في صحيحة

(١) الوسائل باب ٥ حديث ١ من ابواب ديات الاعضاء ج ١٩ ص ٢٢١.

معاوية: (والشجة الجائفة ثلث الدية) (١).

ورواية المفضل بن صالح، وزيد الشحام، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الشجة المأمومة؟ فقال: فيها ثلث الدية وفي الحائفة ثلث الدية وفي الموضحة خمس من الإبل (٢).

وفي رواية أبي بصير: (وفي الحائفة ثلث الدية ثلاثة وثلاثون من الإبل) (٣).

ويحتمل ان يكون المراد حواف الرأس، وان يصل إلى أم الرأس واجفاه فيكون فيها تمام الدية ان قتلت، وان لم تكن قاتلة يكون ثلث الدية مثل المأمومة، فلا فرق في الرأس بينهما كما فهم من الروايات، فان الظاهر انها في الرأس أيضاً، ويحتمل الاعم، فتأمل.

والمصنف هنا ذكر الشجاج المخصوصة بالرأس والوجه ثمانية، وكذا في القواعد الا انه تركهما المتلاحمة، وفي القواعد الباضعة، فرأى اتحادهما.

قال فيه: الثالث المتلاحمة وهي التي حدثت في اللحم وتنفذ فيه كثيراً الا انها نقصت عن السمحاق وفيها ثلاث ابرة وهي الباضعة أيضاً.

ومن جعل الدامية هي الحارصة حكم بتغاير الباضعة والمتلاحمة.

وهما مع الدامية دون الحارصة. موجودة في روايتي مسمع والسكوني

المتقدمتين (٤).

(١) لاحظ الوسائل باب ٢ حديث ١٢ من أبواب ديات الشجاع والجراح ج ١٩ ص ٢٩٣.

(٢) لاحظ الوسائل باب ٢ حديث ٥ من أبواب ديات الشجاع والجراح ج ١٩ ص ٢٩١ وفيه لمقصود

بن صالح عن زيد الشحام.

(٣) الوسائل باب ٢ حديث ١٠ من أبواب ديات الشجاع ج ١٩ ص ٢٩٢.

(٤) راجع الوسائل باب ٢ حديث ٦ - ٨ من أبواب ديات الشجاع ج ١٩ ص ٢٩٣.

ومعنى الحارصة وادامية و ساصعة دون المتلاحة موحود في رواية المنصور،  
المقدمة (١)، فتأمل.

ويدل على عموم كون هذه الجراحات في الرأس والوجه، انه من الرأس،  
في بعض الاطلاقات.

ويدل عليه أيضاً وعلى اختصاصها بهما، رواية الحسن بن صالح العمري،  
عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألت عن الموصحة في الرأس كما هي في الوجه؟  
فقال: الموصحة والشجاج في الوجه ولرأس سواء في الدية لان الوجه من الرأس  
وليست الجراحات في الجسد كما هي في الرأس (٢).

وبله موحود في اللغة أيضاً، قال في القواعد: الشجة هي الحرح المختص  
بأرأس أو الوجه واقسامها ثمانية، وذكرها كلها مع تفسيرها.

ولعل التفسير أيضاً على الوجوه موجود في اللغة وموجود في الكافي أيضاً قال  
فيه: باب تفسير الجراحات والشجاج أولها تسقى الحارصة، وهي التي تخدش ولا  
يجرى الدم، ثم الدامية، وهي التي يسيل بها الدم، ثم الباضعة، وهي التي تبضع  
اللحم وتقطعه ثم المتلاحة، وهي التي تلع في اللحم، ثم السمحاق، وهي التي تلغ  
العظم، والسمحاق جلدة رقيقة على لعظم، ثم الموصحة، وهي التي توضح العظم،  
ثم الهاشمة، وهي التي تهشم العظم، ثم المقلعة، وهي التي تسقل العظام من الموضع  
الذي خلقه الله، ثم الآمة وادومة، وهي التي تبغ أم الدماغ، ثم الجائفة، وهي التي  
تصير في خوف الدماغ (٣).

فالظاهر من الجائفة في الرواية، هذه فتكون مخصوصة بالرأس كغيرها.

(١) راجع الوسائل باب ٢ حديث ١٤ من أبواب ديات شجاج ج ١٩ ص ٢٩٣.

(٢) الوسائل باب ٥ حديث ١ من أبواب ديات الشجاج ج ١٩ ص ٢٩٦.

(٣) فروع الكافي ج ٧ ص ٣٢٩ باب تفسير جراحات والشجاج من كتاب الديات.

وفي النافذة في احد اطراف الرجل مائة دينار.  
وفي احمرار الوجه باللطم دينار ونصف، وفي اخضراره ثلاثة، وفي  
الاسوداد ستة.

ويظهر من المتن وغيره غير ذلك.  
ويمكن جعلها اعم، قال في الفقيه: في الجائفة، وهي التي تسلف في الجسد  
الجوف، وفي الرأس الدماغ، فتأمل.  
ثم انه ينبغي ان يكون لمثل هذه الخراجات في البدن، الأرض، فتأمل.  
قوله: «وفي النافذة في احد الخ». دليل مائة دينار في النافذة في طرف  
من أطراف الرجل، ما في صحيحة يونس، وحسنه ابن فضال، قال: عرضت كتاب  
علي عليه السلام على أبي الحسن عليه السلام، فقال: هو صحيح، وهو افقي في  
النافذة اذا تعذت من رمح أو خنجر أو شيء من ارجل في اطرافه فديتها عشرة دية  
الرجل مائة دينار.

وفي كتاب ظريف أيضاً مثله، وبس فيه فقط حتى يُرد بالضعف كما مر  
مراراً وقال في شرح الشرائع: ان المصنف نارة يقل ما فيه، وتارة يردّه، وتارة  
يتردد.

على انك قد عرفت انه صحيح أيضاً، ولكن فيه اشكال من حيث عموم  
الاطراف فيمكن تخصيصها بما فيه الدية أو بصفها، فان غير ذلك لا يقال له:  
الطرف.

ثم الظاهر ان ذلك في المرأة موجهة لحكومة، لا عشر ديتها، للاصل وعدم  
الدليل، وبطلان القياس.

قوله: «وفي احمرار الوجه الخ». لعل دليله صحيحة اسحاق بن عمار  
عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في اللطمة يسود  
أثرها في الوجه ان أرشها ستة دنانير، فان لم يسود وحضارت (اخضرت - خ)، فان



فان كان في البدن فالنصف.  
ولو اوضح اثنين فديتان.  
فان اوصلها الجاني أو مرتا واتحدتا فواحدة.

أرشها ثلاثة دنائير، فان احمارت ولم تختصر (١) فان ارشها دينار ونصف دينار (٢) قال: واما ما كان من جراحات الجسد، فان فيها القصاص إلا ان يصل المجرور دية الجراحات فيعطاه، فتأمل فيها.

واما قوله: (فان كان في البدن فالنصف) فدليله غير ظاهر وكأنه لذلك اسنده في الشرائع إلى جماعة، ومقتضى القواعد المحكمة، فتأمل.

قوله: «ولو اوضح اثنين الخ». دليل لزوم ديتي موضحتين على شخص فعلهما على شخص، ظاهر من دليل دية الموصحة، فان كل واحدة موجبة لبيتها فيلزمها فاعلها.

هذا ان لم يوصل بينهما.

فان اوصلها فعند المصنف هنا دية موصحة واحدة، لان المجموع موصحة واحدة.

وهو غير ظاهر بل لظاهر ثلاث ديات، فان الاولتين موضحتان ورفع الفصل واتصالهما، جراحة اخرى، فيها ديتها، فان كانت موصحة فدية موصحة اخرى وآلا فغير ذلك على حسب مقتضاه فالحكم المذكور مشكل كما استشكله في القواعد.

وكذا يشكل دية واحدة لموضحتين على تقدير ان سرقا واتحدتا كما استشكله في شرح الشرائع، فاهما كانت اثنتين، فالسراية التي زيادة جرح مضمومة

(١) لم تختصر - خ نل.

(٢) الوصل باب ٤ حديث ١ من ابواب ديات الشجاج ج ١٩ ص ٢٩٥.

ولو اوصل اجنبي فديتان وعلى الاجنبي ثلاثة.  
ولو اوصلها المجروح فديتان وسقط فعده.  
فلو ادعى الجاني الشق منه قدم قول المجني عليه مع اليمين.  
ويؤخذ في الواحدة بابلغ نزولها.

كيف تقلل ديتها فهي كما اوصلها.  
نعم لو كان أولاً هكذا واحدة كان هـ دية واحدة، لأنها موضحة واحدة.  
ودليل ثلاث ديات اثنتان على من فعل الموصحتين أولاً والثالثة على الجاني  
الذي اوصل بينهما، معلوم مما تقدم فتأمل.  
ولو اوصلها المجروح الذي على رأسه الموصحتان، فعل فاعل الموصحتين  
ديتان ويسقط دية فعل المجروح الذي اوصل مسها وهو ظاهر، ولكن مقتضى ذلك،  
الاثنتان على فاعلها مطلقاً، فتأمل.  
قوله: «فلو ادعى الخ». أي لو ادعى الجاني انه الذي شق  
واوصل بين الموصحتين حتى صارتا واحدة - فعليه دية موضحة واحدة والمجني عليه  
يدعي انه ما فعله غيره نفسه أو اجنبي - فالقول قول المجني عليه مع يمينه، لأن الأصل  
عدم فعله، ولأن دية الموصحتين ثابتة عليه ولاصل بقاؤها وهو ظاهر وهذا الخلاف  
بناء على ما ذكره المصنف.  
واما بناء على ما قساه فلا يدعي الجاني ذلك ولا يسفحه، بل يصره، وهو  
ظاهر.

قوله: «ويؤخذ في الواحدة الخ». اذا شح شحة واحدة مختصة المقادير  
ولاء، فبعضها موضحة، وبعضها جارحة أو دامية، فيؤخذ الجاني ما بلغ المقادير وهو  
الموضحة هـ، لأنه لو كان ذلك المقدار طرلاً وعرصاً أيضاً ينزم دية الموضحة، فلم  
يقص غيرها الدية فلا يصير سبباً للزيادة، ويصدق (ولصدق - خ) الموضحة ولم يزد

ولو شجّه في عضوين فديتان وإن اتحدت الضربة.  
والرأس والجهة واحدة.  
وتجب دية الهاشمة باهشم وإن لم يكن حرج.

عليها بشيء آخر.

قوله: «ولو شجّه في عضوين الخ». لو شخ شخص شخصاً شجة في عضوين، تلزمه ديتان، سواء اتحداً مثل الموضحتين أم لا، مثل موضحة ودامية، وسواء كان بضربة واحدة أو متعددة.

وحه ظاهر، وهو صدق اسم الجنائيتين الموجبتين للدية.

قوله: «والرأس والجهة واحدة الخ». أي كلاهما عضو واحد، فلو وقعت شجة بضربة واحدة فيهما فهي واحدة وإن كان في الجهة غير التي في الرأس عمماً، مثل أن تكون أحدهما موضحة، والآخرى دامية، أو طولاً وعرضاً أيضاً، لأنه في العرف واللغة يقال لهما: الرأس، ولا ينظر إلى العظم والتسمية باسم خاص، مثل الحبة والجين والآ يلزم أن يكون الوجه أعضاء متكثرة، مثل الجهة، والجبين والخد، والصدغ، والعدار وغير ذلك.

ويؤيده أصل براءة النعمة وعدم التعدد بخلاف الرأس والوجه، فإنها عضوان عرفاً ولغة، بل وشرعاً أيضاً هذا ما يتوهم من المتن.

وفيه تأمل لاحتمال كونها عضواً واحداً كما يعمد في الغسل ويحتمل أن يكون المراد ذلك كما في رواية الحسن بن صالح الثوري المتقدمة، أن الوجه من الرأس.

قوله: «وتجب دية الهاشمة الخ». يعني دية الهاشمة مرقبة على هشم العظم وتلزم بمجرد ذلك وإن لم يجرح جند واللحم فإنها (فاسها - خ) للهشم على أي وجه يتحقق، فإذا تحقق وحده لزمّت ديتها وكذا مع الجرح والنفوذ في الجلد واللحم

وللمجروح القصاص في الموضحة ودية الزائد في الهاشمة وهي خمسة وكذا المأمومة.

لصدق الهاشمة، وهو ظاهر.

قوله: «وللمجروح، القصاص الخ». من الشجاج ما لا يمكن، القصاص فيه فليس فيه إلا الدية، عمداً كنت أو خطأ أو شبهه. يفهم ذلك من الفقيه، قال: (وفي رواية إبان: الجائفة، نقب (نقبت - خ) في الجوف وليس لصاحبها قصاص إلا الحكومة، والمقلة بقل منها، العظام وليس فيها قصاص إلا الحكومة وفي المأمومة ثلث الدية وليس فيها قصاص إلا الحكومة) (١).

والظاهر أن الهاشمة كذلك يفهم من المنقلم، لطريق الأولى. وبالجملة كل ما فيه احتمال فوت أو لا يمكن تقديره، لا يمكن فيه القصاص فليس فيه إلا الدية، وهو المراد بالحكومة في الرواية والاستثناء مقطع فتأمل.

ولو اراد القصاص في شجة لا يمكن فيها القصاص ويمكن فيها دونها، فله ذلك، وأخذ دية الرائدة من الشجة، مثل أن لو كانت الهاشمة مشتملة على الموضحة فله القصاص في الموضحة وأخذ زبده دية الهاشمة على دية الموضحة وهي خمس من الإبل فإن للموضحة (الموضحة - خ) خمس وهاشمة عشرة، وكذا المأمومة، فله أن يقتصر في الموضحة فيها وأخذ الربدة، وهي ثمانية وعشرون، فإن ديتها كانت ثلاثاً وثلاثين.

وعلى القول بالثلث يزيد ثلث (ثلث - خ) أيضاً وهو ظاهر. لعل دليله أنه يمكن القصاص في الجمة ووجد موحه فلا مانع، فتأمل.

(١) من لا يحضره الفقيه: باب دية الجراحات، وشجاج ح ٥٣٨٥ ج ٤ ص ١٦٩.

ولو اوضح فهشم ثان ونقل ثالث وام رابع فعلى الاول خمسة وكذا الثاني والثالث وعلى الرابع ثمانية عشر بعبيراً.  
ولو ادخل سكينه في حائفة غيره ولم يزد عرر ولو وسعها باطناً وظاهراً فحائفة وان وسعها في احدهما فحكومة.

قوله: «ولو اوضح فهشم ثان الخ». لو شخ شخص موضحة فعليه خمس إبل، ثم جعل شخص آخر تلك الموضحة هاشمة (فهي هاشمة - خ) - فكأنما فعلها معاً - فديتها عليها معاً، فعلى كل واحد نصف، وعلى الثاني أيضاً خمس إبل.  
ولو جعلها ثالث مقيمة، فديتها خمسة عشرة إبلاً فيعطى الثالث خمسة مثلها لما مر.

وان جعلها رابع مأمومة فعليه ثمانية عشر بعبيراً وهي تنمة دية المأمومة لان ديتها الزائدة على المنقلة ثلاثة وثلاثون بعبيراً فالثلاثة الأولى متساويات في الحماية وجناية الرابعة رائدة فانه أوصل المنقلة الى المأمومة، فعليه زيادة دية المنقلة على دية المأمومة، وهو ظاهر.  
وعلى القول بان فيها ثلث دم فعليه ثلث بعبير آخر زائدة على ثمانية عشر وهو ظاهر.

ولكن في بعض هذه الامثلة مناقشة، اذ قد يقال: الهاشمة موحدة لعشر إبل وان لم يكن معها موضحة فيمكن ان يكون على جانبها عشرة كاملة، وكذا في المنقة، فتأمل.

قوله: «ولو ادخل سكينه الخ». دليل عدم لزوم شيء على من ادخل سلاحه في جرح مجروح جرحه شخص آخر من غير ازدياد مثل ان ادخل سكينه في جائفة شخص ولم يرددها على ما كان اصلاً أنه ما حرج، فلا شيء.  
واما تعزيره، فبناء على ان كل من فعل محرماً فعليه التعزير، لان ادخال السلاح في جرح مجروح حرام، للايذاء.

ولو ابرز حشوته فالثاني قاتل.

فلان فتق الخياطة قبل الالتئام فالارش ولو التحم البعض  
فالحكومة والجميع جائفة اخرى.  
ولو اخرج الرمح من ظهره فجائفتان على رأي.

واذا زاد سعة الجائفة به طهراً وباطناً، بان قطع من أول الثقب إلى جوفه  
بحيث لو لم يكن الجرح الأول والثقب كانت هذه حائفة، فعليه ديتها مثل الاول.  
والأ بان قطع الطاهر دون اساطن أو لعكس، وبالجمل ما صارت جائفة  
ولا جرحاً آخر له مقدر، فليس عليه لا الحكومة ان لم يمكن الفصاح والتعريض  
لابد منه، بناء على ما تقدم.

قوله: «ولو ابرز حشوته الخ»، لو اجأف شخص وبرز غمره حشو  
المجروح، فالثاني الذي هو مخرج، قتل، إذ لا يعيش معه، فعليه ما على القاتل، وعلى  
الأول دية الجائفة.

قوله: «فان فتق الخ»، هو جرح مخيط المخرج، فان جاء آخر وفتق  
الخياطة قبل ان يلتئم الجرح فعليه الارش أي تعاوت ما بين من خيط بطنه ومن لم  
ينخط.

وقيل: عليه أرش الحبوط واحرة الخبطة، لعله (١) يريد ايضاً.

وفيه تأمل، لانه يمكن دخولها تحت الارش الأول، فتأمل.

ولو التحم بعضه فتق يلزمه الارش حينئذ ايضاً.

وان كان التحم الجميع فتق من أول الجرح إلى آخره بحيث صار جائفة

كما كانت فهي حائفة، على العائق دية الجائفة، فتأمل.

قوله: «ولو اخرج الرمح الخ». لو ضرب شخص بالرمح شخصاً في

(١) يعني المائت رحم الله يريد من عبارته أحرة الخبطة ايضاً.

وفي شلل كل عضو مقدّر الدية ثلثاها وفي قطعه بعده، الثلث.  
والشجاج في الوجه والرأس واحد.

بطنه بحيث خرج سنانه من ظهره، فعلى رأي المصنف، عليه جائفتان (احدهما) من البطن إلى الجوف، و(الآخرى) من الظهر إليه كان كمن ضربه من البطن إلى الجوف ومن الظهر إليه حتى وصل بينهما، فكأن واحدة حائقة وله ديتها. ولأنه لو اوصل من البطن إلى الجوف فقط كان يلزمه دية الجائفة تماماً، فلا معنى لعدم (١) شيء في الزيادة فتأمل.

ويمتثل الواحدة، فانه لا يقال عرفاً: انه فعل به جائفتان أو اجافه جائفتين ومركبين، بل يقال: انها جائفة واحدة.

وأصل سرعة الدية، وعدم حصول التعدد والنسلط على مال الناس إلا بموجب محقق وليس هنا بمحقق، للمشك في حصول التعدد يؤيد الثاني، والاحتياط، الاول فتأمل.

قوله: «وفي شلل كل عضو الخ». دليل دية شلل كل عضوله دية مقدرة وعوض مشخص شرعاً ثلثا دية ذلك العضو الصحيح، ما تقدم في الاخبار وكذا دليل كون دية قطع لعضو بعد شلله ثلث دية الصحيح، مثل ما في رواية سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل قطع يد رجل شلاء؟ قال: عليه ثلث الدية (٢) فتذكر وتأمل.

قوله: «والشجاج في الوجه الخ». دليل كون الشجاج في الوجه مثله في الرأس. فلا تفاوت بينهما بحسب الدية. ما تقدم في الرواية (٣) فتذكر. ويدل عليه، اللغة والعرف أيضاً، فانه يقال: الشجة التي تقدمت بأقسامها

(١) هكذا في النسخ كلها مخطوطة ومطبوعة والصواب لعدم أي عدم الزيادة.

(٢) الوسائل باب ٢٨ حديث ٩ من أبواب دية الاعضاء ج ١٩ ص ٢٥٣.

(٣) الوسائل باب ٥ حديث ١ من أبواب دية الشجاج والخارج ج ١٩ ص ٢٩٦.

وفي البدن بنسبة دية العضو المجروح من دية الرأس.  
وتتساوى المرأة والرجل في ديات الاعضاء والجراح حتى يبلغ  
ثلاث دية الرجل ثم يصير على النصف.  
سواء كان الجاني رجلاً أو امرأة ففي ثلث اصابع ثلاثمائة وفي  
اربع مائتان.

على ما في الرأس والوجه أيضاً.  
ودليل كون الشجة في البدن بنسبة دية العضو المجروح من دية الرأس - أي  
نسبة دية الشجة إلى دية الرأس (أي النفس) - وانخذ تلك النسبة من دية العضو بشجته  
مثلاً دية الموضحة في الرأس نصف الحشر، فديتها في اليد نصف عشر دية اليد بعيران  
ونصف وكذا.

القياس والاعتبار واحتمال الحكومة لو لم يكن بمن واجماع.  
قوله: «وتساوي الرجل والمرأة الخ»، يتساوى الرجل والمرأة في ديات  
الاعضاء والجراح حتى تبلغ دية عضو المرأة ثلاث دية الرجل فترجع حينئذ دية عضو  
المرأة إلى نصف دية عضو الرجل.

وحينئذ لو قطع رجل عضو امرأة مثل اصبعها فعلى الجاني دية اصبع الرجل  
وهي عشر من الإبل وفي الاثنتين (الاثنين - خ) عشرون، وفي الثلاث ثلاثون حتى  
إذا قطع اربع اصابعها، ولما كان ديتها زائدة على ثلاث دية الرجل، فانها اربعون،  
وهو زائد على الثلاث، وهو ثلاث وثلاثون بعيراً وثلاث بعير فترجع إلى نصف دية  
اربع اصابع الرجل وهي عشرون إبلاً.  
ولا فرق في ذلك بين كون الجاني رجلاً أو امرأة واليه اشار بقوله: (سواء  
الخ).

وهو اشارة إلى رد من خصص الحكم بما اذا كان الجاني هو الرجل.



وكذا القصاص فيقتص لها من الرجل ولا رد إلى ان يبلغ  
الثلث ثم يقتص مع الرد.

وكذا اذا قطع رجل عضو امرأة قطعاً موجباً للقصاص، فلها ان تقتص منه  
من غير رد حتى اذا قطع عضواً دية ثلث دية الرجل فصاعداً فلها ان يقتص منه  
بعد رد نصف دية عضو كما اذا قطع رجل اربع اصابعها فارادت القصاص، فلها  
ذلك بعد رد عشرة امرة.

هذا الحكم مشهور، وهو خلاف بعض القواعد المنقولة مثل كون طرف  
الانسان، ان كان واحداً فديته دية صاحبه، وان كان اثنين فدية كل واحدة  
نصف ديته وان دية اليد نصف دية النفس، وهي منقسمة على الأصابع فكان  
ينبغي ان يكون دية اصبع المرأة خمسا من الإبل، ودية الاصبعين عشراً، والثلث  
خمس عشرة، ويكون لها القصاص في الاصبع الواحدة بعد رد خمس من الإبل.

والمعقولة (١) أيضاً، فان العقل يقتضي ان يزيد دية اربع اصابع على دية  
الثلث وان لم يزد لم ينقص وهما قد نقص فانها عشرون ابلاً، ودية الثلث  
ثلاثون.

ولكن دية الاربع على هذا لوجه موافق للقاعدة الأولى، فان مقتضاها  
كون دية الاربع عشرون وخمسة اصابع، خمس وعشرون وهكذا فلا بد من حكمة  
تشرع الزيادة في الثلث والاثنين وبواحدة فيها.

ويدل على الأول أخبار، مثل صحيحة أبان بن تغلب، قال: قلت لأبي  
عبدالله عليه السلام: ما تقول في رجل قطع إصبعاً من أصابع المرأة كم فيها؟ قال:  
عشر من الإبل قلت: قطع اثنتين؟ قال: عشرون (من الإبل - خ)، قلت: قطع  
ثلاث؟ قال: ثلاثون (من الإبل - خ)، قال: قلت: قطع اربعاً؟ قال: عشرون (من

(١) عطف عن قوله للنزوية.

(الإبل - ح)، قلت: مسحان الله يقطع ثلاثاً فيكون عليه ثلاثون ويقطع أربعاً فيكون عليه عشرون؟ إن هذا كان يندفعا ونحن بالعرق فنبرم من قاله ونقول: الذي جاء به شيطان، فقال: مهلاً يا أبان (إبل - خ) هذا حكم رسول الله صلى الله عليه وآله إن المرأة تعاقل الرجل إلى ثلث الدية، فإذا بيعت الثلث رجعت إلى النصف، يا أبان إنك أخذتني بالقياس والسنة إذا قيسست بمحق (محق - ثل) الدين (١).

وفيه بطلان القياس، بل يشكل أمر مفهوم الموفقة، فإن العقل يحد بحسب الظاهر أنه إذا كان ثلاثون لازماً في الثلاث، فيكون لازماً في الأربع بالطريق الأولى، فعلم أنه لا ينبغي الحرأة فيه أيضاً، قد يحى الحكمة، ولهذا شرطوا العلم بالعلّة في أصل المفهوم ووجودها في الفرع، فتأمل.

ومضمرة سماعة - وهي ضميعة من وجوه كثيرة - (٢) قال: سألت عن حراحت (جراحة - خيب) السماع؟ فقال: الرجال والنساء في الدية سواء حتى تبلغ الثلث، فإذا جازت الثلث فأب مثل نصف دية الرجل (٣) على أن (جازت) غير موافق لصحيحة (أبان)، ولقولهم، فتأمل فيه.

ويبدل على الثاني صحيحة جميل من دراج، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة يبسها وبين الرجل قصاص؟ قال: نعم في الجراحات حتى تبلغ الثلث، سواء فإذا بلغت الثلث سواء رتفع الرجل وصفلت المرأة (٤).

(۱) الوسائل ۲: ۴۴ حدیث ۱ من ابواب ذیات الاعضاء ج ۱ ص ۲۶۸.

(٢) فان سبدها وميتها مضطرب فاما سبدها فهدد كفا في التهديد الحرس بن معيد من الحرس عثمان بن عيسى بن جماعة الحج وال مرد من الحرس غير معلوم، وكذا عثمان بن عيسى غير معلوم وبما المتى فانه جعل ابعاد اولاً بدو الثلث وثانياً التحدو عنه والله العالم.

(۳) الوصائل باب ۴۴: حدیث ۲ من ابواب جنات الاعضاء ج ۱۹ ص ۲۶۹۔

(٤) الوسائل باب ١ حديث ٣ من أبواب قصاص الطرف ج ١٩ ص ٢٢٣.

ومثله صحيحة عبدالرحمان بن أبي نجران (١).

ويدل عليها صحيحة احبي، قال: مثل ابو عبدالله عليه السلام، عن جراحات الرجال والنساء في الدييات ولقصاص سواء؟ فقال: الرجال والنساء في القصاص، السن بالسن، والشحة بالشحة، ولا أصبع بالأصبع سواء، حتى تبلغ الجراحات ثلث الدية، فإذا جازت الثلث صيرت دية الرجال ثلثي الدية ودية النساء ثلث الدية (٢).

هذه أيضاً غير موافقة لصحيحة ابان وقولهم.

ثم اعلم ان في رواية ابن، عبد لرحمان بن الحجاج (٣) وفيه شيء، وهو انه نقل في مشيخة الفقيه ان ابا الحسن عليه السلام قال: انه لتثقل على الفؤاد. وقيل: انه رمي بالكيسانية ثم رجح وقال بالحق، وان قيل: انه ثقة ثقة (٤). وليس في الرواية تصريح بهذا.

وصحيحة الحلبي ليست بصريحة فيما ذكره من التفاوت، اذ يحتمل حمل التساوي على ان دية عضوها بالنسبة إلى دية نفسها صار دية عضو الرجل بالنسبة إلى دية فيها متساويان في ذلك، وانه لا رد ولا تفاوت في قصاص العضو، مثل السن بالسن ويكون ذلك في الرجل بالنسبة إلى الرجل وفي المرأة بالنسبة إلى المرأة. على ان رواية أبي مريم - ولعلها صحيحة، ولا يصح ابان (٥) فان الظاهر انه

(١) الوسائل باب ١ مثل حديث ٣ من ابواب قصاص الطرف ج ١٩ ص ١٢٣.

(٢) الوسائل باب ١ حديث ٦ من ابواب قصاص الطرف ج ١٩ ص ١٢٣.

(٣) فان سندها كما في الكافي هكذا. عن أبي إبراهيم، عن أبيه وعنه بن اسماعيل، عن الفضل بن شاذان، جميعاً عن ابن أبي عمير عن عبدالرحمان بن الحجاج عن ابان بن تظيب.

(٤) كما في رجال النحاشي قال: وكان عبدالرحمان ثقة ثقة معتدلاً على ما يرويه له كتب كثيرة قال بوالعباس: لم أرمها الا كتبه في البيع واشترى بها (رجال النحاشي ص ١٦٣ طبع مبني).

(٥) ومثله كما في التهذيب هكذا: الحسين بن سعيد، عن احمد بن عبدالله، عن ابان، عن أبي مريم.

ابن عثمان المجمع عليه - عن أبي جعفر عليه السلام قال: جراحات النساء على النصف من جراحات الرجال (١).

في كل شيء مخالفة لها (ولمشهور - خ).

وتخالفها أيضاً رواية ابن أبي يعفور، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام، عن رجل قطع أصبع امرأة؟ قال: يقطع أصبعه حتى ينتهي إلى ثلث المرأة، فإذا جاز الثلث أضعف الرجل (٢).

والمخالفة من جهة ثلث المرأة والتجاوز عن الثلث لا البلوغ.

وبالجملة، الحكم مخالف للقواعد كما عرفت.

وفي دليله أيضاً بعض المناقشات مع المخالفة في الجملة وهو مشكل.

وكأن الحكم فيما إذا كان الجاني رجلاً، لا خلاف فيه، وفيما إذا كان الجاني المرأة، خلاف.

فجعل البعض سواء بسواء مثل (النفس) فلا فرق بين أعضاء المرأة إذا كانت الجاني المرأة كما في النفس.

ففي الأصبع خمس، وفي الاثنين عشرة، وفي الثلاث خمس عشرة، وفي الأربع عشرون، وفي الخمس خمسة وعشرون، وهكذا. وكأنه لذلك تردد في القواعد.

ولكن الذي يظهر أنه ينبغي عدم التردد والجزم بالتسوية، فإن الحكم مخالف للقواعد كما عرفت، وليس له في المرأة دليل، لاختصاص الدليل بالرجل

(١) الوسائل باب ٣٣ قطعة من حديث من ابواب اختصاص في النفس ج ١٩ ص ٦٠ والحديث منقول بالمعنى ولفظه هكذا: من أبي مريم قال: سألت أبا حمزة عليه السلام عن جراحة المرأة، قال: فقال: على النصف من جراحة الرجل من الدية فما دوى الحديث.

(٢) الوسائل باب ٦ حديث ٤ من ابواب فصاص العرف ج ١٩ ص ١٢٣.

وكل ما فيه دية الرجل ففيه من المرأة ديتها ومن النمي ديته  
ومن العبد والامة قيمتها والمقدر في الحر مقدر في غيره بنسبة ديته.  
والامام ولي من لا ولي له يقتص في العمد (و-خ) يستوفي  
الدية في الخطأ وشبهه وليس له العفو عنها.

كما سمعت، وبطلان القياس خصوصاً هنا على ما عرفت، فاي شيء يقتضي  
التردد كما فعله في القواعد، أو الحكم بالتسوية بين كون الجاني رجلاً أو امرأة كما  
فعله هنا، وهو ظاهر.

قوله: «وكل ما فيه دية الرجل الخ». قد مر دليل ان كل ما في الرجل  
ديته، ففي المرأة في مثله ديتها مثل انفسها، وفرجها، وعينها، لعموم بعض الأدلة،  
وكانه للاجماع.

وكذا في النمي مثلي ديته، وفي المملوك قيمته ما لم يتجاوز دية الحر وقد مر  
مفصلاً.

وأيضاً قد مر أن ماله مقدر في المسلم الحر من الاعضاء وبالنسبة إلى ديته  
مقدر في غيره بالنسبة إلى قيمته مثل المملوك، فبد المملوك نصف ديته أي قيمته،  
ولو كان بدل (ديته) (قيمه) لكان أولى.

قوله: «والامام ولي من لا ولي له الخ». قد تقرر عند الاصحاب أن  
الامام عليه السلام بمنزلة النبي صلى الله عليه وآله، فهو أولى بالمؤمنين من انفسهم،  
فكيف اذا لم يكن لهم ولي، فهو ولي من لا ولي له يعني وارثه.

فقاله وديته له يقتص في عمد ان اراد، ويستوفي البية ويأخذها في الخطأ  
وشبهه، ولكن ليس له العفو عنها أي لا يصدر ذلك عنه، اذ لا مصلحة، وله مانع  
من الله عن ذلك، وهو العالم.

وما لنا ان نتكلم فيه فتأمل.

ومع تعدد الجنايات تتعدد الديات وإن اتحد الجاني فلوسرت  
جنايته أو قتل قبل الاندخال تداخلت.

فهذا خلاصة ما افدناه (ما أوردناه - خ) في هذا الكتاب  
ومن أراد التطويل مذكر الفروع والادلة وذكر الخلاف فعليه بكتابنا  
المسمى بـ (منتهى المطلب) فإنه ينفع الغية وتجاوز النهاية.

ومن أراد التوسط فعليه بما افدناه في التحرير أو تذكرة الفقهاء  
أو قواعد الأحكام أو غير ذلك من كتب.

والله الموفق لكل خير والحمد لله رب العالمين  
(تم الكتاب والحمد لله رب العالمين - خ) وبالله ازمة التقدير (وهو  
حسبي ونعم الوكيل - خ)

قوله: «ومع تعدد الجنايات الخ»، دليل تعدد الديات والأش بهتعد  
الجنايات - وإن كان الحاني واحداً - ظاهراً متناً تقدم، فإن تعدد الأسباب يوجب  
تعدد المسببات إلا أن يستثنى بدليل.

وقد مر أيضاً دليل دخول الأصعب في الأقوى، فلو حرج جراحات متعددة  
فأت بالسراية أو قتل قبل أن ينضم تلك الجراحات تداخلت في النفس أي ليس  
عليه إلا النفس دية أو قصاصاً.

ولكن في بعض الروايات (١)، له نقصان في الجراحات ثم القتل إن  
تعد الضربات، فتأمل.

هذا آحر ما أوردنا إيراد

الحمد لله وحده على توفيق الإيمان والإسلام وحصول المقاصد والرام،

(١) للمراجع في باب ٥٠ من بواب القصاص في النفس ج ١٩ ص ٧١٢، مراجع

أحمد على ذلك ، وعلى مامن عليا من قتل وتحقلا من المؤمنين ، ثم من الذين يفهم  
مسائل الحلال والحرام من أدلتها

من الكتاب والستة والاجماع

فسأله أن يتم لنا ما من عيب ولا يسره عنا ، فإنه ولي ذلك والحقيق به ،  
وأن يصلي على أفضل خلقه محمد نبي الأمتي ، وأهل بيته الأدلاء على هدايته  
وصراطه السوي

قد وصل بكلام 'أ' هنا يوم الأحد (الخميس - خ) ثاني

شهر صفر حتم باخير والظفر وقت صلاة الظهر

في النجف الأشرف / المشرف سنة

خمس وثمانين وتسعمائة

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي وقفنا لإتمام هذه لموهبة العظيمة واليقم المباركة، وهي التوفيق على التعليق والتنسيق على هذه السفر الثمين بعد استنساخه ومقابلته مع النسخ العديدة التي بلغت اثني عشرة نسخة، وذكرنا ما به تمتاز كنّ واحدة عن الأخرى في مقدمة الجزء الأول تحت عنوان «كلمة المشرفين على الطبع» ثم إنا وقفنا بالمقابلة مع نسختين أخرتين تفضل بها عبيد حجة الاسلام والمسلمين الحاج السيد مهدي اللاجوردي الحسيني دامت بركانه وهما:

١ - نسخة مخطوطة من أول كتاب الصيد والذئابع إلى آخر الجنائيات، وقد جاء في آخرها هكذا:

في تاريخ رجب المرجب ١٢٦٠ - أقلّ الطلاب والكتاب (انتهى) ولم يذكر اسمه، ورمزنا لها بـ «م».

٢ - نسخة مخطوطة من أول كتاب صيد إلى آخر الجنائيات أيضاً، وقد جاء في آخرها هكذا: قد تمّ الكتاب المؤلف على نهج الصواب تذكرة وذكرى لأولي الألباب في بلدة إصفهان - صيبت من الحداث - على يدي أحوج المرويين وأفقرهم إلى رحمة ربه الرفيع عمّد شمع في يوم الثالث عشر من شهر صفر حتم بالحير والظفر من سنة إحدى وتسعين بعد ألف من الهجرة المصطفوية على هاجرها



ألف صلاة وألف تحية، وعلى آله الكرام ولأماحد العظام، من الصلوات أشرفها  
ومن التحيات أرفعها (انتهى) ورمزها لها بـ«ن».

### تسييه

لا يخفى أن زمان البدء في استنساخ هذا السمر الثمين هو في أوائل سنة سبعة  
وتسعين وثلاثمائة بعد الأنف من هجرة النبوة الشريفة صلوات الله على مهجرها  
وعلى آله الطيبين الطاهرين.

وحالت الحوادث والاضربات وتراكم الامور إلى تأخير ظهور هذه مدورة  
الفقهية لزمن طويل. وقد تم طبعها كاملة - والحمد لله - في أيام ذكرى ولادة  
الرهراء سيده نساء العالمين سلام الله عليها وعلى أبيها وبعليها وبناتها أجمعين، من  
سنة خمس عشرة وأربعمئة بعد الأنف من سبب الهجرة الماركة، فشكر الله على ما  
أنعم وأحزل، وأحر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الحاج آغا مجتبیٰ لهراتى الحاج الشيخ علي پناه الاشتهاردي

الحاج آغا حسين اليزدي الإصفهاني

عفا الله عنهم

حق النبي وآله أئمتهم صلوات الله عليهم

آمين

سوزنا هارون  
لا اوسنه من  
عقبتك لا اله الا الله

والمسلمون  
والنصارى واليهود  
والمنجلىين والمجلىين

[illegible]

صورة جغرافية للمصفحة الثابتة من صفحة ١١٠

العائدة لمكتبة جامعة الإسلام السيد مهدي اللاجردي



[illegible]

سراجنا محمد الرحيم

[illegible]

صورة فوتوغرافية للمصحف الأول من نسخة «ن»

المائدة مكتبة محمد الإسلام السيد مهدي اللاجوري



## فهرس ما في هذا الجزء

### في تنقة كتاب الحنايات

في شرائط القصاص، وهي خمسة:

- ٣ ١ - كون القاتل محزون الدم
- ٣ لا يقتل المسلم بالمرتد والحربي والزاني لمحصن
- ٣ واللائط والمالك بسرابة القصاص
- ٤ من عليه القصاص معصوم في حق غير المستحق
- ٥ ٢ - كون القاتل مكلفاً
- ٥ لا قصاص على المجنون مطلقاً
- ٩ لو قتل ثم جُنَّ
- ٩ يصلق كل واحد من المجنون والصبي أنه كن مجنوناً أو صبيّاً حين القتل
- ١٠ يقتل البالغ بالصبي لا المجنون
- ١١ اذا قتل السكران شخصاً هل يقتل؟
- ١٤ لا قود على النائم
- ١٤ حكم الأعمى هل هو كالمبصر؟
- ١٦ ٣ - انتفاء أبوة القاتل
- ١٦ لا يقتل الأب وإن علا بالابن دون العكس
- ١٦ تقتل الأم بولدها والجذات به أيضاً

- ١٧ لو قتل المجهول أحد المتداعين
- ١٩ حكم ما لو ولد على فراش المدعى كالأمة ولوطوءة باشبهة
- ٢٠ لا يرث الولد القصاص ولا الخد
- ٢٢ لو قتل أحد الأخوين أباه والآخر أمه
- ٢٢ ٤ - التساوي في الدين
- ٢٢ لا يقتل مسلم بكافر
- ٢٨ يقتل الدمي عنه وبالدنية وحكم ما لو أسلم بعد القتل
- ٢٨ يقتل الدمي بالمرتد وبالعكس
- ٣٠ يقتل أهل الكتاب مثلهم والحرى به وبالعكس وولد الرشدة بالربة
- ٣٠ لو قتل الدمي مسلماً عمداً دفع هو وماله إلى ورثته فيتحيرون من قتله واسترقاقه
- ٣٣ التساوي في الاسلام والحرية والتكليف إنما هو حال الحماية
- ٣٤ ما لو قطع يد مرتد أو حرى فسرت بعد إسلامه فلا شيء
- ٣٥ لو أسلم الدمي أو الحرى أو المرتد بعد لرمي قبل الإحصاء
- ٣٨ لو حرق مسلم ذمياً ثم سرت بعد الردة
- ٣٩ لو قتل المسلم مرتداً فلا قصاص ولا دية
- ٤٠ ٥ - التساوي في الحرية
- ٤٠ لا يقتل حرّ بعبد
- ٤٤ لا يقتل الحر بمكاتب تحرر أكثره ولا أم ولد
- ٤٥ حكم ما لو كان الحر معتاد القتل للعبد
- ٤٧ يقتل الحر بالحر وبالحرّة مع ردّ فاضل دبتة إلى وارثه
- ٥٢ يقتل العبد بمثله وبالحرّ والأمة بها وبالعبد
- ٥٣ حكم قتل المبعوض بعبد أو بمساويه
- ٥٥ لو اشترى المكاتب أباه ثم قتله
- ٥٥ لو قتل المولى عبده عزّر وكفّر وحكم تصرف قيمته

- ٥٨ لو قتل عبد غيره  
٥٩ إذا اختلف العارم والمالك في قيمة لعبد المعتون  
٦٠ لا يضمن المولى جناية عبده ويتخير الولي  
٦٣ لو جرح عبد حرّاً  
٦٤ لو قتل عبد عمداً آخر عمداً  
٦٤ لو قتل عبد عمداً آخر خطأً  
٦٥ لو افتك المولى المدبر هل يبقى على تدبيره؟  
٦٧ لو قتل المكاتب شخصاً عمداً  
٧١ لو قتل العبد مولاه عمداً فلولي القصاص  
٧١ حكم ما لو قتل المولى عبده  
٧٢ لو ممرت جناية الحر فسرت جنايته حتى طأت  
٧٤ لو قطع يد عبد فسرت لجنايته بعد الحرية  
٧٤ لو قطع يد عبد وقطع آخر رجله بعد قطع الأول  
٧٥ إذا قطع شخص واحد يد عبد ورجله

### في حناية الطرف

- ٧٧ لو تعمد الجاني بالقصاص وبيان ما يتحقق الممد  
٧٧ يقتصر للرجل من المرأة وبالعكس ما لم تتجاوز ثلث الدية فتتصف المرأة  
٧٩ شروط القصاص في الجراحات والاصرف ثلاثة  
٨٠ ١ - تساويها في السلامة، فلا يقطع الصحيح لأشّل  
٨١ يقتصر للكامل من الناقص  
٨١ حدقة العمياء ولسان الأخرس وذكر العيين كالأشّل  
٨٣ لو قلع الأعور حدقة الصحيح  
٩٠ لو كانت أذن المجنى عليه مخرومة



- ٩١ إذا قلع شخص سنّ الصبي ثم عادت أو لم تعد
- ٩٤ لم عدت سنّ الصبي قبل السنة فالحكومة
- ٩٩ حكم ما لو عادت سنّ الجاني
- ١٠٠ لو قطع ناقص الإصبع يد كامل
- ١٠٠ لو قطع صبعاً فمرت إلى الكف
- ١٠١ لو قطع يده مع بعض الذراع
- ١٠١ لو كان ظفر اليمنى عليه متعبراً أو مقلوعاً
- ١٠٢ لا قصاص فيما فيه تعزير كالجائفة والمومة والهاشمة والمنقلة
- ١٠٢ لو أذهب ضوء العين
- ١٠٣ حكم قلع شعر الحاجين و رأس واللحية
- ١٠٦ حكم ما لو قلع صحيح البصتين إحدى يصبي شخص عمداً
- ١٠٧ حكم قطع الشفرين وفرجهم الخبيث
- ١٠٩ ٢ - الاتفاق في اليمن كاليد اليمنى واليسار بمثلها وهكذا
- ١٠٩ لو قطع فاقده اليمنى يمين آخر
- ١١٢ لو قطع المقتصر اليسرى بدل اليمنى جاهلاً
- ١١٣ لو قطع اليسرى بدل اليمنى مع العلم
- ١١٤ إذا اتفق الحادي والمجنى عليه على قطع اليسرى
- ١١٥ لو اختلما في نذل اليسار أو اليمين
- ١١٥ لو نذل قطع اليمين يساره للمجنون
- ١١٦ حكم ما لو سبق المجنون في قطع اليمنى
- ١١٦ يعتبر في الشجرة الطول والعرض لا النزول
- ١١٨ لو كان رأس الشاج أصغر
- ١١٨ يقتصر في السن مع اتفاق المحل
- ١١٩ ٣ - التساوي في لعدد

- ١١٩ لو قطع يداً زائدة اصبعاً ويده كذلك
- ١٢٠ لو كانت الاصبع الزائدة لمنحى عليه
- ١٢٠ لو كانت حدى الخمس زائدة للجاني
- ١٢١ لو كان لقاطع اليد ست أصول
- ١٢٢ لو كان لإصبع الجنى عليه أربع أنامل وقطع أمة واحدة مـ
- ١٢٣ لو كان لأثمة الجنى عليه طرفان
- ١٢٤ لو قطع الوسطى من لا عليها له
- ١٢٤ لو قطع عليها ووسطى من شخصين
- ١٢٤ لو ادعى الجاني نقصان أصبع
- ١٢٥ لو ادعى قاطع اليدين أو الرجلين الموت بالسراية
- لو ادعى الولي حياة المقتوع بصغير و الكساء أو الموت بالسراية
- ١٢٧ وادعى الجاني موته بشرب السم
- ١٢٨ لو قطع أصبع رجل ويد آخر
- ١٢٩ لو قطع عدة أعضاء خطأ
- ١٣١ يؤخر القصاص في شدة الحر والبرد
- ١٣١ لا قصاص بغير الحديد
- ١٣٢ كيفية الاقتصاص
- ١٣٣ كيفية القصاص في قلع العين
- ١٣٣ لو قطع بعض الأنف
- ١٣٤ كل عضو يقاد فح عنقه الذية
- ١٣٤ لو طلب القصاص قبل الاندمال
- ١٣٥ يقتصر من الجماعة لواحد
- ١٣٦ كيفية حصول الشركة في الجناية
- ١٣٦ يقسم قيمة العبد على أعضائه

١٣٧ لوجنى لحرّ على المملوك جناية أرشها تمام قسمته

### نتمة في العفو

- ١٣٩ يصحّ العفو من المستحقّ قس الثوب عند الحاكم وبعده لا قبل الاستحقاق  
 ١٤٠ حكم ما لو عفا عن الطرف أو النفس  
 ١٤٠ لو عفا مقطوع الإصبع قبل الاندماخ عن الجناية  
 ١٤٣ حكم ما لو قال: عفوت عن الخناية وعن سرايتها  
 ١٤٥ لو أبرأ القاتل خطأ أو أبرأ الماقلّة في الخطأ  
 ١٤٦ لو أبرأ لعاقلّة في العمد أو شبهه لم يبرأ القاتل  
 ١٤٦ لو أبرأ القاتل أو قال: عفوت عن اجنأيه سقط حقه  
 ١٤٦ لو عفا بعد قطع يد من يستحقّ قتله

### في الدعوى

#### شروط دعوى القتل

- ١ - التكليف في المدعى فلا تسمع دعوى الصبي والمجنون منها  
 ١٤٨ بل من بينهما  
 ٢ - استحقاق المدعى حال الدعوى  
 ١٤٩  
 ٣ - تعلّق الدعوى بشخص معيّن أو شخاص معيّن  
 ١٤٩  
 لو قال: قتله أحد هؤلاء المشرة مثلاً أحلفوا  
 ١٥٠  
 حكم ما لو ادعى العصب أو السرقة أو في المملات من غير معيّن  
 ١٥٠  
 لو ادعى على واحد من الجماعة المحصورة وأقام لبيّنة  
 ١٥٣  
 لو ادعى أنّ القاتل قتل مع جماعة لا يعرف عددهم  
 ١٥٤  
 ٤ - تحرير الدعوى من كونه عمداً أو خطأ أو شبهاً به أو  
 ١٥٤ انفراد القاتل واشتراكه

٤٨٧	فهرس المطالب	ج ١٤
١٥٦	٥ - عدم التناقص في الدعوى	
١٥٧	لو ادعى العمد ففسر بالخطأ	
١٥٧	لو قال: ظلمه تأخذ المال وفسر مكذب الدعوى	
	ما تثبت به الدعوى	
١٥٩	١ - بالإقرار مرة من الجامع للشرائط	
١٦٠	لو صدق المولى عنده	
١٦٠	لو اعترف السفیه أو المعلن بالعمد	
١٦٢	لو أقر أنه قتل مورثه عمداً فأقر آخر بقتله خطأً	
١٦٣	لو أقر الثاني بقتله ورجع الأول عن إقراره به	
١٦٤	٢ - ثبوت القتل الموجب للقصاص بالبيّنة	
	ثبوت ما يوجب القصاص أو الدية لها ويرحل وامرأتين	
١٦٥	و شاهد وبعين	
١٦٥	لو شهدت البيّنة بها شمة مسوقة	
١٦٥	لو شهد أنه رمى ريداً فأصاب غيره خطأً	
١٦٦	يعترف في البيّنة خلوص الشهادة عن الاحتمال	
١٦٧	لو شهد أنه قتل بالسحر	
١٦٨	يعترف في البيّنة الاتحاد زماناً ومكاناً وآلةً	
١٦٨	لو شهد أحدهما بالإقرار والآخر بالفعل	
١٦٩	لو شهد أحدهما بالإقرار بالفعل والآخر بالإقرار بالعمد	
١٧٠	لو شهد أحدهما بالقتل عمداً والآخر بالمطلق	
١٧١	لو شهد أحدهما أنه قتل عمداً والآخر أنه قتل خطأً	
١٧٣	لو شهدا عليه بالعمد فأقر آخر أنه القاتل	
١٧٦	يعترف في البيّنة انتفاء التهمة	
١٧٦	لو كانت الشهادة لدفع الضرر أو لجلب المنفعة	

- ١٧٧ لو شهد أجنبيّان على الشاهدين بعد سؤال الحاكم
- ١٧٨ لو شهد الوارث بالجرح قبل الاندخال لم تسمع
- لو شهدا على الجرح وهما محبوسان ثم مات أحدهما أو بالعكس
- ١٧٨ فالنظر إلى حال الشهادة
- ١٧٩ قصة ستة غلمان غرق أحدهم في العرات
- ١٧٩ ٣- في لقسامة
- ١٧٩ أركانها ثلاثة (أحدها) المحلّ
- ١٧٩ إنّما تثبت القسامة في موضع اللوث وبيان المراد منه
- ١٨٥ لو وجد قتيلاً وعنده ذو سلاح عليه دم... النخ
- ١٨٦ لو وجد قتيل في زحام أو على قنطرة أو بئر أو جسر... الخ
- ١٨٨ هل قول المجروح: فتنني فلان لوث؟
- ١٨٨ لو وجد قتيلاً في دار فيها عنده فهو لوث
- ١٨٩ يرتفع اللوث بالشك... الخ
- ١٩٠ لو ظهر اللوث في أصل القتل دون كونه عمداً أو خطأ
- ١٩١ هل يبطل اللوث تكذيب أحد الورثة بالنسبة إليه؟
- ١٩٢ مع انتهاء اللوث تكون اليمين على أسكر كغيره من الدعاوى
- ١٩٢ (الثاني) كيفية القسامة
- ١٩٦ لو كان المدّعون جماعة
- ١٩٦ لو لم تكن له قسامة وامتنع منها أحلف المنكر
- ١٩٧ لو تعدّد المدعى عليهم
- ١٩٨ يشترط في الخروج عن عهدة اليمين ذكر القاتل والمقتول
- ١٩٩ لو ثبت اللوث على أحد المسكرين
- ١٩٩ (الثالث) الخالف وهو كمن مستحقّ لقصاص أو الدية
- ١٩٩ يشترط في الخالف علمه بما يحلف

- ٢٠١ للمولى مع اللوث إثبات القسامة  
 ٢٠١ لو ارتد المولى  
 ٢٠٥ حكم ما إذا قتل مملوك المكاتب  
 ٢٠٦ لومات الولي حلف وارثه  
 ٢٠٦ لو قتل عبده فأوصى بقيمته لمستولدته ومات  
 ٢٠٨ من قتل ولا وارث له فلا قسامة  
 ٢٠٨ لو غاب أحد الوليتين  
 ٢٠٩ لو جنى ولي الدم بعد أن حلف بعض القسامة  
 ٢٠٩ لومات الولي قبل الإكمال  
 ٢١١ لا يشترط في القسامة حضور المدعى عليه  
 ٢١١ إذا استوفى القسامة فأقرّ آخربقته منفرداً  
 ٢١٣ لو اتهم الولي حبس المتهم

## تنقّة

- ٢١٥ وجوب كفارة الجمع بالقتل العمد العدوان  
 ٢١٨ وجوب الكفارة المرتبة في المسمم باقتل الخطأ مع المباشرة  
 ٢١٨ وجوب الكفارة المرتبة في قتل المولى عبده  
 ٢١٨ حكم ما لو قتل مسلماً في دار الحرب  
 ٢١٩ لو قتل من ظن كفره فظهر مسلماً أسيراً وحب عليه الدية والكفارة  
 ٢١٩ لو اشترك جماعة في قتل  
 ٢٢٠ لو تصادمت الحاملان  
 ٢٢٠ عدم وجوب الكفارة في الحمل مع عدم ولوج الروح  
 ٢٢٠ عدم الكفارة في قتل الكافر مطلقاً

## فروع

- ٢٢١ ١ - تصاعف الدية إذا قتل في أشهر حرم  
 ٢٢١ ٢ - هل التغليط ثابت في غير أشهر الحرم؟  
 ٢٢٢ ٣ - هل التغليط ثابت في الأطراف؟  
 ٢٢٢ ٤ - هل يدخل صوم العيد في كفارة قتل في أشهر الحرم؟  
 ٢٢٢ ٥ - إذا جنى خارج الحرم ثم التحا إليه  
 ٢٢٣ ٦ - لو جنى في الحرم يفعل به فيه ما يقتضي حنائه  
 ٢٢٣ ٧ - هل يلحق بالحرم سائر المشاهد المتبركة؟

## كتاب الديات

## في الموهبل

- ٢٢٧ (الأول) الماشرة وتعريفها  
 ٢٣١ ضمان العاقلة ما يشبهه الدائم بانقلابه  
 ٢٣٣ ضمان المعلن بزوجه بجماعه مطلقاً وبالعكس  
 ٢٣٤ ضمان حامل المتاع إذا كسره أو أصاب به غيره  
 ٢٣٥ ضمان الصائح بالمرير أو المجنون أو الصبي أو العاقل العامل  
 ٢٣٦ حكم ما لو فرألقى نفسه في نزل أو من سقف أو صادفه في هربه سبع  
 ٢٣٨ لو انحسف به السقف أو افترسه الأسد  
 ٢٣٨ الصادم هدر ويضمن دية المصدوم في ماله  
 ٢٤٠ لو تعثر بالجالس في المضيق ضمن الجالس  
 ٢٤٠ لو تعثر بقائم فالعائر هدر والقائم مضمون عليه  
 ٢٤٠ لومات المتصادمان  
 ٢٤١ حكم الصييين الفارسين حكم الناصر لكن في ما العاقلة

- ٢٤٢ لو أركب الصبيّين أجنبي  
 ٢٤٢ لو تصادم العبدان  
 ٢٤٣ لو مات أحد المتصادمين دون الآخر  
 ٢٤٣ إذا مرّ شخص بين جماعة يرمون الخطر  
 ٢٤٤ لو قرّب البالغ صبيّاً إلى الرامي فقتله الرمي  
 ٢٤٥ الحقتان ضامن لحشفة الغلام لو قطعها  
 ٢٤٦ لو وقع انسان على آحرم مع قصد الوقوع عليه  
 ٢٤٨ لو قصت المركوبة سحس ثلاثة فصرعت اراكمة  
 ٢٥١ ضمان المخرج شخصاً ليلاً حتى يرجع  
 ٢٥٤ إذا أنكر أهل الولد على طئر أخذت ولداً أنه وبدهم  
 ٢٥٥ حكم لصّ جمع الثياب ووطأ المرأة وقتل ولدها فقتله المرأة  
 ٢٥٦ أربعة سكروا فجرح اثنان وقتل اثنان  
 ٢٥٧ (الثاني) التسبب وتعرفها  
 ٢٥٨ لو نصب سكيناً فأت العاثر  
 ٢٥٨ ضمان معلّم السباحة للصغير دون الدلع لو غرق  
 ٢٥٩ ضمان الراكب والقائد ما تجنيه الدابة بيديها ورأسها  
 ٢٥٩ لو ركبها اثنان تساوي ولو كان صاحبها معها ضمن هو  
 ٢٦٢ لو ألقى الدابة راكبها لم يضمن المالك وإن كان معها  
 ٢٦٣ لو أركب المولى مملوكه الصغير  
 ٢٦٤ الآذن لغيره في دخول منزله يضمن حذية الكعب  
 ٢٦٤ وحبوب حفظ الصائلة على مالكها  
 ٢٦٥ الهرة المملوكة الضاربة كالصائلة  
 ٢٦٦ إذا جئت دابة داخلية على أخرى  
 ٢٦٨ لو سقط الإناء على حائطه



- ٢٦٨ هل يضمن صاحب الخائط بوقوعه على شخص؟
- ٢٦٩ لا يضمن باصم الميراث إلى الطريق بوقوعه
- ٢٧١ لو أتجج داراً في ملكه فسرت إلى غيره هل يضمن؟
- ٢٧٢ لو نالت دأته في الطريق وزلق فيه غيره
- ٢٧٣ لو اصطدمت سفينتان
- ٢٧٣ لو كانت إحدى السفينتين وقعة ووقعت عليه أخرى
- ٢٧٥ لو أصلح سفينته حال السير فتلغ مال أو نفس
- ٢٧٧ لو شرك بين مباشر الإمساك والمشارك بالجذب
- ٢٧٩ لو صاح بصغير فارتعد وسقط من سطح
- ٢٨٠ لو حصر في ملكه بر
- ٢٨٠ لو حفر شراً قريبة العمق فعمقها آخر
- ٢٨٠ لو تصادعت أمتان مستولدتان هل يملك كلتكون

### فيمن نجب عليه الدية

- ٢٨٢ وجوب دية العمد وشبهه على الجاني نفسه ودية الخطأ المحض على عاقلته
- ٢٨٣ صيرورته عاقلته بأربعة أمور: لعنق وصمان الحرية والإمامة
- ٢٨٣ بيان المراد من العصبية
- ٢٨٩ ويعقل المولى من أعلى لا من أسفل
- ٢٨٩ بيان المراد من كون ضامن الحرية عاقلة
- ٢٩٠ لا تعقل العاقلة عبداً ولا صلحاً ولا عمداً مع وجود القاتل
- ٢٩٢ كيفية تقسيط الدية على العاقلة
- ٢٩٤ لو زادت الدية عن العاقلة أجمع
- ٢٩٥ لو زادت العاقلة عن الدية
- ٢٩٧ لو مات بعض العاقلة بعد الحلول

- ٢٩٧ لو هرب أو مات قاتل العمد وشبهه  
 ٢٩٨ حكم الأرض بعد الحول  
 ٣٠٠ لا يعقل إلا من علم كيفية انتسائه في القاتل  
 ٣٠٠ لو قتل الوالد ولده خطأ فالدية على العاقلة وحكم إرثه  
 ٣٠١ لا يضمن العاقلة جناية بهيمة ولا إتلاف مال  
 ٣٠١ لو رمى طائراً في حال كونه ذمياً ثم أسهم فقتل السهم مسلماً  
 ٣٠٢ الشركاء في عتق عبد واحد كالواحد  
 ٣٠٣ حكم المتولد بين عتيقين من العاقلة؟

### دية النصف

- ٣٠٥ المقتول إن كان كافراً لا دية له إلا إذا كان من أهل الكتاب  
 ٣٠٥ دية أهل الكتاب ثمانمائة درهم إن كان ذكراً حرّاً  
 ٣٠٥ دية المملوك من أهل الكتاب قيمته ما لم تتجاوز دية مولاه  
 ٣٠٥ دية الأنثى من أهل الكتاب أربعمئة  
 ٣٠٨ دية المملوك الدمي أو المملوكة  
 دية المسموم ومن هو بحكمه أحد الستة تُستأدى من مال الجاني في  
 ٣٠٩ سنة واحدة إذا كان القتل عمداً وكان المقتول حرّاً ذكراً  
 ٣١٤ دية شبهه العمد في سنتين  
 ٣١٧ يرجع في معرفة الحمل والحامل إلى العارف  
 ٣١٨ دية الخطأ المحض تُستأدى في ثلاث سنين  
 ٣١٨ لو قتل في الشهر الحرام أو الحرم ألزم دية وثلاث  
 ٣١٨ لا تغليظ في دية الاطراف  
 ٣١٨ لو رمى في الخل فقتل في الحرم  
 ٣٢٠ يضيق على الملتجئ إلى الحرم إلى أن يخرج

- ٣٢٠ لوجنى فى الحرم اقتحص منه فىه  
 ٣٢٠ حكم ما لوجى فى مشاهد الائمة عليهم لسلام  
 ٣٢٢ دية الأنثى نصف دية الذكر  
 ٣٢٢ دية ولد الزنا  
 ٣٢٤ دية العبد  
 ٣٢٤ دية جنين الحر المسلم  
 ٣٢٩ دية جنين النقي  
 ٣٣١ لو كان الحمل زائداً عن واحد، فلكن واحد دية  
 ٣٣١ دية الجنين الذي ولجته الروح  
 ٣٣٢ دية الجنين الغير التام الخلقة  
 ٣٣٢ دية النطعة والعلقة والمضغة والمطم  
 ٣٣٤ حكم ما لو قتلت الأم ومعها ولدها واشتهت الذكورة والأنوثة  
 ٣٣٤ المرأة الملقية جنينها ضامنة له لو آوثة  
 ٣٣٥ لو أفرغت فأسقطت فالدية على المفزع  
 ٣٣٥ لو أفرغ المجامع فعزل فعلى المفزع عشرة دنانير  
 ٣٣٦ لو أسلمت النقية بعد الضرب ثم أنقته فعلى الجاني دية حنين مسلم  
 ٣٣٦ حكم ما لو ضرب الحربية ثم ألقت بعد إسلامها  
 ٣٣٧ إذا كانت أمة حاملة بولد مملوك لمولاه فقتله  
 ٣٣٨ لو حنى على امرأة جان فألقت جنيناً فاناً  
 ٣٣٨ لو وطأ ذمي ومسلم أمة أو روجة واشتبه الولد  
 ٣٣٩ لو ألقت المرأة المضروبة الحامل عضواً من الحمل  
 ٣٤٠ يرث دية الجنين وارث المال لأقرب فلا أقرب  
 ٣٤١ دية قطع رأس الميت أو جوارحه وشجاجه  
 ٣٤١ مصرف دية رأس الميت أو جوارحه

## تتمة

- ٣٤٥ حكم من أتلّف ما كول اللحم أو غيره متا تقع عليه الذكاة  
 ٣٤٥ لو أتلّفه لا بالذكاة أو ما لا تقع عليه الذكاة  
 ٣٤٦ دية كلب الصيد أو كلب الغنم  
 ٣٤٩ دية كلب الحائط أو كلب الزرع  
 ٣٤٩ لا قيمة لغير الكلاب الأربعة  
 ٣٤٩ تقديرات الكلاب الأربعة للقاتل وعلى العاصب القيمة  
 ٣٥٢ لو اتلف على النقي خنزيراً  
 ٣٥٣ لو جنت الماشية على الزرع  
 ٣٥٤ حكم بغير عقله أحد الأربعة فوق في بئر فأنكسر

## دية الأطراف

- ٣٥٥ كلّ ما لا تقدير فيه ففيه الأرض  
 ٣٥٦ دية شعر الرأس واللحية  
 ٣٥٨ دية شعر رأس المرأة  
 ٣٥٩ دية شعر الحاجبين أو أحدهما أو البعض  
 ٣٦٠ دية الأهداب أو مع الأجنان  
 ٣٦١ دية العينين أو إحداهما  
 ٣٦٢ دية الأجنان أو أحدهما  
 ٣٦٢ عدم تداخل دية الأجنان مع دية العين  
 ٣٦٣ دية العين الصحيحة من الأعمى  
 ٣٦٤ دية خسف العوراء  
 ٣٦٥ دية الأنف أو مآرنه أو كسره

- ٣٦٥ دية شلله أو روثته
- ٣٦٨ دية الأذنين أو إحداهما
- ٣٦٩ دية بعض الأذن أو شحمتها أو خرمها
- ٣٦٩ دية الشفتين أو إحداهما
- ٣٧٠ دية بعض لثمتين أو العليا أو السفلى
- ٣٧٢ دية تقلص الشفتين
- ٣٧٣ دية اللسان ودية لسان الأخرس
- ٣٧٤ دية بعض اللسان
- ٣٧٩ دية بعض لسان لأخرس
- ٣٨٠ اذا جى حارب بعد دهاب بعض الحروف من لسان
- ٣٨٢ حكم ما إذا ادعى الصحيح دهاب نطقه هل يعتق؟
- ٣٨٤ لو أذهب اسطق ثم عاد
- ٣٨٦ لو أنبت الله اللسان بعد قطعه
- ٣٨٦ لو أذهب أحد طرفي اللسان ونطق بالحروف
- ٣٨٦ دية الأسنان وتقسيمها إلى ثمانية وعشرين
- ٣٩١ دية السن الرائدة
- ٣٩٢ دية اسوداد السن أو انصداعها
- ٣٩٤ دية السن فيما يظهر مع ما لم يظهر من
- ٣٩٥ دية سن الصغير إذا سبت
- ٣٩٥ دية العنق
- ٣٩٦ دية اللحيين من الطفل أو من لا أسنان له
- ٣٩٧ دية نقصان المضغ
- ٣٩٧ دية اليدين أو إحداهما
- ٣٩٨ دية قطع ليدن من المرفق أو المنكب

- ٣٩٩ لو كان على المعصم كَفَّان
- ٣٩٩ دية الذراعين أو العضدين
- ٤٠٠ دية كل إصبع من اليدين أو الرجلين
- ٤٠٠ دية كل أُمْلَة ودية الأُمْلَة أو الاصبع الزائدة
- ٤٠٣ دية شلل الإصبع ودية قطع المشولة
- ٤٠٤ دية قطع الظفر
- ٤٠٦ لو قطعت اليد دخلت الأصابع في ديتها
- ٤٠٧ دية كسر الظهر أو احداثه
- ٤٠٨ دية كسر الصلب وانجباره على غير عيب
- ٤٠٩ دية شلل الرجلين
- ٤٠٩ دية ذهاب المشي وذهاب الجماع بكسره
- ٤٠٩ دية قطع النخاع
- ٤١٠ دية قطع الذكر مطلقاً
- ٤١١ دية قطع بعض الحشفة
- ٤١١ دية العُثَيْن ودية الخصيتين
- ٤١٥ دية أدرة الخصيتين
- ٤١٦ دية الإلئين
- ٤١٦ دية الرجلين أو كل واحدة
- ٤١٧ دية الساقين والفخذين
- ٤١٧ دية الشفرين
- ٤١٧ دية العانة
- ٤١٧ دية إفشاء المرأة الغير البالغة
- ٤١٩ دية افتضاض البكر بإصبعه
- ٤٢٠ دية الثديين



مرکز تحقیقات کتابخانه و اسناد ملی

- ٤٢٠ دية انقطاع اللبن
- ٤٢١ دية حلمتي ثديي المرأة أو إحداهما
- ٤٢١ دية حلمتي ثديي الرجل
- ٤٢١ دية كل ضلع يخالط القلب
- ٤٢٢ دية كسر البعوض
- ٤٢٢ دية كسر عظم من عضو أو موضحته أو رصه
- ٤٢٤ دية فك عضو
- ٤٢٤ دية الترقوة
- ٤٢٥ حكم من داس بطن إنسان حتى أحدث
- ٤٢٦ دية المنافع
- ٤٢٩ دية إذهاب العقل أو بعضه مع الشجة أو بدونها
- ٤٢٩ لو اشتبه زوال عقله
- ٤٣٠ دية سمع الأذنين
- ٤٣١ لو شك في ذهاب السمع يختبر
- ٤٣٢ دية ذهاب إحدى الأذنين
- ٤٣٤ دية ذهاب ضوء العينين مع بقاء الخدقة
- ٤٣٥ لو ادعى ذهاب السمع يصدق مع القسامة
- ٤٣٦ لو ادعى نقصان إحدى العينين
- ٤٣٨ لو ادعى ذهاب ضوء المقلوعة
- ٤٣٩ دية ذهاب الشم
- ٤٤٠ دية ذهاب النطق
- ٤٤٠ دية ذهاب بعض النطق
- ٤٤٢ دية ذهاب الصوت

- ٤٤٢ دية ذهاب الذوق  
 ٤٤٢ دية ذهاب منفعة المشي والبطش  
 ٤٤٣ دية ذهاب قوة الإماء والإحبال  
 ٤٤٤ دية ذهاب قوة الإرضاع  
 ٤٤٤ دية إبطال الالتذاذ بالجماع  
 ٤٤٤ لو تعطل المشي بخلل في غير الرجل  
 ٤٤٥ دية سلس البول

## دية الشجاج

- ٤٤٨ دية الحارصة والدامية والباضعة  
 ٤٥١ دية الهاشمة  
 ٤٥٢ دية المنقلة والمأمومة  
 ٤٥٤ دية النافذة في الأنف  
 ٤٥٤ دية شق الشفتين أو إحداهما حتى تبدو الأسنان  
 ٤٥٦ دية الجائفة  
 ٤٥٦ لو جرح في عضو وأجاف  
 ٤٥٩ دية النافذة في أحد أطراف الرجل  
 ٤٥٩ دية احمرار الوجه أو اخضراره أو اسوداده  
 ٤٦٠ دية الأوصاف الثلاثة في البدن  
 ٤٦٠ دية الموضحتين  
 ٤٦٠ دية الموصلة لو أوصلها الجاني الاول أو أجنبي  
 ٤٦١ دية الموضحتين لو أوصلها المجروح  
 ٤٦٢ لو شجّه في عضوين  
 ٤٦٢ الرأس والجهة واحدة





- ٤٦٢ وجوب دية الهاشمة بالهشم وإن لم يكن جرح
- ٤٦٣ للمجروح القصاص في الموضحة
- ٤٦٤ لو أوضح شخص فهشم ثان ونقل ثالث وأتم رابع
- ٤٦٥ لو أدخل سكينه في جائفة غيره
- ٤٦٥ لو أبرز حشوته
- ٤٦٥ لو أخرج الرمح من ظهره
- ٤٦٦ دية شلل كل عضو مقدر الدية
- ٤٦٦ دية الشجاج في الوجه والرأس
- ٤٦٧ دية الشجة في البدن
- تساوى المرأة والرجل في ديات الأعضاء وقصاصها والجراح حتى
- ٤٦٧ تبلغ الثلث ثم تصير النصف
- ٤٧٢ كل ما فيه دية الرجل ففيه من المرأة ديتها
- ٤٧٢ الإمام عليه السلام ولي من لا ولي له
- ٤٧٣ تتعدّد الديات مع تعدّد الجنايات